بسم الله الرحمن الرحيم

(إنَّ في خلْقِ السَّمواتِ والأرضِ واختلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ
لآياتٍ لأولي الألبابِ الَّذين يَذْكُرونَ اللهَ قياماً وقعوداً
وعلى جُنوبهم ويتفَكَّرونَ في خلْقِ السَّمواتِ والأرضِ
ربَّنا ما خلَقْتَ هذا باطلاً سبحانَكَ فَقِنَا عذابَ النَّار)

صدق الله العلي العظيم

آل عمران آية (١٩٠-١٩١)

الأهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع :

إلى أمي.... من علَّمتني العطاء، وغمرتني بحنانها وكرمها.

إلى أبي..... من رحل عن عالمنا، وما زال دويُّ نصائحه يوجهني.

إلى أخي الخلوق.... من علَّمني أن الحياة من دون ترابط وحب وتعاون لا تساوي شيئًا.

إلى زوجتي.... من ملأت حياتي بالتحدي، وتخطِّي الصعاب.

إلى ابنتي.... وقلبي النابض

إن إنهائي عملي لم يكن ليتم لولا دعمكم، وأتمنَّى أن ينال رضاكم.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على افضل الخلق وخاتم الانبياء والمرسلين ابي القاسم محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين .

لا يسعني وانا انهي دراستي الا ان اتقدم بفائق الشكر والعرفان لكل من ساهم في اعدادنا للدراسة وبذل جهدا كبيرا من اجلي .

أن الاعتراف بالجميل لأصحاب الفضل الاول علي ، اساتذتي الكرام لما قدموه من جهود علمية كبيرة خلال السنة التحضيرية وهم كل من الاستاذ الدكتور صالح محمد حاتم المشرف على الرسالة والذي أغناها بتوجيهاته القيمة والسديدة .

كما أقدم شكري وتقديري الى الاستاذ الدكتور عبد الله كاظم عبد الذي كان له الفضل الكبير في تقديم توجيهاته النيرة والسديدة خلال التعديل الثاني والاخير والاستاذ الدكتور مؤيد عاصي والاستاذ الدكتور محمد حسين زبون والاستاذ المساعد الدكتور امير علي حسين والاستاذ المساعد الدكتور لطفي جميل محمد أمد الله في عمرهم وبارك فيهم .

كما أوجه شكري وتقديري الى عمادة كلية التربية في جامعة ميسان بدءً بعميدها الاستاذ الدكتور هاشم داخل الدراجي وكذلك رئيس قسم التاريخ السابق الاستاذ الدكتور عبد الرحيم حنون عطية ورئيس قسم التاريخ الحالي الاستاذ المساعد الدكتور غفران الدعمي و مقرر القسم الاستاذ حارث حسين .

كما أقدم شكري للأستاذ المساعد للدكتور ليث نعمة موسى الخفاجي لما قدمه لي من جهد علمي لإنجاز دراستي .

كما أوجه جزيل الشكر والتقدير الى العاملين في مكتبة كلية التربية وكذلك العاملين في مكتبة كلية التربية الأساسية في جامعة ميسان كما اوجه شكري وتقديري الى العاملين في دار الكتب والوثائق الوطنية وكذلك العاملين في المكتبة المركزية في جامعة بغداد .

وأسجل شكري وتقديري لجميع زملائي في السنة التحضيرية واتمنى من الله القدير ان يوفقهم جميعاً والشكر الموصول الى زملائي المدرسين في متوسطة حجر بن عدي للبنين .

كما أقدم شكري وتقديري إلى أخويَ الكريمين صالح وجمعة لتشجيعهما وحثهما الدائم على التواصل وتوفير متطلبات الدراسة وانجاز الرسالة .

جزاهم الله عني كل خير .

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	**١-٥**
الفصل الأول **موقف جريدة البلاد من الأوضاع السياسية في العراق ١٩٢٩- ١٩٤٥**	٦-٨٣
المبحث الأول :موقف جريدة البلاد من الأحداث السياسية في العراق ١٩٢٩-١٩٣٠	**٧-٢٨**
-استقالة حكومة ناجي السويدي-	**٧-١٣**
- موقف جريدة البلاد من تشكيل نوري السعيد وزارته الأولى	١٤-١٦
-المعاهدة العراقية- البريطانية ١٩٣٠	١٧-٢٢
- حل المجلس النيابي والتصديق على المعاهدة	٢٣-٢٩
المبحث الثاني : موقف جريدة البلاد من أهم الأحداث السياسية في العراق ١٩٣٥ - ١٩٣٧	٣٠-٥٤
- موقف جريدة البلاد من الحركات العشائرية في الفرات الأوسط وسوق الشيوخ وقضاء سنجار ١٩٣٥-١٩٣٦	٣٠-٣٣
-حركة الرميثة الأولى ١٩٣٥	٣٤-٣٦
- حركة العشائر في سوق الشيوخ ١٩٣٥	**٣٧-٣٩**
-حركة الايزيدية ١٩٣٥	٤٠-٤١
_ حركة الرميثة الثاني ١٩٣٦	٤٢-٤٤
-حركة قبائل الأكرع ١٩٣٦	٤٥-٤٦
-انقلاب بكر صدقي وتأليف الوزارة السليمانية ١٩٣٦	٤٧-٥٢
-مقتل بكر صدقي وتداعياته ١٩٣٧	**٥٣-٥٤**
المبحث الثالث : موقف جريدة البلاد من الأوضاع السياسية في العراق ١٩٣٩-١٩٤١	**٥٥-٨٣**
- مقتل الملك غازي	٥٥-٥٨
- مقتل وزير المالية رستم حيدر	٥٩-٦١
-حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١	٦٢-٦٦
- الوزارة الكيلانية الرابعة ١٢ نيسان ١٩٤١	٨٢-٨٣

المبحث الرابع: موقف جريدة البلاد من الاوضاع السياسية في العراق ١٩٤٤-١٩٤٥	**٦٨-٨٣**
- موقف جريدة البلاد من دور العراق في تأسيس جامعة الدول العربية	٦٨-٧٧
- موقف جريدة البلاد من حركة بارزان ١٩٤٥	٧٨-٨٣
الفصل الثاني **موقف جريدة البلاد من الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥**	**٨٤-١٢٩**
المبحث الاول: موقف جريدة البلاد من اوضاع الزراعة والري في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥	**٨٦-١٠٢**
المبحث الثاني: موقف جريدة البلاد من اوضاع الصناعة والنفط في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥	**١٠٣-١١١**
١- الصناعة	١٠٣-١٠٧
٢- النفط	١٠٨-١١١
المبحث الثالث: موقف جريدة البلاد من اوضاع التجارة في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥	**١١٢-١٢٩**
الفصل الثالث **موقف جريدة البلاد من الاوضاع الاجتماعية في العراق١٩٢٩-١٩٤٥**	**١٣٠-١٨٥**
المبحث الاول: موقف جريدة البلاد من اوضاع التعليم في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥	**١٣١٠١٤٩**
المبحث الثاني: موقف جريدة البلاد من اوضاع المرأة والطفل في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥	**١٥٠-١٥٨**
المبحث الثالث: موقف جريدة البلاد من اوضاع العراق الصحية ١٩٢٩-١٩٤٥	**١٥٩-١٧١**
المبحث الرابع: موقف جريدة البلاد من الجوانب الاجتماعية الاخرى في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥	**١٧٢-١٨٥**
الخاتمة	**١٨٦-١٨٨**
المصادر والمراجع	**١٨٩-١٩٤**

المقدمة

تعد الصحافة مصدرا مهما من مصادر كتابة التاريخ ولاسيما الحديث والمعاصر منه اذ عمد الباحثون على سبرغور الصحف والمجلات لاستسقاء المعلومات المهمة منها ، كونها عاصرت الاحداث والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن كثب ، وحللت تلك الاحداث بحكم تلاصق عملها ، ونهلت معلوماتها من المضان الاصلية التي صنعت الحدث ، فكانت خير معين للباحثين على وجه العموم ، وللباحثين في التاريخ على وجه الخصوص.

من هذا المنطلق ، تناولت الدراسات التاريخية في الوقت الحاضر موضوعة دراسة هذا الميدان الواسع وولوجه للبحث في اسراره وكشف خفاياه ، والذي يمكن الباحثين من الاغتراف منه لسعة ميدانه وتشعب مواضيعه لإشباع رغبه البحث والاستقصاء عن المعلومات الجديدة والجيدة ولأهمية الصحافة والبحث عن تفاصيل الاحداث اهتم الباحث بدراسة تاريخ العراق الحديث والمعاصر من خلال الصحف العراقية التي كانت ومازالت معين لا ينضب لينهل منه مادة بحثه الذي أنصب على دراسة تاريخ العراق المعاصر من خلال الصحف ومنها صحيفة "البلاد" التي صدرت عام ١٩٢٩ وفي مرحلة مهمة من المراحل التي مر بها العراق آنذاك.

لذا تعد تلك الصحيفة واحدة من الصحف التي عاصرت نشوء الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، وواكبت تطوراتها ومثلت مقالاتها وتحليلاتها نقل صادق وامين لتفاصيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لها علاقة وطيدة بالفرد العراقي وعالجت همومه ومشاكله وانطلقت لإيجاد الحلول الناجعة لها ، فكانت الراصد والمشخص والمحلل للسلبيات والايجابيات التي شكلت العمود الفقري لعمل الصحيفة ومحرريها الذي كانوا على مستوى عالٍ من الثقافة وطول الباع في العمل السياسي وكان تناولهم للأحداث بعين الخبير ومعالجته بفكر ثاقب وبصيرة واعية وشكلوا عامل دعم للصحيفة وانتشارها بدءً من رئيس التحرير روفائيل بطي و بقية العاملين بمعيته والذين مثلوا اضافة مهمة للصحافة العراقية آنذاك .

وانطلاقا من ذلك جاءت دراستنا الموسومة "موقف جريدة البلاد من الاوضاع السياسية والاقتصادية والأجتماعية في العراق ١٩٢٩– ١٩٤٥" ، واحدة من الدراسات التي اهتمت بدراسة الصحافة وتأثيرها على الاحداث وعلى مختلف الصعد ، ودورها في اثارة اهتمام الراي العام العراقي بما يدور حوله من احداث في الجوانب كافة وعالجت مواطن الخلل ودعت الى تعظيم دور الدولة من خلال الدعوة لإصلاح الاوضاع التي جرت آنذاك لتجاوز السلبيات والتأكيد على الايجابيات من خلال متابعتها الاحداث ليس على مستوى العراق فحسب ، بل تناولت المواقف

العربية والدولية التي جرت منذ تأسيس الجريدة ، ومنها الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ وما جرى في تلك المدة من احداث تركت بصماتها على المنطقة بأجمعها.

ركزت جريدة "البلاد" على الدراسة التحليلية الموضوعية للقضايا التي عنيت بها معظم الصحف الصادرة في النصف الاول من القرن العشرين ، وكانت جديرة بالدراسة والتي ولدت لدى القارئ الانطباع الكافي والفهم العميق عن طبيعة نشأة الصحافة وتطورها ومواقفها ، وهو امر جدير بالدراسة.

أن ما ذكر يعد مبررا لاختيار موضوعة دراستنا والتي اردنا من خلالها ان نكمل ما بداه اخرون في تناول مثل هذا الموضوع [١] ، لذا أبتعد الباحث عن تناول تأسيس الجريدة والعاملين فيها وأكتفى بالإشارة الى ذلك بإيجاز شديد منعا للتكرار واجترار ما ذكر مرة اخرى دون الحصول على الفائدة المتوخاة.

وجاء تحديد مدة البحث ١٩٢٩- ١٩٤٥ ليمثل الاول تاريخ تأسيس الجريدة ونشاتها على يد شخص متمرس في الصحافة الا وهو روفائيل بطي وشريكه جبران ملكون فضلا عن مجموعة متخصصة في هذا المجال في حين مثل عام ١٩٤٥ نهاية الموضوع لاقترانه بنهاية الحرب العالمية الثانية و تعد تلك المدة من اخطر الحقب في تاريخ العراق بسبب التداخلات وتشابك الاوضاع السياسية وما نتج عنها من اضطرابات وحركات عشائرية وانقلابات عسكرية القت بظلالها على الاوضاع السياسية والاقتصادية والأجتماعية وكان للجريدة موقف وراي في كل ما حدث .

التزم الباحث اقصى قدر من الحيدة العلمية والموضوعية لأجل الوصول الى دراسة موضوعية تمكن من تقديم نتائج ذات قيمه تضاف الى مجال المعرفة والعلم ولتحتل مكانا مهما في المكتبة الاكاديمية وتسد فراغا كلما أمكن ذلك، والامل يحدونا بان نكون قد تمكنا من ذلك على الرغم من الصعاب التي تكتنف الدراسات الإنسانية. إذ استخدم الباحث الطريقة الوصفية مقترنة بالتحليل والاستنتاج للإحاطة بالموضوع.

واجه الباحث صعوبات جمة خلال مدة جمعه المادة من مظانها الاصلية ، كون الباحث ملزم بزمن محدد لإنجاز مهمته والتي صادفت الظروف السياسية والصحية التي المت بالعراق بشكل خاص والعالم بشكل عام بسبب انتشار فيروس كوفيد ١٩، وما رافقه من حظر شامل مما أعاق الباحث في مهمته ، غير انه عقد العزم على تجاوزها والوثوب نحو تحقيق غايته مستغلا اجزاء الفرصة في ذلك.

---

(١) تناول الباحث ليث نعمة موسى الخفاجي في دراسته الموسومة " جريدة البلاد ومواقفها من القضايا العربية ١٩٤٥- ١٩٥٨" لذا وجب علينا الابتعاد عما تناوله فيما يخص النشأة ومراحل التأسيس وغيرها من المعلومات التي تتعلق بعمل الجريدة والعاملين فيها منعاً للتكرار وفضلنا الخوض بشكل مباشر في الموضوع .

أن الإحاطة بالموضوع والبحث في تفاصيله وتدارك حيثياته هدف سعى الباحث لتدارك كلما امكن ذلك ، لذا جاءت الدراسة مؤلفة من مقدمة و ثلاثة فصول تلتها خاتمة تضمنت خلاصة ما تمكن الباحث من الوصول اليه وقد تم الالتزام خلال الدراسة بوحدة الموضوع وتسلسل سنوات البحث .

تطرق الفصل الأول (موقف جريدة البلاد من الأحداث السياسية في العراق(١٩٢٩-١٩٤٥) إذ قسم الفصل إلى أربعة مباحث ، تناول المبحث الأول موقف الجريدة من أستقالة وزارة ناجي السويدي ومن تشكيل نوري السعيد وزارته الأولى في ٢٣اذار ١٩٣٠ وماجرى فيها من أحداث مهمة ومنها عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا سميت بمعاهدة ١٩٣٠ ، والتصديق عليها من قبل المجلس النيابي الجديد ذي الأكثرية الإخائية التي ساندت الوزارة السعيدية ، وأما المبحث الثاني فأوضحنا فيه موقف الجريدة من حركات العشائر في الفرات الأوسط وسوق الشيوخ وقضاء سنجار عام ١٩٣٥-١٩٣٦، وحركة العشائر ومنها حركة الرميثة الثاني وحركة قبيلة الأكرع ، وكذلك انقلاب بكر صدقي وتأليف الوزارة السليمانية بزعامة حكمت سليمان ومقتل بكر صدقي وموقف الجريدة من تلك الأحداث .

أما المبحث الثالث فقد سلط الضوء على موقف الجريدة من الاوضاع السياسية في العراق ١٩٣٩-١٩٤١ ، والتي ابتدأت بمقتل الملك غازي وتداعيات ذلك الحادث وتنصيب الأمير فيصل الثاني ملكاً على العراق تحت وصاية خاله عبدالإله ، وموقف الجريدة من مقتل وزير المالية رستم حيدر وتشكيل وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة ، وكذلك موقف الجريدة من أهم الأحداث السياسية في العراق ١٩٤١ ومنها حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١ وتأليفه حكومة الدفاع الوطني ، وفشل تلك الحركة ، فيما تطرق المبحث الرابع الى موقف جريدة البلاد من الأوضاع السياسية في العراق ١٩٤٤-١٩٤٥ وتم التركيز فيه على موقف الجريدة من الدور الذي أداه العراق في تأسيس جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ، وكذلك موقف الجريدة من القضاء على تمرد مصطفى البرزاني في شمال العراق من أجل فرض هيبة الحكومة وإعادة الأمن والأستقرار إلى المنطقة .

وحمل الفصل الثاني عنوان (موقف جريدة البلاد من الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥)، إذ قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث ، درس المبحث الأول موقف الجريدة من أوضاع الزراعة في العراق ، باعتبار العراق بلد زراعي في المقام الأول ، ومتابعة الجريدة لأهم القضايا التي تخص ذلك القطاع ، والأمور المتعلقة بالزراعة من اقامة سدود وخزانات للمياه

بالإضافة إلى اهتمام الصحيفة بالثروة الحيوانية والسمكية ، أما البحث الثاني فقد كرس للدراسة على موقف الجريدة من الصناعة والنفط في العراق وأهم المشاريع التي أنجزت في هذين القطاعين ، وتطرق المبحث الثالث الى موقف الجريدة من التجارة بشقيها الداخلية والخارجية .

أما الفصل الثالث (موقف جريدة البلاد من الأوضاع الاجتماعية في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥) فقد قسم الفصل إلى أربعة مباحث ، تناول المبحث الأول موقف الجريدة من التعليم في العراق مركزةً على أهم المشاريع التي أقيمت في ذلك المجال الحيوي من بناء مدارس ابتدائية واعدادية وتوسيع عدد الصفوف في بعض المدارس والأهتمام بمناهج التعليم وفق الأساليب الحديثة والأهتمام بمراكز محو الأمية في عموم البلاد ، وتناول المبحث الثاني موقف الجريدة من المرأة والطفل وأهم الأمور التي تابعتها في ذلك المجال ، أما المبحث الثالث فتناول موقف الجريدة من الصحة والمشاريع التي أقيمت في ذلك القطاع المهم من بناء مستشفيات ومراكز صحية ودورات توعية وأهم المؤتمرات العلمية في مجال الطب ، وتناول المبحث الرابع أهتمامات جريدة البلاد بالمواضيع الأجتماعية الاخرى ومنها الأهتمام بالعادات والتقاليد الاجتماعية العراقية ، وإقامة المتنزهات العامة ودور للأثار وبعض اللوائح والقوانين التي تهم الفرد العراقي .

وازاء تشعب موضوع الدراسة وتنوعها كان لابد من الركون الى مصادر متنوعة بهدف الالمام بالموضوع وتدارك حيثياته ، فكانت الجريدة موضوع البحث في مقدمة المصادر التي أستقى الباحث منها المعلومات والتي اخذت موقفا متميزا بين المصادر الاخرى كونها المادة الرئيسة للبحث وتجسدت اهميتها من خلال جرأة الطرح و تناول الاحداث بمهنية عالية وحرص شديد مما اهلها لاحتلال مكانة بارزة في الدراسة واثمرت عما أراده الباحث من خلال الموضوع .

ولم تخل الرسالة من الركون الى الرسائل الجامعية التي تمثل جانبا مهما في تناول الاحداث وانعكاساتها على الواقع في العراق وجاء في مقدمتها رسالة الباحث ليث نعمة موسى الخفاجي والموسومة "جريدة البلاد ومواقفها من القضايا العربية ١٩٤٥- ١٩٥٨" ، والتي تناولت دراسة موقف الجريدة من الاحداث العربية للسنوات المحددة انفاً .

في حين مثلت الكتب العربية والمعربة اليها، معينا نهل الباحث منه كثيرا ولاسيما كتب السيد عبد الرزاق الحسني "تاريخ الوزارات العراقية" بأجزائه (٢-٦) والذي مثلت مادة أساسية ثرية في

معلوماتها، كون مؤلفها قد رافق الحدث معاصر له ، ونقل انطباعاته عنه مثل ما حدث وكان له بحق مركز الصدارة من بين العديد من المصادر المستخدمة فضلا عن كتاب حامد الحمداني "صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨" والتي كانت تصب في موضوع البحث لدراسة الرسالة ، إضافة الى العديد من الدراسات والبحوث والمجلات الإلكترونية والتي شكلت تلك المصادر بمجملها مادة مهمة للدراسة.

وختاما لا بد من القول الحمد لله الذي وفقنا في عملنا ويسر لنا من امرنا رشدا ،وتمكنا من الوصول الى النتيجة المرجوة ولكن يقينا لا يمكن الوصول الى حد الكمال وهو هدف حثثت الخطى للوصول اليه لان الكمال لله وحده "جل وعلا" وغاية ما اتمناه ان اكون قد وفقت في اداء مهمتي شاكرا سلفا الجهد الطيب الذي يبذله الساده اعضاء لجنة المناقشة لإضافة بعض من اسهاماتهم العلمية الناتجة عن خبراتهم المتراكمة وغاية ما نتمنى ادراكه هو ان نكون وفقنا في اداء مهمتنا ، فتكون رسالتنا محاولة في اطار الجهد العلمي في الدراسات التاريخية والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير وله الشكر والحمد من قبل ومن بعد وهو القائل ان ((لا نضيع أجر من أحسن عملا)) [١] .

([١]) سورة الكهف ، الآية (٣٠) .

الفصل الأول

موقف جريدة البلاد من الأحداث السياسية في العراق ١٩٢٩- ١٩٤٥

المبحث الأول

موقف جريدة البلاد من الأحداث السياسية في العراق ١٩٢٩-١٩٣٠

-استقالة حكومة ناجي السويدي-

بعد أنتحار عبد المحسن السعدون[١]، في يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ وأنحلال وزارته الرابعة، كلف الملك فيصل الأول، ناجي السويدي[٢] وزير الداخلية في الوزارة المنحلة بتشكيل حكومة جديدة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩، من نفس الوزراء السابقين مع تغيير بسيط في المناصب، وإضافة خالد سليمان كوزير للزراعة والري، وقد عزمت تلك الوزارة على السير بنفس منهاج الوزارة السابقة، وقررت أن لا تذيع منهاجاً جديداً لها[٣].

إلا أن الحكومة الجديدة لم يُكتب لها النجاح، إذ سرعان ما اصطدمت بالمعتمد البريطاني الجديد فرنسيس هنري همفريز(Francis Henry Humphrs)[٤]، وذلك من أجل انقاص عدد

---

(١) عبد المحسن السعدون (١٨٧٩- ١٩٢٩): ولد عبد المحسن في الناصرية عام ١٨٧٩، ونشأ في كنف أبيه حتى بلوغه الثالثة عشر من عمره، أرسله للدراسة في مدرسة العشائر في اسطنبول وتخرج منها عام ١٨٩٧ ثم دخل المدرسة الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني عام ١٨٩٩، وأصبح مرافقاً للسلطان عبد الحميد الثاني، وانتخب نائباً عن العمارة في مجلس المبعوثان العثماني ١٩٠٨، ، شكل أربع وزارت للأعوام ١٩٢٢، ١٩٢٥، ١٩٢٨، ١٩٢٩، كما انتخب رئيساً لمجلس النواب ١٩٢٦، وأنتحر عام ١٩٢٩. للمزيد ينظر: توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، لندن ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٨٧، ص ص ٦٢-٧٠ .

(٢) ناجي السويدي (١٨٨٢- ١٩٤٢): ولد ناجي يوسف السويدي في بغداد ١٨٨٢م أيام حكم الدولة العثمانية، وقد تلقى تعليمه في مدارس الدولة العثمانية، ثم في المدارس الدينية الفقهية، وبعد حصوله على الإجازة العلمية سافر إلى اسطنبول ليدرس الحقوق هناك، إذ أتم دراسته فيها سنة ١٩٠٥، شغل السويدي منصب القضاء في ظل الإدارة العثمانية في كل من لواء البصرة وبغداد واليمن، ثم تولى منصب الإدارة المركزية في بلدة الكاظمية عام ١٩١١، وفي النجف عام ١٩١٣، شغل السويدي مناصب عديدة بعد تأسيس المملكة العراقية، إذ شغل منصب عضوية البرلمان ثلاث مرات ما بين عامي ١٩٢٥- ١٩٣٢، كما شغل منصب رئيس الوزراء ما بين ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ إلى ٢٣ آذار ١٩٣٠، وشغل كذلك منصب وزير العدل مرتين، الأولى سنة ١٩٢٣، والثانية سنة ١٩٢٥، وتوفي في جنوب افريقيا ونقل الى بغداد ١٩٤٢. للمزيد ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، بيروت ، العارف للمطبوعات ، ٢٠١٣ ، ص ص ٦١٣-٦١٤.

(٣) صالح محمد حاتم، صحيفة الأستقلال في سنوات الانتداب البريطاني١٩٢٠-١٩٣٢، ميسان ، مطبعة أشرف وخلدون ، ٢٠١٩ ، ص٢٨٩.

(٤) فرنسيس همفريز (١٨٧٩- ١٩٧١): دبلوماسي بريطاني، درس في جامعة أكسفورد، وعمل في الحقل الدبلوماسي في كابل بأفغانستان من سنة ١٩٢٢ وحتى سنة ١٩٢٩، ومن ثم مندوباً سامياً في العراق من =

الموظفين البريطانيين، وتحديد سلطات من يبقى منهم إلى أدنى حد ممكن، وذلك بجعل وظائفهم أستشارية صرفة لا إدارية، فأبلغ المندوب البريطاني الحكومة العراقية بأن حكومته لا ترضى تقليص عدد الموظفين البريطانيين بأعداد كبيرة، فأدى ذلك إلى زيادة الأحراج في موقف الحكومة[١].

إضافة إلى أن حكومة السويدي قد تعرضت وقتذاك إلى الأنتقادات من أعضاء حزب التقدم (الحزب الحاكم) في مجلس النواب، وبذلك الصدد نشرت جريدة البلاد مقالاً تحت عنوان : (المعارضة تتكتل في المجلس النيابي) إذ أوضحت فيه أن انقضاء أشهر على الوزارة السويدية وهي تتوسد الحكم، كان كافياً لأن يتسرب اليأس إلى قلوب البعض، وذلك من أجل خلق أعضاء معارضين لسياسة الحكومة تجاه التدخلات البريطانية في الحكم، وعدم اصلاح الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وكذلك تقليص أعداد الموظفين البريطانيين[٢].

ومما زاد في حراجة الموقف أن تدهورت أسعار الحبوب وقتها ، وتأثير ذلك على الأقتصاد الوطني[٣]، إذ ضج السوق العراقي من الكساد ، وهبوط أسعار المنتجات الوطنية ، سيما الحبوب إذ عجز المزارعون عن تأدية الرسوم التي عليهم، وذلك بسبب عجز الخزينة وخصوصاً في العهد الأخير، إذ كانت الخزينة لا تحتوي سوى على مليوني روبية [٤]، وان تلك الأمور ستؤدي إلى العجز التام وبالتالي عدم دفع رواتب الموظفين لعدة شهور، وإن هبوط الأسعار في الحبوب بالنسبة للعراق والعالم كانوا يعزون السبب الأكبر إلى الاتحاد السوفيتي ودورها في السيطرة على معظم أسواق العالم والتحكم فيه، بالإضافة إلى وسائل النقل العراقية التي كانت مرتبطة

= سنة ١٩٢٩ حتى سنة ١٩٣٢، وصل إلى العراق السيد فرنسيس همفريز في ١٠ كانون الأول ١٩٢٩، وتسلم منصبه في ٧ تشرين الأول ١٩٢٩ من الميجر هربرت يونغ وكيل المندوب السامي المؤقت، وكان له دور كبير في تهيئة العراق للدخول إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة عام ١٩٣٢، توفي سنة ١٩٧١. للمزيد ينظر: مدونة الدكتور إبراهيم خليل العلاف www@allafblogspot.com.

(١) فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج١، بغداد، مطبعة عصام ، ١٩٧٩، ص٢١٩.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٧٧، ٧ شباط ١٩٣٠.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧، ص٣٢٧ .

(٤) الروبية : وهي العملة الهندية التي فرضها الاحتلال البريطاني بعد احتلاله العراق ١٩١٧ والمتمثلة بالآنة والروبية واجزائهما ، إذ كان العراقيون يستخدمون الاوراق النقدية العثمانية طوال اربعة قرون (١٥٣٣-١٩٢٠)، وكانت الروبية تحمل على وجهها صورة الملك البريطاني جورج الخامس لتكون العملة الوحيدة المتداولة بنوعيها الورقي والمعدني ، للمزيد ينظر : ultrairaq.ultrasawt.com .

بالشركات الأجنبية التي كانت تحرص دائماً على خدمة بلادها، وأما مصالح العراق فكانت تضرب عرض الحائط[١].

ونتيجة كل ذلك قدم ناجي السويدي أستقالته في ٩ آذار ١٩٣٠ وأوضح فيها أن هدف حكومته هو معالجة الأزمة الأقتصادية التي تعصف بالبلد، ولذلك سخرت سبل الأقتصاد بتقليص المصروفات وتخفيف أعبائها عن كاهل الدولة إلا أن مقررات الحكومة جوبهت بالمعارضة من قبل الأستشارة البريطانية في العراق على الرغم من تصريحات الحكومة البريطانية بلزوم العمل على تولي العراقيين المسؤولية بصورة كاملة، وإبعاد الساسة البريطانيين من التدخل في شؤون العراق الداخلية والخارجية[٢].

ولقد نشرت الجريدة في اليوم التالي لأستقالة السويدي مقالاً بعنوان (الوزارة تستقيل ، واجب الساسة حيال الموقف الحاضر) ، إذ اوضحت فيه ان الحكومة الحاضرة قدمت مذكرة شديدة اللهجة إلى جلالة الملك فيصل الأول وعكست الأوضاع التي تسير عليها البلاد، إذ قدم رئيس الحكومة وزعيم حزب التقدم في جلسة الحزب ليوم السبت الموافق ١٠ اذار ١٩٣٠للإجابة عن الأسئلة في أستقالة حكومته، وذلك ما أكدت عليه الجريدة وقتذاك في مقالها الذي صدر في يوم الأحد ١٠ آذار ، بأنه يجب على الحكومة بأن تطلع الرأي العام على حقيقة موقفها وأن توضح خطتها التي تسير عليها حتى يتمكن الشعب من تحقيق تلك المطالب وأن وزارته مرتبطة بقضية المصلحة العامة لكي تحظى بتأييد الشعب، ويجب أطلاع الشعب عن حقيقة الخلاف بين الحكومة العراقية من جهة والبريطانية من جهة أخرى، ولذلك يجب على الحكومة أن توفق في خطواتها مع بريطانيا وأن تسير بخطى ثابتة، مع علمنا بالغموض الذي تستخدمه السياسة البريطانية وخصوصاً فيما يتعلق بطرح قضية العراق خارجياً في عصبة الأمم المتحدة[٣].

وذكرت أيضاً ان بريطانيا حتى في حالة تسليمنا بها، كونها الدولة المنتدبة على العراق مسؤولة عن كل ضياع الوقت والمال، وما يصيب البلاد من حرمانه من التقدم أو تأخره في مضمار الحياة، فيجدر بها _وقد منيت بذلك الإخفاق في السياسة العراقية_ أن تتخذ لها سياسة مستقرة، تتفق ووضع العراق وحقوقه الطبيعية ورغبة العراق في الحرية والأستقلال، وتلك هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع أن تنجح في سياستها مع العراق، وتضمن صداقة الشعب العراقي وتأمن على مصالحها التي ترجوها من محالفته وصداقته[٤].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨١، ١٢ شباط ١٩٣٠.

(٢) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٣٢٧.

(٣) جريدة البلاد، العدد ١٠١، ١٠ آذار ١٩٣٠.

(٤) المصدر نفسه .

وتأكيداً لصحة رأي جريدة البلاد نلاحظ ان جريدة الاستقلال بإطلالتها الجديدة، والتي اتخذت لها اسم جريدة (الرافدان)، كتبت مقالاً عن استقالة وزارة ناجي السويدي بعنوان (بين الوزارة والإنكليز)، إذ انتقدت فيه الوزارة وانسحابها من الحكم، وعدت ذلك سلوكاً معيباً وضعف وتراجع وهروب عن الواقع، ويحمل بين طياته امتهاناً كبيراً للبلاد وقضيتها، وحملت الجريدة الوزارة النصيب الأكبر من المسؤولية في أستقالتها، وحملت بريطانيا أيضاً قسطاً من المسؤولية في أستقالة الوزارة، وذلك لما أظهروه من موقف صلب تجاه قضية البلاد السياسية، وأتباعهم أسلوب المراوغة والتسويف في تعاملهم معها(١).

ونشرت جريدة البلاد الكلمة الموجزة التي القاها ناجي السويدي في أجتماع حزب التقدم والتي بين فيها بأن الوزارة قد اختلفت مع الجهة البريطانية في ما يتعلق بأسس الميزانية العامة بشأن الموظفين البريطانيين، ولما رأت رأيها في ذلك الصدد لم يقبل من الطرف البريطاني، وأن مطالبها في ذلك الحق المشروع لم تسلم بها الحكومة الحليفة، قدمت أستقالتها إلى صاحب جلالة الملك، وذكر أنه لا يستطيع في ذلك الحين أن يدلي بتفاصيل عن الأستقالة وموادها، إذ أن من الممكن أن يحدث تغيير في الموقف البريطاني، ولكنه سيفعل ذلك في الوقت المناسب(٢).

وذكرت أيضاً : ((أما اليوم، وبعد التجارب العديدة التي حصلنا عليها، صرنا لا نحصل من الإنكليز حتى على أحترام بنود المعاهدة المعقودة بينها وبينهم وهم يأملون بالدخول في مفاوضات لعقد معاهدة جديدة وصاروا يغروننا بوصول المقترحات البريطانية لتلك المعاهدة، ونحن لا يسعنا التسليم لهم وصحة ما يدعون إن لم تبدوا منهم بوادر حسن النية بالأعمال لا بالأقوال)) (٣).

وذكرت جريدة البلاد ما نشرته جريدة بغداد تايمس في قسمها الإنكليزي مقالاً حول الاستقالة بالعناوين الآتية: ((الوزارة تستقيل، الأزمة السياسية في العراق، سخط حزب التقدم، التيار السياسي في بغداد)) وقامت جريدة البلاد بترجمة مقالها المذكور : ((عقد حزب التقدم مساء أمس ببغداد اجتماعاً هاماً ألقى فيه معالي ناجي باشا السويدي رئيس الوزراء خطبة قصيرة أعلن فيها أن أكره على تقديم أستقالة وزارته إلى جلالة الملك فيصل، بسبب فشل وزارته في تطبيق منهاجها الذي أعلنته، والذي وضع على قاعدة المبادئ، التي وضعها المرحوم السيد عبد المحسن السعدون... وأن صعوبات وزارة ناجي باشا السويدي كما يراها حزب التقدم جاءت أولاً لفشلها في تسيير منهاجها بحذافيره، كما أن بعض أعضاء الحزب لم يرضهم دخول ياسين

---

(١) صالح محمد حاتم، المصدر السابق، ص٢٨٩.

(٢) جريدة البلاد، العدد السابق ١٠١، ١٠ اذار ١٩٣٠ .

(٣) المصدر نفسه، العدد ١٠٢، ١١ آذار ١٩٣٠.

الهاشمي[١]، في الوزارة السويدية وهم أيضا يتشكون ممن يسمونه السلطات الدكتاتورية التي يدعون أن ياسين باشا كان يمارسها في خلق مناصب جديدة لأناس ليسوا من شيعة حزب التقدم في مبادئه، وكان ناجي باشا السويدي وزملاؤه يطلبون إنهاء عقود بعض الإنكليز من ضباط التفتيش في الشرطة العراقية وخمسة من المفتشين الإداريين)) [٢].

وذكرت جريدة البلاد أن الملك فيصل قبل أستقالة الوزارة السويدية ، وأصبحت كراسي الحكم شاغرة، وذكرت أيضاً : (ولكن علينا قبل أن نفتش عمن يؤلف الوزارة الجديدة يجب أن نتساءل على أي أسس ستؤلف الوزارة الجديدة، وهل سيؤخذ أستفتاءً للشعب للخروج من ذلك الموقف الحرج، ولقد تولدت فكرة سياسية جديدة إبان الظروف الأخيرة بعد أن التمسنا تصلبا من قبل الإدارة البريطانية، وهي الالتفات إلى الوضع الأقتصادي العراقي ومعالجته، وتدارك خزينة الدولة من الإفلاس، والإبقاء على العراق من التدهور والأضمحلال، فمعنى ذلك أن الوزارة الجديدة ستكون إدارية أقتصادية غير سياسية) [٣].

وقد ذكرت جريدة البلاد أنه لم تعد المناورات التي قامت بها جريدة بغداد تايمس الإنكليزية ولا الإشاعات المتداولة بترشيح هذا وإسقاط ذاك مجدية ، ولقد تمكنت الجريدة من أستيفاء الخبر اليقين بأن المرشح لم يتم تحديده وقتذاك ، وأن الكلمة الأخيرة لحزب الأكثرية، وهو حزب التقدم النيابي الذي يمتلك أكثرية ساحقة، وعقد حزب التقدم جلسة طارئة يوم الأربعاء الموافق ١٢ آذار ١٩٣٠ للنظر في الوضع السياسي الراهن، فقام ناجي باشا السويدي رئيس الوزارة المستقيلة ورئيس حزب التقدم وألقى خطاباً أوضح فيه كيف أرادت الوزارة السويدية أن تنفذ منهاجها وتقتصد في النفقات وتمارس الحكومة في الحكم وحدها مضطلعة بأعباء المسؤولية التي تسلمتها وكيف أصطدمت مع الأستشارة البريطانية في وضع الميزانية والاستغناء عن ثمانية مفتشين

---

(١) ياسين الهاشمي (١٨٨٢– ١٩٣٧): ياسين حلمي باشا ابن السيد سلمان الهاشمي ، ولد ببغداد في محلة البارودية ، وأتم دراسته الإعدادية في بغداد، ثم قصد استانبول عام ١٨٩٩، والتحق بمدارسها العسكرية وتخرج ملازماً ثانياً عام ١٩٠٢، وواصل الدراسة في كلية الأركان وتخرج فيها عام ١٩٠٥، عاد إلى بغداد فخدم الجيش العثماني السادس، ثم رئيساً لأركان حرب الفيلق الثاني عشر في الموصل عام ١٩١٣، أسس حزب الشعب عام١٩٢٥ ، ثم تقلد وزارة المالية، ووزارة المعارف وكالة، وانتخب نائباً عن بغداد ١٩٣٠، وألف حزب الإخاء الوطني من العام نفسه، وألف وزارتين الأولى في ٤ آب ١٩٢٤، والثانية ١٩٣٥، توفي في بيروت في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٧ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ص ٣٨٧–٣٨٨.

(٢) جريدة البلاد، العدد السابق ١٠٢، ١١ اذار ١٩٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٠٣، ١٢ آذار ١٩٣٠.

شرطة وخمسة مفتشين إداريين بريطانيين، وكيف عارضت الحكومة البريطانية تلك الخطة ووضعت العقبات في سير الميزانية ووصولها إلى البرلمان كاملة حسب رأي الوزارة ومنهاجها[١].

رحب المندوب السامي البريطاني السير (فرنسيس همفريز) بقبول الأستقالة، وبعد الخطاب الذي ألقاه ناجي باشا السويدي في مجلس النواب حول أسباب الاستقالة، قام ياسين الهاشمي مخاطباً أعضاء المجلس أن الإنكليز يحكمون البلاد حكماً كيفياً وأشار إلى أن الملك فيصل يساير الإنكليز ولا يستطيع معارضتهم[٢].

ويتفق الباحث مع ما طرحته الجريدة بأن سبب الخلاف والأزمة الحاصلة في العراق هي أزمة سياسية بين العراق وبريطانيا وليست أزمة وزارية قابلها الشعب بالسخط على المعتدين على كرامة العراقيين والمطالبة بحقوقهم الطبيعية وتظافر الجهود على بيان مستقبل البلاد في استنكار الانتداب واتحاد كلمة العراقيين في وجوب العمل على إلغاء المعاهدة والاتفاقيات التي كان من الواجب تنفيذها واحترامها من جانب بريطانيا، إذ أن بريطانيا دائماً ما كانت تنكث بوعودها وتقف حجر عثرة أمام أستقلال العراق وتقدمه ، وتعرقل أداء الوزارة التي تخالف نهجها [٣].

وقد دعت الجريدة وقتذاك إلى مؤازرة الوزارة والخروج بمظاهرة شعبية كبيرة وطرحت بيان رسمي لها : (تقرر إجراء المظاهرة يوم الجمعة القادم ٢١ آذار الساعة الثانية والنصف وذلك لكي يشترك الشعب في إظهار شعوره تجاه قضيته العامة، وسيكون الأجتماع في جامع الحيدر خانة وسننشر منهاج للمظاهرة يبين الطرق التي سيسلكها المتظاهرون والمحلات التي يقف فيها الجمهور وأسماء خطبائه)[٤].

ولذلك نجد الكثير من الصحف العراقية أيدت الوزارة المستقيلة وساندت الحركة الوطنية في الدفاع عنها، وبذلك كان موقفها مع جريدة البلاد ، ومنها جريدة الرافدان في أعدادها الصادرة (١٨) في ١٣ آذار و(٢٤) في ٢٠ آذار، إذ قررت الحركة الوطنية إقامة مظاهرة كبيرة في بغداد يوم الجمعة الموافق ٢١ آذار احتجاجاً على ما آل إليه الوضع، وعناد بريطانيا إزاء حقوق البلاد أو مطاليب الوزارة على أن تشترك فيها بغداد والمدن القريبة[٥].

وقام عدد من الشبان المتنورين ومعهم نخبة من الرجال المتميزين بتقديم بيان إلى متصرفية لواء بغداد يخبرونهم بالعزم على قيام تلك التظاهرات، ووافقت الحكومة على ذلك الطلب، ولقد

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ١٠٤، ١٣ آذار ١٩٣٠.

(٢) حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، أستوكهولم ، فيشو تمديا، ص٩١.

(٣) جريدة البلاد ، العدد ١٠٦، ١٦ آذار ١٩٣٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) صالح محمد حاتم، المصدر السابق، ص٢٩٩.

تعهد القائمون بها بتنظيمها وجعلها من التظاهرات الوطنية الكبرى التي ستدار بخطة محكمة ونظام تام، وقامت جريدة البلاد بنشر بيانهم ، وكما يلي: (إلى الشعب الكريم، غداً بعد صلاة الجمعة تقام المظاهرات الوطنية الكبرى التي يظهر بها الشعور العام نحو الوضع السياسي الممقوت وسيشترك جميع طبقات الأمة وجماهيرها في تلك التظاهرات العظيمة فالواجب الوطني يدعو كل غيور ومخلص من أبناء الأمة النجيبة أن يسعى جهده للمحافظة على النظام التام حتى يظهر الشعب بمظهره الشريف المهيب الذي يدل على نضوجه السياسي المتين ومطالبته بحقوقه المشروعة بالوسائل السلمية)[١].

وقد تصدرت جريدة البلاد بعنوان رئيس لتلك التظاهرات (إرادة الشعب تظهر) ، إذ كتبت على صفحتها الرئيسة : ((المظاهرات التي تقوم في بغداد وأطراف القطر اليوم للأحتجاج على الأزمة السياسية الراهنة، أيها المتظاهرون، أحرصوا في تظاهراتكم على مزاياكم كشعب يقظ متمدن، أتَّبعوا المنهاج الموضوع، وتابعوا تصرف قادتكم الوطنيين، العدو متربص لكم فاحذروا من وقوع ما يشين سمعة الوطن وثقوا بالله وإيمانكم بالوطن فالمستقبل لكم ولكم وحدكم))[٢].

وذكرت أيضاً : أن المظاهرات الشعبية الباهرة التي خرجت يوم الجمعة ٢١ اذار ١٩٣٠ كانت موجهة ضد الأوضاع المتردية في العراق، وكانت معدَّة وموجهة توجيهاً صحيحاً، وقامت الجريدة بتهنئة الشعب العراقي على ما قاموا به من تنظيم للمظاهرة وكانوا في طليعة المواكب وقادوا الشعب في سبيل الحياة وهو يسير حثيثاً لتبوء مركز المجد، في الوقت الذي نحن بحاجة إلى الإعلان عن أنفسنا وإشهاد العالم المتمدن على حظنا من التقدم والنهوض[٣].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١١٠، ٢٠ آذار ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه، العدد ١١١، ٢١ آذار ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١١٢، ٢٣ آذار ١٩٣٠.

– موقف جريدة البلاد من تشكيل نوري السعيد[١] وزارته الأولى –

شكل الفراغ السياسي الذي تركته أستقالة وزارة ناجي السويدي قلقاً خطيراً على مستقبل العراق السياسي والأقتصادي خصوصاً فيما يتعلق بعلاقته مع بريطانيا، ولقد زار الملك فيصل الأول دار الأعتماد البريطاني يوم السبت ١٥ آذار ١٩٣٠ وأجرى اجتماعاً طويلاً بالسير همفريز المعتمد السامي البريطاني أمتد إلى ما بعد الظهر، ولقد جرى الحديث في الأمور التي ولدت الأزمة السياسية الحاضرة، وأستعرض في ذلك الأجتماع جميع المسائل المتعلقة بين العراق وبريطانيا، ولقد جرت المحادثات في جو مشبع بالود والرغبة في الوصول إلى نتائج جيدة، ولقد تفائل كبار المسؤولين في المملكة من نتيجة ذلك الأجتماع، وأكدوا بأن الملك فيصل الأول كان مرتاحاً من التفاهم، وقامت جريدة البلاد بنشر أهم النتائج التي تم الأتفاق عليها[٢] :

١– إن العراق سيأخذ في تسلم المسؤولية.

٢– الدخول بشكل فوري مع الوزارة الجديدة في مفاوضات لأجل عقد معاهدة جديدة بين الطرفين.

٣– التأكيد ببذل بريطانيا جهودها بهدف إدخال العراق في عصبة الأمم ١٩٣٢.

وذكرت جريدة البلاد ، أن السيد ناجي السويدي أجتمع بالهيأة الإدارية لحزب التقدم، ولم يصل إلى أتفاق بينهم حول مرشح الحزب لتولي منصب رئاسة الوزراء، ولقد أعلم رئيس حزب التقدم ناجي السويدي زملاءه أن الملك فاتحه بصفته رئيساً لحزب الأكثرية في مَن يتولى رئاسة الوزارة، فأظهر ناجي السويدي للملك فيصل الأول، أنه غير راغب في كرسي الرئاسة، وبعد المداولة بين رئيس الحزب وهيأته الإدارية ذكر في مجلسهم أن الرئاسة تكون لأحد الثلاثة، نوري سعيد، حكمت سليمان أو عبد العزيز بك القصاب[٣].

---

(١) نوري السعيد (١٨٨٨– ١٩٥٨): ولد في بغداد ٢ كانون الثاني ١٨٨٨، أنهى دراسته في الإعدادية العسكرية عام ١٩٠٣، ثم سافر لإكمال دراسته في اسطنبول وتخرج ملازماً ثانيا في عام ١٩٠٦، والتحق بالجيش العثماني السادس في العراق، عين رئيساً لأركان الجيش العراقي في شباط ١٩٢١، وشكل وزارته الأولى ١٩٣٠، ووزارته الرابعة عشر في ٣ آذار ١٩٥٨، واستقال في ١٩ أيار ١٩٥٨، أُلّف في اليوم نفسه وزارة الاتحاد العربي الهاشمي (مملكة العراق الأردن)، وبقي في سدة الحكم إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وقُتل بعد يوم من الثورة. للمزيد ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام عام ١٩٣٢ ، بغداد ، شركة التايمس للطبع والنشر المساهمة ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٧–٣١ .

(٢) جريدة البلاد، العدد ١٠٦، ١٦ آذار ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٠٧، ١٧ آذار ١٩٣٠.

ظهر أن الوضع الذي بدأ في حزب التقدم بتأليف الوزارة الجديدة قد أنتهى ولعل نتيجته التي تتناسب مع ذلك الوضع هو ترشيح أصحاب المقامات العليا نحو نوري السعيد، وأنه الرجل الذي سيتمكن من تأليف الوزارة الجديدة، وقد تمكنت جريدة البلاد من أخذ تصريح من نوري السعيد في ذلك الصدد : (لقد كُلفت تكليفاً خصوصياً غير رسمي من قبل صاحب الجلالة الملك بتأليف الوزارة، وطلبت من جلالته أن يمهلني فرصة قصيرة أتمكن في خلالها من التفكير بالمشاكل التي تواجه البلاد والطرق الموصلة إلى حل تلك المشاكل بمقتضى المبادئ، وقد أقسمت على اتباعها في ذلك الصدد ، حتى إذا وجدت أن بمقدوري الوصول إلى ذلك الحل أفكر في دعوة الزملاء الذي تتألف منهم الوزارة ، وإلا فسأطلب إلى جلالة الملك إعفائي من ذلك) [١].

ولقد سبقت جريدة [البلاد] الجرائد الأخرى في إذاعة أخبار الوزارة على الوجه الصحيح وكان قد تم تأليف الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد في ٢٣ آذار ١٩٣٠، وتقرر أن تجري حفلة قراءة المرسوم الملكي بتقلد الوزارة السعيدية يوم الأحد ٢٣ آذار الساعة العاشرة صباحاً[٢].

وقامت جريدة البلاد بنشر اسماء الوزارة الجديدة [٣] .

وذكرت جريدة البلاد أن السيد محمد الصدر أعتذر لشغل منصب وزارة المعارف، ونلاحظ أن الوزارة الجديدة قد تألفت من أربعة من أعضاء حزب التقدم النيابي وثلاثة من غير أعضاء الحزب، في حين أن حزب التقدم سبق وأن بيّن في جلسته يوم الخميس ٢٠ آذار ١٩٣٠ ، بأنه يرى من المناصفة أن تتألف الوزارة من حزبه ، كونه حزب الأكثرية، أي أن تكون تلك الوزارة تقدمية، وتساءلت الجريدة عن الدواعي التي حملت السعيد على أن يدخل في وزارته ثلاثة من غير وزراء حزب التقدم وهم جعفر العسكري وعلي جودت بك وجميل بك المدفعي، الا أن جريدة البلاد بيّنت أن في ذلك العمل ما يخالف المألوف في الأصول البرلمانية، فقد أعتادت الحكومات في البلاد المتنعمة بالحياة البرلمانية على أن تؤلف من حزب الأكثرية في البرلمان، وإلا فإنها لن تحصل على التأييد في قاعة المجلس، ولا ريب أن نوري السعيد قد حسب لذلك، وهنالك إشاعات كثيرة في هذين اليومين عن حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة[٤].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ١١٠، ٢٠ آذار ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١١٢، ٢٣ آذار ١٩٣٠.

(٣) ١- نوري السعيد (رئيس الوزراء ووزير الخارجية)، ٢- جعفر العسكري (وزير الدفاع)،٣- جميل بك المدفعي (وزير الداخلية)،٤- علي جودت بك (وزير المالية)،٥- جمال بك بابان (وزير العدلية)،٦- جميل باشا الراوي (وزير المواصلات والأشغال)،٧- عبد الحسين الجلبي (وزير المعارف)، ، للمزيد ينظر جريدة البلاد ، العدد ١١٣ ، ٢٤اذار ١٩٣٠ .

(٤) المصدر نفسه .

لذلك كان أمام نوري السعيد عدة مهام بعد تشكيل وزارته الأولى والثانية منها:

١- عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا ١٩٣٠.

٢- حل المجلس النيابي والتصديق على المعاهدة.

لذلك نجد ان نوري السعيد قد أعلن في كتاب رفعه الى الملك فيصل الاول (أن من أهم المسائل التي ستعالجها وزارته هي المعاهدة الجديدة ، والموقف الاقتصادي، اما بالنسبة للمعاهدة فان الوزارة سوف تبدأ المفاوضات مع بريطانيا لعقد المعاهدة على أساس الأستقلال وتوكيد الصداقة بين العراق وبريطانيا)، ومن أجل إتمام تلك المهمة أعلن السعيد ضرورة أجراء أستفتاء عام بطريقة الأنتخابات للبت في المعاهدة ، وللنظر في قانون الدفاع الوطني لتأليف الجيش الذي يحتاج اليه الوطن [١].

وقد أكدت جريدة البلاد عند نشرها تصريح رئيس الوزراء ،إذ صرح قائلاً :(لقد تسلمت المنصب واهم ما أرمي اليه أمران وهما [٢] :-

اولاً_ تحقيق وتطبيق سياسة تنطوي على تأليف حكومة عراقية مستقلة صديقة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ومدينة لها بالجميل .

ثانيا_ النظر في موقف البلاد الاقتصادي الخطر ومعالجته).

---

(١) عبد الرزاق الحسني ،المصدر السابق ، ص ٣٤٠.

(٢) جريدة البلاد، العدد١١٦، ٢٧ اذار ١٩٣٠.

-المعاهدة العراقية- البريطانية ١٩٣٠-

إثر تأزم العلاقات العراقية- البريطانية بسبب توقف المفاوضات العقيمة التي دارت بين دار الأعتماد البريطاني ووزارة ناجي السويدي، وتنحي الأخيرة عن الحكم، فكر الطرفان بإيجاد مخرج لتلك الأزمة القائمة، فتوصلا إلى تأليف وزارة يسندها البلاط، ويرضى عنها دار الإنتداب البريطاني لتحقق نوعاً من الأستقرار، يمكنها من القيام بالمهام اللازمة لحل المشاكل القائمة بين الطرفين، فوقع أختيار الملك فيصل على شخص يثق به، وقد رافقه في الحجاز أثناء الثورة العربية الكبرى ١٩١٦، وكان في معيته عند قيام الدولة العربية في الشام، وكان من خاصة بطانته في العراق، وهو نوري السعيد[١].

فعهد إليه الملك فيصل الأول بتأليف وزارته الأولى في ٢٣ آذار ١٩٣٠، والتي أستقال منها في ١٩ تشرين الأول ١٩٣١، ليؤلف في اليوم نفسه وزارته الثانية والتي بقي فيها حتى ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢، وقد قام السعيد طيلة مدة اشتغاله بأعباء الحكم بعدة مهام كان يرمي من ورائها تحقيق أستقلال العراق التام[٢].

ولم يتكبد نوري السعيد عناءً كبيراً للتوفيق بين وجهتي النظر لدى الفريقين المتعارضين العراقي والبريطاني، سواء كان ذلك في قضية المعاهدة أم ما يتفرع منها، فهو أحد أعضاء اللجان التي تولت مفاوضة بريطانيا في عقد المعاهدات والأتفاقيات التي عقدها العراق معها وهو مطلع على أهم الأمور المتعلقة بالسياستين الداخلية والخارجية للعراق وبريطانيا، وهو كما أسلفنا سابقاً يتمتع بعطف الإنكليز واطمئنانهم إليه، وكذلك إلى ثقة الملك فيصل الأول وأعتماده عليه، ولذلك فهو ركز في موضوع المعاهدة على ركنين أساسيين وهما:

١- العمل على توطيد صلات الصداقة بين البلدين على أساس المنافع المتبادلة.

٢- السعي إلى دخول العراق عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢[٣].

أما من وجهة النظر البريطانية، فقد رأى مجلس الوزراء البريطاني أن المعاهدة التي تنوي بريطانيا عقدها مع العراق يجب أن توضع بالتشاور من وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات، إلا أنها أضافت بعد ذلك بقرار لاحق أعضاء من وزارة الخزانة والطيران لإنجاز المشروع، ومنحت

---

(١) للمزيد ينظر: عبد الرزاق أحمد النصيري، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

(٢) صالح محمد حاتم، المصدر السابق، ص٣٠٣.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، ط٣، بيروت، دار الكتب، ١٩٧٥، ص١٩١.

وزارة الطيران الرأي القاطع في وضع الأسس، انطلاقاً من الأهمية التي تتوخاها في المستقبل في الدفاع عن المنطقة، ولذلك أستقر الرأي على الشروع في العمل على مبدأين أساسيين هما[١].

١- وضع القوات البريطانية في العراق وأستمرار بقائها بعد انضمام العراق إلى عضوية عصبة الأمم.

٢- أن توضع المعاهدة وفق الخطوط العامة التي وضعت بها المقترحات المصرية- البريطانية (النحاس- هندرسن) خصوصاً من ناحية وجود القوات البريطانية في مصر .

وتمكنت جريدة البلاد من اخذ البيان الرسمي الذي قام بتوزيعه نوري السعيد من داره يوم الثلاثاء ١ نيسان ١٩٣٠ وقد تضمن ما يلي [٢]:-

١-أفتتحت أسس المفاوضات بشأن المعاهدة التي ستنظم العلاقات بين الحكومة العراقية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية بعد دخول العراق عصبة الامم.

٢-وقد أتفق على نشر نص المعاهدة بينهما باللغتين العربية والإنكليزية حالما يوقع عليها

٣-وأتفق أيضاً على أنه من المستحسن قبل التوقيع نشر إذاعة سير المفاوضات إلى الجمهور فتكون تلك الإذاعة هي بشكل بيان رسمي متفق عليه من الطرفين ، وعلى أن لا يذاع شيء أخر عدا ذلك.

وأصدرت الجريدة في اليوم التالي لنشر البيان المذكور أستفساراً حول الشروع في المفاوضات بشأن المعاهدة التي ستنظم العلاقات بين الحكومة العراقية والبريطانية ،وحاولت الجريدة أن تعرف وتستفهم عن الأسس التي بمقتضاها افتتحت تلك المفاوضات؟ والموضوع الذي يشغل الأذهان وقتذاك هو كيفية القيام بأستفتاء الأمة بشأن المعاهدة انما هي خطة الوزارة الحاضرة وقد أعلنها رئيسها _نوري السعيد_ في كتابه وفي حديثه مع أرباب الصحف ، فهناك طريقة وهي أن تتم المفاوضات وتعقد المعاهدة ،ويبقى أمر إبرامها فتعرض المعاهدة المعقودة على الشعب وتجرى عليها الأنتخابات فيجيء البرلمان ويبث في المعاهدة وما أن يبرمها حتى تكتسب الصفة الشرعية او هناك طريقة ثانية وهي أن تشتغل الوزارة الحاضرة بالأمور التمهيدية فتصل إلى نتائج قطعية عن أسس المعاهدة فتوقع تلك الأسس (بأوائل الحروف) على العادة الجارية في مثل تلك المواثيق أو تعلن للأمة أو يجرى عليها الأنتخابات فيجيء البرلمان ويبدي رأيه في تلك الاسس فأما أن يقبلها ويفوض الوزارة ويمنحها ثقته أو أن لا يوافق البرلمان على تلك الأسس [٣].

---

(١) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية- البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢- ١٩٤٨، بغداد، المكتبة الوطنية، ١٩٧٧، ص٢٥٤.

(٢) جريدة البلاد ، العدد ١٢١، ٢ نيسان ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٢٢، ٣ نيسان ١٩٣٠.

وقد نشرت جريدة البلاد البيان الرسمي حول المفاوضات، وذلك نصه : (واصل المتفاوضون محادثاتهم أمس حول المعاهدة العراقية –البريطانية اذ استعرضت بصورة عامة المسائل التي ينبغي ان توضح على بساط البحث في أنشاء المفاوضات وقد أنطوت المذاكرات على أجلى صراحة ومودة وتم الأتفاق على درس بعض الوجوه الفنية للقضية قبل أنعقاد الجلسة) [١].

كما وأن نوري السعيد قد أوضح في منهاجه قائلاً : (إن المعاهدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون على أساس الأستقلال التام)، ومن كل ذلك يتجلى أن وزارة العمال البريطانية تريد حسم المشاكل وتصفية الحساب نوعاً ما بين بريطانيا من جهة ومصر والعراق من جهة أخرى، لأن المسائل المتعلقة والصعوبات والمشاكل التي لا تزال تنشأ عنها، قد أخذت تسلب راحة الجميع، وتضر مصالحهم من جميع الجهات، وتكدر صفاء معيشتهم[٢].

وقد نشرت جريدة البلاد البيان الرسمي الثالث حول المعاهدة [٣]:

وأبدت جريدة البلاد أستغرابها عن وضع العراق في المعاهدة الجديدة ، إذ ذكرت بأن الكثير كان قد تساءل عن وضع العراق وكيف يكون بمقتضى المعاهدة الجديدة وقد خامر هذا السؤال ساسة العراق منذ سنة ١٩٢٤ حين قامت اللجنة المكلفة للمجلس التأسيسي بتدقيق معاهدة ١٩٢٢ وملاحقها وجاء في تقرير اللجنة ما يلي : ((لقد أستفسرت اللجنة عن وضعيته الدولية عند دخوله في عصبة الامم أو عند أنتهاء مدة المعاهدة على فرض عدم دخوله في عصبة الامم فهل يصبح مستقل استقلالا حقيقيا ذا سيادة تامة))، وكان قد ورد جواب على مثل هذا السؤال في كتاب المعتمد السامي السري بتاريخ ٨ نيسان ١٩٢٤ و هذا نصه: ((نعم عند دخول العراق في عضوية عصبة الامم تنتهي المعاهدة و لا يبقى هناك انتداب)) ، وفي كتاب المعتمد السامي الشبه رسمي المؤرخ في ٢٨ نيسان ١٩٢٤ ما نصه((ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية في ما يخصها ليس في نيتها ان تبقى بعد انتهاء المعاهدة سواء داخل العراق في عصبة الامم او لم يدخل متولية وضعية ما ازاء العراق غير الوضعية التي قد تعين في اتفاقية تليها مما يقر قرار الحكومتين على الدخول فيها كما هو منوي في البروتوكول))، ولم تجد لجنة المعاهدة في هذين النصين التصريح الكافي بان العراق سيصبح مستقلا استقلالا حقيقيا ذا سيادة تامة عند انتهاء مده المعاهدة او عند دخوله عصبة الامم ، لذلك اوضحت اللجنة في موضع اخر من التقرير بانها ترى من الضروري ان تبني العلاقات بين العراق وبريطانيا عند انتهاء مدة المعاهدة على اسس تحالفية بين حكومتين حرتين يكون فيه العراق مستقلاً تمام الاستقلال ، فاذا لم تأتي المفاوضات بنتيجة كهذه تصبح الحكومة العراقية منذ ختام المدة المذكورة مطلقة من كل

---

(١) جريدة البلاد ، العدد،١٢٤، ٦ نيسان ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٢٥، ٧ نيسان ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه، العدد ١٢٦ ، ٨ نيسان ١٩٣٠ .

قيد ، ونظرا الى الاستفسار العميق الذي ساد الأندية السياسية على اثر الشروع بالمفاوضات، وبعد نشرنا البيان الرسمي الثالث للحكومة والذي حوى في مادته الثالثة : ((ان وضع العراق كما هو مصرح في هذه المعاهدة سيكون وضع دولة حرة مستقلة))، هذا ما قالته الحكومة في بيانها فهل هذا التصريح يضمن لنا استقلال العراق وحريته في المعاهدة الموضوعة على طاولة المذاكرة؟ ليس في البلاد فرد واحد يقتنع بان هذا البيان يكفي لكي تطمئن الخواطر ويستقر البال على ان العراق سيكون دولة حرة ومستقلة اذا لم تأتي بنود المعاهدة نفسها مؤيدة لهذه الاماني ومؤكدة لها [١].

أما فيما يتعلق بموقف الحزب الوطني العراقي من الأحداث الجارية فقد أفتتحت جريدة البلاد مقالة وبعنوان بارز لذلك : (الحزب الوطني والحالة السياسية الحاضرة)، إذ أرادت بذلك أن تُعرف الشعب بموقف اعضاء الحزب الوطني من الأحداث الجارية خصوصاً فيما يتعلق بشأن المفاوضات إذ ذكرت في المقال : (حقا انه لقيام بالواجب في مثل ذلك الدور العصيب الذي يجتازه العراق والذي يتوقف عليه مستقبل شعب بكامله أن يعمد الحزب الوطني الى عقد أجتماع عام في بنياته في بغداد ويحضره مختلف طبقات الامه ويقوم فيه رجال الوطن فيبينون الداء ويشرحون الدواء ويرفعون صوت الامة عالياً فيوضحون للمتفاوضين ما تريده الأمة مما تطمئن اليه ...) [٢].

ونتيجة لموقف الصحف [٣]، التي تسربت إليها الأخبار حول أجتماع المفاوضات من أجل عقد المعاهدة، إذ توقعت تلك الصحف مثل تلك المفاوضات مسبقاً، وأشار (همفريز) في الاجتماع الثاني إلى ضرورة إصدار بيان إلى الصحف يوضح فيه الأمور المهمة والنقاط الرئيسية التي سيتم التفاوض من إجلها، فكان ذلك التصريح هو آخر تصريح عن مفاوضات المعاهدة، ولم يصدر أي شيء من المتفاوضين، رغم محاولات (نوري السعيد) العديدة، أما أهم النقاط التي صدرت بعد أتفاق الطرفين فهي[٤] :

١- إن المعاهدة التي يجري التفاوض عليها، سوف تصبح نافذة المفعول بعد دخول العراق عصبة الأمم.

٢- إن وضع العراق بالنسبة إلى تلك المعاهدة سيكون دولة حرة مستقلة.

٣- عندما تصبح تلك المعاهدة نافذة المفعول فإن المعاهدات والأتفاقيات الحالية بين بريطانيا والعراق سوف تنتهي بصورة طبيعية، كما ينتهي الإنتداب البريطاني.

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ١٢٧ ، ٩ نيسان ١٩٣٠ .
(٢) المصدر نفسه ،العدد١٣٠ ، ١٣ نيسان ١٩٣٠.
(٣) البلاد ،العالم العربي ، الرافدان .
(٤) فاروق صالح العمر ،المصدر السابق ، ص ص٢٥٨- ٢٥٩.

وقامت جريدة البلاد بنشر الأمور المتعقلة بجلسة المفاوضات ، إذ ذكرت بانه تم الأتصال بالجريدة وأعلموها بأن المتفاوضين عقدوا يوم الثلاثاء الموافق ١٥ نيسان ١٩٣٠ جلسة للمفاوضة في موضوع المعاهدة الجديدة [١].

وعقدت يوم الخميس ١٧ نيسان ١٩٣٠ جلسة للمتفاوضين في موضوع المعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا [٢].

ونشرت الجريدة ايضا بانه عقد يوم ٢١ نيسان جلسة أخرى للمفاوضات بين الجهة العراقية والجهة البريطانية [٣].

ويستنتج الباحث من ذلك ، انه كان لجريدة البلاد الدور الفاعل والمميز عن سير عمليات التفاوض بين العراق وبريطانيا وأطلاع الرأي العام عن ذلك وأبداء رأيها في ذلك ، إذ ذكرت الجريدة في منشور لها فيما يتعلق بعقد الجلسات الخاصة بالمفاوضات بعنوان بارز :(مفاوضاتنا ومفاوضاتهم ،أنتهاء الأحتلال هناك وأبعاد الإنتداب هنا)، إذ ذكرت بان الحكومة مازالت تذيع البيانات الرسمية الخاصة المحررة والشفوية وبأنها منشغلة بمفاوضة ممثل بريطانيا في أمر المعاهدة الجديدة وأن المفاوضات من ناحيتها قائمة على أساس الأستقلال التام ،بينما الحكومة البريطانية قالت في بيانها الرسمي في حينها، بان المعاهدة العراقية–البريطانية الجديدة تتبنى في وجوهها العامة على أساس المشروع البريطاني –المصري الموقع عليه من محمد محمود ومن المستر هندرسون والتي تجري عليها المفاوضات وقتذاك في لندن ، ولقد بيّنت الجريدة في أكثر من مرة أن وضع العراق يختلف كثيراً عن وضع مصر في عدة جوانب سياسية وجغرافية وعسكرية وأقتصادية ، وأنه لا يصح مطلقاً إتخاذ المشروع البريطاني–المصري أساساً للمفاوضة بيننا وبين الإنكليز [٤].

وبعد توقيع المعاهدة العراقية– البريطانية يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠ سافر رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى لندن في ١ تموز ١٩٣٠، بعد أن أصدر إرادة ملكية بإنابة وزير الدفاع (جعفر العسكري) مكانه، إذ صادف ذلك اليوم صدور الإرادة الملكية بحل مجلس النواب، والبدء بانتخاب مجلس جديد، وفي مساء يوم ١٨ تموز ١٩٣٠ – أي بعد أكثر من أسبوعين على توقيع المعاهدة– وطلب ملاحظ مكتب المطبوعات الصحفيين كافة، وسلمهم نص المعاهدة المذكورة لنشرها في اليوم التالي بلا تعليق، ولا تمهيد، ولا إبداء رأي [٥]، فقامت الصحف العراقية ومنها

---

(١) جريدة البلاد ، العدد١٣٣، ١٦ نيسان ١٩٣٠.
(٢) المصدر نفسه ، العدد١٣٥،١٨نيسان ١٩٣٠.
(٣) المصدر نفسه ، العدد١٣٨، ٢٢ نيسان ١٩٣٠.
(٤) المصدر نفسه ، العدد ١٤٤، ٢٩ نيسان ١٩٣٠.
(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧ ، ص٢١.

جريدة البلاد صباح يوم الجمعة ١٩ تموز بنشر بنود المعاهدة وملاحقها وتلتها الصحف تباعاً في نشر بنود المعاهدة [١].

وبعد نشر بنود المعاهدة وملاحقها ، قامت جريدة البلاد بأنزال منشور تحت عنوان (الوهم الأكبر حول المعاهدة الجديدة) إذ ذكرت فيها:(وأخيرا نشرت المعاهدة العراقية – البريطانية بنصها الكامل يوم الجمعة الفائتة في بغداد ولندن بوقت واحد، فاذا هي ما توقعنا وحذرنا رجالنا منه، وإذا هي تعلن بوضوح صارخ انه إنما وقعت لضمان مصالح الأجنبي وتوطيد نفوذة الحقيقي في تلك البلاد. وإذا هي وثيقة جديدة على نقص كفاية وضعف إيمان، إذ تتعالى علينا أمثال تلك الأساليب وتأخذنا تعابير ساحرة تتحلى بها بنود المعاهدة، أما الحقيقة الراهنة، فهي قيود توضع من غير رحمة في عنق العراقيين، لتحكم عليهم بالاستعباد ربع قرن والحبل على الجرار...)[٢].

وفيما يتعلق بالأتفاقية العدلية الجديدة، فقدت نشرت جريدة الزمان[٣] النص الرئيسي للاتفاقية العدلية الجديدة [٤].

---

(١) للمزيد ينظر : جريدة البلاد ، العدد ٢٠٩ ،٢٠ تموز ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد٢١٠، ٢تموز١٩٣٠.

(٣) عطلت مديرية الشرطة العامة جريدة البلاد تعطيلاً ادارياً مؤقتاً بناءً على قرار مجلس الوزراء فأصدر مؤسسها مع سلمان الشيخ داود في ٢٣ تموز جريدة (المتقدم)، والتي أبدل اسمها بعد ثلاثة أيام بـ(الجهاد) والتي عطلت في ٢٥ أب ١٩٣٠، واصدر بدلاً منها جريدة (الشعب) لصاحبها محمد عبد الحسين وبعدد واحد فقط، أذ تعرضت للتعطيل ايضاً مما جعل صاحب جريدة البلاد يترأس جريدة (الزمان) لصاحبها إبراهيم صالح شكر في نهاية شهر أب من العام نفسه، وتعرضت هي الأخرى أيضاً للتعطيل في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٠[٣]، وفي ٢٧ أذار ١٩٣١ عاودت جريدة البلاد للصدور ثانية واستمرت لمدة خمسة أيام إذ عطلتها الحكومة فأصدر رفائيل بطي جريدة الأخبار لمدة قصيرة فهي الأخرى عطلتها الحكومة لأجل غير مسمى فصدرت بدلاً عنها جريدة الإخاء الوطني ، وحين شكل رشيد عالي الكيلاني وزارته الأولى يوم ٢٠ اذار ١٩٣٣، والتي عاضدتها أكثرية حزب الإخاء الوطني، توجهت تلك الوزارة إلى تحقيق ما وعدت به، فلم ينقضي يومان على تشكيلها حتى قرر مجلس الوزراء يوم ٢٢ أذار الإفراج عن جميع الصحف المعطلة وكان عددها (٢٥) صحيفة يومية واسبوعية عطلتها وزارة نوري السعيد، وهكذا عاودت جريدة البلاد إلى الصدور في ١١ كانون الاول ١٩٣٤، وتعرضت للتعطيل في ٣٠ أب ١٩٣٥، وعادت إلى الصدور مرة أخرى للمزيد ينظر : فائق بطي، أبي رفائيل بطي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٦، ص ٣٨ ؛ ماجد أحمد العزي، ورفائيل بطي عميد الصحافة في العراق ١٩٠١-١٩٥٦، بغداد، مجلة الاقلام، العدد ٩، ٣ تشرين الاول ١٩٩٢، ص ص ٦٤-٧٢.

(٤) للمزيد ينظر : جريدة الزمان ، العدد ٢٥٧ ، ١٦ ايلول ١٩٣٠ .

- حل المجلس النيابي والتصديق على المعاهدة-

شرّع مجلس النواب في عقد جلساته في أجتماعه الأعتيادي الثاني من دورته الثانية منذ يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩، وفي يوم ١٩ شباط ١٩٣٠، أصدرت وزارة (ناجي شوكت) إرادة ملكية بتمديد أجل أجتماع مجلس النواب لسنة ١٩٢٩ شهرين لإتمام الأشغال المستعجلة ولما تكونت الوزارة السعيدية الأولى في يوم ٢٣ آذار ١٩٣٠وهنا أدرك رئيس الوزراء نوري السعيد بأنه لا يستطيع مواجهة ذلك المجلس بأكثريته (التقدمية) فبادر إلى تأجيله أولاً، ثم عمد إلى حله أخيراً، بحجة أستفتاء الأمة في المعاهدة ، وذلك بغية السيطرة على اكثرية المجلس [١].

وقد نشرت جريدة البلاد حول مصير المجلس النيابي، إذ ذكرت في المقال: (شاع في تلك الأيام الأخيرة بأن المجلس النيابي سيجتمع وستعرض عليه أسس المعاهدة الجديدة، وتتحدث الأندية المطلقة بأن المجلس النيابي لا بدمن حله، وقد سئل رئيس الوزراء بذلك الشأن فأجاب بأنه قد صرح بخطته ومنهاجه في ذلك الصدد وأنه ماضٍ في خطته ولن يحيد عنها قيد شعرة) [٢].

وأكدت الجريدة في عدد أخر، عن نية الحكومة في فض المجلس النيابي، والدعوة إلى أنتخابات جديدة، إلى إن المتصلين بالوزارة الحاضرة أكدوا من جهتهم حسم المسألة فيما يتعلق بفض المجلس ويقال أنه سيتم ذلك في أوائل تموز القادم من السنة نفسها [٣].

ونشرت جريدة البلاد مرة أخرى حول حل المجلس، إذ ذكرت : انه أكد مصدر مطلع للجريدة بأن الإرادة الملكية بحل المجلس قد كتبت ويأمل صدورها [٤].

ونشرت جريدة البلاد الإرادة الملكية بحل مجلس النواب [٥].

وأنتقدت جريدة البلاد موقف الحكومة من حل المجلس النيابي ، وأعتبرته غير مطابق لمنهاج الوزارة ، إذ كتبت بالصفحة الأولى وبعنوان بارز ((كيف يكون الأستفتاء الحقيقي الذي تطمئن اليه الامة؟))إذ ذكرت فيه: ((بعد أن أتيح للحكومة الحاضرة أن تحل المجلس النيابي ،وتحقق بذلك أمنية طالما أشغلت الحيز الأكبر من رؤوس رجالها فأن صدور الإرادة الملكية بحل المجلس لا يمكننا أن نعد ذلك الحل مطابقاً لمنهاج الوزارة اذا لم يستوف الشرط الذي اثبته المنهاج إذ ورد فيه بأنه من الضروري أجراء أستفتاء عام بطريقة الأنتخابات في المعاهدة ،

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، المصدر السابق ، ص١٩.
(٢) جريدة البلاد ، العدد ١٤٦، ١ايار ١٩٣٠.
(٣) المصدر نفسه ، العدد١٥٠، ٦ايار ١٩٣٠.
(٤) المصدر نفسه ، العدد١٩٤، ٣٠حزيران١٩٣٠.
(٥) للمزيد ينظر : المصدر نفسه ، العدد ١٩٥، ٢ تموز ١٩٣٠.

والإرادة بحل المجلس يبين بأن أسس تلك المعاهدة تجعل البلاد في موقف سياسي جديد وقد تم الحل قبل إنجاز المعاهدة وتوثيقها ونشرها وان من الأولويات في الأصول الدستورية أن حل المجلس والأستفتاء بانتخابات جديدة لا يجوز الا عندما تكون مسألة مهمة تستدعي تلك المسألة حديثة الظهور والتي لم يسبق لها أثر في الانتخابات السابقة حت يصبح استفتاء الأمة قانونياً وفق الأصول)) [١].

كان متوقعاً أن تتخذ المعارضة موقفاً موحداً إزاء تلك الأنتخابات يساعد على فوز مرشحيها بأغلبية المجلس لكي تتخذ المقررات التي تهدف بالتالي إلى صالح الشعب والبلاد، وكان من حسن حظ الوزارة أن حل الوئام والأتفاق بين صفوف الحركة الوطنية محل الخلاف، فاتخذ عبد الغفور البدري[٢] من صحيفة (الأستقلال) جانب المعارضة إيماناً منه بأن هدف نوري السعيد من وراء تلك الخطوة هو ليس سوى محاولة الحصول على أكثرية برلمانية، كما قرر مقاطعة تلك الأنتخابات[٣].

كان موقف جريدة البلاد ، معارضاً لأجراء الانتخابات ، وذلك ما نلمسه من المقالات التي كانت تتصدر الجريدة ، إذ نشرت مقالاً بعنوان : ((كيف يرشحون أنفسهم للأنتخابات ؟)) وفي مقال أخر دعت الجريدة إلى تكتل الأحزاب في جبهة واحدة ، إذ ذكرت :((أنه من واجب الأمة وهي مقبلة على الأنتخابات للمجلس الجديد ، بأن وجودها ويقظتها على المحك في تلك الأنتخابات فأما فوز باهر بالنتيجة تتمثل فيها أرادتها ويعلو سلطانها ، وهنا يصح ان ندعو المجلس النيابي انه ممثل الشعب، الناطق بلسانه، وأما خذلان أليم يعقبه إشغال المقاعد النيابية لمجموعة لا تعرفهم الامة ولا تعترف بتمثيلهم لها)) [٤].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد١٩٦ ، ٣تموز ١٩٣٠ .

(٢) عبد الغفور البدري (١٨٩٠– ١٩٤٣): ولد في بغداد ١٨٩٠، وكان صحفياً واعلامياً وسياسياً عراقياً ، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية والعسكرية، ثم التحق بالدراسة العليا الحربية في استانبول، وتخرج منها ضابطاً في الجيش العثماني، وانضم إلى جمعية العهد العربية التي أسسها عزيز علي المصري عام ١٩١٣، كما أنه انضم إلى جمعية العلم الأخضر العربية، وأصبح عضواً في الحزب الوطني العراقي، كما أصبح عضواً في حزب (الجمعية الوطنية) وحزب (الأمة)، عمل في مجلة العقاب في دمشق وكان من مؤسسي جمعية حرس الأستقلال مع محمد الصدر وعلي البازركان وجعفر ابو التمن ، أصدر جريدة الأستقلال وصدر عددها الأول في ٢٨غيلول ١٩٢٠ ، ثم أصدر عدة صحف منها جريدة صوت العراق ، الوطن ،صدى الأستقلال ، صدى الوطن ، وأصبح عضواً في المجلس النيابي عام ١٩٣٣، توفي في ١ آب ١٩٤٣، للمزيد ينظر: صالح محمد حاتم، المصدر السابق ، ص ص ٤٥ – ٥٢ .

(٣) صالح محمد حاتم ، المصدر السابق ، ص٣٣٠.

(٤) جريدة البلاد ، العددان ٢٠١ في ٩ تموز ١٩٣٠، والعدد ٢٠٣ في ١١ تموز من السنة نفسها .

أما بالنسبة لموقف الحزب الوطني العراقي فقد دعا إلى مقاطعة الأنتخابات وقامت جريدة الجهاد بنشر بيان الحزب الوطني من أجل مقاطعة الانتخابات النيابية وقتذاك [١].

وقد دعا الحزب الوطني وعلى لسان المعتمد العام للحزب جعفر ابو التمن إلى عقد أجتماع مهم يوم الجمعة الموافق ٢٢ أب ١٩٣٠، فقامت جريدة الجهاد بنشر ذلك الخبر على صفحتها : ((أذاعة الأستماع إلى الأسباب المبررة للمقاطعة التي أقرها الحزب ، يرجى من الجميع المنتمين للحزب الحضور في مقر الحزب الساعة التاسعة زوالية من صباح يوم الجمعة الموافق ٢٢ اب ١٩٣٠ وان يعتبروا تلك الإذاعة بمثابة دعوة خصوصية، المعتمد العام للحزب الوطني العراقي)) [٢].

وقد نشرت جريدة الجهاد خطاب معتمد الحزب الوطني العراقي ، والذي بيّن فيه الأسباب المبررة لمقاطعة الأنتخابات النيابية ، وذلك في الاجتماع الذي عقده الحزب الوطني صباح الجمعة الموافق ٢٢ اب ١٩٣٠ [٣].

كان موعد الشروع في الانتخابات العامة للمجلس النيابي الجديد يوم ١٠ تموز ١٩٣٠، إذ نشرت جريدة البلاد ، بأن الحكومة أصدرت بوجوب الشروع بالأعمال التمهيدية للأنتخابات في العاشر من تموز الجاري [٤].

كما أن أمانة العاصمة في بغداد كانت قد أصدرت يوم الخميس ١٠ تموز ١٩٣٠ بياناً الى جميع المختارين ، تطلب إليهم أن يوافوها بقوائم أسماء المنتخبين وقد أنصرفت الأمانة إلى بذل الجهود الكبيرة في سبيل التمهيد للانتخابات [٥].

وقد نشرت جريدة البلاد أسماء المرشحين للهيأة التفتيشية للانتخابات النيابية في بغداد [٦].

وتم أجراء أنتخاب الهيئات التفتيشية في العاشر من شهر تموز ١٩٣٠ ، كما كان مخطط له وهيأة التفتيش ، هي الهيأة الأولى التي تلقى عليها مسؤوليات كبيرة في سير الأنتخاب النيابي وتلحق بها تبعةٌ خطيرة من حيث تفتيش مجرى الأنتخابات ومراقبته وفقاً لأحكام القانون [٧].

فأبرقت وزارة الداخلية إلى متصرفي الألوية أن يشرعوا في تهيئة المراسيم اللازمة لتلك الأنتخابات على أن تنتهي يوم ١٠ أيلول ١٩٣٠، أي خلال شهرين [٨].

---

(١) للمزيد حول بيان الحزب الوطني العراقي ينظر : جريدة الجهاد ، العدد ٢٣٤ ،١٨ اب ١٩٣٠ .
(٢) جريدة الجهاد ، العدد ٢٣٧ ، ٢١ اب ١٩٣٠ .
(٣) للمزيد حول اسباب المقاطعة ينظر المصدر نفسه ، العدد ٢٣٩ ، ٢٣ اب ١٩٣٠ .
(٤) جريدة البلاد ، العدد ٢٠١ ، ٩ تموز ١٩٣٠ .
(٥) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٢ ، ١٠ تموز ١٩٣٠ .
(٦) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٥ ، ١٤ تموز ١٩٣٠ .
(٧) المصدر نفسه.
(٨) جريدة الزمان ، العدد ٢٥١ ، ٩ ايلول ١٩٣٠ .

وقد لاقى نوري السعيد بعض الصعاب الداخلية في أول الأمر وقبل البدء في الانتخابات الجديدة، عندما أستقال (علي جودة الأيوبي)[١] وزير المالية محتجاً على عدم التزام رئيس الوزراء بقرار مجلس الوزراء الذي منحه صلاحية المفاوضة وليس التوقيع على الأتفاقية المالية، ومما زاد في الأزمة أن وزير المالية المستقيل أصبح في صفوف المعارضة، مكوناً جبهة مع ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني[٢].

يضاف إلى تلك الصعوبات وعلى أثر تدخل الحكومة في الأنتخابات، قدمت المعارضة مجموعة من الأحتجاجات إلى الملك فيصل الأول ضد تلاعب الحكومة بقوانين الأنتخابات وعدم أحترامها لحقوق الأفراد، إذ ذكرت جريدة (الزمان) أن خمسة وستين شخصاً رفعوا إلى الملك مذكرة في ٢٠ أيلول ١٩٣٠ قد أحتجوا فيها على تدخلات الحكومة في الأنتخابات في المنطقة العاشرة [٣].

كما أشارت الجريدة إلى المذكرة الخطيرة التي قدمت إلى الملك بعد عودته من الخارج، والتي قدمها كل من جعفر أبو التمن وناجي السويدي وياسين الهاشمي وأحتجوا فيها على تزوير الوزارة للأنتخابات، وطالبوا بصيانة أحكام الدستور والقوانين من العبث [٤].

وعندما أراد مجموعة من الشبان – مجموعة من الساسة الوطنيين – أن يعقدوا أجتماعاً سياسياً في بغداد في يوم ٢٢ أيلول ١٩٣٠ تلقى فيه الخطب السياسية لمعالجة الموقف الراهن في البلاد آنذاك والقيام بمظاهرات في مساء اليوم المذكور، وقاموا بنشر بيان موجه إلى الشعب العراقي ذلك جزء منه: (إلى الشعب العراقي العظيم: أنت تقاسي الجوع والعري والإنكليز وأتباعهم سبب جوعك وعراك، وهم ينعمون بثروتك وغناك، وهم الذين مزقوا قوتك وساموك الذل، فلهم في كل موطن من مواطننا مظالم، ففلسطين مرهقة، بتشتيت الإنكليز أبنائها، ويخرجونهم من ديارهم ليسكنوا الصهيونيين الأعداء فيها، فقد أرهقوا وما زالوا يرهقون العرب في أنحاء جزيرتك

---

(١) علي جودة الأيوبي (١٨٨٦– ١٩٦٩): ضابط وسياسي عراقي من الرعيل القديم ،ولد في الموصل وتخرج برتبة ضابط في الكلية الحربية في اسطنبول ، أنضم الى الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ وعين حاكماً لحلب ابان الحكم العربي ١٩١٩ – ١٩٢٠، ورحل مع فيصل عام ١٩٢١ الى العراق حيث تقلب في مناصب وزارية عدة حتى اصبح رئيسا للوزارة عام ١٩٣٤– ١٩٣٥ ورئيسا لمجلس النواب عام ١٩٣٥ وقد غادر العراق على اثر نجاح حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١، ثم عاد بعد ان نجح الانكليز في سحقها وأصبح = =وزيراً للخارجية عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩، ورئيساً للوزراء عام ١٩٥٧ وأستقر في لبنان بعد ثوره ١٤ تموز– يوليو ١٩٥٨–، وتوفي ببيروت في ١ آذار ١٩٦٩، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ،ج٣ ، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ص ١٨٤.

(٢) فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص٣١٥.

(٣) جريدة الزمان ، العدد ٢٥٩ ، ١٨ ايلول ١٩٣٠ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٨٢ ، ١٥تشرين الاول ١٩٣٠ .

المقدسة...)، ولقد أعتبرت الوزارة ذلك البيان تحريضاً على كراهية الحكومة وإخلالاً بالأمن الداخلي، فقبضت على مجموعة من القائمين بتلك الحركة وأمرت بتوقيفهم والتحقيق معهم[١].

وخلال المدة الواقعة بين إجراء الأنتخابات وأجتماع المجلس النيابي الجديد أراد نوري السعيد أن يقوي مركزه الداخلي، وذلك من خلال تنظيم سياسي جديد يضم الجماعة الموالية له في المجلس النيابي خصوصا وأنه صاحب الأكثرية، فأطلق على ذلك التنظيم أسم (حزب العهد)[٢] وأصدر الحزب جريدة ناطقة باسمه أسماها (صدى العهد) اتخذت من التهجم أسلوباً موازياً لأسلوب الصحف الأخرى المعارضة للحكم[٣].

ولقد نشرت صحيفة الزمان ، كتاب الشكر الذي وجهه رئيس الوزراء نوري السعيد إلى الشعب العراقي:(شكراً لأبناء وطني الكرام الثقة التي أولوني أياها بانتخابهم أياي نائباً عنهم في مجلس الأمة . وأسأل الله أن يمكنني من أن أكون دائماً عند حسن ظنهم بي ، وأن يوفقني دائماً الى ما فيه خير بلادنا ويلهمنا جميعاً الصدق في القول والاخلاص في العمل) نوري السعيد [٤].

وفي اليوم التالي من مصادقة المعاهدة، نشرت جريدة البلاد ، مقالاً أستنكرت فيه مصادقة المجلس النيابي على المعاهدة إذ كتبت وبعنوان بارز (قضي الامر الذي فيه تستفتيان) ،إذ ذكرت (وذلك القضاء) قد أبرم نهار اول أمس، بإبرامه للمعاهدة الجديدة في مجلس النواب والأعيان ، وكانت تلك أخر صفعة من صفعات العملية المعروفة التي سميت رسمياً (بالإستفتاء) وهكذا قضي الأمر الذي فيه تستفتيان ، كما ونشرت في اليوم التالي مستفسرة من الأمور الإيجابية التي ستجنيها البلاد من تلك المعاهدة ، إذ أن الحكومة أقامت البلاد واقعدتها من أجل إبرام تلك المعاهدة، إذ أستذكرت الجريدة ما قامت به الحكومة من أجراءات عظيمة وشديدة واسعة النطاق، فسقطت وزارة وقامت أخرى، وحل مجلس وعقد آخر، وبعد الكثيرون وقرب أخرون ، وأسفار ووفود وتضحيات ومسؤوليات ومناقشات ومنازعات وشكليات و مرافعات وغيرها فألى مثل تلك العصبية الهائلة نحن محتاجون لأحياء بلادنا وابنائها بالمشاريع الحيوية المثمرة ويوم نرى رجالنا يبذلون في سبيل تلك المشاريع ، كل ما يبذلونه من العصبية والجهود

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، المصدر السابق ، ص٧٣.

(٢) حزب العهد: وهو الحزب الذي ألفه نوري السعيد وأعوانه ليكون أساساً لسياسة وزارته وتماشياً مع مشاريعها، وفي مقدمتها المعاهدة العراقية- البريطانية ١٩٣٠، وسميت بذلك الاسم تيمناً بحزب قديم اسمه حزب العهد أو جمعية العهد، وقام أعضاء الحزب بوضع منهاج أساسي موجز للحزب الجديد قدموه إلى وزارة الداخلية فصادقت الوزارة عليه بكتابها المرقم (١٣٥٥٩) في ١٤ تشرين الأول ١٩٣٠، للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية دراسة تأريخية متواضعة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين عامي١٩١٨- ١٩٥٨، بيروت، مطبعة مركز الأبجدية، ١٩٨٠، ص ص ١٠١- ١٠٥.

(٣) جريدة الزمان ، العدد السابق ٢٨٢، ١٥تشرين الاول ١٩٣٠ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٨٨ ، ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٠ .

والتضحيات في سبيل المعاهدات نوقن أن الوطن المسكين قد أخذ يسير في طريق التقدم والحياة والرفاه والأستقلال الحقيقي ! [١].

وشاطرت جريدة (صدى الاستقلال) لسان حال الحزب الوطني ، جريدة البلاد، وعّبرت عن إحتجاجها الكبير ، فنشرت وبعنوان بارز: (لا يمثلون إلا أنفسهم) إذ ذكرت :(أعد رجال الماضي المجيد وأبطال الثورة العربية الكبرى مجلساً لهم اختاروا أعضائه اختياراً، وانتقوهم انتقاءً لينفذ رغباتهم ويصدق عهودهم وصكوكهم المجحفة بحقوق البلاد، والمخلة بكرامتها وسيادتها، فكان لهم ما يرغبون وتم لهم ما يريدون، وها أنَّ سحابة الأمس قد لفت في ثناياها حكم مجلس جامعة آل البيت، على حكومة العراق وأنتهى في لمحة البرق وسرعة النور تحقيق كل ما كان يصبو إليه الاستعمار البريطاني في العراق، وكل ما كان يطمح إليه التاج من حماية أو إلحاق وما إلى ذلك...) [٢].

ولقد وجدت المعارضة نفسها في موقف قوي بعد أن تكتلت في (حزب الإخاء الوطني) برئاسة رشيد عالي الكيلاني أولاً ثم تسلم زعامة الحزب (ياسين الهاشمي) مدة بقاء الحزب حتى سنه ١٩٣٥، ولقد تعاون ذلك الحزب مع (الحزب الوطني العراقي) في جبهة معارضة لنوري السعيد وحزبه (حزب العهد)، وأتفق الحزبان على إصدار وثيقة سميت بـ(وثيقه التآخي) كمنهج سياسي يلتزم به الطرفان، ولقد تم التوقيع عليه في مساء يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ولقد تضمنت الوثيقة ما يلي :

١- السعي لتعديل معاهدة ١٩٣٠ بما يحقق للعراق أستقلاله التام ومبادئه الوطنية.

٢- السعي لحل المجلس النيابي لأنه لا يمثل البلاد.

٣- عدم قبول مسؤولية الحكم من قبل أي من الحزبين أو أعضائهما إلا على أساس تحقيق المطلبين السابقين.

لقد مثل ذلك التآخي قوه للمد الشعبي المعارض لحكومة نوري السعيد، ففي الوقت الذي عمل فيه أولئك على هدم وزارته، كان هو أيضاً يعمل لشق وحدة الصف بين الحزبين المتآخيين لقد عمل ذلكن الحزبان بكل الطرق والوسائل من إصدار بيانات مشتركة أو الهجوم على الحكومة من خلال صحافة الحزبين أو من خلال عقد المؤتمرات[٣].

وأصبح العراق عضواً في عصبة الأمم برقم (٥٣)، وبتلك المناسبة أذاع الملك فيصل الأول بياناً على الشعب العراقي شكر الله فيه وهنأ نفسه وهنأ الشعب العراقي على ذلك الإنجاز الذي حصل والذي جاء نتيجة جهوده الكبيرة، ولقد توجهت إلى جنيف وفود شعبية ورسمية وممثلون

---

(١) جريدة البلاد ، العددان ٣١٠ ،٣١١ ، في١٨، ١٩تشرين الثاني ١٩٣٠ .

(٢) جريدة صدى الاستقلال، العدد ٥٣، ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٣) فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص٣١٦.

الطوائف المختلفة، للمشاركة في احتفالات دخول العراق عصبة الأمم، وأتت زيارة وفد من أهالي الموصل إلى بغداد وزيارة الملك فيصل لتقديم الشكر والتبريك بمناسبة قرار عصبة الأمم بإبقاء محافظة الموصل ضمن الرقعة الجغرافية العراقية[١]

(١) يعقوب يوسف كورية، إنجليز في حياة فيصل الأول، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص ص٣٣-٣٤.

المبحث الثاني

موقف جريدة البلاد من أهم الأحداث السياسية في العراق

١٩٣٥ -١٩٣٧

- موقف جريدة البلاد من حركات العشائر

في الفرات الأوسط وسوق الشيوخ وقضاء سنجار ١٩٣٥-١٩٣٦

تميزت السنوات القليلة التي أعقبت أستقلال العراق بظاهرة عدم الأستقرار السياسي، وكان أبرز مظاهر عدم الأستقرار السياسي ذلك هو التنافس الذي كان مستعراً بين الشخصيات السياسية البارزة حول مسألة تولي الحكومة، وقد ترتب على ذلك التنافس وقوع تبدلات حكومية مستمرة، فكانت الوزارة تتشكل وتستقيل في مدد قصيرة جداً ، وإذا كان التنافس الشخصي الناجم عن الطموح السياسي يمثل أحد جوانب عدم الأستقرار السياسي، فإن الحركات والعشائرية كانت تمثل الجانب الآخر، من ذلك تمرد الاثوريون سنة ١٩٣٣ في شمال العراق والحركات التي قامت بها العشائر في منطقة الفرات الأوسط، والتي أراد بها شيوخ القبائل أن يظهروا للحكومة مدى القوة التي يتمتعون بها في مناطقهم الريفية، وهي قوة تمتلك القدرة من حيث الواقع، على مناورة الحكومة المركزية وإضعاف مركزها[١].

وبذلك يمكن القول إن الملك غازي منذ توليه سدة الحكم كثر الطامعون في المناصب السياسية مستغلين ضعف الملك، فعمت حالة الفوضى وقامت عدة تمردات عشائرية، بدعم وتأييد السياسيين المعارضين للملك، مما يؤكد أن ضعف هيبة الدولة يحرك الطامعين بالمناصب، بالتحرك وزعزعة الأستقرار بغية تحقيق مآربهم الشخصية، الأمر الذي صرف الحكومة عن القيام بأي عمل بنَّاء، واشتغلت في مواجهة المعارضة والحركات العشائرية، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى قيام اللواء بكر صدقي بأنقلاب عسكري ضد رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ١٩٣٦ [٢].

---

(١) وميض جمال عمر نظمي، شفيق عبد الرزاق وغانم محمد صالح، التطور السياسي المعاصر في العراق، (دون مكان وتاريخ الطبعة)، ص ١٨٦.

(٢) نجيبة لحمر وعائشة ازلاط، الساسة البريطانية في العراق ١٩٢٠- ١٩٥٨، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، منشورة مقدمة الى جامعة العربي التبسي، المغرب، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص٣٨ .

بعد تسلم الوزارة المدفعية الثالثة زمام المسؤولية، نلاحظ أن القبائل قد تسلحت جهاراً وأنتشرت روح التمرد في البلاد علناً، وعمت الفوضى سائر الأنحاء، وكثرة الرشوة بين الموظفين وتعطلت التجارة وتوقفت الزراعة، وتسرب اليأس من الإصلاح إلى النفوس كافة[١].

رفع رؤساء القبائل الشكاوى ضد الوزارة الأيوبية وتضمنت أموراً مختلفة أهمها طلب إسقاط الوزارة، فلما أستقالة تلك الوزارة، وتألفت الوزارة المدفعية الثالثة في ٣ اذار ١٩٣٥، كان من المفترض أن يخلد القائمون بالحركة إلى الهدوء والسكينة، لكنهم أستمروا في حركتهم، وصاروا يطالبون بسقوط الوزارة الجديدة، إذ زعموا أنها لا تختلف عن التي سبقتها لا من إذ العناصر ولا من إذ الأهداف[٢].

وقبل الولوج في تلك الأهداف، فإن جريدة البلاد نشرت بياناً إلى الشعب العراقي ذكرت فيه: (فتوى شريفة وكلمة ثمينة ، على إثر مطالبة الأمة بالإصلاح ومراجعتها المصلح الكبير المرجع الروحاني آية الله الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء [٣] دامت بركاته والأسترشاد بهداه وتعاليمه، ولم يزل دائباً في أمرهم بالهدوء والسكون والأتفاق والوحدة، كما لم تزل تلك دعوته منذ أن عرف الناس وعرفوه، وقد تم توجيه السؤال إلى حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء دامت بركاته: هل يجوز محاربة العشائر بعضها مع بعض والقتال فيما بينهم، وهل ترضون بذلك، وما حكم المحارب بحسب الشريعة الاسلامية، أفتونا مأجورين، الجواب: بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد، قال عز شأنه: ((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون وأعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) من البداهة بمكان أن محاربة العشائر بعضهم لبعض، وأستعمال القتال والمضاربة فيما بينهم هو من أفظع المآثم، وأعظم الجرائم وأكبر المحرمات، ومحاربة المؤمنين فيما بينهم محاربة الله ورسوله، وفساد في الأرض

---

(١)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ،١٩٨٧، ص٦٢.

(٢) المصدر نفسه ، ص٦٣.

(٣) محمد حسين آل كاشف الغطاء (١٨٧٦-١٩٥٤): هو الشيخ محمد حسين بن الشيخ علي بن الشيخ محمد رضا ابن الشيخ موسى ابن الشيخ جعفر صاحب كتاب كاشف الغطاء ولد في النجف الاشرف ١٨٧٦ في مدينة النجف الاشرف ، درس على يد كبار علماءها وكان من بين المشاركين في القتال ضد الانجليز ابان الاحتلال البريطاني للعراق و قد شارك على جبهه الكوت و في معركه المدائن الكبرى لكنه لم يشارك في ثورتي النجف ١٩١٨ والعشرين، ثم برز كأحد مراجع الدين واحد دعاة الوحدة الإسلامية وطرح مفاهيم الاسلام السياسي بالشكل الذي يتلاءم مع روح العصر، كانت له مواقف جريئة نبه فيها العالمين العربي والاسلامي الى الخطر الصهيوني الزاحف على فلسطين والي نوايا الغرب الاستعماري واطماعه في بلاد المسلمين، وكان اول من افتى بحرمة الشيوعية، وفي عام ١٩٥٣ حاول البريطانيون عبر سفير هم في بغداد اقناعه بضرورة محاربة الشيوعية بمعاونة رجال الدين الشيعة، لكنه رفض التعاون معهم ،وتوفي في ١٨ تموز ١٩٥٤ في قريه كراند في ايران ونقل منها الى بغداد ودفن في النجف الاشرف، للمزيد ينظر ، حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٤٥-٥٤٦ .

كبير، معاذ الله أن نرضى بها ويرضى بها مسلم، ومن نسب إلينا ذلك فقد أترى على الله، وأقترف إثماً كبيراً...)) [١].

قام عبد الحميد عبد المجيد متصرف الديوانية بأتخاذ بعض الإجراءات التي رآها ضرورية للمحافظة على صدور الأنهار، فما أن شعر رؤساء القبائل بذلك حتى سارعت جموع من قبائل (الأكرع) التي يرأسها الشيخ (شعلان العطية) إلى صدر الدغارة، وأحتلت القلعة القائمة هناك وأقامت قوة مسلحة فيها، وفي الوقت نفسه قامت مجموعة من قبائل (آل فتلة) التي يرأسها الشيخ (عبد الواحد الحاج سكر) وضربت القناطر والجسور القائمة على الأنهر المتشعبة بين الفيصلية وأبي صخير، وبين الأخيرة والشامية، بقطع الطرق أمام القوات الحكومية، أما في لواء ديالى فإن جموعاً من قبائل (العزة) التي يرأسها الشيخ (حبيب الخيزران) أحتلت منصورية الجبل في يوم ٩ آذار ١٩٣٥، وأقامت قوة فيها، وذلك يعني أشتراك القوتين المتباعدتين في العصيان المسلح لإشغال قوات الحكومة على جبهتين، وهو ما كان يخل بالتوازن في قوات الجيش يومها[٢].

أما بالنسبة لموقف جريدة البلاد من هذه الأحداث فقد أدانت تلك الأحداث ودعت الحكومة والشعب الى التهدئة فنشرت وبعنوان بارز :(واجب الشعب والحكومة في موقف اليوم) فقدت ذكرت : أن للبلاد كيان يعتز به الشعب حيث يرى فيه رمز التضحيات الخالدة والجهود المتواصلة التي بذلها العراقيون على بكرة أبيهم واذابوا المنهج حتى أوصلوا بلادهم إلى كيانها الحالي وأصبح العراق دولة ذات أسم كبير ليس في العالم الشرقي فحسب بل وفي العالم الغربي أيضا وبين الدول الأوربية الكبرى التي لها الحكم الفصل على الشعوب وبيدها ميزان أحترام تلك الشعوب او الأستهتار بها فكيان العراق اليوم بناء رفيع أقيم على جماجم الشهداء وعملت في تكوينه ضمائر المخلصين وأيديهم ومع ان العراق لم يحقق أمانيه كلها ويبلغ ما بلغته أعظم الأمم القوية في هذا العصر فقد وصل الى مرتبة دولية يحسده عليها كثير من الأقطار الشرقية و تلتف حوله قلوب الأقطار العربية منتظرة الخطوات التي يقطعها العراق بعد ان وطّد كيانه الدولي في رفع شان العرب والشرق والاسلام ، كما بينت أن هذا الواجب الوطني قد أوجب مسؤوليات عظيمة ليس على القائمين في دست الحكم فحسب بل على كل رجل ذي ضمير حي ونفس عزيزة من أبناء الشعب وبخاصة أولئك الذين قدموا النفس على العمل في ميدان السياسة والأشتغال بما فيه خدمة البلاد ومصالح أهلها كما أوضحت الجريدة ان للشعب حقوق ضمنها دستور البلاد وقوانينه وعلى الشعب واجبات حتمها الدستور والقوانين في سبيل الخير العام

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٨٣، ١٩ شباط ١٩٣٥.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص ص٦٣-٦٤.

وتطمين براحة المجموع وسلامته ، وفي الوقت الذي يفرض على كل غيور المطالبة بالحقوق المشروعة للأمة والدفاع عن المصالح العامة يترتب على كل فرد في المجتمع أن يخضع للعدل و يرضخ لأحكام القانون في سبيل راحته وراحة المجموع وكما أن الحكومة مكلفة بالإصغاء إلى مطالب الشعب المشروعة والعمل على تنفيذها فهي مكلفة في سبيل الدفاع عن مجموع الشعب وصيانته و سلامته ، وأن تنفذ أحكام القانون في كل من تحدثه نفسه بخرقها على أن يكون هدفها على الدوام العدل والأنصاف وعدم أخذ البريء بجريرة المذنب [١].

وقد أدانت الجريدة الاحداث الواقعة في الديوانية ، حيث ذكرت أن التستر على الواقع وما يجري من الأمور في البلاد هذه الأيام لهو أمر مخزٍ لا يرتضيه عاقل ولا يقبله مخلص لوطنه وبلاده فان من المؤسف جداً أن يكون موضوع حديث الناس حول الأخبار السيئة والتكهنات المؤلمة عما يدور في بعض أنحاء الوطن ومن قبل أبنائه ومهما يكن فان مثل هذه الحوادث مما تزعج الخواطر تسبب عدم الأستقرار والأطمئنان الأمر الذي لا شك في يوم من الأيام لا يتفق ورغبات أمة طموحة إلى الحياة الهانئة مستهدفة السمو والرفعة والتقدم لأن أضطراب الأفكار وتغلب الخواطر من أهم دواعي التأخر وأسباب الإنحطاط ، فالفوضى في حياة الشعوب لم تكن في وقت من الأوقات من أهداف الأمم الرشيدة ولا من مرامي الشعوب الناهضة كما دعت الجريدة إلى معالجة الموقف الحالي بكل حكمة وأخلاص وتروٍ وأن تعلو مصلحة الوطن الذي هو وديعة مقدسة بيد الجميع على مصلحة الأفراد [٢].

نظراً لتطور الأوضاع بذلك الشكل الخطير، دعا رئيس الوزراء أعضاء حكومته إلى أجتماع عاجل حضره مستشار وزارة الداخلية المستر(كورنواليس) ورئيس الديوان الملكي، إذ بحثوا التطورات الحاصلة، واتخذوا قراراً بتحريك حملة عسكرية كبيرة لقمع تمرد العشائر، وصدرت الأوامر لقوات الجيش في ١٣ آذار ١٩٣٥ بالتحرك فوراً، كما طلب رئيس الوزراء من السفير البريطاني دعم قوات الجيش بالطائرات الحربية البريطانية[٣].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٥٠٠ ، ١١ اذار ١٩٣٠ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٥٠٣ ، ١٤ اذار ١٩٣٠ .

(٣) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٢٩.

-حركة الرميثة الأولى ١٩٣٥-

كان موقف جريدة البلاد إزاء تلك الأحداث منذ البداية إلى جانب الحكومة ، أذ سعت إلى نشر الأرادات الملكية والبيانات العسكرية التي تصدر من الحكومة بهدف تنوير الرأي العام العراقي آنذاك ، وهنا بادرت الى نشر البيان الذي اصدرته الحكومة ، والذي كان نصه : (جاءنا من وزارة الداخلية البيان الرسمي التالي: أعتدى ليلة أمس بعض العشائر على طرق المواصلات في منطقة الرميثة مما سبب توقيف حركة القطار بين السماوة والديوانية، وعلى إثر ذلك سافر وزير الداخلية إلى الديوانية لتفقد الحالة عن كثب، ولإعداد التدابير التأديبية التي قررت الحكومة القيام بها فوراً، أما في المناطق المجاورة فالرؤساء هناك قابلوا فخامة وزير الداخلية وعرضوا إخلاصهم، وأعربوا عن استعدادهم لتنفيذ أوامر الحكومة) [١].

وعلى إثر أندلاع لهيب التمرد في الرميثة، أستقل وزير الداخلية إحدى الطائرات العراقية للوقوف على الحالة، إلا أنها تعرضت إلى أمر طارئ ، فسقطت بالقرب من (عفك) ولكنه لم يصب بمكروه وسافر بعد الوزير، السيدان محسن أبو طبيخ وعلوان الياسري وكذلك الشيخ عبد السادة الحسين للعمل على تهدئة الحالة العامة، وإرجاع الثائرين إلى حظيرة الطاعة، ولكنهم فشلوا جميعهم وركب مهندس السكة الحديدية الانكليزي (بومان) إحدى الطائرات البريطانية من الناصرية إلى موطن تمرد الرميثة، ليكتشف مواقع قلع قضبان السكة الحديدية، فظنها الثوار طائرة عراقية، وصوبوا النار عليها فأسقطوها وأحرقوها[٢].

أما عن موقف الجريدة تجاه الأحداث في الرميثة فقد نشرت جريدة البلاد وبعنوان بارز (هيبة الحكومة قبل كل شيء وفوق كل أعتبار)، فقد ذكرت أن الحكم ليس توسد الكراسي الوفيرة ووسيلة لقبض الرواتب الضخمة أنما الحكم مهمة يؤديها رجال الحكومة مستمدين السلطة فيها من الشعب و يمارسونها بأسم رمز البلاد ورئيس الدولة الأعلى و كل سياسي لا يفهم من الحكم واجباته لا يعرف للحكومة معناها ويعد هو مغتصباً لهذا الحق كما ينكر عليه الشعب سلطته فلا يستطيع أن يمثله في مركز هذه القوة عندما يدرك الرجال المسؤولون هذه الحقيقة يعلمون أن هيبة الحكومة هي قبل كل شيء و فوق كل أعتبار لأن على هذه الهيبة يتوقف شمول القانون وتنفيذه في خدمة المجموع وصيانة مصالح الأفراد وحفظ أرواحهم وأموالهم بما يملكون ويقدسون)، كما بينت الجريدة أيضاً ، أن هذا تفريط ولدته سياسة التساهل التي لم تشهد البلاد نظيرها الا في هذه السنة ١٩٣٥ ولسنا ندري كيف نوفق بين الإصلاح الذي ننشده وتسديد حاجات الشعب الضرورية وبين إرباك الحكومة ، أن الحكومة الحاضرة قد أعلنت وفي مواقف

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٤٣، ٩ أيار ١٩٣٥.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص ص١٠٥- ١٠٦.

عديده قالها رئيسها وأذيعت في البيانات الرسمية أنها تعتزم القيام بإصلاحات خطيرة لتقطع البلاد المراحل الأخيرة في أهدافها الوطنية من جميع الوجوه السياسية والأقتصادية والأجتماعية ولعله أول أصلاح يتحتم على الوزارة اليوم الأخذ به هو أقرار الحالة وتوطيد الأستقرار والطمأنينة في أنحاء الوطن كله ولا يتسنى لها ذلك اذا لم تقتص لهيبة الحكومة وترفع يدل العدل فتضرب على كل يد تحاول العبث بأحكام القانون والأعتداء على حقوق الغير والأخلال بالأمن والنظام) [١].

كما سارعت الجريدة إلى نشر البيان الرسمي الذي أصدرته الحكومة بشان الإجراءات التي أتخذتها وزارة الداخلية [٢].

سارعت الحكومة إلى تجهيز حملة عسكرية للقضاء على التمرد بقيادة اللواء (بكر صدقي) المعروف بقسوته، وتقدمت قواته على جبهتين، ووجه بكر صدقي إنذاراً للثوار عن طريق منشورات ألقتها الطائرات على المنطقة، وأمهلت الثوار ٢٤ ساعة لإلقاء السلاح، ولما أنتهت مهلة الإنذار، بدأ القصف الجوي العنيف على المنطقة[٣].

ونشرت الجريدة ايضاً نص الارادة الملكية رقم (٧٥) والتي حددت الإدارة العرفية والعسكرية في مناطق التمرد [٤].

وكذلك بادرت جريدة البلاد الى إطلاع الرأي العام العراقي على نص الإرادة الملكية [٥].

بعد هاتين الإرادتين، أعلنت منطقة الرميثة منطقة حرب، وقد سرت عليها القوانين العسكرية، وتقدمت قوات بكر صدقي نحو الرميثة، بعد أن مهدت لتقدمها بقصف جوي ومدفعي واستخدمت الحكومة عدد من العشائر الموالية لها في حربها ضد الثوار [٦].

تقدمت أرتال من الجيش نحو الرميثة، ولم تصادف سوى مقاومة طفيفة تشتت بنتيجتها المتمردون من بني زريج، وقدم رؤساء البو حسان، و الظوالم طاعتهم إلى وزير الداخلية وقبض على الشيخ خوام رئيس بني زريج جريحاً، وفي يوم ١٧ مايس ١٩٣٥ كان الجيش على أبواب الرميثة، فدخلها بعد مقاومة طفيفة، وأنقذ الحامية التي كانت محاصرة في سراي الحكومة[٧].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٤٤، ١٠ أيار ١٩٣٥.

(٢) للمزيد ينظر : المصدر نفسه .

(٣) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٤) جريدة البلاد، العدد ٥٤٦، ١٤ أيار ١٩٣٥.

(٥) المصدر نفسه .

(٦) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٧) جريدة البلاد، العدد السابق٥٤٦ ، ١٤ أيار ١٩٣٥ .

وهنا سارعت الجريدة إلى أن تزف بشائر النصر للقوات الحكومية على المتمردين ، فنشرت مقالاً بعنوان بارز (ظفر قوات الحكومة الوطنية، وأستسلام المتمردين في منطقة الرميثة) ، إذ أن الأنباء التي وصلت يوم ١٦ أيار ١٩٣٥ عن ظفر قوات الجيش وسيطرته على منطقة الرميثة كان له تأثير حسن في النفوس، إذ أن الغيارى من أبناء ذلك الوطن يرون أن البلاد بحاجة إلى الأستقرار والسكينة، وقد تمكنت القوات العسكرية المرابطة هناك من الأستيلاء على منطقة الأضطراب وسيطرت على الموقف وتمكنت من القاء القبض على الشيخ خوام زعيم تلك الحركة وأن رؤساء عشائر المنطقة تقدموا إلى القوات لتسليم أنفسهم [١].

ولشدة أهتمام الجريدة بتلك الاحداث ، سارعت إلى نشر منشور الإدارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ والذي تضمن عدة اجراءات لمواجهة مثل تلك الأزمات التي تمر بها البلاد آنذاك[٢].

(١) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٥٤٧ ، ١٥ أيار ١٩٣٥ .

- حركة العشائر في سوق الشيوخ ١٩٣٥-

بعد أحتلال الإنكليز قصبة سوق الشيوخ في ٦ تموز ١٩١٥، أوجدوا وقتها واسطة بينهم وبين دافعي الضرائب لجمع الرسوم الأميرية، وحددوا للوسطاء نسباً فيما يجبونه من واردات التمور، فكانت نسبة الخمس حق الحكومة، وقد سمي ذلك الحق (سركلة) وتقرر ان يتم أستيفاءه قبل حق الحكومة (بمعنى أنه من الحقوق الممتازة) فكانت حقوق السركلة ثقيلة على الفلاحين[١].

وقد أوكلت السلطات البريطانية إلى أشخاص دعتهم بـ(السراكيل)[٢] لجمع الضرائب من الفلاحين عن إنتاجهم الزراعي، وقد ضاق الفلاحون ذرعاً بسلوك السراكيل وإجبارهم على دفع خمس الإنتاج، مما دفهم إلى رفض الإعتراف بذلك النظام، وعدم الإعتراف بالسراكيل، ووقف العديد من شيوخ العشائر إلى جانبهم في تحديّهم للحكومة [٣].

أمتد لهيب الحركة بعد سيطرتهم على سوق الشيوخ إلى القبائل المحيطة بالناصرية، فقد هاجمت العشائر مدينة الناصرية واستولت عليها، بعد أن أضطرت الحامية العسكرية إلى الانسحاب منها، وقد قام الثوار بقطع كافة الطرق، وغمروها بالمياه وخربوا السكك الحديدية في محاولة منهم لمنع القوات الحكومية من الوصول إلى المنطقة [٤].

وهنا بادرت جريدة البلاد بدعمها لموقف الدولة ضد المتمردين من خلال تنويرها الرأي العام بنشر أول بيان رسمي للحكومة كان نصه : (قامت العشائر المحيطة بسوق الشيوخ ضد الحكومة المحلية، وحاصرت مخافر الشرطة، واستولت على بعضها، واقدمت بعض العشائر في أطراف الناصرية على قطع المواصلات، إلا أن الحركات الجوية، ومقاومة الشرطة، وموقف الرؤساء الموالين، حصرت التمرد في منطقة سوق الشيوخ، وعلى إثر وصول النجدات العسكرية، باشر

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص١١٥.

(٢) السراكيل : (سركال) كلمة فارسية معناها الوكيل أو رئيس العمال ، وقد لعبوا دورا كبيرا في مساندة وإدارة اغلب اعمال الشيوخ الاقطاعيين في الريف التي عملت على مراقبة المساحات الزراعية والفلاحين والمحاصيل الزراعية وحتى الاعمال التجارية التي يقوم بها الشيخ في المدينة وباتو مصدر ثقة الشيخ ونتيجة للتطورات الاجتماعية والسياسية اخذ الشيخ يغيب عن عمله في الريف معتمدا على السراكيل مقابل اجور مالية او مساحات من الاراضي و حصة من المنتوج لذلك يتمتع السر اكيل بامتيازات ونفوذ كبيرين وان اغلبهم عملوا على تطبيق ما يريده الاقطاعيون في الضغط على الفلاح لإجباره على زراعة الارض من اجل تحقيق مكاسب كبيرة يستطيع من خلالها دفع الضرائب الى الحكومة التي بقيت متفرجة لما يعمله الاقطاعيون ، للمزيد ينظر: ذوالفقار فرحان حسين، الاوضاع الأجتماعية والاقتصادية في لواء العمارة ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للبنات - جامعة البصرة، ٢٠١٦، ص ص ٧-٨ .

(٣) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٣٦.

الرؤساء المتمردين عرض طاعتهم على الحكومة، وكان في مقدمتهم، عشائر الغزي والازيرج، والحسينات، وباشروا بأنفسهم بإصلاح طرق المواصلات) [١].

وبالنظر لخطورة الموقف، سارعت الحكومة إلى تجهيز حملة عسكرية بقيادة اللواء بكر صدقي، لكن أنقطاع الطرق حال دون وصول تلك القوات إلى الناصرية وسوق الشيوخ، وقد حاولت الحكومة مفاوضة عدد من رؤساء العشائر والاستفسار عن مطالبهم لكن رؤساء العشائر أعلنوا تمسكهم بالميثاق الموقع في النجف، وطالبوا الحكومة بتنفيذ بنود الميثاق، ولما وجدت الحكومة إصرار المتمردين على تنفيذ مطالبهم، أعلنت عن استعدادها لمفاوضة الشيخ كاشف الغطاء، وجرى الأتفاق على بدء المفاوضات على أن توقف الحكومة تحركاتها العسكرية [٢].

كما عمدت الجريدة الى نشر بيان أخر للحكومة بهدف تهدئة الأوضاع ، وكان نصه : (تم إصلاح السكة الحديدية في منطقتي الرميثة والناصرية، وقد وصل القطار من البصرة إلى محطة أور، وينتظر وصوله غداً إلى بغداد وكذلك تم إصلاح المواصلات التلفونية والبرقية بين الناصرية والبصرة وبغداد، طلب رؤساء العشائر القاطنة بين سوق الشيوخ والناصرية من الحكومة قبول دخالتهم وبوشر بإشغال المخافر في منطقة الحمار) [٣].

وفي الوقت الذي كانت العشائر تنتظر نتيجة المفاوضات التي ستجريها الحكومة مع الشيخ كاشف الغطاء، أقدمت الحكومة على إعلان الأحكام العرفية في قضاء سوق الشيوخ والناصرية في ٢٥ أيار ١٩٣٥، وبذلك الصدد نشرت جريدة البلاد الإرادتين الملكيتين بالرقمين (١٨٧، ١٨٨) بإعلان الأحكام العرفية في قضاء سوق الشيوخ[٤].

وأستمرت جريدة البلاد بمتابعة نشاطات الحكومة بشأن مواجهة التمرد ، فذكرت أن وزير الداخلية السيد رشيد عالي الكيلاني سافر يوم ٢٦ أيار ١٩٣٥ إلى الناصرية لمراقبة الحالة في تلك الجهات[٥].

كما أوضحت أيضاً ، أن الحكومة اصدرت يوم ٢٧ أيار بياناً حول دخول قوات الحكومة سوق الشيوخ [٦].

ونشرت جريدة البلاد أيضاً ، بياناً رسمياً عن إستقرار الحالة في المنتفك [١].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٥٢، ٢١ أيار ١٩٣٥.

(٢) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٣) جريدة البلاد، العدد ٥٥٤، ٢٤ أيار ١٩٣٥.

(٤) للمزيد حول إعلان الأحكام العرفية ينظر، المصدر نفسه ، العدد ٥٥٦، ٢٦ أيار ١٩٣٥، وعبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص١٢٢-١٢٣.

(٥) جريدة البلاد ، العدد ٥٥٧، ٢٧ أيار ١٩٣٥.

(٦) للمزيد حول البيان الحكومي ينظر : المصدر نفسه ، العدد ٥٥٨، ٢٨ أيار ١٩٣٥.

وبناءً على أنتهاء الحركات العسكرية والتأديبية في لوائي الناصرية والديوانية، وعودة الأمن إلى نصابه فيهما، وأسترداد الحكومة لهيبتها ومقامها فقد صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٣٢٨) بإلغاء الأحكام العرفية في اللوائين المذكورين [٢].

وتقدمت الحكومة بقانون العفو العام فأقره البرلمان فوراً وذلك نصه: (نحن ملك العراق، بموافقة مجلسي الأعيان والنواب، أمر بوضع القانون الآتي [٣] :

(١) جريدة البلاد ، العدد ٥٨٦، ٣٠ حزيران ١٩٣٥.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٣٩- ١٤٠.

-حركة الايزيدية ١٩٣٥-

الايزيدية طائفة دينية صغيرة، يسكنون منطقة سنجار والشيخان وباعذره في لواء الموصل وتعتقد تلك الطائفة أن هناك إله للخير هو الله، وإله للشر هو الشيطان، وأن عليهم التقرب إليه لتجنب الشر، وللطائفة الايزيدية عادات وتقاليد خاصة بهم ويلتزمون بها كجزء من الطقوس الدينية، وبسبب معتقداتهم تلك، رفض الأيزيديون تجنيد الحكومة العثمانية لأبنائهم وقبلت الحكومة العثمانية أعذارهم، بعد أخذ البدل النقدي منهم(١).

وعندما عزمت الحكومة العراقية على تنفيذ قانون الدفاع الوطني في البلاد سنة ١٩٣٥ امتنع (داود الداود) أحد زعماء الايزيدية في قضاء سنجار عن تسجيل أتباعه، مدعياً أن ديانتهم تمنعهم من الدخول في الجندية، فأستعملت الحكومة الوسائل الممكنة لإفهامه وإقناعه بأن الأسلوب الذي يتمشى عليه التجنيد في العراق، لا يتعارض مع الديانة الايزيدية، وإنها مستعدة لتكوين (فوج خاص) يضم اليزيديين المجندين كافة، فيقوم ذلك الفوج بطقوسه وآدابه، ويرتدي من اللباس ما لا يتعارض وشعوره، ولكنه أبى أن يتفهم تلك الحقيقة، فأنذرته الحكومة بضرورة الإنصياع إلى القوانين المرعية، والتزام جانب الهدوء والسكينة، ولكنه أبى(٢).

ورأت الحكومة أنه لابد من استخدام القوة لإخماد تلك الحركة قبل أن يستفحل أمرها، فجهزت حملة عسكرية في الأول من تشرين ١٩٣٥ لإخضاعه، وانيطت مهمة القيادة إلى اللواء (حسين فوزي) وبادرت الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية(٣).

وقد أعلنت الإدارة العرفية بموجب نص الإرادتين الملكيتين الصادرتين بإعلان الأحكام العرفية في قضاء سنجار والمناطق المجاورة لها بالرقم (٦١٥) و(٦١٦) وكتبت في الثاني عشر من شهر تشرين الأول ١٩٣٥(٤).

قامت القوات الحكومية بتحشيد قواتها قرب قريتي (كيري عرب) و(تبه اشكفتة) في ٥ تشرين الأول ١٩٣٥ وعززت الحكومة قواتها بالطائرات الحربية التي قصفت مدينة سنجار، وأشتبكت مع القوات الايزيدية في معركة عنيفة أنتهت بأندحارهم وهروبهم إلى كهوف جبال سنجار العالية والوعرة، وتعقبت قوات الحكومة المتمردين المنسحبين وأحاطت بمواقعهم في ٧ تشرين الأول

---

(١) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٣) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٤) للمزيد حول نص الإدارة العرفية في سنجار ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص١٥٠.

وقصفت مواقعهم بشدة بالمدفعية والطائرات، ودار بين الطرفين معارك حامية، دامت ١٢ ساعة تم خلالها القضاء على حركة المتمردين، بعد مقتل المئات منهم، وأسر (٢٢٤) فرداً منهم وأصيب خلال المعركة زعيمهم (داود الداود) بجروح خطيرة، ولكنه استطاع الهروب إلى القامشلي في سوريا، وحاولت الحكومة أستعادة الداود إلا أن السلطات الفرنسية رفضت تسليمه[١].

وبذلك الصدد سارعت جريدة البلاد إلى زف بشرى النصر للشعب العراقي من خلال نشرها بلاغاً رسمياً من الحكومة ذلك نصه: ((طوحت بعض الأيدي المفسدة بفريق من اليزيديين في منطقة سنجار برئاسة داود الداود، ورشو قولو، للتمرد ضد الحكومة، ولم تفد معهم النصائح المتكررة التي بذلتها السلطات المحلية وأمير الطائفة نفسه، فبقي ذلك الفريق مغترين بمناعة المنطقة، وقد أستنكرت الطائفة اليزيدية عملهم ذلك، وأعلن رئيسهم أنهم أصبحوا خارجين عن ديانتهم، وعلى إثر ذلك باشرت القوات التأديبية المؤلفة من وحدات الجيش والشرطة وبعض الطيارات أعمالها وبعد الأصطدام أحتلت قراهم، فأعتصم قسم من العصاة بالكهوف، ولجأ القسم الآخر إلى المضايق الحصينة، كما أنه ذهب آخرون إلى المنطقة الموالية، فأضطرت الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية، لتسريع عملية التعقيب والتطهير، فأستسلم نتيجة ذلك الملتجئون إلى الكهوف والمضايف بعد مناوشات، وبلغ مجموع الذين عرضوا دخالتهم مع أسلحتهم ما يقارب الـ(٣٠٠) وقد سلم أمس آخر الفارين برئاسة رشو قولو، البالغ عددهم (٢٢٤) نفراً مع أسلحتهم وفرّ داود الداود مع ولديه وزوجته وأربعة من أتباعه إلى المنطقة السورية وهو جريح مع أحد ولديه، وقد تم بذلك تطهير المنطقة وانتهت الحركة التأديبية))[٢].

---

(١) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٦٨٩، ١٨ تشرين الأول ١٩٣٥.

ـ حركة الرميثة الثاني ١٩٣٦ـ

كان من أسباب التمرد الثاني لرؤساء القبائل في الرميثة هو التجنيد الإجباري، إذ أن الوزارات العراقية المتعاقبة أصبحت تفكر في وجوب إحلال التجنيد الإجباري في المملكة محل التطوع، للتخلص من النفقات من جهة، ولتعزيز فكرة التجنيد من جهة أخرى، والظاهر أن مشروع التجنيد الإجباري لم يلق تأييد العناصر التي أكتوت بنار تلك الخدمة في العهد العثماني ومما زاد الطين بلة موقف الإنكليز الذين صرحوا مراراً وتكراراً بأن مصلحة العراق لا تؤيد مشروع التجنيد الإجباري مهما كانت محاسنه، يضاف سبب آخر هو قضية المآتم الحسينية، إذ أن الشيعة أعتادوا إحياء ذكرى مقتل الإمام الحسين (عليه السلام) في العشرة الأولى من محرم من كل سنة، بإقامة المآتم الحسينية أو تسيير المواكب العزائية، إلا إن الوزارة الهاشمية أخذت تمانع في تسيير المواكب في الطرقات العامة، مما أدى إلى إثارة العوام على ذلك المنع، والسبب الأخير، موقف الحكومة من توحيد لباس الرأس، باستعمال السدارة العراقية كرمز لوحدة البلاد فكانت تلك المحاولة باعثاً آخر من بواعث الأستياء أستغله الخصوم للإيقاع بالوزارة القائمة[١].

وبدأت شرارة التمرد بإطلاق الرصاص على قطار للركاب قرب الرميثة ليلة ٢١ نيسان ١٩٣٦، مما أدى إلى قيام الحكومة إلى توجيه تحذير للعشائر عن طريق إلقاء منشورات من الطائرات من مغبة الإقدام على حمل السلاح ضد الدولة[٢].

أن تلك الحوادث جذبت أهتمام جريدة البلاد ، فسارعت الى نشر البيانات الرسمية للحكومة بشان حيثيات تلك الأحداث [٣].

وقد أصدرت جريدة البلاد و بعنوان بارز (مصلحة الوطن فوق الجميع وواجب الحكومة في مكافحه الدسائس) حيث بينت أن البيان الرسمي عن الحالة الجديدة حول الرميثة والبيان بإجازة يتضمن حزما وشفق معاً ويشير إلى الإخلاص العام الذي هو سر مناعة العراق تلك المناعة التي فشلت في تشوي الدعايات والأكاذيب وكل أساليب الفتن والتشديد، وموقف العراق في جميع اطواره ينبذ كل ما يشين سمعته أو يمس مصلحته أو يعيقه من التقدم والمضي في سبيله) وأضافت أيضاً ، أنه على الوزارة المؤيدة من الشعب قاطبة تقديم تقرير أثر هذه الدعايات السيئة في وضع البلاد وسياستها ومستقبلها وتقدر أخلاص الجميع لها وإيمانهم التام بنزاهتها وأستقامتها ولكن الذي لا نقر للحكومة عليه هو أعترافها بأن هذه الدعايات فعلت فعلها

---

(١) عبد الرزاق الحسيني تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص ص١٦٦-١٦٧.

(٢) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٣) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد٥٦٠، ٤ايار ١٩٣٦.

بحيث أدت الى تحريك عشائر المنطقة وإلى أقلاق الأمن والراحة فلماذا اذا لن تعالج الحكومة الموقف وتضرب على ايدي الدساسين المقلقين للأمن والراحة وهل أستطاعة حكومة ان تعيش باللين والشفق فقط وان تكفل لنفسها الهيبة والطاعة من دون ان تضع كل شيء في نصابه ومن دون أن تضرب بسوط الشدة على أيدي الذي يثيرون الفتن ويعكرون الصفوة ويعبثون بسكينة البلاد في اي جهة من جهاتها وصقع من أصقاعها ، لما قام الذين أمتلأت قلوبهم بالشفقة والرحمة ينادون بالعفو السماح كنا أول من أنتقد هذه السياسة وأشرنا الى مضارها ومفاسدها إذ لم تكن في موضعها لأن أبناء الأمة يجب ان يعاملوا بالضغط والإكراه بل لأننا نعتقد ان المسيء يجب أن يعرف العقاب وأن يتذوق مرارته وأن لا يتساوى المجرم والبريء ولم يبق أي رادع للمفسدين، كما شددت الجريدة في مقالها إذ ذكرت أننا نحاسب الحكومة حساباٍ شديداً على تقصيرها في وقف تلك الدعايات بحيث تصل إلى أولئك المساكين الذين يسخرهم أفراد قلائل من ذوي المنافع ، وننقذها من النقد على كل تهاون [١].

وأصدرت الحكومة بيان رسمي آخر عن الحالة في شمال الرميثة، إذ نشرت جريدة البلاد وفي نفس العدد ذلك البيان وتحت عنوان :(الجيش يحتل مواقع المتمردين ويطارد فلول المنهزمين وتوقع بفتح طريق السكة الحديدية بين الديوانية والرميثة اليوم) ، أما البيان الرسمي فذلك نصه: (تحركت أرتال الجيش صباح يوم ١٩٣٦/٥/٥ من مراكزها نحو المتمردين الذين كانوا يحتلون العارضيات في شمال الرميثة، وهاجمتهم من الشمال والجنوب، فأحتلت العارضيات وكبدتهم خسائر كبيرة، وقامت بمطاردة فلول المنهزمين ويتوقع بفتح طريق السكة الحديدية بين الديوانية والرميثة في يوم ١٩٣٦/٥/٦)[٢].

وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية في منطقة ناحية الرميثة وفي المحلات المجاورة لها، وقد تجسد ذلك بإراداتها الملكية رقم (٢٠٨) ورقم (٢٠٩) [٣] .

وهنا سارعت جريدة البلاد إلى نشر البيانات الرسمية للحكومة والتي تؤكد قدرة القوات الحكومية في مواجهة المتمردين ، وأعادت الأمور إلى نصابها ، فنشرت قائلة عن نجاح قوات الجيش في حركة التطويق الحاسمة ، وذلك نصه : (تحقق اخيراً أن فرقة الظوالم كانت مشتركة في المقاومة التي جرت أمس ولذلك كانت حركة التطويق التي قامت بها قوات الجيش الصاعدة من الرميثة والقادمة من محطة أبو طبيخ، ذات نتيجة حاسمة، إذ راجع صباح اليوم الكثيرون من رؤساء المتمردين عارضين دخالتهم، وينتظر ذلك المساء وصول شيخ الظوالم لعرض خضوعه

---

(١) جريدة البلاد، العدد٥٦٠، ٤ايار ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد٥٦٢، ٦ايار ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه .

من دون قيد أو شرط للسلطة المحلية، أستؤنفت المواصلات مع الرميثة، وبوشر بتعمير الخطوط بين الرميثة والسماوة) [١].

وتمكنت القوات الحكومية من تطهير منطقة الظوالم من العصاة اللاجئين إليها إذ أصدرت الحكومة البيان الرسمي التالي :(بيان رسمي، تقدمت اليوم قوات الشرطة والجيش من الرميثة زاحفة إلى الجنوب لتطهير منطقة الظوالم من العصاة اللاجئين إليها وقد شتت شمل الذين أظهروا بعض المقاومة وهي مستمرة في تقدمها، ٧ أيار ١٩٣٦)[٢].

وذكرت الجريدة ايضاً أن القوات الحكومية أستمرت بتقدمها إلى أن بلغت الحجّامة، وبدأ الرؤساء المتمردين تسليم أنفسهم للحكومة المحلية في الديوانية، وقد أذاعت الحكومة البيان الرسمي الآتي: (بيان رسمي، واصلت وحدات الجيش تقدمها إلى أن بلغت محطة الحجّامة وطهرت المناطق التي مرت بها وتم تسيير الطرق والمواصلات من الرميثة ووصلت السماوة ذلك المساء، وسلم إلى الآن تسعة من السراكيل المتمردين إلى السلطات، ١٩٣٦/٥/٨)[٣].

وقد نشرت جريدة البلاد أنتهاء الحركات العسكرية في الديوانية، إذ أصدرت الحكومة البيان الرسمي التالي: (يوالي رؤساء المتمردين تقديم دخالتهم إلى الحكومة، ولم تظهر بوادر تستلزم القيام بحركات عسكرية، عدى أعمال طفيفة قامت بها الشرطة والطيارات، استأنف القطار سيره الأعتيادي بين بغداد والبصرة، والتدقيق جارٍ عن كثب لمعرفة الأسباب الحقيقية لقيام المتمردين وكذلك لأتخاذ التدابير الضرورية لمنع تكرار تلك الحوادث المؤسفة ١١ أيار ١٩٣٦)[٤].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٥٦٣، ٧ ايار ١٩٣٦

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٥٦٤، ٨ أيار ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٥٦٥، ١٠ أيار ١٩٣٦.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٥٦٦، ١٢ أيار ١٩٣٦.

-حركة قبائل الأكرع[١]-

ذهلت الحكومة في بداية الأمر لحركة الشيخ شعلان العطية ، وخشيت أن تسري إلى بعض القبائل القريبة، وطلبت إلى الحاج شعلان أن يخلد إلى الهدوء والسكينة، كما طلبت إلى رؤساء القبائل الموالين للحكومة أن ينصحوه بذلك، وطلبوا إليه أن يبين لهم ببيان أسباب تمرده على الحكومة، حتى إذا وجدوه محقاً في حركته، انضموا إليه، فرد على تلك الوساطة بقوله: (إذا أرادت الحكومة أن تتفاهم معي فلتتصل بالسيد حكمت سليمان في بغداد، أو بالحاج جعفر أبو التمن، فإنهما ينوبان عني)[٢].

وهنا سارعت جريدة البلاد لدعم موقف الحكومة من خلال نشرها البيان الرسمي حول تلك الأحداث [٣].

وقد ساد المناطق التي حدثت فيها القلائل، هدوء تام وسكينة شاملة ولم يحدث بعدها أي حادث بعدما دخلت قوات الشرطة والجيش الدغارة، وآوت المتمردين وتقوم الحكومة بعد ذلك بجمع السلاح سواء في منطقة الرميثة أم في منطقة الدغارة، وقام الرؤساء من الذين قاموا بالحركة الأخيرة في التسليم وتقديم الخضوع من دون قيد أو شرط، وقد سلّم وقتذاك عدد غير قليل منهم، وكان لحزم الحكومة الأثر البالغ في توطيد الأمن والنظام والضرب على أيدي الذين لم يرعوا حرمة الوطن وسلامته العامة، وكان للموقف البطولي الذي أبداه الجيش والشرطة والبسالة الفائقة كان له صدى إرتياح عام في جميع أنحاء البلاد، كما ولم تؤثر حركات التمرد الأخيرة على سير تطبيق مناهج الأعمال العمرانية التي أصدرت الحكومة قوانينها، خلافاً لما ورد

---

(١) الأقرع أو الأكرع : أسم القبيلة التي تقطن قضاء عفك في لواء الديوانية معروفة بشدة المراس، ولها في التمرد ومقاومة الحكومات قضايا أصبحت مثلاً يتحدث به الناس، ورئيس الأكرع هو الشيخ شعلان العطية الذي ثار على الوزارة المدفعية الثالثة وأحتل صدر نهر الدغارة في ٩ آذار ١٩٣٥، وإن الأسباب التي أدت إلى تمرد الأكرع هي نفس الأسباب التي أدت إلى تمرد الرميثة الثانية المتمثلة بفرض الحكومة للتجنيد الاجباري ، ومنع اقامة المآتم الحسينية في الطرق العامة ، ولبس السدارة الوطنية تأكيدا للوحدة العراقية ، وحين تمردت الرميثة في مرحلتها الثانية في ٢١ نيسان ١٩٣٦، طلب رؤساء الظوالم إلى الحاج شعلان أن ينظم إلى حركتهم فماطل وتلكأ، وبعد أن تمكنت الحكومة من القاء القبض عليهم، ثار شعلان العطية من أجل أن يرضي مدينة الرميثة التي طلبت نجدته في حركتها الثانية، ولم ينجدها ، للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٣) للمزيد حول ذلك ينظر : جريدة البلاد، العدد ٥٨٨ ، ٧ حزيران ١٩٣٦.

في أذهان البعض، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ٩حزيران ١٩٣٦ الأستمرار في تنفيذها في المواعيد المحددة لها، وعدم تأجيل أي مشروع منها[١].

كما سعت جريدة البلاد إلى تنبيه الرأي العام العراقي حول أهمية دور الحكومة في القضاء على حركات التمرد ونشر السلام في البلاد ، وإعادة الحياة الى طبيعتها ، فنشرت البيان الرسمي للحكومة بذلك الشأن ، والذي كان نصه: (بعد القضاء على حركات التمرد في منطقة الدغارة قررت الحكومة المختصة تجريد تلك المنطقة من السلاح، وأنذرت البقية من المتمردين بلزوم تقديم خضوعهم وتسليم أنفسهم إلى الحكومة، وقد بوشر على الأثر بجمع السلاح، وقدم الجميع خضوعهم وكان آخر من قدم الطاعة من دون قيد وشرط شعلان العطية رئيس عشائر الأكرع ولا يزال جمع الأسلحة مستمراً سواء في منطقة الرميثة أو الدغارة، ولم تجد الحكومة بعد ذلك ضرورة لمرابطة الوحدات العسكرية في هاتيك الجهات، فأعيدت إلى معسكراتها الدائمة، وما زالت التدابير المحلية متخذة لمنع تكرار الحوادث المؤسفة الماضية، بغداد في ٢٠ حزيران ١٩٣٦)[٢].

وعمدت الجريدة ايضاً إلى نشر نص الإرادة الملكية المتضمنة إلغاء الأحكام العرفية في الديوانية بعد القضاء على التمرد ، والتي كان نصها : (رقم٣٧٤ بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي وبناءً على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع و بالنظر إلى رجوع الأمن إلى نصابه في المنطقة المبينة في الإرادة الملكية المرقمة ٢٠٨ المؤرخة في ١٤ صفر ١٣٥٥ المصادف ٥ أيار سنة ١٩٣٦

أ_ بأنهاء الأحكام العرفية المعلنة في المنطقة المبينة أعلاه.

ب_ بإلغاء أحكام الإرادتين الملكيتين المرقمتين ٢٠٨ و٢٠٩ والمؤرختين ١٤ صفر ١٣٥٥ المصادف ٥ مايس ١٩٣٦، على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ تلك الإرادة كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادي الأولى سنة ١٣٥٥ واليوم السادس والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٣٦

(غازي)

جعفر العسكري رشيد عالي ياسين الهاشمي

وزير الدفاع وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية رئيس الوزراء[٣].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد٥٩٣، ١٢حزيران ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد٦٠٠، ٢١حزيران١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، العدد٦٣٥، ٣١ تموز ١٩٣٦.

-انقلاب بكر صدقي وتأليف الوزارة السليمانية ١٩٣٦-

أقام ياسين الهاشمي رئيس حزب الإخاء حكومته لسنة ١٩٣٦ على معادلة سياسية قوامها حزبه وأنصاره من شيوخ العشائر، ومهد الأمور لكي يتمتع بأكثرية نيابية عندما حل البرلمان ، كما ونجح في تجميد معارضيه جعفر العسكري ونوري السعيد بأشراكهما بالوزارة، واعتقد بإجراءاته تلك أنه نجح في تجميد المعارضة، وكانت تلك المعارضة من السياسيين التقليديين فإنها نجحت في تحريك بعض القبائل ورجال الدين ضد الحكومة، ولذلك التجأت الحكومة إلى استخدام الجيش ضد أشكال المعارضة الجديدة، وتمثلت تلك المعارضة في:

أولا: ١- شكل محلي: تمثل في:

أ- نشاط جماعة الأهالي[١].

ب- التقارب الذي تم بين كتلة بكر صدقي وجماعة الاهالي.

ج- نشاط بقية الأحزاب الأخرى .

ثانياً- شكل خارجي تمثل في موقف بعض الدول الأجنبية ضد سياسة الحكومة العراقية في تطبيق قانون الدفاع الوطني ومجمل السياسة التي انتهجتها ومن تلك الدول بريطانيا ودورها في تحريك الكويت وفرنسا وإيران وروسيا[٢].

وقد تميزت مرحلة الثلاثينيات في العراق المستقل، بميزة أساسية مضمونها العام هو الخروج الأول للمؤسسة العسكرية من ثكناتها التي لم تعد إليها عملياً، طيلة تاريخ العراق المعاصر واستيلائها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الحكم، ومساهمتها الفعلية في صنع القرار السياسي سواء من خلال نخبتها التي تشكلت في العشرينيات، ووسعت من قوامها وبلورة ذاتها

---

(١) جماعة الأهالي: جمعية سياسية عراقية أسست في سنة ١٩٣٢، إذ يعتبرها المؤرخون نواة العمل السياسي الديمقراطي في العراق الحديث، وقد تكونت الجماعة الأولى من الطلبة الذين أنهوا دراستهم داخل العراق وأسهموا في الحركة الوطنية واشتركوا في الحركات الطلابية، أما الجماعة الثانية فتمثل الطلاب الذين أنهوا دراستهم خارج العراق وخصوصاً بيروت، عهدت الجماعة الى حسين جميل بالطلب إلى وزارة الداخلية لإصدار جريدة يومية باسم (الاهالي)، وصدر العدد الأول منها في ٢ كانون الثاني ١٩٣٢، وقد ضمت العديد من السياسيين أمثال كامل الجادرجي، وقد تمثيل الجماعة بواجهة سياسية أطلق عليها اسم (الشعبية) الذي أسس في كانون الأول١٩٣٤ وكان أشهر أعضائها جعفر أبو التمن وحسين جميل وعبد القادر إسماعيل ومحمد حديد وعبد الفتاح إبراهيم، وتحولت الجماعة تترأس(مطالبات في الشعبية) عام ١٩٣٥، للمزيد ينظر، فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، ط٣ ، بغداد،(ب، د)، ١٩٧٩.

(٢) رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من١٩٢١-١٩٤١، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩، ص ص١٦١-١٦٢.

في الثلاثينيات أو من خلال فرض إرادتها كمؤسسة بصورة مباشرة، عن طريق الانقلاب العسكري كما حدث في انقلاب ١٩٣٦ بكر صدقي ، أو حركة العقداء الأربعة في مايس ١٩٤١[١].

أخذ ياسين الهاشمي يشعر بالقلق وبدء يفكر في كيفية إحكام قبضته على الوزارة، فجاءت حادثة زواج الأميرة (عزة)، أخت الملك غازي، من خادم فندق يوناني، بعد تركها الدين الإسلامي واعتناقها المسيحية –لتنقذ رئيس الوزراء من مشكلته، وتمنح الفرصة له من إحكام قبضته على الملك، واستغل خصوم الملك الفضيحة الملكية، وتأثيراتها السلبية على صحته فوجدوا فيها خير وسيلة للحد من تدخلات الملك غازي في الحكومة التنفيذية، أما بإبعاده عن العرش أو فرض قيود صارمة على نمط حياته، أما السفارة البريطانية فقد وجدتها فرصة لإبعاد الضباط الملتفين حول الملك، وفي الوقت نفسه أصدر رئيس الوزراء (قانون الأسرة الملكية رقم ٧٥ لسنه ١٩٣٦) الذي حاول فيه مشاركة الملك في بعض الصلاحيات الملكية، و بدأ الهاشمي ونوري السعيد والسفارة البريطانية يعملون معاً لتنفيذ مخططاتهم وتحقيق أهدافهم ورغباتهم في إبعاد الملك غازي عن العرش، حتى أن الملك أخذ يعاني أيضاً من ضغط رئيس المرافقين الشديد عليه، ومن إبعاد المخلصين عنه، حتى أخذ يشعر بأنه أصبح سجيناً محترم[٢].

أصبحت ميول ياسين الهاشمي الديكتاتورية أكثر ظهوراً خلال عام ١٩٣٦، فأصدر المراسيم التشريعية، وطور أجهزة المخابرات والشرطة، ورد بقوة على أي أنتقاد يوجه لحكومته سواء في بغداد أم الاقاليم، وفرض التدريب العسكري الإلزامي في المدارس، ساعياً إلى تطبيق أفكار عن فضائل الانضباط العسكري التي كانت رائجة في بعض الدول الأوربية والشرق أوسطية في ذلك الوقت، وكما عمل على إقفال بعض الصحف التي عرفت بنقدها اللاذع لسياسته، كجريدة الأهالي وحاول قمع المعارضة الشعبية في بغداد نفسها، بدأ الهاشمي يسعى إلى تنصيب نفسه دكتاتوراً، إذ أبعد الكثير من منافسيه، وكان الخطأ الأكبر، إبعاده لبكر صدقي [٣]، وكان ذلك

---

(١) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١–١٩٥٨، دار الكلمة للنشر والتوزيع الطباعة، سوريا، ٢٠٠٠، ص٧٨.

(٢) محمد عصفور سلمان، تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤– ١٩٦٨) دراسة في الجانب السياسي،(دون مكان وتاريخ الطبعة)، ص٨٥.

(٣) بكر صدقي(١٨٨٥-١٩٣٧) : عسكري ورجل دولة عراقي تعلم ببغداد والتحق بمدرسة اركان الحرب في اسطنبول وشارك مع الجيش العثماني في معارك الحرب العالمية الاولى والتحق بالجيش العربي في سوريا بعد الحرب وانتقل الى الجيش العراقي عام ١٩٢١، تابع دراسته العسكرية في المعاهد العسكرية البريطانية في الهند وانجلترا وتوصل الى رتبة فريق ،تولى أخماد اكثر من عصيان مسلح في العراق فلمع اسمه وصادقه الملك غازي الذي كان قد اخذ يتململ من وصاية ياسين الهاشمي عليه وهذا ما شجع بكر صدقي على الاقدام على اول انقلاب عسكري عربي حديث وكان ذلك في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ عندما القت طائرات حربية عراقية بمنشورات تطالب باسم الجيش وبإمضاء بكر صدقي العسكري قائد القوة الوطنية الإصلاحية بإقالة الوزارة وتعيين حكمت سليمان رئيسا للوزارة مهددة بالزحف نحو بغداد اذا لم ينفذ الطلب، وعندما حاول =

الأخير يدرك تماماً الدور الأساسي الذي أداه هو بنفسه في قمع الانشقاق في الأقاليم، إضافة إلى شكوكه بأن شقيق رئيس الوزراء، طه الهاشمي رئيس الأركان العام، كان يعيق ترقيته ، وقد ولّد ذلك النكران شعور بالخيبة والسخط لدى بكر صدقي، مما دفعه إلى الإنصات بتعاطف إلى خطط حكمت سليمان الهادفة إلى الإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي[١].

لم يكن أنقلاب بكر صدقي عسكرياً فقط، إنما كان ثمرة تعاون مدني –عسكري بين كتلة الأهالي والفريق بكر صدقي، وكان حكمت سليمان أحد أبرز الداعين لذلك التعاون، وكان التنسيق في الأنقلاب بين المدنيين والعسكريين واضحاً بشكل كبير، فالمدنيون هم الذين أوصلوا رسالة بكر صدقي إلى الملك، وهم الذين شكلوا الوزارة قبل قيام الأنقلاب وهم الذين هيأوا لتظاهرات الإسناد، ووزعوا البيانات التي تدعو لتأييده حتى قبل قيامه[٢].

يبدو أن حكمت سليمان سئم من بقائه خارج الحكم، وكانت تربطه علاقة وطيدة ببكر صدقي، فأتفق على الإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي، عبر إنقلاب عسكري تقوده الوحدات العسكرية في جلولاء والتي هي تحت أمرته، ووعده حكمت سليمان بمساندة جماعة الأهالي وضمان التأييد الشعبي، وقام حكمت سليمان على تهيئة أجواء الأنقلاب، فأقنع أعضاء الهيئة العامة لجمعية الإصلاح الشعبي بمساندته، فاشترطوا أن يعود الجيش إلى ثكنته بعد تنفيذ الأنقلاب ونجاحه ، وأن يكون البيان الوزاري مبنياً على مبادئ جمعية الإصلاح الشعبي فوافق بكر صدقي على الشرطين فأعطى أعضاء الجمعية حق اختيار أعضاء الوزارة الجديدة باستثناء وزير الدفاع الذي ترك حق اختياره لنفسه[٣].

استغل بكر صدقي فرصة سفر رئيس أركان الجيش الفريق طه الهاشمي إلى إنكلترا فأصبح رئيساً لأركان الجيش بالوكالة بوصفه أقدم ضابط يليه[٤].

=جعفر العسكري اقناع بكر صدقي بالعدول عن حركته قتله بعض الجند فاستقال ياسين الهاشمي وغادر البلاد وآلت المقاليد الى بكر صدقي الذي بادر الى حل مجلس النواب وتشكيل مجلس موال له، ووقعت في عهده اكثر من حركة عصيان قمعها بكر بشدة مما حمل بعض الوزراء على الاستقالة ، قبل دعوة من تركيا واخرى من المانيا ولكنه لقي مصرعه في ١١ اب ١٩٣٧ على يد احد الجنود الاكراد من الموصل ،للمزيد ينظر : عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١ ،بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ٥٤٩ .

(١) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط سنة ٢٠٠٢ ، ترجمة زينة جابر ادريس ، لبنان ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٦، ص١٣٦.

(٢) رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٣) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، بيروت ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٥، ص١٦٩.

(٤) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤–١٩٥٨ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠٠ ، ص٦٧.

في الساعة الثامنة والنصف من صباح ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ قامت ثلاث طائرات من سلاح القوة الجوية العراقية بإلقاء منشورات فوق بغداد، تعلن للشعب العراقي قيام الجيش بأنقلاب عسكري لتغيير حكومة ياسين الهاشمي بحكومة أخرى، تخدم المصلحة الوطنية وتعمل من أجل إسعاد الشعب، ودعت الناس إلى مساندة الأنقلاب ودعمه، وقد وقع المنشور الفريق بكر صدقي قائد القوات الوطنية الإصلاحية، كما سمى نفسه، كان إلقاء المنشورات بمثابة ساعة الصفر لتنفيذ الأنقلاب، فتوجه حكمت سليمان إلى القصر الملكي، وقدم رسالة إلى الملك موقعة من بكر صدقي وعبد اللطيف نوري، قائد الفرقة الأولى يطلبان تنحية ياسين الهاشمي عن الحكم، وتشكيل وزارة وطنية يرأسها حكمت سليمان[١] ، وفي حوالي الساعة الحادية عشر صباحاً، تم القاء القنابل على المباني الحكومية، كدليل على جدية الحركة، وعلى إثر ذلك تم عقد أجتماع طارئ في البلاط الملكي حضره رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب ووزير الدفاع ووزير الخارجية والتحق بهم رئيس الوزراء، إذ قدم ياسين الهاشمي أستقالته في نفس اليوم، وتم تأليف الوزارة الجديدة بتكليف السيد حكمت سليمان، وقد تشكلت معظمها من سياسيين ليسوا من الشخصيات البارزة ولم تختلف سياسة الحكومة المعلنة كثيراً عن السياسات التي أعلنتها أسلافها، وشملت الألتزامات الأعتيادية، بتحسين أوضاع طبقات المجتمع العامة جميعها[٢].

وكانت جريدة البلاد تراقب الأوضاع عن كثب ، فسارعت إلى نشر الكتاب الملكي بتشكيل حكومة حكمت سليمان بعد أستقالة الهاشمي وبيان رئيس الوزراء الجديد إلى الشعب العراقي [٣].

ونقلت جريدة البلاد أيضاً نص بيان رئيس الوزراء الجديد الى الشعب العراقي [٤].

كان من المنتظر أن تحلَّ الوزارة السليمانية الجديدة المجلس النيابي، الذي جاءت به الوزارة الهاشمية الثانية، بعد أن وجهت المعارضة طعوناً مختلفة للانتخابات التي جرت لجمعه، وهنا سارعت جريدة البلاد إلى نشر الارادة الملكية رقم (٥١٢) [٥] .

أقدمت الحكومة الجديدة على إعفاء المسؤولين من جماعة الحكومة السابقة، وتعيين عناصر جديدة مؤيدة لها، ونظمت العناصر اليسارية والأقليات مظاهرات في بغداد مؤيدة للانقلاب العسكري الذي كان الأول من نوعه في العراق والعالم العربي، ووزع المتظاهرون أثناء المظاهرات بيانات موقعة من قبل لجنة الإصلاح التقدمي الوطني، تحمل بعض المطالب

---

(١) محمد سهيل طقوش، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٢) جهيدة العابدي، التطورات السياسية في العراق (١٩٢٠-١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ٢٠١٩، ص٤٣.

(٣) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد ٧١٠، ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٦.

(٤) للمزيد ينظر: المصدر نفسه.

(٥) للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص٢٤٢.

الوطنية منها: الاهتمام بالجيش وتقويته، وفتح النقابات والصحف التي أغلقت في عهد الحكومات السابقة، وخلق فرص للعاطلين، وتشجيع الصناعة الوطنية، ونشر الثقافة، والوقاية الصحية في جميع أنحاء العراق[١] .

وعمدت جريدة البلاد إلى نشر إنجازات الحكومة الجديدة ، والتي كان من ضمنها إصدار العفو الملكي عن المحكومين بالسجن من قبل المجالس [٢].

اما عن موقف جريدة البلاد من الانقلاب فأنها لم تؤيد ذلك الانقلاب حيث أعتبرت أن بعض الشباب الذين تنقصهم الخبرة في انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ يعد من قبيل الانقلابات الاجتماعية والتي تحصل نتيجة شيوع فكرة اجتماعية معينة في المجتمع وقيام انصارها بثورة اجتماعية من اجل الحصول على كراسي الحكم وذلك من اجل تغيير النظم القائمة واستبدالها بالنظم التي تستند الى مبادئهم الخاصة، كما أن الانقلاب الذي قام به الجيش العراقي لم يكن الا وسيلة من اجل ابعاد القائمين على دفة الحكم وافساح المجال لسير الامور في المملكة على اسس النظام القائم ، كما شددت الجريدة على ان نظام الحكم القائم في المملكة هو نظام ملكي دستوري والذي يجب ان تجري فيه الاحكام وفق رغائب الأكثرية البرلمانية والتي تمثل بدورها الشعب تمثيلا صحيحا ، كما انا الجريدة لم تنكر الحرية التي جاء بها الانقلاب العسكري والتي كانت ثمينة جدا والتي من الممكن ان تمهد السبيل لإصلاحات جوهرية ، وقد انكرت الجريدة هذا الانقلاب ولا ترى فيه اي وسيلة من الوسائل التي تتطلب قلب النظام السائد في المملكة [٣].

وقد وعد القائمون بالإنقلاب الشعب العراقي بالقيام بإصلاحات مذهلة، ورأى العراقيون البسطاء أمامهم آفاقاً من السعادة البراقة، يبسطها لهم أسيادهم الجدد، فترقبوا منهاج الحكومة الجديدة بكل شغف ولهفة، وفي يوم ٩ كانون الأول ١٩٣٦ ميلادي و ٢٤ رمضان ١٣٥٥ هجري أذيع منهاج الوزارة فإذا به لا يختلف عن مناهج الوزارات السابقة إلا ببعض العبارات المنمقة وهنا عزمت الجريدة على نشر برنامج الوزارة الجديد بعد أذاعته من قبل الحكومة بهدف تنوير الرأي العام العراقي به ، والذي كان نصه: (لقد أقدمت الوزارة على الإضطلاع بأعباء المسؤولية في ظرف كادت النفوس فيها أن تقنط إلى اليأس، ولذلك فإن الوزارة التي جاءت إلى الحكم للقضاء على الوضع البائد، والبدء بنهضة شاملة، تقدر المهمة الملقاة على عاتقها، والواجب الذي تشعر فيه نحو شعبها، وذلك الواجب يشمل كل ناحية من نواحي حياة الشعب، ولذلك فلا

---

(١) محمد سهيل طقوش، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٢) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد ٧٢٤ ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٧٢٢ ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ .

يمكن أن تنوه بذلك المنهج إلا بالأعمال التي يجب القيام بها حالاً أو في المستقبل القريب، وفق المبادئ والقواعد التي أعتزمت السير بموجبها) [١].

وفي ١٠ كانون الأول ١٩٣٦، صدرت الأوامر بالشروع في الأنتخابات، وفي أواسط شباط اجتمع فريق من رجال الشرطة والجيش وآخر من القوميين، في دار الفريق بكر صدقي، لإعداد القوائم النهائية بأسماء النواب الجدد، ولم يحضر ذلك الأجتماع أحد من رجال حزب الإصلاح الشعبي، فكانت النتيجة أن عدد المؤيدين للفريق بكر صدقي، كان أكثر من عدد أعضاء الحزب المذكور، لأن جماعة من الأستقلاليين كانوا يتصلون ببكر صدقي سراً، ويحرضونه للإيقاع بالإصلاحيين[٢].

ومما تجدر الإشارة اليه أن جريدة البلاد تابعت بشغف موضوع أنتخابات مجلس النواب فسارعت الى نشر نتائج الأنتخابات النيابية للألوية كافة بعد أن تم أستكمال الأنتخابات في ٢٠ شباط ١٩٣٧ [٣].

---

(١) للمزيد حول المنهج الوزاري لحكومة حكمت سليمان ينظر: جريدة البلاد، العدد ٧٤٤، ٩ كانون الأول ١٩٣٦.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق ، ص ٢٥١.

(٣) جريدة البلاد، العدد ٨٠٤ ، ٢١ شباط ١٩٣٧.

-مقتل بكر صدقي وتداعياته ١٩٣٧-

لم يكن بكر صدقي شخصاً اعتيادياً قفز إلى سطح الأحداث من زاوية مجهولة، على العكس فإن معظم المصادر تتحدث عن إمكانياته العسكرية وعن طموحه ونظراته المتقدمة إلى الأوضاع السياسية، إلا أنه حدد موقفه في وقت مبكر من ظهور الدور السياسي للجيش مع القوى المناهضة لأي دور قومي للعراق، إذ ناهضت كتلته كتلة الضباط القوميين ولقد كان من أنصار دعاة القيصرية، وأنصار الحكم التركي السابق في العراق واليهود، وتلك الحركات السياسية التي لا ترى ضرورة لشعارات الوحدة العربية كجماعة الأهالي، والخلايا الأولية للحزب الشيوعي العراقي، إضافة إلى بعض أفراد الفئة السياسية التقليدية وبعض شيوخ العشائر ذوي الميول البريطانية، وكانت سياسته الإقليمية تتركز على عزل القوى القومية، وقد شهدت حكومة الأنقلاب تصفية لنشاط الضباط القوميين عن طريق نقلهم من مناصبهم الحساسة وتجميدهم ومع ذلك لم يتوقف نشاط كتلة الضباط القوميين إلا أنه ضعف بعض الشيء، وكانت السمة العامة لموقفهم الهدوء والعمل من الخلف واغتنام الفرص[١].

وقد نشرت جريدة البلاد ما نشر في الصحف التركية، أن الفريق (بكر صدقي) رئيس أركان الجيش العراقي والمارشال التركي (فوزي جاقماق) قد عملا على إنجاز الأستعدادات اللازمة لأتمام المهمة العسكرية وأن العمل جارٍ على قدم وساق لإجراء مناورات الجيش التركي الكبرى وكان الوفد العسكري العراقي قد تألف من بكر صدقي العسكري رئيس أركان الجيش العراقي رئيساً، ومن الأعضاء حسين فوزي والمقدم نور الدين محمود والرئيس الأول رفيق عارف والملازم أول جمال جميل مرافق رئيس أركان الجيش[٢].

أما بكر صدقي فإنه بعد أن ودّع ضيوفه في محطة قطار كركوك ووصل القطار محطة (كاسل بوست) فإنه عاد إلى بغداد، لأنه كان قد شعر بمؤامرة ضده، فأراد أن يضلل المتآمرين بسلوك ذلك الطريق، وقد حذّره مدير الشرطة العام حسن فهمي المدفعي من تلك المؤامرة أكثر من مرة، لكنه لم يلتفت إلى تلك التحذيرات، وصمم على مواصلة السفر، تاركاً الأقدار تفعل ما تشاء، وغادر في اليوم التالي إلى كركوك بالقطار ثم بالسيارة إلى الموصل، وقد طار محمد علي جواد إلى الموصل لتوديع صاحبه، ولما وصل بكر صدقي، نزل محمد علي جواد في دار الضيافة، بحسب المنهج المعد له من قبل حامية الموصل، وفي الساعة السادسة والربع من مساء يوم الاربعاء ١١ آب، انفرد بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد في حديقة المطار

---

(١) رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) جريدة البلاد، العدد٩٤٠، ٩ آب ١٩٣٧.

وجلس بينهما المقدم الطيار موسى علي، وبينما هم يتجاذبون أطراف الحديث، وقفت سيارة على مدخل المطار، وكان فيها الرئيس الطيار محمود هندي، ونائب العريف محمد عبدالله التلعفري وقام محمود الهندي بتوجيه مسدسه على مؤخرة رأس بكر صدقي وأطلق رصاصة واحدة قضت على حياته في الحال، كما قتل المقدم محمد علي جواد، وسقط في حضن المقدم الطيار موسى علي، وبموت بكر صدقي فقد انهدت الدعامة الأساسية لحكومة حكمت سليمان، وقامت متصرفية الموصل بإيصال الخبر إلى حكومة بغداد فأصدر في صباح يوم الخميس بيان رسمي حول مقتل بكر صدقي[١].

وهنا سارعت جريدة البلاد إلى نشر البيان الرسمي للحكومة بشان مقتل الفريق بكر صدقي[٢].

وفي ١٢ آب ١٩٣٧، أوعزت الحكومة إلى أمير اللواء حسين فوزي أن يترأس الوفد العسكري إلى تركيا لحضور مناورات (تراقيا) دون توقف، وألفت وزارة الدفاع اللجنة برئاسة العقيد (أنطوان لوقا) وعضوية الزعيم (إسماعيل حقي الأغا) والعقيد (شاكر محمود الوادي) للتحقيق في حادثة مقتل بكر صدقي ومحمد علي جواد[٣].

وكذلك نشرت جريدة البلاد البيان الرسمي للحكومة المتضمن تأليف المجلس العسكري لإدارة شؤون البلاد [٤].

كما قدمت جريدة البلاد متمثلة في هيئتها الإدارية و رئاسة التحرير بالتعزية الى الشعب العراقي والحكومة العراقية المتمثلة برئيس الوزراء حكمت سليمان لفقدهم المرحومين الفريق بكر صدقي العسكري والمقدم محمد علي جواد كما قامت الجريدة وفي العدد نفسه بنشر برقيات التعازي المقدمة من الشخصيات والهيئات الحكومية في البلاد العربية الى الحكومة العراقية بفقد المرحومين [٥].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج٤، المصدر السابق، ص ص٣٤١-٣٤٢.

(٢) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد ٩٤٤، ١٣ آب ١٩٣٧.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص٣٤٤.

(٤) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد السابق ٩٤٤، ١٣ آب ١٩٣٧.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٩٤٥ ، ١٥ آب ١٩٣٧ .

المبحث الثالث

موقف جريدة البلاد من الأوضاع السياسية في العراق ١٩٣٩-١٩٤١

-مقتل الملك غازي-

كان الملك غازي يكن في داخله عداءً شديداً للإنكليز، وعاش المراحل التي عانت منها الأسرة الهاشمية من ويلات الإنكليز وتأمرهم وغدرهم، أن محاباته للإنكليز في بداية عهده بالحكومة، كان الغرض منها تطمينهم، حتى يشتّد عوده، ويكتسب الخبرة والدراية في العمل السياسي، لذلك ما أن استقر عهده، حتى كشف عن سياسته الوطنية والقومية التي تعارض المصالح البريطانية في العراق، وتشكل خطراً على مستقبلها السياسي ووجودها في العراق، أذ أن تسليح الجيش وتطويره وزيادة أعداده، كان يؤرقه على الدول، أما وقد أصبح هو المسؤول الأول عنه، فأن الأمر بات يعنيه، إذ أن بريطانيا هددته منذ بداية العشرينات، لأنه كان يشكل تهديداً لوجودها ، أضافة إلى أتصاله بألمانيا النازية وإيطاليا، وبناء علاقات سياسية وأقتصادية معها والحصول على الاسلحة المتطورة منها، أن ذلك العمل قد أثار بريطانيا، لأنها تعتقد أن ذلك يخالف معاهدة ١٩٣٠ المعقودة بين العراق وبريطانيا، غير أن الملك الشاب أندفع في سياسته غير مبالٍ بالبريطانيين، الذين وجدوا أن الملك بات يشكل تهديداً لمصالحهم فصاروا يخططون للتخلص منه بأية وسيلة[١].

روعت بغداد في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين من ليلة الثلاثاء الموافق ٤ نيسان ١٩٣٩ ، بأعظم فاجعة وأفدح نازلة، إذ قيل أن الملك غازي بينما كان يقود سيارته بنفسه، من قصر الزهور الى قصر الحارثية إذ أختلت موازنة السيارة من السرعة، فإنحرفت عن الشارع المزفت إلى أرض وعرة تكثر فيها الأشجار الكثيفة، ومجاري المياه المعدة لسقي المزرعة الملكية في الحارثية، وأصطدمت بعمود كهربائي أصطداماً قوياً أدى إلى قلع العمود وسقوطه على رأس

---

(١) محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص ص٧٧-٧٨.

الملك الشاب، إذ تسببت بكسر عظم الجمجمة، وقد نقل إلى قصر الزهور جثة هامدة، وفارق الحياة في الساعة الثانية عشر والدقيقة أربعين [١].

ومواساةً للشعب العراقي والأسرة الحاكمة نشرت جريدة البلاد ، البيان الذي أذاعته الحكومة عن وفاة الملك غازي ببيان رسمي رقم (١) [٢].

أما عن تقرير الأطباء عن إصابة جلالة الملك غازي وأسباب وفاته فقد أذيع البيان الرسمي رقم (٢) [٣].

وقد نعت جريدة البلاد حادث وفاة الملك غازي وذكرت أن سيد البلاد المحبوب في موكبه الأخير إذ أطبق الليل على بغداد أمس الأول و هي في غمرة من الحزن والكأبة على فقيد سيد البلاد الأعظم ومليكها المحبوب جلاله الملك غازي رحمه الله، ورقدت بغداد ليلة الأربعاء ويدها المرتعشة على قلبها الجريح وضميرها يقظ يكبر الخطب الصادح الذي داهمها على غرة فما تنفس الصباح حتى نرى الجماهير تتدفق في شارع الرشيد صوب البلاط الملكي للأشتراك في موكب جلالة الملك غازي الأخير [٤].

وتولى مجلس الوزراء حقوق الملك الدستورية وفقاً لأحكام المادة (٢٢) من القانون الأساسي العراقي، ورأى أن يعلن ملوكية فيصل الثاني، ويسمي من يقوم بالوصاية عليه لصغر سنه، ويدعوا مجلس الأمة إلى الإنعقاد للبدء في أمر الوصي، فأجتمع في صباح يوم الفاجعة ٤ نيسان١٩٣٩[٥].

وتابعت جريدة البلاد أخبار موضوع وفاة الملك غازي ، وتتويج نجله الملك فيصل على عرش العراق فنشرت بيان الحكومة الرسمي رقم (٣) [٦] :-

وقد نعت جريدة البلاد وفاة الملك غازي و كتبت وبعنوان بارز (الملك غازي المحبوب في موكبه الاخير) حيث ذكرت أن سيد البلاد المحبوب وهو في موكبه الاخير كانت بغداد قد شهدت تشييع مهيب للملك غازي وقد صاحب التشييع رجال الحكومة وهم يشيعون صاحب التاج بالحزن العميق ، وقام كبار قادة الجيش وهم يحملون على الاكتاف جثمان الملك غازي بعد ان وافته المنية ليلة ٣-٤ نيسان ١٩٣٩، وقد توشحت بغداد ولبست السواد وغمرها الحزن والكأبة

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٨ ، ص ص٧٨-٧٩.

(٢) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد ١١٧٥، ٥ نيسان ١٩٣٩.

(٣) للمزيد ينظر: المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ١١٧٦، ٦ نيسان ١٩٣٩.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، المصدر السابق، ص ص٨١- ٨٢.

(٦) جريدة البلاد، العدد السابق ١١٧٥ ، ٥ نيسان ١٩٣٩ .

على فقيد البلاد الملك غازي والذي أعدته الجريدة الملك المحبوب لدى الشعب ، كما شهدت العاصمة بغداد اقامة مواكب العزاء ومحافل التابين التي عقدت فيها [١].

على الرغم من أن مقتل الملك غازي لا يعد انقلاباً، الا أنه يدخل في سياق الأنقلابات، وتغيير الحكام بطرق غير شرعية، إذ أن هناك الكثير من التكهنات حول وفاته بسبب بعض الدلائل التي تشير إلى وجود من كان يحاول التخلص منه،_ وذلك بسبب تقربه من حكومة هتلر ضد الإنكليز ذوو النفوذ الواسع في العراق– فمنها التناقض بين تصريحات الأطباء الذين عاينوا الجثة وبين تقرير اللجنة الطبية الخاصة بوفاته والتي كانت برئاسة الطبيب البريطاني سندرسن، ومنها أيضاً أصابته المباشرة في خلف الرأس بألة حادة وهو يقود سيارته في حين أعلن رسمياً بأن سبب الوفاة كان جراء أصطدام سيارة الملك بعمود الكهرباء، ويرى الدكتور صائب شوكت الطبيب العراقي أن الضربة ليست بعمود الكهرباء، كما أن الصور عن سيارة الملك بعد الأصطدام كانت من جهة اليمين في حين كان الملك جالساً في جهة اليسار، واختفاء خادم الملك عبد سعيد بعد الحادث، كما أشار اللواء فؤاد عارف –مرافق الملك– قبل الحادث بفترة ، بأنه كان يرسل مفرزة حراسة في الطريق الذي جرى فيه الحادث، الا أنه بعد نقله من الحرس الملكي لم يتم ذلك[٢].

لم يكد خبر مقتل الملك غازي الى أسماع الشعب، حتى هبت الجماهير الغاضبة، في مظاهرات صاخبة أتجهت نحو السفارة البريطانية، تهتف وتندد بالإمبريالية البريطانية وعميلها نوري السعيد، وهي تشق عنان السماء، وأمتدت المظاهرات الشعبية الهادرة إلى سائر المدن العراقية من أقصاه الى أقصاه، وقامت بتوزيع المنشورات، والتي تقول أن الملك لم يصطدم بسيارته بالعمود كما أدعت حكومة نوري السعيد، وإنما قتل بعملية أغتيال دبرتها بريطانيا وعملائها، وعلى رأسهم نوري السعيد، وكانت الجماهير بحالة من الغضب الشديد، بحيث أنها لو ظفرت بنوري السعيد في تلك اللحظات لفتكت به ومزقته أرباً، ولذلك فقد هرب نوري السعيد بعد إتمام مراسيم الدفن في المقبرة الملكية في الأعظمية، إذ أستقل زورقاً بخارياً من المقبرة إلى داره في جانب الكرخ، وقد حاول الإنكليز إبعاد التهمة عنهم، وأدعوا أن الدعاية الألمانية هي التي تروج لمثل تلك الدعاية ضد بريطانيا، كما أدعوا أن موظفي السفارة الالمانية، والأساتذة الجامعيين هم الذين يحرضّون الشعب ضد بريطانيا، وضد حكومة نوري السعيد، وكان رد فعل الجماهير في الموصل أشّد، إذ خرجت مظاهرة ضخمة وتوجهت نحو القنصلية البريطانية

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١١٧٦، ٦ نيسان ١٩٣٩.

(٢) وسيم رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق ١٩٢١–٢٠٠٣، بغداد، دار الجواهري، ٢٠١٥، ص ص٥٣–٥٤.

وهاجمتها، وقتلت القنصل البريطاني في الموصل المستر (مونك ميسنMonic Meson)، وكانت الجماهير تهتف بسقوط الأستعمار البريطاني [١].

وأستنكرت جريدة البلاد مقتل القنصل البريطاني مونك ميسون إذ كتبت وبعنوان بارز (الشعب يستنكر مقتل القنصل البريطاني ويعزي الدولة الحليفة) ، فقد كان لحادث مصرع القنصل البريطاني في الموصل اشد الواقع واعمق الاثر في النفوس ، وقد اعربت الجريدة عن حزنها العميق و اسفها الشديد لهذا الحادث المستنكر الذي تبرا منه اهالي الموصل بجميع طوائفهم ، كما قامت الجريدة بنشر تعازي الشخصيات السياسة والدينية في الموصل لهذا الحادث [٢] ، وهذا يدل على حرص الجريدة على تقوية اواصر العلاقات المتينة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية وعدم انجرار البلاد الى امور قد لا يحمد عقباها .

وأستمرت جريدة البلاد بمتابعة الأحداث التي أعقبت وفاة الملك غازي ، وخاصة ما جرى من مظاهرات في مدينة الموصل ، ومقتل القنصل البريطاني آنذاك ، فدعماً لموقف الحكومة ، سارعت الجريدة إلى نشر بيان الحكومة ، ذلك نصه: (بينما كان أهل الموصل صعقين من شدّة هول المصاب الذي حل بهم بفقدهم ملك البلاد المحبوب وإذا ببعض المندسين قد أنتهزوا الفرصة وأندسوا بين الصفوف فحرضوا بعض الجناة على أغتيال القنصل البريطاني في الموصل، وقد ألقي القبض على القاتل والمحرضين، وسينالون ما يستحقونه من العقاب الصارم، أن الحكومة في الوقت الذي تعلن فيه أستنكارها لذلك العمل الفظيع، تعتقد بأن الشعب العراقي النبيل وخاصة أهل الموصل الكرام يشاطرون شعورها في ضرورة أتخاذ كل ما يلزم لتنزيه سمعة العراق من تلك الأعمال المستنكرة، وبتلك المناسبة تؤكد مرة أخرى عزمها على أتباع الخطة التي أذاعها فخامة رئيس الوزراء قبل بضعة أيام وعدم إفساح المجال لأيٍ كان لتعكير صفو العلاقات القائمة بين العراق وبين حليفته بريطانيا العظمى، ٥ نيسان ١٩٣٩)[٣].

وأعلنت الحكومة العراقية الأحكام العرفية في الموصل على أثر مقتل القنصل البريطاني فيها، حسب قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٤ نيسان ١٩٣٩[٤].

---

(١) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٥٥.

(٢) جريدة البلاد ، العدد ١١٧٧ ، ٧ نيسان ١٩٣٩ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد السابق ١١٧٦، ٦ نيسان ١٩٣٩.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، المصدر السابق، ص ص ٨٥-٨٦.

-أغتيال وزير المالية رستم حيدر-

رستم حيدر[١] شاب عربي نبيه من مدينة بعلبك بلبنان، ومن أسرة كريمة معروفة فيها، وقد تثقف ثقافة عصرية واسعة، فأتخذه الملك فيصل كاتماً لأسراره، ومستشاراً أولً له في أموره حتى تاريخ وفاته، فكان دماغ فيصل المفكر، كما كان قومياً عربياً مستقيماً، وعندما كان وزيراً للمالية في وزارة نوري السعيد الثالثة، أعتاد رستم السير على قدميه مساء كل يوم بين داره في الصالحية، بالقرب من الجسر وبين محطة قطار بغداد-البصرة، دون أن يلتفت إلى الضرر الذي قد يلحق به ممن يناصبونه الكراهية والعداء، أو لا يرتاحون إلى تصرفاته الشخصية[٢].

وقد ذهل الشعب العراقي بتلك الحادثة الغريبة، والجريمة الغامضة، إذ نشرت جريدة البلاد بيان الحكومة الرسمي التالي: ((بينما كان صاحب المعالي السيد رستم حيدر وزير المالية جالساً في مكتبه الرسمي حوالي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر اليوم، إذ أستأذن في الدخول عليه المدعو حسين فوزي توفيق من مفوضي الشرطة المفصولين فأمر بإدخاله، ولما حضر أمامه قدم أليه كتاباً، وبعدما قرأه معاليه توجه نحو الباب للخروج، فأطلق المذكور عليه من الخلف رصاصة من مسدسه، فأصابت خاصرته من الجهة اليسرى، ونفذت من الأمام، وعلى أثر دوي الطلقة، هرع الأهلون وبعض أفراد الشرطة فقبضوا عليه، ونقل معالي الوزير الى المستشفى الملكي لإسعافه، أما الجاني فقد كان مفوضاً في الشرطة، وفي ١٩٣٥/٧/٣ أستغني عن خدماته لسلوكه الشائن وعدم قيامه بواجباته، ثم أستخدم في الأشغال العسكرية بأجرة يومية، وبعد مدة

([١]) رستم حيدر(١٨٩٨-١٩٤٠): وزير سابق ، ولد محمد رستم بن علي حيدر في بعلبك في لبنان عام ١٨٩٨ ودرس في دمشق ثم التحق بالمدرسة الشاهانية في اسطنبول وتخرج فيها عام ١٩٠٩ اسس وهو طالب في العاصمة العثمانية مع زميليه عوني عبد الهادي طالب الحقوق واحمد قدري طالب الطب جمعية الفتاة لبث الروح القومية، ثم غادر الاستانة ليكمل دراسته الجامعية في جامعة السوربون ومدرسة العلوم السياسية في باريس. عين مديرا للمدرسة العربية السلطانية في دمشق ١٩١٣ واثناء الحرب العالمية الاولى التحق بالجيش العثماني كضابط احتياط ثم أنتدب لنظاره التدريس ،و في السنة الأخيرة من الحرب التحق بجيش الامير فيصل بن الحسين وبقي مستشارا له حتى عام ١٩٢١ .جاء به الملك فيصل الاول بوصفه احد العناصر السياسية الكفؤة ، وفي ٢٤ اب ١٩٢١ عين رئيسا للديوان الملكي وامضى في منصبه هذا تسع سنين وتراس الوفد العراقي برتبة وزير مفوض ومندوب فوق العادة الى ايران عام ١٩٢٩ وفي اواخر عام ١٩٣١ عين عضوا في مجلس الاعيان، اختاره نور سعيد وزيرا للمالية في الوزارتين اللتين شكلهما عام ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و بعد وفاة الملك فيصل الاول واعيد تعيينه رئيسا للديوان الملكي و سكرتيرا خاصا للملك غازي واثناء انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ هرب الى وطنه لبنان ليعود بعد سقوط صدقي . تعرض الى محاولة اغتيال في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ عندما اقدم الشرطي حسين فوزي توفيق على اطلاق النار عليه في مكتبه بوزارة المالية واصابه بجروح خطيره نقل على اثرها الى المستشفى حيث فارق الحياة بعد اربعة ايام، للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .

[٢] ناجي شوكت، ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤ ، ج١ ، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٩٠، ص٣٨٣.

قصيرة طرد أيضاً للسبب نفسه، وقد راجع السجون والري للاستخدام فلم يسعف طلبه بعد الاطلاع على اضبارته الشخصية والتحقيقات جارية ، ١٨ كانون الثاني١٩٤٠)) [١].

وهنا تابعت جريدة البلاد موضوع وفاة الوزير رستم حيدر وموقف الرأي العام منه ، إذ ذكرت : (توفى الوزير رستم حيدر بعد أربعة أيام من الحادث، إذ وافاه الأجل حوالي الساعة الحادية عشرة والدقيقة عشرين من صباح يوم الاثنين ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠، فنعاه الناعون من الجمهور الذي كان يتساءل بإلحاح عن صمته ويدعون له بالشفاء العاجل، فالتاعت النفوس ووجعت الأفئدة وشاع الأسى على كل لسان، والجميع مقدرون عظيم المصاب بتلك الشخصية القومية الباهرة التي وهبت للعراق والأمة العربية في خدمات سجلها تاريخ المشرق العربي بأنوار الخلود) ، ونشرت الجريدة البيان الرسمي للحكومة والذي نعت فيه الفقيد الراحل في البيان الرسمي ، والذي كان نصه :- (بأسف عظيم ننعى المرحوم السيد رستم حيدر وزير المالية، أختاره الله إلى جواره حوالي الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين من صباح اليوم، متأثراً من جرحه بالعيار الناري الذي اطلقه عليه معتدٍ أثيم، وعلى الفور سارع الى المستشفى فخامة رئيس الوزراء، وأصحاب الفخامة والمعالي الوزراء، وكبار رجال الدولة لوداعه الأخير، وتفضل صاحب السمو الملكي الوصي المعظم، فأمر بدفن الفقيد العزيز في المقبرة الملكية، إلى جانب مثوى الفقيد المحبوب المرحوم السيد جعفر العسكري، وتألفت لجنة برئاسة أمين العاصمة قوامها ممثلون عن الداخلية والخارجية والدفاع، لتنظيم منهج التشييع رسمياً وشعبياً في الساعة العاشرة من صباح غد، ولا يسع العراق حكومة وشعباً، ألا إبداء الأسف الشديد لتلك الخسارة الفادحة، والتنويه بما قدمه الفقيد العزيز من خدمات جلى للبلد) ٢٢-١-١٩٤٠[٢].

وقد نعت الجريدة مقتل وزير المالية رستم حيدر ، فنشرت ذلك وبعنوان (رزء الوطن بمصرع الوزير الخطير معالي الأستاذ رستم حيدر)، فذكرت ((نفذ القضاء وأودت الرصاصة التي أطلقتها اليد الآثمة بحياة معالي الوزير رستم حيدر، بعد أن طالت معالجة الطب للمصاب أربعة أيام وأظهر السيد رستم حيدر جلداً عظيماً في معاناة الآم الجروح إلى النفس الأخير، رزي الوطن بوزيره الخطير حوالي الساعة الحادية عشر والدقيقة عشرين من صباح الأثنين فنعاه الناعون للجمهور الذي كان يتساءل عن صحته بإلحاح ويدعوا له بالشفاء بحرارة، فالتاعت الناس ووجت الأفئدة وشاع الأسى على كل أنسان والجميع مقدرون فداحة المصاب بهذه الشخصية القومية

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣١٧، ١٩ كانون الثاني ١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣١٨، ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٠.

الباهرة التي وهبت نفسها للعراق والأمة العربية في خدمات سجلها تاريخ الشرق العربي بأنوار الخلود)) [١].

وقد نكّست الأعلام فوق دواوين الحكومة ثلاثة أيام، حداداً على الوزير الفقيد، وأقتصرت دار الإذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية على أذاعة قراءة آيات من الذكر الحكيم، وإذاعة الأخبار العامة خلال أيام الحداد، وأستندت الحكومة قانوناً بتعويض شقيقه القتيل ألفي دينار، كتسوية نهائية لحقوقه التقاعدية عن خدمته في العراق، خلال العشرين عاماً، وصدرت الإرادة الملكية بأسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الدفاع طه الهاشمي[٢].

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣١٩، ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٠.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، المصدر السابق، ص١١٣.

-حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١-

لم تنته المشكلة التي قامت بين الوزارة الكيلانية الثالثة وبين البلاط الملكي بأستقالة الوزارة المذكورة يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٤١، ذلك أن الكيلاني نفسه لم ينفذ السياسة التي أتفقت عليها القوى المهيمنة الذين كانت أيام وزارة العميد الهاشمي، كانت فترة تسودها السكون والهدوء في الظاهر، ولكن عوامل الأنتفاضة كانت تتهيأ في الخفاء، وكانت الأحداث المنذرة بالخطر تمر سريعاً، ولكن بعد ان تترك أثرها في الأوساط العامة، كما كانت السفارة البريطانية تعمل في الخفاء لقلب الاوضاع[١]، فقد كان عنصر الثقة بين الوصي وطه الهاشمي شبه مفقودة، كما كانت الثقة بين الكيلاني ومن ورائه العقداء الاربعة المسيطرين على الجيش، قد تلاشت، وكان الوصي، ومن ورائه السفارة البريطانية يعمل في الخفاء من اجل تشتيت شمل قادة الجيش تمهيداً للتخلص منهم ومن الكيلاني، ومارست السفارة البريطانية ضغوطها على رئيس الوزراء من أجل إبعاد العقداء الاربعة عن أي تأثير سياسي في البلاد من جهة، كما ضغطوا على الهاشمي لقطع العلاقات مع ايطاليا من جهة اخرى، وكان الهاشمي يخشى الشعب أن فعل ذلك[٢].

كان الخطر الذي يهدد بريطانيا يكمن في قوة العقداء الاربعة، وقد فشل الوصي عبد الاله في إضعاف قوتهم، تلك القوة التي تشكل الكتلة التي جاءت بالكيلاني الى الحكومة، فأصبح الوصي وجهاً لوجه أمام كتلة العقداء الاربعة التي أصبحت قوة عسكرية يصعب قهرها والتغلب عليها، فذهب الوصي للبحث عن وسائل جديدة للتغلب على تلك الكتلة، وبتحريض من الوصي، أقدم الهاشمي بصفته وزيراً للدفاع وكالة، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٤١ على نقل العقيد كامل شبيب إلى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية، ليحل محله صديق الوصي، الذي أواه في الديوانية، اللواء الركن إبراهيم الراوي، كما صدر قراراً بنقل مقر قيادة الفرقة الثالثة التي يقودها العقيد صلاح الدين الصباغ، من بغداد الى جلولاء، الا أن الأمر لم يلق الأذان الصاغية من قبل العقداء الذين رفضوا تنفيذ الأوامر، وأدركوا أنها مكيدة لهم من قبل الوصي لتفتيت قوتهم وانهائهم[٣].

وقد توجه العقيد فهمي سعيد ومعه وكيل رئيس أركان الجيش محمد أمين زكي، إذ ذكرا له بأن الحالة أصبحت لا تطاق، ويجب عليه التعاون مع رشيد عالي الكيلاني، إذ كان الجيش يثق به كل الوثوق والإسهام معه في وزارة جديدة، وقد ذكر لهم طه الهاشمي أنه ليس هنالك داعٍ

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، المصدر السابق، ص٢١٢.

(٢) حامد الحمداني، المصدر السابق،ص١٧٤.

(٣) بشار فتحي جاسم العكيدي، صراع النفوذ البريطاني- الامريكي في العراق ١٩٣٩- ١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية، الاردن، دار غيداء، ٢٠١١، ص٩٣.

لمثل تلك الحركة، وأنه لا يستطيع العمل مع رشيد، وذلك نظراً لعدم أتفاق وجهات النظر في تسيير شؤون الدولة، وعندما لاحظ أنهما مصران على كلاهما، وأنهما لا يرغبان بترك الدار الا بعد إستحصال كتاب الأستقالة منه، فحرر كتاب الأستقالة وأعطاه لهم، تجنباً من حدوث حركة قد تؤدي إلى المقاومة، وإراقة الدماء، وحاول الأتصال هاتفياً بدار الوصي، ألا أن أحداً لم يرد على الهاتف[١].

ولما علم العقداء الأربعة قبل ظهر يوم الاربعاء ٢ نيسان ١٩٤١، بأن الدكتور سندرسن الطبيب البريطاني للعائلة المالكة قد أجتمع بالوصي أجتماعاً خاصاً مطولاً، ووضع الطرفان خطة لإحباط مسعى الخير، وإصلاح ذات البين، وأن المفوضية الأمريكية والسفارة البريطانية قد قامتا بالتدخل في الأزمة القائمة وسهلتا نقل الوصي من دار عمته الأميرة صالحة، إلى مطار الحبانية البريطاني بعد أن ألبستاه ألبسة نسائية ووضعتاه بين قدمي السفير الأمريكي وزوجته ، وأن متصرف لواء البصرة صالح جبر، شرّع في الأتصال برؤساء القبائل في البصرة والمنتفك لتثور ضد الحكومة، وأن متصرف لواء الموصل تحسين علي، لجأ إلى رؤساء شمّر ليقفوا إلى جانب الوصي، لذلك شعر العقداء الأربعة بأن الخطر الأجنبي بات يهدد مصلحة الوطن وينذر الجيش بالتحطيم، فقرروا كأجراء مضاد أتخاذ ما يلي[٢] :-

١- تأليف مجلس للدفاع الوطني ينظر في شؤون المملكة طوال غيبة الوصي.

٢- النظر في أمر الوصي، أذا رفض الرجوع عن غيه، وبقي مصراً على وضعه المخزي في أحضان الانكليز في معسكر الحبانية.

٣- توقيف صالح جبر، وجلبه إلى بغداد، وفصل تحسين علي، وتوقيف محسن أبو طبيخ، ورايح العطية وجلب الأول إلى بغداد، وإبعاد الشريف فواز والشريف حسين إلى شرق الأردن وأنهما جاسوسان للإنكليز في البلاط.

وقد نصبت القوات البريطانية للوصي عبد الاله إذاعة ملكية، إذ قام بتوجيه خطاب إلى الشعب في الرابع من نيسان١٩٤١، وقامت الإذاعة البريطانية في لندن بإعادة إذاعة الخطاب مرة أخرى، وقد هاجم الوصي في خطابه، الكيلاني والعقداء الأربعة، وأتهمهم بالأعتداء على الدستور، والخروج على النظام العام وأغتصاب الحكومة[٣].

بادر العقداء الأربعة، بعد هروب الوصي، إلى تشكيل مجلس الدفاع الوطني، وتم أختيار رشيد عالي الكيلاني، رئيساً للمجلس ليقوم مقام مجلس الوزراء[٤] .

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، المصدر السابق، ص٢١٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص ص٢١٦-٢١٧.

(٣) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٧٥.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٧٥.

وكانت جريدة البلاد تراقب عن كثب الأوضاع السياسية المتأزمة في البلاد ، فسارعت إلى نشر نص أستقالة وزارة طه الهاشمي ، والتي كان نصها: (إلى صاحب السمو الملكي الوصي المعظم نزولاً عند رغبة سموكم، تقلدت رئاسة الوزراء في وقت كانت مصلحة البلاد تتطلب التضحية وتضامن جميع رجالاتها، وقد سعيت خلال الشهرين المنصرمين إلى تهدئة الأحوال، وازالة التوتر ويظهر أن مسعاي ذلك لم يثمر النتيجة المطلوبة، فلذلك رأيت من المصلحة أن أقدم إلى سموكم أستقالتي من رئاسة الوزراء، راجياً قبولها، وسائلاً الباري تعالى أن يأخذ بيدكم ويساعدكم على إدارة البلاد وإيصالها إلى أهدافها السامية) المخلص طه الهاشمي[١].

كما عمدت جريدة البلاد إلى نشر نص البيان الذي أصدره رئيس أركان الجيش العراقي في ٣نيسان ١٩٤١ ، بهدف توضيح الأمور ، والذي كان نصه : (علم الجميع أن صاحب السمو الوصي الأمير عبد الاله قد أخذ منذ حين يخالف واجبات الوصاية، حتى بلغ به أنه لم يتورع عن التشبث بشتى الطرق لأستحصال البيعة من بعض الناس، فتحدى العرش الذي أوتمن عليه، وأندفع لتحطيم الجيش الوطني الحارس لكيان الأمة، ووحدة الوطن، والذي عرف بتفانيه وأحترامه للعرش، كما عرف بحرصه على الأحتفاظ بالنظام.... وبدلاً من أن يكون سموه في مقر عمله يمارس صلاحياته الدستورية مجرداً من الحزبية والإندفاعات الشخصية، ترك واجبات الوصاية ساخراً من حقوق الأمة معطلاً لأحكام دستورها، غير عابئ بما تولده تلك الأعمال المحزنة من أخطار تحطُّ من كرامة الأمة وتهدد كيان الدولة، ولاسيما بعد أن أبدى رئيس الوزارة المستقيلة عدم أستطاعته تحمل مسؤولية إدارة البلاد...)[٢].

ونشرت أيضاً جريدة البلاد نص البيان الذي أصدره رشيد عالي الكيلاني رئيس حكومة الدفاع الوطني إلى الشعب العراقي ، موضحاً فيه الأسباب التي دفعته إلى تسنم المسؤولية بعد هروب الوصي ، وأستقالة الوزارة ، والذي كان نصه : ((إلى أبناء الشعب العراقي الكريم: تعلمون أني لا أحب الاكثار من الكلام قدر حبي للعمل، ولذا لم يسبق لي التحدث اليكم بالإذاعة، عندما كنت في رئاسة الوزارة التي أستقلت منها، غير أني أضطررت أن أبث عليكم كلمتي تلك، نظراً لما يلم بالبلد من حادث خطير، قبل ساعة تلي عليكم منشور رئاسة أركان الجيش، وأطلعتم على ما جاء فيه من الأسباب الخطيرة التي أدت بقيادة الجيش العراقي تحمل مسؤولية حفظ الأمن والأستقرار في البلاد وصيانة أحكام الدستور من العبث به، تلك المسؤولية التي طلب اليها تحملها ، فأني قد عودت نفسي أن أكرسها لخدمة البلاد ووقاية سلامتها، رأيت من واجبي أن لا أتردد في ذلك الوقت الحرج من تلبية نداء أبناء وطني في تقديم نفسي لخدمة البلاد، وخاصة بعد

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٦٧١، ٣ نيسان ١٩٤١.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٧٢، ٤ نيسان ١٩٤١.

أستقالة السيد طه الهاشمي من رئاسة الوزارة، وعدم أستمراره في المسؤولية، وترك صاحب السمو الوصي ممارسة واجبات الوصاية، فعطّل بذلك أحكام الدستور، وعرّض البلاد لمخاطر شديدة، فبناءً على ذلك كله، وبعد الأتكال على الله تعالى، أخذت على عاتقي القيام بمهام حكومة الدفاع الوطني التي أشار اليها منشور رئاسة أركان الجيش العراقي لصيانة البلاد من العبث في إستقرارها ولأستتباب الأمن والنظام فيها، إلى أن تعود المياه إلى مجاريها ويحصل الأطمئنان على تنفيذ أحكام الدستور...))[١].

وقد أيدت جريدة البلاد حكومة الدفاع الوطني وقالت أن الشعب يؤيد حكومة الدفاع الوطني وأن الشباب القومي العربي يؤيدون رئيس حكومة الدفاع الوطني ، وقامت الجريدة بنشر التهاني والتبريكات على تسنم رشيد عالي الكيلاني حكومة الدفاع الوطني وقيادة البلاد في المرحلة القادمة [٢].

وفي سياق ذات الموضوع نشرت جريدة البلاد في ضوء تأييدها للحركة (البواعث السامية للحركة الوطنية الجبارة)،إذ ذكرت بعد أن اطلع الناس في العراق والخارج على البواعث التي دفعت الى قيام الجيش العراقي بحركته العسكرية الوطنية الأخيرة بعد ان ايقنت الأمة بحقيقة هذه البواعث والشرف الذي تنطوي عليه فأسرعت الجماهير الى تأييد هذه الحركة الوطنية بأيمان راسخ وشعور خالص يفيض بالرجاء وقد اكدت الجريدة بانها فرصة سانحة اكد فيها رجال الجيش المخلصون وغيرتهم على مصلحة وطنهم واخلاصهم العميق للملك وتفانيهم في سبيل بلادهم ،كما برهن الشعب في موقفه هذا على تأييده لجيشه الباسل ، واعظم ما يعزز هذه الحركة ويعين على اقتطاف فوائدها للوطن قوة الاتحاد في مثل هذا الموقف واكبر خدمة يؤديها ابناء الشعب في هذا اليوم للملك والجيش الباسل اليقظ على مصالح البلد والغيور على كرامته للتمسك بسيادته ورجال حكومة الدفاع الوطني الذين تحملوا المسؤولية على عاتقهم وذلك من اجل ان تثابر الأمة على اتحاد كلمتها وحرصها على مصلحة البلاد التي يريد الشعب تحقيقها ويضحي في سبيل ذلك اعظم التضحيات ، لقد ايقن الجمهور ان جيشه المفدى موحد الكلمة في سبيل خدمة الوطن وسلامة كيان الدولة وهذه الوحدة التي يلمسها العراقي وغير العراقي في الجبهة العسكرية وفي طبقات الشعب له برهان ساطع على تغلغل الروح الوطنية في العراق ويقظة الشرف الغالي في ضمير الأمة لذلك جاء التأييد مجمعاً ينقل الى الخارج ما تفيض به القلوب الحساسة ويشع من النفوس الزكية من التعلق بأبطال الأمة وحماة دستورها واستقلالها [٣].

---

(١) جريدة البلاد، العدد السابق ١٦٧٢ ، ٤ نيسان ١٩٤١.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٧٣، ٧ نيسان ١٩٤١.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٦٧٤ ، ٨ نيسان ١٩٤١ .

وعمد رشيد عالي الكيلاني رئيس حكومة الدفاع الوطني إلى تأليف مجلس أعلى للدفاع الوطني للأشراف على سياسة البلاد العسكرية، كما قامت حكومة الدفاع الوطني بإصدار عفو عن بعض المحكومين بالمجلس العرفي في معسكر الرشيد، وكذلك المحكومين ايضاً في الموصل، إذ أخذت حكومة الدفاع الوطني تراجع ملفات المحكومين بالمجالس العرفية للعفو عنهم، وقد باشرت يوم الاثنين ٧ نيسان ١٩٤١ بأطلاق سراح بعض الاشخاص منهم[١].

-الوزارة الكيلانية الرابعة ١٩٤١-

بعد أن تم تعيين الشريف شرف وصياً على العرش في ١٠ نيسان ١٩٤١، أتفقت كلمة الساسة والعسكريين معاً على وجوب أنهاء الحكم العسكري في البلاد، وتكوين وزارة مدنية جديدة، تأخذ على عاتقها السير بالبلاد في ضوء القوانين والأنظمة المرعية، فوجه الوصي الجديد، كتاباً إلى رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارة جديدة وهنا نشرت جريدة البلاد نص كتاب الوصي الجديد الشريف شرف بشأن تأليف وزارة جديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني ، والذي كان نصه : (بناء على أستقالة فخامة طه الهاشمي من منصب رئاسة الوزارة، ونظراً إلى ما نعهده فيكم من دراية وأخلاص، فقد قرَ رأينا أن نعهد أليكم برئاسة الوزارة، على أن تنتخبوا زملائكم، وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق، صدر عن البلاط الملكي ببغداد وفي اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة ألف وثلاثمائة وستين الهجرية، الموافقة لليوم العاشر من شهر نيسان سنة ألف وتسعمائة وأحدى وأربعين الميلادية) شرف[٢].

كما نشرت الجريدة نص الإرادة الملكية بشأن تأليف الوزارة ، فذكرت : وقد تكونت الوزارة الجديدة في يوم ١٢ نيسان ١٩٤١، بموجب الإرادة الملكية المرقمة ١٣٩ لسنة ١٩٤١م [٣] :-

وأستذكرت الجريدة هنا المواقف الداخلية والخارجية من حكومة رشيد عالي الكيلاني الرابعة والتي جاءت بعد هروب الوصي عبد الاله إلى البصرة وتقديم طه الهاشمي كتاب أستقالته وتعيين الشريف شرف وصياً على العرش، فعلى الرغم من تأييد الألوية العراقية للحكومة ومنها موقف أهالي العمارة، إذ أصدرت فتاوى رجال الدين والتي تقضي بمقاومة الممثل البريطاني، الأمر

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٦٧٤، ٨ نيسان ١٩٤١.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٧٧، ١٣ نيسان ١٩٤١.

(٣) للمزيد حول أسماء الوزارة ينظر : المصدر نفسه.

الذي غير موازين الأمور، كما حظيت الحكومة بتأييد جماهيري واسع في النجف، فقد أنهالت ألاف البرقيات المؤيدة للحكومة في حركتها سواء من الأفراد أم من الهيئات أم القبائل، كما رفض قسم كبير من أهالي الفلوجة مغادرة منازلهم بعد الإنذار البريطاني الذي وجه لهم لترك المدينة، وكان السبب في عدم مغادرتهم المدينة هو لدعم الجيش دعماً معنوياً واستخبارياً فضلاً عن تهيئتهم فرق اسعافات أولية، وأعداد ما أمكن من طعام للمقاتلين، في حين نجد أن المواقف العربية والدولية لم تؤيد الحركة التي قام بها الجيش وتأليف حكومة الدفاع الوطني، ومن ثم تشكيل الوزارة الكيلانية الرابعة، إذ أعلنت السعودية وعلى لسانها رئيسها أبن سعود بأعتباره حليف لبريطانيا بأنه يمنع العراق من أعلان الحرب المقدسة (الجهاد) ضد بريطانيا، كما أن الأردن أعلنت أن نجاح الثورة في العراق كان بدعم المانيا للسيطرة على بغداد وطرد العائلة الهاشمية الحاكمة هناك، كما قدمت الحكومة المصرية وساطتها في برقية إلى الحكومة العراقية نشرتها جريدة الأهرام في ٥ مايس ١٩٤١، ألا أن الحكومة العراقية أعتذرت عن قبول وساطة مصر بوجود الوساطة التركية، كما أن الملك فاروق أستدعى تحسين العسكري وزير العراق المفوض في مصر وأمره أن يبرق الى حكومته بأن الملك فاروق مستعد للوساطة، أما موقف الولايات المتحدة الامريكية تمثلت ببرقية أرسلتها إلى الحكومة العراقية وهي معاونة بريطانيا بكل ما لديها من وسائل عدا أعلان الحرب، وأن تلك المعاونة ستزداد يوماً بعد يوم، وأن عدم تعاون العراق مع بريطانيا وتوسع دعاية الكراهية في الأوساط العراقية ضد بريطانيا، سيكون له تأثيراً سيئاً لدى الحكومة الأمريكية، كما منعت الأخيرة إعطاء أي أذن لتصدير المواد الحربية، عدا قطع الغيار للطائرات التي سبق أن بيعت للعراق[١]

---

[١] نسرين عويشات، حركة رشيد عالي الكيلاني (١٩٤١م)، مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير اكاديمي في تاريخ الوطن العربي المعاصر إلى جامعة محمد بوضياف–المسيلة –الجزائر، ٢٠١٨–٢٠١٩، ص٧٢–٧٧.

المبحث الرابع
موقف جريدة البلاد من الأوضاع السياسية في العراق ١٩٤٤-١٩٤٥

-موقف جريدة البلاد من دور العراق في تأسيس جامعة الدول العربية-

كان الحلم العربي بإستقلال البلاد العربية التي ظلت تحت نير الأستعمار العثماني لأربعة قرون، وأقامة دولة عربية، يراود أبناء الأمة العربية التي عانت أشد المعاناة من ذلك الحكم البغيض، لكن العرب صدموا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عندما نكث المستعمرون الجدد بريطانيا وفرنسا بالوعود التي قطعوها لهم، وتبين أنهم قد قرروا أقتسام البلاد العربية فيما بينهم بموجب معاهدة (سايكس بيكو)[١]، وهكذا وجد العرب أنفسهم مرة أخرى تحت نير استعمار عالمي جديد، لكن عزم الشعب العربي على تحقيق الأستقلال وأقامة الوحدة العربية لم ينته، وبقيت الجماهير العربية تناضل من أجل تحقيق ذلك الهدف، وخاضت ضد المحتلين الجدد معارك قاسية ومتواصلة وقدمت الالاف من الضحايا في ذلك السبيل[٢].

---

(١) سايكس بيكو:- تفاهم سري استعماري بين بريطانيا وفرنسا متمم لاتفاق رئيسي بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لتقسيم ما تبقى من الدولة العثمانية والاستيلاء على المشرق العربي في اعقاب دخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا وقد توصلت فرنسا وبريطانيا الى الاتفاق النهائي بشان التفاهم بعد ان عينت الحكومة الفرنسية المسيو جورج بيكو القنصل العام في بيروت ٩ تشرين الثاني ١٩١٥ مندوبا ساميا مكلفا بمفاوضة الحكومة البريطانية بشان مستقبل الولايات العربية التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية مع مندوب الحكومة البريطانية السير مارك سايكس عضو مجلس العموم البريطاني والمهتم بالشؤون العربية والمندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الادنى ،وفي خلال الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩١٦ تم تبادل احدى عشر رسالة تحددت بموجبها بنود الاتفاقية والتي سميت باسم المتفاوضين والتي جرى توقيعها سرا في القاهرة في ١٦ ايار ١٩١٦وكانت تنص تلك الاتفاقية على تقسيم المناطق العربية الى ثلاث مناطق بريطانية وفرنسية وروسية، وتم التصديق عليها في ٢٦ نيسان ١٩١٦، وبموجب ذلك التقسيم اصبحت المناطق العربية تحت النفوذ الاستعماري لكل من الدول الثلاث وخاضعة له خضوعاً تاماً، للمزيد ينظر : عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٠-١٢٢ .

(٢) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٩٣.

كان مشروع الهلال الخصيب[١]هو اللبنة الاساسية لموضوع الوحدة العربية، إذ وضع نوري السعيد، مذكرة حول القضية العربية، ضمّنها مشروع الهلال الخصيب مع إشارة خاصة إلى فلسطين وأقتراحات بشأن تسوية دائمية لها، ووزع نسخاً من المذكرة على بعض زعماء العرب للاطلاع عليها، وعلى بعض المسؤولين البريطانيين، طالباً منهم العمل على أعتماد تلك المقترحات، وحث الحكومة البريطانية على الأخذ بها من أجل وحدة اقطار الهلال الخصيب[٢].

قام نوري السعيد بأرسال مذكرته إلى الحكومة البريطانية في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٣ وأختار لها أسم (استقلال العرب ووحدتهم) وبيّن فيها طريقة تنفيذ المشروع، بعد أن تقوم الأمم المتحدة بنشر تصريح حول وحدة سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن في دولة واحدة، على أن يبين سكانها نوع الحكومة التي يختارونها، وأنتشار عصبة عربية ينظم اليها العراق في الحال، ويشكل مجلس دائم، يكون مسؤولاً عن الشؤون الخارجية والدفاع والشؤون الأقتصادية والثقافية، مع منح اليهود إدارة شبه ذاتية في فلسطين عند تحقيق المشروع، فضلاً عن منح سكان الموارنة في لبنان إدارة ممتازة بضمان دولي[٣].

أن مشروع الهلال الخصيب كانت قد وردت فيه إشارات إلى تكوين عصبة عربية والى مجلس لها وبين اختصاصاتها، قبل أكثر من سنتين على قيام جامعة الدول العربية وقبل المشاورات التي سبقت قيام الجامعة ألا أن أهم المعوقات التي كانت سبباً في فشل المشروع وهي إبعاد مصر والسعودية بتبريرات واهية لا تمت إلى الواقع بصلة، فقد تم إبعاد هاتين الدولتين

---

(١) (الهلال الخصيب): يطلق تعبير الهلال الخصيب على القوس المتمثل في بلاد الرافدين وبلاد الشام وهو تعبير جغرافي قبل ان يكون سياسي وتعود فكرة توحيد اقطار الهلال الخصيب الى اوائل الثلاثينات حيث كان يرى العرب الوطنيون ان بغداد في نظرهم هي التي يمكن ان تأخذ على عاتقها تحقيق امان العرب في الوحدة والاستقلال ،ففي ربيع عام١٩٣١ قام نور سعيد بزياره الى كل من شرق الاردن وفلسطين ومصر شارحا خطته للتجمع العربي ، بدأ نوري سعيد ينفذ مشروع الهلال الخصيب بعد نشوب الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ مستغلا ظروفها واحداثها ،ورأت بريطانيا ضرورة تحرير مكانتها في المشرق العربي ،فأوفدت الكولونيل ستيوارت نيوكمب وتباحث مع نوري السعيد بشان الوحدة العربية وافصح نيوكمب لنوري السعيد ان تحقيق الوحدة امر متعذر بسبب ظروف الحرب والعقبات القطرية والعرقية والطائفية والاختلاف على شكل الحكم، الا أن نوري السعيد واصل مساعيه نحو الوحدة حيث زار مصر والتقى مع رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس للترويج لمشروع الهلال الخصيب الذي يضم العراق وشرق الاردن ولبنان وسوريا وفلسطين في الاتحاد العربي بزعامة العراق وذلك عام ١٩٤٣ ، لم ينجح نوري السعيد في مسعاه من هذه الزيارة لان البديل هو ظهور الجامعة العربية على اراض مصر التي ضمت بالإضافة إلى العراق ومصر كل من سوريا ولبنان وشرق الاردن والسعودية، للمزيد ينظر: طالبي ابتسام، نوري السعيد ودوره السياسي في العراق ١٩٢٨-١٩٥٨(مشروع الهلال الخصيب)،مذكرة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، ٢٠١٨-٢٠١٩ ، ص ص ٢١-٢٨ ؛عصمت السعيد ، نوري السعيد رجل الدولة والانسان ، لندن ، نيولوك للترجمة والنشر ، ١٩٩٢ ، ص ص ٦٤-٦٥ .

(٢) عبد الله كاظم الدلفي، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥–١٩٥٨، عمان، مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٦، ص ص ٣٤–٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٦.

تحت ذريعة أن تعداد مصر يفوق سكان أقطار الهلال الخصيب مجتمعة فضلاً عن مشكلاتها الخاصة مع السودان، وأبعاد السعودية بحجة أختلاف نظامها الأقتصادي مع تلك الأقطار[١].

وقد شعرت بريطانيا في اوائل الحرب العالمية الثانية، أنها في حاجة ماسة إلى دعم العالم العربي لها ولحلفائها في تلك الحرب الضروس، فتحدث وزير خارجيتها المستر أنطوني أيدن (Anthony Eden)[٢] في خطاب سياسي ألقاه في قاعة مانشت هاوس بلندن في ٩ أذار ١٩٤١، عن رغبة الكثير من العرب في أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة أكبر من نصيبها الراهن، وأنهم يأملون من بريطانيا أن تساندهم في رغبتهم تلك، ثم أبدى أستعداد الحكومة البريطانية لمساندة أي مشروع من شأنه توثيق الروابط الثقافية والأقتصادية والسياسية بين الأقطار العربية[٣].

وعند سؤال المستر أيدن في مجلس العموم البريطاني يوم ٢٤ شباط ١٩٤٣ عما إذا كانت قد أتخذت خطوات لتحقيق تعاون أقتصادي وسياسي أكبر بين الدول العربية في الشرق الأوسط، تمهيداً لأنشاء أتحاد عربي في النهاية؟ فأجاب أيدن: ((أن الحكومة البريطانية –كما سبق لي أن أوضحت– تنظر بعطف إلى أي حركة بين العرب ترمي إلى تحسين وحدتهم الأقتصادية والثقافية والسياسية، ولكن من الواضح أن المبادرة بأي مشروع من ذلك القبيل، يجب أن تصدر من العرب أنفسهم، وعلى ما أعلم، لم يوضع حتى الأن مشروع كذلك يتمتع بالإستحسان العام))[٤].

لم يكن الموقف البريطاني إلى جانب دعم الهاشميين، فصرّح الأمير عبد الله في ٨ أذار ١٩٤٣ قائلاً: (بأن العرب سيغتنمون الفرصة حالاً لعقد مؤتمر عربي عام) وقام الأمير عبد الله بتسليم القنصل العراقي في القدس تقريراً، يطلب فيه الحصول على تفويض لعقد مؤتمر عربي يضم مصر والسعودية والعراق وفلسطين وسوريا في عمان تحت رئاسته، ألا أن تلك الفكرة لم

---

(١) عبدالله كاظم الدلفي ، المصدر السابق ، ص ص٣٦–٣٧.

(٢) أنطوني أيدن (١٨٩٧–١٩٧٧): سياسي ورجل دولة بريطاني استعماري كان يعمل كضابط اركان حرب في الحرب العالمية الاولى ، بدا حياته السياسية سنة ١٩٢٣ حين انتخب عن المحافظين في لمنجتون ، مثل الحكومة كنائب وزير الشؤون البرلمانية في اجتماعات عصبة الامم وجنيف بين عامي ١٩٢٥ – ١٩٣٥ ، عين وزيرا الخارجية سنه ١٩٣٥ وواجه ازمة احتلال هتلر لبريطانيا ، استقال احتجاجا على سياسة تشمبرلين المهادنة لهتلر عام ١٩٣٨ ، عينه تشرشل وزيرا الخارجية ١٩٤٠– ١٩٤٥ وكان له دور كبير في تشجيع انشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٣ وعين للمرة الثالثة وزيرا الخارجية سنه ١٩٥١– ١٩٥٥ وحين استقال تشرشل اصبح رئيسا للوزراء واشترك في العدوان الثلاثي على مصر وبفشل هذا العدوان انسحب من الحياة السياسية تماما و اصبح بعد ذلك عضوا في مجلس اللوردات تحت لقب لورد افون، توفي سنة ١٩٧٧، للمزيد ينظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، ج١، المصدر السابق، ص ٤٢١ .

(٣)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٧ ، ص١٥١.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٥١.

ترق لنوري السعيد الذي أشار الى أن العرب متلهفون لحسم مشاكلهم التي لا تستطيع الحكومة البريطانية إعطائها الأهمية ألا بعد انتهاء الحرب[١].

بعث نوري السعيد برسالة إلى الملك السعودي، حول الدعوة لعقد المؤتمر العربي ألا أنه لم يفلح في ذلك، كما أرسل إلى مصطفى النحاس في ١٧ أذار ١٩٤٣ من أجل أقناعه بخصوص عقد مؤتمر عربي بشأن مستقبل الأقطار العربية، ألا أنه لم يفلح في ذلك أيضاً ، ألا أن جهود نوري السعيد المكثفة لم تمنعه من التحرك من جديد وفي أطار أخر تمثلت بأتصالاته مع مصطفى النحاس مرة أخرى، ويبدو أن تحركاته وجهوده تلك كانت الأرضية التي قامت عليها مشاورات الوحدة العربية فيما بعد[٢].

لم يأتِ أختيار النحاس لنوري السعيد أعتباطاً في المشاورات، بل كان أختياراً دبلوماسياً بارعاً، أذ كان السعيد السباق في بحث المشاريع الوحدوية، ومن أجل معرفة ما يعرضه من أراء قد تساعد النحاس على أستجلاء بعض مواقف الاقطار العربية حول مسألة الوحدة، كما لم يكن بأستطاعة النحاس تجاهل مركز العراق السياسي بأعتباره يشكل مركز الثقل في المشرق العربي[٣].

كما أن النحاس كان قد أتصل بالملك عبد العزيز آل سعود وبأمام اليمن والامير عبد الله، وفاوض مندوبيهم بما فاوض به رئيس الوزراء العراقي، على نحو ما جاء به في خطابه الذي ألقاه في مجلس الشيوخ المصري[٤].

ومن هنا تابعت جريدة البلاد موضوع الوحدة العربية من خلال نشرها طروحات رئيس الوزراء العراقي، أثناء وجوده في فلسطين لغرض الأستشفاء ، فذكرت : وقد تحدث نوري السعيد إذ قال: (أنه عائد الى بغداد، وأن مشاورات الوحدة العربية، قطعت شوطاً بعيداً، وسيتلوها عقد مؤتمر رسمي للبلاد العربية، وأن الأتفاق تام على الأسس أما تسميتها وحدة أو تعاون أو أتحاد، ذلك ما سيتم الأتفاق عليه في حينه) وقال فيما يخص سوريا وفلسطين وشرق الاردن: (أن الوحدة أو التعاون بين تلك الأقطار متروك لمشيئتها وأنه وجد عرب فلسطين مجمعين على سلامة ذلك الأتجاه)[٥].

وأيدت جريدة البلاد فكرة أنشاء جامعة الدول العربي ، فكتبت في مقال لها حول موضوع الوحدة العربية قائلة : (لقد أنبثقت فكرة الوحدة العربية في الدوائر السياسية العربية من جديد،

---

(١) عبد الله كاظم الدلفي، المصدر السابق ، ص ص٤٠-٤١.

(٢) المصدر نفسه ، ص ص٤١-٤٢.

(٣) المصدر نفسه ، ص ص٤٤-٤٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٥) جريدة البلاد، العدد ٢١٤٥، ٩ شباط ١٩٤٤.

وظهر حولها نشاط غير أعتيادي، يتجلى في تلك المحادثات والمشاورات وايفاد الوفود وعقد المؤتمرات، لبحث أمكانيات تلك الوحدة ووضع الأسس لتطبيقها وتنفيذها، ولعل أبرز ما يؤخذ من تلك الحركة أنها تصدر من المسؤولين في الأقطار العربية ومساهمة الحكام والملوك في سبيل تحقيقها، كما أنها نالت عطف وتأييد بعض المراجع السياسية غير العربية ذات العلاقة والصلة بها، أن ذلك التطور في تلك الحركة جديد تجري عليه سياسة البلاد العربية العليا، على أن يكون فيها الخير للعرب واوطانهم، ومن المفيد أيضاً أن ساسة البلاد العربية يتبادلون الآراء حول وحدتهم، ويضعون الخطط والتصاميم لتحقيقها، ومعالجة مشاكل العرب وتحليل وضعهم السياسي الراهن، وبحث المبادئ والأسس التي يجب أن تقوم عليها وحدتهم، وبيان الغايات المنشودة منها)[١].

ونقلت الجريدة أيضاً تصريح رئيس الوزراء الأسبق نوري السعيد بشان موقف حكومة العراق تجاه بعض البلدان العربية بشأن الوحدة العربية ، فذكرت : أن رئيس الوزراء نوري السعيد قد صرح عن موقف العراق من فلسطين وشرق الاردن من الوحدة العربية فقال: (أن العراق يؤيد تحقيق رغبات أهالي هذين القطرين ويعضد مطالبهما، ويعطف أكبر العطف على أمانيهما القومية) ، كما أكد أنه لا يرى مانعاً يحول دون تمثيل فلسطين من أعضاء الوفد الفلسطيني الموجودين في لندن سنة ١٩٣٨، فقد أعترف الفلسطينيون بذلك الوفد كما أعترفت به الدول التي أشتركت في محادثات المائدة المستديرة، كما أن تحديد موعد خاص لعقد المؤتمر العام للوحدة العربية، بأنه بات قريب جداً، وأنه موكول إلى رفعت النحاس وحده، بوصفه الزعيم الذي تولى المشاورات والمحادثات الخاصة بذلك المشروع الجليل[٢].

وتتوقع السلطات المصرية أن يعقد المؤتمر العام للوحدة العربية خلال فصل الصيف القادم، فأتخذت التدابير اللازمة لأعداد قصر (انطونيادس) في الاسكندرية للإقامة فيه[٣].

وظلت جريدة البلاد تتابع موضوع أنعقاد المؤتمر العام بشان الوحدة العربية وما تنقله الصحف العربية بصدد ذلك وهذا ما دلل على اهتمام جريدة البلاد في هذا الحدث التاريخي القومي الذي يعد اول مبادرة وحدوية ولو كانت بأدنى الاشكال ، مما يدفعنا لنؤكد اهتمام الجريدة بالأحداث القومية وابرازها ومتابعة تطوراتها، فذكرت : وبدأت الإجراءات تتخذ فعلاً لعقد المؤتمر العام للوحدة العربية في الإسكندرية خلال فصل الصيف القادم، وتقول جريدة الوفد المصري في ذلك العدد: (أن الدبلوماسيين أكدوا أن المباحثات التي دارت بين مختلف وفود البلدان العربية في

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢١٧٢، ١٣ أذار ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢١٧٤، ١٥ أذار ١٩٤٤.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢١٩١، ٤ نيسان ١٩٤٤.

مصر وفي غيرها قد أسفرت عما يكاد يكون أتفاقاً في وجهات النظر المختلفة، وان المؤتمر سيعرض للدول العربية الصغيرة التي لم تمكنها الظروف القاسية الخاصة من الأشتراك في المؤتمر، والمتوقع أن تسفر أعمال المؤتمر مما يؤدي إلى تقرر مصيرها على الوجه المرضي)[١].

وكانت جريدة البلاد تتابع كل صغيرة وكبيرة بشان حيثيات إنعقاد مؤتمر الوحدة العربية ، فنشرت تصريح وزير المالية العراقي علي ممتاز الدفتري بذلك الصدد ، فذكرت : وقد صرح وزير المالية العراقي علي ممتاز الدفتري الذي يشارك في المؤتمر المالي لدول الشرق الاوسط المنعقد في القاهرة ٢٣ نيسان ١٩٤٤ جاء فيه: (أن الأستشارات الفردية بين الحكومات العربية قد أنتهت، والمنتظر أن يعقد في القاهرة قريباً المؤتمر العام للوحدة العربية بين الدول العربية)[٢].

وقد ذكرت جريدة البلاد، ما أُخذ من أقوال جريدة (الوفد المصري) أن الوفد اليمني برئاسة حسين الكبيسي، الذي جاء إلى مصر للتشاور في مشروع الوحدة العربية، سيقضي فيها شهرين أخرين، وتعتقد بعض الدوائر أن مؤتمر الوحدة العربية قد يعقد خلال تلك المدة[٣].

وجّه مصطفى النحاس في ٢١ حزيران ١٩٤٤، الدعوة للحكومات العربية التي أشتركت في المشاورات التمهيدية لعقد أجتماع بشأن أمكانية التوصل إلى أتفاق لوضع صيغة محددة للعمل العربي المشترك، وعلى أثر ذلك، عقد حمدي الباجه جي رئيس الوزراء وأرشد العمري وزير الخارجية أجتماعاً مع كورنواليس السفير البريطاني في بغداد، الذي أكد على ضرورة تدعيم العلاقات الأقتصادية والثقافية بين الأقطار العربية وبين حمدي الباجه جي بأن الحكومة العراقية قبلت الدعوة، وأن مجلس الوزراء سيعين نوري السعيد ممثلاً للعراق في الأجتماع المذكور[٤].

وأستمرت جريدة البلاد تتابع ما تنشره الصحف العربية بشان التهيئة لعقد مؤتمر الوحدة العربية فأشارت إلى ما ذكرته جريدة البلاغ المسائية أن سوريا والعراق وشرق الاردن واليمن عيّنت مندوبيها في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية، وينتظر أن تعلن قريباً المملكة السعودية ولبنان أسماء مندوبيها وقالت أن الهمم العربية لم تقف منتظرة نتائج المشاورات أو المؤتمر العربي المقبل، لكي نعمل على تعزيز الوحدة بين شعوب العرب، بل سارت في الطرق الطبيعية، وتقول جريدة (الوفد المصري): (وكان من أبرز مزايا الوحدة العربية، ما أسفرت عنه المفاوضات التي قام بها مصطفى النحاس مع وزارة الخارجية البريطانية من تحقيق مطالب

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢١٩٩، ١٤ نيسان ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٢١١، ٢٨ نيسان ١٩٤٤.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٣١، ٢٣ أيار ١٩٤٤.

(٤) عبد الله كاظم الدلفي، المصدر السابق، ص٥٨.

حكومة اليمن، وبفضل تلك المفاوضات ستقرر حالة كانت قائمة، ويسود مكانها جو من التفاهم والتآزر)[١].

وتلقت الحكومة المصرية إجابات من معظم الدول العربية على الدعوة، التي وجهها مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري، لعقد اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية، ومن المؤمل أن تعقد في اوائل شهر أب القادم ١٩٤٤ بقصر أنطونيادس بالإسكندرية[٢].

كما نشرت جريدة البلاد ردَّ حكومة اليمن بشان الحضور للمشاركة في مؤتمر الوحدة العربية ، فذكرت أن الردُّ قد وصل من الإمام يحيى إمام اليمن على دعوة مصطفى النحاس بأرسال مندوب لتمثيل اليمن في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية، وبذلك يكون قد وصلت ردود جميع الدول العربية التي أشتركت في أحاديث المشاورات الأولى وقد سلم أمس الموافق ٨ أب ١٩٤٤، السيد حسين الكبيسي مبعوث الإمام يحيى رده إلى رفعت النحاس، وقال خلال حديثٍ أدلى به الى وكالة الأنباء العربية أن الإمام يحيى وافق في ردّه على تأجيل عقد اللجنة التحضيرية إلى ما بعد رمضان وأعرب عن أمله في أن يكون تحديد يوم ٢٥ أيلول موعداً لعقد ذلك الأجتماع ووصول مندوبي جميع الدول العربية[٣].

ونشرت جريدة البلاد أسماء الوفد العراقي الجديد برئاسة رئيس الوزراء حمدي الباجة جي المرشح لحضور أجتماع اللجنة التحضيرية في مصر ، فذكرت : وقد عدلت الحكومة العراقية عن ترشيح الوفد المقترح سابقاً، وكان الوفد الجديد برئاسة رئيس الوزراء حمدي الباجه جي، وعضوية العين نوري السعيد ووزير الخارجية أرشد العمري، فصدرت الإرادة الملكية بأسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير المالية صالح جبر، كما صدرت الإرادة الملكية بأسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى معالي مصطفى العمري وزير الداخلية، مدة غياب أرشد العمري وكيل وزير الدفاع عن العراق، واسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى أحمد مختار بابان وزير العدلية مدة غياب أرشد العمري وزير الخارجية عن العراق[٤].

وقد أجتمع في ٢١ أيلول ١٩٤٤، في فندق سيسل بالإسكندرية رفعت النحاس ونجيب الهلالي وزير المعارف وعضو الوفد المصري في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية لأعداد برنامج الأجتماع الذي سيعقد في الخامس والعشرين من الشهر الحالي بقصر انطونيادس

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٢٧٨، ١٧ تموز ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٨٠، ١٩ تموز ١٩٤٤.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٩٧، ٩ أب ١٩٤٤.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٣٣٠، ١٨ أيلول ١٩٤٤.

بالإسكندرية، وينتظر وصول الوفد العراقي برئاسة الباجة جي إلى الإسكندرية في يوم ٢٣ أيلول[١].

وعبّرت جريدة البلاد عن فرحتها بتوقيع بيان ميثاق الجامعة العربية فكتبت بعنوان بارز : (تكوين الجامعة العربية أعظم حدث للعرب بعد الثورة)، إذ أشارت الجريدة إلى أن ترقب الناس وأهتمامهم بالنتائج التي ستسفر عنها جلسات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية المعقود في مصر، أن أتفاق رأي ممثلي الدول العربية على مشروع الجامعة العربية، الخطوة العملية الأولى في سبيل تحقيق الأتحاد العربي، كما دعت الجريدة الدول التي لم تتيح لها ظروفها السياسية، أن تحتل مقعداً لها في الجامعة في المستقبل القريب ، كما هنأت الجريدة الدول العربية بشخصيات وفودها فيما توصلت اليه في ذلك المؤتمر، إذ أنها قطعت مرحلة واسعة في مرحلة طريق الأتحاد، واصبح الآن من واجب الشعوب العربية أن تتلقف المشروع، وتعمل على تكاتف أبنائه داخل كل خطر بي، وأتصال أبناء الوطن العربي بعضهم ببعض حتى تتهيأ الأمة العربية إلى العالم الذي اعدته لها في سبيل النهوض والتجديد في النواحي السياسية والأجتماعية والأقتصادية في حكم ديمقراطي سليم، تراعي فيه مصلحة الشعب بكافة أطيافه ويتمتع الفرد العربي فيه، بحقوق كاملة غير منقوصة[٢].

قرر مجلس الوزراء العراقي الموافقة في ٣ تشرين الاول ١٩٤٤، على بروتوكول الإسكندرية، كما قُيّم خطاب العرش الذي القاه الوصي في ١ كانون الاول ١٩٤٤ فيما يتعلق بمشاركته الحكومة العراقية في المؤتمرات العربية والعالمية، إذ أن أشتراك العراق في مؤتمرات عالمية مهمة، أنما هو تأييداً لرغبة الحكومة في التعاون المشترك بينها وبين دول الجامعة العربية ، وكذلك من أجل زيادة التمثيل الخارجي للعراق بشكل يتناسب وتلك المقتضيات، وذلك ما ستعطيه حكومتنا أهتمامها، وأن الحكومة العراقية لتهتم كثيراً بالتشكيلات المقتضبة لتأسيس الجامعة العربية وستساهم فيها بكل عناية[٣].

وأستمرت جريدة البلاد تتابع أخبار اللجنة التحضيرية بشأن تهيئة الأمور للاجتماع القادم ، فذكرت : أما فيما يتعلق باللجان التحضيرية لمؤتمر جامعة الدول العربية، فقد أخذت السلطات المصرية تجمع البيانات الخاصة بالمواصلات البرية والجوية والبحرية والبريدية بين مصر والأقطار الشقيقة، لعرضها على اللجان التي تقرر تأليفها في أجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، كما ويجري أعداد قصر الزعفران بالقاهرة، لأجتماعات اللجان الفرعية التي قررت

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٣٣١، ٢٢ أيلول ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٣٤٦، ١٠ تشرين الاول ١٩٤٤.

(٣) عبد الله كاظم الدلفي، المصدر السابق، ص٦٤؛ جريدة البلاد، العدد ٢٣٧١، ٣ كانون الاول ١٩٤٤.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام تأليفها، وتبدأ تلك الأجتماعات خلال الشهر الحالي (تشرين الثاني ١٩٤٤)[١].

وقد صرح رئيس الوزراء حمدي الباجه جي لمندوب جريدة البلاد، حول الخطوة التي يجب أن تلي اللجنة التحضيرية لمؤتمر جامعة الدول العربية فصرح قائلاً: (أننا في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول العربية، أتفقنا على جميع الأسس التي يجب السير عليها وأتممنا مهمتنا على الوجه الأكمل وأن الخطوة التي ستلي ذلك هو سن نظام الجامعة وتحديد حدود التعاون في النواحي السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية والصحية بين الدول العربية، وحتى ما تم ذلك وأنجز من قبل اللجنة التحضيرية الثانية، والذي أرجو أن تجتمع في القريب العاجل، لإنجاز مهمتها، وعندئذ يجتمع مؤتمر الجامعة العربية لأول مرة، وبذا يتم تأسيس كيان الجامعة ويشرع في العمل على تنفيذ الأسس التي تم الاتفاق عليها)[٢].

وفي ٢٢ أذار ١٩٤٥، أنعقد المؤتمر العربي العام بقصر الزعفران بالقاهرة، برئاسة محمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر، إذ وقع مندوبوا الأقطار العربية على الميثاق بعد أن تم تغيير تسلسل بعض مواده، ماعدا مندوبي السعودية واليمن اللذين وقعا فيما بعد، وقبيل أختتام الجلسة المذكورة، أقترح محمود فهمي النقراشي، بصفته رئيساً للجنة الفرعية، ترشيح عبد الرحمن عزام أمين عام للجامعة العربية، وقد تمت الموافقة على ذلك المقترح بالأجماع، وبذلك أصبح عبد الرحمن عزام، أول أمين عام للجامعة العربية[٣].

وقد نشرت جريدة البلاد ميثاق جامعة الدول العربية وملاحقه [٤]:-

وقد رحب العراق بقيام جامعة الدول العربية، بأعتبارها خطوة إلى الأمام لتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك، وقد بادر مجلس الوزراء الى تأكيد اهتمام الحكومة العراقية بالقضايا القومية، فقرر في ٢٧ أذار ١٩٤٥، الموافقة على ميثاق جامعة الدول العربية وملاحقه [٥].

وقد أصدرت الحكومة العراقية البيان الرسمي التالي: (أقترن قانون تصديق ميثاق جامعة الدول العربية بموافقة حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد لجلالة الملك المعظم)[٦]

وأستقبل اعضاء مجلس الامة العراقي قيام الجامعة العربية بالترحاب الكبير، واستبشروا خيراً من انشائها، وقد وصف العين عبد الهادي الميثاق بأنه يشكل الخطوة نحو تحقيق الاصوات

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢٣٥٢، ٦ تشرين الثاني ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٣٥٦، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٤.

(٣) عبد الله كاظم الدلفي، المصدر السابق، ص ص٧٢-٧٣.

(٤) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد ٢٤٦٣، ٢٣ أذار ١٩٤٥.

(٥) عبد الله كاظم الدلفي، المصدر السابق، ص٧٣.

(٦) جريدة البلاد ، العدد ٢٤٧١، ١ نيسان ١٩٤٥.

العربية المتمثلة في الوحدة والاستقلال اللذين يسعى أليهما العرب فأشاد النائب حسن السهيل بقيام جامعة الدول العربية قائلاً: (أنها خطوة مباركة وموفقة ونتمنى أن تحقق رغبات الاقطار التي اشتركت فيها...)[١].

وأستبشرت جريدة البلاد خيراً بقيام ذلك الصرح العربي الجديد، إذ عبرت بأن ذلك العمل ما هو الا تقوية لعزيمة الشعب العربي وزيادة في حماسته من أجل إكمال أستقلاله، وتلك علامة مضيئة في التاريخ العربي، كما أن ذلك الميثاق قد بدد كل الخلافات العربية وبرهن على ان العرب أمة واحدة على الرغم من الحدود التي تفصلهم عن بعض، كما ودعت الى تأكيد الروابط العربية وتوثيق الصلات والعمل على تجاوز الخلافات العربية في ظل الجامعة[٢].

(١) عبد الله كاظم الدلفي ، المصدر السابق، ص ص٧٣-٧٤.

(٢) جريدة البلاد ، العدد ٢٤٧٢، ٢ نيسان ١٩٤٥.

-موقف جريدة البلاد من حركة بارزان ١٩٤٥-

نتيجة نشأة النظام الملكي في العراق في ٢٣ أب ١٩٢١، فقد تأسست تنظيمات عربية وكردية في المجالين السياسي والثقافي، فقد نشط المثقفون والطلبة الكرد، وبدعم أحياناً من شخصيات كردية من بيوتات قبلية ودينية معروفة، في تشكيل التنظيمات السياسية والأجتماعية والثقافية السرية منها والعلنية بغية إستحصال الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ففي تموز ١٩٢٢ تأسست جمعية كردستان، وفي أوائل ربيع عام ١٩٢٦ تأسست في السليمانية جمعية (زانتسي) جمعية العلوم وتحدد نشاطها في الأغراض الأدبية والشؤون التربوية ونشر التعليم، وفي عام ١٩٣٠ تأسست جمعية (كومه لي لاون) جمعية الشباب التي أصدرت مجلة (يادكاري لاوان) ذكريات الشباب ، وبين عامي ١٩٣٥-١٩٣٦ تشكلت في السليمانية ايضاً جمعية باسم (كومه لي فدائي وطن) جمعية فدائيو الوطن برئاسة (حمزة أغا خان)، وبين عامي ١٩٣٥-١٩٣٨ تأسست (كومه لي نازادي كورد) جمعية حرية الكرد برئاسة محمود أزادي، وبين عامي ١٩٣٥-١٩٣٧ تأثر الشباب الكردي المثقف بالأفكار التقدمية، وكان بعض المثقفين الكرد ومنهم إبراهيم أحمد وحمزة عبد الله ورشيد عارف وعبد الصمد محمد وحسن الطالباني، ولقد كون أولئك علاقات وثيقة مع (جماعة الأهالي) في بغداد التي كانت تنادي بأفكار أجتماعية وديمقراطية إصلاحية، وفي عام ١٩٣٧ أصدر إبراهيم أحمد كتاباً أطلق عليه (الكرد والعرب) دعا فيه إلى التحالف بين القوتين الكردية والعربية لمقاومة الاستعمار[١].

وفي عام ١٩٣٩ أصدر إبراهيم أحمد وعلاء الدين سجادي مجلة (كلاويز) السهيل والتي هيأت الظروف لظهور حزب سياسي كردي هو حزب (هيوا) الأمل برئاسة رفيق حلمي، وبقي ذلك الحزب يعمل في الساحة السياسية الكردية حتى عام ١٩٤٤، وكان هدفه تحقيق الأستقلال القومي للشعب الكردي وتأسيس حكومة كردية[٢].

لقد أسفرت الحملة العسكرية التي قامت بها الوزارة السعيدية الثانية ١٩٣٢، عن التجاء الشيخ أحمد البارزاني وأخوين له ومئة من أتباعه إلى تركيا، إذ أستسلموا إلى الجيش التركي الذي كان مرابطاً على الحدود، فنقلهم بدوره الى (أدرنه) على الحدود البلغارية، والزمهم بالبقاء فيها زهاء السنة، ولما شعرت السلطات التركية أن في نية الإنكليز حمل الحكومة العراقية على أسكان الاثوريين في أماكن البارزانيين تمهيداً لتأسيس الوطن الاثوري على الحدود التركية-العراقية

---

(١) غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، العراق، دار سبيريز للطباعة والنشر، ٢٠٠٥، ص٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٢٧-٢٨.

قامت بنقل الشيخ احمد وجماعته من أدرنه الى (كويان)المتاخمة لأراضي البارزانيين، فأفسدت بذلك الخطة المبينة، ثم جرت مفاوضات بين الجانبين العراقي والتركي حول مصير أولئك اللاجئين، أسفرت عن تسليمهم إلى الحكومة العراقية، بعد أعلان العفو عنهم فألزمتهم بالإقامة في الموصل، ثم نقلتهم إلى الناصرية فالديوانية فالحلة، فكركوك، وأخيراً نقلتهم إلى السليمانية بعد أن ساءت حالتهم الصحية في الجنوب(١).

وفي تموز ١٩٤٣ تمكن مصطفى البارزاني مع عدد قليل من أتباعه من مغادرة محل أقامته الإجبارية في السليمانية متنكراً بزي عالم دين، ومن ثم الظهور فجأة في منطقة بارزان، وسرعان ما تمكن من قيادة حركة قومية كردية واسعة لاقت تأييد أغلبية الشعب الكردي، كما رافقتها حركة سياسية قوية أجتاحت كردستان العراق، داعية إلى الأستقلال والحكم الذاتي وأنصاف الحقوق المشروعة للشعب الكردي، وكانت مطاليبها متواضعة في البداية، كمطالبتها بقيام الحكومة بإصلاحات إدارية وأقتصادية وثقافية، مثل بناء المستشفيات والمدارس وغيرها، إلى جانب أنصاف حقوق العوائل البارزانية التي ذاقت الأمرين على أيدي السلطات الحكومية العراقية(٢).

وبدلاً من أن تحقق حكومة بغداد تلك المطاليب، فأنها أوعزت إلى القوات الأمنية أن تلاحقه وتعيده إلى السليمانية، الا أن مصطفى البارزاني فضل الأنضمام إلى العصابات التي كانت تعبث في تلك المناطق فأصدرت الحكومة أوامرها بتأديبه إذ كان يفتك بالأفراد، ويستولي على المخافر الطينية، ويصادر ما فيها من سلاح وعتاد، وأنتشرت في بغداد منشورات سرية، تدعوا إلى وقف القتال في الشمال، كما أن الوطنيين الاكراد، أعتبروا الحركة عادلة، وقرروا تحويلها إلى حركة وطنية تحمل طابع المطالبة بالحقوق القومية للأكراد، فأوعزت الحكومة البريطانية الى الحكومة العراقية أن تعالج الموقف باللين والدهاء، وفي الوقت نفسه بعث السفير البريطاني رسالة إلى مصطفى البارزاني قال له فيها(٣):

(أنك قد تجاوزت الحدود بأستعمال السلاح ضد قوات الجيش والشرطة)

(أن عليك أيقاف القتال فوراً وطلب العفو والتفاهم مع الحكومة)

(أن عدم أيقاف القتال يعني وقوفك ضد بريطانيا أن لم يكن ضد الحكومة العراقية) .

وفي الوقت نفسه أستقالت وزارة نوري السعيد السابعة في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣ وأعيد تشكيلها في الخامس والعشرين من الشهر المذكور، بعد أن أدخل السعيد فيها ثلاثة وزراء أكراد وهم: عمر نظمي وأحمد مختار بابان وماجد مصطفى، وقد عهد إلى الأخير الأتصال بالملا

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المصدر السابق، ص٢٨٩.

(٢) غانم محمود الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص٧٨.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المصدر السابق، ص ص٢٨٩-٢٩٠.

مصطفى، وتقديم المقترحات التي من شأنها تحقيق حدة التوتر بين الثوار والحكومة، وقد أوقف الملا مصطفى البارزاني القتال بناء على طلب السفير البريطاني، وكتب أليه الشروط التالية لألقاء السلاح:-

١) عزل أو نقل الموظفين الذين اشتهروا بأخذ الرشوة وإساءة الحكومة.

٢) تشكيل ولاية كردية ممتازة تحتوي على ألوية كركوك والسليمانية واربيل ودرنه، وباجلان (خانقين) وأقضية الموصل الكردية كدهوك، وزاخو وعمادية وعقرة وسنجار وشيخان.

٣) أعتبار اللغة الكردية لغة رسمية.

٤) تعيين معاون وزير كردي في كل وزارة من وزارات الدولة.

٥) تعيين وزير كردي يكون مسؤولاً عن ولاية كردستان [١].

وقد سافر ماجد مصطفى إلى الشمال في السابع من شهر كانون الثاني ١٩٤٤، وأتصل بالملا مصطفى وصحبه، وقدم تقريراً إلى رئيس الوزراء في الثامن عشر من الشهر نفسه أكد فيه بأن سوء الادارة وضيق ذات اليد، هما اللذان دفعا بالملا مصطفى إلى أن يترك منفاه في السليمانية ويقوم بما قام به [٢].

وهنا سارعت جريدة البلاد إلى نشر خبر وصول الملا مصطفى البرزاني إلى بغداد ، فذكرت : وفي ٢٢ شباط ١٩٤٤، وصل الملا مصطفى البارزاني إلى بغداد، وقابل الوصي على العرش وكان معه لفيف من شيوخ المنطقة، فصدر ذلك البيان: (لقد أظهر الملا مصطفى البارزاني الندم على ما قام به فأغتنم فرصة وجود معالي وزير الدولة ماجد مصطفى في ناحية حركة سور بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٤٤ وحضر مقر حامية الجيش العراقي هناك مستسلماً للحكومة بدون قيد أو شرط كما أنه ترك من فوره كل ما كان قائماً به من الاعمال كذلك رفع أسترحاماً الى صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد مبدياً أخلاصه للعرش وتفانيه في خدمة سموه، وقد حضر فعلاً العاصمة بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٢ مع الفين من الشيوخ البارزانيين لعرض الطاعة والخضوع إلى صاحب السمو الملكي، وقد أصبحت الحالة أعتيادية في منطقة بارزان، واستتب الامن في كافة أنحائها، واستأنفت الحكومة أعمالها الاعتيادية في مختلف النواحي. ٢٢ شباط ١٩٤٤)[٣].

وقد أتخذ مجلس الوزراء في ٨ أب ١٩٤٥، قراراً بأحتلال منطقة الزيبار وما يجاورها أحتلالاً عسكرياً، وخولت وزير الدفاع أتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ تلك المهمة، كما أتخذ مجلس الوزراء قراراً

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المصدر السابق، ص ص٢٩٠-٢٩١.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩١ .

(٣) جريدة البلاد، العدد ٢١٥٧، ٢٣ شباط ١٩٤٤.

بإعلان الأحكام العرفية في المنطقة بالرقم (٤٢١)، كما وبين أعضاء المجلس العرفي، كما صدرت قراراً أخر بتوسيع منطقة الأحكام العرفية لتشمل أقضية راوندوز والعمادية ودهوك وعقرة ومركز لواء أربيل[١].

وقد نشرت جريدة البلاد بيان الحكومة الرسمي حول الإجراءات المتخذة ضد أعمال الملا مصطفى البارزاني [٢].

وأستنكرت جريدة البلاد الحركات التي قام بها مصطفى البرزاني واتباعه في الشمال فذكرت بان الحكومة بعد ان اصدرت قانون العفو العام عن البرزانيين قامت باتخاذ التدابير اللازمة لأعمار المنطقة وتوفير حياة سعيدة للسكان فوزعت مجانا الاف الاطنان من الحبوب على السكان و جهزت الفقراء بكميات كبيرة من الملابس و قد اوصلت الى المنطقة ما تحتاجه من المواد التموينية مثل السكر والشاي والمنسوجات وباشرت بأنشاء المستشفيات والمدارس وما يتطلبه حفظ الامن من المخافر والمراكز الحكومية وهي تفكر في مد يد المساعدة الى اهالي المنطقة بإعطائهم سلف زراعية لتمكينهم من مواصلة اعمالهم الزراعية ألا أن مصطفى وجماعته لم ترق لهم هذه الاعمال الرامية الى تحسين حالة السكان وتوطيد الامن والنظام فقد سبق لهم ان قاموا بما يعرقل تلك الاعمال واخيرا ، لما راوا عزم الحكومة الاكيد على المضي في خطتها السالفة الذكر قاموا بارتكاب اعمال إجرامية خطيرة ضد الافراد والحكومة كما انهم باشروا بقتل الاشخاص الابرياء ، ولما استفحل امرهم لم تر الحكومة بداً من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأديبهم لكي تتمكن من استئناف منهاجها الرامي الى الاصلاح والاعمار ، وعليه فان المطلوب من السكان بعد ان أطلعوا على هذه الحقائق وعلى نية الحكومة الحسنة تجاههم وعزمها الاكيد على رفاهيتهم الا يشتركوا بأعمال الملا مصطفى و جماعته الإجرامية والا يساعدوهم باي شكل من الأشكال وان يبتعدوا عنهم كي لا يلحقهم الاذى عندما تقوم القوات الحكومية بتوجيه ضرباتها التأديبية اليهم كما وعليهم الا ينخدعوا بما يبثه الملا مصطفى وشرذمته من الاكاذيب والتلفيقات واما الذين يخافون من بطش المجرمين فعليهم ان يلجؤوا الى المناطق البعيدة الخارجة عن منطقة المجرمين و ان الحكومة قد اتخذت التدابير اللازمة لإيواء اللاجئين [٣].

كما قامت جريدة البلاد بنشر برقيات الأستنكار التي أرسلها شيوخ العشائر والوجهاء في المناطق الشمالية إلى وزير الداخلية إذ ذكروا فيها: (أن عودة البارزانيين على أعمالهم العصيانية

---

(١) للمزيد حول نص الإرادة الملكية بالأحكام العرفية، واعضاء المجلس العرفي، وتوسيع منطقة الأحكام العرفية ينظر:- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المصدر السابق، ص ص٢٩٦-٢٩٧.

(٢) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد ٢٥٨٣، ١٤ أب ١٩٤٥.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٥٨٧، ٢٠ أب ١٩٤٥.

وكفرانهم النعمة، برغم ما أبدته الحكومة لهم من مساعدات ثمينة في تلك الظروف العصيبة، جريمة يستنكرها جميع المخلصين من عرب واكراد، فبأسم القطراويين المخلصين نؤيد موقف الحكومة الحازم بتأديب أولئك الطغاة عارضين أخلاصنا وولائنا. حجي جمعة حجي أسلام، سعيد حجي شريف حجي أسلام، حجي محمود صوخي غب، رشيد الحاج حسن، شيخ ابراهيم باقر...)[١].

وكما بينت الجريدة أن وزارة الداخلية لا زالت تتلقى البرقيات من رؤوساء وشيوخ العشائر التي أستنكر فيها أصحابها أعمال البارزانيين، وأيدت الحكومة على قيامها بالأعمال التأديبية ضد تلك المجموعات الخارجة عن القانون، وقدمت عروض الطاعة والاخلاص الى الحكومة العراقية[٢].

ولقد دأبت جريدة البلاد على أطلاع الرأي العام حول أهم الأحداث والمستجدات في حركة الملا مصطفى بارزان وجماعته، لذا نجدها تقوم بنشر سير الحركات العسكرية في منطقة بارزان، إذ نشرت بيان الحكومة الرسمي [٣] .

ولقد أستمرت جريدة البلاد، في نشر البيانات المتعلقة بأستمرار الحكومة في أعمالها التأديبية، إذ نشرت الجريدة البيان الرسمي التالي: (طردت قوات الحكومة الملا مصطفى البارزاني وعصابته من جبل بيرس، بعد مصادمات تكبدت فيها العصابة خسائر كبيرة، وأنهزمت فلول العصابة عابرة نهر الزاب نحو جبال بارزان وبذلك تم تطهير منطقة الزيبار بأجمعها من العصابات البارزانية، والقوات الحكومية مستمرة في المطاردة وتضييق الخناق على العصاة) بغداد ٣٠-٩-١٩٤٥[٤].

كما نشرت جريدة البلاد، بيان رسمي من الحكومة حول حركة بارزان[٥] .

وكان من الطبيعي أن تسيطر الحكومة على الموقف في بارزان سيطرة تامة، بعد أن أشتركت القوات الجوية مع القوات الأرضية في تعقب البارزانيين، وانزال الضربات الساحقة بهم، على نحو ما جرى في اللوائين الديوانية والناصرية في العامين ١٩٣٥و ١٩٣٦[٦].

ولقد نشرت جريدة البلاد، البيان الرسمي التالي عن الحكومة العراقية [٧] .

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٥٨٨، ٢١ أب ١٩٤٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٥٩٢، ٢٦ أب ١٩٤٥.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٦١٢، ٢٠ أيلول ١٩٤٥.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٢١، ١ تشرين الاول ١٩٤٥.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٢٤، ٤ تشرين الاول ١٩٤٥.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المصدر السابق، ص٣٠١.

(٧) جريدة البلاد، العدد ٢٦٢٦، ٧ تشرين الاول ١٩٤٥.

كما نشرت جريدة البلاد البيان الرسمي التالي[١] .

كما ونشرت الجريدة البيان الرسمي الأخير حول أنتهاء العمليات العسكرية في الشمال وهروب الملا مصطفى وعصابته إلى أيران، وذلك نص البيان[٢] .

وقد شاطرت جريدة البلاد، شيوخ العشائر والوجهاء موقفهم في تقدير موقف الحكومة من العصابات البارزانية، إذ ذكرت الجريدة أن القضاء على البارزانيين ترك أثراً بالغاً في نفوسنا، وشكرت الهمة العالية التي بذلتها الحكومة لطردهم وأن الشعب مطمئن كل الأطمئنان في أنزال الضربة النهائية عليهم[٣].

وقدمت جريدة البلاد الشكر والتقدير الى الحكومة العراقية بمطاردتها الخارجين عن القانون الملا مصطفى البرزاني وجماعته من اجل القضاء عليهم ، حيث ذكرت ان اللسان يعجز عن شكر الحكومة الموقرة ورجالها المخلصين بقضائهم على العصاة الاشقياء البرزانيين الذين خرجوا عن الدين وانتهكوا حرماته وملأوا الارض فسادا و عملوا من أجل غاياتهم الشخصية ومنافعهم المادية واشباعا لغرائزهم الإجرامية التي تعودوا عليها ، فما كان من حكومتنا العادلة ورجالهم البواسل الا ان يكونوا يدا واحدة في القضاء على المتمردين ، متمنية في الوقت ذاته بالموفقية والنجاح للحكومة وان يحفظ العراق واهله وان يحمي الوطن ويحمي الجيش الباسل الذي هو سور الوطن [٤].

ولقد سافر الوصي عبد الاله إلى الموصل في يوم السبت ٣ تشرين الثاني ١٩٤٥، وحظي بأستقبال الجماهير له، معبرين له عن موقفهم المؤيد للحكومة في تنزيل الضربة القاضية للعصابات البارزانية، وتقديمهم الولاء والإخلاص للحكومة[٥].

وبدأت الحكومة بإحالة المشاركين في الحركة إلى المحاكم العرفية العسكرية المنعقدة في اربيل ١ كانون الاول ١٩٤٥، إذ أصدر المجلس العرفي العسكري حكماً بالإعدام غيابياً على مصطفى البارزاني وشقيقه أحمد مع ٣٥ أخرين من بينهم ٧ ضباط، وحكم على (٧٠) أخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة[٦].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٦٢٨، ٩ تشرين الاول ١٩٤٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٣٢، ١٤ تشرين الاول ١٩٤٥.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٣٣، ١٥ تشرين الاول ١٩٤٥.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٣٦، ١٨ تشرين الاول ١٩٤٥.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٥١، ٥ تشرين الثاني ١٩٤٥.

(٦) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٩٨.

الفصل الثاني

موقف جريدة البلاد من الأوضاع الأقتصادية في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥

المبحث الأول

موقف جريدة البلاد من أوضاع الزراعة والري في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥

لم يكن أهتمام جريدة البلاد مقتصراً على معالجة القضايا السياسية، بأعتبارها جريدة يومية سياسية بل شمل اهتمامها أيضاً الجوانب والأقتصادية والأجتماعية معاً، وتأثير تلك الجوانب على حياة المجتمع العراقي، اذ أن تلك الجوانب متفاعلة فيما بينها بطبيعتها، بل أن البعض منها قد يكون سبباً أو نتيجة لصيرورة أخرى أو ديمومتها، وذلك ما أنطبق على العراق وقتذاك، وبما ان العامل السياسي كان مرتبطاً إلى حد كبير بالعوامل الأقتصادية والأجتماعية، وذلك ما أنعكس على واقع الانسان العراقي وتأثير تلك العوامل مجتمعة في الواقع الانساني والظروف الأقتصادية التي كانت تمر بها البلاد آنذاك ، مما دعا جريدة البلاد إلى تسليط الضوء على أهم المشاكل الأقتصادية وإيجاد الحلول المناسبة لها، فوظفت جميع إمكانياتها لتلك الوظيفة، وعمدت في الوقت نفسه إلى تشخيص بعض الجوانب الإيجابية والسلبية في المجتمع العراقي، لما يتمتع به من اعراف ونظم وعادات، فأثنت على الحسنة منها، وأشارت بكل وضوح إلى ترك ما هو مستجد ولا يلائم عادات وطبائع الأنسان العراقي الاصيل.

تناولت جريدة البلاد في أطار ذلك الموضوع جوانب عدة، مما دفعنا إلى تركيز بحثنا على القطاعات الرئيسة في الأقتصاد العراقي وهي (الزراعة –الصناعة والنفط –التجارة).

١- الزراعة

يعد القطاع الزراعي بالنسبة إلى العراق أكثر أهمية من القطاع النفطي آنذاك ، نظراً إلى الطلب المتزايد والمستمر على الغذاء من جهة ، وتوافر موارد الإنتاج من جهة اخرى ، إذ يمتلك العراق ثروات مائية هائلة بفضل وجود نهري دجلة والفرات والأنهار والفروع والوديان المتصلة بهما ، أضافة إلى وجود السدود المائية مثل سد الموصل والثرثار على نهر دجلة ، وسد حديثة وبحيرة الحبانية والرزازة على نهر الفرات والمخزون الهائل من المياه الجوفية ، مع وجود مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير المستغلة تمتد من شمال العراق إلى جنوبه ، أضافة إلى أنتشار شبكة كبيرة من مشروعات الري والبزل في مناطق كثيرة من العراق تلك الإمكانات من الموارد تجعل العراق بلداً زراعياً في المقام الأول ، ولكن نتيجة الأوضاع والسياسات التي مر بها العراق لم تسمح له بأستغلال تلك الموارد أستغلالاً صحيحاً في تحسين القطاع الزراعي [١].

أن أعتماد سياسة تصدير المنتجات الزراعية من أجل توفير العملات الصعبة ، وأعادة أستثمار بعض الأرباح المحققة من ذلك النشاط في تحسين الإنتاجية ، وتوسيع قاعدة الأقتصاد المنتجة ، مما يؤدي إلى أنطلاق عملية نمو مستدامة تغذي نفسها ذاتياً ، لذلك يمكن أن تؤدي الزراعة دوراً مهماً في توفير الغذاء والمواد الأولية للصناعة مثل الزيوت والأنسجة من جانب ، وتوسيع قاعدة الأقتصاد وجذب الأستثمار من جانب أخر [٢].

وبما أن العراق بلد زراعي قبل كل شيء، وللزراعة أهمية كبيرة في الشؤون الأقتصادية، إذ أن العراقيين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة، وتقدر نسبة العاملين بالقطاع الزراعي بحوالي ٨٠% من مجموع السكان العاملين، كما أن المحاصيل الزراعية في العراق تتنوع بين الشتوية والصيفية، إذ أن المحاصيل الشتوية تعتمد على الأمطار أما الصيفية فقائمة على الري[٣].

وقدر تعلق الأمر بالجانب الأقتصادي في العراق فقد كانت دائرة الزراعة من المديريات التي حظيت بأهتمام الحكومة العراقية، التي تأسست في الخامس والعشرين من تشرين الأول سنة ١٩٢٥، وتعد واحدة من الدوائر الملحقة بوزارة الداخلية، وتتكون من دائرة مركزية وعدد من الدوائر الملحقة بها، وظلت تلك الدوائر ملحقة بوزارة الداخلية، لحين صدور القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٢٧، والذي نص على فصلها والحاقها بوزارة

---

(١) حماد نواف فرحان ، الامن الغذائي في العراق ، قطر ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، ٢٠١٧ ،ص ٦ ، بحث الكتروني harmoon.org.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) عبد المجيد حسن ولي وعمر الدين الريس، أحوال العراق الأجتماعية والأقتصادية، بغداد، مطبعة الرشيد، ١٩٤٦، ص١٧٨.

الري والزراعة التي تشكلت بموجب القانون[١]. ومن الدوائر الأخرى التي الحقت بوزارة الداخلية (دائرة البيطرة)، وهي من الدوائر الإنتاجية التي كانت تعنى بالحد من الأمراض الحيوانية، ومراقبة الخيول والمنتجات الحيوانية، ومراقبة الأمراض المزمنة والوافدة التي تتعرض لها الأغنام والمواشي[٢]. وبقيت دائرة البيطرة أيضاً تحت أشراف وزارة الداخلية، إلى أن تم فصلها والحاقها بوزارة الري والزراعة التي تشكلت في سنة ١٩٢٧ إذ أقتضت الضرورة أن تكون هناك مؤسسة إدارية واحدة قائمة بذاتها تهتم بجميع الأمور المتعلقة بعمليات الزراعة والبيطرة والإرواء والأراضي[٣].

أما بالنسبة لأهتمامات جريدة البلاد، فنجدها تصب في المقام الأول نحو الفلاح، والذي يعد العنصر الأساسي في الحياة الزراعية في البلاد، إذ نشرت الجريدة، وبعنوان بارز (حقوق الفلاح والعامل في المجتمع العراقي)، إذ ذكرت أن مجلس الأمة يعالج عند إفتتاحه قانونين أحدهما قانون التقاعد العسكري، والثاني قانون التقاعد الملكي، أن الغاية من هذين القانونين هو صيانة حقوق موظفي الحكومة على أختلاف درجاتهم وتباين مقدراتهم، أن الفرق بين موظف الحكومة وبين العمال والفلاحين وغيرهم، ذلك أن موظف الحكومة من رجال الحكومة الذين لهم الطول والحول في تشريع وسن القوانين التي تضمن لهم حقوقهم، أما بالنسبة للفلاح والعامل وأرباب المهن الأخرى فقلما نجد من يدافع عن حقوقهم، ولذلك لابد من وجود مدافع لتلك الفئات، أن ذلك النقص الواضح في النظام الأجتماعي العراقي من الأمور التي تستدعي متاعب جمة وبذل جهود كثيرة[٤] .

وتابعت جريدة البلاد بكل أهتمام مشكلة تسجيل الأراضي في العراق إذ نشرت الجريدة وصول السر (أرنست داوسن) إلى العراق وأن الحكومة العراقية أستقدمت ذلك الرجل للقيام بدراسة قضية تحديد الأراضي ومسحها وتسجيلها في العراق، وأبداء المشورة اللازمة للحكومة العراقية، وكتبت الحكومة إلى دوائرها الرئيسية بأجراء التسهيلات لمهمة ذلك الرجل، والظاهر أنه سيتجول في جميع ألوية العراق في الفترة القادمة، ونأمل أن يتم ذلك المشروع الخطير[٥].

---

(١) أدورد عبد العظيم عنبر الحميدي، وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية-جامعة القادسية، ٢٠١٧، ص٩.

(٢) ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ١٩٥٨ ترجمة مصطفى نعمان أحمد، بغداد، مؤسسة مضر مرتضى، ٢٠٠٩، ص٩٦.

(٣) أحمد حليف العفيف، التطور الاداري للدولة العراقية في عهد الإنتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٣٢)، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٢٧٤.

(٤) جريدة البلاد، العدد ٢، ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٩.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ١٧، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٩.

وقد تمكن مندوب جريدة البلاد من أجراء حديث مع السر (أرنست داوسن)، الخبير بشؤون الأراضي إذ أن السر أرنست داوسن قدم إلى العراق بناءً على الدعوة الخاصة الموجهة أليه من الحكومة لدراسة كافة المسائل المهمة المتعلقة بالتصرف بالأراضي والمشاكل المختصة بها، ورفع تقرير عنها إلى الحكومة، وطلب إلى المومأ أليه القيام بتلك المهمة لما ليتمتع به من خبرة ومعرفة بتلك المشاكل، وما لتلك الدراسة من تأثيرات اقتصادية ومالية على سائر الجهات، ويبدوا أن السر داوسن قد قرر البقاء خمسة أشهر في العراق، ليتمكن من القيام بوظيفته، وسيدرس خلال تلك المدة أعمال المصالح العامة التي يتعلق بها الأمر مباشرة ويزور كافة الألوية التي تشتمل على صفحات مختلفة من المشاكل العامة بسبب العوامل التاريخية والأجتماعية أو الطبيعية وسوف لن يتمكن من أبداء أي رأي في المسائل الكثيرة والمتعددة الا بعد أن يكمل التحريات المذكورة، ويكون له وقت لدراسة المعلومات التي جمعها بصورة تامة، ووضع الإستنتاجات القيمة، كما أن الحكومة تقدم إلى السر داوسن كافة التسهيلات التي يحتاجها للقيام بمهمته بصورة سريعة ومرضية[1].

ونشرت جريدة البلاد مقالاً حول أعفاء الحرير وأشجار التوت من الأعشار والرسوم الكمركية ، ذكرت فيه ان من بين اللوائح القانونية التي ينتظر ان يكون لها أثر كبير في حماية المنتوجات الوطنية وتشجيع الحاصلات الوطنية لائحة متواضعة وافق عليها مجلس الوزراء قبل أيام ، وهي تقضي بإعفاء الحرير وأشجار التوت من الرسوم الكمركية وضريبة الأعشار ، وتلك اللائحة التي لا تضم أكثر من ثلاث مواد هي على جانب كبير من الفائدة والنفع ، ويرجى أن يكون لها ما يحفز بالزراع والصناع إلى الإكثار من زراعة أشجار التوت ثم توسيع نطاق صناعة الحرير التي ما برحت في طورها الأبتدائي رغم حاجة البلاد الشديدة أليها وهي لا تقل عن الحاجة إلى زراعة القطن ، فأن زراعة الحرير وتعهد الحكومة بالعناية والتشجيع ليصبح مورداً غزيراً في ثروة البلاد ونمائها ، وينقذها من العوز المالي وهو علّة مصائبها ومصدر بأسها وتأخرها في ميدان العمل والحياة ، أن العراق يخسر مئات الألوف من الربيات سنوياً وينفقها في سبيل الحصول على الحرير الخام والمنسوج التي يجلبها العراق من الخارج ، أن العراق من وجهة نسبية يستورد من الحرير خاماً ونسيجا ما لا يستورده قطراً أخر ، فتلك تركيا وإيران وسوريا ، وان كانت تستورد كميات كبيرة من تلك المادة ومنتوجاتها الا أنها اقل بكثير مما يستورده العراق ، لان لتلك الممالك مزارع نضرة حافلة بأشجار التوت ومعامل لصناعة الحرير تسدّ جانباً غير يسير من حاجاتها ، ولقد كان للعراق شيء من تلك العناية بزراعة التوت وصناعة الحرير في الأزمنة الغابرة ، الا أن الإهمال الذي عم سائر المناحي الأقتصادية في العراق خلال القرن الماضي وذلك القرن قد قضى على ذلك النشاط وأخمد تلك الجهود ، رغم ضيق نطاقها وسعيها وراء الأساليب القديمة ، وهكذا فقد العراق زراعةً وصناعةً كانتا تسدان شطراً كبيراً من

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٦، ٩ كانون الأول ١٩٢٩.

حاجياته وتدران عليه الخير الكثير والنفع الجزيل ، وناشدت الجريدة الحكومة ، فإذا كانت قد قامت بإعفاء الحرير وأشجار التوت من الرسوم الكمركية وضريبة العشر ، فعليها واجب أخر وهو أن تهتم مديرية الزراعة العامة بتقديم أفضل أنواع ذلك الشجر إلى الراغبين من الزراع ، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة عدد المزارعين لزراعة ذلك النوع من الأشجار ، على أثر صدور ذلك القانون او الإكثار من النماذج الفنية لتربية دودة القز كما على المزارعين وخصوصاً الذين نالوا قسطاً وافراً من التهذيب والتعليم ، ان يكونوا رسل النهضة العصرية ودعاة الجد والإصلاح ، ومبعث الأنتفاع بمبتكرات العلم والفن في مناطقهم الزراعية ، والا فأن قيام حقول معدودة ومزارع قليلة على الأصول الحديثة ، فأنها ستدر الذهب على عدد يسير من الملاكين والمزارعين لا يكفل للعراق تحقيق أمنيته الكبيرة ، وهي أن يكون في مقدمة الأقطار التي تنعم بتربتها الخصبة ومياهها الوفيرة ، وأن تنعم بالبركة والنعيم وتفيض على شعبها بالخير والأجلال [١].

وضمن ذلك السياق ، نشرت جريدة البلاد مقالاً حول إعفاء القطن الأمريكي وبذوره من رسوم الأستهلاك وضريبة الأرض ، ذكرت فيه أن الحكومة رفعت لائحة قانونية لذلك الغرض إلى مجلس النواب نصت على أن يعفى القطن الأمريكي وبذوره اللذان يقرر نوعهما بنظام خاص من رسوم الأستهلاك وضريبة الأرض لمدة خمس سنوات تبدأ من أول نيسان [٢] .

ونشرت جريدة البلاد موضوعاً مهماً تحت عنوان: (ضريبة الأرض – قضية يجب ان تحسمها الحكومة) إذ تراكمت الشكاوى في وزارتي الداخلية والمالية من ضريبة الأرض وما فيها من إرهاق ، ورفعت التقارير المختلفة من المزارعين إلى المراجع المختصة وكانت كلها شكاوى متأثرة من الخطة التي تسلكها الحكومة في جباية ضريبة الأرض ، والحق أن قضية تلك الضريبة كان له من الضرر الكبير منذ أن الغي نظام الأعشار العثماني وأستبدلت الحكومة العينيات بالنقد ، ومضى رجال الدولة المسؤولين يقولون أن نظام الأعشار العثماني أصبح من الماضي ، ولو تبصر أولئك المسؤولون لثبت لديهم أن ذلك النظام كان أكثر ملائمة من اي نظام لضريبة الأرض طبق على تلك البلاد منذ الأجيال القديمة حتى السنوات الأخيرة ، وأن الحكومة وفق ذلك النظام العشري لها العشر ، ومعنى ذلك ان لها حصة من عشر حصص ، وقد كانت في السابق تستوفي حصتها عيناً ، وكان يدفعها المكلف عن طيب خاطر ، ولما أستبدلت العينيات بالنقد ومطالبة المكلف بأكثر مما عليه ساءت الحالة كثيراً وكثرت الشكاوى من المزارعين حول تلك الضريبة ، وقد نكب المزارع في تلك السنوات بنكبات متعددة ، منها هجوم الآفات الزراعية على المزارع وأتلافها وهبوط في أسعار

(١) جريدة البلاد ، العدد ٤٥ ، كانون الثاني ١٩٣٠ .
(٢) المصدر نفسه ، العدد ٨٩٢ ، ١١حزيران ١٩٣٧ .

الحبوب إلى حد لم يسبق له مثيل ، وتحكم شركات الشحن بمقدرات المزارعين وتجار الحبوب إلى غير ذلك من الصدمات المتوالية ، والكل يعلم أن على الحكومة معالجة تلك الحالة بالطرق الحازمة ، ولكنها لم تقم باي إجراء حيال ذلك الأمر ، واخر ما قامت به بيان أذاعته وزارة المالية ونشرته الصحف المحلية ، فقد أيد ذلك البيان ما جاءت به طرق التخميين أو الأذرع بالحبال أو مقطوع الفدان ، وخول السلطات المحلية فسخ العقود المبنية على طرق التثليث أو التخمين وعقد غيرها لمدة سنة واحدة ، وأن خزينة الحكومة هي جيوب رعاياها وإذا فرغت تلك الجيوب فرغت الخزينة ، وحريٌ بها أن تعير تلك القضية الحيوية أهتماماً كبيراً فتتوصل فيها إلى حل معقول يرضي المزارعين ويحفظ للدولة إيراداتها [١] .

كما قامت جريدة البلاد بتشجيع المشاريع الخاصة بالإصلاح الزراعي والمنتوجات الزراعية، ومنها مشروع إصلاح التبغ، إذ أن الحكومة قد بدأت بحركة لإصلاح حالة التبغ العراقي، وإيجاد الأسواق الداخلية والخارجية لترويجه، وزراعة التبغ في العراق يعتبر من أهم المرافق الحيوية التي تعول عليها الحكومة ويعول عليها الأهلون سيما في المنطقة الشمالية، وقد رفعت التقارير الرسمية والفنية إلى مجلس الوزراء على أثر تلك الحركة، والتحريض على القيام بتلك الحركة والقيام بإصلاح حالة التبغ العراقي بأسرع ما يمكن، إذ تألفت لجنة خاصة لذلك الغرض من كبار الموظفين الوطنيين والأجانب، وقررت تلك اللجنة بعد دراسة طويلة ومستفيضة زراعته ، ولزوم تعيين خبير بشؤون التبغ، وتعيين مزارعين أخصاء يقومون بالتجارب العملية في مناطق زراعة التبغ، وتعليم الأهالي زراعة التبغ وفق الأساليب الفنية الحديثة، وقررت اللجنة ايضاً أنشاء ثلاثة حقول واحد في قضاء كويسنجق في لواء أربيل، وأثنان في لواء السليمانية[٢].

وقامت الحكومة فعلاً بزراعة التبغ وفق الأساليب الحديثة في المناطق المذكورة سابقاً، إذ قامت بزراعة خمسة أصناف من التبغ، وان مساحة كل حقل من تلك الحقول تبلغ أربعة دونمات ومما يدعوا إلى الأعجاب والسرور والتفاؤل الحسن بمستقبل التبغ العراقي، أن الاقبال على زراعته في تلك السنة (١٩٣٠) على الأساليب الحديثة كان كبيراً، وقد وجد المزارعون الفوائد الجمة في زراعتهم للتبغ على الطرق الحديثة، إذ أن التبغ الذي كان يزرع على الأساليب القديمة كان يباع المن منه بتسع عشرة روبية، واليوم يباع الطن المزروع على الأساليب الحديثة بخمس وثلاثين روبية[٣].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٣، ٥ كانون الأول ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٧ ، ١٦ تموز ١٩٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٧، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٩.

كما نشرت جريدة البلاد في أطار تحسين التبغ العراقي، وذلك بأستخراج مادة منه لمكافحة الحشرات إذ قامت وزارة الأقتصاد والمواصلات بإجراء تجارب فنية للتوصل إلى أنتاج نوع محسن من التبغ يحتوي على كمية وافية من النيكوتين بغية صنع (الكريتات) لمكافحة الحشرات المختلفة، وكاتبت الوزارة المذكورة الجهات المختصة أن تزودها بنماذج من ذلك النوع لتتمكن بعد ذلك من القيام بإجراء التجارب اللازمة في زراعتها وتحقيق النتيجة المنشودة[١].

ودأبت جريدة البلاد، كما هي عادتها على تشجيع الصناعة الوطنية ومنها معامل السكاير، إذ دعت إلى عدم إنكار حق معامل السكاير، تلك الصناعة التي يحق للعراق أن يفتخر بها، أذ ليس من الإنصاف في شيء أن تبخس جهود المعامل، وننكر مساعي أصحابها، فتثبط همم الرجال ونعرقل تقدمهم بأساليب غير علمية وأخلاقية، ويجب أن لا يغفل عن بالنا أن صناعة السكاير، هي في مقدمة الصناعات الوطنية، التي يمكن القول بنجاحها والأفتخار بنتائجها، وأنه من المؤلم أن ننكر جهود الرجال الذين على سواعدهم أزدهرت تلك الصناعة الوطنية[٢].

وتابعت جريدة البلاد المشاريع الحكومية في زراعة المحاصيل الزراعية ومنها زراعة القطن في العراق إذ ذكرت الجريدة أن زراعة القطن في تلك السنة ١٩٢٩، كانت تدل على خير وفير للعراق والعراقيين وكان ينتظر أن تنتج تلك الزراعة في تلك السنة ١٩٢٩ أكثر من(١٦ الف بالة) ألا أنها لم تنتج سوى(٥ الاف بالة) ، وقد أوعزت الجريدة السبب في ذلك، أن زراعة القطن منيت بآفة الدودة التي أتلفت القطن، ونكبت به أبان نضوجه، وبذلك أصيبت زراعة القطن في تلك السنة بمصيبة فادحة[٣].

أما فيما يتعلق بتجارة القطن، نرى أن الحكومة قد كلفت (شفيق بك حداد) التاجر المعروف في بغداد بدراسة أحوال القطن في أمريكا إذ أنه كان ينوي السفر إلى أمريكا، لمراقبة أعمالهُ التجارية هناك ولذلك نجد أن وزارة المالية أرادت الأستفادة من خبراته التجارية وتنتهز فرصة وجوده هناك، فكلفته بدراسة أحوال القطن هناك وما يقتضي القيام به لتحسين أسواق تلك البضاعة العراقية، وتقديم تقرير بنتيجة تحرياته، وقد قدمت له التسهيلات المالية، ليتم عمله على أحسن وجه[٤].

وقد شهدت زراعة القطن خلال السنوات ١٩٤٠-١٩٤٤ تدهوراً ملحوظاً مما لفت أنتباه جريدة البلاد فأنتقدت ذلك التدهور قائلة أن أنتاج الحاصل المذكور أخذ يقل سنة بعد أخرى لدرجة أنه أصبح في سنة

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٦، ٩ كانون الأول ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١١٧، ٢٨ آذار ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤٧٠، ٧ آب ١٩٣٦.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ١١٩٣، ٧ آب ١٩٣٩.

١٩٤٤ عشر ما أنتج في عام ١٩٤٠، وتعزى جريدة البلاد أسباب ذلك التدهور لظروف الحرب العالمية الثانية، إذ أخذ المزارعون يقبلون على زراعة الحبوب على أختلاف أنواعها، نظراً لأرتفاع الأسعار وتشجيع الحكومة إياهم على زراعة تلك المحاصيل بناء على الحاجة الشديدة اليها، وحمّلت الحكومة أسباب تأخر زراعة القطن بسبب عدم تشجيعها على زراعته بمساحات واسعة، من جراء بيع البذور أليهم بأسعار مرتفعة وأستيفاء رسوم أستهلاك باهضه على الحاصل المذكور، في حين أن مديرية الزراعة العامة كانت في السابق تحدد مساحات واسعة من الارض لزراعتها بالقطن، فأخذت تلك المساحات تتضاءل إلى أن أصبحت عشر تلك المساحات وترى المديرية المذكورة وجوب تحديد مساحات واسعة معينة من الأراضي وحمل الزراع على زراعتها بالقطن وتجهيزهم بالبذور مجاناً، وتنظيم تجارة الحبوب لمدة (٥) سنوات أو تخفيض نسبة الرسوم الحالية على الاقل[١].

وباركت جريدة البلاد، الخطوة التي قام بها مجلس الوزراء في أعفاء الحرير وأشجار التوت من الأعشار والرسوم الكمركية، والتي سيكون لها أثر كبير في حماية المنتوجات الوطنية، وتشجيع الحاصلات الوطنية والتي تقضي بإعفاء الحرير وأشجار التوت من الرسوم الكمركية وضريبة الأعشار، أن تلك اللائحة، أنما هي على جانب كبير من الفائدة والنفع، وهو ما سيكون حافزاً للصناع على توسيع نطاق صناعة الحرير التي ما برحت في طورها الأبتدائي، رغم حاجة البلاد الشديدة أليها[٢].

لقد شددت الجريدة عنايتها نحو المحاصيل النقدية ومنها محصول الكتان لزراعته في العراق، إذ أن مستوى المعيشة عند الفلاح العراقي منخفض جداً، ويكاد لا يزيد على سد الرمق، ويرجع ذلك إلى رخص المواد التي ينتجها، وإلى عقم الوسائط الزراعية لديه، وضعف رأس المال وعدم معرفته بالخطط العصرية المنتجة، إذ أن الحنطة والشعير هما الحبوب الرئيسية التي ينتجها ويعتمد عليها، وأسعار تلك المواد الغذائية بخسة لا تساعد على أنماء ثروة الفلاح والعمل على رفع مستوى معيشته، وذلك مما يساعد على بقاء الفقر المهلك وعدم تقدم البلاد مادياً وأدبياً، ويسعى الأن من تهمهم مصلحة الفلاح إلى تنويع المزروعات، وزراعة المواد التي تدر أرباحاً أكثر من المواد التي تزرع الأن، وأن يكون الكتان أحدى تلك المواد التي يجب أن تتم زراعتها في العراق بجانب الحنطة والشعير والقطن[٣].

وتابعت جريدة البلاد مشروع زراعة الشاي وصناعة السكر في العراق إذ أصبحت تجارة الشاي والسكر في العراق من التجارات المهمة، منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى قام التجار العراقيون

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٤٥، ١ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٩١، ١٧ آذار ١٩٣٥.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢١٢٣، ٢ شباط ١٩٤٥.

بأستيراد الكميات الكبيرة من الشاي والسكر سنوياً بالنظر إلى أقبال المستهلك العراقي على هذين النوعين أقبالاً شديداً، فقد لاحظت مديرية الزراعة تلك النقطة وأعارتها أهتمامها الزائد، فطلبت بواسطة وزارة الأقتصاد والمواصلات إلى وزارة الخارجية أن تطلب إلى قنصل العراق العام في بومبي أن يزودها بكمية صالحة من بذور الشاي الجيد الذي يزرع في الهند، كما أنها طلبت إلى المفوضية العراقية في طهران تزويدها بكميات كافية من بذور الشاي الذي يزرع هناك، بغية القيام بتجربة زراعة النوعين في أماكن مناسبة تتلائم وما تتطلبه زراعة الشاي الغنية، وبتلك المناسبة نريد أن نلفت نظر الحكومة إلى وجوب تحقيق المشروع الذي طلبت السماح للقيام به متصرفية لواء السليمانية وهو زراعة البنجر لأستخراج السكر في السليمانية ومن المفيد جداً أن تقوم الحكومة بهذين المشروعين زراعة الشاي وزراعة البنجر في وقت واحد، لما لهما من الأرتباط في التصدير والاستهلاك[1].

وكانت جريدة البلاد تتابع وبشغف عزم الحكومة على تنظيم حياة الفلاح العراقي والنهوض بالقرية العراقية إلى العمران والمدينة، وعلى أثر الرغبة التي أبدتها الحكومة الدستورية الحالية في إصلاح الريف، وتحسين حالة الفلاح العراقي، فقد كثرت الأبحاث وتعددت النظريات، وتبارى الكتّاب وقادة الرأي في وضع أفضل البرامج لبلوغ الغاية المنشودة من أقصر السبل، ولكل منها حسناته، أن الإصلاح المرغوب لابد أن يتصف بثلاث نقاط وهي [2] :-

١- الشمول أو قابليته ليشمل جميع القطر العراقي، لأن كل إصلاح يقتصر على بقعة دون سواها يكون أبتراً وناقصاً، إذ أن الشمول يساعد على زيادة الثقة بين طبقات الأمة وفي ذلك ما فيه من الضرر.

٢- الأستمرار أو الحيوية، أي أن يكون الإصلاح قابل للبقاء والنمو، ولا يقتصر على فترة من الزمن أو نوع من الحكم ثم يزول بزواله، فإصلاح كذلك ثمرة النزعات السياسية أو ظروف خصوصية يولد ميتاً فلا فائدة ترجى منه.

٣- الإمكان أو قابلية التنفيذ ومن تحصيل الحاصل يمكن القول أن كل برامج الإصلاح لا تكون قابلة للتنفيذ في مدة معقولة يكون ضرباً من الخيال والتي تترك أثراً سيئاً عند اليقظة.

وقد نشرت جريدة البلاد تقريراً عن صناعة السكر في العراق، ذكرت فيه أن الحكومة العراقية كانت قد أوفدت (خليل قدو)، أحد موظفيها الزراعيين إلى طهران لدراسة أوضاع معامل السكر فيها، والوقوف على سير إدارة المعامل، إذ مكث هناك حوالي العشرين يوماً، تمكن من خلالها من التزود بما يتطلبه ذلك المشروع فيما لو فتح معمل السكر على غرار معامل إيران في العراق الذي يستورد من الخارج كميات كبيرة

(١) جريدة البلاد ، العدد ٥٤١، ٧ أيار ١٩٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٧٣٨، ٢ كانون الأول ١٩٣٦.

سنوياً، وأن المومأ أليه أنتهى من وضع تقريره الفني عن أمكانية أنشاء معمل للسكر في العراق، ضمنه دراساته الخاصة في الموضوع وأقتراحاته حول وجوب عقد النية لإنجازه [١].

كما نشرت جريدة البلاد تقريراً اخر عن طبيعة أوضاع الزراعة في العراق تحت عنوان (تقدم الزراعة العراقية من أهم العوامل لنمو ثروة البلاد) ، ذكرت فيه أن الحكومة قدمت مؤخراً إلى مجلس الأمة لائحة قانونية لتحسين ونقاوة المزروعات الحقلية فمكن دائرة الزراعة من الأشراف أشرافاً فعلياً على الزراعة العراقية وتوجيهها إلى السبيل الصحيح والذي يعود بالفائدة على أصحاب المزروعات خصوصاً والبلاد عموماً والحقيقة أن العراق بلد زراعي يعول على الزراعة في نمو ثروته وأتساع تجارته وأزدهار أقتصادياته ، واذا كان الاهتمام كبيراً من جانب الحكومة والأهالي في تشجيع المشاريع الصناعية والأقبال على أنشاء المعامل والمصانع ، فالغاية من ذلك أن تتمكن البلاد من سد القسم الأعظم من حاجاتها الصناعية بنفسها فتوفر مبالغ طائلة تصرف كل عام على أستيراد مختلف المواد المصنوعة في البلاد الأجنبية ، ومهما تتقدم الصناعة الوطنية وتتسع فأن العراق لا يطمح في أن يكون من البلدان الصناعية لما يحول دون ذلك من عقبات متعددة ، سيما أن للعراق من أرضه ومناخه ومائه ما يهيئ له ان يكون بلداً زراعياً على خير ما تعنيه تلك العبارة من العصر الحاضر ، ومما لا شك فيه انه ليس هنالك نكران أن الزراعة العراقية في وقتها الحاضر – على الرغم من التقدم الملحوظ الذي بلغته خلال العشر سنوات الأخيرة – لم تصل بعد درجة تمول فيها البلاد التمويل المطلوب ، فالزراعة في أكثر الحالات لا يقام بها الا على أساس سد الحاجات المحلية ولا يفكر الا القليل في جعلها بما يبذل عليها من مال وجهود تدر الأرباح المجزية على صاحبها بوجه خاص والبلاد بوجه عام ، فالحاجة اذاً إلى اصلاح الزراعة العراقية والنهوض بها حاجة ملحة وشديدة وأننا نرحب بكل سلطة تمنح لمديرية الزراعة في سبيل ترقية الزراعة وإصلاحها وتأمين الأستقرار الزراعي الضروري للنجاح [٢].

وطالبت جريدة البلاد ، الحكومة العراقية بأنشاء مخازن للحبوب ، وأعدتها ضرورة ماسة حان وقت تنفيذها إذ ان الحبوب من أهم موارد العراق الزراعية ، ومصادر ثروة البلاد ، فقد تجاوزت فيه المقادير المصدرة منها خلال سنة ١٩٣٧ ، حوالي المليوني دينار ، أي ثلث مجموع الصادرات العراقية ، إذ أن المجال واسع لتحسين ذلك المنتوج العراقي وزيادة رواجه في الأسواق الخارجية ورفع أسعاره التي هبطت عن مستوى الأسعار العالمية لأسباب عديدة أهمها أرتفاع نسبة المواد التربية المخلوطة بالحبوب العراقية ورداءة بعض أنواعها عما يماثلها من حبوب البلاد الأخرى ، أن تحسين الحبوب العراقية ورفع مستوى أنواعها موضوع

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٧٩٦، ١١ شباط ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٠١٧ ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٨ .

خطير ، لكن القضية الأهم هي نظافة الحبوب وخلوها من الأقذار والمواد الغريبة ، فهو من القضايا التي لها أهميتها الكبيرة في أقبال الدول الأخرى على شراء الحبوب العراقية ، والحبوب العراقية مع الأسف الشديد لا تتمتع وقتذاك بالسمعة الطيبة التي نرجوها لها ونحرص على شيوعها في الأسواق الخارجية ، الا أن ذلك قليل نظراً لكثرة ما أحتوت علية من أتربة وأوساخ ، لذلك أصبح من اللازم معالجة ذلك النقص الحاصل ، ولتحرز حبوبنا المقام اللائق بها ولتتمتع بالسمعة الحسنة التي تضمن لها رواجاً دائماً وأسعار مرتفعة ، لقد حان الوقت لأنشاء مخازن للحبوب ، وقد بينت الجريدة الأسباب الداعية إلى عدم توفر النظافة في الحبوب ، وأرجعت الأسباب الى ما يلي [١] :-

١ -عدم وجود مخازن منتظمة للحبوب ، فالحبوب تخزن بعد حصادها في منطقة العلاوي إذ تبقى مدة طويلة على الأرض وتحت رحمة الأمطار وعواصف التراب أحياناً فتختلط بها شتى الأتربة والمواد الغريبة والأوساخ.

٢ -عدم توفر الوسائل اللازمة لتنظيف الحبوب ، فهي تنظف بالمناقل اليدوية[٢] والتي لا تفي بالمطلوب فضلا عما تتطلبه من وقت.

وعليه فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى وجود مخازن عصرية منتظمة والات تنظيف حديثة ليتسنى تأمين نظافة الحبوب وترويج أسواقها وزيارة أسعارها .

وذكرت جريدة البلاد فيم يتعلق بالمؤتمرات الزراعية ، إذ بينت الجريدة حول مشاركة العراق في أعمال المؤتمر الزراعي بالقاهرة والذي عقد في ٧ شباط ١٩٤٤، وكان الوفد برئاسة محمد سليم الراقي مدير الزراعة العام، وبحث المؤتمر في جميع جلساته الخمسة المنعقدة الزراعة والري في مصر وفلسطين وكيفية الاخذ بتجاربها والافادة من الطرق المتبعة فيها والنتائج التي حققتها، وتناول أحياء الأراضي بصورة عامة والنظر في المشاكل القائمة في وادي الفرات، وتوسيع الإنتاج بنطاق كبير في وادي الرافدين، وأحياء الأراضي العراقية المحاذية لجنوب إيران، والتقدم الزراعي في شمال الجزيرة، وقضايا التربة وطرق المحافظة عليها، ثم الأخذ بالتجارب الخاصة بذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحليل محتويات التربة في الشرق الأوسط، والالمام بالفنون الزراعية وتقدمها عن طريق البحث والتنقيب ووسائل مستوى التعليم الزراعي[٣].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ١٠٩٠ ، ٨ شباط ١٩٣٨ .

(٢) المناقل اليدوية) : و هو اداة اسطوانية تشبه المنخل الا أنه اكبر منه حجما ، وتتكون قاعدته المشبكة من خيوط لحمية مشدودة الى حوافه و يستخدم في تنقية الحبوب الصغيرة كالقمح والعدس من الشوائب لإعدادها لعملية الطحن او الطبخ حيث تسقط الحبوب من ثقوبه الصغيرة وتبقى الشوائب بداخله، للمزيد ينظر : ps info > page _ ar .

(٣) جريدة البلاد، العدد ٤٧٨، ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٥.

كما قامت جريدة البلاد بنشر موضوع حول تجربة آلة زراعية حديثة، وهي الآلة الأمريكية المخترعة في العهد الأخير من سنة ١٩٢٩، وهي آلة كبيرة بجزئين متصلين ببعضهما، الأول يحصد السنابل، والثاني يطحنها ويستخرج الحنطة منها إلى الأعلى، فتسقط في كيس وضع لذلك الغرض، وتدفع بالتبغ إلى الخارج وقد تمكن الملك فيصل الأول من شراء آلتين لذلك الغرض على سبيل التجربة، إذ أن الملك فيصل معروف برغبته في الزراعة وتشجيعه لأستعمال الوسائل الفنية الحديثة فيها(١).

ومن المشاريع المهمة التي تابعتها جريدة البلاد، بكل دقة وإمعان هو مشروع تأسيس بنك زراعي–صناعي في العراق، إذ تم رفع لائحة قانون لترخيص الحكومة بتأسيس مصرف زراعي–صناعي إذ يقوم ذلك المصرف بتسليف الزراع ليتمكنوا من شراء ما يلزم للزراعة والحصاد من الآلات والأسمدة والبذور بالدين وتتوسط لهم في بيع محصولاتهم الزراعية(٢)، وبعد أن عقدت اللجنة الأقتصادية في المجلس النيابي جلسات عديدة للنظر في لائحة قانون البنك الزراعي–الصناعي الذي ستؤسسه الحكومة بعد أنجاز ذلك التشريع، فقد قررت قبول اللائحة مع التعديلات طفيفة وأقرتها في المجلس صباح ١٠ شباط ١٩٣٥، وقد نصت اللائحة على أن البنك يؤسس فوراً بعد أبرام البرلمان اللائحة القانونية(٣). وقد تم تأسيس المصرف الزراعي–الصناعي وفق المادة (٥١) لسنة ١٩٣٥ والارادة الملكية المرقمة (٦٣) في ١١ شباط ١٩٣٦(٤).

وقد أهتمت جريدة البلاد بالمشاريع الزراعية وكيفية توزيع الأراضي إذ أن هناك مشاريع زراعية تقوم بها الحكومة لإحياء الأراضي الموات بقصد أستثمارها، والبعض منها قد تحقق فعلاً مثل مشروع أبو غريب وكذلك مشروع الفرات القائم على قدم وساق، وتلك بوادر لها نتائجها الحسنة والمرجوة ، وتبعث الآمال إلى نفوس العراقيين الغيارى على مصالح بلادهم، وإتماماً للفائدة المرجوة من مثل تلك المشاريع وإنقاذ الفلاح مما يقاسيه من غصة العيش ، فقامت الجريدة بطرح عدة مقترحات :- (٥) :-

١- أن يكون تقسيم الأراضي إلى قطع صغيرة لا تتجاوز مساحة كل منها المائة دونم على الأكثر وتفويض استثمارها إلى الفلاحين مباشرة على شرط أن تنبذ في زراعتها الطرق القديمة البالية، وتراعى الطرق الحديثة على قدر المستطاع.

٢- أن تسّلف الحكومة الفلاحين في السنة الأولى فقط بالبذور اللازم أستثمارها لتلك الأراضي مما يقتاتون به من الغلة خلال السنة الأولى على أن تسترجع منهم تلك الحبوب خلال سنتين متعاقبتين.

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٥٥٠، ١٥ أيار ١٩٣٥.

(٢) للمزيد حول اللائحة القانونية ينظر : المصدر نفسه ، العدد ٤٥١، ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤٦٨، ١١ شباط ١٩٣٥.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٥٣٤، ٣ نيسان ١٩٣٦.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٥٤٧ ، ١٤ ايار ١٩٣٦ .

٣- أن يحتم على الفلاح عدم بيع أو رهان الأراضي المفوضة له من جانب الحكومة.

٤- وعند قيام الحكومة بذلك المشروع وأخراجه إلى حيز التنفيذ، فسوف يسهل عليها أيجاد مشروع القرى العصرية، إذ أن النية متجهة إلى تحقيقه.

٥- كما أن من واجب الحكومة بالوقت نفسه، أن تعمل على تثقيف الفلاح، ليسهل عليه تطبيق الإصلاح الزراعي، وليتمكن من إدارة مزرعته على أساس رصين .

٢- الري

وفي مجال الري أولت جريدة البلاد أهتماماً كبيراً عن الدعوات للاهتمام بالزراعة لنهما مرتبطان ببعضهما أرتباطاً وثيقاً و كون أن نجاح الزراعة يعتمد بشكل كبير على تطوير مشاريع الري ، حيث ذكرت الجريدة أنه تم الأنتهاء من عمل سدة البدعة في الشطرة في ١١ اذار ١٩٣٠، بعد ان دام العمل فيها ما يقارب السنتين والتي صرفت الحكومة عليها (٨٥٠٠٠٠) روبية[١]، وتم افتتاح ناظم البدعة بشكل رسمي في لواء المنتفك، وتحت رعاية الملك فيصل الأول، إذ قام بأفتتاح السدة وكيل وزير الري والزراعة في العاشر من نيسان ١٩٣٠[٢].

وتابعت جريدة البلاد حفلة الشروع بالأعمال التمهيدية لمشروع الغراف، إذ شهد يوم الاثنين المصادف ١٠ كانون الأول ١٩٣٤ مرحلة البدء في الأعمال التمهيدية لمشروع الغراف، حيث أن حياة الأمم والشعوب كانت ولم تزل مرتكزة على أساس الثروة والكيان المائي، وما الثروة بالحقيقة إلا سلاح الأمم المتين الذي لا تحيى بدونه والذي تتجهز به ميادين الكفاح، فالأمة الغنية بثروتها لاشك في أنها غنية بثقافتها غنية بجيشها غنية بمكانتها بين الأمم، إذ أجمع علماء المال في كلمة لهم وهي: (لا أستقلال سياسي بلا أستقلال مالي)، وأن للثروة كما لا يخفى موارد ومصادر تختلف بأختلاف الشعوب والممالك، فهنالك من الأمم من تعول في مصادر ثروتها على الصناعة وأخرى تعول على التجارة وثالثة تعول على ما في بلادها من معادن ثمينة ورابعة تعول على الزراعة ومنها ما تجمع بين تلك وتلك[٣].

وتفاخرت جريدة البلاد في مشروعات الري في العراق وذكرت في عنوان بارز لها: (مستقبل العراق والمشروعات الكبرى فيه)، إذ ذكرت الجريدة أنه بمناسبة افتتاح الملك غازي لأعمال قناطر الكوت على نهر دجلة ، فقد بيّن في الأفتتاحية إلى أحتمالات قيام مشاريع للري في المستقبل، وذكر أن هناك أراضي مترامية الأطراف أذ رويت كما يجب، تكون من أخصب الأراضي لإنتاج القمح والذرة والقطن وأن مشروع قناطر الكوت تلك، هي واحدة من ثلاثة مشاريع كبرى أشتمل عليها برنامج الحكومة العراقية، فالمشروع الأول هو تحويل مجرى فيضان الفرات في فصل الربيع إلى بحيرة الحبانية والمشروع الثاني هو حفر قناة أبو غريب الذي يجري فيه العمل الان، وفوق كل ذلك تفكر الحكومة في أقامة خزان على نهر ديالى ليرتفع مائه للري الصيفي فيروي نحو مليون ونصف المليون فدان من الأراضي الصالحة لزراعة القطن والقمح، وبين ديالى والكوت تقام قناطر كوت الجديدة، ومتى تمت أعمالها الإضافية تأتي بالخير واليسر لمنطقة الفرات، وأن

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٩٦، ١١ أذار ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٢٦، ٢٨ نيسان ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤٢٢، ١٤ كانون الأول ١٩٣٤.

حكومة العراق تقدر أهمية ترقية موارد البلاد الدائمة بإستصلاح الأراضي وأستغلالها وبذلك تفتح ابواباً جديدة للإيرادات لتحل محل ما تحصل عليه من منابع النفط التي لابد أن تنضب تدريجياً مع مرور الوقت[١].

وتطرقت الجريدة ايضاً موضحة : ومن المشاريع المهمة الاخرى مشروع الحبانية والذي تقرر تحقيقه مبدئياً وخصصت المبالغ اللازمة له، وقد أستقدمت الحكومة من إنكلترا المهندس الأستشاري البريطاني لإعادة النظر في ذلك المشروع بحيث نحصل على أعظم فائدة منه وباقل كلفة ، وسوف يشرع في تحقيق مشروع الحبانية بعد مشروع سدة الطويلة[٢].

وتابعت جريدة البلاد مشروعات الري الكبرى في العراق، حيث ذكرت، أن الدوائر المختصة لا تزال تعمل على تهيئة اللوازم الضرورية للقيام بمشاريع الري الكبرى، إذ أرصد لمشروع الحويجة (٧٠٠٠٠) الف دينار في لائحة قانون الأعمال الرئيسية، وقد حاولت مديرية الأشغال أن تتفق مع رؤوساء العشائر ليقوموا بإعمال الحفر في مشروع الحويجة على أساس الأجرة المقطوعة، الا أنهم رفضوا العمل على تلك الطريقة وأبدوا رغبتهم في العمل لقاء أجر يومي ولما كانت تلك الطريقة لا تلائم الخزينة، أضطرت الدائرة إلى مراجعة إدارة السجون لتشغيل المسجونين في أعمال الحفر[٣].

وتطرقت الجريدة ايضاً إلى المشاريع المهمة الأخرى وهو أنشاء خزان قزلباط، إذ أن نهر ديالى من الأنهر التي أهمل تنظيم مياهها منذ زمن بعيد فأصبحت الأستفادة منه قليلة لا تفي بحاجة سكان اللواء فهو يفيض في الشتاء بسبب هطول الأمطار ولكن فيضانه ذلك لا يجدي نفعاً اذ ترتفع مياهه ثم تذهب دون الأنتفاع منها في فصل الصيف، وعليه فقد قامت اللجان المختصة بإجراء الكشف على النهر وعمل ما يمكن من أجل الأستفادة منه، وقد وضعت خارطة للقيام بتنظيم المياه وأرصدت له المبالغ الكافية، وقد جاء في خارطة التصميم الفني أنشاء سدة على نهر ديالى في موقع يدعى بالطويلة المحاط من جانبيه بالأخاديد الجبلية وان تكون هنالك فائدة من وراء ذلك المشروع ، فقررت أنشاء خزان كبير يدعى بخزان قزلباط تجتمع فيه مياه الشتاء لأستعمالها في موسم الصيف للمزروعات الصيفية[٤].

ونشرت جريدة البلاد حفل أفتتاح جدول أبي غريب في ١٨ نيسان ١٩٣٦، وقد حضر حفل الأفتتاح الملك غازي ورئيس الوزراء ياسين الهاشمي ورئيسا مجلس الأعيان والنواب وممثلوا الدول والمديرين العامين وبعض متصرفي الألوية، وقد أفتتح الملك غازي المشروع الكبير أذ قطع شريط الأفتتاح بمقص فضي خاص

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٢٤، ١٧ كانون الأول ١٩٣٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٥٩، ٢١ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٧٤٧، ٢٤ كانون الأول ١٩٣٥.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٤٥٦، ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٥.

نقشت عليه عبارة (ذكرى أفتتاح جدول أبي غريب من قبل صاحب الجلالة الملك غازي المعظم عام ١٩٣٦)[١].

وتابعت جريدة البلاد أيضاً مشروع أحياء شط الشامية، إذ قررت وزارة الأقتصاد والمواصلات القيام بمشروع أحياء شط الشامية الذي أرصد له (٢١٠٠٠٠) الف دينار، توزع على ثلاث سنوات، بأعتبار ٨٠ الف للسنة الحالية ١٩٣٩و ٦٥ الف لسنة ١٩٤٠ والباقي لسنة ١٩٤١، وتمكنت مديرية العامة من الحصول على حفارة أشترتها من شركة (بلفور بيتي) وأرسلت من الكوت إلى شط السكر في الشامية لتشغيلها في أعمال الحفر، وأن اللجنة المركزية للمبايعات الخارجية قائمة بشراء ست حفارات أخرى لأستخدامها في أعمال ذلك المشروع الذي سيؤمن أرواء تلك المنطقة التي حرمت من نصيبها من المياه بسبب أندراس الشط المذكور[٢].

وباركت جريدة البلاد وضع خطة ثابتة لمشروعات الري العراقي إلى خمس عشرة سنة، إذ ذكرت أن وزارة المواصلات ترى أن كثيراً من الأعمال والشؤون المتعلقة بالري تؤخذ بها وتدرس ثم تهمل، أو يباشر بها ويتباطأ في تنفيذها، فعزمت وضع خطة بمنهج ثابت لمشروعات الري العراقي لمدة عشر أو خمس عشر سنة مقبلة، وأوعزت إلى مديرية الري العامة القيام فوراً بدراسة تلك الأمور، ووضع خطة دائمة لتلك المشروعات المتعلقة بالري وأخذ مدير الري العام يعد ما يلزم لوضع تلك الخطة[٣].

وأهتمت جريدة البلاد أيضاً بالثروة الحيوانية والسمكية، إذ ذكرت جريدة البلاد، أن اللجنة المالية أنجزت تدقيق لائحة قانون (الكودة)[٤]، وأن اللجنة المالية أجرت تعديلات مهمة في ذلك القانون وكانت الحكومة قد نصت في ذلك القانون على أن يستوفي رسم الكودة من الناس الذين لديهم سكن ثابت ، على طريقة المقطوع فأنكرت اللجنة ذلك الأمر، وقررت جعل أستيفاء رسم الكودة بطريقة المقطوع من العشائر الرحل فقط التي لا

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٤٧، ١٩ نيسان ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٤٤، ١٩ حزيران ١٩٣٩.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٠٩، ٢٦ نيسان ١٩٤٤.

(٤) الكودة:- وهي ضريبة كانت تفرضها الحكومة العثمانية على أصحاب المواشي وكانت تجبى بطريقة العد أو التخمين، وتتم عملية التقدير في أول شهر شباط إذ يقوم أصحاب المواشي بتسجيل عدد رؤوس مواشيهم عند المختارين ثم يقوم الموظفون المختصون وعلى شكل لجان بجبي الضرائب مستندين على الاحصائيات المتوفرة لدى المختارين، وبقيت تلك حتى في مدة حكم الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، وأضافت عشر المبلغ على بيع الاسماك، وبقي العمل مستمراً به في العهد الملكي، للمزيد ينظر: محمد حسين زبون لواء العمارة في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب-جامعة البصرة، ٢٠٠٠، ص ص١٩، ٩٥.

محل لها معين تقيم فيه، وكذلك أنكرت اللجنة أمر الخاوة التي كانت الحكومة قد أقرته في ذلك القانون، وأجرت اللجنة تعديلات مهمة في تلك اللائحة[١].

ونشرت جريدة البلاد تقريراً حول تربية المواشي في العراق وتدابير مديرية البيطرة في تحسين جنسها وإكثارها، إذ ذكرت في التقرير، أن مجموع الأغنام في العراق يقدر بنحو عشرة ملايين رأس وتتألف من ثلاثة عروق رئيسية، هي الكرادي والعواسي والعرابي، ولما أصبح من الضروري الأهتمام في تلك الناحية الأقتصادية الحيوية للبلاد، فقد باشرت مديرية أمور البيطرة بمعالجة القضية من شتى نواحيها للتوصل إلى إصلاح طرق تربية الأغنام وتحسين جنسها ومنتوجها وتكثيرها، فأسست الحقل الحيواني في أبي غريب وتعمل على أنشاء حقول أخرى في كركوك والعمارة وغيرها لتلك الغاية، وتهتم مديرية البيطرة بإصلاح الصوف وتزييد حجم الحيوان وإكسابه صفتي سرعة النمو والنضوج وإكثار ما ينتجه من الحليب، والحصول على جلود صغارها الممتازة بلمعانها ونعومتها وتموجاتها الظاهرة المرغوبة في الأسواق الأجنبية من فرو محلاتها الثمينة، وتفكر تلك المديرية في جلب نوع من أغنام المرينوس الثنائية الإنتاج التي تمتاز بنعومة صوفها وفي عين الوقت بسرعة نموها ووفرة لحمها لأجل تربيتها في احدى مناطق القطر الملائمة، ولأجل أجراء التجارب في تصالبها مع بعض العروق المحلية للحصول على عرق يستفاد من صوفه للمنسوجات والأقمشة ومن سرعة نموه ووفرة لحمه للتصدير إلى البلاد المجاورة[٢].

وروعي في تربية الاغنام في الحقل للتوصل إلى العروق التالية[٣]:-

١- عرق أغنام القره غول الصافي.

٢- عرق الأغنام الكويتية الصافية.

٣- عرق مضرب من القره غول والاغنام الكويتية.

٤- عرق مضرب من القره غول والأغنام العراقية.

٥- عرق مضرب من الأغنام الكويتية والأغنام العراقية الجنوبية.

٦- عرق أغنام المرينوس الصافي.

٧- عرق أغنام المرينوس مع أغنام القوير جق التركية.

٨- عرق أغنام القوير جق التركية والأغنام العواسية.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٦٦، ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٤٩، ٥ أذار ١٩٤٠.

(٣) المصدر نفسه.

وأكدت جريدة البلاد في عدد أخر على الأهتمام بالمواشي العراقية وتوزيع أجناس الأغنام المحسنة مجاناً، إذ ذكرنا فيما سبق أن مديرية البيطرة تسعى إلى أنشاء حقول جديدة لتربية الحيوانات في كركوك (الحويجة) والعمارة علاوة على حقل أبي غريب ليتسنى لها بذلك تحسين أجناس الأغنام العراقية في المناطق التي تطبع على كل جنس عليها من ناحية المناخ وتقلبات الجو، وقد أرسلت مديرية البيطرة (وديع جبرائيل) مدير شعبة الأقتصاديات الحيوانية إلى المناطق الشمالية لأختيار قطيع يتألف من خمسمائة رأس من الأغنام المختارة لحقل الحويجة، وستجري تجارب التحسين حال أنشاء الحقل في تلك المنطقة، وتنوي تلك المديرية أيضاً شراء عدد كبير من الأغنام من المناطق الأخرى لتربيتها في تلك المناطق، وترمي من وراء ذلك إلى أنتاج عدد كبير من أجناس الأغنام العراقية الثلاثة (الكرادي، العواسي، القره غولي) المحسنة بعد أجراء التجارب وتوزيعها مجاناً على أصحاب الأغنام في جميع المناطق، ويعتقد أن تلك خير وسيلة عملية تؤدي في أقرب وقت إلى تحسين أجناس الأغنام العراقية بصورة عامة، وتشجيع أصحاب الأغنام أنفسهم على الأهتمام بها[١].

وناشدت جريدة البلاد وفي العدد نفسه الحكومة العراقية من أجل تحديد موسم صيد الأسماك، إذ كتبت وزارة الشؤون الأجتماعية إلى وزارة الأقتصاد، وتبين لها أن كمية الأسماك المستهلكة في العراق في الوقت الحاضر قليلة جداً، وأن النية متجهة إلى تشجيع صيد الأسماك وتزييد أستهلاكها لما فيها من فوائد غذائية كبيرة، ولكن يلاحظ في الوقت نفسه أن صيد الاسماك أذا كثر وتفنن الصيادون في صيد الأسماك، فلا بد أن يؤثر ذلك في الكميات الموجودة من الأسماك، ولذلك طالبت وزارة الشؤون الأجتماعية من وزارة الأقتصاد حينها سن التشريع اللازم لمنع الصيد في موسم التبييض وغير ذلك من المواسم التي يمكن أن يؤثر فيها الصيد على كميات الاسماك[٢].

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣٧١، ٣١ أذار ١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه .

المبحث الثاني

موقف جريدة البلاد من أوضاع الصناعة والنفط في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥

١- الصناعة

يمثل الإنتاج الصناعي في العراق خلال مرحلة الإنتداب أمتداداً لما ساد من نمط إنتاجي خلال الحقب السابقة، أذ أسهم النشاط التجاري بدخول البضائع الأجنبية الرخيصة في منافسة الصناعات الحرفية الأمر الذي أدى إلى حدوث الأزمة التي أحاطت بالحرفيين وهددت العديد من الصناعات التقليدية التي كانت سائدة، فظهرت الصناعات التي تقوم على أساس الصادرات وأغلبها صناعات حرفية يدوية رخيصة الثمن إذ كانت الصناعات تعتمد على كثافة السكان ووفرة المادة الأولية[١].

أما دائرة الصناعة فكانت من الدوائر الملحقة بوزارة الاشغال والمواصلات، إذ سعت إلى ترقية البلاد وتقدم الصناعة فيها[٢]، الا أن التطورات الحديثة للصناعات المختلفة في العراق بدأت تظهر بعد الأستقلال أي بعد سنة ١٩٣٢، وأعتنت الحكومة بذلك القطاع تعده رافداً حيوياً من روافد الأقتصاد العراقي، وذلك من خلال أنشاء المخازن والمطاحن في مختلف المدن العراقية، أضافة إلى أنشاء مشاريع الغزل والنسيج ومعامل التعليب[٣].

وضمن ذلك السياق ، إذ نشرت جريدة البلاد موضوع تأسيس معمل للصابون، إذ قام السيدان (أسماعيل أفندي شريف) و(كامل أفندي شريف) ، بأنشاء معملاً للصابون في الأعظمية، وكان المعمل قد تم تأسيسه على أحدث المواصفات العصرية، وأنه سيتمكن من صنع عشرين طن من الصابون يومياً[٤].

كما ونشرت جريدة البلاد موضوعاً عن أنشاء معمل الغزل والنسيج في الكاظمية، إذ ذكرت الجريدة نتيجة لجهود مدير المعمل صالح أفندي في أحياء ذلك المشروع، والمعمل قد أشترك في أدارته ثلاثة

---

(١) عماري شهيناز، انعكاسات الانتداب البريطاني على الاوضاع الأقتصادية والأجتماعية في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة محمد خيضر-الجزائر، ٢٠١٩، ص٢٦.

(٢) حسين علي فليح، وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية-أبن رشد جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٥٣.

(٣) طلعت محمد طاهر البوتاني، الامن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية-جامعة الموصل، ٢٠١١، ص١٣٩.

(٤) جريدة البلاد ، العدد ٣٦ ، ٢٠ كانون الأول ١٩٢٩ .

أشخاص وهم فتاح باشا ونوري فتاح باشا وصالح أفندي، وهو جاهز لعمل أنواع النسيج والغزل الثابت اللون (الذي تستمد منه مديرية السجون لعمل الزوالي) وقد أستغنت الإدارة عن المدير الفني الألماني للمعمل وجعلت مكانه من العراقيين، وقضى على جزء كبير من البطالة المنتشرة في البلاد في تشغيل أولئك العمال الذين تضمهم المقاهي صباح مساء، وقد حثت الجريدة على الأخذ بدعم الصناعة الوطنية وتشجيعها بغية تطوير البلاد وخدمتها ، وعلى الحكومة ايضاً والتي يهمها ترقية الصناعة وأعلاء سمعة البلاد داخلياً وخارجياً الا أن تقوم بالرعاية لذلك النسيج، وجعله أجبارياً على الموظفين في سائر الوزارات ولمختلف الحاجات وأن وزارة المعارف هي أول من يجب عليها القيام بتلك الدعاية، وجلب ما تحتاج أليه من الأقمشة للتلاميذ وكذلك وزارة الدفاع والداخلية للجند والشرطة وسائر الموظفين من الوزارات الأخرى وهي بأنتظار المساعي والجهود المشكورة عليها [١].

وأعدت جريدة البلاد تقريراً حول ترقية الصناعات في العراق وواجب الحكومة أزاء ذلك، إذ ذكرت أن الأمم تقوم على أختلاف أوضاعها، كل ما من شأنه أن يساعد على أنتعاش الحالة الأقتصادية في بلادها في تلك الايام، وتنفيذاً لتلك الأغراض، نرى أن بعض تلك الحكومات وفي مقدمتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ألفت لجنة رسمية أسمتها (لجنة الإنعاش الأقتصادي) لوضع الخطط اللازمة لتحسين الحالة الأقتصادية في بلادها، كما أن الحكومة البريطانية خطت خطوات كبيرة في سبيل ذلك، وبسبب تزايد أعداد البطالة في العراق، فأننا نقدم بعض الأقتراحات إلى الحكومة، والتي نعتقد أنها ستساعد على تشغيل أعداد كبيرة من العاطلين وبالتالي تحقيق الأنتعاش الأقتصادي للبلاد، أما الأقتراحات فهي[٢]:-

١- ربط العاصمة بالموصل بسكة حديدية، وإيصال خط الموصل بالخط الذي يوصل العراق إلى أوربا والذي يمر عن طريق تركيا.

٢- أن تبدأ الحكومة العراقية من دون تأخير بعقد معاهدات تجارية مع الأقطار العربية المجاورة لنا وتسهيل التبادل التجاري مع الأقطار المذكورة.

٣- منع تصدير الذهب إلى الخارج كما فعلت إيران وغيرها من الدول، وتحديد المبالغ التي ترسل من العراق إلى الخارج.

٤- حرية الصناعات الوطنية، بفرض ضرائب مرتفعة على الصناعات الأجنبية الداخلة إلى العراق، وأرغام الدول التي تتاجر معنا على قبول بضائعنا كما تفعل إيران مع الدول الاخرى.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٣٢، ١٦ كانون الأول ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٦٠، ١ شباط ١٩٣٥.

٥- أنشاء مواصلات برقية وتلفونية مباشرة بين العراق وسوريا وفلسطين وتشجيع حركة التصدير على أختلاف أنواعه.

وعليه يجب على الحكومة العراقية أن تأخذ تلك الملاحظات بعين الأعتبار وتسعى على قدر الإمكان بتنفيذها، وبذلك قد تكون أدت خدمة كبرى لتلك البلاد وأهلها .

وباركت جريدة البلاد، قيام الحكومة العراقية بتشجيع الصناعات الوطنية اليدوية، إذ لاحظت الحكومة أن منتجات الصناعات اليدوية الوطنية التي يقبل على شرائها الأجانب في موسم زياراتهم للعراق تزاحمها في الأسواق منتجات أجنبية مشابهة لها ولكن ليس لها من الدقة والمتانة ما للوطنية، الأمر الذي يسيء إلى الصناعة الوطنية، وذلك ما حدا بالحكومة إلى التفكير في أنشاء معرض تعرض فيه منتجات الصناعة الوطنية وتباع تلك المنتجات بأثمان معتدلة ويعلن عنها، ليقبل على شرائها الأجانب، وبذلك تضمن الصناعة الوطنية اليدوية سمعتها ورواجها وتشجيعها[١].

كما ونشرت الجريدة عن موضوع صناعة أكياس القنب في العراق، إذ كان في نية التجار العراقيين ومنذ ثلاث سنوات إلى أنشاء معمل لصناعة الأكياس من خيوط القنب الذي يكثر وجوده في الألوية الجنوبية في العراق وخصوصاً في العمارة والبصرة، وقد أرسلت نماذج من القنب إلى المانيا لفحصه وبيان متانته فكانت النتيجة باهرة إذ تفوق القنب العراقي على ما تنتجه بعض الأقطار المجاورة من القنب فكتب القائمون بذلك المشروع إلى (كالكتا-الهند) للاستعلام عن كيفية صنع الأكياس من القنب، فأتضح لهم أن جميع التكاليف اللازمة للمشروع لا تتجاوز الثلاثين ألفاً من الدنانير، وتجري آنذاك المباحثات التمهيدية للعمل بين القائمين بالمشروع[٢].

وتابعت الجريدة وبكل أهتمام ومسؤولية، قرار الحكومة الخاص بتحديد ساعات العمل في المشاريع الصناعية، إذ نشرت القرار التالي (أستناداً إلى الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون العمال رقم (٧٢) لسنة ١٩٣٦ فقد قرر مجلس الوزراء أن تكون ساعات العمل في المشاريع الصناعية كما يلي: تسع ساعات في اليوم في كافة الأعمال الإنشائية كالبناء وهندسته وأعمال التجارة، بما فيها قطع الأخشاب في الأحراش والغابات والنسيج، وثماني ساعات في الأعمال الاخرى، على أن يتم ذلك أعتباراً من أول نيسان ١٩٣٧ حتى

(١) جريدة البلاد، العدد ٧٠٥، ٢٥ كانون الأول ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٥٦١، ٥ أيار ١٩٣٦.

نهاية أذار ١٩٣٨)، وأن وزارة الداخلية ستعمم تلك التعليمات على المعامل والمصانع في جميع أنحاء العراق للعمل بموجبها[١].

من المشاريع المهمة الأخرى التي تابعتها الجريدة هو مشروع معامل الإسمنت في بغداد، إذ علمت الجريدة أن شركة مشروع معامل الإسمنت العراقي في بغداد قد عرضت مناقصة لشراء الآلات والادوات اللازمة لتلك المعامل في كل من انكلترا والمانيا وسويسرا وهولندا وامريكا، ومن المؤمل أن ترسو تلك المناقصة على تلك الآلات والادوات في أحد البلاد الأوربية أو الأمريكية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر كما أن الشركة أنجزت تلك الأيام التعاقد على الأراضي التي أختارتها لتؤسس عليها المعامل في البقعة الواقعة قرب معسكر الرشيد ببغداد لمدة ستين سنة مع المالية ودائرة الأوقاف ، وهما المرجعان اللذان تخصهما من الأراضي المختارة لذلك الغرض، ويعتقد الكثير من المشتغلين بالشؤون الأقتصادية وجوب حث الشركة على الإسراع في أنشاء معامل الإسمنت والبدء بإنتاج الإسمنت المحتاج أليه في أعمال البناء في العراق، سيما في الظروف الحاضرة[٢].

كما تابعت جريدة البلاد المشاريع التي قام بها البنك الزراعي الصناعي، ومنها مشروع تأسيس معمل للمنسوجات القطنية، إذ فكرت الدوائر المختصة في الحكومة في أيجاد مشروع عظيم لتأسيس معمل كبير للمنسوجات القطنية في العراق، يسد حاجة البلاد من تلك المنسوجات التي يستهلك من واردها الأجنبي مقادير كبيرة، بينما الكميات المنتجة والمصدرة من القطن العراقي كل سنة تكفي لسد حاجة مصنع كبير للنسيج القطني من تلك المادة الأولية[٣]، وقد تم تأسيس مصنع النسيج القطني في العراق عام ١٩٤٠، وكان للبنك الزراعي–الصناعي وغرفة تجارة بغداد الدور الأهم في ذلك[٤].

ومن المشاريع المهمة الأخرى، مشروع صناعة الشخاط العراقي، بتأليف شركة رأسمالها (٣٥) الف دينار إذ يشتغل بعض أصحاب رؤوس الاموال الوطنيين في تأليف شركة كبيرة لأنشاء صناعة قوية لصنع الشخاط في بغداد، وتم الأنتهاء من وضع تصاميم ذلك المشروع وتخصيص خمسة وثلاثين الف دينار كرأسمال للشركة، وتتخذ بعض الأستعدادات الأولية لتهيئة ما يحتاج أليه المشروع كما أن مؤسسو الشركة يفكرون في أختيار مهندس أجنبي خبير في شؤون صناعة الشخاط ليقوم بشراء المكائن والادوات الحديثة

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨١٤، ١٠ أذار ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١١٩١، ٤ أيار ١٩٣٩.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٢٠٣، ٢٣ أيار ١٩٣٩.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ١٤٠٢، ١٠ أيار ١٩٤٠.

اللازمة للمشروع من المعامل الأوربية ويهتم أصحاب تلك الشركة في أنشاء صناعة قوية واسعة لتتمكن من انتاج شخاط محسن يتمكن من منافسة الشخاط السويدي وغيره في أسواق العراق[١].

ونشرت جريدة البلاد تقريراً حول (أحتكار صناعة الألبان في العاصمة) إذ ذكرت أن مديرية صحة العاصمة قد أقترحت القيام بمشروع صحي مهم يرمي إلى تنظيم أنتاج الألبان وبيعها وإدخال الوسائل الألية العصرية إلى صناعتها، وحصر تلك البضاعة بأولئك الذين يستطيعون تقديم مثل تلك الشروط، ووافقت مديرية الصحة في حينه على تحقيق ذلك المشروع ومنع التعاطي بصناعة الألبان الا أذا كانوا المتعاطون حائزين على الشروط الموضوعة، وأخذ عدد من التجار يدرسون طرق تأسيس مشروع أتحادي لتلك الصناعة استعداداً لجلب الآلات والأجهزة اللازمة لها من الخارج، ولاشك أن لذلك المشروع فائدة كبيرة توجب أن يحقق على وجه السرعة وبذلك تزول العوامل الكثيرة التي هي سبب إنعدام الشروط الصحية التامة في مستويات الألبان التي يبيعها ذلك وذاك، لعدم مراعاة النظافة وتربية الحيوانات أو تغذيتها تغذية صحيحة[٢].

كما تابعت جريدة البلاد تأسيس شركة وطنية لأستخراج الفحم الحجري العراقي، إذ يعمل عدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال العراقيين على تحقيق مشروع أقتصادي وصناعي كبير بتأسيس شركة تتعهد باستثمار موارد الفحم الحجري في العراق، وأستخراج تلك المادة التي لها الفائدة العظيمة لحياة القطر الأقتصادية، ويقوم أولئك بالأعمال التمهيدية في ذلك الوقت ، ودراسة المشروع من جميع نواحيه العملية والفنية وتعيين جميع سبل نجاحه قبل تأسيس مثل تلك الشركة[٣].

وفي خطوة مهمة أخرى، قامت جريدة البلاد بمتابعة صناعة الأصباغ في العراق، إذ ذكرت أنه بعد تجارب فنية كثيرة أستطاع صاحب أحد المختبرات الكيمياوية الأهلية في العاصمة من أنتاج الصبغ الخاص بطلي الطائرات، كما أنتج نوع ممتاز من البارود وإنتاج أنواع مختلفة من الروائح العطرية (الكولونيا) وصبغ الأظافر (مناكير) ودهن الشعر (كريم) وتلك العطريات والأصباغ تضاهي غيرها من التي تستورد من الخارج ويقوم ذلك المختبر في الوقت نفسه بتجهيز المختبرات التابعة للحكومة والأهالي بالمواد الكيمياوية التي يستحضرها، بعد أن أنقطع إستيرادها من الخارج، وتستعد إدارة المختبر لأنشاء معمل لصنع الزجاج[٤].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢٠٤٦، ٢١ حزيران ١٩٣٩.

(٢) جريدة البلاد، العدد ١٣٥٥، ١٢ أذار ١٩٤٠.

(٣) جريدة البلاد، العدد ١٦١٠، ٢٢ كانون الثاني ١٩٤١.

(٤) جريدة البلاد، العدد ٢٢٠٤، ٢٠ نيسان ١٩٤٤.

٢- النفط

شهدت حقبة الثلاثينيات بداية صعود الأقتصاد العراقي، أذ يعد القطاع النفطي هو الأساس في تطوير ذلك الصعود، إذ قاموا ببناء المنشآت الأستخراجية والآلات الحديثة ومد أنابيب النفط من شمالي العراق إلى الساحل الشرقي للبحر المتوسط، إذ بدأت عمليات تصدير النفط العراقي إلى الأسواق الخارجية عام ١٩٣٨، أذ بلغ الإنتاج العراقي حوالي ٨٠ الف برميل يومياً، ولم يزدهر ذلك القطاع طويلاً، أذ اندلعت الحرب العالمية الثانية في اوربا عام ١٩٣٩ وارتفع انتاج حقول النفط العراقي إلى أكثر من ٤٠٠ الف برميل يومياً، كما خططت الحكومة العراقية أول خطوة لتملك وسائل الإنتاج عبر شراء مصفاة نفط صغيرة في كركوك من الشركة الأجنبية والتعاقد مع شركة أمريكية لبناء مصفاة وطنية ثانية قرب بغداد(١).

لقد تم أكتشاف النفط في العراق عام ١٩٢٧، والتي أعتبرت نقطة التحول في الأقتصاد العراقي نحو التقدم والنمو والأزدهار على الرغم من أن العراق لم يبدأ الإنتاج الا في عام ١٩٣٤، وقد تطلب ذلك توظيف أموالاً كبيرة قدرت بملايين الدولارات، وبلغت الطاقة السنوية لكل منها نحو ٢،٢ مليون طن، وبذلك أزدادت العائدات الحكومية العراقية من الشركات الأجنبية، إذ تمكنت الحكومة العراقية بفضل التطور في النفط إلى أنعاش القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري ولو بشكل محدود(٢).

وقد نشرت جريدة البلاد أن الحكومة العراقية قد أبلغت شركة النفط العراقية بأن تكف عن سير الأراضي النفطية –الكشف عن النفط – وتخضع لأحكام المقاولة التي عقدت حين منح الامتياز وإذا لم تكف فيه الشركة عن السير فأن الحكومة ستعد مقاولة الأمتياز ملغاة بموجب أحكامها ، وقد علمت الجريدة أن الحكومة وقتذاك قد أثارت بحث تلك القضية من جديد(٣).

وفي سياق متصل ، فقد علمت جريدة البلاد وقتها بأن شركة نفطية جديدة تفاوض الحكومة ولا تصل إلى نتيجة، إذ وصل إلى بغداد الجنرال الإيطالي (مولا) الذي جاء منتدباً من شركة أستثمار النفط البريطانية (شركة اللورد ويمس)، قد غادر العراق عائداً إلى أوربا بعد أن قضى مدة ليست بالقصيرة، ولم يتوصل في المفاوضات مع الحكومة إلى نتيجة حاسمة في قضية الحصول على أمتياز جديد بأستخراج النفط في العراق

---

(١) كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، بيروت ، دار الفارابي ، ٢٠١٣، ص ص٤٢٩-٤٣٠.

(٢) نادية جاسم كاظم الشمري، التجارة العراقية١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد٦، العدد٢، ٢٠١٦، ص٢٣١.

(٣) جريدة البلاد، العدد ١٣١، ١٩ نيسان ١٩٣٠.

غير المناطق التي تشغلها الشركة العراقية–التركية بمقتضى أتفاقيتها، وعلمت الجريدة أن الشركة الجديدة قد أبدت رغبة صادقة في الحصول على الامتياز، وعرضت شروطاً سخية لتحقيق طلبها، وأن العقبة التي وقفت حجر عثرة في طريق الأتفاق هو عدم أنتهاء المشكلة بين الحكومة والشركة التركية[١].

ونشرت جريدة البلاد مقالاً أكدت فيه ، أستعداد الحكومة لمد انابيب النفط في العراق، إذ أن الأستعدادات قائمة لمد تلك الأنابيب ، الا أن هنالك خلاف على الطريق التي يجب أن تسلكها أنابيب النفط عند إيصالها بأنابيب النفط بين ولاية الموصل والبحر المتوسط، ففرنسا تريد أن تمد تلك الأنابيب إلى أحدى الموانئ السورية كطرابلس الشام أو الاسكندرية ، وانكلترا تريد مدها إلى حيفا في فلسطين وبما أن النفط يخص شركة النفط العراقية التي ورثت شركة النفط التركية، فيظهر الاتفاق قد تم على أن تمد الشركة أنابيبها إلى الميناء الذي تريده، لذلك الفت الشركة بعثة هندسية وارسلتها إلى سوريا أولاً إذ درست مختلف الطرق يجوز أن تمد فيها الأنابيب ، وبعد أن أكملت دراستها ذهبت إلى العراق، وأن قرار تلك البعثة سيكون فاصلاً في تلك المسألة[٢].

ونشرت جريدة البلاد حفل تدشين أنابيب النفط في طرابلس، إذ أقامت شركة النفط العراقية حفلة فخمة في طرابلس بمناسبة تدشين أنابيب النفط، وقد حفرها المفوض السامي واللورد (ستاتجوب) والسير (جون كادمن) والمسيو (باستيد) ، وقد أقيمت بعد حفلة التدشين وليمة فخمة على نجاح العملية وقد حظر الإحتفال جمهور غفير [٣].

ونقلت جريدة البلاد ما كتبه مراسل جريدة التايمس اللندنية في كركوك بتاريخ ١٤كانون الثاني ١٩٣٥ ما ترجمته: (ان خط الأنابيب الذي تم أنشاؤه واختياره في السنة الماضية قد أفتتح اليوم أفتتاحاً رسمياً من قبل جلالة ملك العراق وبحضور أعضاء الحكومة العراقية والسر جون كادمن رئيس شركة نفط العراق التي أنشأت الخط والسير فرنسيس همفريز السفير البريطاني وعدد كبير من الرجال التابعين لمختلف الجنسيات...) [٤].

وتابعت جريدة البلاد فكرة أنشاء مصفى للنفط العراقي، إذ أخذت فكرة أنشاء مصفى للنفط العراقي أطواراً عديدة مختلفة، تشكلت من أجل دراستها بعض اللجان في وزارة الاقتصاد والمواصلات، وذلك لغرض تحقيق الفكرة وإظهارها إلى حيز الوجود، لما فيها من فائدة اقتصادية تعود على العراق بالخير العظيم وعلمت

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٥٠، ٦ أيار ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٥، ٢٧ أيار ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤٥٤، ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٤٦٤، ٦ شباط ١٩٣٥.

الجريدة أنه قد أقر رأي من وزارة الأقتصاد والمواصلات على إستقدام خبير لدراسة المقترحات الخاصة بأنشاء مصفى النفط، وقد وقع الأختيار على المستر (كانيرال) على أن يتقاضى مبلغ عشرة دنانير ونصف يومياً بالإضافة إلى أجور سفره بالدرجة الأولى، وإعطائه مخصصات أعاشة ودفع مصاريف معينة فيما يتعلق بأعداد الرسوم والتخمينات للمصفى الذي سيتم أنشاؤه، وأن موعد قدوم ذلك الخبير في شهر أيلول القادم سنة ١٩٣٦ [١].

وعلمت جريدة البلاد أن الخبير الفني الذي أستقدمته الحكومة لدراسة مشروع مصفى النفط كان قد أنتهى من مهمته ووضع تقريراً بنتيجة دراسته، وكان وزير الأقتصاد والمواصلات ينظر في ذلك التقرير لعرض القضية على مجلس الوزراء، ولما كانت الحكومة راغبة أشد الرغبة في إظهار ذلك المشروع إلى حيز الوجود، وأننا بأنتظار أن يتم ذلك في وقت قريب جداً[٢].

وأعدت جريدة البلاد التقرير النهائي حول مشروع مصفى النفط العراقي وتقرير الدائرة الفنية في لندن بشأنه، إذ ذكرت الجريدة أنه من المشاريع الوطنية الحيوية التي ينتظر تنفيذها المستهلك العراقي بفارغ الصبر، الا وهو مشروع مصفى النفط الذي يوفر له الشيء الكثير مما ينفقه في سبيل الحصول على الوقود في ذلك الوقت ، وأن الحكومة قد أبدت أهتمامها بتلك الناحية وأستقدمت الأخصائيين الفنيين لتلك الغاية، وأن الدوائر المختصة في الحكومة لا تزال تنظر تقرير المستر (طومسون) في ذلك الصدد إذ سبق لذلك الخبير أن جاء إلى بغداد وكلف بدراسة المشروع، ولإعطاء القرار النهائي فقد كان يدرس ذلك الخبير في لندن ويعمل معه عدد كبير من المهندسين الفنيين الأستشاريين بفحص أنواع النفط المأخوذة من أبار كركوك والكيارة لمعرفة قدر كثافتها وأي نوع من أنواع النفط يوافق حاجة الأستهلاك المحلي في العراق، وعند الأنتهاء من ذلك سيقوم بأرسال التقرير إلى الحكومة، وأن الدوائر ذات العلاقة ستشرع بتنفيذ المشروع في حينه[٣].

ودأبت جريدة البلاد على تتبع أخبار أكتشاف منابع النفط في العراق، إذ أن شركة (بي، أو، دي) قامت ومنذ عدة شهور، بعد أن حصلت على أمتياز التنقيب عن النفط غربي العراق، بأعمال التحري حتى عثرت على عدة منابع في مكانين من الرمادي الأول في أراضي (النفاطة) وهي تبعد عن الرمادي بنحو ١٥ كيلو متراً والثاني في أراضي (العواصل) وهي تبعد ٣٠ كيلو متراً وكلتا المنطقتين تابعتين لأراضي الشيخ عبد الرزاق علي السليمان، ذلك ما عدا الأراضي النفطية التي تم أكتشافها في البصرة وكذلك التي أكتشفت في

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٦٥٣، ٢١ أب ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٧٧٤، ١٥ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٨٨٢، ٣١ أيار ١٩٣٧.

لواء كربلاء، الأمر الذي يعرف عنه مقدار غنى العراق بمنابع النفط وما يعلق عليه من أمال جسام في زيادة موارد الثروة العامة وتنشيط حركة الزراعة والصناعة[١].

وضمن ذلك السياق تابعت جريدة البلاد نشاطات شركة نفط البصرة ، فذكرت متحدثة ان الشركة قامت بالبحث عن النفط في لواء المنتفك ، إذ سافر مجموعة من المهندسين الجيولوجيين إلى محل (القائمي) في لواء المنتفك والذي يبعد عن محطة أور (٦٥) كيلو متراً، إذ قاموا بالتحريات عن النفط ووضعوا العلامات المقتضية على الأماكن التي يوجد فيها النفط هناك بقصد أستخراجها، ومن أعمال شركة نفط البصرة في لواء المنتفك أنها قامت بتشغيل ستمائة عامل يومياً لتسوية طريق السيارات من أور حتى الصكير وذلك بمسافة (٥٠) كيلو متراً ويبلغ علو ذلك الطريق الذي يتم تسويته نصف متر وعرضه ستة امتار[٢].

ونشرت أيضاً جريدة البلاد تقريراً حول (النفط والسياسة في الشرق الأوسط)، إذ ذكرت أن مشروع الولايات المتحدة الخاص بمد أنابيب النفط من البلاد العربية السعودية قد درس دراسة عامة أثناء المباحثات بشأن النفط، ويبدوا هنالك من الأسباب ما يحمل على الأعتقاد بأنه إذا تطلبت مصالح أميركا تنفيذ ذلك المشروع فأنها لن تلقِ أية معارضة من جانب بريطانيا أما فيما يتعلق بفلسطين الواقعة تحت الإنتداب فيقال أنه لن يكون هناك عقبة في سبيل مد أنابيب النفط ما دامت سيادة الأراضي التي تمر بها أنابيب النفط لا تمس المصالح البريطانية والظاهر أن مستقبل ذلك المشروع لازال موضع شك فيه بعض الشيء كما أن جميع شركات النفط في أمريكا تعارضه، وقد تم بحث مواضيع عديدة وذات فوائد مشتركة فيما يتعلق بإنتاج وتوزيع ونقل النفط وكان من بين تلك المواضيع المسائل المتعلقة بإنتاج النفط في الشرق الأوسط وأقتراح مد أنابيب النفط ببلاد العرب ومشروع شركة نفط العراق الخاص بمد خط أخر من أنابيب النفط بين كركوك وحيفا[٣].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٠٨٢، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٠١، ٨ كانون الثاني ١٩٤١.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٣١، ٢٣ أيار ١٩٤٤.

المبحث الثالث

موقف جريدة البلاد من أوضاع التجارة في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥

أستعادت التجارة الداخلية والخارجية مكانتهما في العراق ، بعد أنتهاء الأزمة الأقتصادية وزوالها، وعرفت تحسناً وأنتعاشاً أقتصادياً عام ١٩٣٣، أذ بدأ التحسن يظهر على أسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية وعلى حركة تصديرها إلى الأسواق الخارجية، ووضعت الحكومة العراقية في سبيل بناء أقتصادها تعريفة كمركية جديدة لعام ١٩٣٣ ضمت غايتين[١]:

١- تنظيم التجارة العراقية وحمايتها، والحد من البضائع الأجنبية التي تدخل السوق.

٢- تأمين مورد مالي للدولة، ولعل ما ميز التجارة الخارجية أبان الثلاثينيات من القرن الواحد والعشرين هو إزدياد قيمة الأستيراد من اليابان، أذ بقيت الهيمنة البريطانية في مقامها الأول، بينما ظل التبادل التجاري بين العراق وتركيا قليلاً نسبياً مع محدودية البضائع المتبادلة.

أن نمو التجارة الخارجية وخاصة تجارة الأستيراد التي أرتفعت من حوالي الربع مليون دينار في السنة، وذلك ما أدى إلى نشوء طبقة برجوازية تجارية في العراق وخصوصاً في البصرة وبغداد والموصل أذ أصبحت لتلك الطبقة شركاتها التجارية[٢].

كذلك تعد التجارة الداخلية وسيلة في توزيع البضائع المستوردة في أنحاء القطر، وعليه فأن التجارة الداخلية مرتبطة أرتباطاً شديداً بالتجارة الخارجية، أذ تتأثر بها وتؤثر فيها، ومن أسباب إنمائها في العراق هو تقدم الزراعة تقدماً واسعاً وكذلك تقدم الصناعة سيما ما يمكن أن يصنع بسهولة من الصناعات التي تعتمد على المواد الزراعية والحاصلات الحيوانية[٣].

وعندما شكلت وزارة التجارة ، التي كانت ضمن تشكيلات الحكومة العراقية المؤقتة ١٩٢١، والتي كانت مهمتها الأشراف على الأعمال التجارية في البلاد، وسارت وزارة التجارة على نظام التجارة العثماني، حيث لم يوضع لها نظام إداري خاص، وكانت تضم الدوائر (مكتب الوزير، الشؤون التجارية، مديرية الكمارك، مديرية

---

(١) سالار عبد الكريم فندي الدوسي، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية-جامعة الموصل ٢٠٠٨، ص ص١٠٢-١٠٥.

(٢) نادية جاسم كاظم الشمري، المصدر السابق، ص٢٣١-٢٣٢.

(٣) محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقية العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الأولى، ط٢، بغداد، مطبعة العاني ، ص١٢.

ميناء البصرة) ، وفي عام ١٩٢٢ تم ألغاء وزارة التجارة وأناطة أعمالها الى وزارة المالية بموجب الإرادة الملكية المرقمة (١٥١) في ٣٠ تموز ١٩٢٢ [١].

وهنا نشرت جريدة البلاد ما أنتهت اليه وزارة المالية وذكرت قائلة : ولقد أنتهت وزارة المالية من وضع لائحة قانون العلامات التجارية في العراق ووزعت نسخاً منها على الدوائر والمعاهد المختصة لأستماع آرائها في الموضوع[٢].

كما نشرت جريدة البلاد أجراءات وزارة المالية بشان التعريفة الكمركية ، فذكرت : أن وزارة المالية قد رفعت تقريراً إلى مجلس الوزراء تضمن وجوب وضع قانون جديد للتعريفة الكمركية، وستأخذ الوزارة المذكورة في وضع القانون بعدما يصدر قرار مجلس الوزراء في رفعه، وأشادت الجريدة بأهمية التعريفة الكمركية الجديدة، والتي سوف تساهم في زيادة التجارة الخارجية بين العراق ودول العالم أجمع وكذلك زيادة حجم التجارة الداخلية في العراق[٣].

وضمن ذلك السياق تابعت جريدة البلاد موضوع تجارة العراق مع الدول المجاورة ودول العالم الأخرى اذ نشرت الجريدة مقالاً عن التجارة العراقية–الإيرانية، إذ ذكرت بأنه نشر أخيراً القانون المالي الإيراني الذي صدر قبل مدة ، وقد نص ذلك القانون على أن التحويلات النقدية بالقران [٤]من الإيراني لا تقبل الا بموافقة من الحكومة الإيرانية بواسطة لجنة خاصة ألفت لذلك الغرض بإشراف مجلس الوزراء في إيران، ولقد كان من جراء ذلك القانون أرتباك شديد لتجارة العراق مع إيران، لأنهم لا يستطيعون تحويل القران الإيراني بواسطة البنوك في العراق أذ يخشى الا توافق على تلك التحويلات الحكومة الإيرانية، ولذلك فأن غرفة تجارة بغداد تفاوض الوزير المفوض الإيراني في العراق وتطلب منه أن يتوسط لدى حكومته بالموافقة على الحوالات بالقران بواسطة البنوك في العراق لأجل تسهيل أمور التجارة بين المملكتين، وأن الوزير المفوض الإيراني قد أهتم بذلك الأمر ووعد غرفة التجارة ببذل الجهود اللازمة للإجابة إلى طلبها[٥].

وعملت جريدة البلاد بإجراء أحصاء تجارة الترانزيت بين العراق وإيران خلال السنوات ١٩٢٦–١٩٢٨

---

(١) فيليب ويلارد إيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، دار البيضاء، ١٩٤٩، ص٢٢٩.

(٢) جريدة البلاد، العدد ١٢، ٧ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٦، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(٤) القران :عملة فضية فارسية استعملت في إيران ما بين ١٨٢٥ و١٩٣٢ وهي تنقسم إلى ٢٠ شاهي أو ١،٠٠٠ دينار ويشكل القران الواحد عُشر تومان، استبدل القران بالدينار عام ١٩٣٢. كانت قيمة القران تعادل فرنكاً فرنسياً واحد إلا أن تلك القيمة انخفضت ما بين الاعوام ١٨٧٤ و١٨٩٥ لتصل إلى نصف قيمتها، في عام ١٩٣٠ كان الباوند الإسترليني يساوي ٥٩,٧٥ قراناً، للمزيد ينظر :https://ar.wikipedia.org/wik .

(٥) جريدة البلاد، العدد ١٠١، ١٠ أذار ١٩٣٠.

ت	السنة	الصادرات من العراق الى إيران	الواردات من إيران إلى العراق
١	١٩٢٦	٣٥٩،٥ لك ربية	٢٢٤ لك ربية
٢	١٨٢٧	٣٦٠ لك ربية	٢٣٨ لك ربية
٣	١٩٢٨	٣٣٤ لك ربية	٢٦٤ لك ربية [١].

كما نشرت جريدة البلاد موضوع إنضمام العراق إلى أتفاقية ونظام حرية الترانزيت، إذ علمت الجريدة من مصدر رسمي، أن إنضمام العراق إلى أتفاقية ونظام حرية الترانزيت الموقع عليها ببرشلونة في ٢٠ نيسان ١٩٢٩، سيكون نافذاً ابتداءً من ٢٠ مايس ١٩٣٠[٢].

وبناء على سياسة الحكومة في تشجيع التجارة، وتطبيقاً لمنهجها الجديد، تم تعديل المعاهدة الجمركية المعقودة بين فرنسا عن البلاد المشمولة بالإنتداب وبين العراق، وبذلك الصدد نشرت جريدة البلاد التعديل وعلى الوجه الاتي[٣]:-

اولاً- يحق للتجار العراقيين أسترداد الرسوم الجمركية التي دفعوها في جمارك البلاد المشمولة بالإنتداب الفرنسي من البضائع المستوردة للعراق والمعاد تصديرها من طريق بير أوغلان- هجينة- الموصل.

ثانياً- يحق لتجار الإصدار العراقيين المطالبة بالرسوم المستردة، وقبل تنازل أي مبلغ كان من ذلك النوع على شرط أن يبرزوا في المكتب إذ نظم التصريح المتعلق بإعادة الإصدار الشهادات الناطقة بوصول البضاعة من قبل جمرك الدخول الأجنبي المبين فيما يلي:-

أ- اذا كانت تلك البضائع قادمة من الموصل من طريق هجينة-بير أوغلان وشهادار-حلب.

ب- شهادة بوجود تظهير ناطق بوصول البضائع المعاد تصديرها إلى حلب عن طريق الترانزيت.

ثالثاً- وقد عدّل الجدول الملحق في المادة السابعة من الاتفاق السوري-العراقي التجاري المؤرخ عام ١٩٢٥ والمغلق بتجارة الترانزيت وذلك باختيار طرق المرور التالية:-

أ) من بغداد إلى دمشق والعكس عن طريق رمادية فجة ومن طريق هيث-فجة-رمادية، ومن طريق البو كمال-فجة-رمادية-هيث-عانة.

ب) من بغداد إلى دير الزور والعكس من طريق أبو كمال-فجة-رمادية-هيث-عانة.

ج) من بغداد إلى حلب عن طريق دير الزور.

---

(١) جريدة البلاد، العدد السابق ١٠١،١٠ أذار ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٤٠، ٢٤ نيسان ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٧٩، ١٢ حزيران ١٩٣٠.

د) من الموصل إلى دير الزور عن طريق البادية وتل أبيض وعين غزال.
هـ) من الموصل إلى حلب عن طريق محمكية–هجينة–بير أوغلان.
ولا يجوز مرور البضائع الجمركية المرسلة بطريق الترانزيت بين البلدين (العراق–سوريا) من غير الطرق المذكورة.

وتابعت جريدة البلاد أخبار التجارة في الصحف العربية ، فنشرت ما ذكرته جريدة (صوت الأحرار البيروتية) حول ألغاء رسم الترانزيت بين العراق وسوريا إذ ذكرت: (تسعى المفوضية العليا سعياُ مشكوراً في سبيل توطيد العلاقات التجارية بين بلادنا والعراق وحمل تلك الأخيرة على أتخاذ سوريا ولبنان قاعدة للترانزيت، وقد نص الأتفاق التجاري الكمركي المنعقد بين بلادنا والعراق في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٥، على أستيفاء رسم الترانزيت عن البضائع قدره نصف بالمئة، ثم أنزل ذلك الرسم بموجب الأتفاق المنعقد في ٢٥ شباط ١٩٣٢ إلى واحد بالألف، وأول أمس أصدر فخامة المفوض السامي قرار رقم (٩٠) الغى بموجبه ذلك الرسم نهائياً، وباتت تجارة الترانزيت معفاة من جميع الرسوم الكمركية) [١].

ومن المشاريع التجارية المهمة التي تابعتها جريدة البلاد بأهتمام وهو مشروع البورصة التجارية ولائحته القانونية، إذ رفعت لائحة قانون بورصة التجارة إلى المجلس النيابي، وأن مضامين تلك اللائحة ترمي إلى تأسيس بورصة لتجارة البضائع الرئيسية في بغداد، وتعاين غرفة التجارة تلك البضائع وأنواعها بعد موافقة وزير المالية، وخول ذلك القانون لوزير المالية حق تأسيس بورصة في أي مكان أخر في العراق عند الحاجة ومنع الإتجار بالبضائع الرئيسية بالجملة في الأماكن المؤسس فيها بورصة لا داخل بناء البورصة، ويعين الحد الأدنى للمقادير التي يشملها تعبير بالجملة بنظام، وتتكون البورصة من جمعية ولجنة ومراقبيه، وتعين واجباتهم وكيفية أنتخابهم بنظام وتتألف جمعية البورصة من الأشخاص المسجلين بسجل البورصة، ويجب أن تتوفر في الشخص الذي يرغب في تسجيل اسمه في سجل البورصة الشروط التالية:–

١– أن يكون من منتخبي أحدى البضائع الرئيسية المعنية بموجب المادة الأولى من القانون أو من المشتغلين بتجارتها.

٢– لا يقل عمره عن ٢١ سنة.

٣– الا يكون مفلساً الا أذا أعيد أعتباره.

٤– أن يكون قد دفع أجرة تسمح له في البورصة لتلك السنة المالية التي تم فيها تأسيس البورصة.

أما اللجنة فتتألف من أعضاء ينتخبون من قبل الجمعية ويجب ان تتوفر في أعضائها الشروط التالية:–

١– أن يكون مسجلاً في سجل البورصة.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٣٨، ٣ أيار ١٩٣٥.

٢- أن لا يقل عمره عن ٢٥ سنة.

٣- أن لا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بالإفلاس الا أذا أعيد أعتباره.

٤- أن يكون قد أشتغل في أنتاج أو تجارة أحدى البضائع الرئيسية المعنية بموجب المادة الأولى من ذلك القانون لمدة سنتين على الأقل.

وأعطى القانون الحق لوزير المالية في ألغاء أنتخابات لجنة البورصة فيما أذا ظهر فيها خلل مهم يستوجب ذلك، أما لجنة المراقبة فيديرها مراقب يعينه وزير المالية، ومنحت لائحة الإتجار في البورصة الا لأعضاء الجمعية أو بواسطتهم، ويجوز لعضو البورصة أستخدام الدلالين الذين تعينهم لجنة البورصة بموافقة وزير المالية، وممنوع عليهم الإشتغال لحسابهم الخاص مباشرة أو بالواسطة، وكل دلال يتوسط ببيع البضائع الرئيسية بالجملة خارج البورصة، يعتبر مخالفاً ويعاقب عن تلك المخالفة بالعقاب المنصوص عليه في قانون الدلالين، ولا يقبل في تعهدات الحكومة المتعلقة في البضائع الرئيسية في الامكنة التي توجد فيها بورصة الا من كان في جمعية البورصة، وتستثنى من ذلك المبايعات الخارجية ، وقد أعتبرت اللائحة لجنة البورصة المرجع الرسمي للمحاكم والدوائر الرسمية فيما يخص أسعار البضائع الرئيسية وانواعها في المكان الذي تؤسس فيه بورصة بموجب ذلك القانون، وتستوفي لجنة البورصة عن التسجيل والخدمات التي تقوم بها في البورصة أجوراً مناسبة تعين بنظام، وتصبح من خصائص لجنة البورصة جميع المعاملات والوظائف التي تقوم بها لجنة الإدارة لغرفة تجارة بغداد الخاصة بتجارة البضائع الرئيسية، وخولت اللائحة وزير المالية حق تسليف البورصة ما تحتاج اليه من الأعتماد في بداية تكوينها على أن يستوفي ذلك الدين بأقساط تتناسب مع وضع البورصة المالي[١].

ومن المشاكل المهمة الأخرى التي تعقبتها جريدة البلاد ، هي أزمة شحن المحاصيل العراقية في القطار من المدن الأخرى إلى البصرة ، إذ أرسلت وزارة المالية كتاباً إلى مديرية السكك الحديدية بينت فيه ضرورة إيجاد قاطرات كافية لنقل المحاصيل المتراكمة في محطات المدن العراقية إلى البصرة بأقرب وقت ممكن نظراً لان بقاء تلك المحاصيل قد أضّر بالتجارة العراقية وسبب عراقيل كثيرة كان اهمها أن تجار العراق لم يتمكنوا من تلبية الطلبات التي وردت اليهم من الخارج ذلك فضلاً عن أن أكثر المحاصيل كان قد أصابها التلف بسبب طول المدة التي بقيت فيها تحت رحمة الأمطار ، وقد علمت الجريدة أن مديرية السكك الحديدية قد أتخذت التدابير لحل تلك الأزمة فأبلغت الوزارة بذلك ، كما أن القاطرات أخذت تشحن بعد ذلك تلك المحاصيل لإيصالها إلى البصرة [٢].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٢١، ٢٠ أذار ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٨٣٦ ، ٦ نيسان ١٩٣٧ .

وأهتمت جريدة البلاد وبشكل خاص بموضوع التمور وأولته اهمية كبيرة ، إذ يعد العراق من أوائل الدول العربية في تصديره إلى الخارج وفي الإنتاج المحلي إذ ذكرت الجريدة أن التمور العراقية في معرض باريس وقتذاك ، قد تواردت الطلبات الكثيرة لشرائه ، فقد ورد كتاب إلى رئاسة لجنة التمور في البصرة من رئيس لجنة التمور في باريس مفاده كما يلي : (أبلغكم بكل سرور مباشرتنا بالرعاية عند أفتتاح المعرض وقد حصل أقبال عظيم على تلك التمور وخصوصاً تمر الساير الخالي من النوى من جميع زائري المعرض وعلى الأخص الفرنسيين الذين كانوا يتباهون بتمور الجزائر ، وقد اتخذنا تدبيراً حسناً أوجب تقدير الجميع ذلك اننا أطعمنا الزائرين تموراً بدون ثمن لكي يطلع الزائر فعلياً على شكلها وطعمها وكل من ذاقها أشتراها بقناعة ومعرفة تامة عن حالها ولونها وشكلها ، وبتلك الصورة فقد راج تمر الساير رغم الأعتقاد الذي كان مستولياً على أذهان بعض التجار بأن تمر الساير لا رواج له في أوربا الوسطى وعلى الأخص في فرنسا ما ثبت ذلك بالبرهان ، واني أعلمكم بكل سرور بأن التمر يجري بيعه يومياً في المعرض للعلبة الواحدة الحاوية (١٠غم) صافي من التمر بفرنك واحد ، فيصبح قيمة الكيلو الواحد (٧٥٠) فلساً ، وقد تواردت طلبات كثيرة من التجار وبعض المحلات ، طالبين شراء كميات لا بأس بها من التمور وقد عرضت اللجنة ذلك على المصدرين في البصرة ، ووردت أيضا طلبات إلى لجنة التمور من بعض التجار المقيمين في (سيفون) المستعمرة الإفرنسية يرغبون في شراء تمر الزهدي والساير ، ويطلبون أعلامهم وتزويدهم بشروط البيع وتاريخ التسليم ، وقد تممت اللجنة ذلك الطلب إلى كافة التجار المصدرين في العراق وورود أشعار من سوق لندن إلى لجنة التمور في البصرة بصعود سعر التمر الحلاوي صعوداً جيداً ، والأسواق في حركة مستمرة) [١].

وقد أعدت جريدة البلاد تقريراً حول تجارة العراق الخارجية وحجم التبادل التجاري بين العراق والدول الأخرى، إذ أصدرت دائرة التجارة الخارجية لبورصة هامبرك وأسواق المانيا الشمالية ، عن تجارة العراق مع المانيا خصوصاً والدول الأخرى عموماً بأرقام ثابتة وفصول تستند على تدقيقات لا تقبل الشك والريبة وتقارير أخرى عن تجارة الجارتين تركيا وإيران، وأن من بين الشركات التي تشتغل في التجارة بين العراق والمانيا بصورة خاصة هي شركة (عمبرجي وشركاؤه) العراقية في هامبرك نظراً لخبرتها في التجارة العراقية وتم أستطلاع رأيها عن قضية الصادرات العراقية إلى الخارج، وعن العوامل التي أدت إلى هبوط تلك الصادرات في الأسواق الأجنبية، وتفوق الواردات الأجنبية على الصادرات العراقية بما يعادل الضعف، ففي السنة التجارية ١٩٣٤/١٩٣٥، بلغت الصادرات العراقية إلى الخارج ٣،٩ مليون دينار عراقي، بينما بلغت الواردات الأجنبية إلى الأسواق العراقية ٦،١ مليون دينار عراقي، أن الصادرات العراقية وأن كانت تتقدم في كل سنة تقدماً محسوماً، غير أن الواردات الأجنبية تقدمت كذلك أيضاً، فبعد أن كانت صادرات العراق حسب

(١) جريدة البلاد ، العدد ٩٥٦ ، ٢٧ اب ١٩٣٧ .

إحصائية ١٩٣٣-١٩٣٤ حوالي ٢،٩ مليون دينار عراقي زادت كما رأينا في سنة ١٩٣٤-١٩٣٥ غير أن الواردات زادت كذلك، ولا يدخل في ذلك المواد التي دخلت للمشاريع العراقية كسدة الكوت أو غيرها، أما رسوم الترانزيت فقد أخذت مع الأسف تتناقص شيئاً فشيئاً، فبعد أن كانت رسوم الترانزيت في سنة ١٩٣٣-١٩٣٤ ثلاثة ملايين دينار عراقي أصبحت في سنة ١٩٣٤-١٩٣٥ مليونين وتسعمائة دينار عراقي، أن الحكومة العراقية وأن كانت قد وجهت إلى تلك النقطة وحاولت ولا زالت تحاول وقتها إيجاد الحلول لمعالجة تلك الحالة بشتى الطرق سواء بعقد معاهدات تجارية على أساس التبادل التجاري كمعاهدة العراق مع المانيا أو بدراسة مشاريع كمشروع أحتكار التمور أم عدم أحتكاره أو مسألة احتكار التبغ ام غيره أو بتكوين المجلس الأقتصادي الأعلى أم المصرف الزراعي-الصناعي وإلى غير ذلك من الطرق التي تحاول فيها السيطرة على التجارة العراقية ورفع ميزانها ومستواها، غير أن هنالك دولاً لازالت تبيع العراق ولا تشتري منه الا قليلاً، وأضافت الجريدة بأنه على الرغم من عقد العراق معاهدة تجارية مع المانيا مثلاً على أساس التبادل التجاري ووقعت المعاهدة، وأستبشر التجار خيراً غير أن الحقيقة المرة هي أن تطبيق تلك المعاهدة أمر مستحيل، ذلك أن التجارة الألمانية هي أعتمادها على المبادلة بالبضائع لا بالدراهم، فإخراج النقد ممنوع مهما كان نوع النقد والبائع العراقي مهما كان قوياً ليس في وسعه تصدير حاصلاته إلى المانيا في ذلك الوقت ، لأن المصدر العراقي لا يصدر الا بالعوض النقدي وذلك ممنوع في المانيا[١].

ونشرت جريدة البلاد ما أوردته جريدة (صوت الأحرار) بشان توصل العراق إلى عقد أتفاق تجاري بين العراق ولبنان، فذكرت : على الرغم من المساعي التي تقوم بها الحكومة اللبنانية لأقناع حكومة فلسطين بالسماح لدخول الموز اللبناني إلى الأراضي الفلسطينية، الا أن حكومة فلسطين متشبثة بالرفض، بأعتبار أن قرار المنع عام ويشمل جميع البلدان، فاذا سمح للموز المصدر من سوريا ولبنان بدخول الأراضي الفلسطينية توجب السماح للموز المصدر من جميع البلدان أيضاً وذلك ما تتحاشاه فلسطين من أجل حماية زراعة الموز في ديارها، ورأت الحكومة اللبنانية أزاء التشبث أن توجه أهتمامها نحو العراق لتصدير الموز وأثمار الفاكهة الأخرى إلى البلد المجاور، لذلك دعا رئيس الجمهورية اللبناني وقتذاك أميل إده [٢] عام ١٩٣٦ المسيو ريكلو مستشار الشؤون الأقتصادية في المفوضية العليا اللبنانية وتحدث أليه في الموضوع طالباً مفاوضة الحكومة العراقية بواسطة وزير فرنسا المفوض في بغداد وتوصلا إلى عقد أتفاق تجاري بين البلدين، وأن

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٣٧، ٧ نيسان ١٩٣٦.

(٢) أميل إده (١٨٨٦-١٩٤٩) : محام وسياسي لبناني، رئيس الجمهورية اللبنانية ١٩٣٦- ١٩٤١ انتهج سياسة مؤيدة لفرنسا وعارض وحدة لبنان مع الدول العربية ، قبل بالتعاون مع فرنسا عندما لجات هذه الأخيرة الى تعطيل الدستور واعتقال زعماء لبنان الوطنيين وعلى راسهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء سنة ١٩٤٣ ، اسس حزب الكتلة الوطنية الذي يراسه الان ابنه ريمون اده ، توفي سنة ١٩٤٩ ، للمزيد ينظر عبد الله الكيالي ، موسوعة السياسة، ج١، المصدر السابق، ص ٣٣٥ .

المفاوضات جارية بذلك الشأن في جو كان يدعوا إلى التفاؤل بالنتيجة، وأن المسيو ريكلو قدم للمرة الثانية إلى سراي الحكومة وقابل الرئيس مقابلة استغرقت ساعة من الزمن[١].

وعمدت جريدة البلاد إلى نشر ما أذاعته وزارة المالية حول صدور قانون شركات التأمين في البيان الرسمي التالي[٢]:-

(بناءً على قرب صدور قانون شركات التأمين، وتجنباً لتعطيل أعمال التأمين، يلفت بذلك نظر كافة شركات التأمين التي تتعاطى أي نوع من أنواع التأمين في العراق سواء كان لها مكتب خاص في العراق ام وكيل يمثلها إلى الأمور التالية:-

١- وجوب أستعداد تلك الشركات لأن تودع بأسمها بعد نشر القانون المذكور لدى أحد المصارف التي يعينها وزير المالية .

أ) مبلغاً من النقود قدره (١٠٠٠٠) دينار لقاء التأمين على الحياة أو التأمين بالأقساط أو أطفاء رؤوس الاموال بعضها أو كلها.

ب) مبلغاً من النقود قدره (٥٠٠٠) دينار لقاء أعمال التأمين الاخرى.

٢- لا يجوز قبول تلك الودائع الا بأذن خطي من وزير المالية.

٣- لا يجوز للشركات بعد نشر القانون الأنف الذكر المباشرة بأعمال التأمين أو المعاطاة بأعمال تأمين جديدة في العراق ما لم تكن قد دفعت تلك الدوافع.

٤- أن الودائع المذكورة يستثمرها المصرف لحساب الشركة في السندات التي تختارها الشركة ويصادق عليها وزير المالية.

٥) وجوب الأستعداد لتقديم طلب إلى وزير المالية بعد نشر القانون لأستحصال الإجازة التي بدونها لا يجوز لشخص حقيقي أو حكمي أن يقوم بأعمال وكالة لشركة من شركات التأمين).

وقد صادق مجلس الامة على لائحة قانون شركات التأمين، ونوهت الجريدة إلى نشر اللائحة في الجريدة الرسمية بعد ذلك[٣].

وتابعت جريدة البلاد وبكل أهتمام الأتفاقات الكمركية والتجارية التي عقدها العراق مع دول الجوار والعالم، إذ نشرت الجريدة الأتفاق الكمركي الخاص لتسهيل التجارة بين العراق وفلسطين، بالبيان الرسمي

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٤٠، ١٠ نيسان ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٥٦٥، ١١ أيار ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٥٧٩، ٢٨ أيار ١٩٣٦.

التالي: (أن الاتفاق الكمركي الخاص لتسهيل التجارة بين العراق وفلسطين والمعقود بين الحكومتين العراقية والبريطانية بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٣٦ في بغداد قد دخل حيز التنفيذ أعتباراً من ١٤ شباط ١٩٣٧ [١].

كما نشرت جريدة البلاد موضوع عقد معاهدة تجارية بين العراق ومصر من أجل توثيق العلاقات الأقتصادية بين البلدين، إذ ذكرت بأن الأخبار التي ترد من مصر أن عبد الرحمن عزام وزير مصر المفوض في العراق والموجود وقتها في مصر، قد قصد وزارة التجارة في مصر وقابل عبد السلام فهمي جمعة وزير التجارة ومكث معه وقت غير قصير، ثم قابل بعد ذلك عبد الرحمن فكري وكيل الوزارة، وأن الحديث الذي دار بين عزام والوزير، كان حول العلاقات التجارية بين العراق ومصر، فذكر عزام أن حكومة العراق ترغب في عقد معاهدة تجارية مع مصر لتوثيق العلاقات الأقتصادية بين البلدين وأن الحكومة العراقية قد وضعت بالفعل مشروع معاهدة، وهو سيحمل ذلك المشروع –بعد الموافقة عليه– إلى العراق لتوقيعه بالنيابة عن الحكومة المصرية[٢].

وبتلك المناسبة نشرت جريدة البلاد في العدد نفسه احصاءات رسمية لحجم المبادلات التجارية بين العراق ومصر :

ت	السنة	الصادرات من العراق الى مصر	الواردات من مصر الى العراق
١	١٩٣٥	٦٨٤٩٨ دينار	١٥٠٨٥١ دينار
٢	١٩٣٦	١١٦١٩٣ دينار	٩٢٦٤٧ دينار

أما بالنسبة للمبادلات التجارية مع الدول الاخرى ، فكانت :

ت	السنة	صادرات البضائع الاجنبية الاخرى
١	١٩٣٥	٨٤٧٨ دينار
٢	١٩٣٦	٩٩٢٥ دينار [٣].

وذلك البيان يدل على أن الميزان التجاري كان في صالح العراق في سنة ١٩٣٦، مع أنه كان العكس في صالح مصر سنة ١٩٣٥، وأهم واردات مصر من العراق من التمر

(١) للمزيد حول الأتفاق الكمركي ينظر : جريدة البلاد، العدد ٨٠٤، ٢١ شباط ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٨٢٤، ٢٢ أذار ١٩٣٧.

(٣) تصميم الجدول من عمل الباحث .

المجفف (الفجوة)، فهي تبلغ ٩٠% من مجموع الواردات، ثم الخيول والمغات وسجاجيد الصوف، وأهم صادرات مصر إلى العراق هو السكر المكرر، ويبلغ حوالي ٧٠% من مجموع الصادرات، ثم فحم الكرك والغار والإسفلت والكتب المطبوعة[١].

وقد ذكرت الجريدة أيضاً عن صادرات البضائع من الدول الأجنبية الأخرى ، وهي الآلات والأفلام السينمائية وزيوت التشحيم وورق السكائر والآلات التجارية [٢].

وضمن ذلك السياق نشرت جريدة البلاد أخبار مشروع الأتفاق التجاري بين العراق ومصر، إذ ذكرت ان وزارة التجارة والصناعة المصرية أنتهت من دراسة مشروع الأتفاق التجاري بين العراق ومصر وأنها ستشترك مع وزارة المالية المصرية في وضع المشروع النهائي لذلك الأتفاق، وأن الانباء المصرية قد أفادت بأن وضع المشروع قد تم، وان وزارة الصناعة والتجارة قد بعثت إلى وزارة خارجية مصر لا بلاغها إلى الحكومة العراقية بواسطة وزير مصر المفوض في العراق، وقد علمت الجريدة أن مشروع الأتفاق قد نص على أن تكون المبادلات التجارية بين العراق ومصر قائمة على قاعدة (الدولة الأولى بالرعاية)[٣].

كما أشادت جريدة البلاد بما نشرته جريدة (جمهورين التركية) في عددها الأخير حول حديث مدير التجارة العراقي عبد الاله حافظ الودي، حول العلاقات التجارية بين العراق وتركيا، وذلك أثناء سفر مدير التجارة إلى باريس ومروره بإسطنبول، إذ قالت جريدة جمهورين ما ترجمته إلى العربية: (وصل إسطنبول السيد عبد الاله حافظ مدير التجارة العراقية وهو في طريقه إلى أوربا قاصداً باريس، وقد أدلى سعادته إلى مندوبي الصحف ما قاله، (لم أكن قد شاهدت تركيا وأستانبول، إذ تلقيت دراستي منذ سبعة عشر عاماً، وأني لسعيد بأنتهاز فرصة ذهابي إلى باريس للأشراف على القسم العراقي في معرض باريس الدولي في ذلك العام لزيارة تركيا، وعند المقارنة بين تركيا الحديثة وتركيا القديمة لابد للإنسان أن يشعر بأنه أمام خارقة، وسبب سفري ذلك يتعلق بشأن المعرض لا غير، أذ أن العراق قد شارك في معرض باريس واعد قسماً خاصاً بالعراق

---

(١) جريدة البلاد، العدد السابق ٨٢٤ ، ٢٢ أذار ١٩٣٧، .

(٢) المصدر نفسه ، العدد نفسه .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٨٧١، ١٧ أيار ١٩٣٧.

كانت ٣٠ الف ليرة، أما المعروضات التي سيعرضها القسم العراقي فهي رسوم أنشاء المباني الخاصة بالعراق وتصاميمها ونماذج المنتوجات العراقية التي يصدرها إلى الخارج، أما الوضع الأقتصادي والتجاري في العراق فأن بلادنا أخذت كتركيا تسير على منهج إصلاحي ناهض ورصين وعلاقتنا التجارية مع الخارج هي بصورة خاصة مع تجارة اليابان والمانيا وفرنسا وأمريكا وهولندا، ولقد صدرنا سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ إلى تركيا صادرات بلغت قيمتها ١٩٠ الف ليرة واستوردنا من تركيا منتوجات تركية بلغت قيمتها ٦٨ الف ليرة، وتلك الارقام تبلغ ٥،٤% و ٠،٠٩% من ميزانية المدخولات أن ما بين العراق وشقيقته تركيا من العلاقات التجارية في الوقت الحاضر ليست متقدمة كثيراً، ولكننا نأمل بعد توقيع الحلف الشرقي ببضع سنوات وخاصة عقب شروع المعامل المنشأة حديثاً في تركيا بالعمل، وأن تتطور تلك العلاقات بين البلدين وتتوسع كثيراً جداً) [١].

وأستمرت جريدة البلاد بمتابعة توطيد العلاقات التجارية مع دول الجوار والعالم ، إذ ذكرت الجريدة عن توطيد علاقتنا التجارية مع المندوب التجاري لحكومة الهند الشرقية الهولندية ، إذ وصل بغداد المسيو (وولتربيك) المندوب التجاري الرسمي لحكومة الهند الشرقية الهولندية، بغية دراسة الأحوال التجارية المحلية، وتوثيق التبادل التجاري بين العراق وبلاده، وتشمل منطقة أعماله أقطار الشرق الأوسط، وقد زار مصر وتركيا وسوريا لنفس الغاية، كما أنه سيزور إيران قبل أن يبحر إلى جاوة إذ يقدم تقريره، وقد أتصل المسيو وولتربيك، أثناء مكوثه في العاصمة بالأوساط التجارية وتباحث معها بشأن تصدير منتوجات بلاده وأستيراد المنتوجات العراقية، ولا يخفى أن العراق كان يستورد من الهند الشرقية الهولندية كميات لا يستهان بها من السكر والشاي والقهوة، ويصدر أليها بعض المنتجات وخاصة التمور، وأن التمور العراقية تلقى رواجاً حسناً في البلاد المذكورة، وأن النية متجهة إلى زيادة تصديرها إلى ذلك القطر [٢].

أما فيما يتعلق بعلاقة العراق التجارية مع الولايات المتحدة الأميركية، فقد ذكرت جريدة البلاد أن هنالك محادثات رسمية تجري في ذلك الشأن بين وزير خارجية العراق والسفير المفوض الأمريكي المقيم في بغداد، إذ أخذت الصلات التجارية والأقتصادية

(١) جريدة جمهورين ، نقلاً عن جريدة البلاد، العدد السابق ٨٧١ ، ١٧ أيار ١٩٣٧..

(٢) جريدة البلاد، العدد ١١١٦، ١٥ أيار ١٩٣٨.

بين العراق والدول الأجنبية التي نصدر أليها منتوجاتنا ونستورد منها منتوجاتها تزداد نمواً بين الحين والأخر، ولما كان من الضروري أن تسير تلك العلاقات التجارية على أسس مفيدة للطرفين، فقد أصبح من الضروري تدعيم تلك الناحية بأتفاقات تجارية تبين أحكامها على تبادل المنافع بين الجهتين لتوثق تلك العلاقات وتتظافر الجهود لأزدهار التجارة في تلك البلاد، وقد جرت محادثات بين وزير خارجية العراق و وممثل الولايات المتحدة الأمريكية المقيم في بغداد، فيما يخص وضع أتفاقية تجارية بين البلدين تعالج فيها قضايا صادرات العراق الرئيسة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كالتمور والصوف والجلود على أن تراعي أمريكا في الرسوم الكمركية على السيارات المستوردة منها إلى العراق، وينتظر أن تضع الدوائر المختصة العراقية وقتذاك ، مسودة تلك الأتفاقية التجارية ، وتحال للدراسة من قبل الدوائر المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تعمل الدولتان بعد الموافقة على الأسس من أجل أنجاز ذلك المشروع التجاري المفيد(١).

كما تابعت الجريدة توسع التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية إذ أتخذت حركة التبادل التجاري بين العراق وأمريكا شكلاً واسعاً سيما بعد نشوب (الحرب العالمية الثانية) وأنقطاع الصلات التجارية بين العراق وبعض أسواق أوربا بسبب الظروف التي خلفتها تلك الحرب، وكانت أهم خواص ذلك التوسع في التبادل التجاري بين العراق وامريكا، أن زيادة نسبة الواردات الأمريكية إلى الأسواق العراقية على صادرات العراق إلى أمريكا وكانت أمريكا هي السوق الوحيدة التي يصدر أليها العراق بضائع ومنتوجات أكثر من التي يستوردها منها، وقد نشرت دائرة الإحصاء في وزارة الاقتصاد، احصاءات خاصة في تقريرها لشهر كانون الأول ١٩٤٠، بحثت فيها تطور العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة ١٩٣٧ ويتبين من ذلك أن أهم المنتوجات العراقية إلى الأسواق الأمريكية كانت المصارين وعرق السوس والتمور على أنواعها والجلود وتأتي في الدرجة الثانية الأصواف والتحف الاثرية، أما أهم الصادرات الأمريكية إلى أسواق العراق فكانت بعض أنواع المعادن والمكائن والمضخات واجهزة الراديو والمراوح الكهربائية والسيارات والأدوات الميكانيكية والمواد الصناعية الاخرى، وأثرت التدابير المتخذة حول تحويل العملة العراقية إلى

(١) جريدة البلاد، العدد السابق ١١١٦، ١٥ أيار ١٩٣٨ .

الـــدولار الأمريكـــي بعـــض التـــأثير علـــى الحركـــة التجاريـــة بـــين العـــراق وأمريكـــا فـــي الآونـــة الأخيـــرة ، كمـــا أن التجـــار الـــذين يملكـــون مقـــادير كافيـــة مـــن الـــدولارات لايزالـــون يواصـــلون أعمـــالهم الاعتياديـــة فـــي المتـــاجرة مـــع أمريكـــا وأن كانـــت تلـــك الأعمـــال تقتصـــر فـــي الوقـــت الحاضر على البضائع الرئيسة التي تحتاج أليها أسواق العراق الأستهلاكية[١].

وقد أشارت جريدة البلاد إلى قرب أستئناف المفاوضات بين العراق وسوريا للتوصل إلى عقد معاهدة تجارية بين البلدين، إذ طال الأمد على الشروع في تلك المفاوضات وكثر المد والجزر بين الطرفين وقد أصيبت بالتوقف ثم استؤنفت سابقاً وتوقفت أيضاً وأملنا كبير هذه المرة أن تنجح ويصل الجانبان إلى نتيجة حاسمة لعقد المعاهدة التي ينتظرها العراقيون والسوريون بفارغ الصبر، سيما أن المفاوضات لم يتأهب لاستئنافها الا بعد أن أتفقت حكومة العراق مع الحكومة في سوريا بأنها ستقوم على أساس ألغاء الحواجز الكمركية بين القطرين الشقيقين المتجاورين، وذلك المبدأ من المبادئ الأساسية التي يطمح أليها الجميع في القطرين، أذ تعد خطوة واسعة في سبيل أتحاد الأقطار العربية وهو الهدف الأسمى الذي يسعى لتحقيقه أبناء الضاد كافة في كل مكان تحت سماء القبة الزرقاء، وطبيعي أن الأتفاق بإلغاء الحواجز الكمركية سيبنى على المقابلة بالمثل ولا يعد مطلقاً عاماً، بمعنى أن البضاعة المصدرة من العراق لا يؤخذ عنها رسم كمركي في سوريا بمقدار البضاعة الواردة من سوريا في بلادنا من الرسم الكمركي، ولقد توثقت الصلات التجارية بين العراق وسوريا مدة من الزمن بعد الحرب العالمية الأولى ثم عادت وزادت عما كانت عليه، وخاصة بعد أن سلكت السيارات طريق الصحراء وانتظمت أسفارها ورتبت أوقاتها وركوبها، فزار بغداد مجموعة من التجار السوريين سيما من دمشق وأسسوا بيوت تجارية، وزادت المعاملات بين المتاجر العراقية والسورية، وأهم الصادرات العراقية إلى سوريا، والتي تذهب من الألوية الشمالية ومن الموصل على وجه الخصوص ، من الخيول والأبقار والاغنام والماعز والجمال والبغال والحمير والدهن والبيض والمصارين والتمور والحنطة والجلود المجففة والمدبوغة دبغاً خفيفاً وتصدر من تلك الجلود أقلاعاً كبيرة، فهي من أهم صادراتنا بعد الغنم وبلغت الصادرات إلى سوريا في العام الماضي ١٩٣٥، ما قيمته مئتا الف دينار، أما ما يرد من سوريا الينا فهو الصابون الحلبي والجلود السميكة لنعال الأحذية والاسطوانات الفوتوغرافية وخيوط السوتلي والمنسوجات الحريرية والقطنية وغيرها والذي قدّر في السنة السابقة بنحو مائة وخمسين الف دينار، ولاريب في أن تلك التجارة بين البلدين ستتضاعف كثيراً بعد عقد الأتفاقية المرجوة والغاء الحواجز الكمركية، وتمنت الجريدة أن تتكلل المساعي في ذلك السبيل بالنجاح[٢].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٦٠٣، ١٥ كانون الثاني ١٩٤١.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٥٩٩، ١٩ حزيران ١٩٣٦.

وأعطت جريدة البلاد أهمية كبيرة لتجارة العراق مع اليابان، وكتبت بعنوان بارز (أتجاه جديد في السياسة الأقتصادية)، إذ أخذت تجارة اليابان إلى العراق تزداد في السنوات الأخيرة أزدياداً مطرداً، بحيث أنها أكتسحت من أمامها كثيراً من المنتوجات الإنكليزية القطنية وغيرها من البضائع ، وذلك نتيجة أسعارها الزهيدة التي لا تزاحم، ولقلة أجور عمالها بسبب مستوى معيشتهم المتدني، والتقدم الميكانيكي في صناعاتهم والإنتاج على مقياس كبير، ويتضح للقارئ من الجدول التالي منافسة البضائع اليابانية وسرعة أنتشارها في الأسواق العراقية:-

السنة	قيمة الواردات بالدينار	النسبة لمجموع الواردات
١) ١٩٣٠-١٩٣١	٩٨،٠٠٠	%١،٨٣
٢) ١٩٣١-١٩٣٢	٢١٠،٠٠٠	%٤،٨٦
٣) ١٩٣٢-١٩٣٣	٤٢٥،٠٠٠	%٦،٨١
٤) ١٩٣٣-١٩٣٤	٧٠٦،٠٠٠	%١١،٧٢
٥) ١٩٣٤-١٩٣٥	١،٢٢٤،٠٠٠	%٢٥،٠٤

وأعظم مظاهر تلك المنافسة برز في المنسوجات، فلقد بلغت قيمة الأقمشة ما يقرب من مليون ومائتي الف دينار، ذلك عدا الأجهزة الكهربائية والصحية والزجاج والدهان والجوارب والأحذية الخفيفة التي أخذ يزيد إستيرادها، على أن اليابان لا تستورد من العراق أي شيء يذكر، فكان من الطبيعي أن تفكر المحافل التجارية العراقية من حكومية وأهلية في معالجة تلك الوضعية الشاذة وغير المنطقية خصوصاً وأن هناك الكثير من البضائع والمنتوجات العراقية كالقطن والصوف والجلود والحبوب والتمور وغيرها من المواد المتوفرة التي يمكن تصديرها إلى اليابان والإفادة منها تجارياً وصناعياً عوضاً عن بقائها كاسدة في أسواق العراق دون طلب خارجي كالتمور العراقية الغنية بموادها الغذائية، إذ يتلف منها سنوياً مقدار كبير، ثم أن هنالك مجالاً واسعاً لزيادة الإنتاج في العراق أذا ما كثر الطلب من الخارج، ولذلك عمدت الحكومة إلى أدخال تعديل في نظام الكمارك الموضوع سنة ١٩٣٣ يخول وزارة المالية الحق في تحديد كمية البضائع الواردة من أي بلاد كانت حسبما تقتضيه مصلحة العراق الأقتصادية وعهودها الدولية، إذ قصدت الحكومة بذلك التشريع ان يكون حافزاً لدخول الدول الأجنبية مع الحكومة العراقية بمفاوضات تجارية وتأمين مصالح العراق وإزالة الغبن عنه، وفعلاً جرت مفاوضات تلتها أتفاقيات تجارية بين العراق وحكومات النمسا وبولندا والمانيا وتركيا وغيرها من الدول الأوربية، الا أن المفاوضات مع اليابان لم تجد نفعاً، فلجأت الحكومة ذلك العام (١٩٣٦) إلى أصدار النظام الكمركي رقم (٢٢) الذي قيدت فيه البضائع اليابانية التي يمكن إدخالها إلى العراق بحيث

يصدر محلها من المنتوجات العراقية إلى اليابان لأستهلاكها المحلي بنسبة ١٥% على أن لا يدخل بذلك الرقم النفط المصدر أليها، وان تكون النسبة لسنة ١٩٣٧-١٩٣٨ المالية ٢٥% على أن تزيد تلك السنة كلما رأت الحكومة العراقية أن ذلك في صالحها ، وأشادت جريدة البلاد بأتباع الحكومة العراقية ذلك الأتجاه في السياسة الكمركية وتغييرها نظام الباب المفتوح في التجارة، وهي بذلك تحذو حذو تركيا وإيران والدول المجاورة وغيرها من الدول الأوربية كحكومتي النمسا والمانيا، وذلك لمعالجة وضعها التجاري وحماية منتوجاتها(١).

وفي سياق ذات الموضوع، فقد نشرت جريدة البلاد عن العلاقات التجارية بين العراق واليابان، إذ ذكرت الجريدة بأن وفد ياباني شبه رسمي قد زار العراق لدراسة الحالة الأقتصادية في بعض ممالك الشرق الأدنى، وقد أتصل أعضاء الوفد الياباني بالبيوتات التجارية العراقية وجرى البحث بينهم وبين تلك البيوتات حول بعض الشؤون التجارية التي تهم البلدين بوجه عام، وإزالة العراقيل التي تعترض المصدّرين العراقيين ثم سافر الوفد إلى طهران ، وبعد الأنتهاء من مهمته في إيران سيتوجه إلى بغداد، أذ أن محادثاته مع الجهات التجارية العراقية لم تتم بعد، خصوصاً وأن الوفد يحمل صفة شبه رسمية ، ومن الأمور التي ستكون مدار البحث وقتذاك أمر التبادل القنصلي بين البلدين(٢).

وتأكيداً لأهتمام جريدة البلاد بالعلاقات التجارية بين العراق واليابان ، فقد ذكرت في عنوان لها (توثيق الصلات التجارية بين العراق واليابان) إذ أقام المستر (كوباياشي) مدير مكتب التجارة اليابانية في بغداد يوم الثلاثاء ٢٧ شباط ١٩٤٠ حفلة عشاء فخمة في فندق سميراميس على شرف غرفة تجارة بغداد، وذلك برعاية المستر (كومايا) وزير اليابان المفوض في العراق، وقد حضر حفلة العشاء محمد جعفر أبي التمن ومن الغرفة إبراهيم حليم وإبراهيم الشابندر، وعزرا العاني ومنير بصري كما حضرها الوزير الياباني وسكرتير المفوضية وعدد من الجالية اليابانية وقد القى صاحب الدعوة خطاباً أشار فيه إلى الصلات التجارية الوثيقة والروابط الودية التي تربط البلدين الشرقيين العراق واليابان، ونوه بحرص اليابان على تنمية الصلات وتقويتها وختم خطابه متمنياً للعراق كل سعادة ورخاء، فرد عليه منير بصري باللغة الفرنسية – التي كان يتقنها مدير مكتب التجارة الياباني في بغداد –خطاب أرتجالي شاكراً للوزير الياباني وصاحب الدعوة حفاوتهما، مشيراً إلى العلاقات التجارية القائمة بين اليابان والعراق ونحو تجارة التصدير إلى تلك البلاد، وقد تبادل الأخرون الأحاديث وخصوصاً عن توسيع تجارة الصادرات العراقية إلى اليابان والتي تهم العراق بالدرجة القصوى

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٨٦، ٤ حزيران ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٠٧٠، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٨.

وشكر الضيوف صاحب الدعوة على تلك المناسبة المتاحة لتوثيق صلات التعاون الأقتصادي بين المملكتين[١].

ونتيجة الأهمية بمكانة التجارة ، نشرت جريدة البلاد تقريراً حول تجارة الصادرات والواردات العراقية وتطورها بين سنتي ١٩٣٨-١٩٣٩، إذ ذكرت أن قيمة الصادرات العراقية قد زادت في الثمانية أشهر الأولى من سنة ١٩٣٩ على قيمة صادرات نفس المدة من سنة ١٩٣٨ بما يقارب (١٨١،٦٢١) ديناراً، ولقد كانت قيمة تلك الصادرات في المدة المذكورة من السنة الماضية (١،٩٨٦،٧٠٢) ديناراً مقابل (١،٨٥٠،٠٨١) في السنة السابقة لها وحصلت تلك الزيارة بالدرجة الأولى في صادرات الصوف التي بلغت في السنة الماضية (٤٠١،٧٠٦) دينار، مقابل (١٤١،٧٦٣) ديناراً في السنة التي سبقتها، أي بزيادة ٢٥٣،٩٤٣ ديناراً في السنة الماضية، وارتفعت قيمة صادرات المواشي من (٩٨،٥٠٠) ديناراً في سنة ١٩٣٨ إلى (١٦٠،٠٠٠) دينار في السنة الماضية، وتضاعفت قيمة صادرات الاسماك فكانت في تلك المدة من السنة الماضية ٢٢ ألف دينار مقابل ١١ الف دينار في سنة ١٩٣٨ أما الصادرات التي هبطت فكانت أهمها القطن، ونقصت قيمة ما صدر منه بما يقارب الثمانين الف دينار ومن الحبوب ٦٠ الف دينار وهبطت قيمة صادرات التمور ٤٥ الف دينار والجلود ٢٦ الف دينار، وهبطت الواردات في تلك المدة ايضاً بـ(٤٩٦،٢٠٤) دينار فأصبحت (٥،٦٨١،٤٩٧) دينار في ١٩٣٩ بعد أن كانت (٦،١٧٧،٧٠١) دينار في سنة ١٩٣٨ وأهم الواردات التي هبطت قيمتها بما يقارب ٢٧٠ الف دينار، كانت المراجل والآلات الميكانيكية والمكائن، وهبطت قيمة واردات الاخشاب من ٢٥٥ الف دينار في ١٩٣٨ إلى ١٤٠ الف دينار في ١٩٣٩ وبضائع الحرير الصناعي من ٣٧٢ الف دينار إلى ٢٢٩ الف دينار، وهبطت قيمة واردات الحديد والحديد المصفح والفولاذ بـ٩٠ الف دينار والسيارات والبضائع الصوفية والملابس على أنواعها بـ١٠ الاف دينار، أما واردات البضائع القطنية فزادت قيمتها من (٤٩١،٥٠٠) دينار إلى (٦٢٨،٠٠٠) دينار، والسكر من (٣٤٢،٠٠٠) دينار (٣٦٨،٠٠٠) دينار والآلات الكهربائية من (١٤٤،٠٠٠) دينار إلى (١٧٣،٠٠٠) دينار والسمنت من (٧٩،٠٠٠) إلى (١١٦،٠٠٠) دينار، وحافظت الصناديق الخشبية لكبس التمور على مستواها ولم تزد قيمتها على (٦٣،٠٠٠) دينار[٢].

ونشرت جريدة البلاد في سياق ذات الموضوع عن أنتعاش حركة الصادرات العراقية خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، إذ ذكرت الجريدة، أنه بالنظر إلى ما أدت أليه الحرب العالمية الثانية من مضاعفة الطلب على شراء المواد الأولية والغذائية، فقد طرأ أنتعاش كبير على تصدير تلك المنتوجات من العراق

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣٤٥، ٢٩ شباط ١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٢٨، ٦ شباط ١٩٤٠.

وتحسن محمود في الأسعار ، ومنها ما بقيت أسواقها بائرة عدة أشهر، نظراً إلى عوامل عالمية خاصة كالحنطة مثلاً التي تكدست في العراق منذ سنتين بناءً على زيادة الإنتاج العالمية منها زيادة هائلة لا تتناسب وحاجة الأستهلاك، وتؤخذ من إحصاءات عصبة الأمم أن كميات الحنطة الزائدة في البلاد المصدرة في المواسم الثلاثة الأخيرة قد بلغت ٧٠ مليون طن متري، في حين أن حاجة البلاد المستوردة من الحنطة خلال المواسم المذكورة لم تزد على ٤٦ مليون طن، وبذلك تكون تلك المواسم الأخيرة قد تركت فضلة عالمية من الحنطة قدرها ٢٤ مليون طن، وتلك الزيادة كافية لسد حاجة البلاد المستوردة جميعها مدة سنة ونصف سنة، وذلك الوضع أدى إلى هبوط في الأسعار العالمية فتأثرت به أسواق الحنطة العراقية منذ أواخر سنة ١٩٣٧، فهبطت الأسعار وقل التصدير وتكاثرت كميات الحنطة المتروكة في المستودعات ومحلات الأستهلاك المحلي، وظلت تلك الحالة حتى نشوب الحرب الحاضرة، فجاءت عوامل جديدة بدلت الوضع من جراء أزدياد حاجة الدول المتحاربة والمحايدة إلى خزن كميات كبيرة من القمح أستعداداً للطوارئ، وكذلك انقطاع التجهيزات من بعض البلاد بسبب تلك الحرب، ومن المتوقع نقص الحاصلات الجديدة لأنشغال بعض الدول الكبرى بالحرب والأستعداد لها، وكان لذلك أحسن تأثير في تنشيط أسواق الحنطة العراقية فاشتدت حركة التصدير وأرتفعت الأسعار بنسبة تزيد على ٥٠%، ولم ينحصر الأنتعاش في أسواق الحنطة فقط بل شمل جميع المواد الخام والمنتوجات الغذائية، ولذلك رأينا حركة تصدير من العراق تشتد بدرجة لم يعهد لها مثيل من قبل بالرغم من أرتباك المواصلات التي لا تزال وقتذاك غير منتظمة، ولولا ذلك العائق المهم لرأينا تجارة التصدير العراقية تتضاعف أكثر مما هي عليه في وقتها، ويؤخذ من إحصاءات الدوائر المختصة أن الصادرات العراقية في شهر تشرين الأول وهو الشهر الثاني لنشوب الحرب قد بلغت حوالي ٧٥٠ الف دينار منها نحو ٧٢٠ الف دينار من المنتوجات المحلية، وذلك الرقم يزيد على أي رقم بلغته الصادرات العراقية في خلال شهر واحد من أبتداء الأزمة الأقتصادية العالمية قبل عشر سنوات[١].

ومن التقارير المهمة التي أعدتها جريدة البلاد، هو تجارة صادرات العراق وحركة الشحن البحري من البصرة، إذ ذكرت أن لحركة الشحن أهمية كبيرة فيما يتعلق بنشاط تجارة التصدير التي يمر معظمها من ميناء البصرة إلى مختلف أنحاء العالم، وذلك بأستثناء التجارة مع البلاد المجاورة التي تنقل بالطرق البرية وتجارة المواد الثمينة الخفيفة بتصديرها عن طريق الجو أو البر إلى الأسواق الخارجية، وليس هنالك شك في أن المواصلات البحرية قد تأثرت تأثراً كبيراً من جراء الحرب الناشبة في أوربا والتي عطلت قسماً من طرق المواصلات وخفضت عدد من البواخر التي كانت تشتغل بالشحن بين ميناء البصرة والموانئ الخارجية عادة كما رفعت أجور الشحن بصورة عامة ونفقات التأمين عن الاخطار البحرية ارتفاعاً كبيراً، وتلك النتائج

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣٣٥، ١٥ شباط ١٩٤٠.

الحاصلة عن حالة الشحن البحري أثرت تأثيراً كبيراً على تجارة التصدير العراقية خلال الشهور المنصرمة وحدّت من النشاط الكبير الذي حصل فيها من جراء أرتفاع الأسعار في الخارج، وأزداد الطلب على الشراء سيما فيما يتعلق بالمواد الخام والمنتجات الغذائية، ويؤخذ من الإحصاءات المنشودة أخيراً أن حركة الشحن قد نقصت نقصاً ظاهراً حال نشوب الحرب، ثم أخذت بالتحسن شيئاً فشيئاً في الاشهر التالية، ومع أنها لم ترجع إلى حالتها السابقة الا أن النقص الحاصل فيها ليس كثيراً عما كانت عليه في السنوات السابقة، وقد كانت حمولة البواخر القادمة إلى ميناء البصرة في سنة ١٩٣٩ (٨٤٦،٥١٧) طناً، يقابلها في سنة ١٩٣٨ (٨٨٣،٢) طناً، وكانت حمولة البواخر في شهر أب ١٩٣٩ (٨٢،٤١٧) طناً فهبطت في الشهر التالي وهو شهر أيلول إلى (٥١،٥٥٨) طناً، ثم ارتفعت في تشرين الأول (٦٩،٢٨٧) طناً لكنها عادت إلى الهبوط في كانون الأول إلى (٦٧،٦٢٨) طناً، ويبدو من مفارقة تلك الأرقام بما يقابلها في السنوات الأعتيادية السابقة أن تأثير الحرب على المواصلات البحرية بين البصرة والخارج لم يكن كثيراً لكنه زاد في وخامته مع أرتفاع أسعار الشحن وأجور الضمان ضد أخطار الحرب، حتى أصبحت المصاريف الناشئة عن تلك الأجور والنفقات تزيد أحياناً على ٥٠% من قيمة البضاعة، وقد تتجاوز أحياناً ١٠٠%، وتلك الحالة من الصعب معالجتها بالنظر إلى موقع خليج البصرة وبعده عن طريق المواصلات العالمية العامة من الناحية الواحدة ونشأ ذلك الأرتفاع عن عوامل دولية شمل تأثيرها مختلف البلاد العالمية من ناحية أخرى، وقد كان لذلك الأرتفاع تأثير محسوس على رفع أسعار البضائع المستوردة في الأسواق المحلية بالنظر إلى النسبة المئوية الكبيرة التي تضاف إلى كلفتها من جراء نفقات الشحن والضمان[١].

كما ونشرت جريدة البلاد موضوعاً حول تجارة العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تعمل غرفة تجارة بغداد في الوقت الحاضر في سبيل أتصال التجار العراقيين الذين يرغبون بإيجاد صلات تجارية جديدة لهم مع دوائر الصناعة الأمريكية وتزويدهم بجميع المعلومات المشيرة لديها، وقد صرحت جهة مختصة بأن أهم ما يؤثر في العلاقات التجارية بين البلدين بسرعة بعد أن أنتهت الحرب العالمية الثانية هو التهديدات والقيود التي لاتزال مفروضة من قبل دوائر التموين العراقية ثم وضع الملاحة التي لا تسير في الوقت الحاضر شحن كميات كبيرة من البضائع والحاصلات ونقلها من العراق إلى امريكا أو بالعكس، وأخيراً الرقابة على التمويل الخارجي، إذ أن العراق عضو في كتلة الاسترليني، لذا من الضروري أن تزيد الولايات المتحدة في شراء البضائع العراقية لكي يزداد شراء العراق للبضائع الأمريكية، وعليه فأن صادرات العراق إلى الولايات المتحدة كافية لدفع ما يرد منها بالدولارات [٢].

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣٩٣، ١ أيار ١٩٤٠.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٢٦٢٠، ٣٠ أيلول ١٩٤٥.

الفصل الثالث

موقف جريدة البلاد من الأوضاع الأجتماعية في العراق

١٩٢٩-١٩٤٥

تناولت جريدة البلاد في إطار ذلك الموضوع (الأوضاع الأجتماعية)جوانب كثيرة في العراق ونتيجة لأتساع البحث في ذلك فقد أرتأى الباحث أن يركز على أهم الجوانب الرئيسة ذات الاهمية في الموضوع ومنها التعليم، المرأة، الصحة، وجوانب أجتماعية أخرى.

المبحث الأول

موقف جريدة البلاد من أوضاع التعليم في العراق

١٩٢٩-١٩٤٥

يعد التعليم ضرورة لا غنى عنها لتقدم كل أمة تروم النهوض والتطور، بل أن مقدار رقيها وتقدمها يقاس بمقدار تطور التعليم فيها، إذ أن منزلة التعليم في الأمة هي منزلة الدماغ في الأنسان كما أن الأنسان يمتاز عن الحيوان بدماغه المتكامل، وعليه فأن الأمة الراقية تمتاز عن الأمة الجاهلة بمعارفها وعلومها[١].

كانت المدة الممتدة من (١٩٣٠-١٩٤٥)، من أصعب المراحل التي مرت بها الحياة التعليمية في العراق، أذ ان أثار الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت واضحة على الأوضاع السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية في العراق، وقد واجه التعليم مشاكل عدة، منها نقص الكادر التعليمي وقلة المستلزمات المدرسية والخدمية للطلاب، مما أثر على المستوى التعليمي وأضعف الرغبة في الأستمرار بالدراسة وبالأخص التعليم الأبتدائي أذ أن الأوضاع الصحية كانت تسبب الخوف لدى الأهالي بأرسال أبنائه م، فضلاً عن تهدم الأبنية المدرسية أو تخريبها بحيث كانت غير صالحة للاستخدام[٢].

وعلى الرغم من وجود تلك السلبيات، كانت هنالك إيجابيات فيما يتعلق بتلك المدة، إذ كان الأهتمام واضحاً من الناحية التعليمية في العراق أبان الحكم الملكي وتم أفتتاح مدارس عدة سواء أبتدائية ام ثانوية (متوسطة واعدادية) وثم تزويد بعض المدارس بمكتبات مثل مدرسة المأمون الأبتدائية ومكتبة مدرسة الصناعة الثانوية، ومكتبة كلية الطب وكلية الحقوق والهندسة ودار المعلمين أيضاً، كما تم الاهتمام وبشكل خاص بالتعليم النسوي وفتح المجال لهن، وفتح باب البعثات وارسال العديد من الطلاب إلى الخارج سيما قبل الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩

---

(١) صالح محمد حاتم، المصدر السابق، ص٣٨٨.

(٢) محمد جواد رضا، تاريخ التعليم الثانوي المقارن، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٦، ص١٤٥.

ووفرت أيضاً باصات للطلبة في بغداد لنقل الطلبة إلى مدارسهم، وأصبحت وزارة خاصة للتعليم عرفت باسم وزارة المعارف بعد أن كانت مدمجة مع الصحة، وفتحت فروع للتعليم المهني[١].

ولذلك نجد جريدة البلاد تابعت وبكل أهتمام موضوع أنشاء بنايات جديدة للمدارس في بغداد والألوية الأخرى، إذ ذكرت بأن متصرف لواء العمارة أمجد بك العمري وهو رجل يتصف بالجد والعمل وكان شغوفاً بالعلوم وأهلها، فبذل جهداً كبيراً وعمل على أستنفار مشايخ اللواء وأشرافه لإسداء المعونة إلى المعاهد العلمية، فقام بجمع تبرعات لما يقارب من (٢٥٠٠٠) روبية، وقد أضافت وزارة المعارف مبلغاً لا يستهان به على تلك التبرعات، وبوشر بتشييد بنايات جديدة للمدارس منها في مركز اللواء وبعض في النواحي التابعة للواء[٢].

وأستبشرت جريدة البلاد خيراً بأفتتاح بناية الكلية الطبية، اذ أقيمت أحتفالية كبيرة صباح يوم ٤ نيسان ١٩٣٠، إذ حضر المدعوون إلى محل الكلية الطبية الملكية وجرى الإحتفال بأفتتاح البناية الجديدة لها والواقعة في جناح المستشفى الملكي، وقد فرشت الساحة التي أمام واجهة البناية، واعدت الكراسي فيها للمدعوين على الجانبين، وقد أستقبل المدعوين الدكتور حنا خياط مدير الصحة العام والدكتور سندرسن(طبيب العائلة المالكة) عميد الكلية وبعض اساتذة الكلية من الأطباء وحضر الحفلة أيضاً السر همفريز المعتمد السامي وزوجته وأبنته، وفي تمام الساعة العاشرة حضر الملك فيصل الأول ورئيس الوزراء نوري السعيد[٣].

وفي سياق ذات الموضوع نشرت جريدة صوت العراق حول قرار وزارة المعارف فتح مدرسة ثانوية متوسطة في الكوت وذلك في السنة الدراسية ١٩٣٠-١٩٣١، وبذلك سيكون في العراق آنذاك أحدى عشرة مدرسة ثانوية اثنتان منها ثانويتان كاملتان وتسع ثانويات متوسطة في مراكز أحد عشر لواء وأما الألوية التي ليس فيها مدارس ثانوية فهي الديوانية والدليم وديالى وقد قررت وزارة المعارف أيضاً فتح صف ثالث في المدرسة الثانوية في البصرة في السنة الدراسية المقبلة[٤]. وقررت وزارة المعارف أيضاً فتح عشرين مدرسة أولية في العراق في السنة الدراسية المقبلة ١٩٣٠-١٩٣١ وفي أماكن مختلفة، أما المدارس الأبتدائية التي سيتم أفتتاحها الا أن عددها لم يقرر بعد، لأن ذلك متوقف على أجتماع مديري المناطق ومعرفة الحاجة اللزمة لفتح مدارس أبتدائية[٥].

---

(١) أحمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق واثره في الجانب السياسي ١٥٣٤-٢٠١١، ط٢، بغداد، (ب.د)، ٢٠١٢، ض٣٨٥.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٧ في ٣١ تشرين الأول ١٩٢٩.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٢٤، ٦ نيسان ١٩٣٠.

(٤) جريدة صوت العراق، العدد ١٠-١٦١، ٢٢ أيار ١٩٣٠

(٥) المصدر نفسه .

وأنتقدت جريدة البلاد عدم أهتمام الحكومة بالمدارس التجارية، إذ فتح الصف التجاري قبل سنتين في بغداد(١٩٢٨) وكانت الحاجة تدعو إلى أن يتدرج التعليم التجاري مراتب النجاح والفوز ولكن من الواضح أن ذلك التعليم ككل تعليم منتج لا نصيب له من العناية والأهتمام في تلك البلاد، ولذلك فأن عدد طلاب الصف التجاري كانوا في بداية السنة الدراسية ٦٠ طالباً، وقد أصبحوا اليوم(١٩٣٠) ١٢ طالباً، وتأملت الجريدة أن تتغير خطط التعليم في تلك البلاد، ويكون لأبناء البلد تعليم صحيح ومثمر[١].

وقد نشرت جريدة البلاد مقالاً عن اللقاء الذي أجراه مندوب الجريدة مع الأستاذ يوسف عز الدين الناصري، مدير معارف بغداد، فسأله عن حال المدارس والتعليم في الألوية الشمالية، وذلك بعد عودته من رحلة تفتيشية كان قد قام بها بصحبة السيد رشيد الخوجة مدير المعارف العام، إذ سأله مندوب الجريدة عن غاية الرحلة ، فأجاب: (كانت الغاية تدقيق حالة المباني المدرسية العائدة إلى المعارف، والنظر في سير الشؤون التعليمية في بعض الألوية الشمالية (كركوك، السليمانية) لتستطيع إدارة المعارف القيام بالإصلاحات اللازمة حسب مقتضيات الحال، أما عن حالة المعارف في كركوك من إذ العموم لابأس بها وان كانت لا تطمن لنا الرغبة التي كنا نرجوها في أستمرار التقدم وإطراد التحسن، في كركوك مدرسة ثانوية متوسطة لها ملحق يحتوي على صفين ابتدائيين –الخامس والسادس– ومن رأيي أن ذلك لا يفي بالحاجة وان الحالة تحّتم وجوب فتح مدرسة أخرى كاملة الصفوف في القلعة وكذلك فتح مدرسة كاملة الصفوف الدراسية الأبتدائية والأولية في جهة الفورية من كركوك)، وأوضح ايضاً تصميم وزارة المعارف على الإصلاح وتوسيع البنايات المدرسية في كركوك السنة القادمة ١٩٣٠–١٩٣١ وكذلك فتح روضة للأطفال، وقد خصصت المبالغ اللازمة لإيجاد مثل تلك الروضة وستعين وزارة المعارف معلمة لتلك الروضة حين أفتتاحها وعند ذلك سيجد أطفال كركوك خير ملجأ لهم في لعبهم ومرحهم، وأنه من الضروري بلوغ المدرسة الأولية في مركز قضاء جمجمال إلى درجة مدرسة أبتدائية كاملة الصفوف، وان الجهد سيبذل لتحقيق تلك الغاية، وأعلن ايضاً عن عزم الوزارة على تقدم الحالة اكثر في السنة القادمة، وستقوم وزارة المعارف بكل ما لديها من جهد لما قد تتطلبه حاجة المدارس في تلك الألوية، وان المدارس في لواء السليمانية بصورة خاصة بحاجة شديدة إلى مبانٍ مدرسية بكل معنى الكلمة تجمع بين الشروط التربوية والصحية في آن واحد وأن وزارة المعارف لن تغلب في تخصيص الأعتمادات المالية اللازمة لتشييد مثل تلك المباني المارة

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٦٩، ١ حزيران ١٩٣٠.

الذكر، وتخليص الطلاب من تلك المساكن التي لا تتوفر فيها الشروط التي تستلزمها المباني المدرسية الخاصة[١].

وضمن ذلك السياق أعلنت جريدة الزمان عن أفتتاح المدرسة الإيرانية في بغداد، إذ ذكرت وقتذاك أنه سيتم أفتتاح المدرسة الإيرانية في بغداد صفوفها النهارية يوم السبت المصادف ٢٠ ايلول ١٩٣٠ لتدريس العلوم باللغتين العربية والفارسية وخصصت لها ساعات للتعليم المهني كالتجارة الحديثة وأعمال الجبس وفن الرسم، فعلى محبي العلوم والصناعة أن يسارعوا بتسجيل أسماء أبنائهم ابتداءً من اليوم المذكور إلى نهاية ٢٨ أيلول ١٩٣٠ في بناية المدرسة الواقعة في محلة الشواكة الكرخ[٢].

وقد علمت جريدة الزمان عن المدارس الجديدة في العراق، إذ ذكرت بأن وزارة المعارف قد تمكنت وقتذاك من أن تفتح عشرين مدرسة أبتدائية في العراق منها مدرستين في بغداد والباقي في سائر الألوية لأن تهافت الأهالي على العلم قد أزداد زيادة عظيمة في سنة ١٩٢٩، وقد أكتظت تلك المدارس بالطلاب وبات يلاحظ أن هناك لزوماً لفتح مدارس أخرى وقد فتحت مدرستين ثانويتين في الكوت وكربلاء، وتفكر الوزارة ايضاً في فتح ثلاث مدارس ثانوية أخرى في نهاية تلك السنة ١٩٣٠ في الوية الديوانية وديالى والعظيم[٣]، كما وعدت وزارة المعارف بتدريس الجغرافية الأقتصادية بمدرسة دار المعلمين العالية[٤] .

ومما تجدر الإشارة اليه أن جريدة البلاد قامت بإعداد تقرير حول أحصاء وزارة المعارف بشأن مدة الدراسة في المدارس الأبتدائية ، إذ جاء في أخر تصريح لمدير المعارف العام لسنة ١٩٣٥ ذكر فيه أنه يوجد لدينا :-

٩٠ مدرسة أبتدائية ذات صف واحد.

٨٦ مدرسة أبتدائية ذات صفين.

٧١ مدرسة أبتدائية ذات ٣ صفوف.

٨٨ مدرسة أبتدائية ذات ٤ صفوف.

٦٧ مدرسة أبتدائية ذات ٥ صفوف.

وذكر أيضاً أنه يحتاج إلى ٦٢٠ معلماً جديداً لإكمال ملاكات تلك المدارس وجعل كل منها ذات ستة صفوف، أما اذا جعلناها ذات خمسة صفوف فنحتاج إلى ٢٩٧ معلماً فيكون الفرق في توفير ٣٣٠ معلماً وشكرت جريدة البلاد مدير المعارف العام للإفاضة في خطط المعارف

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٤٩، ٥ أيار ١٩٣٠.

(٢) جريدة الزمان، العدد ٢٥٨، ١٧ أيلول ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٨١، ١٤ تشرين الأول ١٩٣٠.

(٤) المصدر نفسه .

والأسباب الموجبة بواسطة الصحف لتنوير القراء وأطلاعهم ، وقد بينت جريدة البلاد رأيها في ذلك الموضوع ، فذكرت أن معظم المدارس ذات الصف الواحد أو الاثنين أو الثلاثة أو الاربعة او الخمسة مؤسسةً في مراكز فيها مدارس، قد أكمل منها بعدد صفوفها، ففي بغداد فلا نجد مدارس ذات ثلاثة أو أربعة صفوف والطالب الذي ينهي الدراسة في أحداها لا ينقطع حبل الدراسة بيده أنما ينتقل إلى مدرسة أخرى في بغداد فيها مستوى أعلى فيستمر في دراسته، فإكمال المدراس الناقصة الصفوف والواقعة في أماكن فيها مدارس صفوفها أكثر فهو غير ضروري، حتى أذا قمنا بفتح تلك الصفوف ستبقى فارغة لقلة الطلاب لأن الطلاب لدينا يتسللون من المدرسة ويتركونها في الصف الأول والثاني والثالث الخ، فسيقل عددهم عندما يصلون الصف الخامس أو السادس فيكون من الضروري أن يجعل في بعض المدن مدارس مختلفة بعدد صفوفها، فالرجاء إخراج مدارس كتلك من الإحصاء المذكور ليتبين لنا الوضعية الحقيقية في مقدار حاجتنا إلى المعلمين لتلك الحاجة التي من أجلها تلغى الصفوف السادسة[١].

وقد برر مدير المعارف العام حول الغاء الصفوف السادسة الأبتدائية بقوله (أن المعارف تريد توفير معلمين الصفوف السادسة الحالية أو التي ستفتح في المستقبل، لكي نستطيع أولاً أكمال صفوف المدارس الأبتدائية الحالية وبعضها ما زالت ذات صف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو اربعة، ثانياً لنستطيع من فتح مدارس جديدة)، وأوضح أيضاً أنه من المقرر أن يعلّم كل معلم صفين في وقت واحد، وبذلك القرار يكون قد تم توفير نحو الف معلم من معلميها الحاليين يكفون لفتح مئات المدارس الجديدة، على أنها لا تستطيع فتحها في الوقت الحاضر بالرغم من وجود المعلمين بأقل من خمس سنوات لما يحتاجه ذلك من توافر الطلاب وإيجاد المباني والاثاث الخ وبعد توفير الألف معلم لن تكون هنالك حالة مستعجلة لإلغاء الصفوف السادسة والتي لا توفر من الغائها أكثر من ٧٤ معلماً أو ٦٥ معلماً أذا كان عددها ١٤٨ أو ١٣٠ صفاً باعتبار معلم لكل صفين[٢].

ونشرت جريدة البلاد في سياق ذات الموضوع حول قرار وزارة المعارف عن مدة الدراسة الأبتدائية، إذ قررت وزارة المعارف أنقاص مدة الدراسة الأبتدائية واقتصارها على خمس سنوات فقط، بعد أن كانت مدتها ست سنوات، وصرح مدير المعارف العام أن ذلك ما هو الا تدبير وقتي وستعود المعارف (بعد حين) إلى إرجاع مدة الدراسة الأبتدائية إلى ما كانت علية اي المدة ست سنوات، ثم ذكر ان المعارف ستجعل مدة الدراسة الإلزامية (بعد حين) ثماني سنوات كما هو الحال في إيطاليا، وكان يقصد بـ(بعد حين) حينما تتوفر الأسباب الثقافية في العراق أي بعد أن

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٤٢، ١١ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٦١، ٣ شباط ١٩٣٥.

يصبح العراق قد عمم التعليم على جميع أبناء الشعب بما لا يقل عن خمس سنوات لكل منهم وبعد أن يكون العراق قد وجد المال اللازم لتعميم ذلك التعليم، وقد علقت الجريدة على ذلك التصريح لمدير المعارف العام، منتقدة، فذكرت اذا كان الأمر كذلك، واذا كان المقصود من (بعد حين) سوف لا يدنوا منا وسوف لا ندنو منه إلى الأبد، فما دامت نفقات التعليم الرسمي عندنا على غلائها الفاحش، وما دامت معارفنا تحلم أن تعمم التعليم مما تنفقه من ميزانية الدولة فلا نحلم ابداً أن يحلّ ذلك الحين، أن المعارف ستجد نفسها في كل سنة أمام مدارس أبتدائية ناقصة بعدد صفوفها، سواء كان عدد الصفوف للمدرسة الكاملة سنة أو خمسة أو أربعة الخ...، وأن المعارف ستجد نفسها في كل سنة أمام مناطق لم تؤسس فيها مدارس بعد، وان المعارف يجب أن تنتظر لكي يحل (ذلك الحين) الذي تستطيع فيه ان تعم التعليم الأبتدائي، بما تحصل عليه من ميزانية الدولة العامة، سواء اكانت مدته ست او خمس أو أربع سنوات أو أقل[١].

ونشرت جريدة البلاد إحصاءات وزارة المعارف لشهر تشرين الأول ١٩٣٤، إذ يستدل من الإحصاءات التي وصلت وزارة المعارف في بغداد عن شهر تشرين الأول ١٩٣٤، على أن عدد الطلاب للمدارس الأبتدائية الرسمية في جميع انحاء العراق بلغ (٦٠،٣٤٢)، وان عدد المدارس الأبتدائية (٥٢١) وعدد معلمي المدارس المذكورة (١٩٠٢)، وينتظر أن تظهر في إحصائيات شهر تشرين الثاني زيادات أخرى في عدد المدارس والطلاب[٢].

وأستبشرت جريدة البلاد خيراً، حول أنشاء مدرسة للموسيقى في العراق، إذ ذكرت الجريدة عن سير العمل في المعهد الموسيقي العراقي الذي تولى أدارته الفنان الموسيقي الكبير الشريف محي الدين، وأن هنالك نية قد أتجهت إلى أنشاء مدرسة للموسيقى في بغداد تقوم بتدريس الطلاب على غرار ما هو موجود لمثل تلك المدارس في البلاد الغربية، وأن أنشاء مثل تلك المدرسة في العراق لا بد منه خصوصاً وأن فن الموسيقى عندنا وقتها كاد ينعدم لولا وجود عدد قليل من الفنانين المهتمين والهواة الذين نسمع بعض ما تنتجه قرائحهم من الأغاني والأناشيد من وقت إلى أخر ، وقد دعت الجريدة الجهات المختصة إلى أنشاء تلك المدرسة على أساس عصري متين ، فتنقذ الموسيقى العراقية من حالة الفوضى التي كانت هي فيها، وترفع مستواها من الإنحطاط الذي تدنت إليه[٣].

وقد أشادت جريدة البلاد بالنشاط الذي تبديه وزارة المعارف، وخصوصاً فيما يتعلق بأعمال مديرية التربية البدنية في وزارة المعارف، فقد قامت تلك المديرية في عهدها الأخير من سنة

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٦٧، ١٠ شباط ١٩٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد السابق ٤٤٢ ،١١ كانون الثاني ١٩٣٥ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٥٦١، ٥ أيار ١٩٣٦.

١٩٣٥بمشروعات رياضية عديدة كانت موفقة في تنفيذها بين الهيئات الرياضية في المدارس الحكومية، وأهم تلك المشاريع مشروع التدريب العسكري الذي قامت بإقراره الحكومة للعمل به في جميع مدارس العراق، وهيأت للقيام به ضباطاً من الجيش العراقي لهم المؤهلات الكافية لأن يجعلوا من طلاب تلك المدارس جنوداً مدربين تدريباً تاماً على الأعمال العسكرية في جميع نواحيها وأهمها رياضة الفروسية والرمي، وقد بوشر بإعطاء تلك الدروس في الصفوف المنتهية من المدارس المتوسطة ودار المعلمين الأبتدائية والعالية والثانوية المركزية ومدرسة الصناعة ومما يذكر أن المقدم صلاح الدين بك، مدير التربية البدنية، جمع الضباط وضباط الصف ومعلمي الرياضة في المدارس والقى عليهم كلمة بليغة في موضوع التدريب العسكري والطرق التي يجب أن يسلكها المدرب ليتمكن من خلق روح فتوة عربية بين طلاب المدارس، وحثهم على القيام بإرشادات عسكرية أمام الطلاب تشوقهم على الإخذ بالتدريب العسكري وانزاله المقام اللائق به ليحصل العراق على شباب مفتولي الساعد وليتدربوا على ضروب الجندية، وليكونوا خير مدافع عن الأوطان في حياتها الإستقلالية[١].

وشددت الجريدة أيضاً حول نفس الموضوع ونشرت (توحيد الحركات الرياضية في جميع مدارس العراق)، إذ ذكرت أن مديرية التربية البدنية تشتغل وقتذاك بوضع جداول خاصة للألعاب الرياضية بقصد توحيد تلك الألعاب في جميع مدارس العراق والسير بها على منهاج قويم يساعد المعلمين والطلاب على إستساغتها وتطبيقها بسهولة، وقد راعت المديرية المذكورة في وضعها تلك الجداول، قابليات طلاب المدارس على أختلاف درجاتها سيما من الناحية الجسمية، وهي تسير في مشروعها ذلك وفق تعليمات ونظم صحية عصرية تساعد على نمو عضلات الطلاب وتقوية أجسامهم وجعلهم فتياناً صحيحي الجسم خفيفي الحركة ليتمكنوا من تأدية ما يفرضه عليهم الواجب الوطني من خدمة أمتهم التي تعلق الآمال الجسام على نشأتها الجديدة[٢].

وأستبشرت جريدة البلاد خيراً بما أعلنته وزارة المالية بشان تشييد بناية خاصة لمدرسة الهندسة ، فذكرت أن وزارة المالية قد وافقت على صرف ١٣ الف دينار لتشييد بناية مدرسة الهندسة بالقرب من ثكنة الخيالة في باب المعظم، وتشتغل الدوائر الفنية آنذاك بإكمال تصميم تلك البناية وينتظر أن يتم تشييدها في المنطقة قريباً[٣].

ومن المشاريع المهمة التي قامت جريدة البلاد بنشرها ومتابعتها هو مشروع (بيوت الأمة) إذ ذكرت: أن الهيئة الإدارية لجمعية بيوت الأمة اجتمعت في ديوان (مولود مخلص)–أحد أعضاء

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٧٥١، ٣١ كانون الأول ١٩٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٦٧، ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه .

مجلس الأعيان_ في الساعة الثالثة والنصف من يوم الجمعة المصادف ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦، وقررت ما يأتي[١] :

١- إرسال كتاب إلى وزارة الداخلية، تعزيزاً لكتابها السابق فيما يختص بانتخاب الهيئة الإدارية للمركز العام.

٢- طلب أرسال معلم وموظف صحي إلى كل من المبنيين رقم (١) في الحارة التابعة لناحية تكريت، ورقم (٢) في العاصمة بجانب الكرخ الذي تم أنشائها.

٣- تفويض الرئيس الثاني للجمعية الدكتور (حنا بك خياط) بالقيام بما يلزم لتأسيس وانشاء بيت الأمة، ورقم (٣) جوار جسر الحر الذي تفضل جلالة الملك بإنشائه على نفقته الخاصة

وقد نشرت جريدة البلاد المناهج الأساسية لجمعية بيوت الأمة[٢]:

١- اسم الجمعية (جمعية بيوت الأمة)

٢- غاية الجمعية تهذيب أبناء القرى والعشائر تهذيباً أجتماعياً وصحياً وأخلاقياً في بيوت الأمة التي تقيمها الجمعية خصيصاً لتلك الغاية وذلك بالوسائل العلمية الممكنة.

٣- تتوصل الجمعية إلى أغراضها بجهود المنتسبين اليها وبمساعدة وزارة المعارف ومديرية الصحة العامة ومديرية الأوقاف العامة والبلديات وتبرعات المحسنين.

٤- الجمعية تهذيبية بعيدة عن الجدل الديني والسياسي.

٥- مركز الجمعية العام بغداد، ولها الحق في فتح فروع أخرى لها في كافة انحاء العراق.

٦- للجمعية نظام داخلي تسير بموجبه وتقدم صورة منه إلى وزارة الداخلية عند سنه.

أما النظام الداخلي لجمعية بيوت الأمة فهو:

المادة ١- اسم الجمعية – جمعية بيوت الأمة.

المادة ٢- غاية الجمعية – تهذيب أبناء القرى والعشائر تهذيباً أخلاقياً وصحياً وأجتماعياً.

المادة ٣- للجمعية هيئة ادارية قوامها سبعة أشخاص على أن لا تزيد على التسعة أشخاص تنتخبهم الهيئة العامة بالإقتراع السري وبالأكثرية المطلقة لمدة ثلاث سنوات، ثم تنتخب الهيئة الإدارية من بينها رئيساً ونائب رئيس ومحاسباً عاماً وامينا للصندوق وأميناً للسر (سكرتيراً).

المادة ٤- تدعو هيئة المؤسسين اعفاء الجمعية إلى أجتماع عام تنتخب فيه لجنة إدارية مركزية لمدة ثلاث سنوات أعتباراً من تاريخ أنتخابها، وبعد أنتهاء تلك المدة يستأنف أنتخابها من جديد وتبلغ وزارة الداخلية نتيجة الأنتخاب.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٦١، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٦٢، ١٣ كانون الثاني ١٩٣٦.

المادة ٥– للجمعية الحق بفتح فروع لها في انحاء العراق كافة على أن تخبر وزارة الداخلية قبل التأسيس.

المادة ٦– تنتخب الهيأة الإدارية للفروع وفقاً لأنتخاب الهيأة الإدارية المركزية ولها أيضاً رئيس ونائب رئيس ومحاسب وأمين صندوق وأمين السر (السكرتير) وثلاثة أعضاء أخرين، وتخبر الهيأة المركزية بذلك للموافقة عليها.

المادة ٧– رئيس الجمعية هوا الذي يمثلها لدى الحكومة والحاكم وجميع الدوائر والهيئات، ويكون واسطة للمراسلات والتبليغات بين الدوائر والفروع وإذا تغيب وتعذر علية القيام بأعمال الرئاسة فنائب الرئيس يقوم مقامه، وكذلك رئيس الفرع يمثل الفرع في مركزه ويكون واسطة الأتصال بين الفرع والمركز.

المادة ٨– تنعقد جلسات الهيئات الإدارية تحت رئاسة الرئيس أو نائبه وتصدر القرارات بالأكثرية المطلقة.

المادة ٩– تجتمع الهيئات الإدارية في مركزها مرة في الأسبوع على الأقل، وللرئيس أن يدعوها عند الحاجة.

المادة ١٠– على الهيئات الإدارية للفروع أن تنفذ قرارات الهيأة المركزية.

المادة ١١– على الهيأة المركزية والهيئات الإدارية للفروع ان تنظم الدفاتر الاتية:

أ– دفتر لتسجيل المنتسبين وأوصافهم وعناوينهم.

ب– دفتر لتسجيل محاضر الجلسات ومقرراتها.

ج– دفتر للواردات والمصروفات.

ودعمت جريدة البلاد ذلك المشروع (بيوت الأمة)، كما أن الشعب آزر مشروع بيوت الأمة إذ ذكرت الجريدة، أنها نشرت في عدد سابق النظام الاساسي لجمعية بيوت الأمة مع نظامها الداخلي والأهداف السامية التي يرمي أليها القائمون بذلك المشروع الجليل، وأن تلك الجمعية أنبرت إلى تخفيف وطأة خطر الأمية في العراق سيما في القرى والأرياف، تلك الأمية التي يشتكي منها الغيارى من أبناء تلك البلاد، إذ أتضح لنا أهمية ذلك المشروع وخطورته، وقد شكرت الجريدة الشعور الوطني الكبير الذي ساور مجموعة مخلصي أبناء تلك الأمة، فقاموا بما يتطلب منهم في تلك الناحية من خدمة وطنية شريفة، وأسسوا تلك الجمعية للعمل على تهذيب أبناء القرى والأرياف وتعليمهم القراءة والكتابة ومبادئ الصحة وإرشادهم إلى تنظيم حياتهم المعاشية ووقاية أنفسهم من الأمراض التي تقتلهم، ومما يثلج الصدور أن ذلك المشروع قوبل في جميع نواحي العراق بالترحيب، وأن أنباء الألوية المختلفة التي ترد الى الجريدة، كانت بصدد أن

الأهالي قد تهافتوا على الأنتماء إلى جمعية بيوت الأمة في المدن والأقضية والنواحي، وستفتح ابواب التبرع وجمع المبالغ بذلك الصدد[١].

ومن الأمور المهمة التي تابعتها جريدة البلاد وساعدت على تحقيقها هو فتح صفوف ثانوية مسائية في جميع مراكز الألوية، إذ سبق بجريدة البلاد أن نشرت عدة عرائض طلب فيها أصحابها من طلاب مراكز الألوية العراقية المختلفة، أن تقوم وزارة المعارف بفتح صفوف ثانوية مسائية في مراكز الويتهم، ليتمكنوا من الدخول فيها ومواصلة الدرس وذلك لأن أوضاعهم المالية لا تساعدهم على ترك عملهم في النهار وممارسة الدراسة بالنظر لما عليهم من واجبات تجاه عوائلهم، وإذ شعرت وزارة المعارف بذلك فقد عهدت إلى تنفيذ رغبة الشباب تلك فقررت وقتذاك بفتح صفوف ثانوية مسائية في جميع مراكز الألوية، على أن لا يقبل فيها من كان عمره أقل من ١٨ سنة، كما قرر مجلس المعارف السعي إلى فتح صفوف مهنية على قدر الإمكان وحسب الحاجة المحلية[٢].

ونشرت جريدة البلاد حول خطة وزارة المعارف بشأن تأسيس مدرسة عراقية رسمية في طهران، إذ ذكرت انه يوجد في طهران جالية عراقية كبيرة، يشتغل معظم رجالها بالتجارة والقسم الباقي قد أتخذ له بعض الحرف الصغيرة، ولتلك الجالية عشرات الأولاد وهم بحاجة إلى الدراسة ويبدو أن مراجعات قد حصلت من قبل تلك الجالية للمفوضية العراقية في عاصمة إيران سينال تأسيس مدرسة عراقية هناك تظم بين جدرانها أولاد تلك الجالية، ولقد علمت الجريدة أن مجلس المعارف العام قد قرر تأسيس مدرسة عراقية رسمية يتلقى فيها الطلاب الدروس الأبتدائية، وينتظر أن تتم قريباً أجراء اتصالات بين وزارة المعارف ووزارة الخارجية بشأن قيام المفوضية العراقية في طهران بإيجاد البناية اللازمة لتلك المدرسة، ومتى وجدت تلك البناية فأن وزارة المعارف ستقوم بإيجاد المعلمين الكافين للمدرسة[٣].

ومن الأمور المهمة الأخرى التي قامت جريدة البلاد بمتابعتها هو خطة وزارة المعارف في تعليم وتهذيب المسجونين، إذ أشارت الجريدة إلى أن مديرية المعارف العامة قد عممت على جميع مديريات مناطق المعارف الخطة الواجب أتباعها في تعليم المسجونين وطلبت أليهم تطبيقها، أما بالنسبة للخطة فتتلخص بما يأتي[٤]:

١- تقوم وزارة المعارف بتعليم معلمي كافة المساجين، على أن يعين معلم واحد لكل (٣٦-٤٠) طالب، ويدفع لأولئك أجور على أساس الأجور المخصصة لمكافحة الأمية.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٦٩، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٦٥٧، ٢٦ أب ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٧٧٩، ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٦٦١، ٣١ أب ١٩٣٦.

٢- يقوم مفتشوا المناطق بتفتيش التدريسيات في السجون ومراقبة سير نظام تلك التدريسيات ودرجة المعلمين من الوصول إلى النجاح المطلوب.

٣- تدرس في السجون القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والمعلومات المدنية والأخلاقية ومبادئ الصحة، وتضع مديرية التدريس والتربية العامة المنهج التفصيلي لذلك الغرض، ويراعى في ذلك وضع منهج خاص للذين لديهم معلومات أبتدائية في القراءة والكتابة ويكون تصنيفهم على أساس معلوماتهم.

٤- تكون مدة التدريس ساعتين يومياً، ويراعى في ذلك دوام المعلمين في مدارسهم.

٥- يستفاد من المحاضرات العامة الوطنية والصحية والأخلاقية والروحية بين الحين والاخر وتعين وزارة المعارف المحاضرين لذلك الغرض.

٦- تقوم وزارة الداخلية بتجهيز الكتب والقرطاسية للمساجين، على أنها ترجح قيامها بتزويد السجون بأجهزة راديو بعد أفتتاح المحطة، على أن يستعمل الراديو للأغراض التهذيبية فقط.

وفي سياق ذات الموضوع، فقد نشرت جريدة البلاد حول (واجبات طبيب المعارف)، إذ اصدرت مديرية المعارف العامة التعليمات التالية حول واجبات طبيب المعارف، وطلبت إلى كافة الأطباء التابعين لها للعمل بموجبة وذلك نص التعليمات[١]:

١- طبيب المعارف هو المسؤول عن:

أ- صحة الطلاب في المدارس جميعهم.

ب- صحة المدرسين والمستخدمين، فيما يحتمل سريان المرض منهم إلى الطلاب فقط.

ج- لياقة المدارس من الواجهة العلمية من إذ بنائها وموقعها وأثاثها ومياه الشرب والمراحيض وغير ذلك.

د- حالة الطلاب الصحية عقلياً وجسمياً ومراقبتهم.

هـ- لياقة الرياضة البدنية والكتب المدرسية والأعمال اليدوية الدقيقة من الوجهة الصحية وأثارها في الإجهاد الجسمي والبصري.

و- مخيمات الكشافة والمسابح من الوجهة الصحية.

٢- على طبيب المعارف ان يقوم بالإرشاد الصحي للطلاب والمدرسين وأسرة المعارف جميعها وذلك فيما يخص الأمراض السارية والوقاية منها، والدعوة إلى أتباع التعليمات الصحية والإرشادات الطبية الضرورية وذلك بألقاء المحاضرات العامة في الاوقات والظروف التي يراها مناسبة.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٧٠٢، ٢١ أب ١٩٣٦.

٣- على طبيب المعارف فحص جميع الطلاب في المدارس التابعة لمنطقته، وإملاء الهوية الصحية لكل طالب مع الجداول الاحصائية المخصصة وذلك حسب الخطة العامة التي ترسمها رئاسة صحة المعارف للفحص وبموجب المنهج الذي يضعهُ بالاشتراك مع مدير المنطقة وذلك فيما يخص الوقت والترتيب.

٤- طبيب المعارف مسؤول عن أدارة المستوصف والإشراف على أعماله الطبية المختلفة.

٥- على طبيب المعارف تنظيم دورات تدريبية خاصة للمعلمين والمعلمات على الإسعاف الأولي، ومعالجة أمراض العيون والتراخوما خاصة، وذلك لتهيئة من يعهد أليهم القيام بأمر الإسعاف الأولي والمعالجة في المدارس.

٦- على طبيب المعارف القيام بتفتيش جميع المدارس التابعة لمنطقته حسب الخطة العامة المرسومة وتقديم التقارير اللازمة عن:

أ- حالة المدارس من الوجهة الصحية العامة واحتياجاتها، وأقتراحاته بخصوص إصلاحها، وعلية أن يدون ذلك في الأستمارة الخاصة بالتفتيش الطبي على المدارس ويعمل نسخة منها إلى مديرية المنطقة.

ب- حالة الطلاب الصحية من الوجهتين الجسمية والعقلية.

ج- الطرق العلاجية التي يتبعها.

د- الأمراض العادية وما أتخذ للوقاية منها.

٧- على طبيب المعارف تقديم تقرير شهري وافٍ عن الأعمال الصحية في منطقته وعن أعمال المستوصف خاصة، وعلية تنظيم الاحصائيات الطبية الوافية لمختلف الأمراض ولأمراض العيون والتراخوما خاصة وذلك حسب الخطة المقررة، وعلية تقديم تقرير سري عن أعماله في منطقته بصورة عامة مزود بالإحصائيات الطبية اللازمة وعن مقترحاته في سبيل رفع المستوى الصحي على أن تنجز تلك التقارير عند نهاية السنة الدراسية.

وقد علمت جريدة البلاد أن هنالك تعديلاً حول خطة مكافحة الأمية في العراق، إذ ذكرت الجريدة أن مديرية المعارف العامة كانت قد درست أقتراحاً وصل اليها من أحدى الجهات التعليمية، أشارت فيه إلى ضرورة تعديل خطة مكافحة الأمية في العراق، وذلك بقبول خريجي الدورات الأربع من الأميين في الصفوف الخامسة الأبتدائية وبجواز ترقيته إلى الصف السادس في خلال السنة الدراسية أذا تبين أن قابليته تؤهله للدراسة في صف أعلى من صفه وبضرورة زيادة النفقات لمكافحة الأمية مع عدم جواز صرف شيء من المبالغ المرصدة لذلك الباب على المدارس الثانوية، ثم بإعطاء القرار في ضرورة فتح أندية أدبية ورياضية مع تطبيق نظام الفتوة والرياضة والكشافة عليهم والمصادقة على جواز تعليمهم (التعليم المدني) في معرفة الحقوق والواجبات الأدبية والسياسية، وواجب الفرد تجاه الحكومة وواجب الحكومة تجاه الفرد، وضرورة

أفهامهم الغاية من سن القوانين وتطبيقها، ولاشك أن تلك الأقتراحات المفيدة ستعمل على وجود طبقة مثقفة عالمة بما لها وما عليها، ومن المؤمل أن تأخذ بها وزارة المعارف[١].

كما ورحبت جريدة البلاد بضرورة أشتراك الطلبة العراقيين في مؤتمر الطلبة العربي الذي سيعقد في القاهرة وقتذاك ، إذ ذكرت الجريدة أنه وبدون شك أن تلك الفكرة الموفقة التي ترمي إلى عقد مؤتمر دوري عام للطلبة العرب والتي ستنعقد دورته الأولى في القاهرة، فكرة رائعة ستتمخض عنها تطور الفكرة العربية واندماجها في روحية أبناء البلاد العربية، ولا شك أن فوائد ذلك المؤتمر ومزاياه ليست في طوق الحصر لما تشتمل عليه من مقومات للروح ومنشآت للعقيدة والتأخي والتفاهم بين الشباب العربي للعمل يداً واحدة نحو الهدف الأسمى والغاية المرجوة، أن أشتراك الطلبة العراقيين في ذلك المؤتمر ليس ضرورياً فحسب، وإنما هو أمر مؤكد حتماً نظراً لأن العراق في طليعة البلاد العربية التي تعمل على نشر الأخوة العربية ولا شك أيضاً أن حكومتنا الرشيدة ستعمل على تسهيل الامر لمجموعة من الطلبة يمثلون إخوانهم في المؤتمر بالنظر إلى الحاجة الماسة التي تستدعي تفاهم الشباب العربي للعمل على أهداف مشتركة من شأنها ايصال البلاد العربية إلى ما ترجوه من مجد وتقدم وإلى ما فيه الخير لتلك البلاد التي تربطها وحدة الدم واللغة والتاريخ والدين، وأشارت الجريدة إلى ثقتها بالطلبة وخصوصاً طلبة المعاهد العليا ككليات الطب والحقوق ودار المعلمين العليا وهم يعدون أنفسهم للاستعداد لتمثيل إخوانهم في ذلك المؤتمر الذي سيدل على التأخي بين قوى الشباب للعمل في سبيل الأمة والبلاد[٢].

وفي ذات الموضوع ذكرت جريدة البلاد أن أدارات الكليات والمدارس العالية في بغداد تهتم بأنتقاء الطلبة الذين يمثلون طلاب العراق في مؤتمر الطلبة العربي الذي سيعقد في القاهرة، وقد أنهت معظم تلك المعاهد العلمية من أنجاز أنتخاب الطلاب لذلك الغرض، كما وقامت الجريدة بنشر أسماء طلاب دار المعلمين العالية والكلية الطبية في عدد سابق لها والذين تم أنتخابهم لحضور المؤتمر، كما قامت الجريدة أيضاً بنشر أسماء الطلاب الذين تم أنتخابهم كي يمثلوا إخوانهم في المؤتمر من كلية الحقوق[٣].

ومن المشاريع المهمة التي تابعتها جريدة البلاد وبكل أهتمام هو مشروع تأسيس الجامعة العراقية، إذ أخذت فكرة تأسيس الجامعة العراقية تظهر من جديد، إذ علمت الجريدة أن الحكومة العراقية قامت بدراسة ذلك الأمر دراسة دقيقة تمهيداً لإيجاد الجامعة التي تجمع كليات العراق

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨٠١، ١٧ شباط ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .، العدد ٨٢٧، ٢٦ أذار ١٩٣٧.

ومدارسه العالية في بناء واحد، والمفهوم أن الجامعة العراقية ستكون ذات ست فروع مبدئياً إذ ستؤسس من كليات الطب والآداب والحقوق ودار المعلمين العالية والهندسة ودار العلوم حتى أذا اكتمل تأسيسها من تلك الفروع، ستبدأ بإيجاد كليات أخرى تدريجياً والحاقها بالجامعة وهي كلية البيطرة، وأخرى للزراعة والتجارة وغير ذلك، ومن المحتمل أن يكون الحي الجامعة في الأراضي المجاورة إلى كلية الحقوق، ومدرسة الغربية وثكنة الخيالة في باب المعظم(١).

وقد ذكرت جريدة البلاد في ذات الموضوع حول مشروع أنشاء الجامعة العراقية ومسودة اللائحة القانونية الخاصة به، إذ أن وزارة ياسين الهاشمي كانت قد ألفت لجنه عليا سنة ١٩٣٦ للنظر في مشروع تأسيس الجامعة العراقية، وقد تألفت من كل من رشيد عالي الكيلاني ومحمد زكي رئيس مجلس النواب وصادق البصّام وزير المعارف والدكتور عبد الرزاق السنهوري عميد كلية الحقوق وساطع الحصري وهنا خياط والدكتور عبد الوهاب عزّام، وبعد أن عقدت اللجنة المذكورة عدة أجتماعات لها في ديوان وزارة المعارف، كانت قد وضعت تقريراً مفصلاً حول أنشاء الجامعة العراقية والأسس التي يجب السير بموجبها وكيفية البدء بالعمل بضم كلية الحقوق والكلية الطبية وكلية الصيدلة ومدرسة الهندسة ودار المعلمين العالية ورافقته بأقتراح يتضمن وجوب سن لائحة قانونية للمشروع في ضوء التقرير والأقتراح المذكورين، وقد تم وضع أسس مسودة اللائحة القانونية ونتيجة لبعض الظروف التي حدثت وقتها فقد صرف النظر عن إخراج الفكرة إلى حيز الوجود والسير بالمشروع إلى النهاية، كما وعملت الجريدة ايضاً أن الجهات المختصة في الحكومة تفكر من جديد في سبيل تحقيق تأسيس الجامعة العراقية وفق الأسس التي كانت قد وضعت من قبل، وعلى ذلك فقد أخرجت مسودة اللائحة المختصة من جديد، ومن المنتظر أن يتم إيداعها إلى لجنة خاصة تألفت لذلك الغرض(٢).

ورحبت جريدة البلاد وفي العدد نفسه عن الرحلات المدرسية وأهمية تشجيعها والإكثار منها إذ بينت الجريدة أن طرق التعليم في العصر الحالي لم تبقَ مقتصرة على تلقين الطلاب دروسهم بين أربعة جدران في الصف، والإكتفاء بالنظريات العلمية، فقد أتجهت أنظار علماء التربية والتعليم بعد تجارب طويلة ودراسات طويلة وعميقة إلى أن أنفع ما يستفاد منه التلاميذ هو أن يكون تعليمه مقروناً بالأطلاعات والمشاهدات التي لها علاقة بدروسه، فأسسوا (الرحلات المدرسية) وذلك بأعداد رحلات إلى الأماكن التاريخية فيما أذا كانوا يختصون بالتاريخ ، والسياحة النهرية والبحرية فيما أذا كانوا مختصون بالجغرافية والملاحة، وهكذا في كل فرع من فروع المنهج التدريسي، وقد أتت تلك النتائج تفوق التوقعات كثيراً، الا أن بلادنا مع أنها ذهبت تقتبس وسائل

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨١٩، ١٦ أذار ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٠٨٤، ١ شباط ١٩٣٨.

التطور العصرية الحديثة، الا أنها لم تبد العناية اللازمة لمثل تلك الأمور والتي لها من الأهمية في بناء أسس النهضة مما يجعلها في مصاف الأمور المهمة الأخرى التي تبذل الجهود في سبيلها ولم تنكر الجريدة ما لمستهُ من أهتمام وزارة المعارف بتلك الناحية التثقيفية، فقد قامت عدة مدارس برحلات إلى جهات مختلفة، وأطلعت على ما تسنى لها الإطلاع عليه وعادت بالفائدة الكبيرة، وقد وجدت الجريدة أن مظاهر أنشاء تلك الفكرة بين المدارس، سيما العالية منها لها فوائد كثيرة فراحت تغتنم الفرص السانحة في العطل المدرسية وتهيء لها السفرات إلى أماكن معينة فيها مشاريع ري أو زراعة أو صناعة، وذلك من أجل الفائدة الكبيرة التي تجنى من تلك الرحلات المدرسية(١).

وأشادت جريدة البلاد بعزم وزارة المعارف على تأسيس كلية زراعية تشتمل على جميع فروع الفنون الزراعية العصرية الحديثة، ويقوم بالتدريس فيها أساتذة أختصاص ، كما وعلمت الجريدة بأنه تنفيذاً لتلك الفكرة المفيدة، الوزارة المختصة قامت بدراسة برامج التعليم الزراعي في الممالك الزراعية الأخرى، بغية إخراج برنامج للتدريس الزراعي في الكلية الزراعية العراقية يلائم وضع العراق الزراعي، ويعين الطالب على أستغلال أرضه والمحافظة على ترتيبها، وأن الحكومة العراقية تهتم وقتذاك بتلك الناحية، إذ قررت توسيع المدارس الزراعية والفت لجنة لذلك الغرض(٢).

وأهتمت جريدة البلاد أيضاً برفع مستوى المدارس الصناعية في العراق وخصوصاً القسم العلمي منها، إذ أقترحت مديرية التعليم المهني في وزارة المعارف، أن يحصل خريجوا المدرسة المذكورة على أختبارات عملية لمدة لا تقل عن السنتين في معامل خارج المدرسة قبل أن ينظر في أمر تعيينهم كمستخدمين على الملاك الدائم(٣).

وقد نشرت جريدة البلاد حول الكتب الدراسية في مدارس العراق وتأليف لجنة لوضع تلك الكتب، إذ ذكرت الجريدة أن أهم ما يشغل بال الجهات المختصة في وزارة المعارف في المدة الاخيرة من سنة ١٩٣٧ ، قضية أنتقاء الكتب المدرسية التي يجب أن يتقرر تدريسها في خلال السنة الدراسية القادمة (١٩٣٨)، ولذلك فقد باشرت الجهة المختصة في الوزارة بعملها بعد أنتهاء السنة الدراسية مباشرة حتى انتهت أخيراً من مهمتها، فأنتقت الكتب التي رأتها صالحة للتدريس والحقيقة المرة التي كانت لابد لتلك الجهة من مجابهتها، وهي الصعوبة في أيجاد ما يصلح أن يعتمد عليه من بين الاف الكتب في تدريس النشيء، إذ كانت على درجة من الفوضى والتباين

---

(١) جريدة البلاد، العدد السابق ١٠٨٤، ١ شباط ١٩٣٨. .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٨٦٣، ٧ أيار ١٩٣٧.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢١٩١، ٤نيسان ١٩٤٤.

مالم تستطع معهما أن تقنع نفسها، بأن الكتب التي أختارتها للتدريس في السنة الدراسية القادمة ١٩٣٨هي صالحة لذلك الغرض الا أضطراراً، وقد علمت الجريدة أن الوزارة قد عزمت على تشكيل لجنة للترجمة والتأليف خلال تلك السنة، وسيكون هدفها الأول التآزر لتأليف وترجمة كتب مفيدة للتدريس(١).

ونتيجة لتطور التعليم في العراق، فقد نشرت جريدة البلاد حول نظم التعليم في العراق وتطبيقها في الأمارات العربية في الخليج ، إذ ذكرت الجريدة أهتمام الامارات العربية في الخليج بالناحية الثقافية في العراق، وأشارت الجريدة إلى عزم تلك الأمارات على السير بثقافتها وفق المناهج التعليمية في العراق، ولقد كانت أمارة الكويت من أشد تلك الأمارات أهتماماً بالموضوع فقررت منذ أيام ضرورة التفاهم مع الحكومة العراقية في ذلك الشأن وذلك بإيفاد أحد ممثليها إلى بغداد، ومن المنتظر أن يصل بغداد في خلال الأسبوع القادم ممثل أمارة الكويت لمفاوضة وزارة المعارف بشأن توحيد التعليم في العراق والكويت، وعرض قرار الإمارة في اقتباس مناهج التعليم المرعية في العراق وأقتناء الكتب المدرسية المقررة هنا، ولأجل أن تصل أمارة الكويت نحو تحقيق تلك الأهداف بالشكل الذي يجلب الطمأنينة، فأن ممثل الكويت سيعرض على وزارة المعارف أقتراحاً بقبول الطلاب الكويتيين في مدارس العراق المختلفة، وخصوصاً دار المعلمين، وسيعمل من أجل الحصول على أستعداد الوزارة لقبول تلك الفكرة، كما أن وزارة المعارف سترحب بتلك المقترحات التي ترمي إلى توحيد الثقافة العربية بين العراق والأمارات العربية المجاورة(٢).

وتابعت جريدة البلاد موضوع حصر طبع وبيع الكتب الدراسية لوزارة المعارف وحدها وكذلك سعي الوزارة إلى إزالة مشكلة غلاء الكتب الدراسية، إذ لاحظت وزارة المعارف أن الكتب التي تستعملها في مناهج الدراسة الأبتدائية والثانوية وغيرها والتي يجهزها المتعهدون والتي تشتريها من أوساط معينة ترهق كاهل القسم الأعظم من طلاب المدارس، سيما الفقراء ومتوسطي الدخل منهم لغلاء ثمنه، وقد أدركت الوزارة أن غلاء ثمن تلك الكتب، أنما يعود إلى غلاء المطابع التي تجهز الكتب إلى وزارة المعارف، إذ أصبحت وسيلة تجارية ينشد من ورائها الربح دون مراعاة أي عامل، وقد علمت الجريدة ايضاً أن وزارة المعارف أخذت تهتم بتلك الناحية وتوليها نظرها فألفت لجنة في الأيام السابقة لتجد طريقه لوضع حد لذلك، وقد توصلت اللجنة بعد الدراسة والبحث والتقصي، إلى وضع قرار يقضي بحصر بيع وطبع الكتب الدراسية على أنواعها بيد وزارة المعارف نفسها أو ستعطي الوزارة مبلغ معين لأصحاب المؤلفات الجديدة أو لمن تكلفهم بوضع كتب جديدة، ثم تقوم بطبع تلك الكتب في المطبعة الحكومية لتؤمن بذلك أنفاق أقل ما يمكن من

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٩٥٨، ٣٠ أب ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٠٨٥، ٢ شباط ١٩٣٨.

التكاليف على الكتب وتتمكن من بيعها بلا ربح للطلاب، وهكذا تسهل عليهم شرائها بأسعار أقل بكثير من أسعار الكتب التي يجهزها المتعهدون أو المطابع الخاصة، أما فيما يتعلق بالكتب الانكليزية أو العربية التي تشترى من الخارج، فستقوم وزارة المعارف بشراء الطبعات الرخيصة منها فقط لتكلف الطلاب أقل ثمن ممكن، كما ولاحظت الوزارة ايضاً أن كتباً كثيرة تم إقرارها للدراسة، الا أن الطلاب لا يدرسون سوى جزء أو اجزاء معينة منها في السنة الدراسية الواحدة، ولذلك ستقوم الوزارة بشراء الأجزاء التي قررت للدراسة وحدها، وذلك لمراعاة حالة الطلاب وقابلياتهم الأقتصادية، ولا بد أن تأتي مثل تلك التدابير برفع مشاكل كثيرة يعاني وطأتها القسم الأعظم من طلاب المدارس(١).

ونشرت جريدة البلاد فيما يتعلق بملابس تلامذة المدارس، إذ ذكرت الجريدة أن مديرية المعارف العامة قد عممت الكتاب التالي على كافة مديري معارف المناطق في الألوية، ومدارس الصناعة، ودار المعلمين الأبتدائية والريفية وطلبة منهم ما يأتي(٢):

١- رغبة في جعل قيافة طلاب المدارس على أختلاف درجاتها بشكل يضمن معرفتهم بسهولة أينما حلوا، وغرس روح الجندية في نفوسهم، فقد قررنا أن يرتدي طلاب المدارس كافة وحتى المعفيون منهم الملابس العسكرية حسب صنوفهم الفتوة والجوالة والأحداث على الدوام ولا يقبل أي طالب في المدرسة مالم يمتثل لتلك الأوامر.

٢- يطلب من مديري المدارس والمعلمين، مراقبة هندام التلاميذ وسلوكهم وأداء التحية خارج المدرسة أيضاً، ومعاقبة اللذين يخلون بالأمر.

كما سلطت جريدة البلاد على تعديل نظام البعثات العلمية، وشمول طلاب مدرسة الهندسة العراقية بتلك البعثات، إذ أفادت الجريدة إلى أهتمام وزارة الاقتصاد والمواصلات برفع المستوى الدراسي في مدرسة الهندسة، واحداث ترميمات مهمة في فروع الهندسة النظرية والتطبيقية التي يدرسها الطلاب بإدخال مواد جديدة إلى مناهج الدروس، ولما كانت كليات الهندسة الإنكليزية قد أعترفت بمدرسة الهندسة العراقية، وتم الأتفاق بينها وبين وزارة الاقتصاد والمواصلات على قبول شهادات الطلاب المتخرجين منها لدخول المدارس الإنكليزية العالية لمواصلة الدراسات فيها، فقد أبدت الوزارة المذكورة أهتمامها ايضاً برفع مستوى تلك المدرسة لجعلها كلية الهندسة العراقية بدل مدرسة الهندسة، ولا شك أن أعتراف المدارس البريطانية العالية بشهادة تلك المدرسة، يعد عاملاً مهماً في مواصلة المتخرجين فيها لإكمال دروسهم في إنكلترا، غير أن نظام البعثات العلمية السابق، لم يكن يشمل طلاب تلك المدرسة أو يسمح بإيفادهم على حساب الحكومة العراقية، كما

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٢٠٤، ١٩ أيار ١٩٣٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١١٩١، ٢٤ نيسان ١٩٣٩.

هو شأن بقية المدارس العائدة إلى وزارة المعارف، ولذا وجدت وزارة الاقتصاد والمواصلات، أن الفائدة من الإعتراف بدرجة مدرسة الهندسة العلمية لا تتم الا أذا كان نظام البعثات العلمية يخولها حق أيفاد البارزين من متخرجي تلك المدرسة إلى الدول الأوربية لمواصلة الدراسة العالية وعليه فقد قامت وزارة المعارف بتعديل نظام البعثات ليشمل طلاب مدرسة الهندسة العالية، إذ ذكرت في المادة السادسة الفقرة (هـ): (من تنتخبه وزارة المعارف من بين خريجي مدرسة الهندسة ذات السنتين فأكثر بعد الدراسة المتوسطة، على أن يكون معدل الطالب ٧٥% على الأقل في الامتحانات النهائية، لكل من السنوات الدراسية التي قضاها في مدرسة الهندسة) [١].

كما قامت وزارة المعارف بتشجيع حركة التأليف، إذ ذكرت جريدة البلاد، أنه بناءً على المبالغ التي رصدتها وزارة المعارف في ميزانيتها لسنة (١٩٣٩)، وذلك من أجل أنفاقها على تشجيع المؤلفين والكتاب ليضعوا الكتب والمؤلفات القيمة، وعليه فقد عزمت الوزارة على تأليف لجنة من كبار الأدباء والشعراء من وطنيين وغيرهم من البلاد العربية لتعرض عليها كافة الكتب التي ستقدم أليها، لتقدير قيمتها الأدبية وما يستحقه أصحابها من المنح والهدايا، وتأملت الجريدة أن يتم اختيار وزارة المعارف لتلك اللجنة على غير الطريقة التي درجت عليها في تأليف بعض لجانها من الرجال المتصلين بها في الوظائف والمدارس فقط[٢].

باركت جريدة البلاد خطة وزارة المعارف في موضوع مضاعفة العناية بالتمثيل والخطابة في المدارس الرسمية، إذ ذكرت ان خلاصة المنهج الدائم المقدم الى وزارة المعارف قد نال استحسان واعجاب الساعين لإنهاض واعلان شأن التعليم في العراق كما نال استحسان فاضل الجمالي مدير التدريس والتربية العام والذي وعد بتنفيذ هذا المنهاج وتعميمه على كافة المدارس و في جميع انحاء البلاد [٣].

وايدت جريدة البلاد قيام مجموعة من طلاب كلية الحقوق العراقية بأنشاء (جمعية اتحاد الطلبة) إذ ذكرت ان غاية هذه الجمعية هي نشر روح التضامن والتعارف بين طلاب كلية الحقوق بصورة خاصة وسائر المدارس العالية بصورة عامة و توجيه العمل وفق المبادئ الوطنية والقانونية، وقد نالت هذه الفكرة اعجاب الناس وأستحسانهم ، كما دعت الجريدة أن تقوم الحكومة بتقديم المساعدة والعناية من اجل النهوض بالشباب الواعي [٤].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٢٥١، ١٤ تموز ١٩٣٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٢٧، ٢٤ أيار ١٩٣٩.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٣٠٢ ، ٢ كانون الثاني ١٩٤٠ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ١٦١٠ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٤١ .

وقد أشادت جريدة البلاد بمستقبل التربية والتعليم في العراق، إذ بينت أنه على الرغم من ظروف الحرب العالمية الثانية، إذ أصدر الدكتور محمد فاضل الجمالي رسالة قيمة تتعلق بشؤون التربية والتعليم في العراق، وتعد أول رسالة نشرت في العراق أثناء الحرب العالمية الثانية وقد تضمنت أراء مهمة في المشاكل التربوية، وهي جديرة بالبحث والمناقشة، وأن كل تفكير يبدي في مستقبل التربية في تلك الربوع، يجب أن يأخذ بنظر الأعتبار تراثنا القومي وحالتنا الحاضرة وأن تتم الإفادة مما يقدمه كبار مفكري العالم اليوم من وصفات وعلاج، وأن الفلسفة التي تلائمنا تركز على دعائم ثلاث قيم وهي–الايمان والعلم والفن– وتلك الدعائم التي ينشأ عنها الحق والخير والجمال[١].

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٢٠٠، ١٦ نيسان ١٩٤٤.

المبحث الثاني

موقف جريدة البلاد من أوضاع المرأة والطفل في العراق

١٩٢٩ -١٩٤٥

خلال العقود الأولى من القرن العشرين، تمكنت المرأة العراقية أن تخترق كل الحواجز التي قيدتها، وانطلقت من النضال الأجتماعي المجرد إلى النضال الثقافي بالمعنى الشامل، فالتحقت بالمدرسة والجامعة وأنخرطت في العمل السياسي بطريقة مباشرة وبطرق مختلفة تسمح لها بالتعبير عن ذاتها المستقلة، فشكلت حلقات أجتماعية وثقافية ومنتديات لتتيح للمرأة المساهمة في التظاهرات والحركات الأجتماعية مع تطور الحركة الديمغرافية في العراق ووضوح أهدافها التحررية، وبدأت المرأة العراقية التعبير عن ذاتها بطريق الفن والأدب والصحافة والثقافة بأنواعها وأحتلت مواقع ريادية في ثلاثينيات القرن العشرين وما تلاها برزت قامات نسوية لها حضورها المشرف في الأوساط السياسية والثقافية والأجتماعية، وبذلك أنطلقت مواهب وطاقات أبداعية لشريحة واسعة من النساء العراقيات، ولأن تحضر الامم يقاس بمدى تعليم المرأة وتحضرها وكانت المرأة العراقية سباقة للدخول في مجالات دراسية كثيرة ومنها الجامعات التي كانت حكراً على الذكور، فدرست الطب والحقوق وغيرها ... وقدمت المرأة العراقية في ميدان السياسة الهامات نضالية جسيمة وتضحيات كبيرة يشهد لها تاريخ العراق السياسي المعاصر، وقد مرّت الحركة النسوية في العراق بمراحل عديدة، وجابهت عقبات وتحديات كثيرة من قبل المجتمع الذي يتسيدهُ الرجل، وبكل مرافق الحياة بأعتباره مجتمعاً ذكورياً، الا أن المرأة العراقية كانت ولاتزال لها مواقف مشرفة وفعالة تجاه الوضع السياسي، فأخذت بتأسيس الجمعيات والمنظمات النسوية بإطار تقدمي وحضاري منفتح للحصول على حقوقها، وإزالة الحيف عنها، وقد أستغلت ذلك بأن شهد العراق أنفتاحاً سياسياً وأجتماعياً وفكرياً من خلال تأسيس الأحزاب والجمعيات[١].

وقد نشرت جريدة البلاد تعريب مقال الكاتبة الانكليزية (ستيفانس أولس) الذي نشرته في جريدة (النير أيست–الشرق الادنى) إذ ذكرت أموراً لم تكن في الواقع لتلائم المرأة العراقية، إذ ذكرت في خلاصة مقالها:–

١– ان الحرب العالمية والتطور الذي حدث بعد الحرب لم يشمل حالة المرأة العراقية.

٢– أن المرأة في تلك البلاد ليس لها أي قيمة كشخص ذي إعتبار وانما هي جزء من العائلة.

---

(١) رجاء القيسي، المرأة العراقية في العهد الملكي، مقالة في جريدة التأخي الإلكترونية، العدد ٥١٦٨٩، ٢٠١٤/٦/٢٣، للمزيد ينظر www. Al taakhipress. Com

٣- أن المرأة العراقية تنظر إلى المرأة التركية كنموذج للتقدم.
٤- أن بعض الرجال البارزين في البلاد قد تزوجوا بالنساء التركيات لتقدمهن على المرأة العراقية.
٥- أن المرأة العراقية لاتزال تلبس الألبسة الوطنية الفضفاضة.
٦- أن الحرية الفكرية في البلاد لا تسمح لكثير من أنصار تحرير المرأة بأبداء أراءهم بصراحة.
وتلك هي خلاصة النقاط التي لفتت نظر القارئ في مقال الكاتبة والتي لا تلامس الحقيقة او من الحقيقة في شيء، فكان رد الجريدة كالاتي:-
أولاً- ليس هنالك أمة من الأمم تأثرت من موجة التطور العالمي الذي حدث بعد الحرب، أكثر من الأمة العراقية، وقد كان نصيب المرأة العراقية من ذلك التطور عظيماً جداً، واذا لاحظنا وصف الكاتبة للمرأة العراقية نجده ينطبق كل الأنطباق على المرأة التي كانت تعيش تحت سماء العراق قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، الا أن الآية انعكست بعد أن وضعت الحرب أوزارها وأصبحت المرأة بفضل جهودها وجهود مناصريها ذات كيان محترم وشخصية لها مكانتها وهي ربة البيت والمسيطرة على الشؤون العامة، وهي التي تفرض نفوذها على افراد الأسرة رجالاً ونساءً ، أذا أستثنينا بعض الأسر التي تغلبت على نفوسهم روح الجهل والجاهلية ونفسية التعصب الأعمى.
ثانياً- أما زعم الكاتبة بأن المرأة العراقية تنظر إلى المرأة التركية كنموذج للتقدم، وأن بعض الرجال في العراق تزوجوا بنساء تركيات، فهو قول لا يعرف الواقع، لأن المرأة العراقية كانت تنظر إلى المرأة التركية بنظر الأنتقاد ،لا بنظر التقدير والأعجاب، لأن طبائع المرأتين من حيث الرصانة الأخلاقية والمحافظة على التقاليد القومية تختلفان بعضهما عن بعض كل الأختلاف.
ثالثاً- والغريب في المقالة أن تنتقد الكاتبة الإنكليزية المرأة العراقية للبسها الألبسة الوطنية الفضفاضة، بينما تلك مكرمة وفضيلة لها ودليل على رصانة أحلامها ورمز على عدم أعتنائها بالقشور دون اللباب، فالمرأة العراقية تعتني عناية زائدة بنظافة ألبستها وتناسق الوانها ووقارها والكبيران في السن منهن لم يشأن أن يبدلن طور حياتهن أنما حافظن على زيهن الوطني في الوقت الذي تطورت افكارهن مع روحية العصر والتقدم.
رابعاً- أما فيما يخص زعم الكاتبة بأن أنصار المرأة العراقية لا يجرؤن على أبداء آرائهم بحرية والحقيقة أن حملة الأقلام في العراق أكثر الأمم الشرقية شجاعة في معالجة ذلك الموضوع، وأن الصحف العراقية منذ العهد العثماني إلى يومنا ذلك، تبحث وبكل حرية حول لزوم تحرير المرأة وتهذيبها وأن صوت المتمسكين بالقديم من تلك الناحية، كان ضئيلاً وقد تلاشى بتلاشي الأيام

واصبح معدوماً بفضل جهود مفكري تلك البلاد، ولذلك أنتصرت فكرة الحق على الباطل، وأنتصر رأي تحرير المرأة وتهذيبها[١].

وقد تناولت جريدة البلاد وفي مواضيع عديدة نشاطات المرأة العراقية وإسهاماتها في الحياة السياسية والأجتماعية في العراق، إذ شاركت مجموعة من النساء العراقيات في المؤتمر النسائي الشرقي الذي عقد في دمشق ١٩٣٠، وقد أشادت الأنسة أمينة الرحال، أحدى ممثلات نساء العراق في المؤتمر، بأنه من السرور على كل امرأة عراقية وعربية أن يعقد مؤتمر نسائي في دولة عربية، وتحضره نساء عربيات يبحثن في شؤون المرأة العربية، وفي الطرق الواجب أتباعها في جهادها في معترك الحياة الأجتماعية، أن ذلك المؤتمر والذي يعد الأول من نوعه والذي يرمي بطبيعة الحال إلى غايات تعطي للمرأة العراقية والعربية دوراً أكبر في الحياة السياسية والأجتماعية في المجتمع، لقد أصبحت الآن نظرية مطالبة المرأة بمساواتها مع الرجل غير مجدية، ذلك ان الظروف الأقتصادية هي التي فرقت بينهما على مر السنين والعصور وتلك الفروق باقية إلى أن تتبدل الطرق المعيشية، فتتبدل بذلك الحياة الأجتماعية، فالحرية البسيطة التي تمتعت بها المرأة في دور البداوة الأولى يوم كانت هي ربة البيت، لم تكن قد جاءت من وراء مطالبتها الرجل بذلك، بل أن الحالة الأقتصادية كانت تتطلب ذلك، لأن المرأة في ذلك الدور كانت منتجة، ونجد المرأة في دور الأقطاع محجبة ومقبوعة في دارها لا لأنها تقاعست من المطالبة بحريتها بل لأن الرجل أصبح هو المنتج، وكانت هي بمثابة متاع الرجل وبعض ممتلكاته وأكبر برهان على ذلك أختنا التركية، فهي قد طالبت بحريتها وحقوقها وبمساواتها مع الرجل، غير أنها لم تنل شيئاً من ذلك الا بعد أن جاء اليوم الموعود يوم الانقلاب التركي ١٩٠٨ الذي قضى على النظام الإقطاعي القديم، وأحل محله الحكم الشعبي، فخرجت المرأة التركية المحجبة ساخرة، ونالت الشيء الكثير مما كانت تطلبه، وهي سائرة في مشاركة الرجل في حياته العملية ولم يمنعها عن ذلك مانع، فالمسألة أذا ليست مسألة مطالبة بالحقوق من الرجل والمساواة به، بل هي مسألة تطور أقتصادي يحدث الأنقلاب الأجتماعي ومن جراء ذلك تحصل المرأة تدريجياً على حقوقها التي تطلبها، وذكرت الجريدة أيضاً أن من واجب المرأة مساعدة الرجل على ذلك الانقلاب لتنال ما تبتغيه، وأن المرأة الشرقية تختلف في حالتها وشعورها عن المرأة الغربية وتلك حقيقة لا غبار عليها [٢].

وقد أشادت جريدة البلاد بجهود المرأة العراقية في خدمة مجتمعنا، من خلال حركة النشاط في الفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر العراقي، إذ ذكرت الجريدة أنه في سنة ١٩٣٣ قدمت

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥، ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٦، ١٥ تموز ١٩٣٠.

إلى العراق ممرضتان بريطانيتان على حسابهما وحساب جمعية الصليب الأحمر في إنكلترا، وقامتا بتدريب الأمهات على التمريض المنزلي والعناية بالطفل، فكانت النتيجة موفقة والرغبة في التعليم كبيرة من قبل السيدات العراقيات ، وعليه فأن جمعية الهلال الاحمر فكرت بأستقدام ممرضة مختصة وبمنزلة مرشدة للتمريض ورئيسة مركز التدريب على التدبير المنزلي والعناية بالطفل، وقد وصلت أخيراً (المس ماسان جونس) بغداد، وأخذت تضع الأسس لدراسة الأساليب المتبعة بين أوساط الشعب المختلفة من حيث ألية السكن والمعيشة، لتكون لها فكرة عملية عامة تسير على ضوئها في سبيل نشر التدريب على التدبير المنزلي والعناية بالطفل ومع أنها تقوم بتفقد الأوساط العائلية المختلفة، فقد أخذت تدرس سبل نشر دعوة شؤون التدبير المنزلي والعناية بالطفل مستعينة بالفرع النسائي ومدارس البنات، فكانت أولى خطواتها، هي المحاضرة التمهيدية التي ألقتها يوم ٩ كانون الثاني ١٩٣٦، على مسامع تسعين تلميذة من الصفوف العالية ، معززة محاضرتها بالفانوس السحري–جهاز عرض الصور– لعرض بعض المناظر مبينة لهن مقاصد جمعيات الهلال والصليب الاحمر العالمية للأحداث وسرعان ما وصل خبر ذلك التجمع التمهيدي بين بقية الفتيات على أختلاف طبقاتهن فأنهالت وقتذاك طلبات الألتحاق بالصفوف الدورية لجمعية الهلال الأحمر ، فكان من جراء كثرتها أن تأسست عشرة صفوف دورية تلقى على تلميذات كل من الصفوف العالية للمدرسة الثانوية المركزية للبنات ودار المعلمات ومدرسة الفنون البيتية، محاضرتان في الأسبوع مع دروس عملية في التدبير المنزلي والعناية بالطفل، وقد فتح الفرع النسائي سجلاً خاصاً للزائرات من السيدات تدون فيه ملاحظاتهن لتكون دليلاً منهن للوقوف على رغبة الجمهور وحاجاته إلى تحسين شؤون المجتمع الصحية والمنزلية، وقد رحب الفرع النسائي بتلك الملاحظات وقدرها حق تقدير، فقام وقتها بتطبيق الأحسن والأفضل منها[١].

ولم يقتصر أهتمام جريدة البلاد بشؤون المرأة فقط، بل أنصب اهتمامها ايضاً حول الطفل وذلك لأرتباطه الوثيق بالأم والأخت وإعداد جيل يتربى تربية صحيحة بعد إعداد حاضنة جيدة وقادرة على تحمل زمام الأمور، وقد نشرت جريدة البلاد النظام الأساسي لجمعية حماية الأطفال في بغداد، بعد التعديل الأخير، وفيما يلي النظام الاساسي المعدل لسنة ١٩٢٩ في أجتماع فوق العادة وكما يأتي [٢]:

ويرى الباحث هنا أهتمام الحكومة بالطفل وأهتمامها كذلك بالأم العراقية، وتأسيس أول جمعية لحماية الأطفال في العراق، وذلك يدل على مدى التقدم و الرقي الذي كان يشهده العراق أبان تلك الحقبة.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٤ ، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٠ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٧٠، ١٧ كانون الثاني ١٩٣٦.

وتابعت جريدة البلاد أنه قد لوحظ في الآونة الاخيرة أنه لا يوجد في العراق مربيات أخصائيات في تربية الطفل والأمومة والرضاعة مما تحتاج أليهن أكثر العوائل، ولذلك السبب فقط ترجع أسباب قلة العناية بالطفل وتربيته تربية صحيحة، وقد شعرت أخيراً جمعية حماية الأطفال بذلك النقص، فقررت سده وذلك بواسطة جلب عدد من المربيات من الخارج وأستخدامهن في مؤسسة خاصة بتربية الأطفال يودع ذوو الأطفال أطفالهم فيها لقاء أجور لا تزيد عن الدينارين شهرياً إذ يتلقى الطفل فيها جميع أسباب العناية ويتناول التغذية اللازمة مع الغسل والخدمة الممتازة على أن توضع شروط لأوقات بقاء الطفل في المؤسسة حتى إذا شاء ذووه إبقائه دائماً وأن شاءوا أخذوه كلما أشتاقوا اليه ، وفي الحقيقية أن ذلك العمل الجليل الذي ستقوم به الجمعية سيكون سبباً لتكوين جيل جديد من الأطفال الأصحاء في العراق تتوفر فيهم كل أسباب الصحة والنشاط والنمو[١].

كما تابعت جريدة البلاد وفي العدد نفسه فيما يتعلق بميزانية جمعية حماية الأطفال ونصيبها من مساعدة الحكومة، فبالنظر إلى الأعمال الخيرية والإنسانية الذي يفرضهُ نظام جمعية حماية الأطفال العراقية، وقيام الجمعية بالمساعدات الجمة في سبيل الخير، فقد كانت الحكومة تساهم في مساعدتها مساعدة مادية وذلك بمنحها مبلغاً سنوياً قدره (٢٥٠) ديناراً، وقد تبين لدى أدارة الجمعية أن ميزانيتها بالإضافة إلى منحة الحكومة لا تعادل النفقات التي تصرفها سنوياً للملاجئ الأسعافية والإعانات التي يقرها مجلس أدارتها للمنكوبين والمعوزين أشخاصاً ومشاريع، وذلك لسعة أعمال برّها وتوسيع نطاق إحسانها، ولما كانت الحكومة الحاضرة تنظر في فصول ميزانية الدولة الجديدة، فقد علمت الجريدة أن وفداً من مجلس أدارة الجمعية سيتألف لمقابلة وزير المالية ومفاتحته بأمر زيارة تلك الإعانة إلى (٥٠٠) دينار سنوياً لتتمكن من أداء رسالة واجبها الانساني في تلك البلاد[٢].

وقد شجعت جريدة البلاد مساهمة المرأة العراقية في العديد من الأمور الأقتصادية والأجتماعية والثقافية، إذ ذكرت الجريدة عن مساهمة الفتاة العراقية في مشروع الراديو العراقي ، إذ قررت اللجنة العامة لمحطة البث اللاسلكي العراقية في أجتماعها الأخير، تشكيل لجنة نسائية للمحطة من السيدة نظلي الحكيم مديرة دار المعلمات، والأنسة صبيحة الشيخ أحمد الداود، المدرسة في مدرسة البنات المركزية، والسيدة فخرية أسماعيل المفتشة في وزارة المعارف والأنسة عفيفة رؤوف مديرة مدرسة باب الشيخ للبنات، وقد أنتخبت صبيحة الشيخ أحمد الداود سكرتيرة للجنة، وستقوم

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨٠١، ١٧ شباط ١٩٣٧.

(٢)المصدر نفسه .

اللجنة بأعداد المحاضرات من السيدات العراقيات وإعطاء القرار بمن يصلح منهن للإذاعة، وستعقد اللجنة النسائية أجتماعاتها مستقلة عن بقية اللجان[١].

ومن الأهتمامات الأخرى التي عنيت بها جريدة البلاد فيما يخص المرأة بوجه الخصوص وهي تشجيع النساء العراقيات في العلم والمعرفة، إذ ذكرت الجريدة في منشور لها (أول فتاة عراقية تجاز بالحقوق من جامعة باريس) ، إذ تمكن مندوب جريدة البلاد من أجراء حديث مع الانسة (لوسيان أبراهيم شماش) وهي تصف شعورها وأمالها، إذ أن لوسيان أبراهيم شماش فتاة في الثانية والعشرين من عمرها تخرجت تلك السنة ١٩٣٧ من كلية الحقوق في جامعة باريس بدرجة ليسانسية في القانون (بكالوريوس قانون) وقد وصلت بغداد حديثاً، وعندما سألها أحد مندوبي جريدة البلاد عن عهد دراستها في عاصمة النور وشعورها وآمالها في المستقبل، أجابت بما يلي: (لقد ودعت (باريس) أم الدنيا وعاصمة النور وعروس الغرب وغابت عني آثارها وجمالها ومعالم الحضارة والحياة فيها، ولم أتذكر منها شيئاً الا كما يتذكر الحالم حلمه الجميل في اليقظة الموحشة، وأني نسيت في يوم من الأيام كل ما شاهدته طيلة الخمسة عشر سنة التي عشتها في باريس، فأنني سأبقى محتفظة بمرح الطفولة وحياة الشباب في المدرسة وبين جدران المعاهد العلمية في تلك المدينة العظيمة وخاصة في مدرسة الحقوق في باريس، أن كلية الحقوق في باريس تضم بين جدرانها ما يقرب عشرة الاف طالب وطالبة، وفيها ما يقرب من خمسين أستاذاً معظمهم من أساطير الفقه القانوني، بينهم الكثير من مشاهير الرجال أمثال المسيو (كيز) الذي أشتهر بالدفاع عن الحبشة، والمسيو (ليبراديل) والمسيو (بدرون) والمسيو (كيبتون) العالم الكبير في القانون المدني)[٢].

كما قامت جريدة البلاد بأعداد تقرير مهم حول دار المعلمات والتعليم النسائي في العراق فذكرت : أن دار المعلمات في الوقت الحالي، هي المدرسة الأهلية التي تغذي المدارس الأخرى بالمعلمات والمديرات، وقد راعينا أن تسير الدراسة فيها على أساس أعداد الطالبات لمهنة التدريس، ولكن بما أن تلك الدراسة ينظر أليها في نفس الوقت كمدرسة تعد أمهات المستقبل فقد راعينا ايضاً تخصيص جزء من برنامج الدراسة للشؤون المنزلية والعلوم النسوية والأجتماعية اللازمة للمدرسة وربة المنزل، ومما لاشك فيه أنه لضمان تلك النتائج لابد من عمل حساب لخطة مستديمة ثابتة لمدة لا تقل عن عشر سنوات، لقد مرت تلك المدرسة بأدوار صعبة جعلت حياتها متكلفة وظروفها تحتاج إلى عناية كبيرة ودقة في توجيه شؤونها، والحقيقية أن المدرسة التي بقيت أعواماً بدون خطة ثابتة تسير بمقتضاها كان حتماً أن تصل إلى تلك النتيجة، الا أنه

---

(١)المصدر نفسه ، العدد ٥٣١، ٣١ أذار ١٩٣٦.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٧٩٧، ١٢ شباط ١٩٣٧.

في الوقت نفسه كانت المدرسة موضع عناية كل من تولى أدارة وزارة المعارف بدليل ما يوجد فيها من أثار لألات قيمة وأدوات فنية، وأقترحت الجريدة أن من أهم الأسس التي اذا أتبعت يمكن ضمان مستقبل تلك المدرسة وديمومتها[١]:-

١) يجب أن تسير سياسة التدريس بها على مبدأ أعداد المعلمات العراقيات كي يتولين هن العمل بتلك المدرسة، لأن من أكبر صعوبات المدرسة أعتمادها على معلمات من الخارج، وفي كثير من الأحيان لا يتيسر للوزارة الا بصعوبة إستقدام المعلمات لتلك المدرسة.

٢) من الضروري عمل ترتيب لتدريس المواد الأساسية كاللغة العربية والرياضيات والكيمياء والفيزياء على يد معلمات مختصات تخصيصاً عالياً، وفي حالة اللغة الإنكليزية يستحسن أستخدام معلمات إنكليزيات يقمن بتدريس تلك المادة حتى تؤدي دروس اللغة الإنكليزية بالفرصة المطلوبة منها، وكما أقترحت الجريدة ان يتم تدريس تلك اللغة من الصف الثالث الأبتدائي على الأقل.

٣) إعداد أماكن مناسبة للقسم الداخلي، كي يهيئ لهن بيتاً بالمعنى الصحيح، تتعلم فيه الطالبات كيفية تطبيق الأنظمة المدرسية وإدارة المنازل على أساس صحيح، كي يستطعن بعد ذلك نشر الفكرة في البيئات التي يمكثن فيها.

٤) وتأمل الجريدة أنه في المستقبل القريب أن تصل دار المعلمات إلى مرتبة دار معلمات عالية كي يتوفر لدى المدرسة المعلمات القديرات.

ورفعت جريدة البلاد تقريراً عن وقاية الطفل ورعاية الأمومة وحماية النسل، وهي من أهداف جمعية حماية الأطفال العراقية، إذ توجه جمعية حماية الأطفال أهتمامها الكبير إلى ناحية الوقاية بدل المعالجة وهي في سبيل ذلك تكثر من تأسيس فروع لها في بغداد وتعمل على تأسيس مراكز أخرى في انحاء البلاد كل ما تعزز مركزها الحالي والفني، وأستطاعت تلك الجمعية في خلال الأيام الماضية أنشاء فرع جديد بعد أن شعرت بأن البلاد بأمس الحاجة اليه وهو فرع حماية الأمومة، وستكون أعمال ذلك الفرع تقديم الإرشادات الصحية والطبية إلى الأمهات عن كيفية الأعتناء بالطفل بعد ولادته وطرق تربيته وتغذيته وحفظ صحته ومراعاة النظافة لكي تتعلم الأم تلك الأمور قبل الولادة ليلد الطفل بعدها سالماً، وسيقوم ذلك الفرع بجمع أحصاءات دقيقة عن شؤون الولادة ونسبة أنواع الأمراض أو عوامل الضعف أو العاهات في الأطفال، وفي مقر جمعية حماية الأطفال يوجد مركز خاص للاعتناء بتربية الطفل ومعالجة المرضى الصغار، كما فيها قسم أخر خاص للاعتناء وتربية الأيتام الذين ليس لهم أب شرعي وبعد أن تقوم الجمعية بتربية أولئك حتى يبلغوا حداً معيناً من العمر تعهد بهم إلى دار الأيتام وتتوسع حركة التبني

(١) جريدة البلاد، العدد ٨٠٠، ١٦ شباط ١٩٣٧.

توسعاً كبيراً ويؤخذ من احصائيات جمعية حماية الأطفال أن ما يقارب الـ ٩٥% من الأطفال اليتامى الذين تتعهد الجمعية بتربيتهم يتم تبنيهم حتى قبل أن يبلغوا سن نقلهم إلى دار الأيتام، وأستطاعت جمعية حماية الأطفال أن توسع مؤسساتها وتبني لها مستشفى واسع تستفيد منه مديرية الصحة العامة لمعالجة الأطفال، وشيدت بناية أخرى قبل زمن وجيز خصصت فيها أقساماً مستقلة لتربية الطفل وتغذيته ومعالجة المرض على أساس تصنيف نوع الأمراض، ولكل قسم عدد خاص من الممرضات، وهنالك طبيب يشرف على مؤسسات الجمعية ولا زالت الجمعية تعمل على توسيع مؤسسات وقاية الطفل والأمومة ليس في بغداد وحدها فحسب بل في أنحاء البلاد أيضاً، وقد عبّرت الجريدة عن ذلك إذ أن فيه خدمة كبيرة للبلاد ومساعدة عظيمة لمؤسسات الصحة لا تستغنى منها أرقى البلاد تنظيماً في شؤونها الصحية[١].

ومن الأهتمامات الأخرى لجريدة البلاد بشؤون المرأة هو ما نشرته حول أفتتاح متحف الأزياء في بغداد، إذ ذكرت الجريدة أن الوصي عبد الاله سيقوم بأفتتاح متحف الأزياء ببغداد صباح الثلاثاء ١٤ كانون الثاني ١٩٤١، وقد وزعت مديرية الأثار القديمة بطاقات الدعوة على النواب والأعيان وكبار الموظفين لزيارة المتحف من الساعة ١٢ ظهراً إلى الساعة ٤ عصراً، والأربعاء ١٥ كانون الثاني من الساعة العاشرة صباحاً إلى الساعة الواحدة ظهراً، وتشمل فعاليات المتحف بالإضافة إلى عرض للأزياء العراقية التراثية، عرض بعض النشاطات الأجتماعية والحرف اليدوية القديمة وغيرها[٢].

وقد نشرت جريدة البلاد حول أشتراك مندوبات عراقيات في المؤتمر النسائي العربي الذي عقد في القاهرة بين ١١و١٢ كانون الأول ١٩٤٤، وتمكن مندوب الجريدة من أجراء حديث مع الدكتورة (سائحة رفعت) ممثلة وزارة الشؤون الأجتماعية العراقية في المؤتمر، إذ قالت الدكتورة: (أن وفدنا وصل إلى القاهرة في اليوم الذي أفتتح فيه المؤتمر النسائي العربي بدار الأوبرا الملكية من قبل مندوبة من جلالة الملكة فريدة المعظمة، وبحضور جمهور كبير من وزراء مصر ورجالها الوطنيين العاملين، لقد أنقسم المؤتمر إلى لجان فرعية تجتمع في الصباح بدار الأتحاد النسائي المصري للمناقشة ووضع القرارات، وتجتمع كلها سويةً العصر لسماع المندوبات العربيات، إذ تلقى كل مندوبة كلمة من الموضوع الذي اختصت به وجاءت لتمثيله وكانت لجان المؤتمر خمساً، أولها (المرأة والتعليم) وأختصت الثانية (المرأة والحقوق السياسية) أما الثالثة (الصحة والاخلاق) والرابعة (المرأة وحماية الطفل) والخامسة (قضية فلسطين) ولا يوجد هنالك شك ان اللجان كلها عملت بكل حماسة وجد، حتى اذا ما أكتملت القرارات فيها تقدمت بها إلى

(١) جريدة البلاد، العدد ١٥٨٧، ٢٣ كانون الأول ١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٠٢، ١٣ كانون الثاني ١٩٤١.

مكتب المؤتمر الذي أقرها نهائياً بعد المباحثة والمناقشة والتحوير، فجاءت تستند إلى علم وتجارب وبحوث)[١].

وفي سياق ذات الموضوع، أجرى مندوب جريدة البلاد حديثاً مع السيدة (مائدة محمود) ممثلة (جمعية حماية الطفل) عن العراق في المؤتمر النسائي العربي الذي عقد في القاهرة، إذ تم سؤالها عن السيدة الأولى التي أعجبت بشخصيتها بقوة في المؤتمر، وما هي أهم المشاريع والأعمال التي قامت بها لإعزاز دور المرأة العربية في التاريخ العربي القومي الحديث؟ فكان جوابها: (لا يعلم الكثيرون عندنا، ويا للأسف عن تلك السيدة الفاضلة شيئاً مذكوراً، الا وهي (هدى شعراوي) كريمة المرحوم (محمد سلطان باشا) مفتش عموم الوجه القبلي ورئيس أول مجلس نيابي انعقد في مصر سنة ١٨٨٤، ولدت بمدينة المينا سنة ١٨٧٩، وتوفي والدها وهي في الخامسة من عمرها، فربتها والدتها تربية صحيحة وأنشأتها نشأة دينية عظيمة، أشتغلت هدى شعراوي بالأمور الأجتماعية والخيرية منذ الخامسة والعشرين من عمرها وأخذت تتضاعف جهودها في الخدمة الأجتماعية والنهوض بواقع المرأة منذ سنة ١٩٠٧ وأستمرت للعمل كذلك حتى الثورة الوطنية ١٩١٩ في مصر بقيادة سعد زغلول ، إذ تشكلت برئاستها (لجنة الوفد المركزية للسيدات) وفي سنة ١٩٢٣ أسست (جمعية الأتحاد النسائي المصري) وكانت برئاستها وسافرت في نفس إلى روما لتمثيل نساء مصر في (المؤتمر النسائي الدولي) وفي سنة ١٩٢٦ سافرت إلى باريس للمشاركة في (مؤتمر الأتحاد النسائي الدولي) وأنتخبت عضواً في مكتب الاتحاد وكانت أول سيدة شرقية عينت عضواً في ذلك، وذلك ما دعاني الى الأعجاب بشخصية تلك المرأة...)[٢].

(١) جريدة البلاد، العدد ٢٣٩٧، ٣ كانون الثاني ١٩٤٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٤٣٧، ١٩ شباط ١٩٤٥.

المبحث الثالث

موقف جريدة البلاد من أوضاع العراق الصحية ١٩٢٩-١٩٤٥

يقاس تقدم الأمم من خلال تطور التعليم والصحة، وقد أهتمت جريدة البلاد كثيراً بهذين القطاعين المهمين، فقد أهتمت بمتابعة كل ما يتعلق بقطاع الصحة من حيث بناء المستشفيات والمؤسسات الصحية والكليات الطبية والمعاهد وكذلك أهم المؤتمرات العلمية الطبية، وقد كان للجريدة عمود خاص يهتم بالصحة أسمته (الجريدة الصحية)، تناولت فيه أهم الأمور الصحية والأمراض والاوبئة وطرق علاجها والوقاية منها، فنجد الجريدة تتناول موضوع مهم وهو (البلهارزيا في العراق) أو نزيف الدم البولي ، إذ ذكرت في ذلك الموضوع، أن لفظة بلهارزيا مأخوذة عن أسم المكتشف العلامة (ثيودور بلهارس) الذي أكتشف جرثومة ذلك الداء سنة (١٨٥١) وتلك الدويدة الصغيرة هي أحدى طفيليات دم الأنسان، وتختلف بشكلها حسب الجنس فالذكر يبلق طوله نحو ١٤ملم وعرضه ١ملم، أما الانثى فهي أطول من الذكر وتزيد عنه قدر ٢ملم طولاً لكن عرضها لا يزيد عن ١-١،٥ملم وهي تقيم بصورة دائمة تقريباً في قناة كائنة بطرف الذكر المؤخر لذلك قلما تفارقه، وقد بينت الجريدة طرق العدوى، إذ بينت أن المنشأ الرئيس لذلك الداء في العراق هو استعمال مياه الفرات أما بالاستحمام أو الشرب، ولم يوجد في مياه دجلة الا بعد نقله من الفرات بواسطة المرضى الذين أصيبوا بالبهلارزيا عند سكناهم شواطئ الفرات ثم انتقلوا إلى شواطئ دجلة سيما بغداد، وتحصل العدوى بعدة طرق وأهمها:-

١- بواسطة الجلد عند الأستحمام في الماء وخاصة الماء الدافئ، وتلك الطريقة هي الأكثر حدوثاُ.

٢- بواسطة المستقيم عند الأستحمام.

٣- بواسطة الشرب.

ونشرت جريدة البلاد هذه الأمور بالنظر لأهتمامها في الجانب الصحي ولتوعية المواطنين الى طرق الوقاية ومنها :-

١- تجنب الأستحمام في المياه التي تحتوي على جرثومة البلهارزيا وهي في العراق في نهر الفرات ومياه الاهوار ودجلة بين العمارة والبصرة.

٢- تطهير البول ومواد الغائط التي يفرزها المصابون بذلك الداء.

٣- ان لا يستعمل للشرب المياه المذكورة أعلاه الا بعد تعقيمها بواسطه الترشيح والغليان.

كما وبينت الجريدة أهم العلاج المستخدم لذلك الداء، إذ ذكرت أن المادة التي تقتل ذلك الحيوان هي (الأنتيموان) وذلك يشبه الفلز يستعمل مركباً على بعض المواد، والاكثرية استعمالاً منه هو (الطرطير ستيبا) ويؤخذ حقناً في الوريد بمقدار ٥-١٢ سنتغرام في اليوم، والمقدار الكامل لأستئصال الداء يبلغ من غرام إلى غرامين[١].

ونشرت جريدة البلاد ايضاً تعليمات صحية حول (الأنفلونزا) أو النزلة المستوطية، إذ بينت أن الأنفلونزا مرض عفن وبائي وخطير يصيب خاصة الجهاز التنفسي (الأنف والبلعوم والرئتين) ولا تخلو أعضاء أخرى من تأثيراته أيضاً وتتبع العدوى طريقاً واحداً وهي أستنشاق الشخص إفرازات المصاب من الأنف أو البلعوم أو الرئتين، وتنتشر تلك الإفرازات المعدية في الهواء بواسطة العطاس أو السعال وهي شديدة العدوى في درجاتها الأولية، وعليه فأن أسباب العدوى تظهر بشكل نقاط صغيرة من الرطوبة في الجو المحيط بالمصاب وهي حاملة جراثيم المرض وعندها يأخذ المرض شكلاً أستيلائياً فتصيب كل شخص معرض للعدوى فيصاب بصورة خفيفة أو شديدة، ويظهر المرض أحياناً بشكل نزلة برد بسيطة مرتكزة في الأنف والبلعوم، وقد يتطور ذلك المرض ليشكل مرض رئوي خطير (كذات الرئة وذات الجنب)، أن عراقيل الأنفلونزا مختلفة ووخيمة، منها عصبية ومنها رئوية ومن ضمنها التدرن الرئوي، وقد ذكرت الجريدة أهم الأمور الواجب أتباعها لأجتناب المرض وهي[٢]:-

١- المحافظة على القواعد الصحية المنتظمة وأجتناب التعب والبرد والأفراط في شرب الكحول والابتعاد عن التجمعات والغرف الحارة والتنقل بدون داعٍ.

٢- جودة تهوية غرف العمل والنوم.

٣- لبس الألبسة الدافئة.

٤- التغرير بماء دافئ مضاف اليه مقدار كاف من برمنغنات البوتاسيوم.

٥- اللقاح المقلل لخطر شدة الإصابة اذا وقعت، ويستطيع طبيبك أن يحقنك بذلك اللقاح.

٦- أستعمال منديل دائماً أثناء العطس والسعال.

أما بالنسبة لطريقة الشفاء، فيجب:-

١- حالما يشعر الشخص بارتفاع درجة حرارته عالية، أن يترك عملهُ ويذهب إلى بيته وينام وأن يحافظ على تدفئة جسمه ويرسل في طلب الطبيب وأن لا يغادر فراشه حتى يزول أخر أثر للحمى.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٩، ١ كانون الأول ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٤٢، ٢٧ نيسان ١٩٣٠.

٢- على المريض في دور النقاهة من المرض أن يتجنب التجمعات ومحلات اللهو، وذلك لمدة لا تقل عن أسبوع بعد رجوع درجة حرارته إلى حالتها الطبيعية.

٣- يجب أن لا يستأنف المريض أعماله حتى يتم شفاؤه تماماً.

وقد ذكرت الجريدة أهم الأمور الواجب أتباعها من قبل الشخص المرافق للمريض، وهي:-

١- يجب أن يعطى المريض غرفة خاصة أن أمكن، أو ان يكون فراشه منفصلاً عن باقي الغرفة بستار، ويجب مراعاة تلك القاعدة حتى تعود درجة حرارة المريض إلى حالتها الطبيعية.

٢- يجب أن يبقى بدن المريض دافئاً.

٣- يجب على قدر الإمكان أزالة جميع الحواجز التي تمنع تبدل الهواء المحيط بفراش المرض.

٤- يجب الأمتناع عن أستنشاق نفس المريض.

٥-يجب وضع منديل أو حاجز أخر أمام فم المريض وإزاء رأسه جانباً عندما يسعل أو يعطس.

٦- يجب غسل اليدين حالاً بعد ملامسة المريض.

وتابعت جريدة البلاد وبشغف الأمر المتعلق بنظام المؤسسات الصحية ، إذ أنجزت مديرية الصحة العامة نظام المؤسسات الصحية، وقد قدمته إلى وزارة الداخلية لتصادق عليه، ويتناول ذلك النظام، كيفية تأسيس المؤسسات الصحية والواجبات المطلوبة منها، وغير ذلك من الأمور الخاصة بتلك المؤسسات(١).

وفي سياق ذات الموضوع، ذكرت جريدة البلاد حول نظام الأغذية، إذ أنجزت وزارة العدلية تدقيق نظام الأغذية الذي وضعته مديرية الصحة العامة، ويتناول ذلك النظام مراقبة الأغذية التي تباع في الأسواق سواء كانت داخلية أو خارجية، ومعاقبة كل من يتجرأ على بيع أغذية مضرة للصحة أو فيها سموم أو غير ذلك من الأمور(٢).

وأهتمت جريدة البلاد بكل ما يتعلق بصحة المواطن العراقي، وأهم التعليمات الصادرة من الصحة، إذ نشرت البيان الرسمي حول الحجر الصحي(٣):

(١- سوف يحجر بالحجر الصحي على جميع الاشخاص الواردين من بغداد إلى المحمرة لمدة ستة أيام وذلك بموجب الاصطلاح الصحي (observation).

٢- الاشخاص الذين يردون من بغداد إلى البصرة ويمكثون في البصرة لمدة ستة أيام يعفون من الحجر الصحي بشرط أن تعطى أليهم موافقة من إدارة الشرطة او من إدارة بسبورت البصرة

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨١، ١٢ شباط ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٣، ١٦ نيسان ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٨٧، ٢٢ حزيران ١٩٣٠.

تصرح بأنهم قد مكثوا في البصرة الستة أيام الأخيرة من تاريخ ورودهم إلى البصرة على أن يبين تاريخ الورود في الوثيقة المذكورة.

٣- أن الاشخاص الذين يترددون بين الحمرة والبصرة لتدارك أحتياجاتهم الشخصية يعفون من الحجر الصحي على شرط أن لا تتجاوز مدة مكوثهم في البصرة الثلاثة أيام من تاريخ أجتيازهم الحدود الإيرانية-العراقية، فاذا تجاوزت تلك بقائهم ذلك فتطبق عليهم الأحكام المختصة بالواردين من بغداد.

٤- ان الأشخاص الذين يردون من سائر المدن العراقية يعتبرون كأنهم قد وردوا من بغداد.

ملحوظة- يجب علاوة على كل ذلك أن يحمل أولئك الأشخاص وثائق تطعيم ضد الطاعون).

ونشرت جريدة البلاد، وفي سياق ذات الموضوع، البيان الرسمي حول الحجر الصحي وذلك يدل على أهتمام الجريدة بالأشخاص الوافدين إلى العراق وضرورة التأكد من عدم أصابتهم بالأمراض السارية، واخذ واجبات الأحتياط من قبل وزارة الصحة، وذلك نص البيان: (بيان رسمي-جاء من ملاحظية المطبوعات ما يلي: لقد أعلمتنا حكومة المحمرة إيضاحاً للمواد الاربعة التي سبق أن بلغتنا بها حول الحجر الصحي، ونشرت في الصحف المحلية بتاريخ ٢٢-٦-١٩٣٠ بما يأتي: أن المواد المشار أليها آنفاً تشمل الأشخاص الذين يترددون ما بين المحمرة والبصرة فقط ، أما الاشخاص الذين يأتون من العتبات المقدسة في العراق أومن المدن العراقية فيحجرون حجراً صحياً ولا تقبل منهم الوثائق التي سبقت الإشارة أليها في المواد الأربعة[١].

وأهتمت جريدة البلاد أيضاً بالمشاريع المهمة التي تقدمها دوائر الصحة إلى المواطن العراقي، وتابعت كذلك بناء المستشفيات والمراكز الصحية، فذكرت الجريدة أنه تم الأنتهاء من بناء مستشفى للديوانية، وهو بناء فخم، وتم تصميمه وفق الأساليب الصحية الحديثة، وسيفتح للمرضى حال إتمامه [٢].

ونشرت الجريدة أيضاً حول مشروع توسيع المعاهد الصحية، فبالنظر إلى خطة الحكومة في توسيع المعاهد الصحية المركزية والمستشفيات والمستوصفات والضرورة الماسة إلى أعداد المهمات والمواد الفنية والأثاث والأدوية إلى مستشفى الكرخ الذي تقرر فتحه وقتذاك ، وبالنظر إلى التوسع المقرر في أعمال المستشفيات على أثر قبول أكبر عدد من المرضى الداخلين في المعاهد الصحية خلال سنة ١٩٣٥ المالية، فقد أضطرت الحكومة إلى طلب أضافة مبلغ

(١) جريدة البلاد، العدد ١٩٢، ٢٧ حزيران ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٩٦، ٣ تموز ١٩٣٠.

(٢٤٠٠٠) دينار إلى فصل الخدمات الصحية من فصول ميزانية ١٩٣٥ المالية، وعليه فقد تم أدخال ذلك المبلغ إلى الميزانية المذكورة التي رفعتها إلى المجلس النيابي أخيراً[١].

ومن المشاريع المهمة التي تابعتها جريدة البلاد وهو أفتتاح دار التوليد العراقية، إذ ذكرت الجريدة أنه قد حصل الأتفاق بين مديرية الصحة العامة وإدارة جمعية حماية الأطفال لجعل بناية الجمعية داراً للتوليد والحضانة ، وأن أبواب الدار أفتتحت في ١٢ أيار ١٩٣٦ والذي صادف في يوم ولادة الامير فيصل الثاني، وقد عينت الدكتورة (أنجم توفو لومير) كريمة المرحوم مصطفى باشا مديرة للدار، وستعين معاونة لها الطبيبة اللتوانية التي أستقدمت مؤخراً، وستكون إدارة تلك المستشفى بأيدي طبيبات ماهرات وتحت رئاسة صحة لواء بغداد، وتعد تلك الدار الأولى من نوعها في العراق[٢].

ونشرت جريدة البلاد عن أستحضار المواد الصحية في العراق، إذ يقوم معهد (السرو لوجي) في المستشفى الملكي بصنع وتجهيز مواد التطعيم الواقية والشافية لداء الجدري وداء الكلب وداء الكوليرا، وبمناسبة سفر الدكتور (ميلز) مدير ذلك المعهد إلى أوربا في أوائل حزيران القادم، فأن مديرية الصحة العامة طلبت أليه أستحضار الآلات والأدوات والاجهزة المختصة بصنع وتحضير مواد التطعيم الواقية والشافية لداء السيلان (الكوثوريا) والتيفو والطاعون، ويؤمل أن يستحضر المعهد المذكور تلك المواد في الشتاء القادم[٣].

وقد بينت الجريدة وفي العدد نفسه حول مكافحة الأمراض الزهرية، وأنتشال المجتمع العراقي من ويلاتها، فعلى أثر نجاح التدابير الصحية التي أتخذتها مديرية الصحة العامة في مكافحة الأمراض الزهرية بواسطة مراقبة الداخلين والخارجين بالمستشفى العام ببغداد، فأنها أوصت بلزوم أتخاذ كافة التدابير الصحية في مبنى البصرة العام، وستطبق تلك التدابير في الموصل أيضاً أما مكافحة الأمراض الزهرية في المباني والأندية، فقد تشكلت لجنة تحت أشراف صحة لواء بغداد وقوامها ممثلون من قبل مديرية الشرطة العامة ومتصرفية بغداد وأمانة العاصمة للنظر في تقرير القواعد التي يجب السير عليها في المكافحة في الدور السرية، وقد أستحضرت مديرية الصحة العامة الأنظمة والقوانين المتبعة في أوربا وخاصة في تركيا لسير اللجنة على ضوئها في تلك المكافحة[٤].

كما قامت الجريدة بنشر النظام المتعلق بتأسيس المستشفيات الخصوصية، إذ حدد أخيراً نظام جديد بعنوان (نظام المستشفيات الخصوصية رقم (١) لسنة ١٩٣٧)، إذ نصت المادة

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٠٥، ٧ شباط ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٥٥٥، ٢٨ نيسان ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

الأولى منه على أنه يقصد بالمستشفى الخصوصي لفرض ذلك النظام كل محل عدَّ من قبل غير الحكومة أو البلديات أو مديرية ميناء البصرة لإيواء المرضى لغرض مداواتهم [١] .

ومما تجدر الإشارة اليه أن جريدة البلاد نشرت ما يتعلق بوضع قواعد صحية جديدة لفحص الموظفين الذين يعينون في وظائف الحكومة، إذ كانت المؤسسات الصحية في العراق تقوم بفحص الأشخاص الذين يعينون في وظائف الحكومة وفق ما كان عليها من المقاييس الصحية للبدن والعين وصحة الصدر وغيرها والتي لا يزال يفحص بموجبها الموظف ، الأمر الذي أدى بسببها الى أعتراضات كثيرة كانت مجال أخذ ورد، وقد أرتأى المجلس الصحي العالي المؤلف في مديرية الصحة العامة ضرورة تبديل تلك المقاييس بمقاييس أضمن وأصلح بحيث لا تكون سبباً للأعتراض، وقد طلبت من أجل ذلك المقاييس المعمول بها في بغض الممالك الغربية والشرقية مثل إنكلترا وفرنسا وتركيا ومصر وفلسطين وغيرها، وشكلت لجنة لغرض أستخراج مقاييس جديدة في ضوء ما لديها من تلك النماذج المتعلقة بذلك الموضوع[٢].

كما ونشرت الجريدة عن تشريع عراقي جديد لوقاية الأسرة العراقية من المرض، إذ ذكرت أن الدوائر المختصة في الحكومة وضعت صورة لائحة قانونية أعتبرت ذيلاً لقانون المرافعات الشرعية، وذلك التعديل يفرض على الزوجين إبراز شهادة صحية تنطق بسلامة أجسامهم من الأمراض الصحية، ونصت تلك اللائحة أن تسجل عقود النكاح في المحاكم الشرعية بدون رسم في سجل خاص يشتمل على ملخص العقد وأسم كل من الزوجين ومحل أقامتهما وسن كل منهما وحرفة الزوج والزوجة أن كانت لديها حرفة ومقدار الصداق، ويعمل بمضمون ذلك السجل والصكوك المنظمة بموجبه بلا بينة، ولا تسمح دعوى عقد النكاح وما يتفرع من ذلك العقد الا أذا كان العقد مسجلاً في المحكمة الشرعية، ويستثنى من ذلك دعاوى النفقة والنسب ولا يسجل عقد النكاح الا بعد تقديم تقرير طبي ينطق بسلامة الزوج والزوجة من مرض السل الرئوي ومن الأمراض الزهرية السارية، وعلى أن تقدم مضبطة من مختار المحلة أو القرية وشخصين معتبرين من سكانها تتضمن عدم وجود مانع شرعي من الزواج، وعلى أن يتحقق بلوغ الزوجة الخامسة عشرة من عمرها والثامنة عشر من عمر الزوج، ولا يعتبر الرشيد للتصرف بالأموال متحققاً في الذكور وفي الإناث الا بعد إكمالهم السن الثامنة عشر من العمر[٣].

وأشارت جريدة البلاد عن قيام مديرية الأوقاف العامة بأعداد مستوصفين في بغداد ومستشفى الولادة والأمراض النسائية في شارع غازي من جهة باب الشيخ، وأن المديرية المشار

---

(١) للمزيد حول بقية مواد النظام ينظر : جريدة البلاد، العدد ٧٨٤، ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٨٠٦، ١ أذار ١٩٣٧.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٨٣٦، ٦ نيسان ١٩٣٧.

أليها قد أنتهت من أعداد المستوصفين وتأثيثهما وأعداد كافة ما يلزمهما من الأدوات واللوازم وتستعد المديرية لتعيين الأطباء والخدم والموظفين ليقوموا بالعمل على الأساس الذي تقوم به مستوصفات مديرية الصحة العامة أما بمستشفى الولادة والأمراض النسائية المزمع أنشائه على عرصة وقفية في باب الشيخ على شارع غازي الجديد، فأنه سيكون أول مستشفى من نوعه في العراق من حيث الأستعدادات واللوازم وطراز البناية وقد تم الأختيار على إحدى العرصات الملائمة لذلك الغرض، ووضع رئيس شعبة الهندسة في مديرية الأوقاف العامة تصحيحاً لها رفعه إلى الجهات المختصة للنظر فيه وإعطاء القرار بتشييد البناية بموجبه(١).

وأهتمت جريدة البلاد ببناء المستشفيات ومنها أفتتاح المستشفى الجديد ببعقوبة ١٩٤٤ ، إذ حضر الوصي عبد الاله وافتتح المستشفى الملكي الجديد في مدينة بعقوبة(٢).

كما نشرت الجريدة أفتتاح مستشفى السعدون، إذ ذكرت الجريدة أنه أفتتح يوم الجمعة الموافق ١٩ أيار ١٩٤٤، مستشفى السعدون برعاية السيد محمد حسن كبة وزير الشؤون الأجتماعية، وقد حضر الأفتتاح السادة الوزراء والأعيان والنواب وأعضاء الأسرة الطبية وعدد من الحضور، ويتألف المستشفى من عشرين غرفة نظمت على ردهتين أولى وثانية وخصصت منها للتضميد والولادة والعمليات وسائر الأمراض الداخلية، وبناية المستشفى فخمة وجميلة بموقعها فهي تشرف على حدائق بارك السعدون وفيها حديقة واسعة ويجد المرضى في تلك المستشفى كل ما يلزمهم من الراحة والعناية والرعاية والأهتمام مما سيجعلهم ينصرفون عن السفر إلى خارج العراق للمعالجة والتداوي، وتعد تلك المستشفى أول دار للتمريض من نوعه في العراق وتقوم بأعمال التمريض فيه راهبات قديرات(٣).

وناشدت جريدة البلاد من خلال تقرير أعدته في صفحة الشؤون المحلية، دعوة الحكومة إلى أنشاء محجر صحي بالرمادي، إذ ذكرت بأن العراق يتاخمهُ من الوجهة الجغرافية حدود سوريا ولبنان وشرقي الاردن وفلسطين، وتعتبر مدينة الرمادي مدينة الحدود العراقية للبلدان المذكورة، ونظراً إلى أهمية الطريق الذي يربط تلك البلدان بالعراق فأن الحاجة أصبحت شديدة جداً لأنشاء محجر صحي متكامل لكافة الشروط الصحية ، ومن الوجهة العمرانية تتوفر فيه أسباب الراحة عند حجر المصابين أو المشتبه بهم لدى ظهور الأمراض الوبائية سواء كان ذلك في السفر ذهاباً إلى الدول المذكورة أم إياباً منها لتباين مركز المسافرين وأختلاف طبقاتهم من الوجهتين الأجتماعية والثقافية، ولما كانت تلك الناحية مفقودة فقد أحظرت وزارة الشؤون

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٩٥٦، ٢٧ أب ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٢٥، ١٦ أيار ١٩٤٤.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٢٩، ٢١ أيار ١٩٤٤.

الأجتماعية في الآونة الاخيرة عند حدوث مرض الطاعون في فلسطين إلى إستحداث محجر صحي مؤقت في الرطبة قوامه عدة مخيمات لم تتوفر فيها الشروط الصحية المطلوبة وغير اللائقة بمكانة المملكة، وتم توجيه العديد من الأنتقادات والشكاوى إلى وزارة الشؤون الأجتماعية على ذلك المخيم الذي أقامته عند تفشي مرض الطاعون في فلسطين في المدة الأخيرة، ومن أجل ذلك رأت وزارة الشؤون الأجتماعية لزاماً عليها أن تقوم بأنشاء محجر صحي عصري قرب مدينة الرمادي، وقد طلبت إلى وزارة المواصلات والأشغال الإيعاز إلى الدائرة المختصة بوضع الأعتمادات المالية في ميزانية السنة المالية القادمة لأنشاء ذلك المحجر، وأن مديرية الوقاية الصحية على أستعداد للتعاون في أبداء مشورتها ووجهة نظرها في ذلك المجال[١].

وناشدت الجريدة ايضاً بأنشاء مستشفى للسرطان، فنتيجة لأنتشار مرض السرطان في العراق وأهتمام وزارة الشؤون الأجتماعية بمكافحة ذلك المرض وذلك بأنشاء مستشفى خاص للسرطان يلحق بمعهد أشعة (روتنكن)، كما ناشدت الجريدة ايضاً بأنه أصبح من الضروري السعي لتشكيل جمعية تكون غايتها تنظيم أمور المكافحة بكل الطرق المؤدية إلى نشر المعلومات عن ذلك المرض بواسطة الإذاعة أو الصحف أو توزيع مقالات على المؤسسات الصحية أو عرض رقوق سينمائية، وان معالجة تلك الأمور هو بإنشاء (هيئة المكافحة) تعمل على إيجاد أخصائيين للبيولوجي وعلم الأشعة وجراحين واخصائيين بالأمراض النسائية، وأن بوجود أولئك الأطباء وتعاونهم يتوقف نجاح المكافحة لتشخيص الداء في البداية والتغلب عليه قبل أنتشاره وأستفحاله [٢].

ودعت جريدة البلاد أيضاً إلى إقامة المؤتمرات الطبية في العراق ومشاركة الأطباء العراقيين في المؤتمرات العلمية العالمية والعربية، إذ ذكرت الجريدة عن المؤتمر الطبي العربي الذي سيقام في عاصمة العراق (بغداد) ، وهي فرصة للشعب والحكومة لتوثيق الصلات بالبلاد العربية، إذ انشغلت الجمعية الطبية العراقية بأعداد الأمور الفنية اللازمة لانعقاد المؤتمر الطبي العربي المزمع انعقاده في بغداد في شباط سنة ١٩٣٨ ، أن أخبار ذلك المؤتمر وبرامجه ويومياته مما لا شك فيه سيخلق فرصة حسنة للتعاون بين جمهرة من كبار أطباء العرب ومفكريهم وبين زملائهم رجال الحكمة والعلم والأدب العراقيين، سيما وأن الجريدة أطلعت على أسماء أعضاء المؤتمر من أبناء الاقطار الشقيقة، فكانوا صفوة مختارة من الحكماء والعلماء والأدباء من الشام ومصر وفلسطين ولبنان وغيرها، إذ سيحظى بها العراق ولأول مرة في تاريخه الحديث، فواجب كل عراقي أن ينتهز تلك الفرصة لإظهار بلادة بالمظهر المنسجم مع سمعتها الطيبة ومطامحها التي

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢٣٨١، ١٤ كانون الأول ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٤٣٠، ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٥.

تتحدث بها الركبان، والحكومة مكلفة بأكبر قسط من ذلك الواجب بما لديها من المؤسسات والوسائل والموظفين المختصين وخصوصاً أن الرجال الوافدين على المؤتمر سيكونوا ضيوفاً على الحكومة العراقية ومؤتمرهم الذي سيعقد برعاية الملك غازي، فمن الضروري أن يقف أولئك الضيوف الكرام على صفحات الحياة والنهوض لبلاد الرافدين ويلهموا وثبة الشعب الباسل، ولم تكن الحكومة العراقية وحدها التي أستثمرت جهود ذلك المؤتمر، بل وجدنا الهيئات العربية والفكرية تجهد في أستغلال ذلك الظرف السعيد ومنها جمعية الرابطة العربية، وناشدت الجريدة في ذلك المقال الحكومة العراقية أن تقف إلى جانب الجمعية الطبية العراقية، والتي تعد من أقدم الجمعيات العلمية، وأن تشد أزر الجمعية وتمدها بيد المعونة لتحقق أغراضها الحسنة في خدمة الطب والعلم وما يتصل بالثقافة العامة والخدمة الأجتماعية في نطاق برنامجها المعروف[١].

وتم أفتتاح المؤتمر الطبي العربي في بغداد من يوم الاربعاء ٩ شباط ١٩٣٨ وقد أشتركت في المؤتمر وفود الدول العربية من الأسر الطبية، وقد قسّم المؤتمر أعماله ووزعها على لجانه حسب أختصاص الأعضاء إلى أربع لجان أساسية الأولى، لجنة الأمراض الباطنية، أما اللجنة الثانية، اللجنة الجراحية أما اللجنة الثالثة، فأنها توزعت على مواضيع متفرقة جراحية وباطنية ومنها مرض التبول الدموي (البلهارزيا) الذي زاد أنتشاره في بلادنا بعد الحرب العالمية الأولى أما اللجنة الرابعة فستبحث في توحيد المصطلحات الطبية في البلاد العربية والتي لا يقل عملها أهمية عن اللجان الثلاث الأخرى[٢].

كما نشرت جريدة البلاد مقالاً عن أهمية مشاركة العراق في المؤتمرات العلمية الدولية، فقد اتجهت انظار العالم الغربي في الآونة الأخيرة إلى نهضة العراق الأجتماعية والثقافية والصحية فأخذ العراق يهتم بشؤونه ويقيم وزناً لرجاله، وتتجلى تلك الحقيقة في مظاهر عدة اذ لا تمر فرصة دولية الا ويشترك العراق فيها، ولم تكتف الممالك الغربية بدعوة العراق بصورة رسمية إلى المؤتمرات الدولية فحسب، بل اخذت تدعو أطبائه البارزين بصورة خاصة، وقد علمت الجريدة عن أختيار الدكتور (حنا خياط) وأنتخابه عضواً في اللجنة الإدارية لمؤتمر (ستراسيرك) الصحي الدولي، كما وجه المؤتمر المذكور دعوة خاصة أخرى إلى الدكتور (شوكت الزهاوي) مدير المختبر البيولوجي واستاذ مادة البيولوجي في الكلية الطبية العراقية، طالباً أليه حضور جلسات المؤتمر ليكون عضواً في اللجنة الإدارية، والمهم في تلك الناحية أن العراق هو الدولة الوحيدة

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٠٦٦، ١١ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٠٩١، ٩ شباط ١٩٣٨.

التي طلب منها طبيبان للمؤتمر المذكور بين دول الشرق الأولى، إذ لم تتلق الدول الأخرى غير دعوة لحضور طبيب واحد منها[١].

وتابعت جريدة البلاد كل ما يتعلق بالشؤون الصحية، ومنها ما ذكرته عن فصل معهد الطب العدلي عن مديرية الشرطة والحاقه بمديرية الصحة، وذلك يدل على أهتمام الحكومة بتوسيع تلك المؤسسة، إذ علمت الجريدة ومن الأوساط المختصة، أنه تم إقرار فصل معهد الطب العدلي عن مديرية الشرطة العامة والحاقه بمديرية الصحة العامة مباشرةً، نظراً إلى علاقة ذلك المعهد بمؤسسات الصحة وأرتباط أعماله الفنية بأعمال الصحة من مختلف وجوهها، ونتيجة لما لذلك المعهد من خطورة كبيرة في الأعمال الدقيقة التي يقوم بها والمسؤوليات التي تترتب عليه، فأن الأوساط المسؤولة مهتمة في رفع مستوى ذلك المعهد وتوسيع كفايته الفنية وتوسيع نطاق عمله، وقد أدركت الأوساط المسؤولة ضرورة تأسيس فروع للطبابة العدلية في الألوية والجهات المهمة ترتبط بمعهد الطب العدلي في بغداد ليتسنى لتلك الفروع القيام بالأعمال الثانوية والتحقيق الطبي العدلي البسيط دون الألتجاء إلى معهد بغداد، وقد تمت الموافقة أيضاً على أرصاد مبلغ خمسة الاف دينار لتصرف على بناية جديدة تقام للمعهد في المستشفى الملكي نفسه، وعلمت الجريدة أيضاً أن هنالك أتصال بين مدير المعهد ومديرية الأشغال العامة لوضع تصاميم البناية الجديدة والكشف عن الأرض المخصصة لها، وقد عبّرت الجريدة عن ذلك الموضوع، إذ ذكرت أن الأهتمام بذلك المعهد أصبح أمر حيوي لما يمكن أن يقوم به من أعمال أجتماعية خطيرة كلما زادت كفاءاته وأكتملت استعداداته[٢].

وأشادت جريدة البلاد بالجهود التي تبذلها مديرية الصحة العامة في رفع المستوى الصحي في العاصمة، إذ قطعت المديرية المذكورة شوطاً كبيراً في مراقبة الشؤون الصحية وتنظيمها في العاصمة ورفع مستواها وجعل جميع المؤسسات والمحلات التي لها تماس بصحة السكان ضامنة للشروط الصحية، وقد علمت الجريدة أيضاً أن مديرية الصحة العامة تفكر بتحقيق مشروع في بعض المحلات التي تتراكم فيها الأوساخ والقاذورات وفي الطرق الضيقة الصغيرة إلى هدم تلك الدور القديمة وشق طرق واسعة فيها وأقامة دور جديدة عليها، ولا تزال تلك المديرية تشتغل بالتعاون مع أمانة العاصمة في أنهاء مشروع نقل روث وفضلات الجاموس من داخل العاصمة إلى خارجها، وينتظر أن يتم تعيين محل خاص لها خارج العاصمة في وقت قريب فتقضي بذلك على أزالة جميع العوامل التي تضر بصحة السكان في بعض المحلات التي تكثر فيها القاذورات والأطيان الآسنة، ومما لا شك فيه أن مديرية الصحة العامة وأمانة العاصمة تهتمان بتلك

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢٠٣٢، ١ حزيران ١٩٣٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٢٢٤، ٢ حزيران ١٩٣٩.

الأعمال وقتها بعد أنتهاء فصل الأمطار والأطيان منعاً لبقاء القاذورات منتشرة في بعض الطرقات، مما يؤدي إلى ظهور أنواع من الجراثيم في فصل الحر وبالتالي تنتقل تلك الأوبئة إلى السكان[١].

كما نشرت جريدة البلاد مقالاً عن أفتتاح الوصي عبد الاله معرض الأسبوع الصحي، إذ ذكرت الجريدة أن بهو العاصمة أكتظ بجمهور غفير من المدعوين إلى حفلة أفتتاح الأسبوع الصحي لجمعية الهلال الاحمر وذلك صباح يوم الخميس ٢ أيار ١٩٤٠، وحضر أيضاً رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ووكيل وزير الداخلية والوزراء الأعيان والنواب وكبار موظفين الدولة من عسكريين ومدنيين، وحضر الحفل أيضاً الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين وفريق من رجال الدين والوجوه والأطباء وأعضاء الهيئة الدبلوماسية، والسيد أرشد العمري أمين العاصمة ورئيس جمعية الهلال الاحمر وإبراهيم عاكف الألوسي مدير الصحة العام والدكتور صائب شوكت السكرتير العام للجمعية[٢].

وقامت جريدة البلاد بنشر القواعد الصحية حول مكافحة الجدري والوقاية منه، إذ بينت الجريدة أن الدكتور (علي غالب) مدير صحة العاصمة، قد وضع تقريراً مسهباً عن عدوى الجدري في بغداد وكيفية وقوعها ومكافحتها ومعالجة المصابين وعزلهم في مستشفى العزل، وقد جاء في ذلك التقرير تعليمات لها أهميتها لدوائر الصحة والجمهور في الوقت نفسه، وقد فرضت وقتها عقوبة سوق جميع من يهرب المصابين بأمراض سارية إلى المحاكم، ويظهر التقرير تدابير الصحة في عزل المصابين وتعقيم أو حرق ملابسهم وتعقيم الملامسين والمجاورين لهم، وقد تم في أثناء حملة المكافحة تلقيح (١٠١٥) شخصاً لكل أصابة واحدة ولقح أكثر من نصف سكان العاصمة، وتوصلت دوائر الصحة إلى نتائج هامة ومنها ، أن أستعداد تلقي المرض بين الذين هم فوق الاربعين من العمر كان كبيراً وذلك يدل على عدم أكتراث أولئك بطلب التلقيح مرة في كل خمس سنوات وحصول حوادث الحمى اللقاحية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الاربع والعشر سنوات، وذلك يدل على أن القاعدة المعروفة بتلقيح كل شخص مرة في كل خمس سنوات لا تصح على الأطفال بين السنة والست سنوات ومن الضروري أبدالها بالطرق التالية[٣] :

١- تلقيح الطفل لأول مرة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عمره.

٢- تلقيح الطفل للمرة الثانية عند دخوله السنة الثالثة من عمره.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣٤٨، ٨ أذار ١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٩٥، ٣ أيار ١٩٤٠.

(٣)ا لمصدر نفسه ، العدد ١٦٠٦، ١٩ كانون الثاني ١٩٤١.

٣- تلقيحه للمرة الثالثة عند دخوله السنة السادسة من عمره ، وبعد ذلك يلقح مرة كل خمس سنوات.

أما أسباب أتباع تلك الطريقة في العراق فتتعلق بسببين رئيسين هما:

١- لا يثير اللقاح ضد الجدري في أجسام الأطفال عندنا بين السنة أو الست سنوات مناعة تدوم أكثر من سنتين لضعف بدنهم لأسباب قد تكون بيئية وغذائية.

٢- قصر عمر فعالية لقاحنا أذ أنها تزول بعد مرور أسبوع واحد عليها في أثناء الصيف ولا تدوم أكثر من خمسة أسابيع في أثناء الشتاء.

وذكرت جريدة البلاد أن وزارة الشؤون الأجتماعية قد أنتهت وقتها من وضع الخطط والتدابير اللازمة لتوسيع شعب الأمراض النسائية والولادة في كافة المستشفيات الحكومية في الألوية، كما أنها وضعت التصاميم اللازمة لفتح شعب جديدة للعناية بالأمومة والطفولة في تلك المستشفيات أسوة بالشعب التي تم فتحها في المستشفى الملكي ببغداد، وسيناط أمر الاهتمام بالأمومة والطفولة في الأقضية والنواحي إلى رؤوساء تلك الشعب في مراكز الألوية[١].

وأعدت جريدة البلاد تقريراً حول علاج البنسلين، وأعتبرته سلاح طبي جديد، ونتيجة لأهتمام الناس بعلاج (البنسلين)، فتم توجيه سؤال من قبل مندوب الجريدة إلى الدكتور (علي غالب) مدير الوقاية الصحية لمنطقة بغداد، حول فوائد تلك المادة وقيمتها الطبية فقال: (حقاً أن (البنسلين) سلاح طبي جديد، لكن ليس علينا أن نأمل منه المعجزات الجسام كعلاج يشفي من السرطان أو السل وكما نعلم عنه نحن ببغداد هو من نتائج مطالباتنا الطبية أو العلمية المعترف بخدماتها للطب والعلم بصورة عالية لا من نتائج تجاربنا -لأن تلك المادة لم تصلنا حتى الأن بكثرة لغايات علاجية- وقد أتيحت لي الفرصة أن أرى مسحوقه رأي العين داخل مجل طويل شبيه التعبئة بمجل (الينثوسلفارسان) ولونه يقارب لون ذلك المسحوق إلى درجة جعلتني أعتقد انه (الينثوسلفارسان) بعينه وذلك اللون هو أصفر برتقالي، أما المجل الذي رأيته فهو يحفظ مسحوق صورة من (البنسلين) من منتوجات معامل (ميرك) الأمريكية، ولاتزال الطبيعة تصنع مادة (البنسلين) ببطئها وعنايتها المعتادتين ، مسخرة بذلك نوع من النبات الصغير ذو الأنسجة الخضراء الميالة إلى الأزرق وذلك النبات من النوع الفطري يدعى باللاتينية (بنسيليم تونتم) ورأينا أن ما يقارب ذلك الأسم بالعربية هو العفن، الكرج أو العرهون وذلك العفن لا يعيش في كل مكان ويمتاز عن غيره في أنتخاب البيئة التي يرضاها لنفسه، فهو على الغالب ينتخب سطوح المواد

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢١٩١، ٤ نيسان ١٩٤٤.

النشوية والبروتينية النشوية العتيقة كالخبز والجبن التي يبدأ التفسخ والإنحلال الكيمياوي عليها لينمو ويتكاثر بين جراثيم التفسخ الأخرى بذوره المجهرية الحجم...) [١].

وأشارت جريدة البلاد إلى عزم الحكومة عن أنشاء مصح للمسلولين بالعراق، إذ أشارت لجنة رفع المستوى الصحي والأجتماعي المؤلفة في وزارة الشؤون الأجتماعية إلى ضرورة أنشاء مصح للمسلولين لا يقل عن (٥٠٠) سرير في البقعة التي ينبغي أن يتم انتخابها من قبل لجنة أخصائية في تعيين أماكن كتلك، وان لا يقل المصح المقترح أنشاؤه عن المصحات المشهورة في البلاد الأخرى[٢].

(١) جريدة البلاد، العدد ٢٢٠٧، ٢٤ نيسان ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٢٦، ١٧ أيار ١٩٤٤.

المبحث الرابع

موقف جريدة البلاد من الجوانب الأجتماعية الأخرى في العراق ١٩٢٩ -١٩٤٥

تابعت جريدة البلاد بأهتمام وحرص شديدين للكثير من الجوانب الأجتماعية الأخرى التي كانت تهم المجتمع العراقي، وكان لها الدور الكبير في بيان رأيها وبكل صراحة من تلك الجوانب، فكان رأيها بالإيجاب لبعض الجوانب الأجتماعية المفيدة، وبالسلبي للجانب الأخر من تلك الجوانب التي كانت تشكل خطراً كبيراً على حياة المجتمع العراقي، كما ناشدت وفي أحيان كثيرة جداً الحكومات المتعاقبة للوقوف إلى جانب المواطن العراقي البسيط وتشجيع بعض القوانين والمشاريع المهمة في حياته، فأهتمت الجريدة بقرار الحكومة ببناء دور للموظفين، إذ وضعت الحكومة لائحة بإضافة مبلغ ستين الف روبية إلى ميزانية السنة المالية ١٩٢٩ وذلك من أجل أن تنشأ بذلك المبلغ دور في البصرة للموظفين في الميناء، وقد قدمت تلك اللائحة إلى البرلمان ليصادق عليها(١).

كما ونشرت الجريدة حول الخطط الفنية الجديدة لأنشاء القرى العصرية، إذ علمت الجريدة أن الحكومة العراقية قامت بدراسة تقرير وصل اليها من احدى الجهات الفنية المختصة بأنشاء قرى عصرية حديثة في العراق، وستتبع طريقتان في ذلك، الطريقة الأولى وهي أقتطاع مساحة من الأرض المخصبة الغزيرة بالخيرات لتشيد القرية عليها وفق الانموذج المحفوظ لدى الحكومة ولما كان ذلك الامر يتطلب نفقات كبيرة فيجدر أن ينشأ بالقرب من مركز كل لواء من الألوية قرية واحدة من ذلك النوع . أما الطريقة الثانية، فهي السعي إلى تعويد سكان القرى القديمة على أدخال أساليب الحضارة على مساكنهم وقراهم وتجديد طرق المعيشة التي يبتغونها، فينشأ من ذلك بالتدريج حياة قروية عصرية في خلال مدة قصيرة قد لا تتجاوز السنين المعدودة وهنالك عقبة في سبيل تحقيق الطريقة الثانية، وهي وجود أكثر القرى في أماكن غير صحية ومستنقعات وغير ذلك ومن أجل تلافي تلك العقبة يجب هدم القرى من ذلك النوع وأختيار أماكن صحية تشيد عليها قرى جديدة، أما المستنقعات فسيعمل على ردمها بصورة تدريجية(٢).

ونشرت جريدة البلاد في سياق ذات الموضوع (أنشاء بيوت العمال في العاصمة)، إذ علمت الجريدة أنه قد تقرر زيادة عدد بيوت العمال التي بوشر بتشييدها في جهات الشيخ عمر

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٨، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٧٠٥، ٢٥ كانون الأول ١٩٣٦.

السهروردي، وتجري وقتها أعمال الإنشاء ببعض تلك البيوت التي تم تخطيطها، وتشتغل الدوائر الفنية في مديرية البلديات والتنظيم العامة في تخطيط عدد أخر من تلك البيوت والتي ستمتد من نقطة ساحة الشيخ عمر إلى جهة المجزرة اليهودية في شمالي بغداد، كما أن الأستعدادات جارية لإيجاد ضروريات الحياة العصرية في تلك المنطقة وجعلها من المناطق المتوفرة فيها الأسباب التي تدعو للعيش فيها، كما أن المياه المصفاة ستمد أليها وكذلك أنارتها بالكهرباء، وستحيط بتلك البيوت حدائق ومتنزهات منها عامة ومنها خاصة ودور للأطفال وتنشأ بعض الميادين في طرقات تلك المحلة الجديدة يراعى فيها الذوق العراقي الجميل(١).

وباركت جريدة البلاد الجهود المبذولة من قبل الحكومة في بناء أحياء جديدة في ضواحي العاصمة للعمال، ووضع مستوى ثابت لمعيشة الطبقات الفقيرة، إذ ذكرت الجريدة أن الحركة التي قامت بها الحكومة في بناء الدور النموذجية لإسكان العمال في أحدى ضواحي العاصمة حركة ناجحة، اذ ساعدت على تهيئة دور صحية رخيصة لأسكان أولئك، وكان أقبال العمال عليها كثيراً، وقد دفع نجاح ذلك المشروع المفيد الحكومة إلى الأهتمام بتوسيع نطاق التجربة وتأسيس أحياء أنموذجية جديدة في بقية ضواحي العاصمة لتستطيع بذلك أن تعد عدداً كافياً من الدور الصحية لأسكان أكبر عدد تسطيعه من العمال العراقيين، وقد علمت الجريدة ايضاً أن مبالغ كافية لتلك المشاريع الحيوية في ميزانية السنة الجديدة ١٩٤١، كما وبينت الجريدة انضمام العراق إلى الأتفاقية الدولية المتعلقة بمعادلة العمال الوطنيين والأجانب بالتساوي في التعويض عن العوارض، وقد قامت وزارة الشؤون الأجتماعية بدراسة أنظمة عديدة تتعلق بصيانة صحة العمال وسلامتهم من أخطار حرائق المشاريع الصناعية وتحديد الأجور مبينة حدها الأدنى لجميع أصناف العمال في المشاريع الصناعية وغير الصناعية، لتستطيع بذلك أن توحد مستوىً ثابتاً لمعيشة الطبقات الفقيرة من الشعب، وتضمن أن ذلك المستوى يكفل جميع ضروريات المعيشة لأفرادها(٢).

واهتمت جريدة البلاد بالمشاريع المهمة التي تختص بحياة الانسان العراقي ورفاهيته، إذ ذكرت الجريدة قيام الحكومة بمشروع أسالة الماء في سامراء، ذلك المشروع الحيوي الذي قام من أجله الشباب السامرائي الناهض، وقد قامت دائرة بلديات سامراء بعمل أتفاقية مشتركة بينها وبين التاجر الكبير المعروف (الحاج رئيس)، وهو أحد وجهاء الجالية العراقية في مدينة المحمرة في عربستان وقد وضع كل من الطرفين ثلاثة وعشرين الف روبية، كما علمت الجريدة أنه سيرصد ربع سهامه إلى مرقدي الأماميين علي الهادي والحسن العسكري (عليهما السلام)، ومن المؤمل

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨٥٥، ٢٨ نيسان ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٥٦٠، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٠.

أن يتم نصب المضخة وأسالة الماء إلى البلدة في نهاية كانون الأول ١٩٢٩، وذلك العمل سيؤدي إلى بعث روح الأمل والنشاط في جسم بلدة سامراء[١].

وباركت جريدة البلاد حفل أفتتاح مشروع أسالة الماء بجانب الكرخ، إذ جرت صباح الخميس الأول من أيار ١٩٣٠ حفلة أفتتاح مشروع أسالة الماء جانب الكرخ وتحت رعاية الملك فيصل الأول والذي يقع بين بغداد والكاظمية بالقرب من مخفر الشرطة في طريق الكاظمية وحضر الإحتفال رئيس الوزراء والوزراء وسفراء وقناصل الدول والنواب والأعيان وكبار الموظفين والمستشارين والمفتشين ووجوه المدينة، ثم أفتتح الملك المشروع وذلك بفتحه الأنبوب الذي يوصل المياه المصفاة إلى المدينة، وقد كتب على دولاب المصفاة تذكار فتح المشروع[٢].

وكتبت جريدة البلاد عن أفتتاح جسر جديد في البصرة، إذ أفتتح علي جودت بك متصرف البصرة جسر ام البروم الحديدي المشيد حديثاً، وقد علمت الجريدة أنه سيتم تسميته باسم (جسر السعدون) تخليداً لذكرى فقيد الوطن عبد المحسن السعدون[٣].

ثم ذكرت الجريدة عن أنشاء جسر السماوة، ويلاحظ أنه تم الأستعاضة عن بكرات السلاسل ببكرات أضخم في ذلك الجسر أمر واجب، كما ينبغي أن تعد له سفينتان أحتياطيتان، وناشدت الجريدة في العدد نفسه عن ضرورة أنشاء جسر جديد في الموصل، إذ كثر النزاع بين بلدية الموصل ووزارة الاشغال والمواصلات على أنشاء ذلك الجسر وأمتلاكه، وقررت بلدية أن تقوم هي ببناء ذلك الجسر، ولكن الايام مضت وكل الدلائل تشير على أن قضية أنشاء ذلك الجسر لم تحسم، ودعت الجريدة أن تنشط المراجع المختصة لحسم تلك القضية[٤].

ومن المشاريع المهمة الأخرى التي ذكرتها جريدة البلاد، هو مشروع التلفون في العاصمة ، إذ علمت الجريدة أن مديرية البرق والبريد العامة بدأت بوضع كابلات وخطوط تلفونية تحت الأرض في العاصمة، ويعد ذلك العمل مقدمة لتوسيع وتنظيم شبكة التلفون في العاصمة، وتأملت الجريدة خيراً في أنه عندما يتم ذلك المشروع سيكون بالأستطاعة زيادة عدد المشتركين في التلفون وتخفيض أجوره الحالية[٥].

وذكرت جريدة البلاد، أن العمل جاري بنشاط وهمة عاليتين في دفن الأسلاك التلفونية (الكابل) في الشارع العام في منطقة الحيدر خانه والميدان، ويؤمل أن لا يمض وقت طويل حتى يتم الأستغناء عن الأسلاك المنصوبة على الأعمدة، وكانت مديرية البرق والبريد العامة قد فكرت

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٩، ١ كانون الأول ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٤٧، ٢ أيار ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٣٣، ١٧ كانون الأول ١٩٢٩.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ١٦٤، ٢٦ أيار ١٩٣٠.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٤٠، ٢٧ كانون الأول ١٩٢٩.

ومنذ زمن طويل عن أستبدال مشروع التلفون الحالي بالتلفون الأوتوماتيكي، وتتأمل الجريدة أن لا يطول الأنتظار في سبيل تحقيق تلك الأمنية التي ينتظرها الناس(١).

ونشرت جريدة البلاد عن مشروع البث اللاسلكي في بغداد، إذ زار السيد مدير دائرة البرق والبريد العام محطة اللاسلكي يوم الخميس ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٥، وأتفق مع الموظفين المختصين فيها على القيام بالإذاعة اللاسلكية بعد أيام قليلة بصورة تجريبية تمهيداً لتأسيس مصلحة بث لاسلكي دائمة، وستعلن إدارة البرق والبريد العامة في الصحف المحلية موعداً بالبث التجريبي مع تعيين طول الموجة والوقت المحدد له، كما وطلبت المديرية المذكورة من الأهالي أبداء رأيهم حول الإذاعة، وعما اذا كانوا قد سمعوا ما أذيع فيها بوضوح، وأن تأسيس تلك المحطة يتوقف على نتائج ذلك البث التجريبي، وقد أجريت مساء السبت ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٥ عدة تجارب في محطة البث اللاسلكي في بغداد أستعداداً للإذاعة اللاسلكية التي بثت في تلك الليلة، وسيكون البث ذلك المساء ٢٨ كانون الثاني على موجة صغيرة طولها ٦٧ متراً وقد أتفقت مديرية البرق والبريد العامة مع بعض الموسيقاريين المعروفين في بغداد ومع (الملا مهدي) القارئ المعروف على الاقتران في الاذاعة اللاسلكية، وبعد الضعف الذي شهدته محطة الاذاعة اللاسلكية والذي بثته مديرية البريد والبرق العامة في الأسبوع المنصرم ، وأخذت المديرية المشار اليها بإصلاح البث واطالة الموجة من ٦٧ إلى ٩٢ و ٤٨ متراً و٦١٤٠ كيلو سايكل وأقترحت مديرية البرق والبريد العامة بتلك المناسبة مفاوضة مطرب المقام العراقي (محمد أفندي القبنجي) المحبوب لدى الجمهور العراقي بالأنضمام إلى المحطة (٢).

ونشرت جريدة البلاد الأقتراح الذي قدمه محمود صبحي بك الدفتري أمين العاصمة على أحياء ذكرى الفقيد الزهاوي وذلك بأطلاق اسمه على شارع ببغداد يسمى شارع جميل الزهاوي والحق يقال ان الأقتراح الذي قدمه أمين العاصمة إلى مجلس أمانة العاصمة لتخليد ذكرى الفقيد وموافقة المجلس على ذلك الأقتراح واقراره لهو قرار صائب ، مما جعل أبناء العراق أن لهجوا بألسنتهم كلها ثناءً وأعجاباً على تلك الميزة الحميدة، وذكرت الجريدة أن المجلس نظر في أقتراح أمين العاصمة حول تخليد ذكرى الشاعر العظيم المرحوم جميل صدقي الزهاوي وذلك بأطلاق أسمه على شارع مهم من شوارع العاصمة وهو الشارع المار بدار الفقيد التي شيدها وقضى فيها أعوامه الأخيرة، قاطعاً شارع الأمام الأعظم والمنتهي بدرب المنازل(٣).

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٧٩، ١٠ شباط ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، الاعداد ٤٥٤ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥؛ ٤٥٦ في ٢٧ كانون الثاني؛ ٤٩٤ في ٦ شباط من السنة نفسها.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٥٠٨، ٢ أذار ١٩٣٦.

وأعدت جريدة البلاد تقريراً شاملاً عن المشروعات العراقية في الشمال من فتح الطرق وأنشاء الجسور وحفر الآبار الأرتوازية ، إذ أكدت أنه نظراً إلى أهتمام الحكومة بعمران طرق المواصلات وجعلها صالحة لسير جميع وسائل النقل لوصل مدن العراق وحواضره بعضها بالبعض الأخر تنشيطاً للحركة الأقتصادية وتخليص الناس من الصعوبات التي يلاقونها في تنقلاتهم بين بعض جهات العراق لوعورة الطرق فيها، فقد أخذت دوائر الأشغال في أنحاء البلاد تشتغل بتلك الناحية بهمة ونشاط، وقد طلبت مديرية الأشغال العامة من دائرة الاشغال للمنطقة الشمالية في الموصل القيام بأجراء الكشف على الطريق الممتد من قضاء زاخو إلى قرية باطوفة مركز ناحية الكلي المراد فتحه حديثاً نضراً لما له من الاهمية في تلك المنطقة، فهو يقع شمالي قرية درهوزان وجنوبي قرى برسيفي وأفكني وملا غريب وسركور قباطوفة، وبناء على ذلك فقد أتخذت دائرة الأشغال في الموصل الترتيبات اللازمة لتلك المهمة، وتقدير النفقات اللازمة لفتح تلك الطرق وتزويد المديرية العامة بالمعلومات المطلوبة للمصادقة عليها، كما وشرعت دائرة الأشغال في الموصل بفتح طريق بارزان–سرشمة، وهو الطريق الذي يوصل بين راوندوز ومنطقة ريزان، ويبلغ طول ذلك الطريق نحو ستين كيلوا متراً وأكتمل فتح تسعه وعشرين كيلو متراً منه ويؤمل أكتمال أفتتاح القسم الثاني قريباً، وطلبت متصرفية لواء الموصل إلى دائرة الاشغال في الموصل أجراء الكشف على طريق شرافش المؤدي إلى مركز ناحية السندي في قضاء زاخو تمهيداً للمباشرة بإصلاحه تلك الأيام، وشرعت دائرة الاشغال بأخذ مساحة الطريق الجديد المؤمل فتحه بين راوندوز وديانة مباشرة وينتظر أن تنتهي من ذلك قريباً، وتم إصلاح وتزفيت طريق الموصل –اسكي كلك واربيل– اسكي كلك، وباشرت دائرة الأشغال بتشييد جسر حديدي جديد فوق وادي خالان قرب ناحية سرشحة في بارزان بثلاث فتحات طول كل منها (١٠٥) قدم، وقد أنجزت بناء الدعامات الخاصة به وشرعت بسحب الهياكل، الحديدية فوقه، أما فيما يخص حفر الآبار الأرتوازية، فقد أكتمل حفر البئر الأرتوازي الأول في موقع خربة الحائط، وباشر المهندس المختص بحفر البئر الأرتوازي الثاني في محل يبعد عن موقع البئر الأول مائة متر، وقد بلغ عمق البئر حتى الان (٣٢) قدم، كما تقرر المباشرة بحفر بئرين أرتوازيين أخرين في منطقة الجزيرة، وتم تحديد موقعين مناسبين لهما يبعدان عن موقع البئرين الحاليين مسافة أربعة كيلو مترات[١].

وشجعت جريدة البلاد على إقدام الحكومة على القيام بمشروع إنارة العاصمة بالكهرباء إذ أن ما تستهلكه الدوائر الحكومية في العاصمة من الإنارة الكهربائية كل شهر يقدر بما يزيد على الثلاثة ملايين وحدة، وذلك مقدار كبير كما هو واضح وهو يكلف الخزانة العامة اموالاً طائلة

(١) جريدة البلاد، العدد ١١١٥، ١٥ أيار ١٩٣٨.

سنوياً، ونظراً إلى أمكانية تحاشي صرف القسم الكبير من ذلك المبالغ والتخفيض عن كاهل الخزينة، وذلك بتأسيس مركز لتوليد الكهرباء بالعاصمة، وقد علمت الجريدة أن الدوائر الفنية الرسمية أخذت تفكر في ذلك الموضوع بصورة جدية للعمل في سبيل أنشاء مركز لتوليد الكهرباء في بغداد، وعليه فأن الحكومة اذا عمدت إلى تنفيذ ذلك المشروع فباستطاعتها أن تنشئه على أساس واسع في طاقته وتجهيز الأهالي ايضاً بالطاقة الكهربائية وبأسعار أوطأ بكثير من الأسعار الحالية التي يدفعها الأهالي إلى شركة الكهرباء، واوضحت الجريدة أن ذلك المشروع لهو مشروع اقتصادي مهم يجب الأهتمام بإخراجه إلى حيز الوجود، وحثت الجريدة الدوائر الفنية على دراسته دراسة دقيقة ويكون أهم عنصر فيها الأجتهاد في سبيل قيام ذلك المشروع وإكماله والسير به إلى الأمام[١].

وفي سياق ذات الموضوع كتبت الجريدة حول مشاريع الماء والكهرباء في أنحاء البلاد وتأليف لجان خاصة لتتجول في الألوية، إذ تقوم مديرية البلديات والتنظيم العامة بتأسيس مشاريع الماء والكهرباء في مختلف أنحاء البلاد، وتراعي بصورة خاصة الأقضية والنواحي المحرومة منه مثل تلك المشاريع، والفت المديرية المذكورة عدة لجان من موظفيها الفنيين لتتجول في جهات البلاد وتدرس حاجة السكان إلى تلك المشاريع وتعيين الجهات التي تتطلبها، وقد علمت الجريدة أن لجنة مؤلفة من السادة أحمد سهام القشطيني وعبد الكريم عبود وعبد للطيف الكبيسي قد سافرت قبل ثلاثة أيام إلى الجهات الشمالية لتتجول في ألوية كركوك واربيل والسليمانية والموصل وتدرس حاجاتها والنواحي التي يجب تأسيس مشاريع الماء والكهرباء فيها وتألفت لجنة ثانية من السيدان يوسف عبود وجميل لطفي، وقد سافرت إلى الجهات الجنوبية لتتجول في ألوية الكوت والعمارة والبصرة والألوية الأخرى للغاية ذاتها، وبعد أن تنتهي اللجنتان من تجوالهما ودراستهما فأنهما ستعودان إلى العاصمة وتضعان تقريراً مسهباً عن النتائج التي توصلتا أليها والمشاريع التي يجب أنشائها في مختلف تلك الجهات تحقيقاً للإصلاحات التي يفتقر أليها القطر[٢].

وأكدت الجريدة مرة أخرى حول اهتمامها بمشاريع الماء والكهرباء في البلاد وأهتمام مديرية البلديات والتنظيم العامة في تصميم تلك المشاريع في القرى المختلفة، إذ ذكرت الجريدة سابقاً أن مديرية البلديات والتنظيم العامة تهتم أهتماماً خاصاً في تعميم مشاريع الماء والكهرباء إلى جميع القرى العراقية بصورة خاصة سعياً إلى تحقيق نهضة تلك القرى وتقدمها وتوفير أسباب الراحة والمدنية لدى سكانها، وقد قامت في الحقبة الاخيرة في تحقيق تلك المشاريع في بعض الجهات فبعد أن قامت بتحسين الانارة أخذت تجري الترتيبات اللازمة لنقل مشروع الماء الحالي إلى نهر

---

(١) جريدة البلاد، العدد السابق ١١١٥ ، ١٥ أيار ١٩٣٨.

(٢)، ١٥ أيار ١٩٣٨.، العدد ١٢٠٥، ٢٢ أيار ١٩٣٩

العزيزية ونقل الخزان العالي وأستيراد المصافي اللازمة لتجهيز ماء مصفى ومعقم وقامت في الفلوجة بتحسين شبكة الأسلاك الكهربائية ومد الأنابيب ونصب الخزان العالي وحوض الترسيب والمضخات، ووسيتم المباشرة بتشغيل مشروع الماء قريباً، وقامت في الناصرية بتحسين شبكة الأسلاك الكهربائية وتجهيز طواقم كهربائية جديدة لمشروع الكهرباء ومتابعة المصافي لتجهيز ماء معقم ومصفى وكذلك تمكنت مديرية البلديات من أنهاء نصب معمل جديد لعمل الثلج، وستباشر المديرية في الحلة في تشغيل مشروع جديد على أحدث طراز للماء والكهرباء، وأنتهت في المسيب من أنجاز مشروع الكهرباء، وينتظر أن تنجز فيها مشروع الماء ايضاً، وقد أنتهت من مد الانابيب ونصب الخزان العالي وحوض الترسيب وجهاز الكسلورين والمضخات(١).

وتابعت جريدة البلاد وبكل أهتمام وضع لائحة قانون مراقبة البغاء، إذ ذكرت الجريدة أن أمانة العاصمة تدقق لائحة قانون مراقبة البغاء التي وضعها الدكتور حنا بك خياط، مدير الصحة العام، وريثما تنتهي الأمانة من تدقيقها ستتألف لجنة خاصة للنظر فيها من كل الجهات ورفعها إلى مجلس الوزراء(٢).

ونشرت الجريدة في موضوع تشريع منع البغاء، أن اللجنة المشتركة (الحقوقية والادارة والسياسة) قد نظرت في لائحة قانون منع البغاء، وقامت بدراسته من كافة النواحي، وقرت اللجنة في جلستها الاخيرة الطلب إلى الحكومة أيفاد لجنة اختصاصية من الأطباء وغيرهم ليبينوا آرائهم في ذلك الموضوع، والطرق التي يمكن سلوكها لإيجاد تشريع وافٍ بالغرض للقضاء على البغاء ومنعه ما أمكن(٣).

ورحبت جريدة البلاد بأهتمام الأوساط الطبية بمشروع منع البغاء، إذ عقدت الجمعية الطبية أجتماعاً مهماً نظرت فيه إلى مشروع منع البغاء ولائحته القانونية والتي كانت بين أيدي أعضاء المجلس النيابي، وفوضت الجمعية أخيراً لجنتها الإدارية بأن تكتب مذكرة إلى رئاسة المجلس النيابي، تلقت فيها نظر المجلس إلى أنه من المستحسن بلجانه المختصة التي تنظر في لائحة قانون منع البغاء ، أن تسمع أراء الجمعية الطبية في الموضوع، وستأخذ الجمعية بجميع تلك الآراء بعد مناقشة المشروع من جوانبه المختلفة(٤).

وعقدت الجمعية الطبية العراقية أجتماعها القانوني الثاني في الكلية الطبية الملكية العراقية مساء الاثنين الموافق ٤ شباط ١٩٣٥، الساعة السادسة والنصف مساءً برئاسة الدكتور صائب شوكت وسكرتارية الدكتور صبيح الوهبي، وقامت الجمعية بتقديم بحوث عديدة في مجال الطب

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٢٢٥، ٤ حزيران ١٩٣٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٥، ١ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤٥٥، ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٤) المصدر نفسه ، ٤٦٤، ٦ شباط ١٩٣٥.

والتداوي والسلامة العامة، ومن ضمن البحوث التي قدمتها الجمعية هي الغاء البغاء، إذ قررت تكليف اللجنة الإدارية بأنتخاب لجنة من الأخصائيين لوضع تقرير كافي عن القضية، ثم أقرت اللجنة الإدارية وقتذاك المباشرة بالعمل حالاً، وأنتخبت لجنة من الذوات الأتية أسمائهم لتقديم تقرير عن الغاء البغاء إلى مديرية الصحة العامة:

الدكتور صائب شوكت.

الدكتور فتح الله عقراوي.

الدكتور شكري محمد صكبان.

الدكتور شوكت الزهاوي.

وقررت اللجنة ايضاً أرسال تعميم إلى جميع الأعضاء لأخذ رأيهم في الموضوع(١).

ونشرت جريدة البلاد حول تأليف لجنة لمراقبة الملاهي، إذ كتبت وزارة الشؤون الأجتماعية إلى الوزارات المختصة بشأن تأليف لجنة لمراقبة الملاهي وفق ما جاء في تعليمات الملاهي التي نشرنا مضامينها في العدد (١٣٢٤ في ١ شباط ١٩٤٠) وذلك بغية النظر في الأمور المتعلقة بتلك الملاهي على أسس رصينة تحول دون تكرار بعض الأمور التي كانت مصدر شكوى في السابق، وسيكون من صلاحية تلك اللجنة بالإضافة إلى المراقبة تحديد أوقات العمل ليلاً في تلك الملاهي، وتحديد عدد الفنانات والفنانين الأجانب، وتقديم التوصيات بالموافقة أو عدمها بشأن منح إجازات لهم، وستجتمع تلك اللجنة مرة كل أسبوع لإنجاز ماترتأيه من أمور في ذلك الصدد(٢).

وشجعت جريدة البلاد خطوة رئيس مجلس النواب وأعضائه في سن قانون مشروع الزواج الإلزامي ، إذ رفع مجموعة من النواب إلى رئيس المجلس النيابي تقريراً يطلبون فيه أن تقوم الحكومة بسن تشريع للزواج الإلزامي وذلك نص التقرير: (لمعالي رئيس مجلس النواب المحترم- بغداد، تحية وأحترام وبعد. فنرجوا تكرمكم برفع تقريرنا ذلك إلى المجلس العالي لأحالته للحكومة الموقرة لسن قانون الزواج الالزامي، أن بلادنا التي هي واسعة جداً وبحاجة إلى الأيدي العاملة نظراً لقلة نفوسهم بالنسبة إلى مساحتها وأضف إلى ذلك عوامل السياسة التي تحتاج تلك البلاد تكثير النفوس وتقترح النقاط التالية في صدد المشروع:

١- تحديد سن العزوبة للذكور والصداقات ونفقات الأعراس على أختلاف المذاهب فيما يخص العراقيين.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٦٥، ٧ شباط ١٩٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٨٠، ١١ نيسان ١٩٤٠.

٢- تسهيل الزواج لصغار موظفي الدولة الذين تتراوح رواتبهم بين الثلاثة والعشرة دنانير بفتح صناديق توفير لهم.

٣- منح مساعدات مالية من خزانة الدولة لصغار الموظفين الرسميين عند إقدامهم على الزواج وتفضلوا بقبول خالص التحية ووافر الاعتبار، ودمتم.

سعيد الحاج ثابت (الموصل) روبين بطاط (البصرة) عثمان العلوان (كربلاء) الياهو عائي (بغداد) مرزوق العواد (الديوانية) صبري الحاج علي أغا (السليمانية) علي رضا العسكري (الديوانية) عبود الملاك (البصرة) [١].

وأعدت جريدة البلاد تقريراً حول فوائد الزواج الإلزامي، والحد من أنتشار الأمراض الزهرية الخطيرة، التي أنتشرت بين طبقات المجتمع العراقي، إذ أن تلك الأمراض لم تكن موجودة من قبل وكثرة المصابين بها والنتائج السيئة التي أعقبت، مما حدا بالحكومة أن تلفت نظرها إلى تلك الناحية الخطيرة وسن قانون منع البغاء، ولاشك أن سن قانون الزواج الإلزامي جاء متمماً لغايات ومقاصد قانون منع البغاء، ولما كان القانون الأنف الذكر غير معروض بعد لمناقشة النواب فيه وأقتصرت الجريدة على بعض الملاحظات المهمة التي يجب أن يشملها قانون الزواج الإلزامي:

١- تجديد سن الزواج وحبذا لو يكون في السنة الخامسة والعشرين إلى السنة الثلاثين لأن الشخص في ذلك العمر لابد وأنه قد حصل على عمل يدر عليه بالفوائد التي يعيش بها.

٢- أجراء الكشف الطبي على الشخص الذي يريد أن يتزوج بإذ يكون سالماً من الأمراض الزهدية أو الأمراض السارية الأخرى.

٣- تشجيع الموظفين الذين يرغبون في الزواج وحالتهم المالية لا تساعد على ذلك فتقرضهم الحكومة مبالغ كافية تسترجعها منهم بصورة تدريجية.

٤- تفضيل المتزوج على الأعزب في معظم الوظائف والأعمال المهمة.

٥- تخفيف مبالغ (المهور) بنسبة ثابتة تضعها الحكومة.

٦- تقديم هدايا للذين ينجبون أكبر عدد ممكن من نسلهم.

٧- فرض ضريبة خاصة على العزاب تكون فوائدها لتشجيع أكثار النسل.

وكانت تلك بعض الأقتراحات التي تمنت الجريدة ان تأخذها الحكومة والنواب بعين الأعتبار، كما وتمنت لذلك المشروع بالموفقية والنجاح[٢].

وتابعت جريدة البلاد قضية تشجيع الشباب على الزواج، إذ ذكرت الجريدة أنه رفع يوم الخميس ٨ شباط ١٩٤٠ في جلسة المجلس النيابي عشرة من النواب تقريراً إلى الحكومة فيما

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٦٧، ١٠ شباط ١٩٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٧٩، ٢٠ شباط ١٩٣٥.

يخص تشجيع الشباب على الزواج وطلب سن لائحة قانونية في ذلك الصدد، وبعد أن تلي التقرير طبع ووزع على أعضاء المجلس للنظر فيه في الجلسة القادمة، وفيما يلي نص التقرير : (معالي رئيس المجلس النيابي المحترم: بناء على ما نشاهده في مجتمعنا من عادات وتقاليد لا تشجع شبابنا على الزواج، ومن تلك العادات طلب المهور الفاحشة، فقد أنصرف أكثر شبابنا عن الزواج وفضلوا الأنغماس في المفاسد، وأنتشرت بيوت الدعارة انتشاراً مخيفاً، ولما كان شعبنا العراقي الكريم بأشد الحاجة إلى رجال أقوياء بأجسامهم وعقولهم فأن أستمرار تلك الحالة يؤدي إلى نقص السكان بصورة تدريجية في وقت تتسع فيه بلادنا إلى عشرات الملايين من النفوس ولمجابهة ذلك الخطر الذي يهدد مجتمعنا وبلادنا بأسوأ العواقب، جئنا بتقريرنا ذلك راجين من معالي الرئيس المحترم عرضه على المجلس العالي ليوافق على أيداعه إلى الحكومة الموقرة لإعداد التشريع الذي يقضي على تلك الأوضاع أسوة بما تقوم به باقي الدول المتمدنة لذلك الشأن، ونرجوا أن تتقدم الحكومة بتلك اللائحة بأقرب ما يمكن من الوقت وخير البر عاجله حمدي سليمان (أربيل) أحمد حالث (الكوت) محي الدين السهروردي (ديالى) أحمد كمال (الدليم) طاهر محمد سليم (بغداد) داود الجاف (كركوك) سعيد الحاج ثابت (الموصل) توفيق الهاشمي (ديالى) محد الحاج نعمان (كركوك) قاسم الخضيري (العمارة) [١].

وأتمت جريدة البلاد ما نشرته حول أقتراح النواب بتشجيع الزواج، إذ سبق لمجموعة من النواب يتقدمهم حمدي سليمان ورفاقه أن قدموا تقريراً أقره المجلس النيابي بوجوب قيام الحكومة بسن التشريع اللازم لتشجيع الزواج والسعي لتكثير النسل، وقد أجابت رئاسة الحكومة بكتاب قرأ في جلسة المجلس يوم الاربعاء ٤ كانون الأول ١٩٤٠، بأن الذيل الذي أبرمه المجلس حديثاً لقانون أصول المحاكمات الشرعية يكفل ذلك الغرض[٢].

ونشرت جريدة البلاد حول تشريع (قانون الطوائف)، فمنذ مدة ووزارة العدلية تنشغل بوضع قانون للطوائف ينظم أحوالها الشخصية ويضع إدارتها الداخلية على أسس وقواعد، وقد علمت الجريدة أن وزارة العدلية قد أنجزت ذلك القانون وأحالته إلى الرؤساء الروحانيين ليبدوا رأيهم فيه وقد كان على وزارة العدلية أن تعرض ذلك القانون على الأفراد التابعين إلى تلك الطوائف لتقف على رأيهم أيضاً في ذلك القانون، لأن ذلك القانون لا يسن للرؤساء الروحانيين فقط، أنما هو للأفراد والجماعات[٣].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٦٥، ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٣٠ ، ٩ شباط ١٩٤٠ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٥٧٣، ٥ كانون الأول ١٩٤٠.

وتابعت الجريدة ايضاً في موضوع الطوائف والقوميات العراقية، إذ نشرت الجريدة البيان الرسمي حول أعتبار اللغة الكردية لغة رسمية، وذلك نص البيان: (رأت الوزارة بعد أن تقلدت زمام الأمور، أن تعني بما تراه هاماً ومطمئناً لرغبات الشعب وأمانيه من ذلك بعض قضايا تختص بقسم من سكان الألوية الشمالية، فقررت إحضار لائحة قانونية تعرض على مجلس الأمة عند أجتماعه القادم، لجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الاماكن الكردية أستناداً إلى المادة السابعة عشرة من القانون الاساسي، والحكومة عازمة على أنتهاج خطة تنطبق على روح الوعود التي سبق لها أن وعدت بها الأكراد في العراق)[١].

واهتمت جريدة البلاد بمواضع أجتماعية عديدة ومنها ما يتعلق بالفرد العراقي، إذ نشرت الجريدة (عراقي يخترع اختراعاً مهماً)، إذ ذكرت الجريدة قيام (إبراهيم أفندي فرج) باختراع ألة يستخرج بها السكر من التمر، وذلك الأختراع لم يسبق أليه أحد لا في الشرق ولا في الغرب، وقد نال المخترع المذكور أمتيازاً من وزارة المالية بذلك الاختراع، وسيسافر إلى أوربا عن قريب لجلب الأدوات اللازمة لتأسيس مشروع أختراعه، وهنأت الجريدة المخترع بذلك الأختراع[٢].

كما قامت الجريدة بنشر أختراع جديد (ثلاجة)، إذ قدم الياس بن منصور بطلب براءة أختراع من وزارة المالية باختراع ثلاجة، فأجابت الوزارة المذكورة إلى طلبه ومنحه البراءة[٣].

وكتبت الجريدة أيضاً وفي سياق ذات الموضوع (عراقي يخترع اختراعاً جديداً لرفع الماء) ، إذ بينت الجريدة أنه قد تشرف بزيارة الملك رجل يدعى (جسام بن الحاج عباس)، وقد أخترع مضخة لرفع الماء بدون استعمال الكاز او البنزين ولا تحتاج الا إلى كمية من الدهن في الشهر وذلك المخترع من أهالي السماوة، وقد جرب مضختين من ذلك النوع بيده، وقد نجحت تجربته فعلاً[٤].

ونشرت جريدة البلاد فيما يتعلق بموضوع الألقاب، إذ نشرت الجريدة الغاء الألقاب في العراق، إذ أبرم مجلس النواب يوم الاثنين ١٣ نيسان ١٩٣٦ لائحة قانون ذيل قانون حمل الأوسمة الأجنبية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٢، وبذلك القانون الغيت جميع الالقاب من (باشا) و (بك) و (أفندي)، وأصبح أبناء العراق كلهم سواسية في ذكر أسمائهم مجردة، وقد ثمنت الجريدة على تلك الخطوة التي تقدر عليها الحكومة التي سنت تلك اللائحة، ومجلس النواب الذي أبرم ذلك القانون إذ سارت بالبلاد إلى الأمام بحذف الفوارق الأجتماعية بين أبناء الشعب[٥].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٢٨، ١٠ نيسان ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٤٣، ٢٨ نيسان ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٧٠، ٢ حزيران ١٩٣٠.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٧٨، ١٠ تشرين الأول ١٩٣٠.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٥٤٣، ١٤ نيسان ١٩٣٦.

كما أهتمت جريدة البلاد في قطاع الشباب والرياضة، إذ ذكرت أن الحكومة منحت نادي الفتيان الرياضي قطعة ارض وذلك من اجل انشاء بناية لهذا النادي حيث ان أدارة النادي قاموا آنذاك بمراجعة الحكومة لغرض منحهم هذه القطعة وقبلت الحكومة بهذا الطلب ومنحتهم قطعة ارض في بغداد بالقرب من مدرسة الشرطة حيث بلغت مساحتها ٦٠٠٠ متر مربع ، وقد أظهرت الحكومة رغبة شديدة في تعزيز النهضة الرياضية في البلاد ومساعدة الشباب العراقي على تنفيذ رغبته في هذا الصدد فقد اولت الحكومة عنايتها بهذا النادي وشجعت القائمين به واعدت اياهم بمعاونتهم على اخراج هذا النادي الى حيز الوجود ، كما تم وضع التصميم الفني لبناية النادي وفق طراز فني حديث يلائم وما تحتاج اليه فنون الرياضة من ساحات ومدرجات فخمة لجلوس المتفرجين وغير ذلك مما تطلبه البناية لكي يتمكن معها الرياضيين من القيام بأية العاب رياضية أخرى يرغبون فيها [١].

وناشدت جريدة البلاد وزارة الشؤون الأجتماعية حول توحيد الأزياء العراقية، إذ أن الأزياء في العراق متباينة كل التباين، ومتناقضة أعظم التناقض، وأغلب الظن أن سبب ذلك يعود إلى أختلاف الدول التي حكمت العراق في الزمن الغابر، وأن العراق ليخجل أشد الخجل لما يرى أن الغربيين السائحين يشاهدون ذلك الأختلاف في الأزياء، مع أنه ليس ثمة ما يبرر ذلك! لتأخذ على سبيل المثال غطاء الرأس فأننا نرى من يلبس (السدارة) وذاك (العقال) والثالث (الطربوش) والرابع (الجراوية) أما لباس البدن فحدث ولا حرج، والحق أن الأنسان ليعجز عن حصر الأزياء في العراق، حتى أن السائحين الأجانب حين يرون ذلك الأختلاف العظيم في الأزياء يعتقدون في البدء أننا في (عيد الكرنفال) لكنهم سرعان ما يدركون أننا ليس في ذلك العيد، و أنما أزيائنا هي كذلك، وأن جريدة البلاد تناشد وزارة الشؤون الأجتماعية على توحيد الأزياء، إذ أن توحيدها يعد من صميم الحياة الأجتماعية، وأن النظر إلى الدول المتمدنة الأخرى سيرى أزيائهم واحدة فلما نحن مختلفون في أزيائنا؟ أن توحيد أزيائنا فيه كل الخير، وأنه من أكبر الدعاية الحسنة للعراق، إذ أن السائحين الغربيين أو غير الغربيين كثيراً ما يرتادون العراق [٢].

كما نشرت جريدة البلاد عن أهتمام الحكومة بأنشاء جوامع فخمة في ضواحي العاصمة إذ بينت الجريدة أن رئيس الوزراء نوري السعيد قد لاحظ أن ضواحي العاصمة قد أمتد العمران فيها وكثر أنشاء الدور فيها، ألا أنها خالية من الجوامع التي يؤدي المسلمون فيها الفرائض، فأصدر أمره إلى مديرية الأوقاف العامة لاتخاذ ما يلزم لأنشاء جوامع ذات بنايات عصرية على أحدث طراز وبأسرع وقت ممكن ، وقد أهتم مدير الأوقاف لذلك الأمر، وكتب إلى المفوضية الملكية

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٧٧٦، ١٩ كانون الثاني ١٩٣٧ .

(٢) جريدة البلاد، العدد ١٣٢٨، ٦ شباط ١٩٤٠.

العراقية في مصر، يطلب أليها الحصول على تصميم مسجد فاروق الذي أنشأته الحكومة المصرية، وتصاميم الجوامع والمساجد الأخرى التي أنشأت هنالك في الأيام الأخيرة، لكي تختار أحسن التصاميم وتنشأ مثلها في العاصمة، ومن المؤمل أن تصل تلك التصاميم للعراق قريباً كما أن مديرية الأوقاف أخذت في إنتقاء أحسن العرصات لأنشاء الجوامع عليها، وقررت أنشاء جامع في محلة السعدون وجامع في محلة العيواضية وجامع قرب تمثال الملك فيصل الأول ومن ثم يباشر بأنشاء جوامع أخرى بعد أنجاز تلك الجوامع، كما أن مديرية الأوقاف العامة قد قررت الشروع بإعادة بناء الجوامع المهدمة في داخل العاصمة، وذلك يدل على أهتمام الحكومة بأنشاء الجوامع والإكثار من بيوت الله في العراق الاسلامي[١].

وأهتمت جريدة البلاد بأنشاء المتنزهات والاماكن الترفيهية وبناء المتاحف الاثرية في العراق إذ ذكرت الجريدة أن توسيع العمران وأنشاء أماكن للترفيه وخصوصاً في الأحياء المأهولة بالفقراء والعمال في العاصمة والسعي إلى النهوض بالمستوى الأجتماعي والصحي في تلك المناطق لهو خير دليل على أهتمام الحكومة بتلك الشريحة من المجتمع ، وكانت أمانة العاصمة قد قررت أنشاء متنزه عام باسم (متنزه ياسين الهاشمي)، لاشك أن ذلك العمل سيكون عاملاً مهماً في تجفيف المستنقعات الموجودة في محلات البوشبل والخالدية وسيكون الدخول للمتنزه المراد أنشائه والتنزه فيه صباحاً للجميع وبدون أجرة، أن نزيزة البوشبل ونزيزة الخالدية عرصتان أميريتان ويجاورهما بعض الأملاك العائدة للأهالي والتي ستقوم أمانة العاصمة بأستملاكها وتوحيدها مع العرصتين، ثم تقوم بتخطيط المتنزه وتعيين موقعه وإفراز القطع التي تكون زائدة من المساحة اللازمة له بغية بيعها للأهالي لأنشاء دور عصرية عليها، وهكذا تحيط المتنزه بنايات حديثة تزيد في بهجته[٢].

وتساءلت جريدة البلاد هل في نية وزارة الشؤون الاجتماعية بالاشتراك مع وزاره المعارف تشكيل فرقة للتمثيل تعمل لنهضة وترقية المسرح المحلي العراقي ؟ لان التمثيل هو فرع من فروع الفنون الجميلة التي هي مقياس رقي الامم ، وعلمت الجريدة عن قيام وزارة المعارف بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية للقيام ببعض المهام المتعلقة بالموضوع ومنها شراء الادوات الفنية والمسرحية التي يتعذر الحصول عليها من اسواق العراق حيث تم التعاقد مع بعض الممثلين والممثلات المصريين للعمل في الفرقة التي سيتم تشكيلها آنذاك بالاشتراك مع

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ١٢٠٥، ٣٢ أيار ١٩٣٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٨٠، ١١ نيسان ١٩٤٠.

خريجي فرع التمثيل في معهد الفنون الجميلة في بغداد وذلك من اجل الاستفادة من خبراتهم في المعهد المذكور للتدريس في مجال التمثيل المسرحي [١].

وقد كان لأهتمام جريدة البلاد بالقضايا العديدة التي تخص الشارع العراقي وفي جوانب متعددة، ومتابعتها لأهم قضايا المجتمع العراقي هو الذي جعلها في مقدمة الصحف العراقية المتميزة.

(٣) جريدة البلاد، العدد ٢١٨٣، ٢٦ آذار ١٩٤٤ .

الخاتمة

شهد العراق خلال المدة التي حددت للبحث ١٩٢٩-١٩٤٥ ، أحداثاً سياسية جسام تتعلق بمصير الشعب وأستقلال البلاد والتي لا تخلو من العنف في بعضها وقد أستفزت الرأي العام العراقي وأثارت نقمته ، فعبر عن تلك النقمة بالأنتفاضات والثورات تارة ، وبالمعارضة الوطنية تارة أخرى ممثلة بالهيئات والأحزاب السياسية والأجتماعات والمؤتمرات العامة ، وقد لعبت الصحافة الوطنية في ذلك المجال دوراً بارزاً ، إذ اصبحت المرآة العاكسة لتلك الأحداث خاصة وانها كانت تحتل بين وسائل الأعلام المتوفرة يومذاك – من خطابة وكتب وإعلانات ونشرات ومحاضرات- مكانة مرموقة لما لها من تأثير كبير على الرأي العام العراقي ، فكانت الصحافة وقتها تقوم بمهمة المؤسسات الأجتماعية والأقتصادية والتعليمية ، فضلاً عن قيامها بدعم نشاط الأحزاب والجمعيات السياسية ، فكانت تعرض أتجاهاتها السياسية وأراءها في حل المشاكل الأقتصادية والأجتماعية على الرأي العام محاولة التأثير فيه بغية إتخاذه أداة لتحقيق أهدافها وسياستها العامة والتي تنبع من أهداف وسياسة الشعب بصورة عامة ، كما انها كانت تقوم بمحاولة الربط بين الحكومة والشعب عن طريق إيصال ما تتخذه الحكومة من أجراءات وما تقرره من قوانين إلى الشعب ، وإيصال رغبات ومطالب الشعب إلى الحكومة .

ومما تجدر الإشارة اليه في هذا المقام هو على الرغم من محاولات جريدة البلاد الجادة في التزام جانب الموضوعية في عملها بكونه ركنا اساسيا لكل عمل صحفي صادق الا انه نجدها في بعض الاحيان تخرج عن هذا الاطار و على سبيل المثال لا الحصر نراها تطالب الحكومة العراقية وبشدة بالاعتماد على نفسها وعلى إمكانية العراق الخاصة في الحصول على الاستقلال ودخوله في عصبة الامم عام ١٩٣٢ ، ونراها كذلك تطالب وبشدة من اجل ان تتخذ الحكومة موقفا جادا تجاه الحركات العشائرية في الفرات الاوسط والجنوب عام ١٩٣٥ لكي تتمكن الحكومة من فرض سيطرتها وهيبتها ولكي يتمتع الفرد العراقي بالأمن والامان ، كذلك نجد جريدة البلاد تطالب الحكومة وفي مناسبات عديدة من اجل اجراء الاصلاحات الاقتصادية المرجوة و كذلك من اجل ان يتمتع الفرد العراقي بالرفاهية ولكي يواكب مسيرة الدول المتقدمة كما نجدها في وقت اخر تنتقد بعض الحالات السلبية الدخيلة على المجتمع العراقي مطالبة الحكومة والفرد العراقي في الوقت نفسه بالابتعاد عن العادات والتقاليد المكتسبة التي تضر بالمجتمع العراقي كما نجدها تحث الحكومة والشعب من اجل ان يكون للتعليم والمرأة الدور الاهم والابرز من اجل النهوض والتقدم.

ونلاحظ كذلك ان نشاط جريدة البلاد لم يتوقف على معالجة مشاكل العاصمة وحدها فقط بحكم صدورها فيها حسب بل تعدى ذلك الى الالوية العراقية الاخرى اذا انها اعطت قسطا كبيرا من اهتمامها لمشاكل الناس فيها سيما المناطق الريفية منها التي كانت اسوا المناطق حالا وبهذا اشعرت المواطن العراقي بوحدة ارضه وشعبه واكدت له بان جريدة البلاد ملك له أينما كان من أنحاء العراق .

وهناك حقيقة طرحت نفسها من خلال هذه الدراسة هي ان جريدة البلاد تمكنت بشكل او باخر من التأثير على اراء الراي العام العراقي واتجاهاته سواء كان ذلك في اطار التغيير فيها ام المؤكد لها ولعل ذلك يعود لوجود استعدادات سابقة لدى الراي العام في هذا المجال ومن ثم ان البلاد وان لم يكن لها سلطة تنفيذية تقوم بمهمة التغيير انفه الذكر الا انها تمكنت من استخدام المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية لتحقيق غايتها.

ومن الملاحظ في هذا الصدد هو انه كان هناك اجماع بين الباحثين والكتاب حول صعوبة التوصل الى نتائج قاطعة ومحددة لقياس مدى تأثير الصحافة على الراي العام تكون عمليه التأثير متعلقة بعوامل اخرى غير الصحفية والجمهور الا ان هذه الرسالة ابرزت و بصورة واضحة التأثير الفعال للصحافة عامة والوطنية خاصة على الراي العام العراقي يومذاك .

لقد اثبتت الجريدة ومن خلال مقالاتها بانها كانت موفقة إلى حد كبير في عدد من الإستنتاجات التي حصلت بالفعل ، ولعل ذلك ينبع من قوة ثقافة هيئة تحريرها والكاتبين فيها ، الذين كانوا متابعين جيدين للأحداث ومتواصلين في رفد أعداد الجريدة واغنائها بالمعلومات الشاملة والتي أجادت في تحليل أحداثها وبيان مسبباتها .

أن جريدة (البلاد) لم تنشأ لخدمة مقاصد شخصية ، بل هي بنت محيطها ووليد مهد سام تجاهد في سبيله ، ولم يتجسد ذلك فقط في لغتها ونوعية المقالات والموضوعات والدراسات والتحقيقات التي نشرتها فحسب ، بل أنعكس على إخراجها وشكلها العام ، اذ ان لكل مضمون له شكله كما له فلسفته ، وقد أضفى ذلك عليها شخصية مميزة ومتميزة عن باقي مثيلاتها في ساحة الصحافة الوطنية .

وقد تبين من تلك الدراسة ان جريدة (البلاد) قد جندت كل طاقاتها البشرية والمادية لتنقل إلى الراي العام العراقي الصورة الكاملة والدقيقة والمفسرة لكل ما جرى وما يتوقع ان يجري في بلده وفي العالم رغم محدودية إمكانيتها وتأخر وسائل التقاط وتقصي الأخبار والمعلومات ، وندرة الورق ومواد الطباعة وتخلّف أجهزة الطباعة ، وأتساع نطاق الرقابة الحكومية ، كما أتضح أن تلك الجريدة كانت أشبه بالضيف الدائم لأبناء الشعب العراقي الذي كان يزورهم صباح كل يوم كما لوكان فرداً منهم ، ليجد منهم ترحيباً وتزاحماً على التماس العون منه ، إذ كانت تعيش معهم أفراحهم وأتراحهم ، وتعبر عما تكنه صدورهم ويخالج نفوسهم ، وتغرس فيهم الروح الوطنية والقومية ، وبمعنى أوسع أن (البلاد) كانت لا تتحرك وفقاً لأهواء العاملين فيها ، والمهيمنين عليها ، وإنما أندمجت جيداً في مجتمعها ، وأخذت تعبر عما يدور في خلد أبنائه ، بل تحولت إلى مرآة عاكسة للرأي العام يرى نفسه فيها ، ولا أدل على ذلك من كون تلك الجريدة تابعت رسائل المواطنين وعاشت بين ثناياها ، وعالجتها بالأسلوب العلمي وفقاً لما يناسبها ، بل وفتحت صدرها لكل ما تنقله تلك الرسائل من أفكار وشكاوى ونقد حتى لو كان ذلك يتعلق بذاتها ، وقد تمكنت (البلاد) من خلال واقع تلك الرسائل التي تعكس صورة الرأي العام ان تلتقط زوايا هامة عن المجتمع جديرة بان يتحرك جهازها التحريري في نطقها .

وأظهرت تلك الرسالة أيضاً ان (البلاد) قد أسهمت إسهاماً رائداً في التنقية النوعية للمجتمع وتحرره من الأمية المترسبة في واقعه بصورة وعي متخلف ، وقد واكبت بذلك رغبة المجتمع العراقي آنذاك في ادارة شؤونه بنفسه بحرية أوسع ، فكا نت بذلك خير معبر عن تلك الرغبة .

وقد أتضح من ذلك البحث ان (البلاد) رغم كونها جريدة سياسية تعنى بنقل الأخبار السياسية وإبراز الرأي السياسي من خلال نشرها المقال الأفتتاحي الذي تعالج فيه مشاكل سياسية معينة أو تعبر فيه عن أهداف ورغبات الفئة السياسية المرتبطة بها (الهيئات والأحزاب الوطنية) فأنها كانت جريدة جامعة تعنى بالخبر والمقال والأبحاث والأبواب المتنوعة ذات الطابع الخفيف التي تعالج مختلف زوايا المجتمع بقطاعاته السياسية والأقتصادية والأجتماعية ... أي أنها كانت تجمع في صفحاتها الفكرة والرأي والأدب والفن والرياضة والطب والعلوم والمعارف ، وكل ما يحظى بأهتمام الناس ويتعلق بواقعهم الأجتماعي وبيئتهم وحياتهم ، اي انها باختصار كانت مرآة عاكسة لطبيعة المجتمع لعراقي آنذاك بمادياته وأفكاره وعواطفه وبظواهره الجائشة والباطنة وبمعنى أخر أنها حملت لنا واقع الصراع بأشكاله المختلفة القائمة يومذاك ، ومع تعدد الأبواب التحريرية للجريدة ، الا انها تكون مجتمعة صورة تكاد تكون متكاملة لجوانب الحياة المختلفة .

ومن صفات (البلاد) انها رغم خضوعها لرقابة الحكومة فقد كانت جريدة جريئة وصريحة وواثقة من خطواتها ، وتمتلك نهجاً وطنياً تحررياً بناءً وملتزماً أزاء قضايا الوطن والمجتمع وترفض في تعاملها مع جمهورها الغش والأزدواجية والنفاق والتحايل على الشرف الأجتماعي والفكري والنفسي للمجتمع ، وتنبذ الصحف التي تتعامل مع الجماهير بنهج وصولي أنتهازي وأمتلاك (البلاد) لذا النهج ساعدها على خلق قاسم مشترك مرن ومتطور لموادها الداخلية ، كما مكنها من الحفاظ على رصيدها الأجتماعي المؤلف من جمهرة القراء المتابعين لنشاها الصحفي طيلة مدة البحث .

ومن صفات (البلاد) أيضاً انها كانت تلتزم بحدود الأدب واللياقة الصحفية في كتاباتها وترتفع عن صغائر الأمور ، فلا تستعمل الألفاظ الرخيصة في حديثها ، ولا تجرح كرامة الناس بخشن الكلام حتى ولو كانوا أعدائها ، ولا تخترع الوقائع ولا تمزج الوقائع الأساسية بأخرى مخترعة فتشوش بها أذهان العامة ، ولا تخدم طبقة دون أخرى من طبقات الشعب ، ولا تنشر معلومات تؤثر على عقلية أبناء المجتمع وتفكيرهم ، فتحرفهم عن جادة الصواب ، فكانت تحارب الجريمة وتشجع على عدم أرتكابها وتأمر الناس بنبذ الرذيلة ولبس ثوب الفضيلة وأحترام القيم والقوانين السماوية والوضعية وكل ما يؤكد العدالة وكلمة القضاء في الارض ويحقق الرفاهية والطمأنينة لبني الانسان فيعا .

وكذلك ما يميز جريدة (البلاد) انها كانت تتمتع بهيئة تحريرية ممتازة بعيدة عن الأهداف الشخصية والمنافع الذاتية ، وذات خبرة عميقة في المجال الصحفي ، وأفق واسع ونظرة تحليلية للأحداث السياسية الواقعة ، ومعرفة كافية بواقع المجتمع العراقي ، والمام عميق بنفسية الرأي العام وطرق التأثير عليه ذلك فضلاً عن ثقافتها العالية ونزعتها الوطنية والقومية .

وعلى الرغم من الضغوط التي تعرضت لها الجريدة ، الا أنها أستمرت وبالصدور وبنفس القوة والدقة التي شهدتها خلال مراحلها ، كما تؤكد على أهمية الجريدة وديمومتها ، هو أستمرارها بالصدور منذ تأسيسها ١٩٢٩ وحتى أغلاقها بصورة نهائية سنة ١٩٦٣ ، وذلك ما يؤكد نجاح منهجها وسلامة هدفها الوطني والقومي ، فضلاً عن نبل غايتها الفكرية والسياسية والأجتماعية البناءة .

المصادر والمراجع

.....

الأطاريح والرسائل الجامعية

١- أدورد عبد العظيم عنبر الحميدي، وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية-جامعة القادسية، ٢٠١٧ .

٢- جهيدة العابدي، التطورات السياسية في العراق (١٩٢٠-١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ،٢٠١٩ .

٣- حسين علي فليح، وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية-أبن رشد جامعة بغداد، ٢٠١٥ . ذوالفقار فرحان حسين، الاوضاع الأجتماعية والاقتصادية في لواء العمارة ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للبنات - جامعة البصرة، ٢٠١٦ .

٤- ذوالفقار فرحان حسين، الاوضاع الأجتماعية والاقتصادية في لواء العمارة ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للبنات - جامعة البصرة، ٢٠١٦ .

٥- سالار عبد الكريم فندي الدوسي، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية-جامعة الموصل ٢٠٠٨ .

٦- : طالبي ابتسام.، نوري السعيد ودوره السياسي في العراق ١٩٢٨-١٩٥٨(مشروع الهلال الخصيب)،مذكرة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، ٢٠١٨-٢٠١٩ .

٧- طلعت محمد طاهر البوتاني، الامن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية-جامعة الموصل، ٢٠١١ .

٨- عماري شهيناز، انعكاسات الانتداب البريطاني على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة محمد خيضر-الجزائر، ٢٠١٩ .

٩- محمد حسين زبون لواء العمارة في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب-جامعة البصرة، ٢٠٠٠ .

١٠- نجيبة لحمر وعائشة ازلاط ، الساسة البريطانية في العراق ١٩٢٠- ١٩٥٨، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة العربي التبسي، المغرب، ٢٠١٥-٢٠١٦ .
١١- نسرين عويشات، حركة رشيد عالي الكيلاني (١٩٤١م)، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في تاريخ الوطن العربي المعاصر الى جامعة محمد بوضياف-المسيلة الجزائر، ٢٠١٨-٢٠١٩ .

الجرائد والمجلات

١- جريدة البلاد من سنة ١٩٢٩-١٩٤٥ .
٢- جريدة الأستقلال ١٩٣٠
٣- جريدة صدى الاستقلال ١٩٣٠ .
٤- جريدة الرافدان ١٩٣٠ .
٥- جريدة العراق ١٩٣٠ .

البحوث والمقالات

١- حماد نواف فرحان ، الامن الغذائي في العراق ، قطر ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، ٢٠١٧ ،ص ٦ ، بحث الكتروني harmoon.org.
٢- رجاء القيسي، المرأة العراقية في العهد الملكي، مقالة في صحيفة التأخي الإلكترونية، العدد ٥١٦٨٩، ٢٠١٤/٦/٢٣، للمزيد ينظر www. Al taakhipress. Com.
٣- نادية جاسم كاظم الشمري، التجارة العراقية١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد٦ ، العدد٢، ٢٠١٦ .
٤- ماجد أحمد العزي، ورفائيل بطي عميد الصحافة في العراق ١٩٠١-١٩٥٦، بغداد، مجلة الاقلام، العدد ٩، ٣ تشرين الاول ١٩٩

الموسوعات

١- حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، بيروت ، العارف للمطبوعات ، ٢٠١٣ .

٢- عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١ ،بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

٣- ..... ، موسوعة السياسة ،ج٣ ، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

٤- ..... ، موسوعة السياسة ،ج٧ ، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

الكتب العربية والمعربة

١- أحمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق واثره في الجاني السياسي ١٥٣٤-٢٠١١، ط٢، بغداد، (ب.د)، ٢٠١٢ .

٢- أحمد حليف العفيف، التطور الاداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٣٢)، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨ .

٣- بشار فتحي جاسم العكيدي، صراع النفوذ البريطاني- الامريكي في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية، الاردن، دار غيداء، ٢٠١١ .

٤- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط سنة ٢٠٠٢ ، ترجمة زينة جابر ادريس ، لبنان ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٦ .

٥- توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، لندن ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٨٧ .

٦- حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، أستوكهولم، فيشو تمديا، (ب. س).

٧- رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من١٩٢١-١٩٤١، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩ .

٨- ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ١٩٥٨ ترجمة مصطفى نعمان أحمد، بغداد، مؤسسة مضر مرتضى، ٢٠٠٩ .

٩- صالح محمد حاتم، صحيفة الاستقلال في سنوات الانتداب البريطاني١٩٢٠-١٩٣٢، ميسان ، مطبعة أشرف وخلدون ، ٢٠١٩ .

١٠- عبد الرزاق أحمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، بغداد ، شركة التايمس للطبع والنشر المساهمة ، ١٩٨٧ .

١١- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ط٧ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧ .

١٢- .....، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية دراسة تأريخية متواضعة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين عامي ١٩١٨-١٩٥٨، بيروت، مطبعة مركز الأبجدية، ١٩٨٠ .

١٣- .....، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، ط٣، بيروت، دار الكتب، ١٩٧٥ .

١٤- .....، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧ .

١٥- .....، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ،١٩٨٧ .

١٦- .....، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ،١٩٨٧ .

١٧- .....، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦ ، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٧ .

١٨- عبد الله كاظم الدلفي، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥-١٩٥٨، عمان، مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٦ .

١٩- عبد المجيد حسن ولي وعمر الدين الريس، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، بغداد، مطبعة الرشيد، ١٩٤٦ .

٢٠- عصمت السعيد ، نوري السعيد رجل الدولة والانسان ، لندن ، نيولوك للترجمة والنشر .

٢١- عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دار الكلمة للنشر والتوزيع الطباعة، سوريا، ٢٠٠٠ .

٢٢- غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، العراق، دار سبيريز للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.

٢٣- فائق بطي، أبي رفائيل بطي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٦.

٢٤- فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية- البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ - ١٩٤٨، بغداد، المكتبة الوطنية، ١٩٧٧.

٢٥- فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج١، بغداد، ١٩٧٩.

٢٦- فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، بغداد،(ب، د)، ١٩٧٩.

٢٧- فيليب ويلارد أيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، دار البيضاء، ١٩٤٩.

٢٨- كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، بيروت ، دار الفارابي ، ٢٠١٣.

٢٩- محمد جواد رضا، تاريخ التعليم الثانوي المقارن، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٦.

٣٠- محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠٠.

٣١- محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقية العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى، ط٢، بغداد، مطبعة العاني،(ب.س).

٣٢- محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، بيروت ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٥.

٣٣- محمد عصفور سلمان، تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤- ١٩٦٨) دراسة في الجانب السياسي،(دون مكان وتاريخ الطبعة) .

٣٤- ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤ ، ج١ ، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٩٠.

٣٥- وسيم رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣، بغداد، دار الجواهري، ٢٠١٥.

٣٦- وميض جمال عمر نظمي، شفيق عبد الرزاق وغانم محمد صالح، التطور السياسي المعاصر في العراق، (ب، م)، (ب، د)،(ب.س) .

٣٧- يعقوب يوسف كورية، إنجليز في حياة فيصل الأول، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

المواقع الالكترونية

١- ps info _ page > ar .

٢- مدونة الدكتور إبراهيم خليل العلاف www@allafblogspot.com.

٣- ultrairaq.ultrasawt.com .

٤- .https://www.palestinapedia.

٥- .https://ar.wikipedia.org/wik

Abstract

Al-Bilad Newspaper is one of the most important Iraqi newspapers and the oldest one in the contemporary history of Iraq, because it covered the most important political events in the contemporary history of Iraq, it directed its articles towards those events with all credibility and transparency, so it dealt with some of them in the affirmative and the other part negatively, as it concerned the economic and social matters of concern to the Iraqi nation. In addition it focus on the most important problems of the modern era in the Arab world and the world as a result of the international situations that occurred during the establish of the newspaper, including the Second World War 1939-1945, and what happened during that period of events that left a negative impression on the whole region. Al-Bilad was newspaper focused on the objective analytical study that meant Most of our political newspapers issued in the first half of the twentieth century were worthy of that study, there is no doubt that such a study gives the reader the sufficient impression and deep understanding of the nature of the emergence of these newspapers, including Al-Bilad newspaper, that studying the nature of the emergence of these newspapers, their development and their political positions as well It is worth noting that Al-Bilad newspaper is a source of historical events. With this newspaper, in addition to the founder of this newspaper, Raphael Butti, who was well versed in media work and possessed a clear and tangible patriotic thought through his articles and political work, the fact that the newspaper was published in the conditions of the British occupation, where the Iraqi people of all sects worked towards Liberation and independence, as well as to the fact that Al-Bilad newspaper is one of the veteran newspapers that have lived through many historical stages between occupation, mandate, independence, republic. This importance gives an insufficient justification for choosing the newspaper of the country that is the subject of study from the year 1930-1945.

During the period of the research 1930-1945there were political events related to the fate of the nation and the independence of the country, which were not without violence in some of them that provoked the customary Iraqi public opinion and excited its revulsion. In political bodies and parties, meetings and public conferences, the national press

played in the field where the woman became the public for these events, especially as she was occupying among the media available at that time - from sins, books, advertisements, pamphlets and lectures. A prominent attitude due to its great influence on Iraqi public opinion, so the press was at that time carrying out the task of social, economic and educational institutions, in addition to supporting the activities of political parties and associations, so it presented its political trends and opinions in solving economic and social problems to public opinion, trying to change it in order to take it as a tool In order to achieve its goals and general policy, which stems from the goals and policy of the people in general, it was also trying to link the government and the people through an original method taken by the government in terms of measures and laws decided upon by the people, and to communicate the desires and demands of the people to the government.

Al-Bilad newspaper is considered one of the national and national newspapers distinguished in the history of contemporary Iraqi journalism, by virtue of its commitment to the national and national curriculum that Fannil wrote for it is slow, as the newspaper was distinguished by the accuracy of publishing news, diagnosing the causes and developing appropriate solutions to it according to the national approach, through its multiple articles that crossed On the aspiration of the Iraqi people for liberation and independence, denouncing the policy of colonialism and hegemony against the Iraqi people, as well as what Iraq witnessed during that period, the enactment of many ministerial shifts, political events and military coups that affected the Iraqi political street. The newspaper has proven through its articles that it was attached to a large extent in a number of conclusions that have already taken place, and perhaps this stems from the strength of the culture of its editorial board and its writers, who were good followers of the events and the original growth in supplementing the newspaper's numbers and enriching it with comprehensive information that excelled in analyzing its one. The explanation of its causes is that (the country) did not want to serve personal purposes, but rather it is the daughter of its surroundings and a child of a noble cradle that strives for it. Each content has its own form as well as its philosophy, and this has filtered over it a distinct personality and distinct from the rest of its counterparts in the national press.

بسم الله الرحمن الرحيم

(إنَّ في خلْقِ السَّمواتِ والأرضِ واختلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ
لآياتٍ لأولي الألبابِ الَّذين يَذْكُرونَ اللهَ قياماً وقعوداً
وعلى جُنوبهم ويتفَكَّرونَ في خلْقِ السَّمواتِ والأرضِ
ربَّنا ما خلَقْتَ هذا باطلاً سبحانَكَ فَقِنَا عذابَ النَّار)

صدق الله العلي العظيم

آل عمران آية (١٩٠-١٩١)

Ministry of Higher Education and

Scientific Research

College of Education - Misan University

Al-Bilad newspaper's attitude on the political, economic and social situations in Iraq 1929-1945

A submitted by

Mohamed Tarish Ajeel Ibrahim

To the Council of the College of Education – Misan University , in partial fulfillment of the requirements for the degree of a master's of in modern and contemporary history

Supervised by

Prof. Dr. Salih Mohamed Hatim

November 2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية التربية

قسم التأريخ

موقف جريدة البلاد من الأوضاع السياسية والأقتصادية والأجتماعية في العراق ١٩٢٩ ـ ١٩٤٥

رسالة تقدم بها الطالب

محمد طارش عجيل ابراهيم

إلى مجلس كلية التربية – جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التأريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

الأستاذ الدكتور

صالح محمد حاتم

ربيع الثاني ١٤٤٢ه

تشرين الثاني ٢٠٢٠ م

الأهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع :

إلى أمي.... من علَّمتني العطاء، وغمرتني بحنانها وكرمها.

إلى أبي..... من رحل عن عالمنا، وما زال دويُّ نصائحه يوجهني.

إلى أخي الخلوق.... من علَّمني أن الحياة من دون ترابط وحب وتعاون لا تساوي شيئًا.

إلى زوجتي.... من ملأت حياتي بالتحدي، وتخطِّي الصعاب.

إلى ابنتي.... وقلبي النابض

إن إنهائي عملي لم يكن ليتم لولا دعمكم، وأتمنَّى أن ينال رضاكم.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على افضل الخلق وخاتم الانبياء والمرسلين ابي القاسم محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين .

لا يسعني وانا انهي دراستي الا ان اتقدم بفائق الشكر والعرفان لكل من ساهم في اعدادنا للدراسة وبذل جهدا كبيرا من اجلي .

أن الاعتراف بالجميل لأصحاب الفضل الاول علي ، اساتذتي الكرام لما قدموه من جهود علمية كبيرة خلال السنة التحضيرية وهم كل من الاستاذ الدكتور صالح محمد حاتم المشرف على الرسالة والذي أغناها بتوجيهاته القيمة والسديدة .

كما أقدم شكري وتقديري الى الاستاذ الدكتور عبد الله كاظم عبد الذي كان له الفضل الكبير في تقديم توجيهاته النيرة والسديدة خلال التعديل الثاني والاخير والاستاذ الدكتور مؤيد عاصي والاستاذ الدكتور محمد حسين زبون والاستاذ المساعد الدكتور امير علي حسين والاستاذ المساعد الدكتور لطفي جميل محمد أمد الله في عمرهم وبارك فيهم .

كما أوجه شكري وتقديري الى عمادة كلية التربية في جامعة ميسان بدءً بعميدها الاستاذ الدكتور هاشم داخل الدراجي وكذلك رئيس قسم التاريخ السابق الاستاذ الدكتور عبد الرحيم حنون عطية ورئيس قسم التاريخ الحالي الاستاذ المساعد الدكتور غفران الدعمي و مقرر القسم الاستاذ حارث حسين .

كما أقدم شكري للأستاذ المساعد للدكتور ليث نعمة موسى الخفاجي لما قدمه لي من جهد علمي لإنجاز دراستي .

كما أوجه جزيل الشكر والتقدير الى العاملين في مكتبة كلية التربية وكذلك العاملين في مكتبة كلية التربية الأساسية في جامعة ميسان كما اوجه شكري وتقديري الى العاملين في دار الكتب والوثائق الوطنية وكذلك العاملين في المكتبة المركزية في جامعة بغداد .

وأسجل شكري وتقديري لجميع زملائي في السنة التحضيرية واتمنى من الله القدير ان يوفقهم جميعاً والشكر الموصول الى زملائي المدرسين في متوسطة حجر بن عدي للبنين .

كما أقدم شكري وتقديري إلى أخويَ الكريمين صالح وجمعة لتشجيعهما وحثهما الدائم على التواصل وتوفير متطلبات الدراسة وانجاز الرسالة .

جزاهم الله عني كل خير .

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	**١-٥**
الفصل الأول **موقف جريدة البلاد من الأوضاع السياسية في العراق ١٩٢٩- ١٩٤٥**	٦-٨٣
المبحث الأول :موقف جريدة البلاد من الأحداث السياسية في العراق ١٩٢٩-١٩٣٠	**٧-٢٨**
-استقالة حكومة ناجي السويدي-	**٧-١٣**
- موقف جريدة البلاد من تشكيل نوري السعيد وزارته الأولى	١٤-١٦
-المعاهدة العراقية- البريطانية ١٩٣٠	١٧-٢٢
- حل المجلس النيابي والتصديق على المعاهدة	٢٣-٢٩
المبحث الثاني : موقف جريدة البلاد من أهم الأحداث السياسية في العراق ١٩٣٥ - ١٩٣٧	٣٠-٥٤
- موقف جريدة البلاد من الحركات العشائرية في الفرات الأوسط وسوق الشيوخ وقضاء سنجار ١٩٣٥-١٩٣٦	٣٠-٣٣
-حركة الرميثة الأولى ١٩٣٥	٣٤-٣٦
- حركة العشائر في سوق الشيوخ ١٩٣٥	**٣٧-٣٩**
-حركة الايزيدية ١٩٣٥	٤٠-٤١
_ حركة الرميثة الثاني ١٩٣٦	٤٢-٤٤
-حركة قبائل الأكرع ١٩٣٦	٤٥-٤٦
-انقلاب بكر صدقي وتأليف الوزارة السليمانية ١٩٣٦	٤٧-٥٢
-مقتل بكر صدقي وتداعياته ١٩٣٧	**٥٣-٥٤**
المبحث الثالث : موقف جريدة البلاد من الأوضاع السياسية في العراق ١٩٣٩-١٩٤١	**٥٥-٨٣**
- مقتل الملك غازي	٥٥-٥٨
- مقتل وزير المالية رستم حيدر	٥٩-٦١
-حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١	٦٢-٦٦
- الوزارة الكيلانية الرابعة ١٢ نيسان ١٩٤١	٨٢-٨٣

المبحث الرابع: موقف جريدة البلاد من الاوضاع السياسية في العراق ١٩٤٤-١٩٤٥	**٦٨-٨٣**
- موقف جريدة البلاد من دور العراق في تأسيس جامعة الدول العربية	٦٨-٧٧
- موقف جريدة البلاد من حركة بارزان ١٩٤٥	٧٨-٨٣
الفصل الثاني **موقف جريدة البلاد من الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥**	**٨٤-١٢٩**
المبحث الاول: موقف جريدة البلاد من اوضاع الزراعة والري في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥	**٨٦-١٠٢**
المبحث الثاني: موقف جريدة البلاد من اوضاع الصناعة والنفط في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥	**١٠٣-١١١**
١- الصناعة	١٠٣-١٠٧
٢- النفط	١٠٨-١١١
المبحث الثالث: موقف جريدة البلاد من اوضاع التجارة في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥	**١١٢-١٢٩**
الفصل الثالث **موقف جريدة البلاد من الاوضاع الاجتماعية في العراق١٩٢٩-١٩٤٥**	**١٣٠-١٨٥**
المبحث الاول: موقف جريدة البلاد من اوضاع التعليم في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥	**١٣١٠١٤٩**
المبحث الثاني: موقف جريدة البلاد من اوضاع المرأة والطفل في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥	**١٥٠-١٥٨**
المبحث الثالث: موقف جريدة البلاد من اوضاع العراق الصحية ١٩٢٩-١٩٤٥	**١٥٩-١٧١**
المبحث الرابع: موقف جريدة البلاد من الجوانب الاجتماعية الاخرى في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥	**١٧٢-١٨٥**
الخاتمة	**١٨٦-١٨٨**
المصادر والمراجع	**١٨٩-١٩٤**

المقدمة

تعد الصحافة مصدرا مهما من مصادر كتابة التاريخ ولاسيما الحديث والمعاصر منه اذ عمد الباحثون على سبرغور الصحف والمجلات لاستسقاء المعلومات المهمة منها ، كونها عاصرت الاحداث والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن كثب ، وحللت تلك الاحداث بحكم تلاصق عملها ، ونهلت معلوماتها من المضان الاصلية التي صنعت الحدث ، فكانت خير معين للباحثين على وجه العموم ، وللباحثين في التاريخ على وجه الخصوص.

من هذا المنطلق ، تناولت الدراسات التاريخية في الوقت الحاضر موضوعة دراسة هذا الميدان الواسع وولوجه للبحث في اسراره وكشف خفاياه ، والذي يمكن الباحثين من الاغتراف منه لسعة ميدانه وتشعب مواضيعه لإشباع رغبه البحث والاستقصاء عن المعلومات الجديدة والجيدة ولأهمية الصحافة والبحث عن تفاصيل الاحداث اهتم الباحث بدراسة تاريخ العراق الحديث والمعاصر من خلال الصحف العراقية التي كانت ومازالت معين لا ينضب لينهل منه مادة بحثه الذي أنصب على دراسة تاريخ العراق المعاصر من خلال الصحف ومنها صحيفة "البلاد" التي صدرت عام ١٩٢٩ وفي مرحلة مهمة من المراحل التي مر بها العراق آنذاك.

لذا تعد تلك الصحيفة واحدة من الصحف التي عاصرت نشوء الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، وواكبت تطوراتها ومثلت مقالاتها وتحليلاتها نقل صادق وامين لتفاصيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لها علاقة وطيدة بالفرد العراقي وعالجت همومه ومشاكله وانطلقت لإيجاد الحلول الناجعة لها ، فكانت الراصد والمشخص والمحلل للسلبيات والايجابيات التي شكلت العمود الفقري لعمل الصحيفة ومحرريها الذي كانوا على مستوى عالٍ من الثقافة وطول الباع في العمل السياسي وكان تناولهم للأحداث بعين الخبير ومعالجته بفكر ثاقب وبصيرة واعية وشكلوا عامل دعم للصحيفة وانتشارها بدءً من رئيس التحرير روفائيل بطي و بقية العاملين بمعيته والذين مثلوا اضافة مهمة للصحافة العراقية آنذاك .

وانطلاقا من ذلك جاءت دراستنا الموسومة "موقف جريدة البلاد من الاوضاع السياسية والاقتصادية والأجتماعية في العراق ١٩٢٩– ١٩٤٥" ، واحدة من الدراسات التي اهتمت بدراسة الصحافة وتأثيرها على الاحداث وعلى مختلف الصعد ، ودورها في اثارة اهتمام الراي العام العراقي بما يدور حوله من احداث في الجوانب كافة وعالجت مواطن الخلل ودعت الى تعظيم دور الدولة من خلال الدعوة لإصلاح الاوضاع التي جرت آنذاك لتجاوز السلبيات والتأكيد على الايجابيات من خلال متابعتها الاحداث ليس على مستوى العراق فحسب ، بل تناولت المواقف

العربية والدولية التي جرت منذ تأسيس الجريدة ، ومنها الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ وما جرى في تلك المدة من احداث تركت بصماتها على المنطقة بأجمعها.

ركزت جريدة "البلاد" على الدراسة التحليلية الموضوعية للقضايا التي عنيت بها معظم الصحف الصادرة في النصف الاول من القرن العشرين ، وكانت جديرة بالدراسة والتي ولدت لدى القارئ الانطباع الكافي والفهم العميق عن طبيعة نشأة الصحافة وتطورها ومواقفها ، وهو امر جدير بالدراسة.

أن ما ذكر يعد مبررا لاختيار موضوعة دراستنا والتي اردنا من خلالها ان نكمل ما بداه اخرون في تناول مثل هذا الموضوع [١] ، لذا أبتعد الباحث عن تناول تأسيس الجريدة والعاملين فيها وأكتفى بالإشارة الى ذلك بإيجاز شديد منعا للتكرار واجترار ما ذكر مرة اخرى دون الحصول على الفائدة المتوخاة.

وجاء تحديد مدة البحث ١٩٢٩- ١٩٤٥ ليمثل الاول تاريخ تأسيس الجريدة ونشاتها على يد شخص متمرس في الصحافة الا وهو روفائيل بطي وشريكه جبران ملكون فضلا عن مجموعة متخصصة في هذا المجال في حين مثل عام ١٩٤٥ نهاية الموضوع لاقترانه بنهاية الحرب العالمية الثانية و تعد تلك المدة من اخطر الحقب في تاريخ العراق بسبب التداخلات وتشابك الاوضاع السياسية وما نتج عنها من اضطرابات وحركات عشائرية وانقلابات عسكرية القت بظلالها على الاوضاع السياسية والاقتصادية والأجتماعية وكان للجريدة موقف وراي في كل ما حدث .

التزم الباحث اقصى قدر من الحيدة العلمية والموضوعية لأجل الوصول الى دراسة موضوعية تمكن من تقديم نتائج ذات قيمه تضاف الى مجال المعرفة والعلم ولتحتل مكانا مهما في المكتبة الاكاديمية وتسد فراغا كلما أمكن ذلك، والامل يحدونا بان نكون قد تمكنا من ذلك على الرغم من الصعاب التي تكتنف الدراسات الإنسانية. إذ استخدم الباحث الطريقة الوصفية مقترنة بالتحليل والاستنتاج للإحاطة بالموضوع.

واجه الباحث صعوبات جمة خلال مدة جمعه المادة من مظانها الاصلية ، كون الباحث ملزم بزمن محدد لإنجاز مهمته والتي صادفت الظروف السياسية والصحية التي المت بالعراق بشكل خاص والعالم بشكل عام بسبب انتشار فيروس كوفيد ١٩، وما رافقه من حظر شامل مما أعاق الباحث في مهمته ، غير انه عقد العزم على تجاوزها والوثوب نحو تحقيق غايته مستغلا اجزاء الفرصة في ذلك.

---

(١) تناول الباحث ليث نعمة موسى الخفاجي في دراسته الموسومة " جريدة البلاد ومواقفها من القضايا العربية ١٩٤٥- ١٩٥٨" لذا وجب علينا الابتعاد عما تناوله فيما يخص النشأة ومراحل التأسيس وغيرها من المعلومات التي تتعلق بعمل الجريدة والعاملين فيها منعاً للتكرار وفضلنا الخوض بشكل مباشر في الموضوع .

أن الإحاطة بالموضوع والبحث في تفاصيله وتدارك حيثياته هدف سعى الباحث لتدارك كلما امكن ذلك ، لذا جاءت الدراسة مؤلفة من مقدمة و ثلاثة فصول تلتها خاتمة تضمنت خلاصة ما تمكن الباحث من الوصول اليه وقد تم الالتزام خلال الدراسة بوحدة الموضوع وتسلسل سنوات البحث .

تطرق الفصل الأول (موقف جريدة البلاد من الأحداث السياسية في العراق(١٩٢٩-١٩٤٥) إذ قسم الفصل إلى أربعة مباحث ، تناول المبحث الأول موقف الجريدة من أستقالة وزارة ناجي السويدي ومن تشكيل نوري السعيد وزارته الأولى في ٢٣اذار ١٩٣٠ وماجرى فيها من أحداث مهمة ومنها عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا سميت بمعاهدة ١٩٣٠ ، والتصديق عليها من قبل المجلس النيابي الجديد ذي الأكثرية الإخائية التي ساندت الوزارة السعيدية ، وأما المبحث الثاني فأوضحنا فيه موقف الجريدة من حركات العشائر في الفرات الأوسط وسوق الشيوخ وقضاء سنجار عام ١٩٣٥-١٩٣٦، وحركة العشائر ومنها حركة الرميثة الثاني وحركة قبيلة الأكرع ، وكذلك انقلاب بكر صدقي وتأليف الوزارة السليمانية بزعامة حكمت سليمان ومقتل بكر صدقي وموقف الجريدة من تلك الأحداث .

أما المبحث الثالث فقد سلط الضوء على موقف الجريدة من الاوضاع السياسية في العراق ١٩٣٩-١٩٤١ ، والتي ابتدأت بمقتل الملك غازي وتداعيات ذلك الحادث وتنصيب الأمير فيصل الثاني ملكاً على العراق تحت وصاية خاله عبدالإله ، وموقف الجريدة من مقتل وزير المالية رستم حيدر وتشكيل وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة ، وكذلك موقف الجريدة من أهم الأحداث السياسية في العراق ١٩٤١ ومنها حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١ وتأليفه حكومة الدفاع الوطني ، وفشل تلك الحركة ، فيما تطرق المبحث الرابع الى موقف جريدة البلاد من الأوضاع السياسية في العراق ١٩٤٤-١٩٤٥ وتم التركيز فيه على موقف الجريدة من الدور الذي أداه العراق في تأسيس جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ، وكذلك موقف الجريدة من القضاء على تمرد مصطفى البرزاني في شمال العراق من أجل فرض هيبة الحكومة وإعادة الأمن والأستقرار إلى المنطقة .

وحمل الفصل الثاني عنوان (موقف جريدة البلاد من الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥)، إذ قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث ، درس المبحث الأول موقف الجريدة من أوضاع الزراعة في العراق ، باعتبار العراق بلد زراعي في المقام الأول ، ومتابعة الجريدة لأهم القضايا التي تخص ذلك القطاع ، والأمور المتعلقة بالزراعة من اقامة سدود وخزانات للمياه

بالإضافة إلى اهتمام الصحيفة بالثروة الحيوانية والسمكية ، أما البحث الثاني فقد كرس للدراسة على موقف الجريدة من الصناعة والنفط في العراق وأهم المشاريع التي أنجزت في هذين القطاعين ، وتطرق المبحث الثالث الى موقف الجريدة من التجارة بشقيها الداخلية والخارجية .

أما الفصل الثالث (موقف جريدة البلاد من الأوضاع الاجتماعية في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥) فقد قسم الفصل إلى أربعة مباحث ، تناول المبحث الأول موقف الجريدة من التعليم في العراق مركزةً على أهم المشاريع التي أقيمت في ذلك المجال الحيوي من بناء مدارس ابتدائية واعدادية وتوسيع عدد الصفوف في بعض المدارس والأهتمام بمناهج التعليم وفق الأساليب الحديثة والأهتمام بمراكز محو الأمية في عموم البلاد ، وتناول المبحث الثاني موقف الجريدة من المرأة والطفل وأهم الأمور التي تابعتها في ذلك المجال ، أما المبحث الثالث فتناول موقف الجريدة من الصحة والمشاريع التي أقيمت في ذلك القطاع المهم من بناء مستشفيات ومراكز صحية ودورات توعية وأهم المؤتمرات العلمية في مجال الطب ، وتناول المبحث الرابع أهتمامات جريدة البلاد بالمواضيع الأجتماعية الاخرى ومنها الأهتمام بالعادات والتقاليد الاجتماعية العراقية ، وإقامة المتنزهات العامة ودور للأثار وبعض اللوائح والقوانين التي تهم الفرد العراقي .

وازاء تشعب موضوع الدراسة وتنوعها كان لابد من الركون الى مصادر متنوعة بهدف الالمام بالموضوع وتدارك حيثياته ، فكانت الجريدة موضوع البحث في مقدمة المصادر التي أستقى الباحث منها المعلومات والتي اخذت موقفا متميزا بين المصادر الاخرى كونها المادة الرئيسة للبحث وتجسدت اهميتها من خلال جرأة الطرح و تناول الاحداث بمهنية عالية وحرص شديد مما اهلها لاحتلال مكانة بارزة في الدراسة واثمرت عما أراده الباحث من خلال الموضوع .

ولم تخل الرسالة من الركون الى الرسائل الجامعية التي تمثل جانبا مهما في تناول الاحداث وانعكاساتها على الواقع في العراق وجاء في مقدمتها رسالة الباحث ليث نعمة موسى الخفاجي والموسومة "جريدة البلاد ومواقفها من القضايا العربية ١٩٤٥- ١٩٥٨" ، والتي تناولت دراسة موقف الجريدة من الاحداث العربية للسنوات المحددة انفاً .

في حين مثلت الكتب العربية والمعربة اليها، معينا نهل الباحث منه كثيرا ولاسيما كتب السيد عبد الرزاق الحسني "تاريخ الوزارات العراقية" بأجزائه (٢-٦) والذي مثلت مادة أساسية ثرية في

معلوماتها، كون مؤلفها قد رافق الحدث معاصر له ، ونقل انطباعاته عنه مثل ما حدث وكان له بحق مركز الصدارة من بين العديد من المصادر المستخدمة فضلا عن كتاب حامد الحمداني "صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨" والتي كانت تصب في موضوع البحث لدراسة الرسالة ، إضافة الى العديد من الدراسات والبحوث والمجلات الإلكترونية والتي شكلت تلك المصادر بمجملها مادة مهمة للدراسة.

وختاما لا بد من القول الحمد لله الذي وفقنا في عملنا ويسر لنا من امرنا رشدا ،وتمكنا من الوصول الى النتيجة المرجوة ولكن يقينا لا يمكن الوصول الى حد الكمال وهو هدف حثثت الخطى للوصول اليه لان الكمال لله وحده "جل وعلا" وغاية ما اتمناه ان اكون قد وفقت في اداء مهمتي شاكرا سلفا الجهد الطيب الذي يبذله الساده اعضاء لجنة المناقشة لإضافة بعض من اسهاماتهم العلمية الناتجة عن خبراتهم المتراكمة وغاية ما نتمنى ادراكه هو ان نكون وفقنا في اداء مهمتنا ، فتكون رسالتنا محاولة في اطار الجهد العلمي في الدراسات التاريخية والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير وله الشكر والحمد من قبل ومن بعد وهو القائل ان ((لا نضيع أجر من أحسن عملا)) [١] .

([١]) سورة الكهف ، الآية (٣٠) .

الفصل الأول

موقف جريدة البلاد من الأحداث السياسية في العراق ١٩٢٩- ١٩٤٥

المبحث الأول

موقف جريدة البلاد من الأحداث السياسية في العراق ١٩٢٩-١٩٣٠

-استقالة حكومة ناجي السويدي-

بعد أنتحار عبد المحسن السعدون[١]، في يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ وأنحلال وزارته الرابعة، كلف الملك فيصل الأول، ناجي السويدي[٢] وزير الداخلية في الوزارة المنحلة بتشكيل حكومة جديدة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩، من نفس الوزراء السابقين مع تغيير بسيط في المناصب، وإضافة خالد سليمان كوزير للزراعة والري، وقد عزمت تلك الوزارة على السير بنفس منهاج الوزارة السابقة، وقررت أن لا تذيع منهاجاً جديداً لها[٣].

إلا أن الحكومة الجديدة لم يُكتب لها النجاح، إذ سرعان ما اصطدمت بالمعتمد البريطاني الجديد فرنسيس هنري همفريز(Francis Henry Humphrs)[٤]، وذلك من أجل انقاص عدد

---

(١) عبد المحسن السعدون (١٨٧٩- ١٩٢٩): ولد عبد المحسن في الناصرية عام ١٨٧٩، ونشأ في كنف أبيه حتى بلوغه الثالثة عشر من عمره، أرسله للدراسة في مدرسة العشائر في اسطنبول وتخرج منها عام ١٨٩٧ ثم دخل المدرسة الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني عام ١٨٩٩، وأصبح مرافقاً للسلطان عبد الحميد الثاني، وانتخب نائباً عن العمارة في مجلس المبعوثان العثماني ١٩٠٨، ، شكل أربع وزارت للأعوام ١٩٢٢، ١٩٢٥، ١٩٢٨، ١٩٢٩، كما انتخب رئيساً لمجلس النواب ١٩٢٦، وأنتحر عام ١٩٢٩. للمزيد ينظر: توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، لندن ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٨٧، ص ص ٦٢-٧٠ .

(٢) ناجي السويدي (١٨٨٢- ١٩٤٢): ولد ناجي يوسف السويدي في بغداد ١٨٨٢م أيام حكم الدولة العثمانية، وقد تلقى تعليمه في مدارس الدولة العثمانية، ثم في المدارس الدينية الفقهية، وبعد حصوله على الإجازة العلمية سافر إلى اسطنبول ليدرس الحقوق هناك، إذ أتم دراسته فيها سنة ١٩٠٥، شغل السويدي منصب القضاء في ظل الإدارة العثمانية في كل من لواء البصرة وبغداد واليمن، ثم تولى منصب الإدارة المركزية في بلدة الكاظمية عام ١٩١١، وفي النجف عام ١٩١٣، شغل السويدي مناصب عديدة بعد تأسيس المملكة العراقية، إذ شغل منصب عضوية البرلمان ثلاث مرات ما بين عامي ١٩٢٥- ١٩٣٢، كما شغل منصب رئيس الوزراء ما بين ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ إلى ٢٣ آذار ١٩٣٠، وشغل كذلك منصب وزير العدل مرتين، الأولى سنة ١٩٢٣، والثانية سنة ١٩٢٥، وتوفي في جنوب افريقيا ونقل الى بغداد ١٩٤٢. للمزيد ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، بيروت ، العارف للمطبوعات ، ٢٠١٣ ، ص ص ٦١٣-٦١٤.

(٣) صالح محمد حاتم، صحيفة الأستقلال في سنوات الانتداب البريطاني١٩٢٠-١٩٣٢، ميسان ، مطبعة أشرف وخلدون ، ٢٠١٩ ، ص٢٨٩.

(٤) فرنسيس همفريز (١٨٧٩- ١٩٧١): دبلوماسي بريطاني، درس في جامعة أكسفورد، وعمل في الحقل الدبلوماسي في كابل بأفغانستان من سنة ١٩٢٢ وحتى سنة ١٩٢٩، ومن ثم مندوباً سامياً في العراق من =

الموظفين البريطانيين، وتحديد سلطات من يبقى منهم إلى أدنى حد ممكن، وذلك بجعل وظائفهم أستشارية صرفة لا إدارية، فأبلغ المندوب البريطاني الحكومة العراقية بأن حكومته لا ترضى تقليص عدد الموظفين البريطانيين بأعداد كبيرة، فأدى ذلك إلى زيادة الأحراج في موقف الحكومة[١].

إضافة إلى أن حكومة السويدي قد تعرضت وقتذاك إلى الأنتقادات من أعضاء حزب التقدم (الحزب الحاكم) في مجلس النواب، وبذلك الصدد نشرت جريدة البلاد مقالاً تحت عنوان : (المعارضة تتكتل في المجلس النيابي) إذ أوضحت فيه أن انقضاء أشهر على الوزارة السويدية وهي تتوسد الحكم، كان كافياً لأن يتسرب اليأس إلى قلوب البعض، وذلك من أجل خلق أعضاء معارضين لسياسة الحكومة تجاه التدخلات البريطانية في الحكم، وعدم اصلاح الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وكذلك تقليص أعداد الموظفين البريطانيين[٢].

ومما زاد في حراجة الموقف أن تدهورت أسعار الحبوب وقتها ، وتأثير ذلك على الأقتصاد الوطني[٣]، إذ ضج السوق العراقي من الكساد ، وهبوط أسعار المنتجات الوطنية ، سيما الحبوب إذ عجز المزارعون عن تأدية الرسوم التي عليهم، وذلك بسبب عجز الخزينة وخصوصاً في العهد الأخير، إذ كانت الخزينة لا تحتوي سوى على مليوني روبية [٤]، وان تلك الأمور ستؤدي إلى العجز التام وبالتالي عدم دفع رواتب الموظفين لعدة شهور، وإن هبوط الأسعار في الحبوب بالنسبة للعراق والعالم كانوا يعزون السبب الأكبر إلى الاتحاد السوفيتي ودورها في السيطرة على معظم أسواق العالم والتحكم فيه، بالإضافة إلى وسائل النقل العراقية التي كانت مرتبطة

= سنة ١٩٢٩ حتى سنة ١٩٣٢، وصل إلى العراق السيد فرنسيس همفريز في ١٠ كانون الأول ١٩٢٩، وتسلم منصبه في ٧ تشرين الأول ١٩٢٩ من الميجر هربرت يونغ وكيل المندوب السامي المؤقت، وكان له دور كبير في تهيئة العراق للدخول إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة عام ١٩٣٢، توفي سنة ١٩٧١. للمزيد ينظر: مدونة الدكتور إبراهيم خليل العلاف www@allafblogspot.com.

(١) فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج١، بغداد، مطبعة عصام ، ١٩٧٩، ص٢١٩.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٧٧، ٧ شباط ١٩٣٠.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧، ص٣٢٧ .

(٤) الروبية : وهي العملة الهندية التي فرضها الاحتلال البريطاني بعد احتلاله العراق ١٩١٧ والمتمثلة بالآنة والروبية واجزائهما ، إذ كان العراقيون يستخدمون الاوراق النقدية العثمانية طوال اربعة قرون (١٥٣٣-١٩٢٠)، وكانت الروبية تحمل على وجهها صورة الملك البريطاني جورج الخامس لتكون العملة الوحيدة المتداولة بنوعيها الورقي والمعدني ، للمزيد ينظر : ultrairaq.ultrasawt.com .

بالشركات الأجنبية التي كانت تحرص دائماً على خدمة بلادها، وأما مصالح العراق فكانت تضرب عرض الحائط[١].

ونتيجة كل ذلك قدم ناجي السويدي أستقالته في ٩ آذار ١٩٣٠ وأوضح فيها أن هدف حكومته هو معالجة الأزمة الأقتصادية التي تعصف بالبلد، ولذلك سخرت سبل الأقتصاد بتقليص المصروفات وتخفيف أعبائها عن كاهل الدولة إلا أن مقررات الحكومة جوبهت بالمعارضة من قبل الأستشارة البريطانية في العراق على الرغم من تصريحات الحكومة البريطانية بلزوم العمل على تولي العراقيين المسؤولية بصورة كاملة، وإبعاد الساسة البريطانيين من التدخل في شؤون العراق الداخلية والخارجية[٢].

ولقد نشرت الجريدة في اليوم التالي لأستقالة السويدي مقالاً بعنوان (الوزارة تستقيل ، واجب الساسة حيال الموقف الحاضر) ، إذ اوضحت فيه ان الحكومة الحاضرة قدمت مذكرة شديدة اللهجة إلى جلالة الملك فيصل الأول وعكست الأوضاع التي تسير عليها البلاد، إذ قدم رئيس الحكومة وزعيم حزب التقدم في جلسة الحزب ليوم السبت الموافق ١٠ اذار ١٩٣٠للإجابة عن الأسئلة في أستقالة حكومته، وذلك ما أكدت عليه الجريدة وقتذاك في مقالها الذي صدر في يوم الأحد ١٠ آذار ، بأنه يجب على الحكومة بأن تطلع الرأي العام على حقيقة موقفها وأن توضح خطتها التي تسير عليها حتى يتمكن الشعب من تحقيق تلك المطالب وأن وزارته مرتبطة بقضية المصلحة العامة لكي تحظى بتأييد الشعب، ويجب أطلاع الشعب عن حقيقة الخلاف بين الحكومة العراقية من جهة والبريطانية من جهة أخرى، ولذلك يجب على الحكومة أن توفق في خطواتها مع بريطانيا وأن تسير بخطى ثابتة، مع علمنا بالغموض الذي تستخدمه السياسة البريطانية وخصوصاً فيما يتعلق بطرح قضية العراق خارجياً في عصبة الأمم المتحدة[٣].

وذكرت أيضاً ان بريطانيا حتى في حالة تسليمنا بها، كونها الدولة المنتدبة على العراق مسؤولة عن كل ضياع الوقت والمال، وما يصيب البلاد من حرمانه من التقدم أو تأخره في مضمار الحياة، فيجدر بها _وقد منيت بذلك الإخفاق في السياسة العراقية_ أن تتخذ لها سياسة مستقرة، تتفق ووضع العراق وحقوقه الطبيعية ورغبة العراق في الحرية والأستقلال، وتلك هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع أن تنجح في سياستها مع العراق، وتضمن صداقة الشعب العراقي وتأمن على مصالحها التي ترجوها من محالفته وصداقته[٤].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨١، ١٢ شباط ١٩٣٠.

(٢) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٣٢٧.

(٣) جريدة البلاد، العدد ١٠١، ١٠ آذار ١٩٣٠.

(٤) المصدر نفسه .

وتأكيداً لصحة رأي جريدة البلاد نلاحظ ان جريدة الاستقلال بإطلالتها الجديدة، والتي اتخذت لها اسم جريدة (الرافدان)، كتبت مقالاً عن استقالة وزارة ناجي السويدي بعنوان (بين الوزارة والإنكليز)، إذ انتقدت فيه الوزارة وانسحابها من الحكم، وعدت ذلك سلوكاً معيباً وضعف وتراجع وهروب عن الواقع، ويحمل بين طياته امتهاناً كبيراً للبلاد وقضيتها، وحملت الجريدة الوزارة النصيب الأكبر من المسؤولية في أستقالتها، وحملت بريطانيا أيضاً قسطاً من المسؤولية في أستقالة الوزارة، وذلك لما أظهروه من موقف صلب تجاه قضية البلاد السياسية، وأتباعهم أسلوب المراوغة والتسويف في تعاملهم معها(١).

ونشرت جريدة البلاد الكلمة الموجزة التي القاها ناجي السويدي في أجتماع حزب التقدم والتي بين فيها بأن الوزارة قد اختلفت مع الجهة البريطانية في ما يتعلق بأسس الميزانية العامة بشأن الموظفين البريطانيين، ولما رأت رأيها في ذلك الصدد لم يقبل من الطرف البريطاني، وأن مطالبها في ذلك الحق المشروع لم تسلم بها الحكومة الحليفة، قدمت أستقالتها إلى صاحب جلالة الملك، وذكر أنه لا يستطيع في ذلك الحين أن يدلي بتفاصيل عن الأستقالة وموادها، إذ أن من الممكن أن يحدث تغيير في الموقف البريطاني، ولكنه سيفعل ذلك في الوقت المناسب(٢).

وذكرت أيضاً : ((أما اليوم، وبعد التجارب العديدة التي حصلنا عليها، صرنا لا نحصل من الإنكليز حتى على أحترام بنود المعاهدة المعقودة بينها وبينهم وهم يأملون بالدخول في مفاوضات لعقد معاهدة جديدة وصاروا يغروننا بوصول المقترحات البريطانية لتلك المعاهدة، ونحن لا يسعنا التسليم لهم وصحة ما يدعون إن لم تبدوا منهم بوادر حسن النية بالأعمال لا بالأقوال)) (٣).

وذكرت جريدة البلاد ما نشرته جريدة بغداد تايمس في قسمها الإنكليزي مقالاً حول الاستقالة بالعناوين الآتية: ((الوزارة تستقيل، الأزمة السياسية في العراق، سخط حزب التقدم، التيار السياسي في بغداد)) وقامت جريدة البلاد بترجمة مقالها المذكور : ((عقد حزب التقدم مساء أمس ببغداد اجتماعاً هاماً ألقى فيه معالي ناجي باشا السويدي رئيس الوزراء خطبة قصيرة أعلن فيها أن أكره على تقديم أستقالة وزارته إلى جلالة الملك فيصل، بسبب فشل وزارته في تطبيق منهاجها الذي أعلنته، والذي وضع على قاعدة المبادئ، التي وضعها المرحوم السيد عبد المحسن السعدون... وأن صعوبات وزارة ناجي باشا السويدي كما يراها حزب التقدم جاءت أولاً لفشلها في تسيير منهاجها بحذافيره، كما أن بعض أعضاء الحزب لم يرضهم دخول ياسين

---

(١) صالح محمد حاتم، المصدر السابق، ص٢٨٩.

(٢) جريدة البلاد، العدد السابق ١٠١، ١٠ اذار ١٩٣٠ .

(٣) المصدر نفسه، العدد ١٠٢، ١١ آذار ١٩٣٠.

الهاشمي[١]، في الوزارة السويدية وهم أيضا يتشكون ممن يسمونه السلطات الدكتاتورية التي يدعون أن ياسين باشا كان يمارسها في خلق مناصب جديدة لأناس ليسوا من شيعة حزب التقدم في مبادئه، وكان ناجي باشا السويدي وزملاؤه يطلبون إنهاء عقود بعض الإنكليز من ضباط التفتيش في الشرطة العراقية وخمسة من المفتشين الإداريين)) [٢].

وذكرت جريدة البلاد أن الملك فيصل قبل أستقالة الوزارة السويدية ، وأصبحت كراسي الحكم شاغرة، وذكرت أيضاً : (ولكن علينا قبل أن نفتش عمن يؤلف الوزارة الجديدة يجب أن نتساءل على أي أسس ستؤلف الوزارة الجديدة، وهل سيؤخذ أستفتاءً للشعب للخروج من ذلك الموقف الحرج، ولقد تولدت فكرة سياسية جديدة إبان الظروف الأخيرة بعد أن التمسنا تصلبا من قبل الإدارة البريطانية، وهي الالتفات إلى الوضع الأقتصادي العراقي ومعالجته، وتدارك خزينة الدولة من الإفلاس، والإبقاء على العراق من التدهور والأضمحلال، فمعنى ذلك أن الوزارة الجديدة ستكون إدارية أقتصادية غير سياسية) [٣].

وقد ذكرت جريدة البلاد أنه لم تعد المناورات التي قامت بها جريدة بغداد تايمس الإنكليزية ولا الإشاعات المتداولة بترشيح هذا وإسقاط ذاك مجدية ، ولقد تمكنت الجريدة من أستيفاء الخبر اليقين بأن المرشح لم يتم تحديده وقتذاك ، وأن الكلمة الأخيرة لحزب الأكثرية، وهو حزب التقدم النيابي الذي يمتلك أكثرية ساحقة، وعقد حزب التقدم جلسة طارئة يوم الأربعاء الموافق ١٢ آذار ١٩٣٠ للنظر في الوضع السياسي الراهن، فقام ناجي باشا السويدي رئيس الوزارة المستقيلة ورئيس حزب التقدم وألقى خطاباً أوضح فيه كيف أرادت الوزارة السويدية أن تنفذ منهاجها وتقتصد في النفقات وتمارس الحكومة في الحكم وحدها مضطلعة بأعباء المسؤولية التي تسلمتها وكيف أصطدمت مع الأستشارة البريطانية في وضع الميزانية والاستغناء عن ثمانية مفتشين

---

(١) ياسين الهاشمي (١٨٨٢– ١٩٣٧): ياسين حلمي باشا ابن السيد سلمان الهاشمي ، ولد ببغداد في محلة البارودية ، وأتم دراسته الإعدادية في بغداد، ثم قصد استانبول عام ١٨٩٩، والتحق بمدارسها العسكرية وتخرج ملازماً ثانياً عام ١٩٠٢، وواصل الدراسة في كلية الأركان وتخرج فيها عام ١٩٠٥، عاد إلى بغداد فخدم الجيش العثماني السادس، ثم رئيساً لأركان حرب الفيلق الثاني عشر في الموصل عام ١٩١٣، أسس حزب الشعب عام١٩٢٥ ، ثم تقلد وزارة المالية، ووزارة المعارف وكالة، وانتخب نائباً عن بغداد ١٩٣٠، وألف حزب الإخاء الوطني من العام نفسه، وألف وزارتين الأولى في ٤ آب ١٩٢٤، والثانية ١٩٣٥، توفي في بيروت في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٧ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ص ٣٨٧–٣٨٨.

(٢) جريدة البلاد، العدد السابق ١٠٢، ١١ اذار ١٩٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٠٣، ١٢ آذار ١٩٣٠.

شرطة وخمسة مفتشين إداريين بريطانيين، وكيف عارضت الحكومة البريطانية تلك الخطة ووضعت العقبات في سير الميزانية ووصولها إلى البرلمان كاملة حسب رأي الوزارة ومنهاجها[١].

رحب المندوب السامي البريطاني السير (فرنسيس همفريز) بقبول الأستقالة، وبعد الخطاب الذي ألقاه ناجي باشا السويدي في مجلس النواب حول أسباب الاستقالة، قام ياسين الهاشمي مخاطباً أعضاء المجلس أن الإنكليز يحكمون البلاد حكماً كيفياً وأشار إلى أن الملك فيصل يساير الإنكليز ولا يستطيع معارضتهم[٢].

ويتفق الباحث مع ما طرحته الجريدة بأن سبب الخلاف والأزمة الحاصلة في العراق هي أزمة سياسية بين العراق وبريطانيا وليست أزمة وزارية قابلها الشعب بالسخط على المعتدين على كرامة العراقيين والمطالبة بحقوقهم الطبيعية وتظافر الجهود على بيان مستقبل البلاد في استنكار الانتداب واتحاد كلمة العراقيين في وجوب العمل على إلغاء المعاهدة والاتفاقيات التي كان من الواجب تنفيذها واحترامها من جانب بريطانيا، إذ أن بريطانيا دائماً ما كانت تنكث بوعودها وتقف حجر عثرة أمام أستقلال العراق وتقدمه ، وتعرقل أداء الوزارة التي تخالف نهجها [٣].

وقد دعت الجريدة وقتذاك إلى مؤازرة الوزارة والخروج بمظاهرة شعبية كبيرة وطرحت بيان رسمي لها : (تقرر إجراء المظاهرة يوم الجمعة القادم ٢١ آذار الساعة الثانية والنصف وذلك لكي يشترك الشعب في إظهار شعوره تجاه قضيته العامة، وسيكون الأجتماع في جامع الحيدر خانة وسننشر منهاج للمظاهرة يبين الطرق التي سيسلكها المتظاهرون والمحلات التي يقف فيها الجمهور وأسماء خطبائه)[٤].

ولذلك نجد الكثير من الصحف العراقية أيدت الوزارة المستقيلة وساندت الحركة الوطنية في الدفاع عنها، وبذلك كان موقفها مع جريدة البلاد ، ومنها جريدة الرافدان في أعدادها الصادرة (١٨) في ١٣ آذار و(٢٤) في ٢٠ آذار، إذ قررت الحركة الوطنية إقامة مظاهرة كبيرة في بغداد يوم الجمعة الموافق ٢١ آذار احتجاجاً على ما آل إليه الوضع، وعناد بريطانيا إزاء حقوق البلاد أو مطاليب الوزارة على أن تشترك فيها بغداد والمدن القريبة[٥].

وقام عدد من الشبان المتنورين ومعهم نخبة من الرجال المتميزين بتقديم بيان إلى متصرفية لواء بغداد يخبرونهم بالعزم على قيام تلك التظاهرات، ووافقت الحكومة على ذلك الطلب، ولقد

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ١٠٤، ١٣ آذار ١٩٣٠.

(٢) حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، أستوكهولم ، فيشو تمديا، ص٩١.

(٣) جريدة البلاد ، العدد ١٠٦، ١٦ آذار ١٩٣٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) صالح محمد حاتم، المصدر السابق، ص٢٩٩.

تعهد القائمون بها بتنظيمها وجعلها من التظاهرات الوطنية الكبرى التي ستدار بخطة محكمة ونظام تام، وقامت جريدة البلاد بنشر بيانهم ، وكما يلي: (إلى الشعب الكريم، غداً بعد صلاة الجمعة تقام المظاهرات الوطنية الكبرى التي يظهر بها الشعور العام نحو الوضع السياسي الممقوت وسيشترك جميع طبقات الأمة وجماهيرها في تلك التظاهرات العظيمة فالواجب الوطني يدعو كل غيور ومخلص من أبناء الأمة النجيبة أن يسعى جهده للمحافظة على النظام التام حتى يظهر الشعب بمظهره الشريف المهيب الذي يدل على نضوجه السياسي المتين ومطالبته بحقوقه المشروعة بالوسائل السلمية)[١].

وقد تصدرت جريدة البلاد بعنوان رئيس لتلك التظاهرات (إرادة الشعب تظهر) ، إذ كتبت على صفحتها الرئيسة : ((المظاهرات التي تقوم في بغداد وأطراف القطر اليوم للأحتجاج على الأزمة السياسية الراهنة، أيها المتظاهرون، أحرصوا في تظاهراتكم على مزاياكم كشعب يقظ متمدن، أتَّبعوا المنهاج الموضوع، وتابعوا تصرف قادتكم الوطنيين، العدو متربص لكم فاحذروا من وقوع ما يشين سمعة الوطن وثقوا بالله وإيمانكم بالوطن فالمستقبل لكم ولكم وحدكم))[٢].

وذكرت أيضاً : أن المظاهرات الشعبية الباهرة التي خرجت يوم الجمعة ٢١ اذار ١٩٣٠ كانت موجهة ضد الأوضاع المتردية في العراق، وكانت معدَّة وموجهة توجيهاً صحيحاً، وقامت الجريدة بتهنئة الشعب العراقي على ما قاموا به من تنظيم للمظاهرة وكانوا في طليعة المواكب وقادوا الشعب في سبيل الحياة وهو يسير حثيثاً لتبوء مركز المجد، في الوقت الذي نحن بحاجة إلى الإعلان عن أنفسنا وإشهاد العالم المتمدن على حظنا من التقدم والنهوض[٣].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١١٠، ٢٠ آذار ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه، العدد ١١١، ٢١ آذار ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١١٢، ٢٣ آذار ١٩٣٠.

– موقف جريدة البلاد من تشكيل نوري السعيد[١] وزارته الأولى –

شكل الفراغ السياسي الذي تركته أستقالة وزارة ناجي السويدي قلقاً خطيراً على مستقبل العراق السياسي والأقتصادي خصوصاً فيما يتعلق بعلاقته مع بريطانيا، ولقد زار الملك فيصل الأول دار الأعتماد البريطاني يوم السبت ١٥ آذار ١٩٣٠ وأجرى اجتماعاً طويلاً بالسير همفريز المعتمد السامي البريطاني أمتد إلى ما بعد الظهر، ولقد جرى الحديث في الأمور التي ولدت الأزمة السياسية الحاضرة، وأستعرض في ذلك الأجتماع جميع المسائل المتعلقة بين العراق وبريطانيا، ولقد جرت المحادثات في جو مشبع بالود والرغبة في الوصول إلى نتائج جيدة، ولقد تفائل كبار المسؤولين في المملكة من نتيجة ذلك الأجتماع، وأكدوا بأن الملك فيصل الأول كان مرتاحاً من التفاهم، وقامت جريدة البلاد بنشر أهم النتائج التي تم الأتفاق عليها[٢] :

١– إن العراق سيأخذ في تسلم المسؤولية.

٢– الدخول بشكل فوري مع الوزارة الجديدة في مفاوضات لأجل عقد معاهدة جديدة بين الطرفين.

٣– التأكيد ببذل بريطانيا جهودها بهدف إدخال العراق في عصبة الأمم ١٩٣٢.

وذكرت جريدة البلاد ، أن السيد ناجي السويدي أجتمع بالهيأة الإدارية لحزب التقدم، ولم يصل إلى أتفاق بينهم حول مرشح الحزب لتولي منصب رئاسة الوزراء، ولقد أعلم رئيس حزب التقدم ناجي السويدي زملاءه أن الملك فاتحه بصفته رئيساً لحزب الأكثرية في مَن يتولى رئاسة الوزارة، فأظهر ناجي السويدي للملك فيصل الأول، أنه غير راغب في كرسي الرئاسة، وبعد المداولة بين رئيس الحزب وهيأته الإدارية ذكر في مجلسهم أن الرئاسة تكون لأحد الثلاثة، نوري سعيد، حكمت سليمان أو عبد العزيز بك القصاب[٣].

---

(١) نوري السعيد (١٨٨٨– ١٩٥٨): ولد في بغداد ٢ كانون الثاني ١٨٨٨، أنهى دراسته في الإعدادية العسكرية عام ١٩٠٣، ثم سافر لإكمال دراسته في اسطنبول وتخرج ملازماً ثانيا في عام ١٩٠٦، والتحق بالجيش العثماني السادس في العراق، عين رئيساً لأركان الجيش العراقي في شباط ١٩٢١، وشكل وزارته الأولى ١٩٣٠، ووزارته الرابعة عشر في ٣ آذار ١٩٥٨، واستقال في ١٩ أيار ١٩٥٨، أُلّف في اليوم نفسه وزارة الاتحاد العربي الهاشمي (مملكة العراق الأردن)، وبقي في سدة الحكم إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وقُتل بعد يوم من الثورة. للمزيد ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام عام ١٩٣٢ ، بغداد ، شركة التايمس للطبع والنشر المساهمة ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٧–٣١ .

(٢) جريدة البلاد، العدد ١٠٦، ١٦ آذار ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٠٧، ١٧ آذار ١٩٣٠.

ظهر أن الوضع الذي بدأ في حزب التقدم بتأليف الوزارة الجديدة قد أنتهى ولعل نتيجته التي تتناسب مع ذلك الوضع هو ترشيح أصحاب المقامات العليا نحو نوري السعيد، وأنه الرجل الذي سيتمكن من تأليف الوزارة الجديدة، وقد تمكنت جريدة البلاد من أخذ تصريح من نوري السعيد في ذلك الصدد : (لقد كُلفت تكليفاً خصوصياً غير رسمي من قبل صاحب الجلالة الملك بتأليف الوزارة، وطلبت من جلالته أن يمهلني فرصة قصيرة أتمكن في خلالها من التفكير بالمشاكل التي تواجه البلاد والطرق الموصلة إلى حل تلك المشاكل بمقتضى المبادئ، وقد أقسمت على اتباعها في ذلك الصدد ، حتى إذا وجدت أن بمقدوري الوصول إلى ذلك الحل أفكر في دعوة الزملاء الذي تتألف منهم الوزارة ، وإلا فسأطلب إلى جلالة الملك إعفائي من ذلك) [١].

ولقد سبقت جريدة [البلاد] الجرائد الأخرى في إذاعة أخبار الوزارة على الوجه الصحيح وكان قد تم تأليف الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد في ٢٣ آذار ١٩٣٠، وتقرر أن تجري حفلة قراءة المرسوم الملكي بتقلد الوزارة السعيدية يوم الأحد ٢٣ آذار الساعة العاشرة صباحاً[٢].

وقامت جريدة البلاد بنشر اسماء الوزارة الجديدة [٣] .

وذكرت جريدة البلاد أن السيد محمد الصدر أعتذر لشغل منصب وزارة المعارف، ونلاحظ أن الوزارة الجديدة قد تألفت من أربعة من أعضاء حزب التقدم النيابي وثلاثة من غير أعضاء الحزب، في حين أن حزب التقدم سبق وأن بيّن في جلسته يوم الخميس ٢٠ آذار ١٩٣٠ ، بأنه يرى من المناصفة أن تتألف الوزارة من حزبه ، كونه حزب الأكثرية، أي أن تكون تلك الوزارة تقدمية، وتساءلت الجريدة عن الدواعي التي حملت السعيد على أن يدخل في وزارته ثلاثة من غير وزراء حزب التقدم وهم جعفر العسكري وعلي جودت بك وجميل بك المدفعي، الا أن جريدة البلاد بيّنت أن في ذلك العمل ما يخالف المألوف في الأصول البرلمانية، فقد أعتادت الحكومات في البلاد المتنعمة بالحياة البرلمانية على أن تؤلف من حزب الأكثرية في البرلمان، وإلا فإنها لن تحصل على التأييد في قاعة المجلس، ولا ريب أن نوري السعيد قد حسب لذلك، وهنالك إشاعات كثيرة في هذين اليومين عن حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة[٤].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ١١٠، ٢٠ آذار ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١١٢، ٢٣ آذار ١٩٣٠.

(٣) ١- نوري السعيد (رئيس الوزراء ووزير الخارجية)، ٢- جعفر العسكري (وزير الدفاع)،٣- جميل بك المدفعي (وزير الداخلية)،٤- علي جودت بك (وزير المالية)،٥- جمال بك بابان (وزير العدلية)،٦- جميل باشا الراوي (وزير المواصلات والأشغال)،٧- عبد الحسين الجلبي (وزير المعارف)، ، للمزيد ينظر جريدة البلاد ، العدد ١١٣ ، ٢٤اذار ١٩٣٠ .

(٤) المصدر نفسه .

لذلك كان أمام نوري السعيد عدة مهام بعد تشكيل وزارته الأولى والثانية منها:

١- عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا ١٩٣٠.

٢- حل المجلس النيابي والتصديق على المعاهدة.

لذلك نجد ان نوري السعيد قد أعلن في كتاب رفعه الى الملك فيصل الاول (أن من أهم المسائل التي ستعالجها وزارته هي المعاهدة الجديدة ، والموقف الاقتصادي، اما بالنسبة للمعاهدة فان الوزارة سوف تبدأ المفاوضات مع بريطانيا لعقد المعاهدة على أساس الأستقلال وتوكيد الصداقة بين العراق وبريطانيا)، ومن أجل إتمام تلك المهمة أعلن السعيد ضرورة أجراء أستفتاء عام بطريقة الأنتخابات للبت في المعاهدة ، وللنظر في قانون الدفاع الوطني لتأليف الجيش الذي يحتاج اليه الوطن [١].

وقد أكدت جريدة البلاد عند نشرها تصريح رئيس الوزراء ،إذ صرح قائلاً :(لقد تسلمت المنصب واهم ما أرمي اليه أمران وهما [٢] :-

اولاً_ تحقيق وتطبيق سياسة تنطوي على تأليف حكومة عراقية مستقلة صديقة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ومدينة لها بالجميل .

ثانيا_ النظر في موقف البلاد الاقتصادي الخطر ومعالجته).

---

(١) عبد الرزاق الحسني ،المصدر السابق ، ص ٣٤٠.

(٢) جريدة البلاد، العدد١١٦، ٢٧ اذار ١٩٣٠.

-المعاهدة العراقية- البريطانية ١٩٣٠-

إثر تأزم العلاقات العراقية- البريطانية بسبب توقف المفاوضات العقيمة التي دارت بين دار الأعتماد البريطاني ووزارة ناجي السويدي، وتنحي الأخيرة عن الحكم، فكر الطرفان بإيجاد مخرج لتلك الأزمة القائمة، فتوصلا إلى تأليف وزارة يسندها البلاط، ويرضى عنها دار الإنتداب البريطاني لتحقق نوعاً من الأستقرار، يمكنها من القيام بالمهام اللازمة لحل المشاكل القائمة بين الطرفين، فوقع أختيار الملك فيصل على شخص يثق به، وقد رافقه في الحجاز أثناء الثورة العربية الكبرى ١٩١٦، وكان في معيته عند قيام الدولة العربية في الشام، وكان من خاصة بطانته في العراق، وهو نوري السعيد[١].

فعهد إليه الملك فيصل الأول بتأليف وزارته الأولى في ٢٣ آذار ١٩٣٠، والتي أستقال منها في ١٩ تشرين الأول ١٩٣١، ليؤلف في اليوم نفسه وزارته الثانية والتي بقي فيها حتى ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢، وقد قام السعيد طيلة مدة اشتغاله بأعباء الحكم بعدة مهام كان يرمي من ورائها تحقيق أستقلال العراق التام[٢].

ولم يتكبد نوري السعيد عناءً كبيراً للتوفيق بين وجهتي النظر لدى الفريقين المتعارضين العراقي والبريطاني، سواء كان ذلك في قضية المعاهدة أم ما يتفرع منها، فهو أحد أعضاء اللجان التي تولت مفاوضة بريطانيا في عقد المعاهدات والأتفاقيات التي عقدها العراق معها وهو مطلع على أهم الأمور المتعلقة بالسياستين الداخلية والخارجية للعراق وبريطانيا، وهو كما أسلفنا سابقاً يتمتع بعطف الإنكليز واطمئنانهم إليه، وكذلك إلى ثقة الملك فيصل الأول وأعتماده عليه، ولذلك فهو ركز في موضوع المعاهدة على ركنين أساسيين وهما:

١- العمل على توطيد صلات الصداقة بين البلدين على أساس المنافع المتبادلة.

٢- السعي إلى دخول العراق عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢[٣].

أما من وجهة النظر البريطانية، فقد رأى مجلس الوزراء البريطاني أن المعاهدة التي تنوي بريطانيا عقدها مع العراق يجب أن توضع بالتشاور من وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات، إلا أنها أضافت بعد ذلك بقرار لاحق أعضاء من وزارة الخزانة والطيران لإنجاز المشروع، ومنحت

---

(١) للمزيد ينظر: عبد الرزاق أحمد النصيري، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

(٢) صالح محمد حاتم، المصدر السابق، ص٣٠٣.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، ط٣، بيروت، دار الكتب، ١٩٧٥، ص١٩١.

وزارة الطيران الرأي القاطع في وضع الأسس، انطلاقاً من الأهمية التي تتوخاها في المستقبل في الدفاع عن المنطقة، ولذلك أستقر الرأي على الشروع في العمل على مبدأين أساسيين هما[١].

١- وضع القوات البريطانية في العراق وأستمرار بقائها بعد انضمام العراق إلى عضوية عصبة الأمم.

٢- أن توضع المعاهدة وفق الخطوط العامة التي وضعت بها المقترحات المصرية- البريطانية (النحاس- هندرسن) خصوصاً من ناحية وجود القوات البريطانية في مصر .

وتمكنت جريدة البلاد من اخذ البيان الرسمي الذي قام بتوزيعه نوري السعيد من داره يوم الثلاثاء ١ نيسان ١٩٣٠ وقد تضمن ما يلي [٢]:-

١-أفتتحت أسس المفاوضات بشأن المعاهدة التي ستنظم العلاقات بين الحكومة العراقية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية بعد دخول العراق عصبة الامم.

٢-وقد أتفق على نشر نص المعاهدة بينهما باللغتين العربية والإنكليزية حالما يوقع عليها

٣-وأتفق أيضاً على أنه من المستحسن قبل التوقيع نشر إذاعة سير المفاوضات إلى الجمهور فتكون تلك الإذاعة هي بشكل بيان رسمي متفق عليه من الطرفين ، وعلى أن لا يذاع شيء أخر عدا ذلك.

وأصدرت الجريدة في اليوم التالي لنشر البيان المذكور أستفساراً حول الشروع في المفاوضات بشأن المعاهدة التي ستنظم العلاقات بين الحكومة العراقية والبريطانية ،وحاولت الجريدة أن تعرف وتستفهم عن الأسس التي بمقتضاها افتتحت تلك المفاوضات؟ والموضوع الذي يشغل الأذهان وقتذاك هو كيفية القيام بأستفتاء الأمة بشأن المعاهدة انما هي خطة الوزارة الحاضرة وقد أعلنها رئيسها _نوري السعيد_ في كتابه وفي حديثه مع أرباب الصحف ، فهناك طريقة وهي أن تتم المفاوضات وتعقد المعاهدة ،ويبقى أمر إبرامها فتعرض المعاهدة المعقودة على الشعب وتجرى عليها الأنتخابات فيجيء البرلمان ويبث في المعاهدة وما أن يبرمها حتى تكتسب الصفة الشرعية او هناك طريقة ثانية وهي أن تشتغل الوزارة الحاضرة بالأمور التمهيدية فتصل إلى نتائج قطعية عن أسس المعاهدة فتوقع تلك الأسس (بأوائل الحروف) على العادة الجارية في مثل تلك المواثيق أو تعلن للأمة أو يجرى عليها الأنتخابات فيجيء البرلمان ويبدي رأيه في تلك الاسس فأما أن يقبلها ويفوض الوزارة ويمنحها ثقته أو أن لا يوافق البرلمان على تلك الأسس [٣].

---

(١) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية- البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢- ١٩٤٨، بغداد، المكتبة الوطنية، ١٩٧٧، ص٢٥٤.

(٢) جريدة البلاد ، العدد ١٢١، ٢ نيسان ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٢٢، ٣ نيسان ١٩٣٠.

وقد نشرت جريدة البلاد البيان الرسمي حول المفاوضات، وذلك نصه : (واصل المتفاوضون محادثاتهم أمس حول المعاهدة العراقية –البريطانية اذ استعرضت بصورة عامة المسائل التي ينبغي ان توضح على بساط البحث في أنشاء المفاوضات وقد أنطوت المذاكرات على أجلى صراحة ومودة وتم الأتفاق على درس بعض الوجوه الفنية للقضية قبل أنعقاد الجلسة) [١].

كما وأن نوري السعيد قد أوضح في منهاجه قائلاً : (إن المعاهدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون على أساس الأستقلال التام)، ومن كل ذلك يتجلى أن وزارة العمال البريطانية تريد حسم المشاكل وتصفية الحساب نوعاً ما بين بريطانيا من جهة ومصر والعراق من جهة أخرى، لأن المسائل المتعلقة والصعوبات والمشاكل التي لا تزال تنشأ عنها، قد أخذت تسلب راحة الجميع، وتضر مصالحهم من جميع الجهات، وتكدر صفاء معيشتهم[٢].

وقد نشرت جريدة البلاد البيان الرسمي الثالث حول المعاهدة [٣]:

وأبدت جريدة البلاد أستغرابها عن وضع العراق في المعاهدة الجديدة ، إذ ذكرت بأن الكثير كان قد تساءل عن وضع العراق وكيف يكون بمقتضى المعاهدة الجديدة وقد خامر هذا السؤال ساسة العراق منذ سنة ١٩٢٤ حين قامت اللجنة المكلفة للمجلس التأسيسي بتدقيق معاهدة ١٩٢٢ وملاحقها وجاء في تقرير اللجنة ما يلي : ((لقد أستفسرت اللجنة عن وضعيته الدولية عند دخوله في عصبة الامم أو عند أنتهاء مدة المعاهدة على فرض عدم دخوله في عصبة الامم فهل يصبح مستقل استقلالا حقيقيا ذا سيادة تامة))، وكان قد ورد جواب على مثل هذا السؤال في كتاب المعتمد السامي السري بتاريخ ٨ نيسان ١٩٢٤ و هذا نصه: ((نعم عند دخول العراق في عضوية عصبة الامم تنتهي المعاهدة و لا يبقى هناك انتداب)) ، وفي كتاب المعتمد السامي الشبه رسمي المؤرخ في ٢٨ نيسان ١٩٢٤ ما نصه((ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية في ما يخصها ليس في نيتها ان تبقى بعد انتهاء المعاهدة سواء داخل العراق في عصبة الامم او لم يدخل متولية وضعية ما ازاء العراق غير الوضعية التي قد تعين في اتفاقية تليها مما يقر قرار الحكومتين على الدخول فيها كما هو منوي في البروتوكول))، ولم تجد لجنة المعاهدة في هذين النصين التصريح الكافي بان العراق سيصبح مستقلا استقلالا حقيقيا ذا سيادة تامة عند انتهاء مده المعاهدة او عند دخوله عصبة الامم ، لذلك اوضحت اللجنة في موضع اخر من التقرير بانها ترى من الضروري ان تبني العلاقات بين العراق وبريطانيا عند انتهاء مدة المعاهدة على اسس تحالفية بين حكومتين حرتين يكون فيه العراق مستقلاً تمام الاستقلال ، فاذا لم تأتي المفاوضات بنتيجة كهذه تصبح الحكومة العراقية منذ ختام المدة المذكورة مطلقة من كل

---

(١) جريدة البلاد ، العدد،١٢٤، ٦ نيسان ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٢٥، ٧ نيسان ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه، العدد ١٢٦ ، ٨ نيسان ١٩٣٠ .

قيد ، ونظرا الى الاستفسار العميق الذي ساد الأندية السياسية على اثر الشروع بالمفاوضات، وبعد نشرنا البيان الرسمي الثالث للحكومة والذي حوى في مادته الثالثة : ((ان وضع العراق كما هو مصرح في هذه المعاهدة سيكون وضع دولة حرة مستقلة))، هذا ما قالته الحكومة في بيانها فهل هذا التصريح يضمن لنا استقلال العراق وحريته في المعاهدة الموضوعة على طاولة المذاكرة؟ ليس في البلاد فرد واحد يقتنع بان هذا البيان يكفي لكي تطمئن الخواطر ويستقر البال على ان العراق سيكون دولة حرة ومستقلة اذا لم تأتي بنود المعاهدة نفسها مؤيدة لهذه الاماني ومؤكدة لها [١].

أما فيما يتعلق بموقف الحزب الوطني العراقي من الأحداث الجارية فقد أفتتحت جريدة البلاد مقالة وبعنوان بارز لذلك : (الحزب الوطني والحالة السياسية الحاضرة)، إذ أرادت بذلك أن تُعرف الشعب بموقف اعضاء الحزب الوطني من الأحداث الجارية خصوصاً فيما يتعلق بشأن المفاوضات إذ ذكرت في المقال : (حقا انه لقيام بالواجب في مثل ذلك الدور العصيب الذي يجتازه العراق والذي يتوقف عليه مستقبل شعب بكامله أن يعمد الحزب الوطني الى عقد أجتماع عام في بنياته في بغداد ويحضره مختلف طبقات الامه ويقوم فيه رجال الوطن فيبينون الداء ويشرحون الدواء ويرفعون صوت الامة عالياً فيوضحون للمتفاوضين ما تريده الأمة مما تطمئن اليه ...) [٢].

ونتيجة لموقف الصحف [٣]، التي تسربت إليها الأخبار حول أجتماع المفاوضات من أجل عقد المعاهدة، إذ توقعت تلك الصحف مثل تلك المفاوضات مسبقاً، وأشار (همفريز) في الاجتماع الثاني إلى ضرورة إصدار بيان إلى الصحف يوضح فيه الأمور المهمة والنقاط الرئيسية التي سيتم التفاوض من إجلها، فكان ذلك التصريح هو آخر تصريح عن مفاوضات المعاهدة، ولم يصدر أي شيء من المتفاوضين، رغم محاولات (نوري السعيد) العديدة، أما أهم النقاط التي صدرت بعد أتفاق الطرفين فهي[٤] :

١- إن المعاهدة التي يجري التفاوض عليها، سوف تصبح نافذة المفعول بعد دخول العراق عصبة الأمم.

٢- إن وضع العراق بالنسبة إلى تلك المعاهدة سيكون دولة حرة مستقلة.

٣- عندما تصبح تلك المعاهدة نافذة المفعول فإن المعاهدات والأتفاقيات الحالية بين بريطانيا والعراق سوف تنتهي بصورة طبيعية، كما ينتهي الإنتداب البريطاني.

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ١٢٧ ، ٩ نيسان ١٩٣٠ .
(٢) المصدر نفسه ،العدد١٣٠ ، ١٣ نيسان ١٩٣٠.
(٣) البلاد ،العالم العربي ، الرافدان .
(٤) فاروق صالح العمر ،المصدر السابق ، ص ص٢٥٨- ٢٥٩.

وقامت جريدة البلاد بنشر الأمور المتعقلة بجلسة المفاوضات ، إذ ذكرت بانه تم الأتصال بالجريدة وأعلموها بأن المتفاوضين عقدوا يوم الثلاثاء الموافق ١٥ نيسان ١٩٣٠ جلسة للمفاوضة في موضوع المعاهدة الجديدة [١].

وعقدت يوم الخميس ١٧ نيسان ١٩٣٠ جلسة للمتفاوضين في موضوع المعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا [٢].

ونشرت الجريدة ايضا بانه عقد يوم ٢١ نيسان جلسة أخرى للمفاوضات بين الجهة العراقية والجهة البريطانية [٣].

ويستنتج الباحث من ذلك ، انه كان لجريدة البلاد الدور الفاعل والمميز عن سير عمليات التفاوض بين العراق وبريطانيا وأطلاع الرأي العام عن ذلك وأبداء رأيها في ذلك ، إذ ذكرت الجريدة في منشور لها فيما يتعلق بعقد الجلسات الخاصة بالمفاوضات بعنوان بارز :(مفاوضاتنا ومفاوضاتهم ،أنتهاء الأحتلال هناك وأبعاد الإنتداب هنا)، إذ ذكرت بان الحكومة مازالت تذيع البيانات الرسمية الخاصة المحررة والشفوية وبأنها منشغلة بمفاوضة ممثل بريطانيا في أمر المعاهدة الجديدة وأن المفاوضات من ناحيتها قائمة على أساس الأستقلال التام ،بينما الحكومة البريطانية قالت في بيانها الرسمي في حينها، بان المعاهدة العراقية–البريطانية الجديدة تتبنى في وجوهها العامة على أساس المشروع البريطاني –المصري الموقع عليه من محمد محمود ومن المستر هندرسون والتي تجري عليها المفاوضات وقتذاك في لندن ، ولقد بيّنت الجريدة في أكثر من مرة أن وضع العراق يختلف كثيراً عن وضع مصر في عدة جوانب سياسية وجغرافية وعسكرية وأقتصادية ، وأنه لا يصح مطلقاً إتخاذ المشروع البريطاني–المصري أساساً للمفاوضة بيننا وبين الإنكليز [٤].

وبعد توقيع المعاهدة العراقية– البريطانية يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠ سافر رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى لندن في ١ تموز ١٩٣٠، بعد أن أصدر إرادة ملكية بإنابة وزير الدفاع (جعفر العسكري) مكانه، إذ صادف ذلك اليوم صدور الإرادة الملكية بحل مجلس النواب، والبدء بانتخاب مجلس جديد، وفي مساء يوم ١٨ تموز ١٩٣٠ – أي بعد أكثر من أسبوعين على توقيع المعاهدة– وطلب ملاحظ مكتب المطبوعات الصحفيين كافة، وسلمهم نص المعاهدة المذكورة لنشرها في اليوم التالي بلا تعليق، ولا تمهيد، ولا إبداء رأي [٥]، فقامت الصحف العراقية ومنها

---

(١) جريدة البلاد ، العدد١٣٣، ١٦ نيسان ١٩٣٠.
(٢) المصدر نفسه ، العدد١٣٥،١٨نيسان ١٩٣٠.
(٣) المصدر نفسه ، العدد١٣٨، ٢٢ نيسان ١٩٣٠.
(٤) المصدر نفسه ، العدد ١٤٤، ٢٩ نيسان ١٩٣٠.
(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧ ، ص٢١.

جريدة البلاد صباح يوم الجمعة ١٩ تموز بنشر بنود المعاهدة وملاحقها وتلتها الصحف تباعاً في نشر بنود المعاهدة [١].

وبعد نشر بنود المعاهدة وملاحقها ، قامت جريدة البلاد بأنزال منشور تحت عنوان (الوهم الأكبر حول المعاهدة الجديدة) إذ ذكرت فيها:(وأخيرا نشرت المعاهدة العراقية – البريطانية بنصها الكامل يوم الجمعة الفائتة في بغداد ولندن بوقت واحد، فاذا هي ما توقعنا وحذرنا رجالنا منه، وإذا هي تعلن بوضوح صارخ انه إنما وقعت لضمان مصالح الأجنبي وتوطيد نفوذة الحقيقي في تلك البلاد. وإذا هي وثيقة جديدة على نقص كفاية وضعف إيمان، إذ تتعالى علينا أمثال تلك الأساليب وتأخذنا تعابير ساحرة تتحلى بها بنود المعاهدة، أما الحقيقة الراهنة، فهي قيود توضع من غير رحمة في عنق العراقيين، لتحكم عليهم بالاستعباد ربع قرن والحبل على الجرار...)[٢].

وفيما يتعلق بالأتفاقية العدلية الجديدة، فقدت نشرت جريدة الزمان[٣] النص الرئيسي للاتفاقية العدلية الجديدة [٤].

---

(١) للمزيد ينظر : جريدة البلاد ، العدد ٢٠٩ ،٢٠ تموز ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد٢١٠، ٢تموز١٩٣٠.

(٣) عطلت مديرية الشرطة العامة جريدة البلاد تعطيلاً ادارياً مؤقتاً بناءً على قرار مجلس الوزراء فأصدر مؤسسها مع سلمان الشيخ داود في ٢٣ تموز جريدة (المتقدم)، والتي أبدل اسمها بعد ثلاثة أيام بـ(الجهاد) والتي عطلت في ٢٥ أب ١٩٣٠، واصدر بدلاً منها جريدة (الشعب) لصاحبها محمد عبد الحسين وبعدد واحد فقط، أذ تعرضت للتعطيل ايضاً مما جعل صاحب جريدة البلاد يترأس جريدة (الزمان) لصاحبها إبراهيم صالح شكر في نهاية شهر أب من العام نفسه، وتعرضت هي الأخرى أيضاً للتعطيل في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٠[٣]، وفي ٢٧ أذار ١٩٣١ عاودت جريدة البلاد للصدور ثانية واستمرت لمدة خمسة أيام إذ عطلتها الحكومة فأصدر رفائيل بطي جريدة الأخبار لمدة قصيرة فهي الأخرى عطلتها الحكومة لأجل غير مسمى فصدرت بدلاً عنها جريدة الإخاء الوطني ، وحين شكل رشيد عالي الكيلاني وزارته الأولى يوم ٢٠ اذار ١٩٣٣، والتي عاضدتها أكثرية حزب الإخاء الوطني، توجهت تلك الوزارة إلى تحقيق ما وعدت به، فلم ينقضي يومان على تشكيلها حتى قرر مجلس الوزراء يوم ٢٢ أذار الإفراج عن جميع الصحف المعطلة وكان عددها (٢٥) صحيفة يومية واسبوعية عطلتها وزارة نوري السعيد، وهكذا عاودت جريدة البلاد إلى الصدور في ١١ كانون الاول ١٩٣٤، وتعرضت للتعطيل في ٣٠ أب ١٩٣٥، وعادت إلى الصدور مرة أخرى للمزيد ينظر : فائق بطي، أبي رفائيل بطي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٦، ص ٣٨ ؛ ماجد أحمد العزي، ورفائيل بطي عميد الصحافة في العراق ١٩٠١-١٩٥٦، بغداد، مجلة الاقلام، العدد ٩، ٣ تشرين الاول ١٩٩٢، ص ص ٦٤-٧٢.

(٤) للمزيد ينظر : جريدة الزمان ، العدد ٢٥٧ ، ١٦ ايلول ١٩٣٠ .

- حل المجلس النيابي والتصديق على المعاهدة-

شرّع مجلس النواب في عقد جلساته في أجتماعه الأعتيادي الثاني من دورته الثانية منذ يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩، وفي يوم ١٩ شباط ١٩٣٠، أصدرت وزارة (ناجي شوكت) إرادة ملكية بتمديد أجل أجتماع مجلس النواب لسنة ١٩٢٩ شهرين لإتمام الأشغال المستعجلة ولما تكونت الوزارة السعيدية الأولى في يوم ٢٣ آذار ١٩٣٠وهنا أدرك رئيس الوزراء نوري السعيد بأنه لا يستطيع مواجهة ذلك المجلس بأكثريته (التقدمية) فبادر إلى تأجيله أولاً، ثم عمد إلى حله أخيراً، بحجة أستفتاء الأمة في المعاهدة ، وذلك بغية السيطرة على اكثرية المجلس [١].

وقد نشرت جريدة البلاد حول مصير المجلس النيابي، إذ ذكرت في المقال: (شاع في تلك الأيام الأخيرة بأن المجلس النيابي سيجتمع وستعرض عليه أسس المعاهدة الجديدة، وتتحدث الأندية المطلقة بأن المجلس النيابي لا بدمن حله، وقد سئل رئيس الوزراء بذلك الشأن فأجاب بأنه قد صرح بخطته ومنهاجه في ذلك الصدد وأنه ماضٍ في خطته ولن يحيد عنها قيد شعرة) [٢].

وأكدت الجريدة في عدد أخر، عن نية الحكومة في فض المجلس النيابي، والدعوة إلى أنتخابات جديدة، إلى إن المتصلين بالوزارة الحاضرة أكدوا من جهتهم حسم المسألة فيما يتعلق بفض المجلس ويقال أنه سيتم ذلك في أوائل تموز القادم من السنة نفسها [٣].

ونشرت جريدة البلاد مرة أخرى حول حل المجلس، إذ ذكرت : انه أكد مصدر مطلع للجريدة بأن الإرادة الملكية بحل المجلس قد كتبت ويأمل صدورها [٤].

ونشرت جريدة البلاد الإرادة الملكية بحل مجلس النواب [٥].

وأنتقدت جريدة البلاد موقف الحكومة من حل المجلس النيابي ، وأعتبرته غير مطابق لمنهاج الوزارة ، إذ كتبت بالصفحة الأولى وبعنوان بارز ((كيف يكون الأستفتاء الحقيقي الذي تطمئن اليه الامة؟))إذ ذكرت فيه: ((بعد أن أتيح للحكومة الحاضرة أن تحل المجلس النيابي ،وتحقق بذلك أمنية طالما أشغلت الحيز الأكبر من رؤوس رجالها فأن صدور الإرادة الملكية بحل المجلس لا يمكننا أن نعد ذلك الحل مطابقاً لمنهاج الوزارة اذا لم يستوف الشرط الذي اثبته المنهاج إذ ورد فيه بأنه من الضروري أجراء أستفتاء عام بطريقة الأنتخابات في المعاهدة ،

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، المصدر السابق ، ص١٩.
(٢) جريدة البلاد ، العدد ١٤٦، ١ايار ١٩٣٠.
(٣) المصدر نفسه ، العدد١٥٠، ٦ايار ١٩٣٠.
(٤) المصدر نفسه ، العدد١٩٤، ٣٠حزيران١٩٣٠.
(٥) للمزيد ينظر : المصدر نفسه ، العدد ١٩٥، ٢ تموز ١٩٣٠.

والإرادة بحل المجلس يبين بأن أسس تلك المعاهدة تجعل البلاد في موقف سياسي جديد وقد تم الحل قبل إنجاز المعاهدة وتوثيقها ونشرها وان من الأولويات في الأصول الدستورية أن حل المجلس والأستفتاء بانتخابات جديدة لا يجوز الا عندما تكون مسألة مهمة تستدعي تلك المسألة حديثة الظهور والتي لم يسبق لها أثر في الانتخابات السابقة حت يصبح استفتاء الأمة قانونياً وفق الأصول)) [١].

كان متوقعاً أن تتخذ المعارضة موقفاً موحداً إزاء تلك الأنتخابات يساعد على فوز مرشحيها بأغلبية المجلس لكي تتخذ المقررات التي تهدف بالتالي إلى صالح الشعب والبلاد، وكان من حسن حظ الوزارة أن حل الوئام والأتفاق بين صفوف الحركة الوطنية محل الخلاف، فاتخذ عبد الغفور البدري[٢] من صحيفة (الأستقلال) جانب المعارضة إيماناً منه بأن هدف نوري السعيد من وراء تلك الخطوة هو ليس سوى محاولة الحصول على أكثرية برلمانية، كما قرر مقاطعة تلك الأنتخابات[٣].

كان موقف جريدة البلاد ، معارضاً لأجراء الانتخابات ، وذلك ما نلمسه من المقالات التي كانت تتصدر الجريدة ، إذ نشرت مقالاً بعنوان : ((كيف يرشحون أنفسهم للأنتخابات ؟)) وفي مقال أخر دعت الجريدة إلى تكتل الأحزاب في جبهة واحدة ، إذ ذكرت :((أنه من واجب الأمة وهي مقبلة على الأنتخابات للمجلس الجديد ، بأن وجودها ويقظتها على المحك في تلك الأنتخابات فأما فوز باهر بالنتيجة تتمثل فيها أرادتها ويعلو سلطانها ، وهنا يصح ان ندعو المجلس النيابي انه ممثل الشعب، الناطق بلسانه، وأما خذلان أليم يعقبه إشغال المقاعد النيابية لمجموعة لا تعرفهم الامة ولا تعترف بتمثيلهم لها)) [٤].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد١٩٦ ، ٣تموز ١٩٣٠ .

(٢) عبد الغفور البدري (١٨٩٠– ١٩٤٣): ولد في بغداد ١٨٩٠، وكان صحفياً واعلامياً وسياسياً عراقياً ، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية والعسكرية، ثم التحق بالدراسة العليا الحربية في استانبول، وتخرج منها ضابطاً في الجيش العثماني، وانضم إلى جمعية العهد العربية التي أسسها عزيز علي المصري عام ١٩١٣، كما أنه انضم إلى جمعية العلم الأخضر العربية، وأصبح عضواً في الحزب الوطني العراقي، كما أصبح عضواً في حزب (الجمعية الوطنية) وحزب (الأمة)، عمل في مجلة العقاب في دمشق وكان من مؤسسي جمعية حرس الأستقلال مع محمد الصدر وعلي البازركان وجعفر ابو التمن ، أصدر جريدة الأستقلال وصدر عددها الأول في ٢٨غيلول ١٩٢٠ ، ثم أصدر عدة صحف منها جريدة صوت العراق ، الوطن ،صدى الأستقلال ، صدى الوطن ، وأصبح عضواً في المجلس النيابي عام ١٩٣٣، توفي في ١ آب ١٩٤٣، للمزيد ينظر: صالح محمد حاتم، المصدر السابق ، ص ص ٤٥ – ٥٢ .

(٣) صالح محمد حاتم ، المصدر السابق ، ص٣٣٠.

(٤) جريدة البلاد ، العددان ٢٠١ في ٩ تموز ١٩٣٠، والعدد ٢٠٣ في ١١ تموز من السنة نفسها .

أما بالنسبة لموقف الحزب الوطني العراقي فقد دعا إلى مقاطعة الأنتخابات وقامت جريدة الجهاد بنشر بيان الحزب الوطني من أجل مقاطعة الانتخابات النيابية وقتذاك [١].

وقد دعا الحزب الوطني وعلى لسان المعتمد العام للحزب جعفر ابو التمن إلى عقد أجتماع مهم يوم الجمعة الموافق ٢٢ أب ١٩٣٠، فقامت جريدة الجهاد بنشر ذلك الخبر على صفحتها : ((أذاعة الأستماع إلى الأسباب المبررة للمقاطعة التي أقرها الحزب ، يرجى من الجميع المنتمين للحزب الحضور في مقر الحزب الساعة التاسعة زوالية من صباح يوم الجمعة الموافق ٢٢ اب ١٩٣٠ وان يعتبروا تلك الإذاعة بمثابة دعوة خصوصية، المعتمد العام للحزب الوطني العراقي)) [٢].

وقد نشرت جريدة الجهاد خطاب معتمد الحزب الوطني العراقي ، والذي بيّن فيه الأسباب المبررة لمقاطعة الأنتخابات النيابية ، وذلك في الاجتماع الذي عقده الحزب الوطني صباح الجمعة الموافق ٢٢ اب ١٩٣٠ [٣].

كان موعد الشروع في الانتخابات العامة للمجلس النيابي الجديد يوم ١٠ تموز ١٩٣٠، إذ نشرت جريدة البلاد ، بأن الحكومة أصدرت بوجوب الشروع بالأعمال التمهيدية للأنتخابات في العاشر من تموز الجاري [٤].

كما أن أمانة العاصمة في بغداد كانت قد أصدرت يوم الخميس ١٠ تموز ١٩٣٠ بياناً الى جميع المختارين ، تطلب إليهم أن يوافوها بقوائم أسماء المنتخبين وقد أنصرفت الأمانة إلى بذل الجهود الكبيرة في سبيل التمهيد للانتخابات [٥].

وقد نشرت جريدة البلاد أسماء المرشحين للهيأة التفتيشية للانتخابات النيابية في بغداد [٦].

وتم أجراء أنتخاب الهيئات التفتيشية في العاشر من شهر تموز ١٩٣٠ ، كما كان مخطط له وهيأة التفتيش ، هي الهيأة الأولى التي تلقى عليها مسؤوليات كبيرة في سير الأنتخاب النيابي وتلحق بها تبعةٌ خطيرة من حيث تفتيش مجرى الأنتخابات ومراقبته وفقاً لأحكام القانون [٧].

فأبرقت وزارة الداخلية إلى متصرفي الألوية أن يشرعوا في تهيئة المراسيم اللازمة لتلك الأنتخابات على أن تنتهي يوم ١٠ أيلول ١٩٣٠، أي خلال شهرين [٨].

---

(١) للمزيد حول بيان الحزب الوطني العراقي ينظر : جريدة الجهاد ، العدد ٢٣٤ ،١٨ اب ١٩٣٠ .
(٢) جريدة الجهاد ، العدد ٢٣٧ ، ٢١ اب ١٩٣٠ .
(٣) للمزيد حول اسباب المقاطعة ينظر المصدر نفسه ، العدد ٢٣٩ ، ٢٣ اب ١٩٣٠ .
(٤) جريدة البلاد ، العدد ٢٠١ ، ٩ تموز ١٩٣٠ .
(٥) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٢ ، ١٠ تموز ١٩٣٠ .
(٦) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٥ ، ١٤ تموز ١٩٣٠ .
(٧) المصدر نفسه.
(٨) جريدة الزمان ، العدد ٢٥١ ، ٩ ايلول ١٩٣٠ .

وقد لاقى نوري السعيد بعض الصعاب الداخلية في أول الأمر وقبل البدء في الانتخابات الجديدة، عندما أستقال (علي جودة الأيوبي)[١] وزير المالية محتجاً على عدم التزام رئيس الوزراء بقرار مجلس الوزراء الذي منحه صلاحية المفاوضة وليس التوقيع على الأتفاقية المالية، ومما زاد في الأزمة أن وزير المالية المستقيل أصبح في صفوف المعارضة، مكوناً جبهة مع ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني[٢].

يضاف إلى تلك الصعوبات وعلى أثر تدخل الحكومة في الأنتخابات، قدمت المعارضة مجموعة من الأحتجاجات إلى الملك فيصل الأول ضد تلاعب الحكومة بقوانين الأنتخابات وعدم أحترامها لحقوق الأفراد، إذ ذكرت جريدة (الزمان) أن خمسة وستين شخصاً رفعوا إلى الملك مذكرة في ٢٠ أيلول ١٩٣٠ قد أحتجوا فيها على تدخلات الحكومة في الأنتخابات في المنطقة العاشرة [٣].

كما أشارت الجريدة إلى المذكرة الخطيرة التي قدمت إلى الملك بعد عودته من الخارج، والتي قدمها كل من جعفر أبو التمن وناجي السويدي وياسين الهاشمي وأحتجوا فيها على تزوير الوزارة للأنتخابات، وطالبوا بصيانة أحكام الدستور والقوانين من العبث [٤].

وعندما أراد مجموعة من الشبان – مجموعة من الساسة الوطنيين – أن يعقدوا أجتماعاً سياسياً في بغداد في يوم ٢٢ أيلول ١٩٣٠ تلقى فيه الخطب السياسية لمعالجة الموقف الراهن في البلاد آنذاك والقيام بمظاهرات في مساء اليوم المذكور، وقاموا بنشر بيان موجه إلى الشعب العراقي ذلك جزء منه: (إلى الشعب العراقي العظيم: أنت تقاسي الجوع والعري والإنكليز وأتباعهم سبب جوعك وعراك، وهم ينعمون بثروتك وغناك، وهم الذين مزقوا قوتك وساموك الذل، فلهم في كل موطن من مواطننا مظالم، ففلسطين مرهقة، بتشتيت الإنكليز أبنائها، ويخرجونهم من ديارهم ليسكنوا الصهيونيين الأعداء فيها، فقد أرهقوا وما زالوا يرهقون العرب في أنحاء جزيرتك

---

(١) علي جودة الأيوبي (١٨٨٦– ١٩٦٩): ضابط وسياسي عراقي من الرعيل القديم ،ولد في الموصل وتخرج برتبة ضابط في الكلية الحربية في اسطنبول ، أنضم الى الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ وعين حاكماً لحلب ابان الحكم العربي ١٩١٩ – ١٩٢٠، ورحل مع فيصل عام ١٩٢١ الى العراق حيث تقلب في مناصب وزارية عدة حتى اصبح رئيسا للوزارة عام ١٩٣٤– ١٩٣٥ ورئيسا لمجلس النواب عام ١٩٣٥ وقد غادر العراق على اثر نجاح حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١، ثم عاد بعد ان نجح الانكليز في سحقها وأصبح = =وزيراً للخارجية عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩، ورئيساً للوزراء عام ١٩٥٧ وأستقر في لبنان بعد ثوره ١٤ تموز– يوليو ١٩٥٨–، وتوفي ببيروت في ١ آذار ١٩٦٩، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ،ج٣ ، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ص ١٨٤.

(٢) فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص٣١٥.

(٣) جريدة الزمان ، العدد ٢٥٩ ، ١٨ ايلول ١٩٣٠ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٨٢ ، ١٥تشرين الاول ١٩٣٠ .

المقدسة...)، ولقد أعتبرت الوزارة ذلك البيان تحريضاً على كراهية الحكومة وإخلالاً بالأمن الداخلي، فقبضت على مجموعة من القائمين بتلك الحركة وأمرت بتوقيفهم والتحقيق معهم[١].

وخلال المدة الواقعة بين إجراء الأنتخابات وأجتماع المجلس النيابي الجديد أراد نوري السعيد أن يقوي مركزه الداخلي، وذلك من خلال تنظيم سياسي جديد يضم الجماعة الموالية له في المجلس النيابي خصوصا وأنه صاحب الأكثرية، فأطلق على ذلك التنظيم أسم (حزب العهد)[٢] وأصدر الحزب جريدة ناطقة باسمه أسماها (صدى العهد) اتخذت من التهجم أسلوباً موازياً لأسلوب الصحف الأخرى المعارضة للحكم[٣].

ولقد نشرت صحيفة الزمان ، كتاب الشكر الذي وجهه رئيس الوزراء نوري السعيد إلى الشعب العراقي:(شكراً لأبناء وطني الكرام الثقة التي أولوني أياها بانتخابهم أياي نائباً عنهم في مجلس الأمة . وأسأل الله أن يمكنني من أن أكون دائماً عند حسن ظنهم بي ، وأن يوفقني دائماً الى ما فيه خير بلادنا ويلهمنا جميعاً الصدق في القول والاخلاص في العمل) نوري السعيد [٤].

وفي اليوم التالي من مصادقة المعاهدة، نشرت جريدة البلاد ، مقالاً أستنكرت فيه مصادقة المجلس النيابي على المعاهدة إذ كتبت وبعنوان بارز (قضي الامر الذي فيه تستفتيان) ،إذ ذكرت (وذلك القضاء) قد أبرم نهار اول أمس، بإبرامه للمعاهدة الجديدة في مجلس النواب والأعيان ، وكانت تلك أخر صفعة من صفعات العملية المعروفة التي سميت رسمياً (بالإستفتاء) وهكذا قضي الأمر الذي فيه تستفتيان ، كما ونشرت في اليوم التالي مستفسرة من الأمور الإيجابية التي ستجنيها البلاد من تلك المعاهدة ، إذ أن الحكومة أقامت البلاد واقعدتها من أجل إبرام تلك المعاهدة، إذ أستذكرت الجريدة ما قامت به الحكومة من أجراءات عظيمة وشديدة واسعة النطاق، فسقطت وزارة وقامت أخرى، وحل مجلس وعقد آخر، وبعد الكثيرون وقرب أخرون ، وأسفار ووفود وتضحيات ومسؤوليات ومناقشات ومنازعات وشكليات و مرافعات وغيرها فألى مثل تلك العصبية الهائلة نحن محتاجون لأحياء بلادنا وابنائها بالمشاريع الحيوية المثمرة ويوم نرى رجالنا يبذلون في سبيل تلك المشاريع ، كل ما يبذلونه من العصبية والجهود

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، المصدر السابق ، ص٧٣.

(٢) حزب العهد: وهو الحزب الذي ألفه نوري السعيد وأعوانه ليكون أساساً لسياسة وزارته وتماشياً مع مشاريعها، وفي مقدمتها المعاهدة العراقية- البريطانية ١٩٣٠، وسميت بذلك الاسم تيمناً بحزب قديم اسمه حزب العهد أو جمعية العهد، وقام أعضاء الحزب بوضع منهاج أساسي موجز للحزب الجديد قدموه إلى وزارة الداخلية فصادقت الوزارة عليه بكتابها المرقم (١٣٥٥٩) في ١٤ تشرين الأول ١٩٣٠، للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية دراسة تأريخية متواضعة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين عامي١٩١٨- ١٩٥٨، بيروت، مطبعة مركز الأبجدية، ١٩٨٠، ص ص ١٠١- ١٠٥.

(٣) جريدة الزمان ، العدد السابق ٢٨٢، ١٥تشرين الاول ١٩٣٠ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٨٨ ، ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٠ .

والتضحيات في سبيل المعاهدات نوقن أن الوطن المسكين قد أخذ يسير في طريق التقدم والحياة والرفاه والأستقلال الحقيقي ! [١].

وشاطرت جريدة (صدى الاستقلال) لسان حال الحزب الوطني ، جريدة البلاد، وعّبرت عن إحتجاجها الكبير ، فنشرت وبعنوان بارز: (لا يمثلون إلا أنفسهم) إذ ذكرت :(أعد رجال الماضي المجيد وأبطال الثورة العربية الكبرى مجلساً لهم اختاروا أعضائه اختياراً، وانتقوهم انتقاءً لينفذ رغباتهم ويصدق عهودهم وصكوكهم المجحفة بحقوق البلاد، والمخلة بكرامتها وسيادتها، فكان لهم ما يرغبون وتم لهم ما يريدون، وها أنَّ سحابة الأمس قد لفت في ثناياها حكم مجلس جامعة آل البيت، على حكومة العراق وأنتهى في لمحة البرق وسرعة النور تحقيق كل ما كان يصبو إليه الاستعمار البريطاني في العراق، وكل ما كان يطمح إليه التاج من حماية أو إلحاق وما إلى ذلك...) [٢].

ولقد وجدت المعارضة نفسها في موقف قوي بعد أن تكتلت في (حزب الإخاء الوطني) برئاسة رشيد عالي الكيلاني أولاً ثم تسلم زعامة الحزب (ياسين الهاشمي) مدة بقاء الحزب حتى سنه ١٩٣٥، ولقد تعاون ذلك الحزب مع (الحزب الوطني العراقي) في جبهة معارضة لنوري السعيد وحزبه (حزب العهد)، وأتفق الحزبان على إصدار وثيقة سميت بـ(وثيقه التآخي) كمنهج سياسي يلتزم به الطرفان، ولقد تم التوقيع عليه في مساء يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ولقد تضمنت الوثيقة ما يلي :

١- السعي لتعديل معاهدة ١٩٣٠ بما يحقق للعراق أستقلاله التام ومبادئه الوطنية.

٢- السعي لحل المجلس النيابي لأنه لا يمثل البلاد.

٣- عدم قبول مسؤولية الحكم من قبل أي من الحزبين أو أعضائهما إلا على أساس تحقيق المطلبين السابقين.

لقد مثل ذلك التآخي قوه للمد الشعبي المعارض لحكومة نوري السعيد، ففي الوقت الذي عمل فيه أولئك على هدم وزارته، كان هو أيضاً يعمل لشق وحدة الصف بين الحزبين المتآخيين لقد عمل ذلكن الحزبان بكل الطرق والوسائل من إصدار بيانات مشتركة أو الهجوم على الحكومة من خلال صحافة الحزبين أو من خلال عقد المؤتمرات[٣].

وأصبح العراق عضواً في عصبة الأمم برقم (٥٣)، وبتلك المناسبة أذاع الملك فيصل الأول بياناً على الشعب العراقي شكر الله فيه وهنأ نفسه وهنأ الشعب العراقي على ذلك الإنجاز الذي حصل والذي جاء نتيجة جهوده الكبيرة، ولقد توجهت إلى جنيف وفود شعبية ورسمية وممثلون

---

(١) جريدة البلاد ، العددان ٣١٠ ،٣١١ ، في١٨، ١٩تشرين الثاني ١٩٣٠ .

(٢) جريدة صدى الاستقلال، العدد ٥٣، ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٣) فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص٣١٦.

الطوائف المختلفة، للمشاركة في احتفالات دخول العراق عصبة الأمم، وأتت زيارة وفد من أهالي الموصل إلى بغداد وزيارة الملك فيصل لتقديم الشكر والتبريك بمناسبة قرار عصبة الأمم بإبقاء محافظة الموصل ضمن الرقعة الجغرافية العراقية[١]

(١) يعقوب يوسف كورية، إنجليز في حياة فيصل الأول، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص ص٣٣-٣٤.

المبحث الثاني

موقف جريدة البلاد من أهم الأحداث السياسية في العراق

١٩٣٥ -١٩٣٧

- موقف جريدة البلاد من حركات العشائر

في الفرات الأوسط وسوق الشيوخ وقضاء سنجار ١٩٣٥-١٩٣٦

تميزت السنوات القليلة التي أعقبت أستقلال العراق بظاهرة عدم الأستقرار السياسي، وكان أبرز مظاهر عدم الأستقرار السياسي ذلك هو التنافس الذي كان مستعراً بين الشخصيات السياسية البارزة حول مسألة تولي الحكومة، وقد ترتب على ذلك التنافس وقوع تبدلات حكومية مستمرة، فكانت الوزارة تتشكل وتستقيل في مدد قصيرة جداً ، وإذا كان التنافس الشخصي الناجم عن الطموح السياسي يمثل أحد جوانب عدم الأستقرار السياسي، فإن الحركات والعشائرية كانت تمثل الجانب الآخر، من ذلك تمرد الاثوريون سنة ١٩٣٣ في شمال العراق والحركات التي قامت بها العشائر في منطقة الفرات الأوسط، والتي أراد بها شيوخ القبائل أن يظهروا للحكومة مدى القوة التي يتمتعون بها في مناطقهم الريفية، وهي قوة تمتلك القدرة من حيث الواقع، على مناورة الحكومة المركزية وإضعاف مركزها[١].

وبذلك يمكن القول إن الملك غازي منذ توليه سدة الحكم كثر الطامعون في المناصب السياسية مستغلين ضعف الملك، فعمت حالة الفوضى وقامت عدة تمردات عشائرية، بدعم وتأييد السياسيين المعارضين للملك، مما يؤكد أن ضعف هيبة الدولة يحرك الطامعين بالمناصب، بالتحرك وزعزعة الأستقرار بغية تحقيق مآربهم الشخصية، الأمر الذي صرف الحكومة عن القيام بأي عمل بنَّاء، واشتغلت في مواجهة المعارضة والحركات العشائرية، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى قيام اللواء بكر صدقي بأنقلاب عسكري ضد رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ١٩٣٦ [٢].

---

(١) وميض جمال عمر نظمي، شفيق عبد الرزاق وغانم محمد صالح، التطور السياسي المعاصر في العراق، (دون مكان وتاريخ الطبعة)، ص ١٨٦.

(٢) نجيبة لحمر وعائشة ازلاط، الساسة البريطانية في العراق ١٩٢٠- ١٩٥٨، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، منشورة مقدمة الى جامعة العربي التبسي، المغرب، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص٣٨ .

بعد تسلم الوزارة المدفعية الثالثة زمام المسؤولية، نلاحظ أن القبائل قد تسلحت جهاراً وأنتشرت روح التمرد في البلاد علناً، وعمت الفوضى سائر الأنحاء، وكثرة الرشوة بين الموظفين وتعطلت التجارة وتوقفت الزراعة، وتسرب اليأس من الإصلاح إلى النفوس كافة[١].

رفع رؤساء القبائل الشكاوى ضد الوزارة الأيوبية وتضمنت أموراً مختلفة أهمها طلب إسقاط الوزارة، فلما أستقالة تلك الوزارة، وتألفت الوزارة المدفعية الثالثة في ٣ اذار ١٩٣٥، كان من المفترض أن يخلد القائمون بالحركة إلى الهدوء والسكينة، لكنهم أستمروا في حركتهم، وصاروا يطالبون بسقوط الوزارة الجديدة، إذ زعموا أنها لا تختلف عن التي سبقتها لا من إذ العناصر ولا من إذ الأهداف[٢].

وقبل الولوج في تلك الأهداف، فإن جريدة البلاد نشرت بياناً إلى الشعب العراقي ذكرت فيه: (فتوى شريفة وكلمة ثمينة ، على إثر مطالبة الأمة بالإصلاح ومراجعتها المصلح الكبير المرجع الروحاني آية الله الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء [٣] دامت بركاته والأسترشاد بهداه وتعاليمه، ولم يزل دائباً في أمرهم بالهدوء والسكون والأتفاق والوحدة، كما لم تزل تلك دعوته منذ أن عرف الناس وعرفوه، وقد تم توجيه السؤال إلى حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء دامت بركاته: هل يجوز محاربة العشائر بعضها مع بعض والقتال فيما بينهم، وهل ترضون بذلك، وما حكم المحارب بحسب الشريعة الاسلامية، أفتونا مأجورين، الجواب: بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد، قال عز شأنه: ((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون وأعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) من البداهة بمكان أن محاربة العشائر بعضهم لبعض، وأستعمال القتال والمضاربة فيما بينهم هو من أفظع المآثم، وأعظم الجرائم وأكبر المحرمات، ومحاربة المؤمنين فيما بينهم محاربة الله ورسوله، وفساد في الأرض

---

(١)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ،١٩٨٧، ص٦٢.

(٢) المصدر نفسه ، ص٦٣.

(٣) محمد حسين آل كاشف الغطاء (١٨٧٦-١٩٥٤): هو الشيخ محمد حسين بن الشيخ علي بن الشيخ محمد رضا ابن الشيخ موسى ابن الشيخ جعفر صاحب كتاب كاشف الغطاء ولد في النجف الاشرف ١٨٧٦ في مدينة النجف الاشرف ، درس على يد كبار علماءها وكان من بين المشاركين في القتال ضد الانجليز ابان الاحتلال البريطاني للعراق و قد شارك على جبهه الكوت و في معركه المدائن الكبرى لكنه لم يشارك في ثورتي النجف ١٩١٨ والعشرين، ثم برز كأحد مراجع الدين واحد دعاة الوحدة الإسلامية وطرح مفاهيم الاسلام السياسي بالشكل الذي يتلاءم مع روح العصر، كانت له مواقف جريئة نبه فيها العالمين العربي والاسلامي الى الخطر الصهيوني الزاحف على فلسطين والي نوايا الغرب الاستعماري واطماعه في بلاد المسلمين، وكان اول من افتى بحرمة الشيوعية، وفي عام ١٩٥٣ حاول البريطانيون عبر سفير هم في بغداد اقناعه بضرورة محاربة الشيوعية بمعاونة رجال الدين الشيعة، لكنه رفض التعاون معهم ،وتوفي في ١٨ تموز ١٩٥٤ في قريه كراند في ايران ونقل منها الى بغداد ودفن في النجف الاشرف، للمزيد ينظر ، حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٤٥-٥٤٦ .

كبير، معاذ الله أن نرضى بها ويرضى بها مسلم، ومن نسب إلينا ذلك فقد أترى على الله، وأقترف إثماً كبيراً...)) [١].

قام عبد الحميد عبد المجيد متصرف الديوانية بأتخاذ بعض الإجراءات التي رآها ضرورية للمحافظة على صدور الأنهار، فما أن شعر رؤساء القبائل بذلك حتى سارعت جموع من قبائل (الأكرع) التي يرأسها الشيخ (شعلان العطية) إلى صدر الدغارة، وأحتلت القلعة القائمة هناك وأقامت قوة مسلحة فيها، وفي الوقت نفسه قامت مجموعة من قبائل (آل فتلة) التي يرأسها الشيخ (عبد الواحد الحاج سكر) وضربت القناطر والجسور القائمة على الأنهر المتشعبة بين الفيصلية وأبي صخير، وبين الأخيرة والشامية، بقطع الطرق أمام القوات الحكومية، أما في لواء ديالى فإن جموعاً من قبائل (العزة) التي يرأسها الشيخ (حبيب الخيزران) أحتلت منصورية الجبل في يوم ٩ آذار ١٩٣٥، وأقامت قوة فيها، وذلك يعني أشتراك القوتين المتباعدتين في العصيان المسلح لإشغال قوات الحكومة على جبهتين، وهو ما كان يخل بالتوازن في قوات الجيش يومها[٢].

أما بالنسبة لموقف جريدة البلاد من هذه الأحداث فقد أدانت تلك الأحداث ودعت الحكومة والشعب الى التهدئة فنشرت وبعنوان بارز :(واجب الشعب والحكومة في موقف اليوم) فقدت ذكرت : أن للبلاد كيان يعتز به الشعب حيث يرى فيه رمز التضحيات الخالدة والجهود المتواصلة التي بذلها العراقيون على بكرة أبيهم واذابوا المنهج حتى أوصلوا بلادهم إلى كيانها الحالي وأصبح العراق دولة ذات أسم كبير ليس في العالم الشرقي فحسب بل وفي العالم الغربي أيضا وبين الدول الأوربية الكبرى التي لها الحكم الفصل على الشعوب وبيدها ميزان أحترام تلك الشعوب او الأستهتار بها فكيان العراق اليوم بناء رفيع أقيم على جماجم الشهداء وعملت في تكوينه ضمائر المخلصين وأيديهم ومع ان العراق لم يحقق أمانيه كلها ويبلغ ما بلغته أعظم الأمم القوية في هذا العصر فقد وصل الى مرتبة دولية يحسده عليها كثير من الأقطار الشرقية و تلتف حوله قلوب الأقطار العربية منتظرة الخطوات التي يقطعها العراق بعد ان وطّد كيانه الدولي في رفع شان العرب والشرق والاسلام ، كما بينت أن هذا الواجب الوطني قد أوجب مسؤوليات عظيمة ليس على القائمين في دست الحكم فحسب بل على كل رجل ذي ضمير حي ونفس عزيزة من أبناء الشعب وبخاصة أولئك الذين قدموا النفس على العمل في ميدان السياسة والأشتغال بما فيه خدمة البلاد ومصالح أهلها كما أوضحت الجريدة ان للشعب حقوق ضمنها دستور البلاد وقوانينه وعلى الشعب واجبات حتمها الدستور والقوانين في سبيل الخير العام

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٨٣، ١٩ شباط ١٩٣٥.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص ص٦٣-٦٤.

وتطمين براحة المجموع وسلامته ، وفي الوقت الذي يفرض على كل غيور المطالبة بالحقوق المشروعة للأمة والدفاع عن المصالح العامة يترتب على كل فرد في المجتمع أن يخضع للعدل و يرضخ لأحكام القانون في سبيل راحته وراحة المجموع وكما أن الحكومة مكلفة بالإصغاء إلى مطالب الشعب المشروعة والعمل على تنفيذها فهي مكلفة في سبيل الدفاع عن مجموع الشعب وصيانته و سلامته ، وأن تنفذ أحكام القانون في كل من تحدثه نفسه بخرقها على أن يكون هدفها على الدوام العدل والأنصاف وعدم أخذ البريء بجريرة المذنب [١].

وقد أدانت الجريدة الاحداث الواقعة في الديوانية ، حيث ذكرت أن التستر على الواقع وما يجري من الأمور في البلاد هذه الأيام لهو أمر مخزٍ لا يرتضيه عاقل ولا يقبله مخلص لوطنه وبلاده فان من المؤسف جداً أن يكون موضوع حديث الناس حول الأخبار السيئة والتكهنات المؤلمة عما يدور في بعض أنحاء الوطن ومن قبل أبنائه ومهما يكن فان مثل هذه الحوادث مما تزعج الخواطر تسبب عدم الأستقرار والأطمئنان الأمر الذي لا شك في يوم من الأيام لا يتفق ورغبات أمة طموحة إلى الحياة الهانئة مستهدفة السمو والرفعة والتقدم لأن أضطراب الأفكار وتغلب الخواطر من أهم دواعي التأخر وأسباب الإنحطاط ، فالفوضى في حياة الشعوب لم تكن في وقت من الأوقات من أهداف الأمم الرشيدة ولا من مرامي الشعوب الناهضة كما دعت الجريدة إلى معالجة الموقف الحالي بكل حكمة وأخلاص وتروٍ وأن تعلو مصلحة الوطن الذي هو وديعة مقدسة بيد الجميع على مصلحة الأفراد [٢].

نظراً لتطور الأوضاع بذلك الشكل الخطير، دعا رئيس الوزراء أعضاء حكومته إلى أجتماع عاجل حضره مستشار وزارة الداخلية المستر(كورنواليس) ورئيس الديوان الملكي، إذ بحثوا التطورات الحاصلة، واتخذوا قراراً بتحريك حملة عسكرية كبيرة لقمع تمرد العشائر، وصدرت الأوامر لقوات الجيش في ١٣ آذار ١٩٣٥ بالتحرك فوراً، كما طلب رئيس الوزراء من السفير البريطاني دعم قوات الجيش بالطائرات الحربية البريطانية[٣].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٥٠٠ ، ١١ اذار ١٩٣٠ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٥٠٣ ، ١٤ اذار ١٩٣٠ .

(٣) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٢٩.

-حركة الرميثة الأولى ١٩٣٥-

كان موقف جريدة البلاد إزاء تلك الأحداث منذ البداية إلى جانب الحكومة ، أذ سعت إلى نشر الأرادات الملكية والبيانات العسكرية التي تصدر من الحكومة بهدف تنوير الرأي العام العراقي آنذاك ، وهنا بادرت الى نشر البيان الذي اصدرته الحكومة ، والذي كان نصه : (جاءنا من وزارة الداخلية البيان الرسمي التالي: أعتدى ليلة أمس بعض العشائر على طرق المواصلات في منطقة الرميثة مما سبب توقيف حركة القطار بين السماوة والديوانية، وعلى إثر ذلك سافر وزير الداخلية إلى الديوانية لتفقد الحالة عن كثب، ولإعداد التدابير التأديبية التي قررت الحكومة القيام بها فوراً، أما في المناطق المجاورة فالرؤساء هناك قابلوا فخامة وزير الداخلية وعرضوا إخلاصهم، وأعربوا عن استعدادهم لتنفيذ أوامر الحكومة) [١].

وعلى إثر أندلاع لهيب التمرد في الرميثة، أستقل وزير الداخلية إحدى الطائرات العراقية للوقوف على الحالة، إلا أنها تعرضت إلى أمر طارئ ، فسقطت بالقرب من (عفك) ولكنه لم يصب بمكروه وسافر بعد الوزير، السيدان محسن أبو طبيخ وعلوان الياسري وكذلك الشيخ عبد السادة الحسين للعمل على تهدئة الحالة العامة، وإرجاع الثائرين إلى حظيرة الطاعة، ولكنهم فشلوا جميعهم وركب مهندس السكة الحديدية الانكليزي (بومان) إحدى الطائرات البريطانية من الناصرية إلى موطن تمرد الرميثة، ليكتشف مواقع قلع قضبان السكة الحديدية، فظنها الثوار طائرة عراقية، وصوبوا النار عليها فأسقطوها وأحرقوها[٢].

أما عن موقف الجريدة تجاه الأحداث في الرميثة فقد نشرت جريدة البلاد وبعنوان بارز (هيبة الحكومة قبل كل شيء وفوق كل أعتبار)، فقد ذكرت أن الحكم ليس توسد الكراسي الوفيرة ووسيلة لقبض الرواتب الضخمة أنما الحكم مهمة يؤديها رجال الحكومة مستمدين السلطة فيها من الشعب و يمارسونها بأسم رمز البلاد ورئيس الدولة الأعلى و كل سياسي لا يفهم من الحكم واجباته لا يعرف للحكومة معناها ويعد هو مغتصباً لهذا الحق كما ينكر عليه الشعب سلطته فلا يستطيع أن يمثله في مركز هذه القوة عندما يدرك الرجال المسؤولون هذه الحقيقة يعلمون أن هيبة الحكومة هي قبل كل شيء و فوق كل أعتبار لأن على هذه الهيبة يتوقف شمول القانون وتنفيذه في خدمة المجموع وصيانة مصالح الأفراد وحفظ أرواحهم وأموالهم بما يملكون ويقدسون)، كما بينت الجريدة أيضاً ، أن هذا تفريط ولدته سياسة التساهل التي لم تشهد البلاد نظيرها الا في هذه السنة ١٩٣٥ ولسنا ندري كيف نوفق بين الإصلاح الذي ننشده وتسديد حاجات الشعب الضرورية وبين إرباك الحكومة ، أن الحكومة الحاضرة قد أعلنت وفي مواقف

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٤٣، ٩ أيار ١٩٣٥.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص ص١٠٥- ١٠٦.

عديده قالها رئيسها وأذيعت في البيانات الرسمية أنها تعتزم القيام بإصلاحات خطيرة لتقطع البلاد المراحل الأخيرة في أهدافها الوطنية من جميع الوجوه السياسية والأقتصادية والأجتماعية ولعله أول أصلاح يتحتم على الوزارة اليوم الأخذ به هو أقرار الحالة وتوطيد الأستقرار والطمأنينة في أنحاء الوطن كله ولا يتسنى لها ذلك اذا لم تقتص لهيبة الحكومة وترفع يدل العدل فتضرب على كل يد تحاول العبث بأحكام القانون والأعتداء على حقوق الغير والأخلال بالأمن والنظام) [١].

كما سارعت الجريدة إلى نشر البيان الرسمي الذي أصدرته الحكومة بشان الإجراءات التي أتخذتها وزارة الداخلية [٢].

سارعت الحكومة إلى تجهيز حملة عسكرية للقضاء على التمرد بقيادة اللواء (بكر صدقي) المعروف بقسوته، وتقدمت قواته على جبهتين، ووجه بكر صدقي إنذاراً للثوار عن طريق منشورات ألقتها الطائرات على المنطقة، وأمهلت الثوار ٢٤ ساعة لإلقاء السلاح، ولما أنتهت مهلة الإنذار، بدأ القصف الجوي العنيف على المنطقة[٣].

ونشرت الجريدة ايضاً نص الارادة الملكية رقم (٧٥) والتي حددت الإدارة العرفية والعسكرية في مناطق التمرد [٤].

وكذلك بادرت جريدة البلاد الى إطلاع الرأي العام العراقي على نص الإرادة الملكية [٥].

بعد هاتين الإرادتين، أعلنت منطقة الرميثة منطقة حرب، وقد سرت عليها القوانين العسكرية، وتقدمت قوات بكر صدقي نحو الرميثة، بعد أن مهدت لتقدمها بقصف جوي ومدفعي واستخدمت الحكومة عدد من العشائر الموالية لها في حربها ضد الثوار [٦].

تقدمت أرتال من الجيش نحو الرميثة، ولم تصادف سوى مقاومة طفيفة تشتت بنتيجتها المتمردون من بني زريج، وقدم رؤساء البو حسان، و الظوالم طاعتهم إلى وزير الداخلية وقبض على الشيخ خوام رئيس بني زريج جريحاً، وفي يوم ١٧ مايس ١٩٣٥ كان الجيش على أبواب الرميثة، فدخلها بعد مقاومة طفيفة، وأنقذ الحامية التي كانت محاصرة في سراي الحكومة[٧].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٤٤، ١٠ أيار ١٩٣٥.

(٢) للمزيد ينظر : المصدر نفسه .

(٣) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٤) جريدة البلاد، العدد ٥٤٦، ١٤ أيار ١٩٣٥.

(٥) المصدر نفسه .

(٦) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٧) جريدة البلاد، العدد السابق٥٤٦ ، ١٤ أيار ١٩٣٥ .

وهنا سارعت الجريدة إلى أن تزف بشائر النصر للقوات الحكومية على المتمردين ، فنشرت مقالاً بعنوان بارز (ظفر قوات الحكومة الوطنية، وأستسلام المتمردين في منطقة الرميثة) ، إذ أن الأنباء التي وصلت يوم ١٦ أيار ١٩٣٥ عن ظفر قوات الجيش وسيطرته على منطقة الرميثة كان له تأثير حسن في النفوس، إذ أن الغيارى من أبناء ذلك الوطن يرون أن البلاد بحاجة إلى الأستقرار والسكينة، وقد تمكنت القوات العسكرية المرابطة هناك من الأستيلاء على منطقة الأضطراب وسيطرت على الموقف وتمكنت من القاء القبض على الشيخ خوام زعيم تلك الحركة وأن رؤساء عشائر المنطقة تقدموا إلى القوات لتسليم أنفسهم [١].

ولشدة أهتمام الجريدة بتلك الاحداث ، سارعت إلى نشر منشور الإدارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ والذي تضمن عدة اجراءات لمواجهة مثل تلك الأزمات التي تمر بها البلاد آنذاك[٢].

(١) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٥٤٧ ، ١٥ أيار ١٩٣٥ .

- حركة العشائر في سوق الشيوخ ١٩٣٥-

بعد أحتلال الإنكليز قصبة سوق الشيوخ في ٦ تموز ١٩١٥، أوجدوا وقتها واسطة بينهم وبين دافعي الضرائب لجمع الرسوم الأميرية، وحددوا للوسطاء نسباً فيما يجبونه من واردات التمور، فكانت نسبة الخمس حق الحكومة، وقد سمي ذلك الحق (سركلة) وتقرر ان يتم أستيفاءه قبل حق الحكومة (بمعنى أنه من الحقوق الممتازة) فكانت حقوق السركلة ثقيلة على الفلاحين[١].

وقد أوكلت السلطات البريطانية إلى أشخاص دعتهم بـ(السراكيل)[٢] لجمع الضرائب من الفلاحين عن إنتاجهم الزراعي، وقد ضاق الفلاحون ذرعاً بسلوك السراكيل وإجبارهم على دفع خمس الإنتاج، مما دفهم إلى رفض الإعتراف بذلك النظام، وعدم الإعتراف بالسراكيل، ووقف العديد من شيوخ العشائر إلى جانبهم في تحديّهم للحكومة [٣].

أمتد لهيب الحركة بعد سيطرتهم على سوق الشيوخ إلى القبائل المحيطة بالناصرية، فقد هاجمت العشائر مدينة الناصرية واستولت عليها، بعد أن أضطرت الحامية العسكرية إلى الانسحاب منها، وقد قام الثوار بقطع كافة الطرق، وغمروها بالمياه وخربوا السكك الحديدية في محاولة منهم لمنع القوات الحكومية من الوصول إلى المنطقة [٤].

وهنا بادرت جريدة البلاد بدعمها لموقف الدولة ضد المتمردين من خلال تنويرها الرأي العام بنشر أول بيان رسمي للحكومة كان نصه : (قامت العشائر المحيطة بسوق الشيوخ ضد الحكومة المحلية، وحاصرت مخافر الشرطة، واستولت على بعضها، واقدمت بعض العشائر في أطراف الناصرية على قطع المواصلات، إلا أن الحركات الجوية، ومقاومة الشرطة، وموقف الرؤساء الموالين، حصرت التمرد في منطقة سوق الشيوخ، وعلى إثر وصول النجدات العسكرية، باشر

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص١١٥.

(٢) السراكيل : (سركال) كلمة فارسية معناها الوكيل أو رئيس العمال ، وقد لعبوا دورا كبيرا في مساندة وإدارة اغلب اعمال الشيوخ الاقطاعيين في الريف التي عملت على مراقبة المساحات الزراعية والفلاحين والمحاصيل الزراعية وحتى الاعمال التجارية التي يقوم بها الشيخ في المدينة وباتو مصدر ثقة الشيخ ونتيجة للتطورات الاجتماعية والسياسية اخذ الشيخ يغيب عن عمله في الريف معتمدا على السراكيل مقابل اجور مالية او مساحات من الاراضي و حصة من المنتوج لذلك يتمتع السر اكيل بامتيازات ونفوذ كبيرين وان اغلبهم عملوا على تطبيق ما يريده الاقطاعيون في الضغط على الفلاح لإجباره على زراعة الارض من اجل تحقيق مكاسب كبيرة يستطيع من خلالها دفع الضرائب الى الحكومة التي بقيت متفرجة لما يعمله الاقطاعيون ، للمزيد ينظر: ذوالفقار فرحان حسين، الاوضاع الأجتماعية والاقتصادية في لواء العمارة ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للبنات - جامعة البصرة، ٢٠١٦، ص ص ٧-٨ .

(٣) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٣٦.

الرؤساء المتمردين عرض طاعتهم على الحكومة، وكان في مقدمتهم، عشائر الغزي والازيرج، والحسينات، وباشروا بأنفسهم بإصلاح طرق المواصلات) [١].

وبالنظر لخطورة الموقف، سارعت الحكومة إلى تجهيز حملة عسكرية بقيادة اللواء بكر صدقي، لكن أنقطاع الطرق حال دون وصول تلك القوات إلى الناصرية وسوق الشيوخ، وقد حاولت الحكومة مفاوضة عدد من رؤساء العشائر والاستفسار عن مطالبهم لكن رؤساء العشائر أعلنوا تمسكهم بالميثاق الموقع في النجف، وطالبوا الحكومة بتنفيذ بنود الميثاق، ولما وجدت الحكومة إصرار المتمردين على تنفيذ مطالبهم، أعلنت عن استعدادها لمفاوضة الشيخ كاشف الغطاء، وجرى الأتفاق على بدء المفاوضات على أن توقف الحكومة تحركاتها العسكرية [٢].

كما عمدت الجريدة الى نشر بيان أخر للحكومة بهدف تهدئة الأوضاع ، وكان نصه : (تم إصلاح السكة الحديدية في منطقتي الرميثة والناصرية، وقد وصل القطار من البصرة إلى محطة أور، وينتظر وصوله غداً إلى بغداد وكذلك تم إصلاح المواصلات التلفونية والبرقية بين الناصرية والبصرة وبغداد، طلب رؤساء العشائر القاطنة بين سوق الشيوخ والناصرية من الحكومة قبول دخالتهم وبوشر بإشغال المخافر في منطقة الحمار) [٣].

وفي الوقت الذي كانت العشائر تنتظر نتيجة المفاوضات التي ستجريها الحكومة مع الشيخ كاشف الغطاء، أقدمت الحكومة على إعلان الأحكام العرفية في قضاء سوق الشيوخ والناصرية في ٢٥ أيار ١٩٣٥، وبذلك الصدد نشرت جريدة البلاد الإرادتين الملكيتين بالرقمين (١٨٧، ١٨٨) بإعلان الأحكام العرفية في قضاء سوق الشيوخ[٤].

وأستمرت جريدة البلاد بمتابعة نشاطات الحكومة بشأن مواجهة التمرد ، فذكرت أن وزير الداخلية السيد رشيد عالي الكيلاني سافر يوم ٢٦ أيار ١٩٣٥ إلى الناصرية لمراقبة الحالة في تلك الجهات[٥].

كما أوضحت أيضاً ، أن الحكومة اصدرت يوم ٢٧ أيار بياناً حول دخول قوات الحكومة سوق الشيوخ [٦].

ونشرت جريدة البلاد أيضاً ، بياناً رسمياً عن إستقرار الحالة في المنتفك [١].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٥٢، ٢١ أيار ١٩٣٥.

(٢) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٣) جريدة البلاد، العدد ٥٥٤، ٢٤ أيار ١٩٣٥.

(٤) للمزيد حول إعلان الأحكام العرفية ينظر، المصدر نفسه ، العدد ٥٥٦، ٢٦ أيار ١٩٣٥، وعبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص١٢٢-١٢٣.

(٥) جريدة البلاد ، العدد ٥٥٧، ٢٧ أيار ١٩٣٥.

(٦) للمزيد حول البيان الحكومي ينظر : المصدر نفسه ، العدد ٥٥٨، ٢٨ أيار ١٩٣٥.

وبناءً على أنتهاء الحركات العسكرية والتأديبية في لوائي الناصرية والديوانية، وعودة الأمن إلى نصابه فيهما، وأسترداد الحكومة لهيبتها ومقامها فقد صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٣٢٨) بإلغاء الأحكام العرفية في اللوائين المذكورين [٢].

وتقدمت الحكومة بقانون العفو العام فأقره البرلمان فوراً وذلك نصه: (نحن ملك العراق، بموافقة مجلسي الأعيان والنواب، أمر بوضع القانون الآتي [٣] :

(١) جريدة البلاد ، العدد ٥٨٦، ٣٠ حزيران ١٩٣٥.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٣٩- ١٤٠.

-حركة الايزيدية ١٩٣٥-

الايزيدية طائفة دينية صغيرة، يسكنون منطقة سنجار والشيخان وباعذره في لواء الموصل وتعتقد تلك الطائفة أن هناك إله للخير هو الله، وإله للشر هو الشيطان، وأن عليهم التقرب إليه لتجنب الشر، وللطائفة الايزيدية عادات وتقاليد خاصة بهم ويلتزمون بها كجزء من الطقوس الدينية، وبسبب معتقداتهم تلك، رفض الأيزيديون تجنيد الحكومة العثمانية لأبنائهم وقبلت الحكومة العثمانية أعذارهم، بعد أخذ البدل النقدي منهم(١).

وعندما عزمت الحكومة العراقية على تنفيذ قانون الدفاع الوطني في البلاد سنة ١٩٣٥ امتنع (داود الداود) أحد زعماء الايزيدية في قضاء سنجار عن تسجيل أتباعه، مدعياً أن ديانتهم تمنعهم من الدخول في الجندية، فأستعملت الحكومة الوسائل الممكنة لإفهامه وإقناعه بأن الأسلوب الذي يتمشى عليه التجنيد في العراق، لا يتعارض مع الديانة الايزيدية، وإنها مستعدة لتكوين (فوج خاص) يضم اليزيديين المجندين كافة، فيقوم ذلك الفوج بطقوسه وآدابه، ويرتدي من اللباس ما لا يتعارض وشعوره، ولكنه أبى أن يتفهم تلك الحقيقة، فأنذرته الحكومة بضرورة الإنصياع إلى القوانين المرعية، والتزام جانب الهدوء والسكينة، ولكنه أبى(٢).

ورأت الحكومة أنه لابد من استخدام القوة لإخماد تلك الحركة قبل أن يستفحل أمرها، فجهزت حملة عسكرية في الأول من تشرين ١٩٣٥ لإخضاعه، وانيطت مهمة القيادة إلى اللواء (حسين فوزي) وبادرت الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية(٣).

وقد أعلنت الإدارة العرفية بموجب نص الإرادتين الملكيتين الصادرتين بإعلان الأحكام العرفية في قضاء سنجار والمناطق المجاورة لها بالرقم (٦١٥) و(٦١٦) وكتبت في الثاني عشر من شهر تشرين الأول ١٩٣٥(٤).

قامت القوات الحكومية بتحشيد قواتها قرب قريتي (كيري عرب) و(تبه اشكفتة) في ٥ تشرين الأول ١٩٣٥ وعززت الحكومة قواتها بالطائرات الحربية التي قصفت مدينة سنجار، وأشتبكت مع القوات الايزيدية في معركة عنيفة أنتهت بأندحارهم وهروبهم إلى كهوف جبال سنجار العالية والوعرة، وتعقبت قوات الحكومة المتمردين المنسحبين وأحاطت بمواقعهم في ٧ تشرين الأول

---

(١) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٣) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٤) للمزيد حول نص الإدارة العرفية في سنجار ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص١٥٠.

وقصفت مواقعهم بشدة بالمدفعية والطائرات، ودار بين الطرفين معارك حامية، دامت ١٢ ساعة تم خلالها القضاء على حركة المتمردين، بعد مقتل المئات منهم، وأسر (٢٢٤) فرداً منهم وأصيب خلال المعركة زعيمهم (داود الداود) بجروح خطيرة، ولكنه استطاع الهروب إلى القامشلي في سوريا، وحاولت الحكومة أستعادة الداود إلا أن السلطات الفرنسية رفضت تسليمه[١].

وبذلك الصدد سارعت جريدة البلاد إلى زف بشرى النصر للشعب العراقي من خلال نشرها بلاغاً رسمياً من الحكومة ذلك نصه: ((طوحت بعض الأيدي المفسدة بفريق من اليزيديين في منطقة سنجار برئاسة داود الداود، ورشو قولو، للتمرد ضد الحكومة، ولم تفد معهم النصائح المتكررة التي بذلتها السلطات المحلية وأمير الطائفة نفسه، فبقي ذلك الفريق مغترين بمناعة المنطقة، وقد أستنكرت الطائفة اليزيدية عملهم ذلك، وأعلن رئيسهم أنهم أصبحوا خارجين عن ديانتهم، وعلى إثر ذلك باشرت القوات التأديبية المؤلفة من وحدات الجيش والشرطة وبعض الطيارات أعمالها وبعد الأصطدام أحتلت قراهم، فأعتصم قسم من العصاة بالكهوف، ولجأ القسم الآخر إلى المضايق الحصينة، كما أنه ذهب آخرون إلى المنطقة الموالية، فأضطرت الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية، لتسريع عملية التعقيب والتطهير، فأستسلم نتيجة ذلك الملتجئون إلى الكهوف والمضايف بعد مناوشات، وبلغ مجموع الذين عرضوا دخالتهم مع أسلحتهم ما يقارب الـ(٣٠٠) وقد سلم أمس آخر الفارين برئاسة رشو قولو، البالغ عددهم (٢٢٤) نفراً مع أسلحتهم وفرّ داود الداود مع ولديه وزوجته وأربعة من أتباعه إلى المنطقة السورية وهو جريح مع أحد ولديه، وقد تم بذلك تطهير المنطقة وانتهت الحركة التأديبية))[٢].

---

(١) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٦٨٩، ١٨ تشرين الأول ١٩٣٥.

ـ حركة الرميثة الثاني ١٩٣٦ـ

كان من أسباب التمرد الثاني لرؤساء القبائل في الرميثة هو التجنيد الإجباري، إذ أن الوزارات العراقية المتعاقبة أصبحت تفكر في وجوب إحلال التجنيد الإجباري في المملكة محل التطوع، للتخلص من النفقات من جهة، ولتعزيز فكرة التجنيد من جهة أخرى، والظاهر أن مشروع التجنيد الإجباري لم يلق تأييد العناصر التي أكتوت بنار تلك الخدمة في العهد العثماني ومما زاد الطين بلة موقف الإنكليز الذين صرحوا مراراً وتكراراً بأن مصلحة العراق لا تؤيد مشروع التجنيد الإجباري مهما كانت محاسنه، يضاف سبب آخر هو قضية المآتم الحسينية، إذ أن الشيعة أعتادوا إحياء ذكرى مقتل الإمام الحسين (عليه السلام) في العشرة الأولى من محرم من كل سنة، بإقامة المآتم الحسينية أو تسيير المواكب العزائية، إلا إن الوزارة الهاشمية أخذت تمانع في تسيير المواكب في الطرقات العامة، مما أدى إلى إثارة العوام على ذلك المنع، والسبب الأخير، موقف الحكومة من توحيد لباس الرأس، باستعمال السدارة العراقية كرمز لوحدة البلاد فكانت تلك المحاولة باعثاً آخر من بواعث الأستياء أستغله الخصوم للإيقاع بالوزارة القائمة[١].

وبدأت شرارة التمرد بإطلاق الرصاص على قطار للركاب قرب الرميثة ليلة ٢١ نيسان ١٩٣٦، مما أدى إلى قيام الحكومة إلى توجيه تحذير للعشائر عن طريق إلقاء منشورات من الطائرات من مغبة الإقدام على حمل السلاح ضد الدولة[٢].

أن تلك الحوادث جذبت أهتمام جريدة البلاد ، فسارعت الى نشر البيانات الرسمية للحكومة بشان حيثيات تلك الأحداث [٣].

وقد أصدرت جريدة البلاد و بعنوان بارز (مصلحة الوطن فوق الجميع وواجب الحكومة في مكافحه الدسائس) حيث بينت أن البيان الرسمي عن الحالة الجديدة حول الرميثة والبيان بإجازة يتضمن حزما وشفق معاً ويشير إلى الإخلاص العام الذي هو سر مناعة العراق تلك المناعة التي فشلت في تشوي الدعايات والأكاذيب وكل أساليب الفتن والتشديد، وموقف العراق في جميع اطواره ينبذ كل ما يشين سمعته أو يمس مصلحته أو يعيقه من التقدم والمضي في سبيله) وأضافت أيضاً ، أنه على الوزارة المؤيدة من الشعب قاطبة تقديم تقرير أثر هذه الدعايات السيئة في وضع البلاد وسياستها ومستقبلها وتقدر أخلاص الجميع لها وإيمانهم التام بنزاهتها وأستقامتها ولكن الذي لا نقر للحكومة عليه هو أعترافها بأن هذه الدعايات فعلت فعلها

---

(١) عبد الرزاق الحسيني تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص ص١٦٦-١٦٧.

(٢) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٣) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد٥٦٠، ٤ايار ١٩٣٦.

بحيث أدت الى تحريك عشائر المنطقة وإلى أقلاق الأمن والراحة فلماذا اذا لن تعالج الحكومة الموقف وتضرب على ايدي الدساسين المقلقين للأمن والراحة وهل أستطاعة حكومة ان تعيش باللين والشفق فقط وان تكفل لنفسها الهيبة والطاعة من دون ان تضع كل شيء في نصابه ومن دون أن تضرب بسوط الشدة على أيدي الذي يثيرون الفتن ويعكرون الصفوة ويعبثون بسكينة البلاد في اي جهة من جهاتها وصقع من أصقاعها ، لما قام الذين أمتلأت قلوبهم بالشفقة والرحمة ينادون بالعفو السماح كنا أول من أنتقد هذه السياسة وأشرنا الى مضارها ومفاسدها إذ لم تكن في موضعها لأن أبناء الأمة يجب ان يعاملوا بالضغط والإكراه بل لأننا نعتقد ان المسيء يجب أن يعرف العقاب وأن يتذوق مرارته وأن لا يتساوى المجرم والبريء ولم يبق أي رادع للمفسدين، كما شددت الجريدة في مقالها إذ ذكرت أننا نحاسب الحكومة حساباٍ شديداً على تقصيرها في وقف تلك الدعايات بحيث تصل إلى أولئك المساكين الذين يسخرهم أفراد قلائل من ذوي المنافع ، وننقذها من النقد على كل تهاون [١].

وأصدرت الحكومة بيان رسمي آخر عن الحالة في شمال الرميثة، إذ نشرت جريدة البلاد وفي نفس العدد ذلك البيان وتحت عنوان :(الجيش يحتل مواقع المتمردين ويطارد فلول المنهزمين وتوقع بفتح طريق السكة الحديدية بين الديوانية والرميثة اليوم) ، أما البيان الرسمي فذلك نصه: (تحركت أرتال الجيش صباح يوم ١٩٣٦/٥/٥ من مراكزها نحو المتمردين الذين كانوا يحتلون العارضيات في شمال الرميثة، وهاجمتهم من الشمال والجنوب، فأحتلت العارضيات وكبدتهم خسائر كبيرة، وقامت بمطاردة فلول المنهزمين ويتوقع بفتح طريق السكة الحديدية بين الديوانية والرميثة في يوم ١٩٣٦/٥/٦)[٢].

وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية في منطقة ناحية الرميثة وفي المحلات المجاورة لها، وقد تجسد ذلك بإراداتها الملكية رقم (٢٠٨) ورقم (٢٠٩) [٣] .

وهنا سارعت جريدة البلاد إلى نشر البيانات الرسمية للحكومة والتي تؤكد قدرة القوات الحكومية في مواجهة المتمردين ، وأعادت الأمور إلى نصابها ، فنشرت قائلة عن نجاح قوات الجيش في حركة التطويق الحاسمة ، وذلك نصه : (تحقق اخيراً أن فرقة الظوالم كانت مشتركة في المقاومة التي جرت أمس ولذلك كانت حركة التطويق التي قامت بها قوات الجيش الصاعدة من الرميثة والقادمة من محطة أبو طبيخ، ذات نتيجة حاسمة، إذ راجع صباح اليوم الكثيرون من رؤساء المتمردين عارضين دخالتهم، وينتظر ذلك المساء وصول شيخ الظوالم لعرض خضوعه

---

(١) جريدة البلاد، العدد٥٦٠، ٤ايار ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد٥٦٢، ٦ايار ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه .

من دون قيد أو شرط للسلطة المحلية، أستؤنفت المواصلات مع الرميثة، وبوشر بتعمير الخطوط بين الرميثة والسماوة) [١].

وتمكنت القوات الحكومية من تطهير منطقة الظوالم من العصاة اللاجئين إليها إذ أصدرت الحكومة البيان الرسمي التالي :(بيان رسمي، تقدمت اليوم قوات الشرطة والجيش من الرميثة زاحفة إلى الجنوب لتطهير منطقة الظوالم من العصاة اللاجئين إليها وقد شتت شمل الذين أظهروا بعض المقاومة وهي مستمرة في تقدمها، ٧ أيار ١٩٣٦)[٢].

وذكرت الجريدة ايضاً أن القوات الحكومية أستمرت بتقدمها إلى أن بلغت الحجّامة، وبدأ الرؤساء المتمردين تسليم أنفسهم للحكومة المحلية في الديوانية، وقد أذاعت الحكومة البيان الرسمي الآتي: (بيان رسمي، واصلت وحدات الجيش تقدمها إلى أن بلغت محطة الحجّامة وطهرت المناطق التي مرت بها وتم تسيير الطرق والمواصلات من الرميثة ووصلت السماوة ذلك المساء، وسلم إلى الآن تسعة من السراكيل المتمردين إلى السلطات، ١٩٣٦/٥/٨)[٣].

وقد نشرت جريدة البلاد أنتهاء الحركات العسكرية في الديوانية، إذ أصدرت الحكومة البيان الرسمي التالي: (يوالي رؤساء المتمردين تقديم دخالتهم إلى الحكومة، ولم تظهر بوادر تستلزم القيام بحركات عسكرية، عدى أعمال طفيفة قامت بها الشرطة والطيارات، استأنف القطار سيره الأعتيادي بين بغداد والبصرة، والتدقيق جارٍ عن كثب لمعرفة الأسباب الحقيقية لقيام المتمردين وكذلك لأتخاذ التدابير الضرورية لمنع تكرار تلك الحوادث المؤسفة ١١ أيار ١٩٣٦)[٤].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٥٦٣، ٧ ايار ١٩٣٦

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٥٦٤، ٨ أيار ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٥٦٥، ١٠ أيار ١٩٣٦.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٥٦٦، ١٢ أيار ١٩٣٦.

-حركة قبائل الأكرع[١]-

ذهلت الحكومة في بداية الأمر لحركة الشيخ شعلان العطية ، وخشيت أن تسري إلى بعض القبائل القريبة، وطلبت إلى الحاج شعلان أن يخلد إلى الهدوء والسكينة، كما طلبت إلى رؤساء القبائل الموالين للحكومة أن ينصحوه بذلك، وطلبوا إليه أن يبين لهم ببيان أسباب تمرده على الحكومة، حتى إذا وجدوه محقاً في حركته، انضموا إليه، فرد على تلك الوساطة بقوله: (إذا أرادت الحكومة أن تتفاهم معي فلتتصل بالسيد حكمت سليمان في بغداد، أو بالحاج جعفر أبو التمن، فإنهما ينوبان عني)[٢].

وهنا سارعت جريدة البلاد لدعم موقف الحكومة من خلال نشرها البيان الرسمي حول تلك الأحداث [٣].

وقد ساد المناطق التي حدثت فيها القلائل، هدوء تام وسكينة شاملة ولم يحدث بعدها أي حادث بعدما دخلت قوات الشرطة والجيش الدغارة، وآوت المتمردين وتقوم الحكومة بعد ذلك بجمع السلاح سواء في منطقة الرميثة أم في منطقة الدغارة، وقام الرؤساء من الذين قاموا بالحركة الأخيرة في التسليم وتقديم الخضوع من دون قيد أو شرط، وقد سلّم وقتذاك عدد غير قليل منهم، وكان لحزم الحكومة الأثر البالغ في توطيد الأمن والنظام والضرب على أيدي الذين لم يرعوا حرمة الوطن وسلامته العامة، وكان للموقف البطولي الذي أبداه الجيش والشرطة والبسالة الفائقة كان له صدى إرتياح عام في جميع أنحاء البلاد، كما ولم تؤثر حركات التمرد الأخيرة على سير تطبيق مناهج الأعمال العمرانية التي أصدرت الحكومة قوانينها، خلافاً لما ورد

---

(١) الأقرع أو الأكرع : أسم القبيلة التي تقطن قضاء عفك في لواء الديوانية معروفة بشدة المراس، ولها في التمرد ومقاومة الحكومات قضايا أصبحت مثلاً يتحدث به الناس، ورئيس الأكرع هو الشيخ شعلان العطية الذي ثار على الوزارة المدفعية الثالثة وأحتل صدر نهر الدغارة في ٩ آذار ١٩٣٥، وإن الأسباب التي أدت إلى تمرد الأكرع هي نفس الأسباب التي أدت إلى تمرد الرميثة الثانية المتمثلة بفرض الحكومة للتجنيد الاجباري ، ومنع اقامة المآتم الحسينية في الطرق العامة ، ولبس السدارة الوطنية تأكيدا للوحدة العراقية ، وحين تمردت الرميثة في مرحلتها الثانية في ٢١ نيسان ١٩٣٦، طلب رؤساء الظوالم إلى الحاج شعلان أن ينظم إلى حركتهم فماطل وتلكأ، وبعد أن تمكنت الحكومة من القاء القبض عليهم، ثار شعلان العطية من أجل أن يرضي مدينة الرميثة التي طلبت نجدته في حركتها الثانية، ولم ينجدها ، للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٣) للمزيد حول ذلك ينظر : جريدة البلاد، العدد ٥٨٨ ، ٧ حزيران ١٩٣٦.

في أذهان البعض، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ٩حزيران ١٩٣٦ الأستمرار في تنفيذها في المواعيد المحددة لها، وعدم تأجيل أي مشروع منها[١].

كما سعت جريدة البلاد إلى تنبيه الرأي العام العراقي حول أهمية دور الحكومة في القضاء على حركات التمرد ونشر السلام في البلاد ، وإعادة الحياة الى طبيعتها ، فنشرت البيان الرسمي للحكومة بذلك الشأن ، والذي كان نصه: (بعد القضاء على حركات التمرد في منطقة الدغارة قررت الحكومة المختصة تجريد تلك المنطقة من السلاح، وأنذرت البقية من المتمردين بلزوم تقديم خضوعهم وتسليم أنفسهم إلى الحكومة، وقد بوشر على الأثر بجمع السلاح، وقدم الجميع خضوعهم وكان آخر من قدم الطاعة من دون قيد وشرط شعلان العطية رئيس عشائر الأكرع ولا يزال جمع الأسلحة مستمراً سواء في منطقة الرميثة أو الدغارة، ولم تجد الحكومة بعد ذلك ضرورة لمرابطة الوحدات العسكرية في هاتيك الجهات، فأعيدت إلى معسكراتها الدائمة، وما زالت التدابير المحلية متخذة لمنع تكرار الحوادث المؤسفة الماضية، بغداد في ٢٠ حزيران ١٩٣٦)[٢].

وعمدت الجريدة ايضاً إلى نشر نص الإرادة الملكية المتضمنة إلغاء الأحكام العرفية في الديوانية بعد القضاء على التمرد ، والتي كان نصها : (رقم٣٧٤ بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي وبناءً على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع و بالنظر إلى رجوع الأمن إلى نصابه في المنطقة المبينة في الإرادة الملكية المرقمة ٢٠٨ المؤرخة في ١٤ صفر ١٣٥٥ المصادف ٥ أيار سنة ١٩٣٦

أ_ بأنهاء الأحكام العرفية المعلنة في المنطقة المبينة أعلاه.

ب_ بإلغاء أحكام الإرادتين الملكيتين المرقمتين ٢٠٨ و٢٠٩ والمؤرختين ١٤ صفر ١٣٥٥ المصادف ٥ مايس ١٩٣٦، على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ تلك الإرادة كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادي الأولى سنة ١٣٥٥ واليوم السادس والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٣٦

(غازي)

جعفر العسكري رشيد عالي ياسين الهاشمي

وزير الدفاع وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية رئيس الوزراء[٣].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد٥٩٣، ١٢حزيران ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد٦٠٠، ٢١حزيران١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، العدد٦٣٥، ٣١ تموز ١٩٣٦.

-انقلاب بكر صدقي وتأليف الوزارة السليمانية ١٩٣٦-

أقام ياسين الهاشمي رئيس حزب الإخاء حكومته لسنة ١٩٣٦ على معادلة سياسية قوامها حزبه وأنصاره من شيوخ العشائر، ومهد الأمور لكي يتمتع بأكثرية نيابية عندما حل البرلمان ، كما ونجح في تجميد معارضيه جعفر العسكري ونوري السعيد بأشراكهما بالوزارة، واعتقد بإجراءاته تلك أنه نجح في تجميد المعارضة، وكانت تلك المعارضة من السياسيين التقليديين فإنها نجحت في تحريك بعض القبائل ورجال الدين ضد الحكومة، ولذلك التجأت الحكومة إلى استخدام الجيش ضد أشكال المعارضة الجديدة، وتمثلت تلك المعارضة في:

أولا: ١- شكل محلي: تمثل في:

أ- نشاط جماعة الأهالي[١].

ب- التقارب الذي تم بين كتلة بكر صدقي وجماعة الاهالي.

ج- نشاط بقية الأحزاب الأخرى .

ثانياً- شكل خارجي تمثل في موقف بعض الدول الأجنبية ضد سياسة الحكومة العراقية في تطبيق قانون الدفاع الوطني ومجمل السياسة التي انتهجتها ومن تلك الدول بريطانيا ودورها في تحريك الكويت وفرنسا وإيران وروسيا[٢].

وقد تميزت مرحلة الثلاثينيات في العراق المستقل، بميزة أساسية مضمونها العام هو الخروج الأول للمؤسسة العسكرية من ثكناتها التي لم تعد إليها عملياً، طيلة تاريخ العراق المعاصر واستيلائها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الحكم، ومساهمتها الفعلية في صنع القرار السياسي سواء من خلال نخبتها التي تشكلت في العشرينيات، ووسعت من قوامها وبلورة ذاتها

---

(١) جماعة الأهالي: جمعية سياسية عراقية أسست في سنة ١٩٣٢، إذ يعتبرها المؤرخون نواة العمل السياسي الديمقراطي في العراق الحديث، وقد تكونت الجماعة الأولى من الطلبة الذين أنهوا دراستهم داخل العراق وأسهموا في الحركة الوطنية واشتركوا في الحركات الطلابية، أما الجماعة الثانية فتمثل الطلاب الذين أنهوا دراستهم خارج العراق وخصوصاً بيروت، عهدت الجماعة الى حسين جميل بالطلب إلى وزارة الداخلية لإصدار جريدة يومية باسم (الاهالي)، وصدر العدد الأول منها في ٢ كانون الثاني ١٩٣٢، وقد ضمت العديد من السياسيين أمثال كامل الجادرجي، وقد تمثيل الجماعة بواجهة سياسية أطلق عليها اسم (الشعبية) الذي أسس في كانون الأول١٩٣٤ وكان أشهر أعضائها جعفر أبو التمن وحسين جميل وعبد القادر إسماعيل ومحمد حديد وعبد الفتاح إبراهيم، وتحولت الجماعة تترأس(مطالبات في الشعبية) عام ١٩٣٥، للمزيد ينظر، فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، ط٣ ، بغداد،(ب، د)، ١٩٧٩.

(٢) رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من١٩٢١-١٩٤١، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩، ص ص١٦١-١٦٢.

في الثلاثينيات أو من خلال فرض إرادتها كمؤسسة بصورة مباشرة، عن طريق الانقلاب العسكري كما حدث في انقلاب ١٩٣٦ بكر صدقي ، أو حركة العقداء الأربعة في مايس ١٩٤١[١].

أخذ ياسين الهاشمي يشعر بالقلق وبدء يفكر في كيفية إحكام قبضته على الوزارة، فجاءت حادثة زواج الأميرة (عزة)، أخت الملك غازي، من خادم فندق يوناني، بعد تركها الدين الإسلامي واعتناقها المسيحية –لتنقذ رئيس الوزراء من مشكلته، وتمنح الفرصة له من إحكام قبضته على الملك، واستغل خصوم الملك الفضيحة الملكية، وتأثيراتها السلبية على صحته فوجدوا فيها خير وسيلة للحد من تدخلات الملك غازي في الحكومة التنفيذية، أما بإبعاده عن العرش أو فرض قيود صارمة على نمط حياته، أما السفارة البريطانية فقد وجدتها فرصة لإبعاد الضباط الملتفين حول الملك، وفي الوقت نفسه أصدر رئيس الوزراء (قانون الأسرة الملكية رقم ٧٥ لسنه ١٩٣٦) الذي حاول فيه مشاركة الملك في بعض الصلاحيات الملكية، و بدأ الهاشمي ونوري السعيد والسفارة البريطانية يعملون معاً لتنفيذ مخططاتهم وتحقيق أهدافهم ورغباتهم في إبعاد الملك غازي عن العرش، حتى أن الملك أخذ يعاني أيضاً من ضغط رئيس المرافقين الشديد عليه، ومن إبعاد المخلصين عنه، حتى أخذ يشعر بأنه أصبح سجيناً محترم[٢].

أصبحت ميول ياسين الهاشمي الديكتاتورية أكثر ظهوراً خلال عام ١٩٣٦، فأصدر المراسيم التشريعية، وطور أجهزة المخابرات والشرطة، ورد بقوة على أي أنتقاد يوجه لحكومته سواء في بغداد أم الاقاليم، وفرض التدريب العسكري الإلزامي في المدارس، ساعياً إلى تطبيق أفكار عن فضائل الانضباط العسكري التي كانت رائجة في بعض الدول الأوربية والشرق أوسطية في ذلك الوقت، وكما عمل على إقفال بعض الصحف التي عرفت بنقدها اللاذع لسياسته، كجريدة الأهالي وحاول قمع المعارضة الشعبية في بغداد نفسها، بدأ الهاشمي يسعى إلى تنصيب نفسه دكتاتوراً، إذ أبعد الكثير من منافسيه، وكان الخطأ الأكبر، إبعاده لبكر صدقي [٣]، وكان ذلك

---

(١) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١–١٩٥٨، دار الكلمة للنشر والتوزيع الطباعة، سوريا، ٢٠٠٠، ص٧٨.

(٢) محمد عصفور سلمان، تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤– ١٩٦٨) دراسة في الجانب السياسي،(دون مكان وتاريخ الطبعة)، ص٨٥.

(٣) بكر صدقي(١٨٨٥-١٩٣٧) : عسكري ورجل دولة عراقي تعلم ببغداد والتحق بمدرسة اركان الحرب في اسطنبول وشارك مع الجيش العثماني في معارك الحرب العالمية الاولى والتحق بالجيش العربي في سوريا بعد الحرب وانتقل الى الجيش العراقي عام ١٩٢١، تابع دراسته العسكرية في المعاهد العسكرية البريطانية في الهند وانجلترا وتوصل الى رتبة فريق ،تولى أخماد اكثر من عصيان مسلح في العراق فلمع اسمه وصادقه الملك غازي الذي كان قد اخذ يتململ من وصاية ياسين الهاشمي عليه وهذا ما شجع بكر صدقي على الاقدام على اول انقلاب عسكري عربي حديث وكان ذلك في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ عندما القت طائرات حربية عراقية بمنشورات تطالب باسم الجيش وبإمضاء بكر صدقي العسكري قائد القوة الوطنية الإصلاحية بإقالة الوزارة وتعيين حكمت سليمان رئيسا للوزارة مهددة بالزحف نحو بغداد اذا لم ينفذ الطلب، وعندما حاول =

الأخير يدرك تماماً الدور الأساسي الذي أداه هو بنفسه في قمع الانشقاق في الأقاليم، إضافة إلى شكوكه بأن شقيق رئيس الوزراء، طه الهاشمي رئيس الأركان العام، كان يعيق ترقيته ، وقد ولّد ذلك النكران شعور بالخيبة والسخط لدى بكر صدقي، مما دفعه إلى الإنصات بتعاطف إلى خطط حكمت سليمان الهادفة إلى الإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي[١].

لم يكن أنقلاب بكر صدقي عسكرياً فقط، إنما كان ثمرة تعاون مدني –عسكري بين كتلة الأهالي والفريق بكر صدقي، وكان حكمت سليمان أحد أبرز الداعين لذلك التعاون، وكان التنسيق في الأنقلاب بين المدنيين والعسكريين واضحاً بشكل كبير، فالمدنيون هم الذين أوصلوا رسالة بكر صدقي إلى الملك، وهم الذين شكلوا الوزارة قبل قيام الأنقلاب وهم الذين هيأوا لتظاهرات الإسناد، ووزعوا البيانات التي تدعو لتأييده حتى قبل قيامه[٢].

يبدو أن حكمت سليمان سئم من بقائه خارج الحكم، وكانت تربطه علاقة وطيدة ببكر صدقي، فأتفق على الإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي، عبر إنقلاب عسكري تقوده الوحدات العسكرية في جلولاء والتي هي تحت أمرته، ووعده حكمت سليمان بمساندة جماعة الأهالي وضمان التأييد الشعبي، وقام حكمت سليمان على تهيئة أجواء الأنقلاب، فأقنع أعضاء الهيئة العامة لجمعية الإصلاح الشعبي بمساندته، فاشترطوا أن يعود الجيش إلى ثكنته بعد تنفيذ الأنقلاب ونجاحه ، وأن يكون البيان الوزاري مبنياً على مبادئ جمعية الإصلاح الشعبي فوافق بكر صدقي على الشرطين فأعطى أعضاء الجمعية حق اختيار أعضاء الوزارة الجديدة باستثناء وزير الدفاع الذي ترك حق اختياره لنفسه[٣].

استغل بكر صدقي فرصة سفر رئيس أركان الجيش الفريق طه الهاشمي إلى إنكلترا فأصبح رئيساً لأركان الجيش بالوكالة بوصفه أقدم ضابط يليه[٤].

=جعفر العسكري اقناع بكر صدقي بالعدول عن حركته قتله بعض الجند فاستقال ياسين الهاشمي وغادر البلاد وآلت المقاليد الى بكر صدقي الذي بادر الى حل مجلس النواب وتشكيل مجلس موال له، ووقعت في عهده اكثر من حركة عصيان قمعها بكر بشدة مما حمل بعض الوزراء على الاستقالة ، قبل دعوة من تركيا واخرى من المانيا ولكنه لقي مصرعه في ١١ اب ١٩٣٧ على يد احد الجنود الاكراد من الموصل ،للمزيد ينظر : عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١ ،بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ٥٤٩ .

(١) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط سنة ٢٠٠٢ ، ترجمة زينة جابر ادريس ، لبنان ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٦، ص١٣٦.

(٢) رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٣) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، بيروت ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٥، ص١٦٩.

(٤) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤–١٩٥٨ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠٠ ، ص٦٧.

في الساعة الثامنة والنصف من صباح ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ قامت ثلاث طائرات من سلاح القوة الجوية العراقية بإلقاء منشورات فوق بغداد، تعلن للشعب العراقي قيام الجيش بأنقلاب عسكري لتغيير حكومة ياسين الهاشمي بحكومة أخرى، تخدم المصلحة الوطنية وتعمل من أجل إسعاد الشعب، ودعت الناس إلى مساندة الأنقلاب ودعمه، وقد وقع المنشور الفريق بكر صدقي قائد القوات الوطنية الإصلاحية، كما سمى نفسه، كان إلقاء المنشورات بمثابة ساعة الصفر لتنفيذ الأنقلاب، فتوجه حكمت سليمان إلى القصر الملكي، وقدم رسالة إلى الملك موقعة من بكر صدقي وعبد اللطيف نوري، قائد الفرقة الأولى يطلبان تنحية ياسين الهاشمي عن الحكم، وتشكيل وزارة وطنية يرأسها حكمت سليمان[١] ، وفي حوالي الساعة الحادية عشر صباحاً، تم القاء القنابل على المباني الحكومية، كدليل على جدية الحركة، وعلى إثر ذلك تم عقد أجتماع طارئ في البلاط الملكي حضره رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب ووزير الدفاع ووزير الخارجية والتحق بهم رئيس الوزراء، إذ قدم ياسين الهاشمي أستقالته في نفس اليوم، وتم تأليف الوزارة الجديدة بتكليف السيد حكمت سليمان، وقد تشكلت معظمها من سياسيين ليسوا من الشخصيات البارزة ولم تختلف سياسة الحكومة المعلنة كثيراً عن السياسات التي أعلنتها أسلافها، وشملت الألتزامات الأعتيادية، بتحسين أوضاع طبقات المجتمع العامة جميعها[٢].

وكانت جريدة البلاد تراقب الأوضاع عن كثب ، فسارعت إلى نشر الكتاب الملكي بتشكيل حكومة حكمت سليمان بعد أستقالة الهاشمي وبيان رئيس الوزراء الجديد إلى الشعب العراقي [٣].

ونقلت جريدة البلاد أيضاً نص بيان رئيس الوزراء الجديد الى الشعب العراقي [٤].

كان من المنتظر أن تحلَّ الوزارة السليمانية الجديدة المجلس النيابي، الذي جاءت به الوزارة الهاشمية الثانية، بعد أن وجهت المعارضة طعوناً مختلفة للانتخابات التي جرت لجمعه، وهنا سارعت جريدة البلاد إلى نشر الارادة الملكية رقم (٥١٢) [٥] .

أقدمت الحكومة الجديدة على إعفاء المسؤولين من جماعة الحكومة السابقة، وتعيين عناصر جديدة مؤيدة لها، ونظمت العناصر اليسارية والأقليات مظاهرات في بغداد مؤيدة للانقلاب العسكري الذي كان الأول من نوعه في العراق والعالم العربي، ووزع المتظاهرون أثناء المظاهرات بيانات موقعة من قبل لجنة الإصلاح التقدمي الوطني، تحمل بعض المطالب

---

(١) محمد سهيل طقوش، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٢) جهيدة العابدي، التطورات السياسية في العراق (١٩٢٠-١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ٢٠١٩، ص٤٣.

(٣) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد ٧١٠، ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٦.

(٤) للمزيد ينظر: المصدر نفسه.

(٥) للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص٢٤٢.

الوطنية منها: الاهتمام بالجيش وتقويته، وفتح النقابات والصحف التي أغلقت في عهد الحكومات السابقة، وخلق فرص للعاطلين، وتشجيع الصناعة الوطنية، ونشر الثقافة، والوقاية الصحية في جميع أنحاء العراق[١] .

وعمدت جريدة البلاد إلى نشر إنجازات الحكومة الجديدة ، والتي كان من ضمنها إصدار العفو الملكي عن المحكومين بالسجن من قبل المجالس [٢].

اما عن موقف جريدة البلاد من الانقلاب فأنها لم تؤيد ذلك الانقلاب حيث أعتبرت أن بعض الشباب الذين تنقصهم الخبرة في انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ يعد من قبيل الانقلابات الاجتماعية والتي تحصل نتيجة شيوع فكرة اجتماعية معينة في المجتمع وقيام انصارها بثورة اجتماعية من اجل الحصول على كراسي الحكم وذلك من اجل تغيير النظم القائمة واستبدالها بالنظم التي تستند الى مبادئهم الخاصة، كما أن الانقلاب الذي قام به الجيش العراقي لم يكن الا وسيلة من اجل ابعاد القائمين على دفة الحكم وافساح المجال لسير الامور في المملكة على اسس النظام القائم ، كما شددت الجريدة على ان نظام الحكم القائم في المملكة هو نظام ملكي دستوري والذي يجب ان تجري فيه الاحكام وفق رغائب الأكثرية البرلمانية والتي تمثل بدورها الشعب تمثيلا صحيحا ، كما انا الجريدة لم تنكر الحرية التي جاء بها الانقلاب العسكري والتي كانت ثمينة جدا والتي من الممكن ان تمهد السبيل لإصلاحات جوهرية ، وقد انكرت الجريدة هذا الانقلاب ولا ترى فيه اي وسيلة من الوسائل التي تتطلب قلب النظام السائد في المملكة [٣].

وقد وعد القائمون بالإنقلاب الشعب العراقي بالقيام بإصلاحات مذهلة، ورأى العراقيون البسطاء أمامهم آفاقاً من السعادة البراقة، يبسطها لهم أسيادهم الجدد، فترقبوا منهاج الحكومة الجديدة بكل شغف ولهفة، وفي يوم ٩ كانون الأول ١٩٣٦ ميلادي و ٢٤ رمضان ١٣٥٥ هجري أذيع منهاج الوزارة فإذا به لا يختلف عن مناهج الوزارات السابقة إلا ببعض العبارات المنمقة وهنا عزمت الجريدة على نشر برنامج الوزارة الجديد بعد أذاعته من قبل الحكومة بهدف تنوير الرأي العام العراقي به ، والذي كان نصه: (لقد أقدمت الوزارة على الإضطلاع بأعباء المسؤولية في ظرف كادت النفوس فيها أن تقنط إلى اليأس، ولذلك فإن الوزارة التي جاءت إلى الحكم للقضاء على الوضع البائد، والبدء بنهضة شاملة، تقدر المهمة الملقاة على عاتقها، والواجب الذي تشعر فيه نحو شعبها، وذلك الواجب يشمل كل ناحية من نواحي حياة الشعب، ولذلك فلا

---

(١) محمد سهيل طقوش، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٢) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد ٧٢٤ ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٧٢٢ ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ .

يمكن أن تنوه بذلك المنهج إلا بالأعمال التي يجب القيام بها حالاً أو في المستقبل القريب، وفق المبادئ والقواعد التي أعتزمت السير بموجبها) [١].

وفي ١٠ كانون الأول ١٩٣٦، صدرت الأوامر بالشروع في الأنتخابات، وفي أواسط شباط اجتمع فريق من رجال الشرطة والجيش وآخر من القوميين، في دار الفريق بكر صدقي، لإعداد القوائم النهائية بأسماء النواب الجدد، ولم يحضر ذلك الأجتماع أحد من رجال حزب الإصلاح الشعبي، فكانت النتيجة أن عدد المؤيدين للفريق بكر صدقي، كان أكثر من عدد أعضاء الحزب المذكور، لأن جماعة من الأستقلاليين كانوا يتصلون ببكر صدقي سراً، ويحرضونه للإيقاع بالإصلاحيين[٢].

ومما تجدر الإشارة اليه أن جريدة البلاد تابعت بشغف موضوع أنتخابات مجلس النواب فسارعت الى نشر نتائج الأنتخابات النيابية للألوية كافة بعد أن تم أستكمال الأنتخابات في ٢٠ شباط ١٩٣٧ [٣].

---

(١) للمزيد حول المنهج الوزاري لحكومة حكمت سليمان ينظر: جريدة البلاد، العدد ٧٤٤، ٩ كانون الأول ١٩٣٦.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق ، ص ٢٥١.

(٣) جريدة البلاد، العدد ٨٠٤ ، ٢١ شباط ١٩٣٧.

-مقتل بكر صدقي وتداعياته ١٩٣٧-

لم يكن بكر صدقي شخصاً اعتيادياً قفز إلى سطح الأحداث من زاوية مجهولة، على العكس فإن معظم المصادر تتحدث عن إمكانياته العسكرية وعن طموحه ونظراته المتقدمة إلى الأوضاع السياسية، إلا أنه حدد موقفه في وقت مبكر من ظهور الدور السياسي للجيش مع القوى المناهضة لأي دور قومي للعراق، إذ ناهضت كتلته كتلة الضباط القوميين ولقد كان من أنصار دعاة القيصرية، وأنصار الحكم التركي السابق في العراق واليهود، وتلك الحركات السياسية التي لا ترى ضرورة لشعارات الوحدة العربية كجماعة الأهالي، والخلايا الأولية للحزب الشيوعي العراقي، إضافة إلى بعض أفراد الفئة السياسية التقليدية وبعض شيوخ العشائر ذوي الميول البريطانية، وكانت سياسته الإقليمية تتركز على عزل القوى القومية، وقد شهدت حكومة الأنقلاب تصفية لنشاط الضباط القوميين عن طريق نقلهم من مناصبهم الحساسة وتجميدهم ومع ذلك لم يتوقف نشاط كتلة الضباط القوميين إلا أنه ضعف بعض الشيء، وكانت السمة العامة لموقفهم الهدوء والعمل من الخلف واغتنام الفرص[١].

وقد نشرت جريدة البلاد ما نشر في الصحف التركية، أن الفريق (بكر صدقي) رئيس أركان الجيش العراقي والمارشال التركي (فوزي جاقماق) قد عملا على إنجاز الأستعدادات اللازمة لأتمام المهمة العسكرية وأن العمل جارٍ على قدم وساق لإجراء مناورات الجيش التركي الكبرى وكان الوفد العسكري العراقي قد تألف من بكر صدقي العسكري رئيس أركان الجيش العراقي رئيساً، ومن الأعضاء حسين فوزي والمقدم نور الدين محمود والرئيس الأول رفيق عارف والملازم أول جمال جميل مرافق رئيس أركان الجيش[٢].

أما بكر صدقي فإنه بعد أن ودّع ضيوفه في محطة قطار كركوك ووصل القطار محطة (كاسل بوست) فإنه عاد إلى بغداد، لأنه كان قد شعر بمؤامرة ضده، فأراد أن يضلل المتآمرين بسلوك ذلك الطريق، وقد حذّره مدير الشرطة العام حسن فهمي المدفعي من تلك المؤامرة أكثر من مرة، لكنه لم يلتفت إلى تلك التحذيرات، وصمم على مواصلة السفر، تاركاً الأقدار تفعل ما تشاء، وغادر في اليوم التالي إلى كركوك بالقطار ثم بالسيارة إلى الموصل، وقد طار محمد علي جواد إلى الموصل لتوديع صاحبه، ولما وصل بكر صدقي، نزل محمد علي جواد في دار الضيافة، بحسب المنهج المعد له من قبل حامية الموصل، وفي الساعة السادسة والربع من مساء يوم الاربعاء ١١ آب، انفرد بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد في حديقة المطار

---

(١) رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) جريدة البلاد، العدد٩٤٠، ٩ آب ١٩٣٧.

وجلس بينهما المقدم الطيار موسى علي، وبينما هم يتجاذبون أطراف الحديث، وقفت سيارة على مدخل المطار، وكان فيها الرئيس الطيار محمود هندي، ونائب العريف محمد عبدالله التلعفري وقام محمود الهندي بتوجيه مسدسه على مؤخرة رأس بكر صدقي وأطلق رصاصة واحدة قضت على حياته في الحال، كما قتل المقدم محمد علي جواد، وسقط في حضن المقدم الطيار موسى علي، وبموت بكر صدقي فقد انهدت الدعامة الأساسية لحكومة حكمت سليمان، وقامت متصرفية الموصل بإيصال الخبر إلى حكومة بغداد فأصدر في صباح يوم الخميس بيان رسمي حول مقتل بكر صدقي[١].

وهنا سارعت جريدة البلاد إلى نشر البيان الرسمي للحكومة بشان مقتل الفريق بكر صدقي[٢].

وفي ١٢ آب ١٩٣٧، أوعزت الحكومة إلى أمير اللواء حسين فوزي أن يترأس الوفد العسكري إلى تركيا لحضور مناورات (تراقيا) دون توقف، وألفت وزارة الدفاع اللجنة برئاسة العقيد (أنطوان لوقا) وعضوية الزعيم (إسماعيل حقي الأغا) والعقيد (شاكر محمود الوادي) للتحقيق في حادثة مقتل بكر صدقي ومحمد علي جواد[٣].

وكذلك نشرت جريدة البلاد البيان الرسمي للحكومة المتضمن تأليف المجلس العسكري لإدارة شؤون البلاد [٤].

كما قدمت جريدة البلاد متمثلة في هيئتها الإدارية و رئاسة التحرير بالتعزية الى الشعب العراقي والحكومة العراقية المتمثلة برئيس الوزراء حكمت سليمان لفقدهم المرحومين الفريق بكر صدقي العسكري والمقدم محمد علي جواد كما قامت الجريدة وفي العدد نفسه بنشر برقيات التعازي المقدمة من الشخصيات والهيئات الحكومية في البلاد العربية الى الحكومة العراقية بفقد المرحومين [٥].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج٤، المصدر السابق، ص ص٣٤١-٣٤٢.

(٢) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد ٩٤٤، ١٣ آب ١٩٣٧.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص٣٤٤.

(٤) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد السابق ٩٤٤، ١٣ آب ١٩٣٧.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٩٤٥ ، ١٥ آب ١٩٣٧ .

المبحث الثالث

موقف جريدة البلاد من الأوضاع السياسية في العراق ١٩٣٩-١٩٤١

-مقتل الملك غازي-

كان الملك غازي يكن في داخله عداءً شديداً للإنكليز، وعاش المراحل التي عانت منها الأسرة الهاشمية من ويلات الإنكليز وتأمرهم وغدرهم، أن محاباته للإنكليز في بداية عهده بالحكومة، كان الغرض منها تطمينهم، حتى يشتّد عوده، ويكتسب الخبرة والدراية في العمل السياسي، لذلك ما أن استقر عهده، حتى كشف عن سياسته الوطنية والقومية التي تعارض المصالح البريطانية في العراق، وتشكل خطراً على مستقبلها السياسي ووجودها في العراق، أذ أن تسليح الجيش وتطويره وزيادة أعداده، كان يؤرقه على الدول، أما وقد أصبح هو المسؤول الأول عنه، فأن الأمر بات يعنيه، إذ أن بريطانيا هددته منذ بداية العشرينات، لأنه كان يشكل تهديداً لوجودها ، أضافة إلى أتصاله بألمانيا النازية وإيطاليا، وبناء علاقات سياسية وأقتصادية معها والحصول على الاسلحة المتطورة منها، أن ذلك العمل قد أثار بريطانيا، لأنها تعتقد أن ذلك يخالف معاهدة ١٩٣٠ المعقودة بين العراق وبريطانيا، غير أن الملك الشاب أندفع في سياسته غير مبالٍ بالبريطانيين، الذين وجدوا أن الملك بات يشكل تهديداً لمصالحهم فصاروا يخططون للتخلص منه بأية وسيلة[١].

روعت بغداد في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين من ليلة الثلاثاء الموافق ٤ نيسان ١٩٣٩ ، بأعظم فاجعة وأفدح نازلة، إذ قيل أن الملك غازي بينما كان يقود سيارته بنفسه، من قصر الزهور الى قصر الحارثية إذ أختلت موازنة السيارة من السرعة، فإنحرفت عن الشارع المزفت إلى أرض وعرة تكثر فيها الأشجار الكثيفة، ومجاري المياه المعدة لسقي المزرعة الملكية في الحارثية، وأصطدمت بعمود كهربائي أصطداماً قوياً أدى إلى قلع العمود وسقوطه على رأس

---

(١) محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص ص٧٧-٧٨.

الملك الشاب، إذ تسببت بكسر عظم الجمجمة، وقد نقل إلى قصر الزهور جثة هامدة، وفارق الحياة في الساعة الثانية عشر والدقيقة أربعين [١].

ومواساةً للشعب العراقي والأسرة الحاكمة نشرت جريدة البلاد ، البيان الذي أذاعته الحكومة عن وفاة الملك غازي ببيان رسمي رقم (١) [٢].

أما عن تقرير الأطباء عن إصابة جلالة الملك غازي وأسباب وفاته فقد أذيع البيان الرسمي رقم (٢) [٣].

وقد نعت جريدة البلاد حادث وفاة الملك غازي وذكرت أن سيد البلاد المحبوب في موكبه الأخير إذ أطبق الليل على بغداد أمس الأول و هي في غمرة من الحزن والكأبة على فقيد سيد البلاد الأعظم ومليكها المحبوب جلاله الملك غازي رحمه الله، ورقدت بغداد ليلة الأربعاء ويدها المرتعشة على قلبها الجريح وضميرها يقظ يكبر الخطب الصادح الذي داهمها على غرة فما تنفس الصباح حتى نرى الجماهير تتدفق في شارع الرشيد صوب البلاط الملكي للأشتراك في موكب جلالة الملك غازي الأخير [٤].

وتولى مجلس الوزراء حقوق الملك الدستورية وفقاً لأحكام المادة (٢٢) من القانون الأساسي العراقي، ورأى أن يعلن ملوكية فيصل الثاني، ويسمي من يقوم بالوصاية عليه لصغر سنه، ويدعوا مجلس الأمة إلى الإنعقاد للبدء في أمر الوصي، فأجتمع في صباح يوم الفاجعة ٤ نيسان١٩٣٩[٥].

وتابعت جريدة البلاد أخبار موضوع وفاة الملك غازي ، وتتويج نجله الملك فيصل على عرش العراق فنشرت بيان الحكومة الرسمي رقم (٣) [٦] :-

وقد نعت جريدة البلاد وفاة الملك غازي و كتبت وبعنوان بارز (الملك غازي المحبوب في موكبه الاخير) حيث ذكرت أن سيد البلاد المحبوب وهو في موكبه الاخير كانت بغداد قد شهدت تشييع مهيب للملك غازي وقد صاحب التشييع رجال الحكومة وهم يشيعون صاحب التاج بالحزن العميق ، وقام كبار قادة الجيش وهم يحملون على الاكتاف جثمان الملك غازي بعد ان وافته المنية ليلة ٣-٤ نيسان ١٩٣٩، وقد توشحت بغداد ولبست السواد وغمرها الحزن والكأبة

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٨ ، ص ص٧٨-٧٩.

(٢) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد ١١٧٥، ٥ نيسان ١٩٣٩.

(٣) للمزيد ينظر: المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ١١٧٦، ٦ نيسان ١٩٣٩.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، المصدر السابق، ص ص٨١- ٨٢.

(٦) جريدة البلاد، العدد السابق ١١٧٥ ، ٥ نيسان ١٩٣٩ .

على فقيد البلاد الملك غازي والذي أعدته الجريدة الملك المحبوب لدى الشعب ، كما شهدت العاصمة بغداد اقامة مواكب العزاء ومحافل التابين التي عقدت فيها [١].

على الرغم من أن مقتل الملك غازي لا يعد انقلاباً، الا أنه يدخل في سياق الأنقلابات، وتغيير الحكام بطرق غير شرعية، إذ أن هناك الكثير من التكهنات حول وفاته بسبب بعض الدلائل التي تشير إلى وجود من كان يحاول التخلص منه،_ وذلك بسبب تقربه من حكومة هتلر ضد الإنكليز ذوو النفوذ الواسع في العراق– فمنها التناقض بين تصريحات الأطباء الذين عاينوا الجثة وبين تقرير اللجنة الطبية الخاصة بوفاته والتي كانت برئاسة الطبيب البريطاني سندرسن، ومنها أيضاً أصابته المباشرة في خلف الرأس بألة حادة وهو يقود سيارته في حين أعلن رسمياً بأن سبب الوفاة كان جراء أصطدام سيارة الملك بعمود الكهرباء، ويرى الدكتور صائب شوكت الطبيب العراقي أن الضربة ليست بعمود الكهرباء، كما أن الصور عن سيارة الملك بعد الأصطدام كانت من جهة اليمين في حين كان الملك جالساً في جهة اليسار، واختفاء خادم الملك عبد سعيد بعد الحادث، كما أشار اللواء فؤاد عارف –مرافق الملك– قبل الحادث بفترة ، بأنه كان يرسل مفرزة حراسة في الطريق الذي جرى فيه الحادث، الا أنه بعد نقله من الحرس الملكي لم يتم ذلك[٢].

لم يكد خبر مقتل الملك غازي الى أسماع الشعب، حتى هبت الجماهير الغاضبة، في مظاهرات صاخبة أتجهت نحو السفارة البريطانية، تهتف وتندد بالإمبريالية البريطانية وعميلها نوري السعيد، وهي تشق عنان السماء، وأمتدت المظاهرات الشعبية الهادرة إلى سائر المدن العراقية من أقصاه الى أقصاه، وقامت بتوزيع المنشورات، والتي تقول أن الملك لم يصطدم بسيارته بالعمود كما أدعت حكومة نوري السعيد، وإنما قتل بعملية أغتيال دبرتها بريطانيا وعملائها، وعلى رأسهم نوري السعيد، وكانت الجماهير بحالة من الغضب الشديد، بحيث أنها لو ظفرت بنوري السعيد في تلك اللحظات لفتكت به ومزقته أرباً، ولذلك فقد هرب نوري السعيد بعد إتمام مراسيم الدفن في المقبرة الملكية في الأعظمية، إذ أستقل زورقاً بخارياً من المقبرة إلى داره في جانب الكرخ، وقد حاول الإنكليز إبعاد التهمة عنهم، وأدعوا أن الدعاية الألمانية هي التي تروج لمثل تلك الدعاية ضد بريطانيا، كما أدعوا أن موظفي السفارة الالمانية، والأساتذة الجامعيين هم الذين يحرضّون الشعب ضد بريطانيا، وضد حكومة نوري السعيد، وكان رد فعل الجماهير في الموصل أشّد، إذ خرجت مظاهرة ضخمة وتوجهت نحو القنصلية البريطانية

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١١٧٦، ٦ نيسان ١٩٣٩.

(٢) وسيم رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق ١٩٢١–٢٠٠٣، بغداد، دار الجواهري، ٢٠١٥، ص ص٥٣–٥٤.

وهاجمتها، وقتلت القنصل البريطاني في الموصل المستر (مونك ميسنMonic Meson)، وكانت الجماهير تهتف بسقوط الأستعمار البريطاني [١].

وأستنكرت جريدة البلاد مقتل القنصل البريطاني مونك ميسون إذ كتبت وبعنوان بارز (الشعب يستنكر مقتل القنصل البريطاني ويعزي الدولة الحليفة) ، فقد كان لحادث مصرع القنصل البريطاني في الموصل اشد الواقع واعمق الاثر في النفوس ، وقد اعربت الجريدة عن حزنها العميق و اسفها الشديد لهذا الحادث المستنكر الذي تبرا منه اهالي الموصل بجميع طوائفهم ، كما قامت الجريدة بنشر تعازي الشخصيات السياسة والدينية في الموصل لهذا الحادث [٢] ، وهذا يدل على حرص الجريدة على تقوية اواصر العلاقات المتينة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية وعدم انجرار البلاد الى امور قد لا يحمد عقباها .

وأستمرت جريدة البلاد بمتابعة الأحداث التي أعقبت وفاة الملك غازي ، وخاصة ما جرى من مظاهرات في مدينة الموصل ، ومقتل القنصل البريطاني آنذاك ، فدعماً لموقف الحكومة ، سارعت الجريدة إلى نشر بيان الحكومة ، ذلك نصه: (بينما كان أهل الموصل صعقين من شدّة هول المصاب الذي حل بهم بفقدهم ملك البلاد المحبوب وإذا ببعض المندسين قد أنتهزوا الفرصة وأندسوا بين الصفوف فحرضوا بعض الجناة على أغتيال القنصل البريطاني في الموصل، وقد ألقي القبض على القاتل والمحرضين، وسينالون ما يستحقونه من العقاب الصارم، أن الحكومة في الوقت الذي تعلن فيه أستنكارها لذلك العمل الفظيع، تعتقد بأن الشعب العراقي النبيل وخاصة أهل الموصل الكرام يشاطرون شعورها في ضرورة أتخاذ كل ما يلزم لتنزيه سمعة العراق من تلك الأعمال المستنكرة، وبتلك المناسبة تؤكد مرة أخرى عزمها على أتباع الخطة التي أذاعها فخامة رئيس الوزراء قبل بضعة أيام وعدم إفساح المجال لأيٍ كان لتعكير صفو العلاقات القائمة بين العراق وبين حليفته بريطانيا العظمى، ٥ نيسان ١٩٣٩)[٣].

وأعلنت الحكومة العراقية الأحكام العرفية في الموصل على أثر مقتل القنصل البريطاني فيها، حسب قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٤ نيسان ١٩٣٩[٤].

---

(١) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٥٥.

(٢) جريدة البلاد ، العدد ١١٧٧ ، ٧ نيسان ١٩٣٩ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد السابق ١١٧٦، ٦ نيسان ١٩٣٩.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، المصدر السابق، ص ص ٨٥-٨٦.

-أغتيال وزير المالية رستم حيدر-

رستم حيدر[١] شاب عربي نبيه من مدينة بعلبك بلبنان، ومن أسرة كريمة معروفة فيها، وقد تثقف ثقافة عصرية واسعة، فأتخذه الملك فيصل كاتماً لأسراره، ومستشاراً أولً له في أموره حتى تاريخ وفاته، فكان دماغ فيصل المفكر، كما كان قومياً عربياً مستقيماً، وعندما كان وزيراً للمالية في وزارة نوري السعيد الثالثة، أعتاد رستم السير على قدميه مساء كل يوم بين داره في الصالحية، بالقرب من الجسر وبين محطة قطار بغداد-البصرة، دون أن يلتفت إلى الضرر الذي قد يلحق به ممن يناصبونه الكراهية والعداء، أو لا يرتاحون إلى تصرفاته الشخصية[٢].

وقد ذهل الشعب العراقي بتلك الحادثة الغريبة، والجريمة الغامضة، إذ نشرت جريدة البلاد بيان الحكومة الرسمي التالي: ((بينما كان صاحب المعالي السيد رستم حيدر وزير المالية جالساً في مكتبه الرسمي حوالي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر اليوم، إذ أستأذن في الدخول عليه المدعو حسين فوزي توفيق من مفوضي الشرطة المفصولين فأمر بإدخاله، ولما حضر أمامه قدم أليه كتاباً، وبعدما قرأه معاليه توجه نحو الباب للخروج، فأطلق المذكور عليه من الخلف رصاصة من مسدسه، فأصابت خاصرته من الجهة اليسرى، ونفذت من الأمام، وعلى أثر دوي الطلقة، هرع الأهلون وبعض أفراد الشرطة فقبضوا عليه، ونقل معالي الوزير الى المستشفى الملكي لإسعافه، أما الجاني فقد كان مفوضاً في الشرطة، وفي ١٩٣٥/٧/٣ أستغني عن خدماته لسلوكه الشائن وعدم قيامه بواجباته، ثم أستخدم في الأشغال العسكرية بأجرة يومية، وبعد مدة

([١]) رستم حيدر(١٨٩٨-١٩٤٠): وزير سابق ، ولد محمد رستم بن علي حيدر في بعلبك في لبنان عام ١٨٩٨ ودرس في دمشق ثم التحق بالمدرسة الشاهانية في اسطنبول وتخرج فيها عام ١٩٠٩ اسس وهو طالب في العاصمة العثمانية مع زميليه عوني عبد الهادي طالب الحقوق واحمد قدري طالب الطب جمعية الفتاة لبث الروح القومية، ثم غادر الاستانة ليكمل دراسته الجامعية في جامعة السوربون ومدرسة العلوم السياسية في باريس. عين مديرا للمدرسة العربية السلطانية في دمشق ١٩١٣ واثناء الحرب العالمية الاولى التحق بالجيش العثماني كضابط احتياط ثم أنتدب لنظاره التدريس ،و في السنة الأخيرة من الحرب التحق بجيش الامير فيصل بن الحسين وبقي مستشارا له حتى عام ١٩٢١ .جاء به الملك فيصل الاول بوصفه احد العناصر السياسية الكفؤة ، وفي ٢٤ اب ١٩٢١ عين رئيسا للديوان الملكي وامضى في منصبه هذا تسع سنين وتراس الوفد العراقي برتبة وزير مفوض ومندوب فوق العادة الى ايران عام ١٩٢٩ وفي اواخر عام ١٩٣١ عين عضوا في مجلس الاعيان، اختاره نور سعيد وزيرا للمالية في الوزارتين اللتين شكلهما عام ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و بعد وفاة الملك فيصل الاول واعيد تعيينه رئيسا للديوان الملكي و سكرتيرا خاصا للملك غازي واثناء انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ هرب الى وطنه لبنان ليعود بعد سقوط صدقي . تعرض الى محاولة اغتيال في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ عندما اقدم الشرطي حسين فوزي توفيق على اطلاق النار عليه في مكتبه بوزارة المالية واصابه بجروح خطيره نقل على اثرها الى المستشفى حيث فارق الحياة بعد اربعة ايام، للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .

[٢] ناجي شوكت، ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤ ، ج١ ، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٩٠، ص٣٨٣.

قصيرة طرد أيضاً للسبب نفسه، وقد راجع السجون والري للاستخدام فلم يسعف طلبه بعد الاطلاع على اضبارته الشخصية والتحقيقات جارية ، ١٨ كانون الثاني١٩٤٠)) [١].

وهنا تابعت جريدة البلاد موضوع وفاة الوزير رستم حيدر وموقف الرأي العام منه ، إذ ذكرت : (توفى الوزير رستم حيدر بعد أربعة أيام من الحادث، إذ وافاه الأجل حوالي الساعة الحادية عشرة والدقيقة عشرين من صباح يوم الاثنين ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠، فنعاه الناعون من الجمهور الذي كان يتساءل بإلحاح عن صمته ويدعون له بالشفاء العاجل، فالتاعت النفوس ووجعت الأفئدة وشاع الأسى على كل لسان، والجميع مقدرون عظيم المصاب بتلك الشخصية القومية الباهرة التي وهبت للعراق والأمة العربية في خدمات سجلها تاريخ المشرق العربي بأنوار الخلود) ، ونشرت الجريدة البيان الرسمي للحكومة والذي نعت فيه الفقيد الراحل في البيان الرسمي ، والذي كان نصه :- (بأسف عظيم ننعى المرحوم السيد رستم حيدر وزير المالية، أختاره الله إلى جواره حوالي الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين من صباح اليوم، متأثراً من جرحه بالعيار الناري الذي اطلقه عليه معتدٍ أثيم، وعلى الفور سارع الى المستشفى فخامة رئيس الوزراء، وأصحاب الفخامة والمعالي الوزراء، وكبار رجال الدولة لوداعه الأخير، وتفضل صاحب السمو الملكي الوصي المعظم، فأمر بدفن الفقيد العزيز في المقبرة الملكية، إلى جانب مثوى الفقيد المحبوب المرحوم السيد جعفر العسكري، وتألفت لجنة برئاسة أمين العاصمة قوامها ممثلون عن الداخلية والخارجية والدفاع، لتنظيم منهج التشييع رسمياً وشعبياً في الساعة العاشرة من صباح غد، ولا يسع العراق حكومة وشعباً، ألا إبداء الأسف الشديد لتلك الخسارة الفادحة، والتنويه بما قدمه الفقيد العزيز من خدمات جلى للبلد) ٢٢-١-١٩٤٠[٢].

وقد نعت الجريدة مقتل وزير المالية رستم حيدر ، فنشرت ذلك وبعنوان (رزء الوطن بمصرع الوزير الخطير معالي الأستاذ رستم حيدر)، فذكرت ((نفذ القضاء وأودت الرصاصة التي أطلقتها اليد الآثمة بحياة معالي الوزير رستم حيدر، بعد أن طالت معالجة الطب للمصاب أربعة أيام وأظهر السيد رستم حيدر جلداً عظيماً في معاناة الآم الجروح إلى النفس الأخير، رزي الوطن بوزيره الخطير حوالي الساعة الحادية عشر والدقيقة عشرين من صباح الأثنين فنعاه الناعون للجمهور الذي كان يتساءل عن صحته بإلحاح ويدعوا له بالشفاء بحرارة، فالتاعت الناس ووجت الأفئدة وشاع الأسى على كل أنسان والجميع مقدرون فداحة المصاب بهذه الشخصية القومية

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣١٧، ١٩ كانون الثاني ١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣١٨، ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٠.

الباهرة التي وهبت نفسها للعراق والأمة العربية في خدمات سجلها تاريخ الشرق العربي بأنوار الخلود)) [١].

وقد نكّست الأعلام فوق دواوين الحكومة ثلاثة أيام، حداداً على الوزير الفقيد، وأقتصرت دار الإذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية على أذاعة قراءة آيات من الذكر الحكيم، وإذاعة الأخبار العامة خلال أيام الحداد، وأستندت الحكومة قانوناً بتعويض شقيقه القتيل ألفي دينار، كتسوية نهائية لحقوقه التقاعدية عن خدمته في العراق، خلال العشرين عاماً، وصدرت الإرادة الملكية بأسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الدفاع طه الهاشمي[٢].

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣١٩، ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٠.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، المصدر السابق، ص١١٣.

-حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١-

لم تنته المشكلة التي قامت بين الوزارة الكيلانية الثالثة وبين البلاط الملكي بأستقالة الوزارة المذكورة يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٤١، ذلك أن الكيلاني نفسه لم ينفذ السياسة التي أتفقت عليها القوى المهيمنة الذين كانت أيام وزارة العميد الهاشمي، كانت فترة تسودها السكون والهدوء في الظاهر، ولكن عوامل الأنتفاضة كانت تتهيأ في الخفاء، وكانت الأحداث المنذرة بالخطر تمر سريعاً، ولكن بعد ان تترك أثرها في الأوساط العامة، كما كانت السفارة البريطانية تعمل في الخفاء لقلب الاوضاع[١]، فقد كان عنصر الثقة بين الوصي وطه الهاشمي شبه مفقودة، كما كانت الثقة بين الكيلاني ومن ورائه العقداء الاربعة المسيطرين على الجيش، قد تلاشت، وكان الوصي، ومن ورائه السفارة البريطانية يعمل في الخفاء من اجل تشتيت شمل قادة الجيش تمهيداً للتخلص منهم ومن الكيلاني، ومارست السفارة البريطانية ضغوطها على رئيس الوزراء من أجل إبعاد العقداء الاربعة عن أي تأثير سياسي في البلاد من جهة، كما ضغطوا على الهاشمي لقطع العلاقات مع ايطاليا من جهة اخرى، وكان الهاشمي يخشى الشعب أن فعل ذلك[٢].

كان الخطر الذي يهدد بريطانيا يكمن في قوة العقداء الاربعة، وقد فشل الوصي عبد الاله في إضعاف قوتهم، تلك القوة التي تشكل الكتلة التي جاءت بالكيلاني الى الحكومة، فأصبح الوصي وجهاً لوجه أمام كتلة العقداء الاربعة التي أصبحت قوة عسكرية يصعب قهرها والتغلب عليها، فذهب الوصي للبحث عن وسائل جديدة للتغلب على تلك الكتلة، وبتحريض من الوصي، أقدم الهاشمي بصفته وزيراً للدفاع وكالة، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٤١ على نقل العقيد كامل شبيب إلى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية، ليحل محله صديق الوصي، الذي أواه في الديوانية، اللواء الركن إبراهيم الراوي، كما صدر قراراً بنقل مقر قيادة الفرقة الثالثة التي يقودها العقيد صلاح الدين الصباغ، من بغداد الى جلولاء، الا أن الأمر لم يلق الأذان الصاغية من قبل العقداء الذين رفضوا تنفيذ الأوامر، وأدركوا أنها مكيدة لهم من قبل الوصي لتفتيت قوتهم وانهائهم[٣].

وقد توجه العقيد فهمي سعيد ومعه وكيل رئيس أركان الجيش محمد أمين زكي، إذ ذكرا له بأن الحالة أصبحت لا تطاق، ويجب عليه التعاون مع رشيد عالي الكيلاني، إذ كان الجيش يثق به كل الوثوق والإسهام معه في وزارة جديدة، وقد ذكر لهم طه الهاشمي أنه ليس هنالك داعٍ

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، المصدر السابق، ص٢١٢.

(٢) حامد الحمداني، المصدر السابق،ص١٧٤.

(٣) بشار فتحي جاسم العكيدي، صراع النفوذ البريطاني- الامريكي في العراق ١٩٣٩- ١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية، الاردن، دار غيداء، ٢٠١١، ص٩٣.

لمثل تلك الحركة، وأنه لا يستطيع العمل مع رشيد، وذلك نظراً لعدم أتفاق وجهات النظر في تسيير شؤون الدولة، وعندما لاحظ أنهما مصران على كلاهما، وأنهما لا يرغبان بترك الدار الا بعد إستحصال كتاب الأستقالة منه، فحرر كتاب الأستقالة وأعطاه لهم، تجنباً من حدوث حركة قد تؤدي إلى المقاومة، وإراقة الدماء، وحاول الأتصال هاتفياً بدار الوصي، ألا أن أحداً لم يرد على الهاتف[١].

ولما علم العقداء الأربعة قبل ظهر يوم الاربعاء ٢ نيسان ١٩٤١، بأن الدكتور سندرسن الطبيب البريطاني للعائلة المالكة قد أجتمع بالوصي أجتماعاً خاصاً مطولاً، ووضع الطرفان خطة لإحباط مسعى الخير، وإصلاح ذات البين، وأن المفوضية الأمريكية والسفارة البريطانية قد قامتا بالتدخل في الأزمة القائمة وسهلتا نقل الوصي من دار عمته الأميرة صالحة، إلى مطار الحبانية البريطاني بعد أن ألبستاه ألبسة نسائية ووضعتاه بين قدمي السفير الأمريكي وزوجته ، وأن متصرف لواء البصرة صالح جبر، شرّع في الأتصال برؤساء القبائل في البصرة والمنتفك لتثور ضد الحكومة، وأن متصرف لواء الموصل تحسين علي، لجأ إلى رؤساء شمّر ليقفوا إلى جانب الوصي، لذلك شعر العقداء الأربعة بأن الخطر الأجنبي بات يهدد مصلحة الوطن وينذر الجيش بالتحطيم، فقرروا كأجراء مضاد أتخاذ ما يلي[٢] :-

١- تأليف مجلس للدفاع الوطني ينظر في شؤون المملكة طوال غيبة الوصي.

٢- النظر في أمر الوصي، أذا رفض الرجوع عن غيه، وبقي مصراً على وضعه المخزي في أحضان الانكليز في معسكر الحبانية.

٣- توقيف صالح جبر، وجلبه إلى بغداد، وفصل تحسين علي، وتوقيف محسن أبو طبيخ، ورايح العطية وجلب الأول إلى بغداد، وإبعاد الشريف فواز والشريف حسين إلى شرق الأردن وأنهما جاسوسان للإنكليز في البلاط.

وقد نصبت القوات البريطانية للوصي عبد الاله إذاعة ملكية، إذ قام بتوجيه خطاب إلى الشعب في الرابع من نيسان١٩٤١، وقامت الإذاعة البريطانية في لندن بإعادة إذاعة الخطاب مرة أخرى، وقد هاجم الوصي في خطابه، الكيلاني والعقداء الأربعة، وأتهمهم بالأعتداء على الدستور، والخروج على النظام العام وأغتصاب الحكومة[٣].

بادر العقداء الأربعة، بعد هروب الوصي، إلى تشكيل مجلس الدفاع الوطني، وتم أختيار رشيد عالي الكيلاني، رئيساً للمجلس ليقوم مقام مجلس الوزراء[٤] .

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، المصدر السابق، ص٢١٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص ص٢١٦-٢١٧.

(٣) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٧٥.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٧٥.

وكانت جريدة البلاد تراقب عن كثب الأوضاع السياسية المتأزمة في البلاد ، فسارعت إلى نشر نص أستقالة وزارة طه الهاشمي ، والتي كان نصها: (إلى صاحب السمو الملكي الوصي المعظم نزولاً عند رغبة سموكم، تقلدت رئاسة الوزراء في وقت كانت مصلحة البلاد تتطلب التضحية وتضامن جميع رجالاتها، وقد سعيت خلال الشهرين المنصرمين إلى تهدئة الأحوال، وازالة التوتر ويظهر أن مسعاي ذلك لم يثمر النتيجة المطلوبة، فلذلك رأيت من المصلحة أن أقدم إلى سموكم أستقالتي من رئاسة الوزراء، راجياً قبولها، وسائلاً الباري تعالى أن يأخذ بيدكم ويساعدكم على إدارة البلاد وإيصالها إلى أهدافها السامية) المخلص طه الهاشمي[١].

كما عمدت جريدة البلاد إلى نشر نص البيان الذي أصدره رئيس أركان الجيش العراقي في ٣نيسان ١٩٤١ ، بهدف توضيح الأمور ، والذي كان نصه : (علم الجميع أن صاحب السمو الوصي الأمير عبد الاله قد أخذ منذ حين يخالف واجبات الوصاية، حتى بلغ به أنه لم يتورع عن التشبث بشتى الطرق لأستحصال البيعة من بعض الناس، فتحدى العرش الذي أوتمن عليه، وأندفع لتحطيم الجيش الوطني الحارس لكيان الأمة، ووحدة الوطن، والذي عرف بتفانيه وأحترامه للعرش، كما عرف بحرصه على الأحتفاظ بالنظام.... وبدلاً من أن يكون سموه في مقر عمله يمارس صلاحياته الدستورية مجرداً من الحزبية والإندفاعات الشخصية، ترك واجبات الوصاية ساخراً من حقوق الأمة معطلاً لأحكام دستورها، غير عابئ بما تولده تلك الأعمال المحزنة من أخطار تحطُّ من كرامة الأمة وتهدد كيان الدولة، ولاسيما بعد أن أبدى رئيس الوزارة المستقيلة عدم أستطاعته تحمل مسؤولية إدارة البلاد...)[٢].

ونشرت أيضاً جريدة البلاد نص البيان الذي أصدره رشيد عالي الكيلاني رئيس حكومة الدفاع الوطني إلى الشعب العراقي ، موضحاً فيه الأسباب التي دفعته إلى تسنم المسؤولية بعد هروب الوصي ، وأستقالة الوزارة ، والذي كان نصه : ((إلى أبناء الشعب العراقي الكريم: تعلمون أني لا أحب الاكثار من الكلام قدر حبي للعمل، ولذا لم يسبق لي التحدث اليكم بالإذاعة، عندما كنت في رئاسة الوزارة التي أستقلت منها، غير أني أضطررت أن أبث عليكم كلمتي تلك، نظراً لما يلم بالبلد من حادث خطير، قبل ساعة تلي عليكم منشور رئاسة أركان الجيش، وأطلعتم على ما جاء فيه من الأسباب الخطيرة التي أدت بقيادة الجيش العراقي تحمل مسؤولية حفظ الأمن والأستقرار في البلاد وصيانة أحكام الدستور من العبث به، تلك المسؤولية التي طلب اليها تحملها ، فأني قد عودت نفسي أن أكرسها لخدمة البلاد ووقاية سلامتها، رأيت من واجبي أن لا أتردد في ذلك الوقت الحرج من تلبية نداء أبناء وطني في تقديم نفسي لخدمة البلاد، وخاصة بعد

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٦٧١، ٣ نيسان ١٩٤١.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٧٢، ٤ نيسان ١٩٤١.

أستقالة السيد طه الهاشمي من رئاسة الوزارة، وعدم أستمراره في المسؤولية، وترك صاحب السمو الوصي ممارسة واجبات الوصاية، فعطّل بذلك أحكام الدستور، وعرّض البلاد لمخاطر شديدة، فبناءً على ذلك كله، وبعد الأتكال على الله تعالى، أخذت على عاتقي القيام بمهام حكومة الدفاع الوطني التي أشار اليها منشور رئاسة أركان الجيش العراقي لصيانة البلاد من العبث في إستقرارها ولأستتباب الأمن والنظام فيها، إلى أن تعود المياه إلى مجاريها ويحصل الأطمئنان على تنفيذ أحكام الدستور...))[١].

وقد أيدت جريدة البلاد حكومة الدفاع الوطني وقالت أن الشعب يؤيد حكومة الدفاع الوطني وأن الشباب القومي العربي يؤيدون رئيس حكومة الدفاع الوطني ، وقامت الجريدة بنشر التهاني والتبريكات على تسنم رشيد عالي الكيلاني حكومة الدفاع الوطني وقيادة البلاد في المرحلة القادمة [٢].

وفي سياق ذات الموضوع نشرت جريدة البلاد في ضوء تأييدها للحركة (البواعث السامية للحركة الوطنية الجبارة)،إذ ذكرت بعد أن اطلع الناس في العراق والخارج على البواعث التي دفعت الى قيام الجيش العراقي بحركته العسكرية الوطنية الأخيرة بعد ان ايقنت الأمة بحقيقة هذه البواعث والشرف الذي تنطوي عليه فأسرعت الجماهير الى تأييد هذه الحركة الوطنية بأيمان راسخ وشعور خالص يفيض بالرجاء وقد اكدت الجريدة بانها فرصة سانحة اكد فيها رجال الجيش المخلصون وغيرتهم على مصلحة وطنهم واخلاصهم العميق للملك وتفانيهم في سبيل بلادهم ،كما برهن الشعب في موقفه هذا على تأييده لجيشه الباسل ، واعظم ما يعزز هذه الحركة ويعين على اقتطاف فوائدها للوطن قوة الاتحاد في مثل هذا الموقف واكبر خدمة يؤديها ابناء الشعب في هذا اليوم للملك والجيش الباسل اليقظ على مصالح البلد والغيور على كرامته للتمسك بسيادته ورجال حكومة الدفاع الوطني الذين تحملوا المسؤولية على عاتقهم وذلك من اجل ان تثابر الأمة على اتحاد كلمتها وحرصها على مصلحة البلاد التي يريد الشعب تحقيقها ويضحي في سبيل ذلك اعظم التضحيات ، لقد ايقن الجمهور ان جيشه المفدى موحد الكلمة في سبيل خدمة الوطن وسلامة كيان الدولة وهذه الوحدة التي يلمسها العراقي وغير العراقي في الجبهة العسكرية وفي طبقات الشعب له برهان ساطع على تغلغل الروح الوطنية في العراق ويقظة الشرف الغالي في ضمير الأمة لذلك جاء التأييد مجمعاً ينقل الى الخارج ما تفيض به القلوب الحساسة ويشع من النفوس الزكية من التعلق بأبطال الأمة وحماة دستورها واستقلالها [٣].

---

(١) جريدة البلاد، العدد السابق ١٦٧٢ ، ٤ نيسان ١٩٤١.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٧٣، ٧ نيسان ١٩٤١.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٦٧٤ ، ٨ نيسان ١٩٤١ .

وعمد رشيد عالي الكيلاني رئيس حكومة الدفاع الوطني إلى تأليف مجلس أعلى للدفاع الوطني للأشراف على سياسة البلاد العسكرية، كما قامت حكومة الدفاع الوطني بإصدار عفو عن بعض المحكومين بالمجلس العرفي في معسكر الرشيد، وكذلك المحكومين ايضاً في الموصل، إذ أخذت حكومة الدفاع الوطني تراجع ملفات المحكومين بالمجالس العرفية للعفو عنهم، وقد باشرت يوم الاثنين ٧ نيسان ١٩٤١ بأطلاق سراح بعض الاشخاص منهم[١].

-الوزارة الكيلانية الرابعة ١٩٤١-

بعد أن تم تعيين الشريف شرف وصياً على العرش في ١٠ نيسان ١٩٤١، أتفقت كلمة الساسة والعسكريين معاً على وجوب أنهاء الحكم العسكري في البلاد، وتكوين وزارة مدنية جديدة، تأخذ على عاتقها السير بالبلاد في ضوء القوانين والأنظمة المرعية، فوجه الوصي الجديد، كتاباً إلى رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارة جديدة وهنا نشرت جريدة البلاد نص كتاب الوصي الجديد الشريف شرف بشأن تأليف وزارة جديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني ، والذي كان نصه : (بناء على أستقالة فخامة طه الهاشمي من منصب رئاسة الوزارة، ونظراً إلى ما نعهده فيكم من دراية وأخلاص، فقد قرَ رأينا أن نعهد أليكم برئاسة الوزارة، على أن تنتخبوا زملائكم، وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق، صدر عن البلاط الملكي ببغداد وفي اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة ألف وثلاثمائة وستين الهجرية، الموافقة لليوم العاشر من شهر نيسان سنة ألف وتسعمائة وأحدى وأربعين الميلادية) شرف[٢].

كما نشرت الجريدة نص الإرادة الملكية بشأن تأليف الوزارة ، فذكرت : وقد تكونت الوزارة الجديدة في يوم ١٢ نيسان ١٩٤١، بموجب الإرادة الملكية المرقمة ١٣٩ لسنة ١٩٤١م [٣] :-

وأستذكرت الجريدة هنا المواقف الداخلية والخارجية من حكومة رشيد عالي الكيلاني الرابعة والتي جاءت بعد هروب الوصي عبد الاله إلى البصرة وتقديم طه الهاشمي كتاب أستقالته وتعيين الشريف شرف وصياً على العرش، فعلى الرغم من تأييد الألوية العراقية للحكومة ومنها موقف أهالي العمارة، إذ أصدرت فتاوى رجال الدين والتي تقضي بمقاومة الممثل البريطاني، الأمر

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٦٧٤، ٨ نيسان ١٩٤١.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٧٧، ١٣ نيسان ١٩٤١.

(٣) للمزيد حول أسماء الوزارة ينظر : المصدر نفسه.

الذي غير موازين الأمور، كما حظيت الحكومة بتأييد جماهيري واسع في النجف، فقد أنهالت ألاف البرقيات المؤيدة للحكومة في حركتها سواء من الأفراد أم من الهيئات أم القبائل، كما رفض قسم كبير من أهالي الفلوجة مغادرة منازلهم بعد الإنذار البريطاني الذي وجه لهم لترك المدينة، وكان السبب في عدم مغادرتهم المدينة هو لدعم الجيش دعماً معنوياً واستخبارياً فضلاً عن تهيئتهم فرق اسعافات أولية، وأعداد ما أمكن من طعام للمقاتلين، في حين نجد أن المواقف العربية والدولية لم تؤيد الحركة التي قام بها الجيش وتأليف حكومة الدفاع الوطني، ومن ثم تشكيل الوزارة الكيلانية الرابعة، إذ أعلنت السعودية وعلى لسانها رئيسها أبن سعود بأعتباره حليف لبريطانيا بأنه يمنع العراق من أعلان الحرب المقدسة (الجهاد) ضد بريطانيا، كما أن الأردن أعلنت أن نجاح الثورة في العراق كان بدعم المانيا للسيطرة على بغداد وطرد العائلة الهاشمية الحاكمة هناك، كما قدمت الحكومة المصرية وساطتها في برقية إلى الحكومة العراقية نشرتها جريدة الأهرام في ٥ مايس ١٩٤١، ألا أن الحكومة العراقية أعتذرت عن قبول وساطة مصر بوجود الوساطة التركية، كما أن الملك فاروق أستدعى تحسين العسكري وزير العراق المفوض في مصر وأمره أن يبرق الى حكومته بأن الملك فاروق مستعد للوساطة، أما موقف الولايات المتحدة الامريكية تمثلت ببرقية أرسلتها إلى الحكومة العراقية وهي معاونة بريطانيا بكل ما لديها من وسائل عدا أعلان الحرب، وأن تلك المعاونة ستزداد يوماً بعد يوم، وأن عدم تعاون العراق مع بريطانيا وتوسع دعاية الكراهية في الأوساط العراقية ضد بريطانيا، سيكون له تأثيراً سيئاً لدى الحكومة الأمريكية، كما منعت الأخيرة إعطاء أي أذن لتصدير المواد الحربية، عدا قطع الغيار للطائرات التي سبق أن بيعت للعراق[١]

---

[١] نسرين عويشات، حركة رشيد عالي الكيلاني (١٩٤١م)، مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير اكاديمي في تاريخ الوطن العربي المعاصر إلى جامعة محمد بوضياف–المسيلة –الجزائر، ٢٠١٨–٢٠١٩، ص٧٢–٧٧.

المبحث الرابع
موقف جريدة البلاد من الأوضاع السياسية في العراق ١٩٤٤-١٩٤٥

-موقف جريدة البلاد من دور العراق في تأسيس جامعة الدول العربية-

كان الحلم العربي بإستقلال البلاد العربية التي ظلت تحت نير الأستعمار العثماني لأربعة قرون، وأقامة دولة عربية، يراود أبناء الأمة العربية التي عانت أشد المعاناة من ذلك الحكم البغيض، لكن العرب صدموا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عندما نكث المستعمرون الجدد بريطانيا وفرنسا بالوعود التي قطعوها لهم، وتبين أنهم قد قرروا أقتسام البلاد العربية فيما بينهم بموجب معاهدة (سايكس بيكو)[١]، وهكذا وجد العرب أنفسهم مرة أخرى تحت نير استعمار عالمي جديد، لكن عزم الشعب العربي على تحقيق الأستقلال وأقامة الوحدة العربية لم ينته، وبقيت الجماهير العربية تناضل من أجل تحقيق ذلك الهدف، وخاضت ضد المحتلين الجدد معارك قاسية ومتواصلة وقدمت الالاف من الضحايا في ذلك السبيل[٢].

---

(١) سايكس بيكو:- تفاهم سري استعماري بين بريطانيا وفرنسا متمم لاتفاق رئيسي بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لتقسيم ما تبقى من الدولة العثمانية والاستيلاء على المشرق العربي في اعقاب دخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا وقد توصلت فرنسا وبريطانيا الى الاتفاق النهائي بشان التفاهم بعد ان عينت الحكومة الفرنسية المسيو جورج بيكو القنصل العام في بيروت ٩ تشرين الثاني ١٩١٥ مندوبا ساميا مكلفا بمفاوضة الحكومة البريطانية بشان مستقبل الولايات العربية التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية مع مندوب الحكومة البريطانية السير مارك سايكس عضو مجلس العموم البريطاني والمهتم بالشؤون العربية والمندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الادنى ،وفي خلال الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩١٦ تم تبادل احدى عشر رسالة تحددت بموجبها بنود الاتفاقية والتي سميت باسم المتفاوضين والتي جرى توقيعها سرا في القاهرة في ١٦ ايار ١٩١٦وكانت تنص تلك الاتفاقية على تقسيم المناطق العربية الى ثلاث مناطق بريطانية وفرنسية وروسية، وتم التصديق عليها في ٢٦ نيسان ١٩١٦، وبموجب ذلك التقسيم اصبحت المناطق العربية تحت النفوذ الاستعماري لكل من الدول الثلاث وخاضعة له خضوعاً تاماً، للمزيد ينظر : عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٠-١٢٢ .

(٢) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٩٣.

كان مشروع الهلال الخصيب[١]هو اللبنة الاساسية لموضوع الوحدة العربية، إذ وضع نوري السعيد، مذكرة حول القضية العربية، ضمّنها مشروع الهلال الخصيب مع إشارة خاصة إلى فلسطين وأقتراحات بشأن تسوية دائمية لها، ووزع نسخاً من المذكرة على بعض زعماء العرب للاطلاع عليها، وعلى بعض المسؤولين البريطانيين، طالباً منهم العمل على أعتماد تلك المقترحات، وحث الحكومة البريطانية على الأخذ بها من أجل وحدة اقطار الهلال الخصيب[٢].

قام نوري السعيد بأرسال مذكرته إلى الحكومة البريطانية في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٣ وأختار لها أسم (استقلال العرب ووحدتهم) وبيّن فيها طريقة تنفيذ المشروع، بعد أن تقوم الأمم المتحدة بنشر تصريح حول وحدة سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن في دولة واحدة، على أن يبين سكانها نوع الحكومة التي يختارونها، وأنتشار عصبة عربية ينظم اليها العراق في الحال، ويشكل مجلس دائم، يكون مسؤولاً عن الشؤون الخارجية والدفاع والشؤون الأقتصادية والثقافية، مع منح اليهود إدارة شبه ذاتية في فلسطين عند تحقيق المشروع، فضلاً عن منح سكان الموارنة في لبنان إدارة ممتازة بضمان دولي[٣].

أن مشروع الهلال الخصيب كانت قد وردت فيه إشارات إلى تكوين عصبة عربية والى مجلس لها وبين اختصاصاتها، قبل أكثر من سنتين على قيام جامعة الدول العربية وقبل المشاورات التي سبقت قيام الجامعة ألا أن أهم المعوقات التي كانت سبباً في فشل المشروع وهي إبعاد مصر والسعودية بتبريرات واهية لا تمت إلى الواقع بصلة، فقد تم إبعاد هاتين الدولتين

---

(١) (الهلال الخصيب): يطلق تعبير الهلال الخصيب على القوس المتمثل في بلاد الرافدين وبلاد الشام وهو تعبير جغرافي قبل ان يكون سياسي وتعود فكرة توحيد اقطار الهلال الخصيب الى اوائل الثلاثينات حيث كان يرى العرب الوطنيون ان بغداد في نظرهم هي التي يمكن ان تأخذ على عاتقها تحقيق امان العرب في الوحدة والاستقلال ،ففي ربيع عام١٩٣١ قام نور سعيد بزياره الى كل من شرق الاردن وفلسطين ومصر شارحا خطته للتجمع العربي ، بدأ نوري سعيد ينفذ مشروع الهلال الخصيب بعد نشوب الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ مستغلا ظروفها واحداثها ،ورأت بريطانيا ضرورة تحرير مكانتها في المشرق العربي ،فأوفدت الكولونيل ستيوارت نيوكمب وتباحث مع نوري السعيد بشان الوحدة العربية وافصح نيوكمب لنوري السعيد ان تحقيق الوحدة امر متعذر بسبب ظروف الحرب والعقبات القطرية والعرقية والطائفية والاختلاف على شكل الحكم، الا أن نوري السعيد واصل مساعيه نحو الوحدة حيث زار مصر والتقى مع رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس للترويج لمشروع الهلال الخصيب الذي يضم العراق وشرق الاردن ولبنان وسوريا وفلسطين في الاتحاد العربي بزعامة العراق وذلك عام ١٩٤٣ ، لم ينجح نوري السعيد في مسعاه من هذه الزيارة لان البديل هو ظهور الجامعة العربية على اراض مصر التي ضمت بالإضافة إلى العراق ومصر كل من سوريا ولبنان وشرق الاردن والسعودية، للمزيد ينظر: طالبي ابتسام، نوري السعيد ودوره السياسي في العراق ١٩٢٨-١٩٥٨(مشروع الهلال الخصيب)،مذكرة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، ٢٠١٨-٢٠١٩ ، ص ص ٢١-٢٨ ؛عصمت السعيد ، نوري السعيد رجل الدولة والانسان ، لندن ، نيولوك للترجمة والنشر ، ١٩٩٢ ، ص ص ٦٤-٦٥ .

(٢) عبد الله كاظم الدلفي، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥–١٩٥٨، عمان، مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٦، ص ص ٣٤–٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٦.

تحت ذريعة أن تعداد مصر يفوق سكان أقطار الهلال الخصيب مجتمعة فضلاً عن مشكلاتها الخاصة مع السودان، وأبعاد السعودية بحجة أختلاف نظامها الأقتصادي مع تلك الأقطار[١].

وقد شعرت بريطانيا في اوائل الحرب العالمية الثانية، أنها في حاجة ماسة إلى دعم العالم العربي لها ولحلفائها في تلك الحرب الضروس، فتحدث وزير خارجيتها المستر أنطوني أيدن (Anthony Eden)[٢] في خطاب سياسي ألقاه في قاعة مانشت هاوس بلندن في ٩ أذار ١٩٤١، عن رغبة الكثير من العرب في أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة أكبر من نصيبها الراهن، وأنهم يأملون من بريطانيا أن تساندهم في رغبتهم تلك، ثم أبدى أستعداد الحكومة البريطانية لمساندة أي مشروع من شأنه توثيق الروابط الثقافية والأقتصادية والسياسية بين الأقطار العربية[٣].

وعند سؤال المستر أيدن في مجلس العموم البريطاني يوم ٢٤ شباط ١٩٤٣ عما إذا كانت قد أتخذت خطوات لتحقيق تعاون أقتصادي وسياسي أكبر بين الدول العربية في الشرق الأوسط، تمهيداً لأنشاء أتحاد عربي في النهاية؟ فأجاب أيدن: ((أن الحكومة البريطانية –كما سبق لي أن أوضحت– تنظر بعطف إلى أي حركة بين العرب ترمي إلى تحسين وحدتهم الأقتصادية والثقافية والسياسية، ولكن من الواضح أن المبادرة بأي مشروع من ذلك القبيل، يجب أن تصدر من العرب أنفسهم، وعلى ما أعلم، لم يوضع حتى الأن مشروع كذلك يتمتع بالإستحسان العام))[٤].

لم يكن الموقف البريطاني إلى جانب دعم الهاشميين، فصرّح الأمير عبد الله في ٨ أذار ١٩٤٣ قائلاً: (بأن العرب سيغتنمون الفرصة حالاً لعقد مؤتمر عربي عام) وقام الأمير عبد الله بتسليم القنصل العراقي في القدس تقريراً، يطلب فيه الحصول على تفويض لعقد مؤتمر عربي يضم مصر والسعودية والعراق وفلسطين وسوريا في عمان تحت رئاسته، ألا أن تلك الفكرة لم

---

(١) عبدالله كاظم الدلفي ، المصدر السابق ، ص ص٣٦–٣٧.

(٢) أنطوني أيدن (١٨٩٧–١٩٧٧): سياسي ورجل دولة بريطاني استعماري كان يعمل كضابط اركان حرب في الحرب العالمية الاولى ، بدا حياته السياسية سنة ١٩٢٣ حين انتخب عن المحافظين في لمنجتون ، مثل الحكومة كنائب وزير الشؤون البرلمانية في اجتماعات عصبة الامم وجنيف بين عامي ١٩٢٥ – ١٩٣٥ ، عين وزيرا الخارجية سنه ١٩٣٥ وواجه ازمة احتلال هتلر لبريطانيا ، استقال احتجاجا على سياسة تشمبرلين المهادنة لهتلر عام ١٩٣٨ ، عينه تشرشل وزيرا الخارجية ١٩٤٠– ١٩٤٥ وكان له دور كبير في تشجيع انشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٣ وعين للمرة الثالثة وزيرا الخارجية سنه ١٩٥١– ١٩٥٥ وحين استقال تشرشل اصبح رئيسا للوزراء واشترك في العدوان الثلاثي على مصر وبفشل هذا العدوان انسحب من الحياة السياسية تماما و اصبح بعد ذلك عضوا في مجلس اللوردات تحت لقب لورد افون، توفي سنة ١٩٧٧، للمزيد ينظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، ج١، المصدر السابق، ص ٤٢١ .

(٣)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٧ ، ص١٥١.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٥١.

ترق لنوري السعيد الذي أشار الى أن العرب متلهفون لحسم مشاكلهم التي لا تستطيع الحكومة البريطانية إعطائها الأهمية ألا بعد انتهاء الحرب[١].

بعث نوري السعيد برسالة إلى الملك السعودي، حول الدعوة لعقد المؤتمر العربي ألا أنه لم يفلح في ذلك، كما أرسل إلى مصطفى النحاس في ١٧ أذار ١٩٤٣ من أجل أقناعه بخصوص عقد مؤتمر عربي بشأن مستقبل الأقطار العربية، ألا أنه لم يفلح في ذلك أيضاً ، ألا أن جهود نوري السعيد المكثفة لم تمنعه من التحرك من جديد وفي أطار أخر تمثلت بأتصالاته مع مصطفى النحاس مرة أخرى، ويبدو أن تحركاته وجهوده تلك كانت الأرضية التي قامت عليها مشاورات الوحدة العربية فيما بعد[٢].

لم يأتِ أختيار النحاس لنوري السعيد أعتباطاً في المشاورات، بل كان أختياراً دبلوماسياً بارعاً، أذ كان السعيد السباق في بحث المشاريع الوحدوية، ومن أجل معرفة ما يعرضه من أراء قد تساعد النحاس على أستجلاء بعض مواقف الاقطار العربية حول مسألة الوحدة، كما لم يكن بأستطاعة النحاس تجاهل مركز العراق السياسي بأعتباره يشكل مركز الثقل في المشرق العربي[٣].

كما أن النحاس كان قد أتصل بالملك عبد العزيز آل سعود وبأمام اليمن والامير عبد الله، وفاوض مندوبيهم بما فاوض به رئيس الوزراء العراقي، على نحو ما جاء به في خطابه الذي ألقاه في مجلس الشيوخ المصري[٤].

ومن هنا تابعت جريدة البلاد موضوع الوحدة العربية من خلال نشرها طروحات رئيس الوزراء العراقي، أثناء وجوده في فلسطين لغرض الأستشفاء ، فذكرت : وقد تحدث نوري السعيد إذ قال: (أنه عائد الى بغداد، وأن مشاورات الوحدة العربية، قطعت شوطاً بعيداً، وسيتلوها عقد مؤتمر رسمي للبلاد العربية، وأن الأتفاق تام على الأسس أما تسميتها وحدة أو تعاون أو أتحاد، ذلك ما سيتم الأتفاق عليه في حينه) وقال فيما يخص سوريا وفلسطين وشرق الاردن: (أن الوحدة أو التعاون بين تلك الأقطار متروك لمشيئتها وأنه وجد عرب فلسطين مجمعين على سلامة ذلك الأتجاه)[٥].

وأيدت جريدة البلاد فكرة أنشاء جامعة الدول العربي ، فكتبت في مقال لها حول موضوع الوحدة العربية قائلة : (لقد أنبثقت فكرة الوحدة العربية في الدوائر السياسية العربية من جديد،

---

(١) عبد الله كاظم الدلفي، المصدر السابق ، ص ص٤٠-٤١.

(٢) المصدر نفسه ، ص ص٤١-٤٢.

(٣) المصدر نفسه ، ص ص٤٤-٤٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٥) جريدة البلاد، العدد ٢١٤٥، ٩ شباط ١٩٤٤.

وظهر حولها نشاط غير أعتيادي، يتجلى في تلك المحادثات والمشاورات وايفاد الوفود وعقد المؤتمرات، لبحث أمكانيات تلك الوحدة ووضع الأسس لتطبيقها وتنفيذها، ولعل أبرز ما يؤخذ من تلك الحركة أنها تصدر من المسؤولين في الأقطار العربية ومساهمة الحكام والملوك في سبيل تحقيقها، كما أنها نالت عطف وتأييد بعض المراجع السياسية غير العربية ذات العلاقة والصلة بها، أن ذلك التطور في تلك الحركة جديد تجري عليه سياسة البلاد العربية العليا، على أن يكون فيها الخير للعرب واوطانهم، ومن المفيد أيضاً أن ساسة البلاد العربية يتبادلون الآراء حول وحدتهم، ويضعون الخطط والتصاميم لتحقيقها، ومعالجة مشاكل العرب وتحليل وضعهم السياسي الراهن، وبحث المبادئ والأسس التي يجب أن تقوم عليها وحدتهم، وبيان الغايات المنشودة منها)[١].

ونقلت الجريدة أيضاً تصريح رئيس الوزراء الأسبق نوري السعيد بشان موقف حكومة العراق تجاه بعض البلدان العربية بشأن الوحدة العربية ، فذكرت : أن رئيس الوزراء نوري السعيد قد صرح عن موقف العراق من فلسطين وشرق الاردن من الوحدة العربية فقال: (أن العراق يؤيد تحقيق رغبات أهالي هذين القطرين ويعضد مطالبهما، ويعطف أكبر العطف على أمانيهما القومية) ، كما أكد أنه لا يرى مانعاً يحول دون تمثيل فلسطين من أعضاء الوفد الفلسطيني الموجودين في لندن سنة ١٩٣٨، فقد أعترف الفلسطينيون بذلك الوفد كما أعترفت به الدول التي أشتركت في محادثات المائدة المستديرة، كما أن تحديد موعد خاص لعقد المؤتمر العام للوحدة العربية، بأنه بات قريب جداً، وأنه موكول إلى رفعت النحاس وحده، بوصفه الزعيم الذي تولى المشاورات والمحادثات الخاصة بذلك المشروع الجليل[٢].

وتتوقع السلطات المصرية أن يعقد المؤتمر العام للوحدة العربية خلال فصل الصيف القادم، فأتخذت التدابير اللازمة لأعداد قصر (انطونيادس) في الاسكندرية للإقامة فيه[٣].

وظلت جريدة البلاد تتابع موضوع أنعقاد المؤتمر العام بشان الوحدة العربية وما تنقله الصحف العربية بصدد ذلك وهذا ما دلل على اهتمام جريدة البلاد في هذا الحدث التاريخي القومي الذي يعد اول مبادرة وحدوية ولو كانت بأدنى الاشكال ، مما يدفعنا لنؤكد اهتمام الجريدة بالأحداث القومية وابرازها ومتابعة تطوراتها، فذكرت : وبدأت الإجراءات تتخذ فعلاً لعقد المؤتمر العام للوحدة العربية في الإسكندرية خلال فصل الصيف القادم، وتقول جريدة الوفد المصري في ذلك العدد: (أن الدبلوماسيين أكدوا أن المباحثات التي دارت بين مختلف وفود البلدان العربية في

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢١٧٢، ١٣ أذار ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢١٧٤، ١٥ أذار ١٩٤٤.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢١٩١، ٤ نيسان ١٩٤٤.

مصر وفي غيرها قد أسفرت عما يكاد يكون أتفاقاً في وجهات النظر المختلفة، وان المؤتمر سيعرض للدول العربية الصغيرة التي لم تمكنها الظروف القاسية الخاصة من الأشتراك في المؤتمر، والمتوقع أن تسفر أعمال المؤتمر مما يؤدي إلى تقرر مصيرها على الوجه المرضي)[١].

وكانت جريدة البلاد تتابع كل صغيرة وكبيرة بشان حيثيات إنعقاد مؤتمر الوحدة العربية ، فنشرت تصريح وزير المالية العراقي علي ممتاز الدفتري بذلك الصدد ، فذكرت : وقد صرح وزير المالية العراقي علي ممتاز الدفتري الذي يشارك في المؤتمر المالي لدول الشرق الاوسط المنعقد في القاهرة ٢٣ نيسان ١٩٤٤ جاء فيه: (أن الأستشارات الفردية بين الحكومات العربية قد أنتهت، والمنتظر أن يعقد في القاهرة قريباً المؤتمر العام للوحدة العربية بين الدول العربية)[٢].

وقد ذكرت جريدة البلاد، ما أُخذ من أقوال جريدة (الوفد المصري) أن الوفد اليمني برئاسة حسين الكبيسي، الذي جاء إلى مصر للتشاور في مشروع الوحدة العربية، سيقضي فيها شهرين أخرين، وتعتقد بعض الدوائر أن مؤتمر الوحدة العربية قد يعقد خلال تلك المدة[٣].

وجّه مصطفى النحاس في ٢١ حزيران ١٩٤٤، الدعوة للحكومات العربية التي أشتركت في المشاورات التمهيدية لعقد أجتماع بشأن أمكانية التوصل إلى أتفاق لوضع صيغة محددة للعمل العربي المشترك، وعلى أثر ذلك، عقد حمدي الباجه جي رئيس الوزراء وأرشد العمري وزير الخارجية أجتماعاً مع كورنواليس السفير البريطاني في بغداد، الذي أكد على ضرورة تدعيم العلاقات الأقتصادية والثقافية بين الأقطار العربية وبين حمدي الباجه جي بأن الحكومة العراقية قبلت الدعوة، وأن مجلس الوزراء سيعين نوري السعيد ممثلاً للعراق في الأجتماع المذكور[٤].

وأستمرت جريدة البلاد تتابع ما تنشره الصحف العربية بشان التهيئة لعقد مؤتمر الوحدة العربية فأشارت إلى ما ذكرته جريدة البلاغ المسائية أن سوريا والعراق وشرق الاردن واليمن عيّنت مندوبيها في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية، وينتظر أن تعلن قريباً المملكة السعودية ولبنان أسماء مندوبيها وقالت أن الهمم العربية لم تقف منتظرة نتائج المشاورات أو المؤتمر العربي المقبل، لكي نعمل على تعزيز الوحدة بين شعوب العرب، بل سارت في الطرق الطبيعية، وتقول جريدة (الوفد المصري): (وكان من أبرز مزايا الوحدة العربية، ما أسفرت عنه المفاوضات التي قام بها مصطفى النحاس مع وزارة الخارجية البريطانية من تحقيق مطالب

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢١٩٩، ١٤ نيسان ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٢١١، ٢٨ نيسان ١٩٤٤.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٣١، ٢٣ أيار ١٩٤٤.

(٤) عبد الله كاظم الدلفي، المصدر السابق، ص٥٨.

حكومة اليمن، وبفضل تلك المفاوضات ستقرر حالة كانت قائمة، ويسود مكانها جو من التفاهم والتآزر)[١].

وتلقت الحكومة المصرية إجابات من معظم الدول العربية على الدعوة، التي وجهها مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري، لعقد اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية، ومن المؤمل أن تعقد في اوائل شهر أب القادم ١٩٤٤ بقصر أنطونيادس بالإسكندرية[٢].

كما نشرت جريدة البلاد ردَّ حكومة اليمن بشان الحضور للمشاركة في مؤتمر الوحدة العربية ، فذكرت أن الردُّ قد وصل من الإمام يحيى إمام اليمن على دعوة مصطفى النحاس بأرسال مندوب لتمثيل اليمن في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية، وبذلك يكون قد وصلت ردود جميع الدول العربية التي أشتركت في أحاديث المشاورات الأولى وقد سلم أمس الموافق ٨ أب ١٩٤٤، السيد حسين الكبيسي مبعوث الإمام يحيى رده إلى رفعت النحاس، وقال خلال حديثٍ أدلى به الى وكالة الأنباء العربية أن الإمام يحيى وافق في ردّه على تأجيل عقد اللجنة التحضيرية إلى ما بعد رمضان وأعرب عن أمله في أن يكون تحديد يوم ٢٥ أيلول موعداً لعقد ذلك الأجتماع ووصول مندوبي جميع الدول العربية[٣].

ونشرت جريدة البلاد أسماء الوفد العراقي الجديد برئاسة رئيس الوزراء حمدي الباجة جي المرشح لحضور أجتماع اللجنة التحضيرية في مصر ، فذكرت : وقد عدلت الحكومة العراقية عن ترشيح الوفد المقترح سابقاً، وكان الوفد الجديد برئاسة رئيس الوزراء حمدي الباجه جي، وعضوية العين نوري السعيد ووزير الخارجية أرشد العمري، فصدرت الإرادة الملكية بأسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير المالية صالح جبر، كما صدرت الإرادة الملكية بأسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى معالي مصطفى العمري وزير الداخلية، مدة غياب أرشد العمري وكيل وزير الدفاع عن العراق، واسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى أحمد مختار بابان وزير العدلية مدة غياب أرشد العمري وزير الخارجية عن العراق[٤].

وقد أجتمع في ٢١ أيلول ١٩٤٤، في فندق سيسل بالإسكندرية رفعت النحاس ونجيب الهلالي وزير المعارف وعضو الوفد المصري في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية لأعداد برنامج الأجتماع الذي سيعقد في الخامس والعشرين من الشهر الحالي بقصر انطونيادس

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٢٧٨، ١٧ تموز ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٨٠، ١٩ تموز ١٩٤٤.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٩٧، ٩ أب ١٩٤٤.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٣٣٠، ١٨ أيلول ١٩٤٤.

بالإسكندرية، وينتظر وصول الوفد العراقي برئاسة الباجة جي إلى الإسكندرية في يوم ٢٣ أيلول[١].

وعبّرت جريدة البلاد عن فرحتها بتوقيع بيان ميثاق الجامعة العربية فكتبت بعنوان بارز : (تكوين الجامعة العربية أعظم حدث للعرب بعد الثورة)، إذ أشارت الجريدة إلى أن ترقب الناس وأهتمامهم بالنتائج التي ستسفر عنها جلسات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية المعقود في مصر، أن أتفاق رأي ممثلي الدول العربية على مشروع الجامعة العربية، الخطوة العملية الأولى في سبيل تحقيق الأتحاد العربي، كما دعت الجريدة الدول التي لم تتيح لها ظروفها السياسية، أن تحتل مقعداً لها في الجامعة في المستقبل القريب ، كما هنأت الجريدة الدول العربية بشخصيات وفودها فيما توصلت اليه في ذلك المؤتمر، إذ أنها قطعت مرحلة واسعة في مرحلة طريق الأتحاد، واصبح الآن من واجب الشعوب العربية أن تتلقف المشروع، وتعمل على تكاتف أبنائه داخل كل خطر بي، وأتصال أبناء الوطن العربي بعضهم ببعض حتى تتهيأ الأمة العربية إلى العالم الذي اعدته لها في سبيل النهوض والتجديد في النواحي السياسية والأجتماعية والأقتصادية في حكم ديمقراطي سليم، تراعي فيه مصلحة الشعب بكافة أطيافه ويتمتع الفرد العربي فيه، بحقوق كاملة غير منقوصة[٢].

قرر مجلس الوزراء العراقي الموافقة في ٣ تشرين الاول ١٩٤٤، على بروتوكول الإسكندرية، كما قُيّم خطاب العرش الذي القاه الوصي في ١ كانون الاول ١٩٤٤ فيما يتعلق بمشاركته الحكومة العراقية في المؤتمرات العربية والعالمية، إذ أن أشتراك العراق في مؤتمرات عالمية مهمة، أنما هو تأييداً لرغبة الحكومة في التعاون المشترك بينها وبين دول الجامعة العربية ، وكذلك من أجل زيادة التمثيل الخارجي للعراق بشكل يتناسب وتلك المقتضيات، وذلك ما ستعطيه حكومتنا أهتمامها، وأن الحكومة العراقية لتهتم كثيراً بالتشكيلات المقتضبة لتأسيس الجامعة العربية وستساهم فيها بكل عناية[٣].

وأستمرت جريدة البلاد تتابع أخبار اللجنة التحضيرية بشأن تهيئة الأمور للاجتماع القادم ، فذكرت : أما فيما يتعلق باللجان التحضيرية لمؤتمر جامعة الدول العربية، فقد أخذت السلطات المصرية تجمع البيانات الخاصة بالمواصلات البرية والجوية والبحرية والبريدية بين مصر والأقطار الشقيقة، لعرضها على اللجان التي تقرر تأليفها في أجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، كما ويجري أعداد قصر الزعفران بالقاهرة، لأجتماعات اللجان الفرعية التي قررت

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٣٣١، ٢٢ أيلول ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٣٤٦، ١٠ تشرين الاول ١٩٤٤.

(٣) عبد الله كاظم الدلفي، المصدر السابق، ص٦٤؛ جريدة البلاد، العدد ٢٣٧١، ٣ كانون الاول ١٩٤٤.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام تأليفها، وتبدأ تلك الأجتماعات خلال الشهر الحالي (تشرين الثاني ١٩٤٤)[١].

وقد صرح رئيس الوزراء حمدي الباجه جي لمندوب جريدة البلاد، حول الخطوة التي يجب أن تلي اللجنة التحضيرية لمؤتمر جامعة الدول العربية فصرح قائلاً: (أننا في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول العربية، أتفقنا على جميع الأسس التي يجب السير عليها وأتممنا مهمتنا على الوجه الأكمل وأن الخطوة التي ستلي ذلك هو سن نظام الجامعة وتحديد حدود التعاون في النواحي السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية والصحية بين الدول العربية، وحتى ما تم ذلك وأنجز من قبل اللجنة التحضيرية الثانية، والذي أرجو أن تجتمع في القريب العاجل، لإنجاز مهمتها، وعندئذ يجتمع مؤتمر الجامعة العربية لأول مرة، وبذا يتم تأسيس كيان الجامعة ويشرع في العمل على تنفيذ الأسس التي تم الاتفاق عليها)[٢].

وفي ٢٢ أذار ١٩٤٥، أنعقد المؤتمر العربي العام بقصر الزعفران بالقاهرة، برئاسة محمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر، إذ وقع مندوبوا الأقطار العربية على الميثاق بعد أن تم تغيير تسلسل بعض مواده، ماعدا مندوبي السعودية واليمن اللذين وقعا فيما بعد، وقبيل أختتام الجلسة المذكورة، أقترح محمود فهمي النقراشي، بصفته رئيساً للجنة الفرعية، ترشيح عبد الرحمن عزام أمين عام للجامعة العربية، وقد تمت الموافقة على ذلك المقترح بالأجماع، وبذلك أصبح عبد الرحمن عزام، أول أمين عام للجامعة العربية[٣].

وقد نشرت جريدة البلاد ميثاق جامعة الدول العربية وملاحقه [٤]:-

وقد رحب العراق بقيام جامعة الدول العربية، بأعتبارها خطوة إلى الأمام لتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك، وقد بادر مجلس الوزراء الى تأكيد اهتمام الحكومة العراقية بالقضايا القومية، فقرر في ٢٧ أذار ١٩٤٥، الموافقة على ميثاق جامعة الدول العربية وملاحقه [٥].

وقد أصدرت الحكومة العراقية البيان الرسمي التالي: (أقترن قانون تصديق ميثاق جامعة الدول العربية بموافقة حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد لجلالة الملك المعظم)[٦]

وأستقبل اعضاء مجلس الامة العراقي قيام الجامعة العربية بالترحاب الكبير، واستبشروا خيراً من انشائها، وقد وصف العين عبد الهادي الميثاق بأنه يشكل الخطوة نحو تحقيق الاصوات

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢٣٥٢، ٦ تشرين الثاني ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٣٥٦، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٤.

(٣) عبد الله كاظم الدلفي، المصدر السابق، ص ص٧٢-٧٣.

(٤) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد ٢٤٦٣، ٢٣ أذار ١٩٤٥.

(٥) عبد الله كاظم الدلفي، المصدر السابق، ص٧٣.

(٦) جريدة البلاد ، العدد ٢٤٧١، ١ نيسان ١٩٤٥.

العربية المتمثلة في الوحدة والاستقلال اللذين يسعى أليهما العرب فأشاد النائب حسن السهيل بقيام جامعة الدول العربية قائلاً: (أنها خطوة مباركة وموفقة ونتمنى أن تحقق رغبات الاقطار التي اشتركت فيها...)[١].

وأستبشرت جريدة البلاد خيراً بقيام ذلك الصرح العربي الجديد، إذ عبرت بأن ذلك العمل ما هو الا تقوية لعزيمة الشعب العربي وزيادة في حماسته من أجل إكمال أستقلاله، وتلك علامة مضيئة في التاريخ العربي، كما أن ذلك الميثاق قد بدد كل الخلافات العربية وبرهن على ان العرب أمة واحدة على الرغم من الحدود التي تفصلهم عن بعض، كما ودعت الى تأكيد الروابط العربية وتوثيق الصلات والعمل على تجاوز الخلافات العربية في ظل الجامعة[٢].

(١) عبد الله كاظم الدلفي ، المصدر السابق، ص ص٧٣-٧٤.

(٢) جريدة البلاد ، العدد ٢٤٧٢، ٢ نيسان ١٩٤٥.

-موقف جريدة البلاد من حركة بارزان ١٩٤٥-

نتيجة نشأة النظام الملكي في العراق في ٢٣ أب ١٩٢١، فقد تأسست تنظيمات عربية وكردية في المجالين السياسي والثقافي، فقد نشط المثقفون والطلبة الكرد، وبدعم أحياناً من شخصيات كردية من بيوتات قبلية ودينية معروفة، في تشكيل التنظيمات السياسية والأجتماعية والثقافية السرية منها والعلنية بغية إستحصال الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ففي تموز ١٩٢٢ تأسست جمعية كردستان، وفي أوائل ربيع عام ١٩٢٦ تأسست في السليمانية جمعية (زانتسي) جمعية العلوم وتحدد نشاطها في الأغراض الأدبية والشؤون التربوية ونشر التعليم، وفي عام ١٩٣٠ تأسست جمعية (كومه لي لاون) جمعية الشباب التي أصدرت مجلة (يادكاري لاوان) ذكريات الشباب ، وبين عامي ١٩٣٥-١٩٣٦ تشكلت في السليمانية ايضاً جمعية باسم (كومه لي فدائي وطن) جمعية فدائيو الوطن برئاسة (حمزة أغا خان)، وبين عامي ١٩٣٥-١٩٣٨ تأسست (كومه لي نازادي كورد) جمعية حرية الكرد برئاسة محمود أزادي، وبين عامي ١٩٣٥-١٩٣٧ تأثر الشباب الكردي المثقف بالأفكار التقدمية، وكان بعض المثقفين الكرد ومنهم إبراهيم أحمد وحمزة عبد الله ورشيد عارف وعبد الصمد محمد وحسن الطالباني، ولقد كون أولئك علاقات وثيقة مع (جماعة الأهالي) في بغداد التي كانت تنادي بأفكار أجتماعية وديمقراطية إصلاحية، وفي عام ١٩٣٧ أصدر إبراهيم أحمد كتاباً أطلق عليه (الكرد والعرب) دعا فيه إلى التحالف بين القوتين الكردية والعربية لمقاومة الاستعمار[١].

وفي عام ١٩٣٩ أصدر إبراهيم أحمد وعلاء الدين سجادي مجلة (كلاويز) السهيل والتي هيأت الظروف لظهور حزب سياسي كردي هو حزب (هيوا) الأمل برئاسة رفيق حلمي، وبقي ذلك الحزب يعمل في الساحة السياسية الكردية حتى عام ١٩٤٤، وكان هدفه تحقيق الأستقلال القومي للشعب الكردي وتأسيس حكومة كردية[٢].

لقد أسفرت الحملة العسكرية التي قامت بها الوزارة السعيدية الثانية ١٩٣٢، عن التجاء الشيخ أحمد البارزاني وأخوين له ومئة من أتباعه إلى تركيا، إذ أستسلموا إلى الجيش التركي الذي كان مرابطاً على الحدود، فنقلهم بدوره الى (أدرنه) على الحدود البلغارية، والزمهم بالبقاء فيها زهاء السنة، ولما شعرت السلطات التركية أن في نية الإنكليز حمل الحكومة العراقية على أسكان الاثوريين في أماكن البارزانيين تمهيداً لتأسيس الوطن الاثوري على الحدود التركية-العراقية

---

(١) غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، العراق، دار سبيريز للطباعة والنشر، ٢٠٠٥، ص٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٢٧-٢٨.

قامت بنقل الشيخ احمد وجماعته من أدرنه الى (كويان)المتاخمة لأراضي البارزانيين، فأفسدت بذلك الخطة المبينة، ثم جرت مفاوضات بين الجانبين العراقي والتركي حول مصير أولئك اللاجئين، أسفرت عن تسليمهم إلى الحكومة العراقية، بعد أعلان العفو عنهم فألزمتهم بالإقامة في الموصل، ثم نقلتهم إلى الناصرية فالديوانية فالحلة، فكركوك، وأخيراً نقلتهم إلى السليمانية بعد أن ساءت حالتهم الصحية في الجنوب(١).

وفي تموز ١٩٤٣ تمكن مصطفى البارزاني مع عدد قليل من أتباعه من مغادرة محل أقامته الإجبارية في السليمانية متنكراً بزي عالم دين، ومن ثم الظهور فجأة في منطقة بارزان، وسرعان ما تمكن من قيادة حركة قومية كردية واسعة لاقت تأييد أغلبية الشعب الكردي، كما رافقتها حركة سياسية قوية أجتاحت كردستان العراق، داعية إلى الأستقلال والحكم الذاتي وأنصاف الحقوق المشروعة للشعب الكردي، وكانت مطاليبها متواضعة في البداية، كمطالبتها بقيام الحكومة بإصلاحات إدارية وأقتصادية وثقافية، مثل بناء المستشفيات والمدارس وغيرها، إلى جانب أنصاف حقوق العوائل البارزانية التي ذاقت الأمرين على أيدي السلطات الحكومية العراقية(٢).

وبدلاً من أن تحقق حكومة بغداد تلك المطاليب، فأنها أوعزت إلى القوات الأمنية أن تلاحقه وتعيده إلى السليمانية، الا أن مصطفى البارزاني فضل الأنضمام إلى العصابات التي كانت تعبث في تلك المناطق فأصدرت الحكومة أوامرها بتأديبه إذ كان يفتك بالأفراد، ويستولي على المخافر الطينية، ويصادر ما فيها من سلاح وعتاد، وأنتشرت في بغداد منشورات سرية، تدعوا إلى وقف القتال في الشمال، كما أن الوطنيين الاكراد، أعتبروا الحركة عادلة، وقرروا تحويلها إلى حركة وطنية تحمل طابع المطالبة بالحقوق القومية للأكراد، فأوعزت الحكومة البريطانية الى الحكومة العراقية أن تعالج الموقف باللين والدهاء، وفي الوقت نفسه بعث السفير البريطاني رسالة إلى مصطفى البارزاني قال له فيها(٣):

(أنك قد تجاوزت الحدود بأستعمال السلاح ضد قوات الجيش والشرطة)

(أن عليك أيقاف القتال فوراً وطلب العفو والتفاهم مع الحكومة)

(أن عدم أيقاف القتال يعني وقوفك ضد بريطانيا أن لم يكن ضد الحكومة العراقية) .

وفي الوقت نفسه أستقالت وزارة نوري السعيد السابعة في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣ وأعيد تشكيلها في الخامس والعشرين من الشهر المذكور، بعد أن أدخل السعيد فيها ثلاثة وزراء أكراد وهم: عمر نظمي وأحمد مختار بابان وماجد مصطفى، وقد عهد إلى الأخير الأتصال بالملا

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المصدر السابق، ص٢٨٩.

(٢) غانم محمود الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص٧٨.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المصدر السابق، ص ص٢٨٩-٢٩٠.

مصطفى، وتقديم المقترحات التي من شأنها تحقيق حدة التوتر بين الثوار والحكومة، وقد أوقف الملا مصطفى البارزاني القتال بناء على طلب السفير البريطاني، وكتب أليه الشروط التالية لألقاء السلاح:-

١) عزل أو نقل الموظفين الذين اشتهروا بأخذ الرشوة وإساءة الحكومة.

٢) تشكيل ولاية كردية ممتازة تحتوي على ألوية كركوك والسليمانية واربيل ودرنه، وباجلان (خانقين) وأقضية الموصل الكردية كدهوك، وزاخو وعمادية وعقرة وسنجار وشيخان.

٣) أعتبار اللغة الكردية لغة رسمية.

٤) تعيين معاون وزير كردي في كل وزارة من وزارات الدولة.

٥) تعيين وزير كردي يكون مسؤولاً عن ولاية كردستان [١].

وقد سافر ماجد مصطفى إلى الشمال في السابع من شهر كانون الثاني ١٩٤٤، وأتصل بالملا مصطفى وصحبه، وقدم تقريراً إلى رئيس الوزراء في الثامن عشر من الشهر نفسه أكد فيه بأن سوء الادارة وضيق ذات اليد، هما اللذان دفعا بالملا مصطفى إلى أن يترك منفاه في السليمانية ويقوم بما قام به [٢].

وهنا سارعت جريدة البلاد إلى نشر خبر وصول الملا مصطفى البرزاني إلى بغداد ، فذكرت : وفي ٢٢ شباط ١٩٤٤، وصل الملا مصطفى البارزاني إلى بغداد، وقابل الوصي على العرش وكان معه لفيف من شيوخ المنطقة، فصدر ذلك البيان: (لقد أظهر الملا مصطفى البارزاني الندم على ما قام به فأغتنم فرصة وجود معالي وزير الدولة ماجد مصطفى في ناحية حركة سور بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٤٤ وحضر مقر حامية الجيش العراقي هناك مستسلماً للحكومة بدون قيد أو شرط كما أنه ترك من فوره كل ما كان قائماً به من الاعمال كذلك رفع أسترحاماً الى صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد مبدياً أخلاصه للعرش وتفانيه في خدمة سموه، وقد حضر فعلاً العاصمة بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٢ مع الفين من الشيوخ البارزانيين لعرض الطاعة والخضوع إلى صاحب السمو الملكي، وقد أصبحت الحالة أعتيادية في منطقة بارزان، واستتب الامن في كافة أنحائها، واستأنفت الحكومة أعمالها الاعتيادية في مختلف النواحي. ٢٢ شباط ١٩٤٤)[٣].

وقد أتخذ مجلس الوزراء في ٨ أب ١٩٤٥، قراراً بأحتلال منطقة الزيبار وما يجاورها أحتلالاً عسكرياً، وخولت وزير الدفاع أتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ تلك المهمة، كما أتخذ مجلس الوزراء قراراً

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المصدر السابق، ص ص٢٩٠-٢٩١.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩١ .

(٣) جريدة البلاد، العدد ٢١٥٧، ٢٣ شباط ١٩٤٤.

بإعلان الأحكام العرفية في المنطقة بالرقم (٤٢١)، كما وبين أعضاء المجلس العرفي، كما صدرت قراراً أخر بتوسيع منطقة الأحكام العرفية لتشمل أقضية راوندوز والعمادية ودهوك وعقرة ومركز لواء أربيل[١].

وقد نشرت جريدة البلاد بيان الحكومة الرسمي حول الإجراءات المتخذة ضد أعمال الملا مصطفى البارزاني [٢].

وأستنكرت جريدة البلاد الحركات التي قام بها مصطفى البرزاني واتباعه في الشمال فذكرت بان الحكومة بعد ان اصدرت قانون العفو العام عن البرزانيين قامت باتخاذ التدابير اللازمة لأعمار المنطقة وتوفير حياة سعيدة للسكان فوزعت مجانا الاف الاطنان من الحبوب على السكان و جهزت الفقراء بكميات كبيرة من الملابس و قد اوصلت الى المنطقة ما تحتاجه من المواد التموينية مثل السكر والشاي والمنسوجات وباشرت بأنشاء المستشفيات والمدارس وما يتطلبه حفظ الامن من المخافر والمراكز الحكومية وهي تفكر في مد يد المساعدة الى اهالي المنطقة بإعطائهم سلف زراعية لتمكينهم من مواصلة اعمالهم الزراعية ألا أن مصطفى وجماعته لم ترق لهم هذه الاعمال الرامية الى تحسين حالة السكان وتوطيد الامن والنظام فقد سبق لهم ان قاموا بما يعرقل تلك الاعمال واخيرا ، لما راوا عزم الحكومة الاكيد على المضي في خطتها السالفة الذكر قاموا بارتكاب اعمال إجرامية خطيرة ضد الافراد والحكومة كما انهم باشروا بقتل الاشخاص الابرياء ، ولما استفحل امرهم لم تر الحكومة بداً من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأديبهم لكي تتمكن من استئناف منهاجها الرامي الى الاصلاح والاعمار ، وعليه فان المطلوب من السكان بعد ان أطلعوا على هذه الحقائق وعلى نية الحكومة الحسنة تجاههم وعزمها الاكيد على رفاهيتهم الا يشتركوا بأعمال الملا مصطفى و جماعته الإجرامية والا يساعدوهم باي شكل من الأشكال وان يبتعدوا عنهم كي لا يلحقهم الاذى عندما تقوم القوات الحكومية بتوجيه ضرباتها التأديبية اليهم كما وعليهم الا ينخدعوا بما يبثه الملا مصطفى وشرذمته من الاكاذيب والتلفيقات واما الذين يخافون من بطش المجرمين فعليهم ان يلجؤوا الى المناطق البعيدة الخارجة عن منطقة المجرمين و ان الحكومة قد اتخذت التدابير اللازمة لإيواء اللاجئين [٣].

كما قامت جريدة البلاد بنشر برقيات الأستنكار التي أرسلها شيوخ العشائر والوجهاء في المناطق الشمالية إلى وزير الداخلية إذ ذكروا فيها: (أن عودة البارزانيين على أعمالهم العصيانية

---

(١) للمزيد حول نص الإرادة الملكية بالأحكام العرفية، واعضاء المجلس العرفي، وتوسيع منطقة الأحكام العرفية ينظر:- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المصدر السابق، ص ص٢٩٦-٢٩٧.

(٢) للمزيد ينظر : جريدة البلاد، العدد ٢٥٨٣، ١٤ أب ١٩٤٥.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٥٨٧، ٢٠ أب ١٩٤٥.

وكفرانهم النعمة، برغم ما أبدته الحكومة لهم من مساعدات ثمينة في تلك الظروف العصيبة، جريمة يستنكرها جميع المخلصين من عرب واكراد، فبأسم القطراويين المخلصين نؤيد موقف الحكومة الحازم بتأديب أولئك الطغاة عارضين أخلاصنا وولائنا. حجي جمعة حجي أسلام، سعيد حجي شريف حجي أسلام، حجي محمود صوخي غب، رشيد الحاج حسن، شيخ ابراهيم باقر...)[١].

وكما بينت الجريدة أن وزارة الداخلية لا زالت تتلقى البرقيات من رؤوساء وشيوخ العشائر التي أستنكر فيها أصحابها أعمال البارزانيين، وأيدت الحكومة على قيامها بالأعمال التأديبية ضد تلك المجموعات الخارجة عن القانون، وقدمت عروض الطاعة والاخلاص الى الحكومة العراقية[٢].

ولقد دأبت جريدة البلاد على أطلاع الرأي العام حول أهم الأحداث والمستجدات في حركة الملا مصطفى بارزان وجماعته، لذا نجدها تقوم بنشر سير الحركات العسكرية في منطقة بارزان، إذ نشرت بيان الحكومة الرسمي [٣] .

ولقد أستمرت جريدة البلاد، في نشر البيانات المتعلقة بأستمرار الحكومة في أعمالها التأديبية، إذ نشرت الجريدة البيان الرسمي التالي: (طردت قوات الحكومة الملا مصطفى البارزاني وعصابته من جبل بيرس، بعد مصادمات تكبدت فيها العصابة خسائر كبيرة، وأنهزمت فلول العصابة عابرة نهر الزاب نحو جبال بارزان وبذلك تم تطهير منطقة الزيبار بأجمعها من العصابات البارزانية، والقوات الحكومية مستمرة في المطاردة وتضييق الخناق على العصاة) بغداد ٣٠-٩-١٩٤٥[٤].

كما نشرت جريدة البلاد، بيان رسمي من الحكومة حول حركة بارزان[٥] .

وكان من الطبيعي أن تسيطر الحكومة على الموقف في بارزان سيطرة تامة، بعد أن أشتركت القوات الجوية مع القوات الأرضية في تعقب البارزانيين، وانزال الضربات الساحقة بهم، على نحو ما جرى في اللوائين الديوانية والناصرية في العامين ١٩٣٥و ١٩٣٦[٦].

ولقد نشرت جريدة البلاد، البيان الرسمي التالي عن الحكومة العراقية [٧] .

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٥٨٨، ٢١ أب ١٩٤٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٥٩٢، ٢٦ أب ١٩٤٥.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٦١٢، ٢٠ أيلول ١٩٤٥.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٢١، ١ تشرين الاول ١٩٤٥.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٢٤، ٤ تشرين الاول ١٩٤٥.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، المصدر السابق، ص٣٠١.

(٧) جريدة البلاد، العدد ٢٦٢٦، ٧ تشرين الاول ١٩٤٥.

كما نشرت جريدة البلاد البيان الرسمي التالي[١] .

كما ونشرت الجريدة البيان الرسمي الأخير حول أنتهاء العمليات العسكرية في الشمال وهروب الملا مصطفى وعصابته إلى أيران، وذلك نص البيان[٢] .

وقد شاطرت جريدة البلاد، شيوخ العشائر والوجهاء موقفهم في تقدير موقف الحكومة من العصابات البارزانية، إذ ذكرت الجريدة أن القضاء على البارزانيين ترك أثراً بالغاً في نفوسنا، وشكرت الهمة العالية التي بذلتها الحكومة لطردهم وأن الشعب مطمئن كل الأطمئنان في أنزال الضربة النهائية عليهم[٣].

وقدمت جريدة البلاد الشكر والتقدير الى الحكومة العراقية بمطاردتها الخارجين عن القانون الملا مصطفى البرزاني وجماعته من اجل القضاء عليهم ، حيث ذكرت ان اللسان يعجز عن شكر الحكومة الموقرة ورجالها المخلصين بقضائهم على العصاة الاشقياء البرزانيين الذين خرجوا عن الدين وانتهكوا حرماته وملأوا الارض فسادا و عملوا من أجل غاياتهم الشخصية ومنافعهم المادية واشباعا لغرائزهم الإجرامية التي تعودوا عليها ، فما كان من حكومتنا العادلة ورجالهم البواسل الا ان يكونوا يدا واحدة في القضاء على المتمردين ، متمنية في الوقت ذاته بالموفقية والنجاح للحكومة وان يحفظ العراق واهله وان يحمي الوطن ويحمي الجيش الباسل الذي هو سور الوطن [٤].

ولقد سافر الوصي عبد الاله إلى الموصل في يوم السبت ٣ تشرين الثاني ١٩٤٥، وحظي بأستقبال الجماهير له، معبرين له عن موقفهم المؤيد للحكومة في تنزيل الضربة القاضية للعصابات البارزانية، وتقديمهم الولاء والإخلاص للحكومة[٥].

وبدأت الحكومة بإحالة المشاركين في الحركة إلى المحاكم العرفية العسكرية المنعقدة في اربيل ١ كانون الاول ١٩٤٥، إذ أصدر المجلس العرفي العسكري حكماً بالإعدام غيابياً على مصطفى البارزاني وشقيقه أحمد مع ٣٥ أخرين من بينهم ٧ ضباط، وحكم على (٧٠) أخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة[٦].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٦٢٨، ٩ تشرين الاول ١٩٤٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٣٢، ١٤ تشرين الاول ١٩٤٥.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٣٣، ١٥ تشرين الاول ١٩٤٥.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٣٦، ١٨ تشرين الاول ١٩٤٥.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٥١، ٥ تشرين الثاني ١٩٤٥.

(٦) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١٩٨.

الفصل الثاني

موقف جريدة البلاد من الأوضاع الأقتصادية في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥

المبحث الأول

موقف جريدة البلاد من أوضاع الزراعة والري في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥

لم يكن أهتمام جريدة البلاد مقتصراً على معالجة القضايا السياسية، بأعتبارها جريدة يومية سياسية بل شمل اهتمامها أيضاً الجوانب والأقتصادية والأجتماعية معاً، وتأثير تلك الجوانب على حياة المجتمع العراقي، اذ أن تلك الجوانب متفاعلة فيما بينها بطبيعتها، بل أن البعض منها قد يكون سبباً أو نتيجة لصيرورة أخرى أو ديمومتها، وذلك ما أنطبق على العراق وقتذاك، وبما ان العامل السياسي كان مرتبطاً إلى حد كبير بالعوامل الأقتصادية والأجتماعية، وذلك ما أنعكس على واقع الانسان العراقي وتأثير تلك العوامل مجتمعة في الواقع الانساني والظروف الأقتصادية التي كانت تمر بها البلاد آنذاك ، مما دعا جريدة البلاد إلى تسليط الضوء على أهم المشاكل الأقتصادية وإيجاد الحلول المناسبة لها، فوظفت جميع إمكانياتها لتلك الوظيفة، وعمدت في الوقت نفسه إلى تشخيص بعض الجوانب الإيجابية والسلبية في المجتمع العراقي، لما يتمتع به من اعراف ونظم وعادات، فأثنت على الحسنة منها، وأشارت بكل وضوح إلى ترك ما هو مستجد ولا يلائم عادات وطبائع الأنسان العراقي الاصيل.

تناولت جريدة البلاد في أطار ذلك الموضوع جوانب عدة، مما دفعنا إلى تركيز بحثنا على القطاعات الرئيسة في الأقتصاد العراقي وهي (الزراعة –الصناعة والنفط –التجارة).

١- الزراعة

يعد القطاع الزراعي بالنسبة إلى العراق أكثر أهمية من القطاع النفطي آنذاك ، نظراً إلى الطلب المتزايد والمستمر على الغذاء من جهة ، وتوافر موارد الإنتاج من جهة اخرى ، إذ يمتلك العراق ثروات مائية هائلة بفضل وجود نهري دجلة والفرات والأنهار والفروع والوديان المتصلة بهما ، أضافة إلى وجود السدود المائية مثل سد الموصل والثرثار على نهر دجلة ، وسد حديثة وبحيرة الحبانية والرزازة على نهر الفرات والمخزون الهائل من المياه الجوفية ، مع وجود مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير المستغلة تمتد من شمال العراق إلى جنوبه ، أضافة إلى أنتشار شبكة كبيرة من مشروعات الري والبزل في مناطق كثيرة من العراق تلك الإمكانات من الموارد تجعل العراق بلداً زراعياً في المقام الأول ، ولكن نتيجة الأوضاع والسياسات التي مر بها العراق لم تسمح له بأستغلال تلك الموارد أستغلالاً صحيحاً في تحسين القطاع الزراعي [١].

أن أعتماد سياسة تصدير المنتجات الزراعية من أجل توفير العملات الصعبة ، وأعادة أستثمار بعض الأرباح المحققة من ذلك النشاط في تحسين الإنتاجية ، وتوسيع قاعدة الأقتصاد المنتجة ، مما يؤدي إلى أنطلاق عملية نمو مستدامة تغذي نفسها ذاتياً ، لذلك يمكن أن تؤدي الزراعة دوراً مهماً في توفير الغذاء والمواد الأولية للصناعة مثل الزيوت والأنسجة من جانب ، وتوسيع قاعدة الأقتصاد وجذب الأستثمار من جانب أخر [٢].

وبما أن العراق بلد زراعي قبل كل شيء، وللزراعة أهمية كبيرة في الشؤون الأقتصادية، إذ أن العراقيين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة، وتقدر نسبة العاملين بالقطاع الزراعي بحوالي ٨٠% من مجموع السكان العاملين، كما أن المحاصيل الزراعية في العراق تتنوع بين الشتوية والصيفية، إذ أن المحاصيل الشتوية تعتمد على الأمطار أما الصيفية فقائمة على الري[٣].

وقدر تعلق الأمر بالجانب الأقتصادي في العراق فقد كانت دائرة الزراعة من المديريات التي حظيت بأهتمام الحكومة العراقية، التي تأسست في الخامس والعشرين من تشرين الأول سنة ١٩٢٥، وتعد واحدة من الدوائر الملحقة بوزارة الداخلية، وتتكون من دائرة مركزية وعدد من الدوائر الملحقة بها، وظلت تلك الدوائر ملحقة بوزارة الداخلية، لحين صدور القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٢٧، والذي نص على فصلها والحاقها بوزارة

---

(١) حماد نواف فرحان ، الامن الغذائي في العراق ، قطر ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، ٢٠١٧ ،ص ٦ ، بحث الكتروني harmoon.org.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) عبد المجيد حسن ولي وعمر الدين الريس، أحوال العراق الأجتماعية والأقتصادية، بغداد، مطبعة الرشيد، ١٩٤٦، ص١٧٨.

الري والزراعة التي تشكلت بموجب القانون[١]. ومن الدوائر الأخرى التي الحقت بوزارة الداخلية (دائرة البيطرة)، وهي من الدوائر الإنتاجية التي كانت تعنى بالحد من الأمراض الحيوانية، ومراقبة الخيول والمنتجات الحيوانية، ومراقبة الأمراض المزمنة والوافدة التي تتعرض لها الأغنام والمواشي[٢]. وبقيت دائرة البيطرة أيضاً تحت أشراف وزارة الداخلية، إلى أن تم فصلها والحاقها بوزارة الري والزراعة التي تشكلت في سنة ١٩٢٧ إذ أقتضت الضرورة أن تكون هناك مؤسسة إدارية واحدة قائمة بذاتها تهتم بجميع الأمور المتعلقة بعمليات الزراعة والبيطرة والإرواء والأراضي[٣].

أما بالنسبة لأهتمامات جريدة البلاد، فنجدها تصب في المقام الأول نحو الفلاح، والذي يعد العنصر الأساسي في الحياة الزراعية في البلاد، إذ نشرت الجريدة، وبعنوان بارز (حقوق الفلاح والعامل في المجتمع العراقي)، إذ ذكرت أن مجلس الأمة يعالج عند إفتتاحه قانونين أحدهما قانون التقاعد العسكري، والثاني قانون التقاعد الملكي، أن الغاية من هذين القانونين هو صيانة حقوق موظفي الحكومة على أختلاف درجاتهم وتباين مقدراتهم، أن الفرق بين موظف الحكومة وبين العمال والفلاحين وغيرهم، ذلك أن موظف الحكومة من رجال الحكومة الذين لهم الطول والحول في تشريع وسن القوانين التي تضمن لهم حقوقهم، أما بالنسبة للفلاح والعامل وأرباب المهن الأخرى فقلما نجد من يدافع عن حقوقهم، ولذلك لابد من وجود مدافع لتلك الفئات، أن ذلك النقص الواضح في النظام الأجتماعي العراقي من الأمور التي تستدعي متاعب جمة وبذل جهود كثيرة[٤] .

وتابعت جريدة البلاد بكل أهتمام مشكلة تسجيل الأراضي في العراق إذ نشرت الجريدة وصول السر (أرنست داوسن) إلى العراق وأن الحكومة العراقية أستقدمت ذلك الرجل للقيام بدراسة قضية تحديد الأراضي ومسحها وتسجيلها في العراق، وأبداء المشورة اللازمة للحكومة العراقية، وكتبت الحكومة إلى دوائرها الرئيسية بأجراء التسهيلات لمهمة ذلك الرجل، والظاهر أنه سيتجول في جميع ألوية العراق في الفترة القادمة، ونأمل أن يتم ذلك المشروع الخطير[٥].

---

(١) أدورد عبد العظيم عنبر الحميدي، وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية-جامعة القادسية، ٢٠١٧، ص٩.

(٢) ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ١٩٥٨ ترجمة مصطفى نعمان أحمد، بغداد، مؤسسة مضر مرتضى، ٢٠٠٩، ص٩٦.

(٣) أحمد حليف العفيف، التطور الاداري للدولة العراقية في عهد الإنتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٣٢)، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٢٧٤.

(٤) جريدة البلاد، العدد ٢، ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٩.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ١٧، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٩.

وقد تمكن مندوب جريدة البلاد من أجراء حديث مع السر (أرنست داوسن)، الخبير بشؤون الأراضي إذ أن السر أرنست داوسن قدم إلى العراق بناءً على الدعوة الخاصة الموجهة أليه من الحكومة لدراسة كافة المسائل المهمة المتعلقة بالتصرف بالأراضي والمشاكل المختصة بها، ورفع تقرير عنها إلى الحكومة، وطلب إلى المومأ أليه القيام بتلك المهمة لما ليتمتع به من خبرة ومعرفة بتلك المشاكل، وما لتلك الدراسة من تأثيرات اقتصادية ومالية على سائر الجهات، ويبدوا أن السر داوسن قد قرر البقاء خمسة أشهر في العراق، ليتمكن من القيام بوظيفته، وسيدرس خلال تلك المدة أعمال المصالح العامة التي يتعلق بها الأمر مباشرة ويزور كافة الألوية التي تشتمل على صفحات مختلفة من المشاكل العامة بسبب العوامل التاريخية والأجتماعية أو الطبيعية وسوف لن يتمكن من أبداء أي رأي في المسائل الكثيرة والمتعددة الا بعد أن يكمل التحريات المذكورة، ويكون له وقت لدراسة المعلومات التي جمعها بصورة تامة، ووضع الإستنتاجات القيمة، كما أن الحكومة تقدم إلى السر داوسن كافة التسهيلات التي يحتاجها للقيام بمهمته بصورة سريعة ومرضية[1].

ونشرت جريدة البلاد مقالاً حول أعفاء الحرير وأشجار التوت من الأعشار والرسوم الكمركية ، ذكرت فيه ان من بين اللوائح القانونية التي ينتظر ان يكون لها أثر كبير في حماية المنتوجات الوطنية وتشجيع الحاصلات الوطنية لائحة متواضعة وافق عليها مجلس الوزراء قبل أيام ، وهي تقضي بإعفاء الحرير وأشجار التوت من الرسوم الكمركية وضريبة الأعشار ، وتلك اللائحة التي لا تضم أكثر من ثلاث مواد هي على جانب كبير من الفائدة والنفع ، ويرجى أن يكون لها ما يحفز بالزراع والصناع إلى الإكثار من زراعة أشجار التوت ثم توسيع نطاق صناعة الحرير التي ما برحت في طورها الأبتدائي رغم حاجة البلاد الشديدة أليها وهي لا تقل عن الحاجة إلى زراعة القطن ، فأن زراعة الحرير وتعهد الحكومة بالعناية والتشجيع ليصبح مورداً غزيراً في ثروة البلاد ونمائها ، وينقذها من العوز المالي وهو علّة مصائبها ومصدر بأسها وتأخرها في ميدان العمل والحياة ، أن العراق يخسر مئات الألوف من الربيات سنوياً وينفقها في سبيل الحصول على الحرير الخام والمنسوج التي يجلبها العراق من الخارج ، أن العراق من وجهة نسبية يستورد من الحرير خاماً ونسيجا ما لا يستورده قطراً أخر ، فتلك تركيا وإيران وسوريا ، وان كانت تستورد كميات كبيرة من تلك المادة ومنتوجاتها الا أنها اقل بكثير مما يستورده العراق ، لان لتلك الممالك مزارع نضرة حافلة بأشجار التوت ومعامل لصناعة الحرير تسدّ جانباً غير يسير من حاجاتها ، ولقد كان للعراق شيء من تلك العناية بزراعة التوت وصناعة الحرير في الأزمنة الغابرة ، الا أن الإهمال الذي عم سائر المناحي الأقتصادية في العراق خلال القرن الماضي وذلك القرن قد قضى على ذلك النشاط وأخمد تلك الجهود ، رغم ضيق نطاقها وسعيها وراء الأساليب القديمة ، وهكذا فقد العراق زراعةً وصناعةً كانتا تسدان شطراً كبيراً من

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٦، ٩ كانون الأول ١٩٢٩.

حاجياته وتدران عليه الخير الكثير والنفع الجزيل ، وناشدت الجريدة الحكومة ، فإذا كانت قد قامت بإعفاء الحرير وأشجار التوت من الرسوم الكمركية وضريبة العشر ، فعليها واجب أخر وهو أن تهتم مديرية الزراعة العامة بتقديم أفضل أنواع ذلك الشجر إلى الراغبين من الزراع ، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة عدد المزارعين لزراعة ذلك النوع من الأشجار ، على أثر صدور ذلك القانون او الإكثار من النماذج الفنية لتربية دودة القز كما على المزارعين وخصوصاً الذين نالوا قسطاً وافراً من التهذيب والتعليم ، ان يكونوا رسل النهضة العصرية ودعاة الجد والإصلاح ، ومبعث الأنتفاع بمبتكرات العلم والفن في مناطقهم الزراعية ، والا فأن قيام حقول معدودة ومزارع قليلة على الأصول الحديثة ، فأنها ستدر الذهب على عدد يسير من الملاكين والمزارعين لا يكفل للعراق تحقيق أمنيته الكبيرة ، وهي أن يكون في مقدمة الأقطار التي تنعم بتربتها الخصبة ومياهها الوفيرة ، وأن تنعم بالبركة والنعيم وتفيض على شعبها بالخير والأجلال [١].

وضمن ذلك السياق ، نشرت جريدة البلاد مقالاً حول إعفاء القطن الأمريكي وبذوره من رسوم الأستهلاك وضريبة الأرض ، ذكرت فيه أن الحكومة رفعت لائحة قانونية لذلك الغرض إلى مجلس النواب نصت على أن يعفى القطن الأمريكي وبذوره اللذان يقرر نوعهما بنظام خاص من رسوم الأستهلاك وضريبة الأرض لمدة خمس سنوات تبدأ من أول نيسان [٢] .

ونشرت جريدة البلاد موضوعاً مهماً تحت عنوان: (ضريبة الأرض – قضية يجب ان تحسمها الحكومة) إذ تراكمت الشكاوى في وزارتي الداخلية والمالية من ضريبة الأرض وما فيها من إرهاق ، ورفعت التقارير المختلفة من المزارعين إلى المراجع المختصة وكانت كلها شكاوى متأثرة من الخطة التي تسلكها الحكومة في جباية ضريبة الأرض ، والحق أن قضية تلك الضريبة كان له من الضرر الكبير منذ أن الغي نظام الأعشار العثماني وأستبدلت الحكومة العينيات بالنقد ، ومضى رجال الدولة المسؤولين يقولون أن نظام الأعشار العثماني أصبح من الماضي ، ولو تبصر أولئك المسؤولون لثبت لديهم أن ذلك النظام كان أكثر ملائمة من اي نظام لضريبة الأرض طبق على تلك البلاد منذ الأجيال القديمة حتى السنوات الأخيرة ، وأن الحكومة وفق ذلك النظام العشري لها العشر ، ومعنى ذلك ان لها حصة من عشر حصص ، وقد كانت في السابق تستوفي حصتها عيناً ، وكان يدفعها المكلف عن طيب خاطر ، ولما أستبدلت العينيات بالنقد ومطالبة المكلف بأكثر مما عليه ساءت الحالة كثيراً وكثرت الشكاوى من المزارعين حول تلك الضريبة ، وقد نكب المزارع في تلك السنوات بنكبات متعددة ، منها هجوم الآفات الزراعية على المزارع وأتلافها وهبوط في أسعار

(١) جريدة البلاد ، العدد ٤٥ ، كانون الثاني ١٩٣٠ .
(٢) المصدر نفسه ، العدد ٨٩٢ ، ١١حزيران ١٩٣٧ .

الحبوب إلى حد لم يسبق له مثيل ، وتحكم شركات الشحن بمقدرات المزارعين وتجار الحبوب إلى غير ذلك من الصدمات المتوالية ، والكل يعلم أن على الحكومة معالجة تلك الحالة بالطرق الحازمة ، ولكنها لم تقم باي إجراء حيال ذلك الأمر ، واخر ما قامت به بيان أذاعته وزارة المالية ونشرته الصحف المحلية ، فقد أيد ذلك البيان ما جاءت به طرق التخميين أو الأذرع بالحبال أو مقطوع الفدان ، وخول السلطات المحلية فسخ العقود المبنية على طرق التثليث أو التخمين وعقد غيرها لمدة سنة واحدة ، وأن خزينة الحكومة هي جيوب رعاياها وإذا فرغت تلك الجيوب فرغت الخزينة ، وحريٌ بها أن تعير تلك القضية الحيوية أهتماماً كبيراً فتتوصل فيها إلى حل معقول يرضي المزارعين ويحفظ للدولة إيراداتها [١] .

كما قامت جريدة البلاد بتشجيع المشاريع الخاصة بالإصلاح الزراعي والمنتوجات الزراعية، ومنها مشروع إصلاح التبغ، إذ أن الحكومة قد بدأت بحركة لإصلاح حالة التبغ العراقي، وإيجاد الأسواق الداخلية والخارجية لترويجه، وزراعة التبغ في العراق يعتبر من أهم المرافق الحيوية التي تعول عليها الحكومة ويعول عليها الأهلون سيما في المنطقة الشمالية، وقد رفعت التقارير الرسمية والفنية إلى مجلس الوزراء على أثر تلك الحركة، والتحريض على القيام بتلك الحركة والقيام بإصلاح حالة التبغ العراقي بأسرع ما يمكن، إذ تألفت لجنة خاصة لذلك الغرض من كبار الموظفين الوطنيين والأجانب، وقررت تلك اللجنة بعد دراسة طويلة ومستفيضة زراعته ، ولزوم تعيين خبير بشؤون التبغ، وتعيين مزارعين أخصاء يقومون بالتجارب العملية في مناطق زراعة التبغ، وتعليم الأهالي زراعة التبغ وفق الأساليب الفنية الحديثة، وقررت اللجنة ايضاً أنشاء ثلاثة حقول واحد في قضاء كويسنجق في لواء أربيل، وأثنان في لواء السليمانية[٢].

وقامت الحكومة فعلاً بزراعة التبغ وفق الأساليب الحديثة في المناطق المذكورة سابقاً، إذ قامت بزراعة خمسة أصناف من التبغ، وان مساحة كل حقل من تلك الحقول تبلغ أربعة دونمات ومما يدعوا إلى الأعجاب والسرور والتفاؤل الحسن بمستقبل التبغ العراقي، أن الاقبال على زراعته في تلك السنة (١٩٣٠) على الأساليب الحديثة كان كبيراً، وقد وجد المزارعون الفوائد الجمة في زراعتهم للتبغ على الطرق الحديثة، إذ أن التبغ الذي كان يزرع على الأساليب القديمة كان يباع المن منه بتسع عشرة روبية، واليوم يباع الطن المزروع على الأساليب الحديثة بخمس وثلاثين روبية[٣].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٣، ٥ كانون الأول ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٧ ، ١٦ تموز ١٩٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٧، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٩.

كما نشرت جريدة البلاد في أطار تحسين التبغ العراقي، وذلك بأستخراج مادة منه لمكافحة الحشرات إذ قامت وزارة الأقتصاد والمواصلات بإجراء تجارب فنية للتوصل إلى أنتاج نوع محسن من التبغ يحتوي على كمية وافية من النيكوتين بغية صنع (الكريتات) لمكافحة الحشرات المختلفة، وكاتبت الوزارة المذكورة الجهات المختصة أن تزودها بنماذج من ذلك النوع لتتمكن بعد ذلك من القيام بإجراء التجارب اللازمة في زراعتها وتحقيق النتيجة المنشودة[١].

ودأبت جريدة البلاد، كما هي عادتها على تشجيع الصناعة الوطنية ومنها معامل السكاير، إذ دعت إلى عدم إنكار حق معامل السكاير، تلك الصناعة التي يحق للعراق أن يفتخر بها، أذ ليس من الإنصاف في شيء أن تبخس جهود المعامل، وننكر مساعي أصحابها، فتثبط همم الرجال ونعرقل تقدمهم بأساليب غير علمية وأخلاقية، ويجب أن لا يغفل عن بالنا أن صناعة السكاير، هي في مقدمة الصناعات الوطنية، التي يمكن القول بنجاحها والأفتخار بنتائجها، وأنه من المؤلم أن ننكر جهود الرجال الذين على سواعدهم أزدهرت تلك الصناعة الوطنية[٢].

وتابعت جريدة البلاد المشاريع الحكومية في زراعة المحاصيل الزراعية ومنها زراعة القطن في العراق إذ ذكرت الجريدة أن زراعة القطن في تلك السنة ١٩٢٩، كانت تدل على خير وفير للعراق والعراقيين وكان ينتظر أن تنتج تلك الزراعة في تلك السنة ١٩٢٩ أكثر من(١٦ الف بالة) ألا أنها لم تنتج سوى(٥ الاف بالة) ، وقد أوعزت الجريدة السبب في ذلك، أن زراعة القطن منيت بآفة الدودة التي أتلفت القطن، ونكبت به أبان نضوجه، وبذلك أصيبت زراعة القطن في تلك السنة بمصيبة فادحة[٣].

أما فيما يتعلق بتجارة القطن، نرى أن الحكومة قد كلفت (شفيق بك حداد) التاجر المعروف في بغداد بدراسة أحوال القطن في أمريكا إذ أنه كان ينوي السفر إلى أمريكا، لمراقبة أعمالهُ التجارية هناك ولذلك نجد أن وزارة المالية أرادت الأستفادة من خبراته التجارية وتنتهز فرصة وجوده هناك، فكلفته بدراسة أحوال القطن هناك وما يقتضي القيام به لتحسين أسواق تلك البضاعة العراقية، وتقديم تقرير بنتيجة تحرياته، وقد قدمت له التسهيلات المالية، ليتم عمله على أحسن وجه[٤].

وقد شهدت زراعة القطن خلال السنوات ١٩٤٠-١٩٤٤ تدهوراً ملحوظاً مما لفت أنتباه جريدة البلاد فأنتقدت ذلك التدهور قائلة أن أنتاج الحاصل المذكور أخذ يقل سنة بعد أخرى لدرجة أنه أصبح في سنة

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٦، ٩ كانون الأول ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١١٧، ٢٨ آذار ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤٧٠، ٧ آب ١٩٣٦.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ١١٩٣، ٧ آب ١٩٣٩.

١٩٤٤ عشر ما أنتج في عام ١٩٤٠، وتعزى جريدة البلاد أسباب ذلك التدهور لظروف الحرب العالمية الثانية، إذ أخذ المزارعون يقبلون على زراعة الحبوب على أختلاف أنواعها، نظراً لأرتفاع الأسعار وتشجيع الحكومة إياهم على زراعة تلك المحاصيل بناء على الحاجة الشديدة اليها، وحمّلت الحكومة أسباب تأخر زراعة القطن بسبب عدم تشجيعها على زراعته بمساحات واسعة، من جراء بيع البذور أليهم بأسعار مرتفعة وأستيفاء رسوم أستهلاك باهضه على الحاصل المذكور، في حين أن مديرية الزراعة العامة كانت في السابق تحدد مساحات واسعة من الارض لزراعتها بالقطن، فأخذت تلك المساحات تتضاءل إلى أن أصبحت عشر تلك المساحات وترى المديرية المذكورة وجوب تحديد مساحات واسعة معينة من الأراضي وحمل الزراع على زراعتها بالقطن وتجهيزهم بالبذور مجاناً، وتنظيم تجارة الحبوب لمدة (٥) سنوات أو تخفيض نسبة الرسوم الحالية على الاقل[١].

وباركت جريدة البلاد، الخطوة التي قام بها مجلس الوزراء في أعفاء الحرير وأشجار التوت من الأعشار والرسوم الكمركية، والتي سيكون لها أثر كبير في حماية المنتوجات الوطنية، وتشجيع الحاصلات الوطنية والتي تقضي بإعفاء الحرير وأشجار التوت من الرسوم الكمركية وضريبة الأعشار، أن تلك اللائحة، أنما هي على جانب كبير من الفائدة والنفع، وهو ما سيكون حافزاً للصناع على توسيع نطاق صناعة الحرير التي ما برحت في طورها الأبتدائي، رغم حاجة البلاد الشديدة أليها[٢].

لقد شددت الجريدة عنايتها نحو المحاصيل النقدية ومنها محصول الكتان لزراعته في العراق، إذ أن مستوى المعيشة عند الفلاح العراقي منخفض جداً، ويكاد لا يزيد على سد الرمق، ويرجع ذلك إلى رخص المواد التي ينتجها، وإلى عقم الوسائط الزراعية لديه، وضعف رأس المال وعدم معرفته بالخطط العصرية المنتجة، إذ أن الحنطة والشعير هما الحبوب الرئيسية التي ينتجها ويعتمد عليها، وأسعار تلك المواد الغذائية بخسة لا تساعد على أنماء ثروة الفلاح والعمل على رفع مستوى معيشته، وذلك مما يساعد على بقاء الفقر المهلك وعدم تقدم البلاد مادياً وأدبياً، ويسعى الأن من تهمهم مصلحة الفلاح إلى تنويع المزروعات، وزراعة المواد التي تدر أرباحاً أكثر من المواد التي تزرع الأن، وأن يكون الكتان أحدى تلك المواد التي يجب أن تتم زراعتها في العراق بجانب الحنطة والشعير والقطن[٣].

وتابعت جريدة البلاد مشروع زراعة الشاي وصناعة السكر في العراق إذ أصبحت تجارة الشاي والسكر في العراق من التجارات المهمة، منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى قام التجار العراقيون

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٤٥، ١ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٩١، ١٧ آذار ١٩٣٥.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢١٢٣، ٢ شباط ١٩٤٥.

بأستيراد الكميات الكبيرة من الشاي والسكر سنوياً بالنظر إلى أقبال المستهلك العراقي على هذين النوعين أقبالاً شديداً، فقد لاحظت مديرية الزراعة تلك النقطة وأعارتها أهتمامها الزائد، فطلبت بواسطة وزارة الأقتصاد والمواصلات إلى وزارة الخارجية أن تطلب إلى قنصل العراق العام في بومبي أن يزودها بكمية صالحة من بذور الشاي الجيد الذي يزرع في الهند، كما أنها طلبت إلى المفوضية العراقية في طهران تزويدها بكميات كافية من بذور الشاي الذي يزرع هناك، بغية القيام بتجربة زراعة النوعين في أماكن مناسبة تتلائم وما تتطلبه زراعة الشاي الغنية، وبتلك المناسبة نريد أن نلفت نظر الحكومة إلى وجوب تحقيق المشروع الذي طلبت السماح للقيام به متصرفية لواء السليمانية وهو زراعة البنجر لأستخراج السكر في السليمانية ومن المفيد جداً أن تقوم الحكومة بهذين المشروعين زراعة الشاي وزراعة البنجر في وقت واحد، لما لهما من الأرتباط في التصدير والاستهلاك[1].

وكانت جريدة البلاد تتابع وبشغف عزم الحكومة على تنظيم حياة الفلاح العراقي والنهوض بالقرية العراقية إلى العمران والمدينة، وعلى أثر الرغبة التي أبدتها الحكومة الدستورية الحالية في إصلاح الريف، وتحسين حالة الفلاح العراقي، فقد كثرت الأبحاث وتعددت النظريات، وتبارى الكتّاب وقادة الرأي في وضع أفضل البرامج لبلوغ الغاية المنشودة من أقصر السبل، ولكل منها حسناته، أن الإصلاح المرغوب لابد أن يتصف بثلاث نقاط وهي [2] :-

١- الشمول أو قابليته ليشمل جميع القطر العراقي، لأن كل إصلاح يقتصر على بقعة دون سواها يكون أبتراً وناقصاً، إذ أن الشمول يساعد على زيادة الثقة بين طبقات الأمة وفي ذلك ما فيه من الضرر.

٢- الأستمرار أو الحيوية، أي أن يكون الإصلاح قابل للبقاء والنمو، ولا يقتصر على فترة من الزمن أو نوع من الحكم ثم يزول بزواله، فإصلاح كذلك ثمرة النزعات السياسية أو ظروف خصوصية يولد ميتاً فلا فائدة ترجى منه.

٣- الإمكان أو قابلية التنفيذ ومن تحصيل الحاصل يمكن القول أن كل برامج الإصلاح لا تكون قابلة للتنفيذ في مدة معقولة يكون ضرباً من الخيال والتي تترك أثراً سيئاً عند اليقظة.

وقد نشرت جريدة البلاد تقريراً عن صناعة السكر في العراق، ذكرت فيه أن الحكومة العراقية كانت قد أوفدت (خليل قدو)، أحد موظفيها الزراعيين إلى طهران لدراسة أوضاع معامل السكر فيها، والوقوف على سير إدارة المعامل، إذ مكث هناك حوالي العشرين يوماً، تمكن من خلالها من التزود بما يتطلبه ذلك المشروع فيما لو فتح معمل السكر على غرار معامل إيران في العراق الذي يستورد من الخارج كميات كبيرة

(١) جريدة البلاد ، العدد ٥٤١، ٧ أيار ١٩٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٧٣٨، ٢ كانون الأول ١٩٣٦.

سنوياً، وأن المومأ أليه أنتهى من وضع تقريره الفني عن أمكانية أنشاء معمل للسكر في العراق، ضمنه دراساته الخاصة في الموضوع وأقتراحاته حول وجوب عقد النية لإنجازه [١].

كما نشرت جريدة البلاد تقريراً اخر عن طبيعة أوضاع الزراعة في العراق تحت عنوان (تقدم الزراعة العراقية من أهم العوامل لنمو ثروة البلاد) ، ذكرت فيه أن الحكومة قدمت مؤخراً إلى مجلس الأمة لائحة قانونية لتحسين ونقاوة المزروعات الحقلية فمكن دائرة الزراعة من الأشراف أشرافاً فعلياً على الزراعة العراقية وتوجيهها إلى السبيل الصحيح والذي يعود بالفائدة على أصحاب المزروعات خصوصاً والبلاد عموماً والحقيقة أن العراق بلد زراعي يعول على الزراعة في نمو ثروته وأتساع تجارته وأزدهار أقتصادياته ، واذا كان الاهتمام كبيراً من جانب الحكومة والأهالي في تشجيع المشاريع الصناعية والأقبال على أنشاء المعامل والمصانع ، فالغاية من ذلك أن تتمكن البلاد من سد القسم الأعظم من حاجاتها الصناعية بنفسها فتوفر مبالغ طائلة تصرف كل عام على أستيراد مختلف المواد المصنوعة في البلاد الأجنبية ، ومهما تتقدم الصناعة الوطنية وتتسع فأن العراق لا يطمح في أن يكون من البلدان الصناعية لما يحول دون ذلك من عقبات متعددة ، سيما أن للعراق من أرضه ومناخه ومائه ما يهيئ له ان يكون بلداً زراعياً على خير ما تعنيه تلك العبارة من العصر الحاضر ، ومما لا شك فيه انه ليس هنالك نكران أن الزراعة العراقية في وقتها الحاضر – على الرغم من التقدم الملحوظ الذي بلغته خلال العشر سنوات الأخيرة – لم تصل بعد درجة تمول فيها البلاد التمويل المطلوب ، فالزراعة في أكثر الحالات لا يقام بها الا على أساس سد الحاجات المحلية ولا يفكر الا القليل في جعلها بما يبذل عليها من مال وجهود تدر الأرباح المجزية على صاحبها بوجه خاص والبلاد بوجه عام ، فالحاجة اذاً إلى اصلاح الزراعة العراقية والنهوض بها حاجة ملحة وشديدة وأننا نرحب بكل سلطة تمنح لمديرية الزراعة في سبيل ترقية الزراعة وإصلاحها وتأمين الأستقرار الزراعي الضروري للنجاح [٢].

وطالبت جريدة البلاد ، الحكومة العراقية بأنشاء مخازن للحبوب ، وأعدتها ضرورة ماسة حان وقت تنفيذها إذ ان الحبوب من أهم موارد العراق الزراعية ، ومصادر ثروة البلاد ، فقد تجاوزت فيه المقادير المصدرة منها خلال سنة ١٩٣٧ ، حوالي المليوني دينار ، أي ثلث مجموع الصادرات العراقية ، إذ أن المجال واسع لتحسين ذلك المنتوج العراقي وزيادة رواجه في الأسواق الخارجية ورفع أسعاره التي هبطت عن مستوى الأسعار العالمية لأسباب عديدة أهمها أرتفاع نسبة المواد التربية المخلوطة بالحبوب العراقية ورداءة بعض أنواعها عما يماثلها من حبوب البلاد الأخرى ، أن تحسين الحبوب العراقية ورفع مستوى أنواعها موضوع

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٧٩٦، ١١ شباط ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٠١٧ ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٨ .

خطير ، لكن القضية الأهم هي نظافة الحبوب وخلوها من الأقذار والمواد الغريبة ، فهو من القضايا التي لها أهميتها الكبيرة في أقبال الدول الأخرى على شراء الحبوب العراقية ، والحبوب العراقية مع الأسف الشديد لا تتمتع وقتذاك بالسمعة الطيبة التي نرجوها لها ونحرص على شيوعها في الأسواق الخارجية ، الا أن ذلك قليل نظراً لكثرة ما أحتوت علية من أتربة وأوساخ ، لذلك أصبح من اللازم معالجة ذلك النقص الحاصل ، ولتحرز حبوبنا المقام اللائق بها ولتتمتع بالسمعة الحسنة التي تضمن لها رواجاً دائماً وأسعار مرتفعة ، لقد حان الوقت لأنشاء مخازن للحبوب ، وقد بينت الجريدة الأسباب الداعية إلى عدم توفر النظافة في الحبوب ، وأرجعت الأسباب الى ما يلي [١] :-

١ -عدم وجود مخازن منتظمة للحبوب ، فالحبوب تخزن بعد حصادها في منطقة العلاوي إذ تبقى مدة طويلة على الأرض وتحت رحمة الأمطار وعواصف التراب أحياناً فتختلط بها شتى الأتربة والمواد الغريبة والأوساخ.

٢ -عدم توفر الوسائل اللازمة لتنظيف الحبوب ، فهي تنظف بالمناقل اليدوية[٢] والتي لا تفي بالمطلوب فضلا عما تتطلبه من وقت.

وعليه فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى وجود مخازن عصرية منتظمة والات تنظيف حديثة ليتسنى تأمين نظافة الحبوب وترويج أسواقها وزيارة أسعارها .

وذكرت جريدة البلاد فيم يتعلق بالمؤتمرات الزراعية ، إذ بينت الجريدة حول مشاركة العراق في أعمال المؤتمر الزراعي بالقاهرة والذي عقد في ٧ شباط ١٩٤٤، وكان الوفد برئاسة محمد سليم الراقي مدير الزراعة العام، وبحث المؤتمر في جميع جلساته الخمسة المنعقدة الزراعة والري في مصر وفلسطين وكيفية الاخذ بتجاربها والافادة من الطرق المتبعة فيها والنتائج التي حققتها، وتناول أحياء الأراضي بصورة عامة والنظر في المشاكل القائمة في وادي الفرات، وتوسيع الإنتاج بنطاق كبير في وادي الرافدين، وأحياء الأراضي العراقية المحاذية لجنوب إيران، والتقدم الزراعي في شمال الجزيرة، وقضايا التربة وطرق المحافظة عليها، ثم الأخذ بالتجارب الخاصة بذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحليل محتويات التربة في الشرق الأوسط، والالمام بالفنون الزراعية وتقدمها عن طريق البحث والتنقيب ووسائل مستوى التعليم الزراعي[٣].

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ١٠٩٠ ، ٨ شباط ١٩٣٨ .

(٢) المناقل اليدوية) : و هو اداة اسطوانية تشبه المنخل الا أنه اكبر منه حجما ، وتتكون قاعدته المشبكة من خيوط لحمية مشدودة الى حوافه و يستخدم في تنقية الحبوب الصغيرة كالقمح والعدس من الشوائب لإعدادها لعملية الطحن او الطبخ حيث تسقط الحبوب من ثقوبه الصغيرة وتبقى الشوائب بداخله، للمزيد ينظر : ps info > page _ ar .

(٣) جريدة البلاد، العدد ٤٧٨، ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٥.

كما قامت جريدة البلاد بنشر موضوع حول تجربة آلة زراعية حديثة، وهي الآلة الأمريكية المخترعة في العهد الأخير من سنة ١٩٢٩، وهي آلة كبيرة بجزئين متصلين ببعضهما، الأول يحصد السنابل، والثاني يطحنها ويستخرج الحنطة منها إلى الأعلى، فتسقط في كيس وضع لذلك الغرض، وتدفع بالتبغ إلى الخارج وقد تمكن الملك فيصل الأول من شراء آلتين لذلك الغرض على سبيل التجربة، إذ أن الملك فيصل معروف برغبته في الزراعة وتشجيعه لأستعمال الوسائل الفنية الحديثة فيها(١).

ومن المشاريع المهمة التي تابعتها جريدة البلاد، بكل دقة وإمعان هو مشروع تأسيس بنك زراعي–صناعي في العراق، إذ تم رفع لائحة قانون لترخيص الحكومة بتأسيس مصرف زراعي–صناعي إذ يقوم ذلك المصرف بتسليف الزراع ليتمكنوا من شراء ما يلزم للزراعة والحصاد من الآلات والأسمدة والبذور بالدين وتتوسط لهم في بيع محصولاتهم الزراعية(٢)، وبعد أن عقدت اللجنة الأقتصادية في المجلس النيابي جلسات عديدة للنظر في لائحة قانون البنك الزراعي–الصناعي الذي ستؤسسه الحكومة بعد أنجاز ذلك التشريع، فقد قررت قبول اللائحة مع التعديلات طفيفة وأقرتها في المجلس صباح ١٠ شباط ١٩٣٥، وقد نصت اللائحة على أن البنك يؤسس فوراً بعد أبرام البرلمان اللائحة القانونية(٣). وقد تم تأسيس المصرف الزراعي–الصناعي وفق المادة (٥١) لسنة ١٩٣٥ والارادة الملكية المرقمة (٦٣) في ١١ شباط ١٩٣٦(٤).

وقد أهتمت جريدة البلاد بالمشاريع الزراعية وكيفية توزيع الأراضي إذ أن هناك مشاريع زراعية تقوم بها الحكومة لإحياء الأراضي الموات بقصد أستثمارها، والبعض منها قد تحقق فعلاً مثل مشروع أبو غريب وكذلك مشروع الفرات القائم على قدم وساق، وتلك بوادر لها نتائجها الحسنة والمرجوة ، وتبعث الآمال إلى نفوس العراقيين الغيارى على مصالح بلادهم، وإتماماً للفائدة المرجوة من مثل تلك المشاريع وإنقاذ الفلاح مما يقاسيه من غصة العيش ، فقامت الجريدة بطرح عدة مقترحات :- (٥) :-

١- أن يكون تقسيم الأراضي إلى قطع صغيرة لا تتجاوز مساحة كل منها المائة دونم على الأكثر وتفويض استثمارها إلى الفلاحين مباشرة على شرط أن تنبذ في زراعتها الطرق القديمة البالية، وتراعى الطرق الحديثة على قدر المستطاع.

٢- أن تسّلف الحكومة الفلاحين في السنة الأولى فقط بالبذور اللازم أستثمارها لتلك الأراضي مما يقتاتون به من الغلة خلال السنة الأولى على أن تسترجع منهم تلك الحبوب خلال سنتين متعاقبتين.

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ٥٥٠، ١٥ أيار ١٩٣٥.

(٢) للمزيد حول اللائحة القانونية ينظر : المصدر نفسه ، العدد ٤٥١، ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤٦٨، ١١ شباط ١٩٣٥.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٥٣٤، ٣ نيسان ١٩٣٦.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٥٤٧ ، ١٤ ايار ١٩٣٦ .

٣- أن يحتم على الفلاح عدم بيع أو رهان الأراضي المفوضة له من جانب الحكومة.

٤- وعند قيام الحكومة بذلك المشروع وأخراجه إلى حيز التنفيذ، فسوف يسهل عليها أيجاد مشروع القرى العصرية، إذ أن النية متجهة إلى تحقيقه.

٥- كما أن من واجب الحكومة بالوقت نفسه، أن تعمل على تثقيف الفلاح، ليسهل عليه تطبيق الإصلاح الزراعي، وليتمكن من إدارة مزرعته على أساس رصين .

٢- الري

وفي مجال الري أولت جريدة البلاد أهتماماً كبيراً عن الدعوات للاهتمام بالزراعة لنهما مرتبطان ببعضهما أرتباطاً وثيقاً و كون أن نجاح الزراعة يعتمد بشكل كبير على تطوير مشاريع الري ، حيث ذكرت الجريدة أنه تم الأنتهاء من عمل سدة البدعة في الشطرة في ١١ اذار ١٩٣٠، بعد ان دام العمل فيها ما يقارب السنتين والتي صرفت الحكومة عليها (٨٥٠٠٠٠) روبية[١]، وتم افتتاح ناظم البدعة بشكل رسمي في لواء المنتفك، وتحت رعاية الملك فيصل الأول، إذ قام بأفتتاح السدة وكيل وزير الري والزراعة في العاشر من نيسان ١٩٣٠[٢].

وتابعت جريدة البلاد حفلة الشروع بالأعمال التمهيدية لمشروع الغراف، إذ شهد يوم الاثنين المصادف ١٠ كانون الأول ١٩٣٤ مرحلة البدء في الأعمال التمهيدية لمشروع الغراف، حيث أن حياة الأمم والشعوب كانت ولم تزل مرتكزة على أساس الثروة والكيان المائي، وما الثروة بالحقيقة إلا سلاح الأمم المتين الذي لا تحيى بدونه والذي تتجهز به ميادين الكفاح، فالأمة الغنية بثروتها لاشك في أنها غنية بثقافتها غنية بجيشها غنية بمكانتها بين الأمم، إذ أجمع علماء المال في كلمة لهم وهي: (لا أستقلال سياسي بلا أستقلال مالي)، وأن للثروة كما لا يخفى موارد ومصادر تختلف بأختلاف الشعوب والممالك، فهنالك من الأمم من تعول في مصادر ثروتها على الصناعة وأخرى تعول على التجارة وثالثة تعول على ما في بلادها من معادن ثمينة ورابعة تعول على الزراعة ومنها ما تجمع بين تلك وتلك[٣].

وتفاخرت جريدة البلاد في مشروعات الري في العراق وذكرت في عنوان بارز لها: (مستقبل العراق والمشروعات الكبرى فيه)، إذ ذكرت الجريدة أنه بمناسبة افتتاح الملك غازي لأعمال قناطر الكوت على نهر دجلة ، فقد بيّن في الأفتتاحية إلى أحتمالات قيام مشاريع للري في المستقبل، وذكر أن هناك أراضي مترامية الأطراف أذ رويت كما يجب، تكون من أخصب الأراضي لإنتاج القمح والذرة والقطن وأن مشروع قناطر الكوت تلك، هي واحدة من ثلاثة مشاريع كبرى أشتمل عليها برنامج الحكومة العراقية، فالمشروع الأول هو تحويل مجرى فيضان الفرات في فصل الربيع إلى بحيرة الحبانية والمشروع الثاني هو حفر قناة أبو غريب الذي يجري فيه العمل الان، وفوق كل ذلك تفكر الحكومة في أقامة خزان على نهر ديالى ليرتفع مائه للري الصيفي فيروي نحو مليون ونصف المليون فدان من الأراضي الصالحة لزراعة القطن والقمح، وبين ديالى والكوت تقام قناطر كوت الجديدة، ومتى تمت أعمالها الإضافية تأتي بالخير واليسر لمنطقة الفرات، وأن

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٩٦، ١١ أذار ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٢٦، ٢٨ نيسان ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤٢٢، ١٤ كانون الأول ١٩٣٤.

حكومة العراق تقدر أهمية ترقية موارد البلاد الدائمة بإستصلاح الأراضي وأستغلالها وبذلك تفتح ابواباً جديدة للإيرادات لتحل محل ما تحصل عليه من منابع النفط التي لابد أن تنضب تدريجياً مع مرور الوقت[١].

وتطرقت الجريدة ايضاً موضحة : ومن المشاريع المهمة الاخرى مشروع الحبانية والذي تقرر تحقيقه مبدئياً وخصصت المبالغ اللازمة له، وقد أستقدمت الحكومة من إنكلترا المهندس الأستشاري البريطاني لإعادة النظر في ذلك المشروع بحيث نحصل على أعظم فائدة منه وباقل كلفة ، وسوف يشرع في تحقيق مشروع الحبانية بعد مشروع سدة الطويلة[٢].

وتابعت جريدة البلاد مشروعات الري الكبرى في العراق، حيث ذكرت، أن الدوائر المختصة لا تزال تعمل على تهيئة اللوازم الضرورية للقيام بمشاريع الري الكبرى، إذ أرصد لمشروع الحويجة (٧٠٠٠٠) الف دينار في لائحة قانون الأعمال الرئيسية، وقد حاولت مديرية الأشغال أن تتفق مع رؤوساء العشائر ليقوموا بإعمال الحفر في مشروع الحويجة على أساس الأجرة المقطوعة، الا أنهم رفضوا العمل على تلك الطريقة وأبدوا رغبتهم في العمل لقاء أجر يومي ولما كانت تلك الطريقة لا تلائم الخزينة، أضطرت الدائرة إلى مراجعة إدارة السجون لتشغيل المسجونين في أعمال الحفر[٣].

وتطرقت الجريدة ايضاً إلى المشاريع المهمة الأخرى وهو أنشاء خزان قزلباط، إذ أن نهر ديالى من الأنهر التي أهمل تنظيم مياهها منذ زمن بعيد فأصبحت الأستفادة منه قليلة لا تفي بحاجة سكان اللواء فهو يفيض في الشتاء بسبب هطول الأمطار ولكن فيضانه ذلك لا يجدي نفعاً اذ ترتفع مياهه ثم تذهب دون الأنتفاع منها في فصل الصيف، وعليه فقد قامت اللجان المختصة بإجراء الكشف على النهر وعمل ما يمكن من أجل الأستفادة منه، وقد وضعت خارطة للقيام بتنظيم المياه وأرصدت له المبالغ الكافية، وقد جاء في خارطة التصميم الفني أنشاء سدة على نهر ديالى في موقع يدعى بالطويلة المحاط من جانبيه بالأخاديد الجبلية وان تكون هنالك فائدة من وراء ذلك المشروع ، فقررت أنشاء خزان كبير يدعى بخزان قزلباط تجتمع فيه مياه الشتاء لأستعمالها في موسم الصيف للمزروعات الصيفية[٤].

ونشرت جريدة البلاد حفل أفتتاح جدول أبي غريب في ١٨ نيسان ١٩٣٦، وقد حضر حفل الأفتتاح الملك غازي ورئيس الوزراء ياسين الهاشمي ورئيسا مجلس الأعيان والنواب وممثلوا الدول والمديرين العامين وبعض متصرفي الألوية، وقد أفتتح الملك غازي المشروع الكبير أذ قطع شريط الأفتتاح بمقص فضي خاص

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٢٤، ١٧ كانون الأول ١٩٣٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٥٩، ٢١ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٧٤٧، ٢٤ كانون الأول ١٩٣٥.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٤٥٦، ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٥.

نقشت عليه عبارة (ذكرى أفتتاح جدول أبي غريب من قبل صاحب الجلالة الملك غازي المعظم عام ١٩٣٦)[١].

وتابعت جريدة البلاد أيضاً مشروع أحياء شط الشامية، إذ قررت وزارة الأقتصاد والمواصلات القيام بمشروع أحياء شط الشامية الذي أرصد له (٢١٠٠٠٠) الف دينار، توزع على ثلاث سنوات، بأعتبار ٨٠ الف للسنة الحالية ١٩٣٩و ٦٥ الف لسنة ١٩٤٠ والباقي لسنة ١٩٤١، وتمكنت مديرية العامة من الحصول على حفارة أشترتها من شركة (بلفور بيتي) وأرسلت من الكوت إلى شط السكر في الشامية لتشغيلها في أعمال الحفر، وأن اللجنة المركزية للمبايعات الخارجية قائمة بشراء ست حفارات أخرى لأستخدامها في أعمال ذلك المشروع الذي سيؤمن أرواء تلك المنطقة التي حرمت من نصيبها من المياه بسبب أندراس الشط المذكور[٢].

وباركت جريدة البلاد وضع خطة ثابتة لمشروعات الري العراقي إلى خمس عشرة سنة، إذ ذكرت أن وزارة المواصلات ترى أن كثيراً من الأعمال والشؤون المتعلقة بالري تؤخذ بها وتدرس ثم تهمل، أو يباشر بها ويتباطأ في تنفيذها، فعزمت وضع خطة بمنهج ثابت لمشروعات الري العراقي لمدة عشر أو خمس عشر سنة مقبلة، وأوعزت إلى مديرية الري العامة القيام فوراً بدراسة تلك الأمور، ووضع خطة دائمة لتلك المشروعات المتعلقة بالري وأخذ مدير الري العام يعد ما يلزم لوضع تلك الخطة[٣].

وأهتمت جريدة البلاد أيضاً بالثروة الحيوانية والسمكية، إذ ذكرت جريدة البلاد، أن اللجنة المالية أنجزت تدقيق لائحة قانون (الكودة)[٤]، وأن اللجنة المالية أجرت تعديلات مهمة في ذلك القانون وكانت الحكومة قد نصت في ذلك القانون على أن يستوفي رسم الكودة من الناس الذين لديهم سكن ثابت ، على طريقة المقطوع فأنكرت اللجنة ذلك الأمر، وقررت جعل أستيفاء رسم الكودة بطريقة المقطوع من العشائر الرحل فقط التي لا

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٤٧، ١٩ نيسان ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٤٤، ١٩ حزيران ١٩٣٩.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٠٩، ٢٦ نيسان ١٩٤٤.

(٤) الكودة:- وهي ضريبة كانت تفرضها الحكومة العثمانية على أصحاب المواشي وكانت تجبى بطريقة العد أو التخمين، وتتم عملية التقدير في أول شهر شباط إذ يقوم أصحاب المواشي بتسجيل عدد رؤوس مواشيهم عند المختارين ثم يقوم الموظفون المختصون وعلى شكل لجان بجبي الضرائب مستندين على الاحصائيات المتوفرة لدى المختارين، وبقيت تلك حتى في مدة حكم الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، وأضافت عشر المبلغ على بيع الاسماك، وبقي العمل مستمراً به في العهد الملكي، للمزيد ينظر: محمد حسين زبون لواء العمارة في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب-جامعة البصرة، ٢٠٠٠، ص ص١٩، ٩٥.

محل لها معين تقيم فيه، وكذلك أنكرت اللجنة أمر الخاوة التي كانت الحكومة قد أقرته في ذلك القانون، وأجرت اللجنة تعديلات مهمة في تلك اللائحة[١].

ونشرت جريدة البلاد تقريراً حول تربية المواشي في العراق وتدابير مديرية البيطرة في تحسين جنسها وإكثارها، إذ ذكرت في التقرير، أن مجموع الأغنام في العراق يقدر بنحو عشرة ملايين رأس وتتألف من ثلاثة عروق رئيسية، هي الكرادي والعواسي والعرابي، ولما أصبح من الضروري الأهتمام في تلك الناحية الأقتصادية الحيوية للبلاد، فقد باشرت مديرية أمور البيطرة بمعالجة القضية من شتى نواحيها للتوصل إلى إصلاح طرق تربية الأغنام وتحسين جنسها ومنتوجها وتكثيرها، فأسست الحقل الحيواني في أبي غريب وتعمل على أنشاء حقول أخرى في كركوك والعمارة وغيرها لتلك الغاية، وتهتم مديرية البيطرة بإصلاح الصوف وتزييد حجم الحيوان وإكسابه صفتي سرعة النمو والنضوج وإكثار ما ينتجه من الحليب، والحصول على جلود صغارها الممتازة بلمعانها ونعومتها وتموجاتها الظاهرة المرغوبة في الأسواق الأجنبية من فرو محلاتها الثمينة، وتفكر تلك المديرية في جلب نوع من أغنام المرينوس الثنائية الإنتاج التي تمتاز بنعومة صوفها وفي عين الوقت بسرعة نموها ووفرة لحمها لأجل تربيتها في احدى مناطق القطر الملائمة، ولأجل أجراء التجارب في تصالبها مع بعض العروق المحلية للحصول على عرق يستفاد من صوفه للمنسوجات والأقمشة ومن سرعة نموه ووفرة لحمه للتصدير إلى البلاد المجاورة[٢].

وروعي في تربية الاغنام في الحقل للتوصل إلى العروق التالية[٣]:-

١- عرق أغنام القره غول الصافي.

٢- عرق الأغنام الكويتية الصافية.

٣- عرق مضرب من القره غول والاغنام الكويتية.

٤- عرق مضرب من القره غول والأغنام العراقية.

٥- عرق مضرب من الأغنام الكويتية والأغنام العراقية الجنوبية.

٦- عرق أغنام المرينوس الصافي.

٧- عرق أغنام المرينوس مع أغنام القوير جق التركية.

٨- عرق أغنام القوير جق التركية والأغنام العواسية.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٦٦، ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٤٩، ٥ أذار ١٩٤٠.

(٣) المصدر نفسه.

وأكدت جريدة البلاد في عدد أخر على الأهتمام بالمواشي العراقية وتوزيع أجناس الأغنام المحسنة مجاناً، إذ ذكرنا فيما سبق أن مديرية البيطرة تسعى إلى أنشاء حقول جديدة لتربية الحيوانات في كركوك (الحويجة) والعمارة علاوة على حقل أبي غريب ليتسنى لها بذلك تحسين أجناس الأغنام العراقية في المناطق التي تطبع على كل جنس عليها من ناحية المناخ وتقلبات الجو، وقد أرسلت مديرية البيطرة (وديع جبرائيل) مدير شعبة الأقتصاديات الحيوانية إلى المناطق الشمالية لأختيار قطيع يتألف من خمسمائة رأس من الأغنام المختارة لحقل الحويجة، وستجري تجارب التحسين حال أنشاء الحقل في تلك المنطقة، وتنوي تلك المديرية أيضاً شراء عدد كبير من الأغنام من المناطق الأخرى لتربيتها في تلك المناطق، وترمي من وراء ذلك إلى أنتاج عدد كبير من أجناس الأغنام العراقية الثلاثة (الكرادي، العواسي، القره غولي) المحسنة بعد أجراء التجارب وتوزيعها مجاناً على أصحاب الأغنام في جميع المناطق، ويعتقد أن تلك خير وسيلة عملية تؤدي في أقرب وقت إلى تحسين أجناس الأغنام العراقية بصورة عامة، وتشجيع أصحاب الأغنام أنفسهم على الأهتمام بها[١].

وناشدت جريدة البلاد وفي العدد نفسه الحكومة العراقية من أجل تحديد موسم صيد الأسماك، إذ كتبت وزارة الشؤون الأجتماعية إلى وزارة الأقتصاد، وتبين لها أن كمية الأسماك المستهلكة في العراق في الوقت الحاضر قليلة جداً، وأن النية متجهة إلى تشجيع صيد الأسماك وتزييد أستهلاكها لما فيها من فوائد غذائية كبيرة، ولكن يلاحظ في الوقت نفسه أن صيد الاسماك أذا كثر وتفنن الصيادون في صيد الأسماك، فلا بد أن يؤثر ذلك في الكميات الموجودة من الأسماك، ولذلك طالبت وزارة الشؤون الأجتماعية من وزارة الأقتصاد حينها سن التشريع اللازم لمنع الصيد في موسم التبييض وغير ذلك من المواسم التي يمكن أن يؤثر فيها الصيد على كميات الاسماك[٢].

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣٧١، ٣١ أذار ١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه .

المبحث الثاني

موقف جريدة البلاد من أوضاع الصناعة والنفط في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥

١- الصناعة

يمثل الإنتاج الصناعي في العراق خلال مرحلة الإنتداب أمتداداً لما ساد من نمط إنتاجي خلال الحقب السابقة، أذ أسهم النشاط التجاري بدخول البضائع الأجنبية الرخيصة في منافسة الصناعات الحرفية الأمر الذي أدى إلى حدوث الأزمة التي أحاطت بالحرفيين وهددت العديد من الصناعات التقليدية التي كانت سائدة، فظهرت الصناعات التي تقوم على أساس الصادرات وأغلبها صناعات حرفية يدوية رخيصة الثمن إذ كانت الصناعات تعتمد على كثافة السكان ووفرة المادة الأولية[١].

أما دائرة الصناعة فكانت من الدوائر الملحقة بوزارة الاشغال والمواصلات، إذ سعت إلى ترقية البلاد وتقدم الصناعة فيها[٢]، الا أن التطورات الحديثة للصناعات المختلفة في العراق بدأت تظهر بعد الأستقلال أي بعد سنة ١٩٣٢، وأعتنت الحكومة بذلك القطاع تعده رافداً حيوياً من روافد الأقتصاد العراقي، وذلك من خلال أنشاء المخازن والمطاحن في مختلف المدن العراقية، أضافة إلى أنشاء مشاريع الغزل والنسيج ومعامل التعليب[٣].

وضمن ذلك السياق ، إذ نشرت جريدة البلاد موضوع تأسيس معمل للصابون، إذ قام السيدان (أسماعيل أفندي شريف) و(كامل أفندي شريف) ، بأنشاء معملاً للصابون في الأعظمية، وكان المعمل قد تم تأسيسه على أحدث المواصفات العصرية، وأنه سيتمكن من صنع عشرين طن من الصابون يومياً[٤].

كما ونشرت جريدة البلاد موضوعاً عن أنشاء معمل الغزل والنسيج في الكاظمية، إذ ذكرت الجريدة نتيجة لجهود مدير المعمل صالح أفندي في أحياء ذلك المشروع، والمعمل قد أشترك في أدارته ثلاثة

---

(١) عماري شهيناز، انعكاسات الانتداب البريطاني على الاوضاع الأقتصادية والأجتماعية في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة محمد خيضر-الجزائر، ٢٠١٩، ص٢٦.

(٢) حسين علي فليح، وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية-أبن رشد جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٥٣.

(٣) طلعت محمد طاهر البوتاني، الامن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية-جامعة الموصل، ٢٠١١، ص١٣٩.

(٤) جريدة البلاد ، العدد ٣٦ ، ٢٠ كانون الأول ١٩٢٩ .

أشخاص وهم فتاح باشا ونوري فتاح باشا وصالح أفندي، وهو جاهز لعمل أنواع النسيج والغزل الثابت اللون (الذي تستمد منه مديرية السجون لعمل الزوالي) وقد أستغنت الإدارة عن المدير الفني الألماني للمعمل وجعلت مكانه من العراقيين، وقضى على جزء كبير من البطالة المنتشرة في البلاد في تشغيل أولئك العمال الذين تضمهم المقاهي صباح مساء، وقد حثت الجريدة على الأخذ بدعم الصناعة الوطنية وتشجيعها بغية تطوير البلاد وخدمتها ، وعلى الحكومة ايضاً والتي يهمها ترقية الصناعة وأعلاء سمعة البلاد داخلياً وخارجياً الا أن تقوم بالرعاية لذلك النسيج، وجعله أجبارياً على الموظفين في سائر الوزارات ولمختلف الحاجات وأن وزارة المعارف هي أول من يجب عليها القيام بتلك الدعاية، وجلب ما تحتاج أليه من الأقمشة للتلاميذ وكذلك وزارة الدفاع والداخلية للجند والشرطة وسائر الموظفين من الوزارات الأخرى وهي بأنتظار المساعي والجهود المشكورة عليها [١].

وأعدت جريدة البلاد تقريراً حول ترقية الصناعات في العراق وواجب الحكومة أزاء ذلك، إذ ذكرت أن الأمم تقوم على أختلاف أوضاعها، كل ما من شأنه أن يساعد على أنتعاش الحالة الأقتصادية في بلادها في تلك الايام، وتنفيذاً لتلك الأغراض، نرى أن بعض تلك الحكومات وفي مقدمتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ألفت لجنة رسمية أسمتها (لجنة الإنعاش الأقتصادي) لوضع الخطط اللازمة لتحسين الحالة الأقتصادية في بلادها، كما أن الحكومة البريطانية خطت خطوات كبيرة في سبيل ذلك، وبسبب تزايد أعداد البطالة في العراق، فأننا نقدم بعض الأقتراحات إلى الحكومة، والتي نعتقد أنها ستساعد على تشغيل أعداد كبيرة من العاطلين وبالتالي تحقيق الأنتعاش الأقتصادي للبلاد، أما الأقتراحات فهي[٢]:-

١- ربط العاصمة بالموصل بسكة حديدية، وإيصال خط الموصل بالخط الذي يوصل العراق إلى أوربا والذي يمر عن طريق تركيا.

٢- أن تبدأ الحكومة العراقية من دون تأخير بعقد معاهدات تجارية مع الأقطار العربية المجاورة لنا وتسهيل التبادل التجاري مع الأقطار المذكورة.

٣- منع تصدير الذهب إلى الخارج كما فعلت إيران وغيرها من الدول، وتحديد المبالغ التي ترسل من العراق إلى الخارج.

٤- حرية الصناعات الوطنية، بفرض ضرائب مرتفعة على الصناعات الأجنبية الداخلة إلى العراق، وأرغام الدول التي تتاجر معنا على قبول بضائعنا كما تفعل إيران مع الدول الاخرى.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٣٢، ١٦ كانون الأول ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٦٠، ١ شباط ١٩٣٥.

٥- أنشاء مواصلات برقية وتلفونية مباشرة بين العراق وسوريا وفلسطين وتشجيع حركة التصدير على أختلاف أنواعه.

وعليه يجب على الحكومة العراقية أن تأخذ تلك الملاحظات بعين الأعتبار وتسعى على قدر الإمكان بتنفيذها، وبذلك قد تكون أدت خدمة كبرى لتلك البلاد وأهلها .

وباركت جريدة البلاد، قيام الحكومة العراقية بتشجيع الصناعات الوطنية اليدوية، إذ لاحظت الحكومة أن منتجات الصناعات اليدوية الوطنية التي يقبل على شرائها الأجانب في موسم زياراتهم للعراق تزاحمها في الأسواق منتجات أجنبية مشابهة لها ولكن ليس لها من الدقة والمتانة ما للوطنية، الأمر الذي يسيء إلى الصناعة الوطنية، وذلك ما حدا بالحكومة إلى التفكير في أنشاء معرض تعرض فيه منتجات الصناعة الوطنية وتباع تلك المنتجات بأثمان معتدلة ويعلن عنها، ليقبل على شرائها الأجانب، وبذلك تضمن الصناعة الوطنية اليدوية سمعتها ورواجها وتشجيعها[١].

كما ونشرت الجريدة عن موضوع صناعة أكياس القنب في العراق، إذ كان في نية التجار العراقيين ومنذ ثلاث سنوات إلى أنشاء معمل لصناعة الأكياس من خيوط القنب الذي يكثر وجوده في الألوية الجنوبية في العراق وخصوصاً في العمارة والبصرة، وقد أرسلت نماذج من القنب إلى المانيا لفحصه وبيان متانته فكانت النتيجة باهرة إذ تفوق القنب العراقي على ما تنتجه بعض الأقطار المجاورة من القنب فكتب القائمون بذلك المشروع إلى (كالكتا-الهند) للاستعلام عن كيفية صنع الأكياس من القنب، فأتضح لهم أن جميع التكاليف اللازمة للمشروع لا تتجاوز الثلاثين ألفاً من الدنانير، وتجري آنذاك المباحثات التمهيدية للعمل بين القائمين بالمشروع[٢].

وتابعت الجريدة وبكل أهتمام ومسؤولية، قرار الحكومة الخاص بتحديد ساعات العمل في المشاريع الصناعية، إذ نشرت القرار التالي (أستناداً إلى الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون العمال رقم (٧٢) لسنة ١٩٣٦ فقد قرر مجلس الوزراء أن تكون ساعات العمل في المشاريع الصناعية كما يلي: تسع ساعات في اليوم في كافة الأعمال الإنشائية كالبناء وهندسته وأعمال التجارة، بما فيها قطع الأخشاب في الأحراش والغابات والنسيج، وثماني ساعات في الأعمال الاخرى، على أن يتم ذلك أعتباراً من أول نيسان ١٩٣٧ حتى

(١) جريدة البلاد، العدد ٧٠٥، ٢٥ كانون الأول ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٥٦١، ٥ أيار ١٩٣٦.

نهاية أذار ١٩٣٨)، وأن وزارة الداخلية ستعمم تلك التعليمات على المعامل والمصانع في جميع أنحاء العراق للعمل بموجبها[١].

من المشاريع المهمة الأخرى التي تابعتها الجريدة هو مشروع معامل الإسمنت في بغداد، إذ علمت الجريدة أن شركة مشروع معامل الإسمنت العراقي في بغداد قد عرضت مناقصة لشراء الآلات والادوات اللازمة لتلك المعامل في كل من انكلترا والمانيا وسويسرا وهولندا وامريكا، ومن المؤمل أن ترسو تلك المناقصة على تلك الآلات والادوات في أحد البلاد الأوربية أو الأمريكية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر كما أن الشركة أنجزت تلك الأيام التعاقد على الأراضي التي أختارتها لتؤسس عليها المعامل في البقعة الواقعة قرب معسكر الرشيد ببغداد لمدة ستين سنة مع المالية ودائرة الأوقاف ، وهما المرجعان اللذان تخصهما من الأراضي المختارة لذلك الغرض، ويعتقد الكثير من المشتغلين بالشؤون الأقتصادية وجوب حث الشركة على الإسراع في أنشاء معامل الإسمنت والبدء بإنتاج الإسمنت المحتاج أليه في أعمال البناء في العراق، سيما في الظروف الحاضرة[٢].

كما تابعت جريدة البلاد المشاريع التي قام بها البنك الزراعي الصناعي، ومنها مشروع تأسيس معمل للمنسوجات القطنية، إذ فكرت الدوائر المختصة في الحكومة في أيجاد مشروع عظيم لتأسيس معمل كبير للمنسوجات القطنية في العراق، يسد حاجة البلاد من تلك المنسوجات التي يستهلك من واردها الأجنبي مقادير كبيرة، بينما الكميات المنتجة والمصدرة من القطن العراقي كل سنة تكفي لسد حاجة مصنع كبير للنسيج القطني من تلك المادة الأولية[٣]، وقد تم تأسيس مصنع النسيج القطني في العراق عام ١٩٤٠، وكان للبنك الزراعي–الصناعي وغرفة تجارة بغداد الدور الأهم في ذلك[٤].

ومن المشاريع المهمة الأخرى، مشروع صناعة الشخاط العراقي، بتأليف شركة رأسمالها (٣٥) الف دينار إذ يشتغل بعض أصحاب رؤوس الاموال الوطنيين في تأليف شركة كبيرة لأنشاء صناعة قوية لصنع الشخاط في بغداد، وتم الأنتهاء من وضع تصاميم ذلك المشروع وتخصيص خمسة وثلاثين الف دينار كرأسمال للشركة، وتتخذ بعض الأستعدادات الأولية لتهيئة ما يحتاج أليه المشروع كما أن مؤسسو الشركة يفكرون في أختيار مهندس أجنبي خبير في شؤون صناعة الشخاط ليقوم بشراء المكائن والادوات الحديثة

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨١٤، ١٠ أذار ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١١٩١، ٤ أيار ١٩٣٩.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٢٠٣، ٢٣ أيار ١٩٣٩.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ١٤٠٢، ١٠ أيار ١٩٤٠.

اللازمة للمشروع من المعامل الأوربية ويهتم أصحاب تلك الشركة في أنشاء صناعة قوية واسعة لتتمكن من انتاج شخاط محسن يتمكن من منافسة الشخاط السويدي وغيره في أسواق العراق[١].

ونشرت جريدة البلاد تقريراً حول (أحتكار صناعة الألبان في العاصمة) إذ ذكرت أن مديرية صحة العاصمة قد أقترحت القيام بمشروع صحي مهم يرمي إلى تنظيم أنتاج الألبان وبيعها وإدخال الوسائل الألية العصرية إلى صناعتها، وحصر تلك البضاعة بأولئك الذين يستطيعون تقديم مثل تلك الشروط، ووافقت مديرية الصحة في حينه على تحقيق ذلك المشروع ومنع التعاطي بصناعة الألبان الا أذا كانوا المتعاطون حائزين على الشروط الموضوعة، وأخذ عدد من التجار يدرسون طرق تأسيس مشروع أتحادي لتلك الصناعة استعداداً لجلب الآلات والأجهزة اللازمة لها من الخارج، ولاشك أن لذلك المشروع فائدة كبيرة توجب أن يحقق على وجه السرعة وبذلك تزول العوامل الكثيرة التي هي سبب إنعدام الشروط الصحية التامة في مستويات الألبان التي يبيعها ذلك وذاك، لعدم مراعاة النظافة وتربية الحيوانات أو تغذيتها تغذية صحيحة[٢].

كما تابعت جريدة البلاد تأسيس شركة وطنية لأستخراج الفحم الحجري العراقي، إذ يعمل عدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال العراقيين على تحقيق مشروع أقتصادي وصناعي كبير بتأسيس شركة تتعهد باستثمار موارد الفحم الحجري في العراق، وأستخراج تلك المادة التي لها الفائدة العظيمة لحياة القطر الأقتصادية، ويقوم أولئك بالأعمال التمهيدية في ذلك الوقت ، ودراسة المشروع من جميع نواحيه العملية والفنية وتعيين جميع سبل نجاحه قبل تأسيس مثل تلك الشركة[٣].

وفي خطوة مهمة أخرى، قامت جريدة البلاد بمتابعة صناعة الأصباغ في العراق، إذ ذكرت أنه بعد تجارب فنية كثيرة أستطاع صاحب أحد المختبرات الكيمياوية الأهلية في العاصمة من أنتاج الصبغ الخاص بطلي الطائرات، كما أنتج نوع ممتاز من البارود وإنتاج أنواع مختلفة من الروائح العطرية (الكولونيا) وصبغ الأظافر (مناكير) ودهن الشعر (كريم) وتلك العطريات والأصباغ تضاهي غيرها من التي تستورد من الخارج ويقوم ذلك المختبر في الوقت نفسه بتجهيز المختبرات التابعة للحكومة والأهالي بالمواد الكيمياوية التي يستحضرها، بعد أن أنقطع إستيرادها من الخارج، وتستعد إدارة المختبر لأنشاء معمل لصنع الزجاج[٤].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢٠٤٦، ٢١ حزيران ١٩٣٩.

(٢) جريدة البلاد، العدد ١٣٥٥، ١٢ أذار ١٩٤٠.

(٣) جريدة البلاد، العدد ١٦١٠، ٢٢ كانون الثاني ١٩٤١.

(٤) جريدة البلاد، العدد ٢٢٠٤، ٢٠ نيسان ١٩٤٤.

٢- النفط

شهدت حقبة الثلاثينيات بداية صعود الأقتصاد العراقي، أذ يعد القطاع النفطي هو الأساس في تطوير ذلك الصعود، إذ قاموا ببناء المنشآت الأستخراجية والآلات الحديثة ومد أنابيب النفط من شمالي العراق إلى الساحل الشرقي للبحر المتوسط، إذ بدأت عمليات تصدير النفط العراقي إلى الأسواق الخارجية عام ١٩٣٨، أذ بلغ الإنتاج العراقي حوالي ٨٠ الف برميل يومياً، ولم يزدهر ذلك القطاع طويلاً، أذ اندلعت الحرب العالمية الثانية في اوربا عام ١٩٣٩ وارتفع انتاج حقول النفط العراقي إلى أكثر من ٤٠٠ الف برميل يومياً، كما خططت الحكومة العراقية أول خطوة لتملك وسائل الإنتاج عبر شراء مصفاة نفط صغيرة في كركوك من الشركة الأجنبية والتعاقد مع شركة أمريكية لبناء مصفاة وطنية ثانية قرب بغداد(١).

لقد تم أكتشاف النفط في العراق عام ١٩٢٧، والتي أعتبرت نقطة التحول في الأقتصاد العراقي نحو التقدم والنمو والأزدهار على الرغم من أن العراق لم يبدأ الإنتاج الا في عام ١٩٣٤، وقد تطلب ذلك توظيف أموالاً كبيرة قدرت بملايين الدولارات، وبلغت الطاقة السنوية لكل منها نحو ٢،٢ مليون طن، وبذلك أزدادت العائدات الحكومية العراقية من الشركات الأجنبية، إذ تمكنت الحكومة العراقية بفضل التطور في النفط إلى أنعاش القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري ولو بشكل محدود(٢).

وقد نشرت جريدة البلاد أن الحكومة العراقية قد أبلغت شركة النفط العراقية بأن تكف عن سير الأراضي النفطية –الكشف عن النفط – وتخضع لأحكام المقاولة التي عقدت حين منح الامتياز وإذا لم تكف فيه الشركة عن السير فأن الحكومة ستعد مقاولة الأمتياز ملغاة بموجب أحكامها ، وقد علمت الجريدة أن الحكومة وقتذاك قد أثارت بحث تلك القضية من جديد(٣).

وفي سياق متصل ، فقد علمت جريدة البلاد وقتها بأن شركة نفطية جديدة تفاوض الحكومة ولا تصل إلى نتيجة، إذ وصل إلى بغداد الجنرال الإيطالي (مولا) الذي جاء منتدباً من شركة أستثمار النفط البريطانية (شركة اللورد ويمس)، قد غادر العراق عائداً إلى أوربا بعد أن قضى مدة ليست بالقصيرة، ولم يتوصل في المفاوضات مع الحكومة إلى نتيجة حاسمة في قضية الحصول على أمتياز جديد بأستخراج النفط في العراق

---

(١) كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، بيروت ، دار الفارابي ، ٢٠١٣، ص ص٤٢٩-٤٣٠.

(٢) نادية جاسم كاظم الشمري، التجارة العراقية١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد٦، العدد٢، ٢٠١٦، ص٢٣١.

(٣) جريدة البلاد، العدد ١٣١، ١٩ نيسان ١٩٣٠.

غير المناطق التي تشغلها الشركة العراقية–التركية بمقتضى أتفاقيتها، وعلمت الجريدة أن الشركة الجديدة قد أبدت رغبة صادقة في الحصول على الامتياز، وعرضت شروطاً سخية لتحقيق طلبها، وأن العقبة التي وقفت حجر عثرة في طريق الأتفاق هو عدم أنتهاء المشكلة بين الحكومة والشركة التركية[١].

ونشرت جريدة البلاد مقالاً أكدت فيه ، أستعداد الحكومة لمد انابيب النفط في العراق، إذ أن الأستعدادات قائمة لمد تلك الأنابيب ، الا أن هنالك خلاف على الطريق التي يجب أن تسلكها أنابيب النفط عند إيصالها بأنابيب النفط بين ولاية الموصل والبحر المتوسط، ففرنسا تريد أن تمد تلك الأنابيب إلى أحدى الموانئ السورية كطرابلس الشام أو الاسكندرية ، وانكلترا تريد مدها إلى حيفا في فلسطين وبما أن النفط يخص شركة النفط العراقية التي ورثت شركة النفط التركية، فيظهر الاتفاق قد تم على أن تمد الشركة أنابيبها إلى الميناء الذي تريده، لذلك الفت الشركة بعثة هندسية وارسلتها إلى سوريا أولاً إذ درست مختلف الطرق يجوز أن تمد فيها الأنابيب ، وبعد أن أكملت دراستها ذهبت إلى العراق، وأن قرار تلك البعثة سيكون فاصلاً في تلك المسألة[٢].

ونشرت جريدة البلاد حفل تدشين أنابيب النفط في طرابلس، إذ أقامت شركة النفط العراقية حفلة فخمة في طرابلس بمناسبة تدشين أنابيب النفط، وقد حفرها المفوض السامي واللورد (ستاتجوب) والسير (جون كادمن) والمسيو (باستيد) ، وقد أقيمت بعد حفلة التدشين وليمة فخمة على نجاح العملية وقد حظر الإحتفال جمهور غفير [٣].

ونقلت جريدة البلاد ما كتبه مراسل جريدة التايمس اللندنية في كركوك بتاريخ ١٤كانون الثاني ١٩٣٥ ما ترجمته: (ان خط الأنابيب الذي تم أنشاؤه واختياره في السنة الماضية قد أفتتح اليوم أفتتاحاً رسمياً من قبل جلالة ملك العراق وبحضور أعضاء الحكومة العراقية والسر جون كادمن رئيس شركة نفط العراق التي أنشأت الخط والسير فرنسيس همفريز السفير البريطاني وعدد كبير من الرجال التابعين لمختلف الجنسيات...) [٤].

وتابعت جريدة البلاد فكرة أنشاء مصفى للنفط العراقي، إذ أخذت فكرة أنشاء مصفى للنفط العراقي أطواراً عديدة مختلفة، تشكلت من أجل دراستها بعض اللجان في وزارة الاقتصاد والمواصلات، وذلك لغرض تحقيق الفكرة وإظهارها إلى حيز الوجود، لما فيها من فائدة اقتصادية تعود على العراق بالخير العظيم وعلمت

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٥٠، ٦ أيار ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٥، ٢٧ أيار ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤٥٤، ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٤٦٤، ٦ شباط ١٩٣٥.

الجريدة أنه قد أقر رأي من وزارة الأقتصاد والمواصلات على إستقدام خبير لدراسة المقترحات الخاصة بأنشاء مصفى النفط، وقد وقع الأختيار على المستر (كانيرال) على أن يتقاضى مبلغ عشرة دنانير ونصف يومياً بالإضافة إلى أجور سفره بالدرجة الأولى، وإعطائه مخصصات أعاشة ودفع مصاريف معينة فيما يتعلق بأعداد الرسوم والتخمينات للمصفى الذي سيتم أنشاؤه، وأن موعد قدوم ذلك الخبير في شهر أيلول القادم سنة ١٩٣٦ [١].

وعلمت جريدة البلاد أن الخبير الفني الذي أستقدمته الحكومة لدراسة مشروع مصفى النفط كان قد أنتهى من مهمته ووضع تقريراً بنتيجة دراسته، وكان وزير الأقتصاد والمواصلات ينظر في ذلك التقرير لعرض القضية على مجلس الوزراء، ولما كانت الحكومة راغبة أشد الرغبة في إظهار ذلك المشروع إلى حيز الوجود، وأننا بأنتظار أن يتم ذلك في وقت قريب جداً[٢].

وأعدت جريدة البلاد التقرير النهائي حول مشروع مصفى النفط العراقي وتقرير الدائرة الفنية في لندن بشأنه، إذ ذكرت الجريدة أنه من المشاريع الوطنية الحيوية التي ينتظر تنفيذها المستهلك العراقي بفارغ الصبر، الا وهو مشروع مصفى النفط الذي يوفر له الشيء الكثير مما ينفقه في سبيل الحصول على الوقود في ذلك الوقت ، وأن الحكومة قد أبدت أهتمامها بتلك الناحية وأستقدمت الأخصائيين الفنيين لتلك الغاية، وأن الدوائر المختصة في الحكومة لا تزال تنظر تقرير المستر (طومسون) في ذلك الصدد إذ سبق لذلك الخبير أن جاء إلى بغداد وكلف بدراسة المشروع، ولإعطاء القرار النهائي فقد كان يدرس ذلك الخبير في لندن ويعمل معه عدد كبير من المهندسين الفنيين الأستشاريين بفحص أنواع النفط المأخوذة من أبار كركوك والكيارة لمعرفة قدر كثافتها وأي نوع من أنواع النفط يوافق حاجة الأستهلاك المحلي في العراق، وعند الأنتهاء من ذلك سيقوم بأرسال التقرير إلى الحكومة، وأن الدوائر ذات العلاقة ستشرع بتنفيذ المشروع في حينه[٣].

ودأبت جريدة البلاد على تتبع أخبار أكتشاف منابع النفط في العراق، إذ أن شركة (بي، أو، دي) قامت ومنذ عدة شهور، بعد أن حصلت على أمتياز التنقيب عن النفط غربي العراق، بأعمال التحري حتى عثرت على عدة منابع في مكانين من الرمادي الأول في أراضي (النفاطة) وهي تبعد عن الرمادي بنحو ١٥ كيلو متراً والثاني في أراضي (العواصل) وهي تبعد ٣٠ كيلو متراً وكلتا المنطقتين تابعتين لأراضي الشيخ عبد الرزاق علي السليمان، ذلك ما عدا الأراضي النفطية التي تم أكتشافها في البصرة وكذلك التي أكتشفت في

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٦٥٣، ٢١ أب ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٧٧٤، ١٥ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٨٨٢، ٣١ أيار ١٩٣٧.

لواء كربلاء، الأمر الذي يعرف عنه مقدار غنى العراق بمنابع النفط وما يعلق عليه من أمال جسام في زيادة موارد الثروة العامة وتنشيط حركة الزراعة والصناعة[١].

وضمن ذلك السياق تابعت جريدة البلاد نشاطات شركة نفط البصرة ، فذكرت متحدثة ان الشركة قامت بالبحث عن النفط في لواء المنتفك ، إذ سافر مجموعة من المهندسين الجيولوجيين إلى محل (القائمي) في لواء المنتفك والذي يبعد عن محطة أور (٦٥) كيلو متراً، إذ قاموا بالتحريات عن النفط ووضعوا العلامات المقتضية على الأماكن التي يوجد فيها النفط هناك بقصد أستخراجها، ومن أعمال شركة نفط البصرة في لواء المنتفك أنها قامت بتشغيل ستمائة عامل يومياً لتسوية طريق السيارات من أور حتى الصكير وذلك بمسافة (٥٠) كيلو متراً ويبلغ علو ذلك الطريق الذي يتم تسويته نصف متر وعرضه ستة امتار[٢].

ونشرت أيضاً جريدة البلاد تقريراً حول (النفط والسياسة في الشرق الأوسط)، إذ ذكرت أن مشروع الولايات المتحدة الخاص بمد أنابيب النفط من البلاد العربية السعودية قد درس دراسة عامة أثناء المباحثات بشأن النفط، ويبدوا هنالك من الأسباب ما يحمل على الأعتقاد بأنه إذا تطلبت مصالح أميركا تنفيذ ذلك المشروع فأنها لن تلقِ أية معارضة من جانب بريطانيا أما فيما يتعلق بفلسطين الواقعة تحت الإنتداب فيقال أنه لن يكون هناك عقبة في سبيل مد أنابيب النفط ما دامت سيادة الأراضي التي تمر بها أنابيب النفط لا تمس المصالح البريطانية والظاهر أن مستقبل ذلك المشروع لازال موضع شك فيه بعض الشيء كما أن جميع شركات النفط في أمريكا تعارضه، وقد تم بحث مواضيع عديدة وذات فوائد مشتركة فيما يتعلق بإنتاج وتوزيع ونقل النفط وكان من بين تلك المواضيع المسائل المتعلقة بإنتاج النفط في الشرق الأوسط وأقتراح مد أنابيب النفط ببلاد العرب ومشروع شركة نفط العراق الخاص بمد خط أخر من أنابيب النفط بين كركوك وحيفا[٣].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٠٨٢، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٠١، ٨ كانون الثاني ١٩٤١.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٣١، ٢٣ أيار ١٩٤٤.

المبحث الثالث

موقف جريدة البلاد من أوضاع التجارة في العراق ١٩٢٩-١٩٤٥

أستعادت التجارة الداخلية والخارجية مكانتهما في العراق ، بعد أنتهاء الأزمة الأقتصادية وزوالها، وعرفت تحسناً وأنتعاشاً أقتصادياً عام ١٩٣٣، أذ بدأ التحسن يظهر على أسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية وعلى حركة تصديرها إلى الأسواق الخارجية، ووضعت الحكومة العراقية في سبيل بناء أقتصادها تعريفة كمركية جديدة لعام ١٩٣٣ ضمت غايتين[١]:

١- تنظيم التجارة العراقية وحمايتها، والحد من البضائع الأجنبية التي تدخل السوق.

٢- تأمين مورد مالي للدولة، ولعل ما ميز التجارة الخارجية أبان الثلاثينيات من القرن الواحد والعشرين هو إزدياد قيمة الأستيراد من اليابان، أذ بقيت الهيمنة البريطانية في مقامها الأول، بينما ظل التبادل التجاري بين العراق وتركيا قليلاً نسبياً مع محدودية البضائع المتبادلة.

أن نمو التجارة الخارجية وخاصة تجارة الأستيراد التي أرتفعت من حوالي الربع مليون دينار في السنة، وذلك ما أدى إلى نشوء طبقة برجوازية تجارية في العراق وخصوصاً في البصرة وبغداد والموصل أذ أصبحت لتلك الطبقة شركاتها التجارية[٢].

كذلك تعد التجارة الداخلية وسيلة في توزيع البضائع المستوردة في أنحاء القطر، وعليه فأن التجارة الداخلية مرتبطة أرتباطاً شديداً بالتجارة الخارجية، أذ تتأثر بها وتؤثر فيها، ومن أسباب إنمائها في العراق هو تقدم الزراعة تقدماً واسعاً وكذلك تقدم الصناعة سيما ما يمكن أن يصنع بسهولة من الصناعات التي تعتمد على المواد الزراعية والحاصلات الحيوانية[٣].

وعندما شكلت وزارة التجارة ، التي كانت ضمن تشكيلات الحكومة العراقية المؤقتة ١٩٢١، والتي كانت مهمتها الأشراف على الأعمال التجارية في البلاد، وسارت وزارة التجارة على نظام التجارة العثماني، حيث لم يوضع لها نظام إداري خاص، وكانت تضم الدوائر (مكتب الوزير، الشؤون التجارية، مديرية الكمارك، مديرية

---

(١) سالار عبد الكريم فندي الدوسي، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية-جامعة الموصل ٢٠٠٨، ص ص١٠٢-١٠٥.

(٢) نادية جاسم كاظم الشمري، المصدر السابق، ص٢٣١-٢٣٢.

(٣) محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقية العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الأولى، ط٢، بغداد، مطبعة العاني ، ص١٢.

ميناء البصرة) ، وفي عام ١٩٢٢ تم ألغاء وزارة التجارة وأناطة أعمالها الى وزارة المالية بموجب الإرادة الملكية المرقمة (١٥١) في ٣٠ تموز ١٩٢٢ [١].

وهنا نشرت جريدة البلاد ما أنتهت اليه وزارة المالية وذكرت قائلة : ولقد أنتهت وزارة المالية من وضع لائحة قانون العلامات التجارية في العراق ووزعت نسخاً منها على الدوائر والمعاهد المختصة لأستماع آرائها في الموضوع[٢].

كما نشرت جريدة البلاد أجراءات وزارة المالية بشان التعريفة الكمركية ، فذكرت : أن وزارة المالية قد رفعت تقريراً إلى مجلس الوزراء تضمن وجوب وضع قانون جديد للتعريفة الكمركية، وستأخذ الوزارة المذكورة في وضع القانون بعدما يصدر قرار مجلس الوزراء في رفعه، وأشادت الجريدة بأهمية التعريفة الكمركية الجديدة، والتي سوف تساهم في زيادة التجارة الخارجية بين العراق ودول العالم أجمع وكذلك زيادة حجم التجارة الداخلية في العراق[٣].

وضمن ذلك السياق تابعت جريدة البلاد موضوع تجارة العراق مع الدول المجاورة ودول العالم الأخرى اذ نشرت الجريدة مقالاً عن التجارة العراقية–الإيرانية، إذ ذكرت بأنه نشر أخيراً القانون المالي الإيراني الذي صدر قبل مدة ، وقد نص ذلك القانون على أن التحويلات النقدية بالقران [٤]من الإيراني لا تقبل الا بموافقة من الحكومة الإيرانية بواسطة لجنة خاصة ألفت لذلك الغرض بإشراف مجلس الوزراء في إيران، ولقد كان من جراء ذلك القانون أرتباك شديد لتجارة العراق مع إيران، لأنهم لا يستطيعون تحويل القران الإيراني بواسطة البنوك في العراق أذ يخشى الا توافق على تلك التحويلات الحكومة الإيرانية، ولذلك فأن غرفة تجارة بغداد تفاوض الوزير المفوض الإيراني في العراق وتطلب منه أن يتوسط لدى حكومته بالموافقة على الحوالات بالقران بواسطة البنوك في العراق لأجل تسهيل أمور التجارة بين المملكتين، وأن الوزير المفوض الإيراني قد أهتم بذلك الأمر ووعد غرفة التجارة ببذل الجهود اللازمة للإجابة إلى طلبها[٥].

وعملت جريدة البلاد بإجراء أحصاء تجارة الترانزيت بين العراق وإيران خلال السنوات ١٩٢٦–١٩٢٨

---

(١) فيليب ويلارد إيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، دار البيضاء، ١٩٤٩، ص٢٢٩.

(٢) جريدة البلاد، العدد ١٢، ٧ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٦، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(٤) القران :عملة فضية فارسية استعملت في إيران ما بين ١٨٢٥ و١٩٣٢ وهي تنقسم إلى ٢٠ شاهي أو ١،٠٠٠ دينار ويشكل القران الواحد عُشر تومان، استبدل القران بالدينار عام ١٩٣٢. كانت قيمة القران تعادل فرنكاً فرنسياً واحد إلا أن تلك القيمة انخفضت ما بين الاعوام ١٨٧٤ و١٨٩٥ لتصل إلى نصف قيمتها، في عام ١٩٣٠ كان الباوند الإسترليني يساوي ٥٩,٧٥ قراناً، للمزيد ينظر :https://ar.wikipedia.org/wik .

(٥) جريدة البلاد، العدد ١٠١، ١٠ أذار ١٩٣٠.

ت	السنة	الصادرات من العراق الى إيران	الواردات من إيران إلى العراق
١	١٩٢٦	٣٥٩،٥ لك ربية	٢٢٤ لك ربية
٢	١٨٢٧	٣٦٠ لك ربية	٢٣٨ لك ربية
٣	١٩٢٨	٣٣٤ لك ربية	٢٦٤ لك ربية [١].

كما نشرت جريدة البلاد موضوع إنضمام العراق إلى أتفاقية ونظام حرية الترانزيت، إذ علمت الجريدة من مصدر رسمي، أن إنضمام العراق إلى أتفاقية ونظام حرية الترانزيت الموقع عليها ببرشلونة في ٢٠ نيسان ١٩٢٩، سيكون نافذاً ابتداءً من ٢٠ مايس ١٩٣٠[٢].

وبناء على سياسة الحكومة في تشجيع التجارة، وتطبيقاً لمنهجها الجديد، تم تعديل المعاهدة الجمركية المعقودة بين فرنسا عن البلاد المشمولة بالإنتداب وبين العراق، وبذلك الصدد نشرت جريدة البلاد التعديل وعلى الوجه الاتي[٣]:-

اولاً- يحق للتجار العراقيين أسترداد الرسوم الجمركية التي دفعوها في جمارك البلاد المشمولة بالإنتداب الفرنسي من البضائع المستوردة للعراق والمعاد تصديرها من طريق بير أوغلان- هجينة- الموصل.

ثانياً- يحق لتجار الإصدار العراقيين المطالبة بالرسوم المستردة، وقبل تنازل أي مبلغ كان من ذلك النوع على شرط أن يبرزوا في المكتب إذ نظم التصريح المتعلق بإعادة الإصدار الشهادات الناطقة بوصول البضاعة من قبل جمرك الدخول الأجنبي المبين فيما يلي:-

أ- اذا كانت تلك البضائع قادمة من الموصل من طريق هجينة-بير أوغلان وشهادار-حلب.

ب- شهادة بوجود تظهير ناطق بوصول البضائع المعاد تصديرها إلى حلب عن طريق الترانزيت.

ثالثاً- وقد عدّل الجدول الملحق في المادة السابعة من الاتفاق السوري-العراقي التجاري المؤرخ عام ١٩٢٥ والمغلق بتجارة الترانزيت وذلك باختيار طرق المرور التالية:-

أ) من بغداد إلى دمشق والعكس عن طريق رمادية فجة ومن طريق هيث-فجة-رمادية، ومن طريق البو كمال-فجة-رمادية-هيث-عانة.

ب) من بغداد إلى دير الزور والعكس من طريق أبو كمال-فجة-رمادية-هيث-عانة.

ج) من بغداد إلى حلب عن طريق دير الزور.

---

(١) جريدة البلاد، العدد السابق ١٠١،١٠ أذار ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٤٠، ٢٤ نيسان ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٧٩، ١٢ حزيران ١٩٣٠.

د) من الموصل إلى دير الزور عن طريق البادية وتل أبيض وعين غزال.
هـ) من الموصل إلى حلب عن طريق محمكية–هجينة–بير أوغلان.
ولا يجوز مرور البضائع الجمركية المرسلة بطريق الترانزيت بين البلدين (العراق–سوريا) من غير الطرق المذكورة.

وتابعت جريدة البلاد أخبار التجارة في الصحف العربية ، فنشرت ما ذكرته جريدة (صوت الأحرار البيروتية) حول ألغاء رسم الترانزيت بين العراق وسوريا إذ ذكرت: (تسعى المفوضية العليا سعياُ مشكوراً في سبيل توطيد العلاقات التجارية بين بلادنا والعراق وحمل تلك الأخيرة على أتخاذ سوريا ولبنان قاعدة للترانزيت، وقد نص الأتفاق التجاري الكمركي المنعقد بين بلادنا والعراق في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٥، على أستيفاء رسم الترانزيت عن البضائع قدره نصف بالمئة، ثم أنزل ذلك الرسم بموجب الأتفاق المنعقد في ٢٥ شباط ١٩٣٢ إلى واحد بالألف، وأول أمس أصدر فخامة المفوض السامي قرار رقم (٩٠) الغى بموجبه ذلك الرسم نهائياً، وباتت تجارة الترانزيت معفاة من جميع الرسوم الكمركية) [١].

ومن المشاريع التجارية المهمة التي تابعتها جريدة البلاد بأهتمام وهو مشروع البورصة التجارية ولائحته القانونية، إذ رفعت لائحة قانون بورصة التجارة إلى المجلس النيابي، وأن مضامين تلك اللائحة ترمي إلى تأسيس بورصة لتجارة البضائع الرئيسية في بغداد، وتعاين غرفة التجارة تلك البضائع وأنواعها بعد موافقة وزير المالية، وخول ذلك القانون لوزير المالية حق تأسيس بورصة في أي مكان أخر في العراق عند الحاجة ومنع الإتجار بالبضائع الرئيسية بالجملة في الأماكن المؤسس فيها بورصة لا داخل بناء البورصة، ويعين الحد الأدنى للمقادير التي يشملها تعبير بالجملة بنظام، وتتكون البورصة من جمعية ولجنة ومراقبيه، وتعين واجباتهم وكيفية أنتخابهم بنظام وتتألف جمعية البورصة من الأشخاص المسجلين بسجل البورصة، ويجب أن تتوفر في الشخص الذي يرغب في تسجيل اسمه في سجل البورصة الشروط التالية:–

١– أن يكون من منتخبي أحدى البضائع الرئيسية المعنية بموجب المادة الأولى من القانون أو من المشتغلين بتجارتها.

٢– لا يقل عمره عن ٢١ سنة.

٣– الا يكون مفلساً الا أذا أعيد أعتباره.

٤– أن يكون قد دفع أجرة تسمح له في البورصة لتلك السنة المالية التي تم فيها تأسيس البورصة.

أما اللجنة فتتألف من أعضاء ينتخبون من قبل الجمعية ويجب ان تتوفر في أعضائها الشروط التالية:–

١– أن يكون مسجلاً في سجل البورصة.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٣٨، ٣ أيار ١٩٣٥.

٢- أن لا يقل عمره عن ٢٥ سنة.

٣- أن لا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بالإفلاس الا أذا أعيد أعتباره.

٤- أن يكون قد أشتغل في أنتاج أو تجارة أحدى البضائع الرئيسية المعنية بموجب المادة الأولى من ذلك القانون لمدة سنتين على الأقل.

وأعطى القانون الحق لوزير المالية في ألغاء أنتخابات لجنة البورصة فيما أذا ظهر فيها خلل مهم يستوجب ذلك، أما لجنة المراقبة فيديرها مراقب يعينه وزير المالية، ومنحت لائحة الإتجار في البورصة الا لأعضاء الجمعية أو بواسطتهم، ويجوز لعضو البورصة أستخدام الدلالين الذين تعينهم لجنة البورصة بموافقة وزير المالية، وممنوع عليهم الإشتغال لحسابهم الخاص مباشرة أو بالواسطة، وكل دلال يتوسط ببيع البضائع الرئيسية بالجملة خارج البورصة، يعتبر مخالفاً ويعاقب عن تلك المخالفة بالعقاب المنصوص عليه في قانون الدلالين، ولا يقبل في تعهدات الحكومة المتعلقة في البضائع الرئيسية في الامكنة التي توجد فيها بورصة الا من كان في جمعية البورصة، وتستثنى من ذلك المبايعات الخارجية ، وقد أعتبرت اللائحة لجنة البورصة المرجع الرسمي للمحاكم والدوائر الرسمية فيما يخص أسعار البضائع الرئيسية وانواعها في المكان الذي تؤسس فيه بورصة بموجب ذلك القانون، وتستوفي لجنة البورصة عن التسجيل والخدمات التي تقوم بها في البورصة أجوراً مناسبة تعين بنظام، وتصبح من خصائص لجنة البورصة جميع المعاملات والوظائف التي تقوم بها لجنة الإدارة لغرفة تجارة بغداد الخاصة بتجارة البضائع الرئيسية، وخولت اللائحة وزير المالية حق تسليف البورصة ما تحتاج اليه من الأعتماد في بداية تكوينها على أن يستوفي ذلك الدين بأقساط تتناسب مع وضع البورصة المالي[١].

ومن المشاكل المهمة الأخرى التي تعقبتها جريدة البلاد ، هي أزمة شحن المحاصيل العراقية في القطار من المدن الأخرى إلى البصرة ، إذ أرسلت وزارة المالية كتاباً إلى مديرية السكك الحديدية بينت فيه ضرورة إيجاد قاطرات كافية لنقل المحاصيل المتراكمة في محطات المدن العراقية إلى البصرة بأقرب وقت ممكن نظراً لان بقاء تلك المحاصيل قد أضّر بالتجارة العراقية وسبب عراقيل كثيرة كان اهمها أن تجار العراق لم يتمكنوا من تلبية الطلبات التي وردت اليهم من الخارج ذلك فضلاً عن أن أكثر المحاصيل كان قد أصابها التلف بسبب طول المدة التي بقيت فيها تحت رحمة الأمطار ، وقد علمت الجريدة أن مديرية السكك الحديدية قد أتخذت التدابير لحل تلك الأزمة فأبلغت الوزارة بذلك ، كما أن القاطرات أخذت تشحن بعد ذلك تلك المحاصيل لإيصالها إلى البصرة [٢].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٢١، ٢٠ أذار ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٨٣٦ ، ٦ نيسان ١٩٣٧ .

وأهتمت جريدة البلاد وبشكل خاص بموضوع التمور وأولته اهمية كبيرة ، إذ يعد العراق من أوائل الدول العربية في تصديره إلى الخارج وفي الإنتاج المحلي إذ ذكرت الجريدة أن التمور العراقية في معرض باريس وقتذاك ، قد تواردت الطلبات الكثيرة لشرائه ، فقد ورد كتاب إلى رئاسة لجنة التمور في البصرة من رئيس لجنة التمور في باريس مفاده كما يلي : (أبلغكم بكل سرور مباشرتنا بالرعاية عند أفتتاح المعرض وقد حصل أقبال عظيم على تلك التمور وخصوصاً تمر الساير الخالي من النوى من جميع زائري المعرض وعلى الأخص الفرنسيين الذين كانوا يتباهون بتمور الجزائر ، وقد اتخذنا تدبيراً حسناً أوجب تقدير الجميع ذلك اننا أطعمنا الزائرين تموراً بدون ثمن لكي يطلع الزائر فعلياً على شكلها وطعمها وكل من ذاقها أشتراها بقناعة ومعرفة تامة عن حالها ولونها وشكلها ، وبتلك الصورة فقد راج تمر الساير رغم الأعتقاد الذي كان مستولياً على أذهان بعض التجار بأن تمر الساير لا رواج له في أوربا الوسطى وعلى الأخص في فرنسا ما ثبت ذلك بالبرهان ، واني أعلمكم بكل سرور بأن التمر يجري بيعه يومياً في المعرض للعلبة الواحدة الحاوية (١٠غم) صافي من التمر بفرنك واحد ، فيصبح قيمة الكيلو الواحد (٧٥٠) فلساً ، وقد تواردت طلبات كثيرة من التجار وبعض المحلات ، طالبين شراء كميات لا بأس بها من التمور وقد عرضت اللجنة ذلك على المصدرين في البصرة ، ووردت أيضا طلبات إلى لجنة التمور من بعض التجار المقيمين في (سيفون) المستعمرة الإفرنسية يرغبون في شراء تمر الزهدي والساير ، ويطلبون أعلامهم وتزويدهم بشروط البيع وتاريخ التسليم ، وقد تممت اللجنة ذلك الطلب إلى كافة التجار المصدرين في العراق وورود أشعار من سوق لندن إلى لجنة التمور في البصرة بصعود سعر التمر الحلاوي صعوداً جيداً ، والأسواق في حركة مستمرة) [١].

وقد أعدت جريدة البلاد تقريراً حول تجارة العراق الخارجية وحجم التبادل التجاري بين العراق والدول الأخرى، إذ أصدرت دائرة التجارة الخارجية لبورصة هامبرك وأسواق المانيا الشمالية ، عن تجارة العراق مع المانيا خصوصاً والدول الأخرى عموماً بأرقام ثابتة وفصول تستند على تدقيقات لا تقبل الشك والريبة وتقارير أخرى عن تجارة الجارتين تركيا وإيران، وأن من بين الشركات التي تشتغل في التجارة بين العراق والمانيا بصورة خاصة هي شركة (عمبرجي وشركاؤه) العراقية في هامبرك نظراً لخبرتها في التجارة العراقية وتم أستطلاع رأيها عن قضية الصادرات العراقية إلى الخارج، وعن العوامل التي أدت إلى هبوط تلك الصادرات في الأسواق الأجنبية، وتفوق الواردات الأجنبية على الصادرات العراقية بما يعادل الضعف، ففي السنة التجارية ١٩٣٤/١٩٣٥، بلغت الصادرات العراقية إلى الخارج ٣،٩ مليون دينار عراقي، بينما بلغت الواردات الأجنبية إلى الأسواق العراقية ٦،١ مليون دينار عراقي، أن الصادرات العراقية وأن كانت تتقدم في كل سنة تقدماً محسوماً، غير أن الواردات الأجنبية تقدمت كذلك أيضاً، فبعد أن كانت صادرات العراق حسب

(١) جريدة البلاد ، العدد ٩٥٦ ، ٢٧ اب ١٩٣٧ .

إحصائية ١٩٣٣-١٩٣٤ حوالي ٢،٩ مليون دينار عراقي زادت كما رأينا في سنة ١٩٣٤-١٩٣٥ غير أن الواردات زادت كذلك، ولا يدخل في ذلك المواد التي دخلت للمشاريع العراقية كسدة الكوت أو غيرها، أما رسوم الترانزيت فقد أخذت مع الأسف تتناقص شيئاً فشيئاً، فبعد أن كانت رسوم الترانزيت في سنة ١٩٣٣-١٩٣٤ ثلاثة ملايين دينار عراقي أصبحت في سنة ١٩٣٤-١٩٣٥ مليونين وتسعمائة دينار عراقي، أن الحكومة العراقية وأن كانت قد وجهت إلى تلك النقطة وحاولت ولا زالت تحاول وقتها إيجاد الحلول لمعالجة تلك الحالة بشتى الطرق سواء بعقد معاهدات تجارية على أساس التبادل التجاري كمعاهدة العراق مع المانيا أو بدراسة مشاريع كمشروع أحتكار التمور أم عدم أحتكاره أو مسألة احتكار التبغ ام غيره أو بتكوين المجلس الأقتصادي الأعلى أم المصرف الزراعي-الصناعي وإلى غير ذلك من الطرق التي تحاول فيها السيطرة على التجارة العراقية ورفع ميزانها ومستواها، غير أن هنالك دولاً لازالت تبيع العراق ولا تشتري منه الا قليلاً، وأضافت الجريدة بأنه على الرغم من عقد العراق معاهدة تجارية مع المانيا مثلاً على أساس التبادل التجاري ووقعت المعاهدة، وأستبشر التجار خيراً غير أن الحقيقة المرة هي أن تطبيق تلك المعاهدة أمر مستحيل، ذلك أن التجارة الألمانية هي أعتمادها على المبادلة بالبضائع لا بالدراهم، فإخراج النقد ممنوع مهما كان نوع النقد والبائع العراقي مهما كان قوياً ليس في وسعه تصدير حاصلاته إلى المانيا في ذلك الوقت ، لأن المصدر العراقي لا يصدر الا بالعوض النقدي وذلك ممنوع في المانيا[١].

ونشرت جريدة البلاد ما أوردته جريدة (صوت الأحرار) بشان توصل العراق إلى عقد أتفاق تجاري بين العراق ولبنان، فذكرت : على الرغم من المساعي التي تقوم بها الحكومة اللبنانية لأقناع حكومة فلسطين بالسماح لدخول الموز اللبناني إلى الأراضي الفلسطينية، الا أن حكومة فلسطين متشبثة بالرفض، بأعتبار أن قرار المنع عام ويشمل جميع البلدان، فاذا سمح للموز المصدر من سوريا ولبنان بدخول الأراضي الفلسطينية توجب السماح للموز المصدر من جميع البلدان أيضاً وذلك ما تتحاشاه فلسطين من أجل حماية زراعة الموز في ديارها، ورأت الحكومة اللبنانية أزاء التشبث أن توجه أهتمامها نحو العراق لتصدير الموز وأثمار الفاكهة الأخرى إلى البلد المجاور، لذلك دعا رئيس الجمهورية اللبناني وقتذاك أميل إده [٢] عام ١٩٣٦ المسيو ريكلو مستشار الشؤون الأقتصادية في المفوضية العليا اللبنانية وتحدث أليه في الموضوع طالباً مفاوضة الحكومة العراقية بواسطة وزير فرنسا المفوض في بغداد وتوصلا إلى عقد أتفاق تجاري بين البلدين، وأن

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٣٧، ٧ نيسان ١٩٣٦.

(٢) أميل إده (١٨٨٦-١٩٤٩) : محام وسياسي لبناني، رئيس الجمهورية اللبنانية ١٩٣٦- ١٩٤١ انتهج سياسة مؤيدة لفرنسا وعارض وحدة لبنان مع الدول العربية ، قبل بالتعاون مع فرنسا عندما لجات هذه الأخيرة الى تعطيل الدستور واعتقال زعماء لبنان الوطنيين وعلى راسهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء سنة ١٩٤٣ ، اسس حزب الكتلة الوطنية الذي يراسه الان ابنه ريمون اده ، توفي سنة ١٩٤٩ ، للمزيد ينظر عبد الله الكيالي ، موسوعة السياسة، ج١، المصدر السابق، ص ٣٣٥ .

المفاوضات جارية بذلك الشأن في جو كان يدعوا إلى التفاؤل بالنتيجة، وأن المسيو ريكلو قدم للمرة الثانية إلى سراي الحكومة وقابل الرئيس مقابلة استغرقت ساعة من الزمن[١].

وعمدت جريدة البلاد إلى نشر ما أذاعته وزارة المالية حول صدور قانون شركات التأمين في البيان الرسمي التالي[٢]:-

(بناءً على قرب صدور قانون شركات التأمين، وتجنباً لتعطيل أعمال التأمين، يلفت بذلك نظر كافة شركات التأمين التي تتعاطى أي نوع من أنواع التأمين في العراق سواء كان لها مكتب خاص في العراق ام وكيل يمثلها إلى الأمور التالية:-

١- وجوب أستعداد تلك الشركات لأن تودع بأسمها بعد نشر القانون المذكور لدى أحد المصارف التي يعينها وزير المالية .

أ) مبلغاً من النقود قدره (١٠٠٠٠) دينار لقاء التأمين على الحياة أو التأمين بالأقساط أو أطفاء رؤوس الاموال بعضها أو كلها.

ب) مبلغاً من النقود قدره (٥٠٠٠) دينار لقاء أعمال التأمين الاخرى.

٢- لا يجوز قبول تلك الودائع الا بأذن خطي من وزير المالية.

٣- لا يجوز للشركات بعد نشر القانون الأنف الذكر المباشرة بأعمال التأمين أو المعاطاة بأعمال تأمين جديدة في العراق ما لم تكن قد دفعت تلك الدوافع.

٤- أن الودائع المذكورة يستثمرها المصرف لحساب الشركة في السندات التي تختارها الشركة ويصادق عليها وزير المالية.

٥) وجوب الأستعداد لتقديم طلب إلى وزير المالية بعد نشر القانون لأستحصال الإجازة التي بدونها لا يجوز لشخص حقيقي أو حكمي أن يقوم بأعمال وكالة لشركة من شركات التأمين).

وقد صادق مجلس الامة على لائحة قانون شركات التأمين، ونوهت الجريدة إلى نشر اللائحة في الجريدة الرسمية بعد ذلك[٣].

وتابعت جريدة البلاد وبكل أهتمام الأتفاقات الكمركية والتجارية التي عقدها العراق مع دول الجوار والعالم، إذ نشرت الجريدة الأتفاق الكمركي الخاص لتسهيل التجارة بين العراق وفلسطين، بالبيان الرسمي

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٤٠، ١٠ نيسان ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٥٦٥، ١١ أيار ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٥٧٩، ٢٨ أيار ١٩٣٦.

التالي: (أن الاتفاق الكمركي الخاص لتسهيل التجارة بين العراق وفلسطين والمعقود بين الحكومتين العراقية والبريطانية بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٣٦ في بغداد قد دخل حيز التنفيذ أعتباراً من ١٤ شباط ١٩٣٧ [١].

كما نشرت جريدة البلاد موضوع عقد معاهدة تجارية بين العراق ومصر من أجل توثيق العلاقات الأقتصادية بين البلدين، إذ ذكرت بأن الأخبار التي ترد من مصر أن عبد الرحمن عزام وزير مصر المفوض في العراق والموجود وقتها في مصر، قد قصد وزارة التجارة في مصر وقابل عبد السلام فهمي جمعة وزير التجارة ومكث معه وقت غير قصير، ثم قابل بعد ذلك عبد الرحمن فكري وكيل الوزارة، وأن الحديث الذي دار بين عزام والوزير، كان حول العلاقات التجارية بين العراق ومصر، فذكر عزام أن حكومة العراق ترغب في عقد معاهدة تجارية مع مصر لتوثيق العلاقات الأقتصادية بين البلدين وأن الحكومة العراقية قد وضعت بالفعل مشروع معاهدة، وهو سيحمل ذلك المشروع –بعد الموافقة عليه– إلى العراق لتوقيعه بالنيابة عن الحكومة المصرية[٢].

وبتلك المناسبة نشرت جريدة البلاد في العدد نفسه احصاءات رسمية لحجم المبادلات التجارية بين العراق ومصر :

ت	السنة	الصادرات من العراق الى مصر	الواردات من مصر الى العراق
١	١٩٣٥	٦٨٤٩٨ دينار	١٥٠٨٥١ دينار
٢	١٩٣٦	١١٦١٩٣ دينار	٩٢٦٤٧ دينار

أما بالنسبة للمبادلات التجارية مع الدول الاخرى ، فكانت :

ت	السنة	صادرات البضائع الاجنبية الاخرى
١	١٩٣٥	٨٤٧٨ دينار
٢	١٩٣٦	٩٩٢٥ دينار [٣].

وذلك البيان يدل على أن الميزان التجاري كان في صالح العراق في سنة ١٩٣٦، مع أنه كان العكس في صالح مصر سنة ١٩٣٥، وأهم واردات مصر من العراق من التمر

(١) للمزيد حول الأتفاق الكمركي ينظر : جريدة البلاد، العدد ٨٠٤، ٢١ شباط ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٨٢٤، ٢٢ أذار ١٩٣٧.

(٣) تصميم الجدول من عمل الباحث .

المجفف (الفجوة)، فهي تبلغ ٩٠% من مجموع الواردات، ثم الخيول والمغات وسجاجيد الصوف، وأهم صادرات مصر إلى العراق هو السكر المكرر، ويبلغ حوالي ٧٠% من مجموع الصادرات، ثم فحم الكرك والغار والإسفلت والكتب المطبوعة[١].

وقد ذكرت الجريدة أيضاً عن صادرات البضائع من الدول الأجنبية الأخرى ، وهي الآلات والأفلام السينمائية وزيوت التشحيم وورق السكائر والآلات التجارية [٢].

وضمن ذلك السياق نشرت جريدة البلاد أخبار مشروع الأتفاق التجاري بين العراق ومصر، إذ ذكرت ان وزارة التجارة والصناعة المصرية أنتهت من دراسة مشروع الأتفاق التجاري بين العراق ومصر وأنها ستشترك مع وزارة المالية المصرية في وضع المشروع النهائي لذلك الأتفاق، وأن الانباء المصرية قد أفادت بأن وضع المشروع قد تم، وان وزارة الصناعة والتجارة قد بعثت إلى وزارة خارجية مصر لا بلاغها إلى الحكومة العراقية بواسطة وزير مصر المفوض في العراق، وقد علمت الجريدة أن مشروع الأتفاق قد نص على أن تكون المبادلات التجارية بين العراق ومصر قائمة على قاعدة (الدولة الأولى بالرعاية)[٣].

كما أشادت جريدة البلاد بما نشرته جريدة (جمهورين التركية) في عددها الأخير حول حديث مدير التجارة العراقي عبد الاله حافظ الودي، حول العلاقات التجارية بين العراق وتركيا، وذلك أثناء سفر مدير التجارة إلى باريس ومروره بإسطنبول، إذ قالت جريدة جمهورين ما ترجمته إلى العربية: (وصل إسطنبول السيد عبد الاله حافظ مدير التجارة العراقية وهو في طريقه إلى أوربا قاصداً باريس، وقد أدلى سعادته إلى مندوبي الصحف ما قاله، (لم أكن قد شاهدت تركيا وأستانبول، إذ تلقيت دراستي منذ سبعة عشر عاماً، وأني لسعيد بأنتهاز فرصة ذهابي إلى باريس للأشراف على القسم العراقي في معرض باريس الدولي في ذلك العام لزيارة تركيا، وعند المقارنة بين تركيا الحديثة وتركيا القديمة لابد للإنسان أن يشعر بأنه أمام خارقة، وسبب سفري ذلك يتعلق بشأن المعرض لا غير، أذ أن العراق قد شارك في معرض باريس واعد قسماً خاصاً بالعراق

---

(١) جريدة البلاد، العدد السابق ٨٢٤ ، ٢٢ أذار ١٩٣٧، .

(٢) المصدر نفسه ، العدد نفسه .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٨٧١، ١٧ أيار ١٩٣٧.

كانت ٣٠ الف ليرة، أما المعروضات التي سيعرضها القسم العراقي فهي رسوم أنشاء المباني الخاصة بالعراق وتصاميمها ونماذج المنتوجات العراقية التي يصدرها إلى الخارج، أما الوضع الأقتصادي والتجاري في العراق فأن بلادنا أخذت كتركيا تسير على منهج إصلاحي ناهض ورصين وعلاقتنا التجارية مع الخارج هي بصورة خاصة مع تجارة اليابان والمانيا وفرنسا وأمريكا وهولندا، ولقد صدرنا سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ إلى تركيا صادرات بلغت قيمتها ١٩٠ الف ليرة واستوردنا من تركيا منتوجات تركية بلغت قيمتها ٦٨ الف ليرة، وتلك الارقام تبلغ ٥،٤% و ٠،٠٩% من ميزانية المدخولات أن ما بين العراق وشقيقته تركيا من العلاقات التجارية في الوقت الحاضر ليست متقدمة كثيراً، ولكننا نأمل بعد توقيع الحلف الشرقي ببضع سنوات وخاصة عقب شروع المعامل المنشأة حديثاً في تركيا بالعمل، وأن تتطور تلك العلاقات بين البلدين وتتوسع كثيراً جداً) [١].

وأستمرت جريدة البلاد بمتابعة توطيد العلاقات التجارية مع دول الجوار والعالم ، إذ ذكرت الجريدة عن توطيد علاقتنا التجارية مع المندوب التجاري لحكومة الهند الشرقية الهولندية ، إذ وصل بغداد المسيو (وولتربيك) المندوب التجاري الرسمي لحكومة الهند الشرقية الهولندية، بغية دراسة الأحوال التجارية المحلية، وتوثيق التبادل التجاري بين العراق وبلاده، وتشمل منطقة أعماله أقطار الشرق الأوسط، وقد زار مصر وتركيا وسوريا لنفس الغاية، كما أنه سيزور إيران قبل أن يبحر إلى جاوة إذ يقدم تقريره، وقد أتصل المسيو وولتربيك، أثناء مكوثه في العاصمة بالأوساط التجارية وتباحث معها بشأن تصدير منتوجات بلاده وأستيراد المنتوجات العراقية، ولا يخفى أن العراق كان يستورد من الهند الشرقية الهولندية كميات لا يستهان بها من السكر والشاي والقهوة، ويصدر أليها بعض المنتجات وخاصة التمور، وأن التمور العراقية تلقى رواجاً حسناً في البلاد المذكورة، وأن النية متجهة إلى زيادة تصديرها إلى ذلك القطر [٢].

أما فيما يتعلق بعلاقة العراق التجارية مع الولايات المتحدة الأميركية، فقد ذكرت جريدة البلاد أن هنالك محادثات رسمية تجري في ذلك الشأن بين وزير خارجية العراق والسفير المفوض الأمريكي المقيم في بغداد، إذ أخذت الصلات التجارية والأقتصادية

(١) جريدة جمهورين ، نقلاً عن جريدة البلاد، العدد السابق ٨٧١ ، ١٧ أيار ١٩٣٧..

(٢) جريدة البلاد، العدد ١١١٦، ١٥ أيار ١٩٣٨.

بين العراق والدول الأجنبية التي نصدر أليها منتوجاتنا ونستورد منها منتوجاتها تزداد نمواً بين الحين والأخر، ولما كان من الضروري أن تسير تلك العلاقات التجارية على أسس مفيدة للطرفين، فقد أصبح من الضروري تدعيم تلك الناحية بأتفاقات تجارية تبين أحكامها على تبادل المنافع بين الجهتين لتوثق تلك العلاقات وتتظافر الجهود لأزدهار التجارة في تلك البلاد، وقد جرت محادثات بين وزير خارجية العراق و وممثل الولايات المتحدة الأمريكية المقيم في بغداد، فيما يخص وضع أتفاقية تجارية بين البلدين تعالج فيها قضايا صادرات العراق الرئيسة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كالتمور والصوف والجلود على أن تراعي أمريكا في الرسوم الكمركية على السيارات المستوردة منها إلى العراق، وينتظر أن تضع الدوائر المختصة العراقية وقتذاك ، مسودة تلك الأتفاقية التجارية ، وتحال للدراسة من قبل الدوائر المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تعمل الدولتان بعد الموافقة على الأسس من أجل أنجاز ذلك المشروع التجاري المفيد(١).

كما تابعت الجريدة توسع التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية إذ أتخذت حركة التبادل التجاري بين العراق وأمريكا شكلاً واسعاً سيما بعد نشوب (الحرب العالمية الثانية) وأنقطاع الصلات التجارية بين العراق وبعض أسواق أوربا بسبب الظروف التي خلفتها تلك الحرب، وكانت أهم خواص ذلك التوسع في التبادل التجاري بين العراق وامريكا، أن زيادة نسبة الواردات الأمريكية إلى الأسواق العراقية على صادرات العراق إلى أمريكا وكانت أمريكا هي السوق الوحيدة التي يصدر أليها العراق بضائع ومنتوجات أكثر من التي يستوردها منها، وقد نشرت دائرة الإحصاء في وزارة الاقتصاد، احصاءات خاصة في تقريرها لشهر كانون الأول ١٩٤٠، بحثت فيها تطور العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة ١٩٣٧ ويتبين من ذلك أن أهم المنتوجات العراقية إلى الأسواق الأمريكية كانت المصارين وعرق السوس والتمور على أنواعها والجلود وتأتي في الدرجة الثانية الأصواف والتحف الاثرية، أما أهم الصادرات الأمريكية إلى أسواق العراق فكانت بعض أنواع المعادن والمكائن والمضخات واجهزة الراديو والمراوح الكهربائية والسيارات والأدوات الميكانيكية والمواد الصناعية الاخرى، وأثرت التدابير المتخذة حول تحويل العملة العراقية إلى

(١) جريدة البلاد، العدد السابق ١١١٦، ١٥ أيار ١٩٣٨ .

الـــدولار الأمريكـــي بعـــض التـــأثير علـــى الحركـــة التجاريـــة بـــين العـــراق وأمريكـــا فـــي الآونـــة الأخيـــرة ، كمـــا أن التجـــار الـــذين يملكـــون مقـــادير كافيـــة مـــن الـــدولارات لايزالـــون يواصـــلون أعمـــالهم الاعتياديـــة فـــي المتـــاجرة مـــع أمريكـــا وأن كانـــت تلـــك الأعمـــال تقتصـــر فـــي الوقـــت الحاضر على البضائع الرئيسة التي تحتاج أليها أسواق العراق الأستهلاكية[١].

وقد أشارت جريدة البلاد إلى قرب أستئناف المفاوضات بين العراق وسوريا للتوصل إلى عقد معاهدة تجارية بين البلدين، إذ طال الأمد على الشروع في تلك المفاوضات وكثر المد والجزر بين الطرفين وقد أصيبت بالتوقف ثم استؤنفت سابقاً وتوقفت أيضاً وأملنا كبير هذه المرة أن تنجح ويصل الجانبان إلى نتيجة حاسمة لعقد المعاهدة التي ينتظرها العراقيون والسوريون بفارغ الصبر، سيما أن المفاوضات لم يتأهب لاستئنافها الا بعد أن أتفقت حكومة العراق مع الحكومة في سوريا بأنها ستقوم على أساس ألغاء الحواجز الكمركية بين القطرين الشقيقين المتجاورين، وذلك المبدأ من المبادئ الأساسية التي يطمح أليها الجميع في القطرين، أذ تعد خطوة واسعة في سبيل أتحاد الأقطار العربية وهو الهدف الأسمى الذي يسعى لتحقيقه أبناء الضاد كافة في كل مكان تحت سماء القبة الزرقاء، وطبيعي أن الأتفاق بإلغاء الحواجز الكمركية سيبنى على المقابلة بالمثل ولا يعد مطلقاً عاماً، بمعنى أن البضاعة المصدرة من العراق لا يؤخذ عنها رسم كمركي في سوريا بمقدار البضاعة الواردة من سوريا في بلادنا من الرسم الكمركي، ولقد توثقت الصلات التجارية بين العراق وسوريا مدة من الزمن بعد الحرب العالمية الأولى ثم عادت وزادت عما كانت عليه، وخاصة بعد أن سلكت السيارات طريق الصحراء وانتظمت أسفارها ورتبت أوقاتها وركوبها، فزار بغداد مجموعة من التجار السوريين سيما من دمشق وأسسوا بيوت تجارية، وزادت المعاملات بين المتاجر العراقية والسورية، وأهم الصادرات العراقية إلى سوريا، والتي تذهب من الألوية الشمالية ومن الموصل على وجه الخصوص ، من الخيول والأبقار والاغنام والماعز والجمال والبغال والحمير والدهن والبيض والمصارين والتمور والحنطة والجلود المجففة والمدبوغة دبغاً خفيفاً وتصدر من تلك الجلود أقلاعاً كبيرة، فهي من أهم صادراتنا بعد الغنم وبلغت الصادرات إلى سوريا في العام الماضي ١٩٣٥، ما قيمته مئتا الف دينار، أما ما يرد من سوريا الينا فهو الصابون الحلبي والجلود السميكة لنعال الأحذية والاسطوانات الفوتوغرافية وخيوط السوتلي والمنسوجات الحريرية والقطنية وغيرها والذي قدّر في السنة السابقة بنحو مائة وخمسين الف دينار، ولاريب في أن تلك التجارة بين البلدين ستتضاعف كثيراً بعد عقد الأتفاقية المرجوة والغاء الحواجز الكمركية، وتمنت الجريدة أن تتكلل المساعي في ذلك السبيل بالنجاح[٢].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٦٠٣، ١٥ كانون الثاني ١٩٤١.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٥٩٩، ١٩ حزيران ١٩٣٦.

وأعطت جريدة البلاد أهمية كبيرة لتجارة العراق مع اليابان، وكتبت بعنوان بارز (أتجاه جديد في السياسة الأقتصادية)، إذ أخذت تجارة اليابان إلى العراق تزداد في السنوات الأخيرة أزدياداً مطرداً، بحيث أنها أكتسحت من أمامها كثيراً من المنتوجات الإنكليزية القطنية وغيرها من البضائع ، وذلك نتيجة أسعارها الزهيدة التي لا تزاحم، ولقلة أجور عمالها بسبب مستوى معيشتهم المتدني، والتقدم الميكانيكي في صناعاتهم والإنتاج على مقياس كبير، ويتضح للقارئ من الجدول التالي منافسة البضائع اليابانية وسرعة أنتشارها في الأسواق العراقية:-

السنة	قيمة الواردات بالدينار	النسبة لمجموع الواردات
١) ١٩٣٠-١٩٣١	٩٨،٠٠٠	%١،٨٣
٢) ١٩٣١-١٩٣٢	٢١٠،٠٠٠	%٤،٨٦
٣) ١٩٣٢-١٩٣٣	٤٢٥،٠٠٠	%٦،٨١
٤) ١٩٣٣-١٩٣٤	٧٠٦،٠٠٠	%١١،٧٢
٥) ١٩٣٤-١٩٣٥	١،٢٢٤،٠٠٠	%٢٥،٠٤

وأعظم مظاهر تلك المنافسة برز في المنسوجات، فلقد بلغت قيمة الأقمشة ما يقرب من مليون ومائتي الف دينار، ذلك عدا الأجهزة الكهربائية والصحية والزجاج والدهان والجوارب والأحذية الخفيفة التي أخذ يزيد إستيرادها، على أن اليابان لا تستورد من العراق أي شيء يذكر، فكان من الطبيعي أن تفكر المحافل التجارية العراقية من حكومية وأهلية في معالجة تلك الوضعية الشاذة وغير المنطقية خصوصاً وأن هناك الكثير من البضائع والمنتوجات العراقية كالقطن والصوف والجلود والحبوب والتمور وغيرها من المواد المتوفرة التي يمكن تصديرها إلى اليابان والإفادة منها تجارياً وصناعياً عوضاً عن بقائها كاسدة في أسواق العراق دون طلب خارجي كالتمور العراقية الغنية بموادها الغذائية، إذ يتلف منها سنوياً مقدار كبير، ثم أن هنالك مجالاً واسعاً لزيادة الإنتاج في العراق أذا ما كثر الطلب من الخارج، ولذلك عمدت الحكومة إلى أدخال تعديل في نظام الكمارك الموضوع سنة ١٩٣٣ يخول وزارة المالية الحق في تحديد كمية البضائع الواردة من أي بلاد كانت حسبما تقتضيه مصلحة العراق الأقتصادية وعهودها الدولية، إذ قصدت الحكومة بذلك التشريع ان يكون حافزاً لدخول الدول الأجنبية مع الحكومة العراقية بمفاوضات تجارية وتأمين مصالح العراق وإزالة الغبن عنه، وفعلاً جرت مفاوضات تلتها أتفاقيات تجارية بين العراق وحكومات النمسا وبولندا والمانيا وتركيا وغيرها من الدول الأوربية، الا أن المفاوضات مع اليابان لم تجد نفعاً، فلجأت الحكومة ذلك العام (١٩٣٦) إلى أصدار النظام الكمركي رقم (٢٢) الذي قيدت فيه البضائع اليابانية التي يمكن إدخالها إلى العراق بحيث

يصدر محلها من المنتوجات العراقية إلى اليابان لأستهلاكها المحلي بنسبة ١٥% على أن لا يدخل بذلك الرقم النفط المصدر أليها، وان تكون النسبة لسنة ١٩٣٧-١٩٣٨ المالية ٢٥% على أن تزيد تلك السنة كلما رأت الحكومة العراقية أن ذلك في صالحها ، وأشادت جريدة البلاد بأتباع الحكومة العراقية ذلك الأتجاه في السياسة الكمركية وتغييرها نظام الباب المفتوح في التجارة، وهي بذلك تحذو حذو تركيا وإيران والدول المجاورة وغيرها من الدول الأوربية كحكومتي النمسا والمانيا، وذلك لمعالجة وضعها التجاري وحماية منتوجاتها(١).

وفي سياق ذات الموضوع، فقد نشرت جريدة البلاد عن العلاقات التجارية بين العراق واليابان، إذ ذكرت الجريدة بأن وفد ياباني شبه رسمي قد زار العراق لدراسة الحالة الأقتصادية في بعض ممالك الشرق الأدنى، وقد أتصل أعضاء الوفد الياباني بالبيوتات التجارية العراقية وجرى البحث بينهم وبين تلك البيوتات حول بعض الشؤون التجارية التي تهم البلدين بوجه عام، وإزالة العراقيل التي تعترض المصدّرين العراقيين ثم سافر الوفد إلى طهران ، وبعد الأنتهاء من مهمته في إيران سيتوجه إلى بغداد، أذ أن محادثاته مع الجهات التجارية العراقية لم تتم بعد، خصوصاً وأن الوفد يحمل صفة شبه رسمية ، ومن الأمور التي ستكون مدار البحث وقتذاك أمر التبادل القنصلي بين البلدين(٢).

وتأكيداً لأهتمام جريدة البلاد بالعلاقات التجارية بين العراق واليابان ، فقد ذكرت في عنوان لها (توثيق الصلات التجارية بين العراق واليابان) إذ أقام المستر (كوباياشي) مدير مكتب التجارة اليابانية في بغداد يوم الثلاثاء ٢٧ شباط ١٩٤٠ حفلة عشاء فخمة في فندق سميراميس على شرف غرفة تجارة بغداد، وذلك برعاية المستر (كومايا) وزير اليابان المفوض في العراق، وقد حضر حفلة العشاء محمد جعفر أبي التمن ومن الغرفة إبراهيم حليم وإبراهيم الشابندر، وعزرا العاني ومنير بصري كما حضرها الوزير الياباني وسكرتير المفوضية وعدد من الجالية اليابانية وقد القى صاحب الدعوة خطاباً أشار فيه إلى الصلات التجارية الوثيقة والروابط الودية التي تربط البلدين الشرقيين العراق واليابان، ونوه بحرص اليابان على تنمية الصلات وتقويتها وختم خطابه متمنياً للعراق كل سعادة ورخاء، فرد عليه منير بصري باللغة الفرنسية – التي كان يتقنها مدير مكتب التجارة الياباني في بغداد –خطاب أرتجالي شاكراً للوزير الياباني وصاحب الدعوة حفاوتهما، مشيراً إلى العلاقات التجارية القائمة بين اليابان والعراق ونحو تجارة التصدير إلى تلك البلاد، وقد تبادل الأخرون الأحاديث وخصوصاً عن توسيع تجارة الصادرات العراقية إلى اليابان والتي تهم العراق بالدرجة القصوى

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٨٦، ٤ حزيران ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٠٧٠، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٨.

وشكر الضيوف صاحب الدعوة على تلك المناسبة المتاحة لتوثيق صلات التعاون الأقتصادي بين المملكتين[١].

ونتيجة الأهمية بمكانة التجارة ، نشرت جريدة البلاد تقريراً حول تجارة الصادرات والواردات العراقية وتطورها بين سنتي ١٩٣٨-١٩٣٩، إذ ذكرت أن قيمة الصادرات العراقية قد زادت في الثمانية أشهر الأولى من سنة ١٩٣٩ على قيمة صادرات نفس المدة من سنة ١٩٣٨ بما يقارب (١٨١،٦٢١) ديناراً، ولقد كانت قيمة تلك الصادرات في المدة المذكورة من السنة الماضية (١،٩٨٦،٧٠٢) ديناراً مقابل (١،٨٥٠،٠٨١) في السنة السابقة لها وحصلت تلك الزيارة بالدرجة الأولى في صادرات الصوف التي بلغت في السنة الماضية (٤٠١،٧٠٦) دينار، مقابل (١٤١،٧٦٣) ديناراً في السنة التي سبقتها، أي بزيادة ٢٥٣،٩٤٣ ديناراً في السنة الماضية، وارتفعت قيمة صادرات المواشي من (٩٨،٥٠٠) ديناراً في سنة ١٩٣٨ إلى (١٦٠،٠٠٠) دينار في السنة الماضية، وتضاعفت قيمة صادرات الاسماك فكانت في تلك المدة من السنة الماضية ٢٢ ألف دينار مقابل ١١ الف دينار في سنة ١٩٣٨ أما الصادرات التي هبطت فكانت أهمها القطن، ونقصت قيمة ما صدر منه بما يقارب الثمانين الف دينار ومن الحبوب ٦٠ الف دينار وهبطت قيمة صادرات التمور ٤٥ الف دينار والجلود ٢٦ الف دينار، وهبطت الواردات في تلك المدة ايضاً بـ(٤٩٦،٢٠٤) دينار فأصبحت (٥،٦٨١،٤٩٧) دينار في ١٩٣٩ بعد أن كانت (٦،١٧٧،٧٠١) دينار في سنة ١٩٣٨ وأهم الواردات التي هبطت قيمتها بما يقارب ٢٧٠ الف دينار، كانت المراجل والآلات الميكانيكية والمكائن، وهبطت قيمة واردات الاخشاب من ٢٥٥ الف دينار في ١٩٣٨ إلى ١٤٠ الف دينار في ١٩٣٩ وبضائع الحرير الصناعي من ٣٧٢ الف دينار إلى ٢٢٩ الف دينار، وهبطت قيمة واردات الحديد والحديد المصفح والفولاذ بـ٩٠ الف دينار والسيارات والبضائع الصوفية والملابس على أنواعها بـ١٠ الاف دينار، أما واردات البضائع القطنية فزادت قيمتها من (٤٩١،٥٠٠) دينار إلى (٦٢٨،٠٠٠) دينار، والسكر من (٣٤٢،٠٠٠) دينار (٣٦٨،٠٠٠) دينار والآلات الكهربائية من (١٤٤،٠٠٠) دينار إلى (١٧٣،٠٠٠) دينار والسمنت من (٧٩،٠٠٠) إلى (١١٦،٠٠٠) دينار، وحافظت الصناديق الخشبية لكبس التمور على مستواها ولم تزد قيمتها على (٦٣،٠٠٠) دينار[٢].

ونشرت جريدة البلاد في سياق ذات الموضوع عن أنتعاش حركة الصادرات العراقية خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، إذ ذكرت الجريدة، أنه بالنظر إلى ما أدت أليه الحرب العالمية الثانية من مضاعفة الطلب على شراء المواد الأولية والغذائية، فقد طرأ أنتعاش كبير على تصدير تلك المنتوجات من العراق

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣٤٥، ٢٩ شباط ١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٢٨، ٦ شباط ١٩٤٠.

وتحسن محمود في الأسعار ، ومنها ما بقيت أسواقها بائرة عدة أشهر، نظراً إلى عوامل عالمية خاصة كالحنطة مثلاً التي تكدست في العراق منذ سنتين بناءً على زيادة الإنتاج العالمية منها زيادة هائلة لا تتناسب وحاجة الأستهلاك، وتؤخذ من إحصاءات عصبة الأمم أن كميات الحنطة الزائدة في البلاد المصدرة في المواسم الثلاثة الأخيرة قد بلغت ٧٠ مليون طن متري، في حين أن حاجة البلاد المستوردة من الحنطة خلال المواسم المذكورة لم تزد على ٤٦ مليون طن، وبذلك تكون تلك المواسم الأخيرة قد تركت فضلة عالمية من الحنطة قدرها ٢٤ مليون طن، وتلك الزيادة كافية لسد حاجة البلاد المستوردة جميعها مدة سنة ونصف سنة، وذلك الوضع أدى إلى هبوط في الأسعار العالمية فتأثرت به أسواق الحنطة العراقية منذ أواخر سنة ١٩٣٧، فهبطت الأسعار وقل التصدير وتكاثرت كميات الحنطة المتروكة في المستودعات ومحلات الأستهلاك المحلي، وظلت تلك الحالة حتى نشوب الحرب الحاضرة، فجاءت عوامل جديدة بدلت الوضع من جراء أزدياد حاجة الدول المتحاربة والمحايدة إلى خزن كميات كبيرة من القمح أستعداداً للطوارئ، وكذلك انقطاع التجهيزات من بعض البلاد بسبب تلك الحرب، ومن المتوقع نقص الحاصلات الجديدة لأنشغال بعض الدول الكبرى بالحرب والأستعداد لها، وكان لذلك أحسن تأثير في تنشيط أسواق الحنطة العراقية فاشتدت حركة التصدير وأرتفعت الأسعار بنسبة تزيد على ٥٠%، ولم ينحصر الأنتعاش في أسواق الحنطة فقط بل شمل جميع المواد الخام والمنتوجات الغذائية، ولذلك رأينا حركة تصدير من العراق تشتد بدرجة لم يعهد لها مثيل من قبل بالرغم من أرتباك المواصلات التي لا تزال وقتذاك غير منتظمة، ولولا ذلك العائق المهم لرأينا تجارة التصدير العراقية تتضاعف أكثر مما هي عليه في وقتها، ويؤخذ من إحصاءات الدوائر المختصة أن الصادرات العراقية في شهر تشرين الأول وهو الشهر الثاني لنشوب الحرب قد بلغت حوالي ٧٥٠ الف دينار منها نحو ٧٢٠ الف دينار من المنتوجات المحلية، وذلك الرقم يزيد على أي رقم بلغته الصادرات العراقية في خلال شهر واحد من أبتداء الأزمة الأقتصادية العالمية قبل عشر سنوات[١].

ومن التقارير المهمة التي أعدتها جريدة البلاد، هو تجارة صادرات العراق وحركة الشحن البحري من البصرة، إذ ذكرت أن لحركة الشحن أهمية كبيرة فيما يتعلق بنشاط تجارة التصدير التي يمر معظمها من ميناء البصرة إلى مختلف أنحاء العالم، وذلك بأستثناء التجارة مع البلاد المجاورة التي تنقل بالطرق البرية وتجارة المواد الثمينة الخفيفة بتصديرها عن طريق الجو أو البر إلى الأسواق الخارجية، وليس هنالك شك في أن المواصلات البحرية قد تأثرت تأثراً كبيراً من جراء الحرب الناشبة في أوربا والتي عطلت قسماً من طرق المواصلات وخفضت عدد من البواخر التي كانت تشتغل بالشحن بين ميناء البصرة والموانئ الخارجية عادة كما رفعت أجور الشحن بصورة عامة ونفقات التأمين عن الاخطار البحرية ارتفاعاً كبيراً، وتلك النتائج

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣٣٥، ١٥ شباط ١٩٤٠.

الحاصلة عن حالة الشحن البحري أثرت تأثيراً كبيراً على تجارة التصدير العراقية خلال الشهور المنصرمة وحدّت من النشاط الكبير الذي حصل فيها من جراء أرتفاع الأسعار في الخارج، وأزداد الطلب على الشراء سيما فيما يتعلق بالمواد الخام والمنتجات الغذائية، ويؤخذ من الإحصاءات المنشودة أخيراً أن حركة الشحن قد نقصت نقصاً ظاهراً حال نشوب الحرب، ثم أخذت بالتحسن شيئاً فشيئاً في الاشهر التالية، ومع أنها لم ترجع إلى حالتها السابقة الا أن النقص الحاصل فيها ليس كثيراً عما كانت عليه في السنوات السابقة، وقد كانت حمولة البواخر القادمة إلى ميناء البصرة في سنة ١٩٣٩ (٨٤٦،٥١٧) طناً، يقابلها في سنة ١٩٣٨ (٨٨٣،٢) طناً، وكانت حمولة البواخر في شهر أب ١٩٣٩ (٨٢،٤١٧) طناً فهبطت في الشهر التالي وهو شهر أيلول إلى (٥١،٥٥٨) طناً، ثم ارتفعت في تشرين الأول (٦٩،٢٨٧) طناً لكنها عادت إلى الهبوط في كانون الأول إلى (٦٧،٦٢٨) طناً، ويبدو من مفارقة تلك الأرقام بما يقابلها في السنوات الأعتيادية السابقة أن تأثير الحرب على المواصلات البحرية بين البصرة والخارج لم يكن كثيراً لكنه زاد في وخامته مع أرتفاع أسعار الشحن وأجور الضمان ضد أخطار الحرب، حتى أصبحت المصاريف الناشئة عن تلك الأجور والنفقات تزيد أحياناً على ٥٠% من قيمة البضاعة، وقد تتجاوز أحياناً ١٠٠%، وتلك الحالة من الصعب معالجتها بالنظر إلى موقع خليج البصرة وبعده عن طريق المواصلات العالمية العامة من الناحية الواحدة ونشأ ذلك الأرتفاع عن عوامل دولية شمل تأثيرها مختلف البلاد العالمية من ناحية أخرى، وقد كان لذلك الأرتفاع تأثير محسوس على رفع أسعار البضائع المستوردة في الأسواق المحلية بالنظر إلى النسبة المئوية الكبيرة التي تضاف إلى كلفتها من جراء نفقات الشحن والضمان[١].

كما ونشرت جريدة البلاد موضوعاً حول تجارة العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تعمل غرفة تجارة بغداد في الوقت الحاضر في سبيل أتصال التجار العراقيين الذين يرغبون بإيجاد صلات تجارية جديدة لهم مع دوائر الصناعة الأمريكية وتزويدهم بجميع المعلومات المشيرة لديها، وقد صرحت جهة مختصة بأن أهم ما يؤثر في العلاقات التجارية بين البلدين بسرعة بعد أن أنتهت الحرب العالمية الثانية هو التهديدات والقيود التي لاتزال مفروضة من قبل دوائر التموين العراقية ثم وضع الملاحة التي لا تسير في الوقت الحاضر شحن كميات كبيرة من البضائع والحاصلات ونقلها من العراق إلى امريكا أو بالعكس، وأخيراً الرقابة على التمويل الخارجي، إذ أن العراق عضو في كتلة الاسترليني، لذا من الضروري أن تزيد الولايات المتحدة في شراء البضائع العراقية لكي يزداد شراء العراق للبضائع الأمريكية، وعليه فأن صادرات العراق إلى الولايات المتحدة كافية لدفع ما يرد منها بالدولارات [٢].

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣٩٣، ١ أيار ١٩٤٠.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٢٦٢٠، ٣٠ أيلول ١٩٤٥.

الفصل الثالث

موقف جريدة البلاد من الأوضاع الأجتماعية في العراق

١٩٢٩-١٩٤٥

تناولت جريدة البلاد في إطار ذلك الموضوع (الأوضاع الأجتماعية)جوانب كثيرة في العراق ونتيجة لأتساع البحث في ذلك فقد أرتأى الباحث أن يركز على أهم الجوانب الرئيسة ذات الاهمية في الموضوع ومنها التعليم، المرأة، الصحة، وجوانب أجتماعية أخرى.

المبحث الأول

موقف جريدة البلاد من أوضاع التعليم في العراق

١٩٢٩-١٩٤٥

يعد التعليم ضرورة لا غنى عنها لتقدم كل أمة تروم النهوض والتطور، بل أن مقدار رقيها وتقدمها يقاس بمقدار تطور التعليم فيها، إذ أن منزلة التعليم في الأمة هي منزلة الدماغ في الأنسان كما أن الأنسان يمتاز عن الحيوان بدماغه المتكامل، وعليه فأن الأمة الراقية تمتاز عن الأمة الجاهلة بمعارفها وعلومها[١].

كانت المدة الممتدة من (١٩٣٠-١٩٤٥)، من أصعب المراحل التي مرت بها الحياة التعليمية في العراق، أذ ان أثار الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت واضحة على الأوضاع السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية في العراق، وقد واجه التعليم مشاكل عدة، منها نقص الكادر التعليمي وقلة المستلزمات المدرسية والخدمية للطلاب، مما أثر على المستوى التعليمي وأضعف الرغبة في الأستمرار بالدراسة وبالأخص التعليم الأبتدائي أذ أن الأوضاع الصحية كانت تسبب الخوف لدى الأهالي بأرسال أبنائه م، فضلاً عن تهدم الأبنية المدرسية أو تخريبها بحيث كانت غير صالحة للاستخدام[٢].

وعلى الرغم من وجود تلك السلبيات، كانت هنالك إيجابيات فيما يتعلق بتلك المدة، إذ كان الأهتمام واضحاً من الناحية التعليمية في العراق أبان الحكم الملكي وتم أفتتاح مدارس عدة سواء أبتدائية ام ثانوية (متوسطة واعدادية) وثم تزويد بعض المدارس بمكتبات مثل مدرسة المأمون الأبتدائية ومكتبة مدرسة الصناعة الثانوية، ومكتبة كلية الطب وكلية الحقوق والهندسة ودار المعلمين أيضاً، كما تم الاهتمام وبشكل خاص بالتعليم النسوي وفتح المجال لهن، وفتح باب البعثات وارسال العديد من الطلاب إلى الخارج سيما قبل الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩

---

(١) صالح محمد حاتم، المصدر السابق، ص٣٨٨.

(٢) محمد جواد رضا، تاريخ التعليم الثانوي المقارن، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٦، ص١٤٥.

ووفرت أيضاً باصات للطلبة في بغداد لنقل الطلبة إلى مدارسهم، وأصبحت وزارة خاصة للتعليم عرفت باسم وزارة المعارف بعد أن كانت مدمجة مع الصحة، وفتحت فروع للتعليم المهني[١].

ولذلك نجد جريدة البلاد تابعت وبكل أهتمام موضوع أنشاء بنايات جديدة للمدارس في بغداد والألوية الأخرى، إذ ذكرت بأن متصرف لواء العمارة أمجد بك العمري وهو رجل يتصف بالجد والعمل وكان شغوفاً بالعلوم وأهلها، فبذل جهداً كبيراً وعمل على أستنفار مشايخ اللواء وأشرافه لإسداء المعونة إلى المعاهد العلمية، فقام بجمع تبرعات لما يقارب من (٢٥٠٠٠) روبية، وقد أضافت وزارة المعارف مبلغاً لا يستهان به على تلك التبرعات، وبوشر بتشييد بنايات جديدة للمدارس منها في مركز اللواء وبعض في النواحي التابعة للواء[٢].

وأستبشرت جريدة البلاد خيراً بأفتتاح بناية الكلية الطبية، اذ أقيمت أحتفالية كبيرة صباح يوم ٤ نيسان ١٩٣٠، إذ حضر المدعوون إلى محل الكلية الطبية الملكية وجرى الإحتفال بأفتتاح البناية الجديدة لها والواقعة في جناح المستشفى الملكي، وقد فرشت الساحة التي أمام واجهة البناية، واعدت الكراسي فيها للمدعوين على الجانبين، وقد أستقبل المدعوين الدكتور حنا خياط مدير الصحة العام والدكتور سندرسن(طبيب العائلة المالكة) عميد الكلية وبعض اساتذة الكلية من الأطباء وحضر الحفلة أيضاً السر همفريز المعتمد السامي وزوجته وأبنته، وفي تمام الساعة العاشرة حضر الملك فيصل الأول ورئيس الوزراء نوري السعيد[٣].

وفي سياق ذات الموضوع نشرت جريدة صوت العراق حول قرار وزارة المعارف فتح مدرسة ثانوية متوسطة في الكوت وذلك في السنة الدراسية ١٩٣٠-١٩٣١، وبذلك سيكون في العراق آنذاك أحدى عشرة مدرسة ثانوية اثنتان منها ثانويتان كاملتان وتسع ثانويات متوسطة في مراكز أحد عشر لواء وأما الألوية التي ليس فيها مدارس ثانوية فهي الديوانية والدليم وديالى وقد قررت وزارة المعارف أيضاً فتح صف ثالث في المدرسة الثانوية في البصرة في السنة الدراسية المقبلة[٤]. وقررت وزارة المعارف أيضاً فتح عشرين مدرسة أولية في العراق في السنة الدراسية المقبلة ١٩٣٠-١٩٣١ وفي أماكن مختلفة، أما المدارس الأبتدائية التي سيتم أفتتاحها الا أن عددها لم يقرر بعد، لأن ذلك متوقف على أجتماع مديري المناطق ومعرفة الحاجة اللزمة لفتح مدارس أبتدائية[٥].

---

(١) أحمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق واثره في الجانب السياسي ١٥٣٤-٢٠١١، ط٢، بغداد، (ب.د)، ٢٠١٢، ض٣٨٥.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٧ في ٣١ تشرين الأول ١٩٢٩.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٢٤، ٦ نيسان ١٩٣٠.

(٤) جريدة صوت العراق، العدد ١٠-١٦١، ٢٢ أيار ١٩٣٠

(٥) المصدر نفسه .

وأنتقدت جريدة البلاد عدم أهتمام الحكومة بالمدارس التجارية، إذ فتح الصف التجاري قبل سنتين في بغداد(١٩٢٨) وكانت الحاجة تدعو إلى أن يتدرج التعليم التجاري مراتب النجاح والفوز ولكن من الواضح أن ذلك التعليم ككل تعليم منتج لا نصيب له من العناية والأهتمام في تلك البلاد، ولذلك فأن عدد طلاب الصف التجاري كانوا في بداية السنة الدراسية ٦٠ طالباً، وقد أصبحوا اليوم(١٩٣٠) ١٢ طالباً، وتأملت الجريدة أن تتغير خطط التعليم في تلك البلاد، ويكون لأبناء البلد تعليم صحيح ومثمر[١].

وقد نشرت جريدة البلاد مقالاً عن اللقاء الذي أجراه مندوب الجريدة مع الأستاذ يوسف عز الدين الناصري، مدير معارف بغداد، فسأله عن حال المدارس والتعليم في الألوية الشمالية، وذلك بعد عودته من رحلة تفتيشية كان قد قام بها بصحبة السيد رشيد الخوجة مدير المعارف العام، إذ سأله مندوب الجريدة عن غاية الرحلة ، فأجاب: (كانت الغاية تدقيق حالة المباني المدرسية العائدة إلى المعارف، والنظر في سير الشؤون التعليمية في بعض الألوية الشمالية (كركوك، السليمانية) لتستطيع إدارة المعارف القيام بالإصلاحات اللازمة حسب مقتضيات الحال، أما عن حالة المعارف في كركوك من إذ العموم لابأس بها وان كانت لا تطمن لنا الرغبة التي كنا نرجوها في أستمرار التقدم وإطراد التحسن، في كركوك مدرسة ثانوية متوسطة لها ملحق يحتوي على صفين ابتدائيين –الخامس والسادس– ومن رأيي أن ذلك لا يفي بالحاجة وان الحالة تحّتم وجوب فتح مدرسة أخرى كاملة الصفوف في القلعة وكذلك فتح مدرسة كاملة الصفوف الدراسية الأبتدائية والأولية في جهة الفورية من كركوك)، وأوضح ايضاً تصميم وزارة المعارف على الإصلاح وتوسيع البنايات المدرسية في كركوك السنة القادمة ١٩٣٠–١٩٣١ وكذلك فتح روضة للأطفال، وقد خصصت المبالغ اللازمة لإيجاد مثل تلك الروضة وستعين وزارة المعارف معلمة لتلك الروضة حين أفتتاحها وعند ذلك سيجد أطفال كركوك خير ملجأ لهم في لعبهم ومرحهم، وأنه من الضروري بلوغ المدرسة الأولية في مركز قضاء جمجمال إلى درجة مدرسة أبتدائية كاملة الصفوف، وان الجهد سيبذل لتحقيق تلك الغاية، وأعلن ايضاً عن عزم الوزارة على تقدم الحالة اكثر في السنة القادمة، وستقوم وزارة المعارف بكل ما لديها من جهد لما قد تتطلبه حاجة المدارس في تلك الألوية، وان المدارس في لواء السليمانية بصورة خاصة بحاجة شديدة إلى مبانٍ مدرسية بكل معنى الكلمة تجمع بين الشروط التربوية والصحية في آن واحد وأن وزارة المعارف لن تغلب في تخصيص الأعتمادات المالية اللازمة لتشييد مثل تلك المباني المارة

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٦٩، ١ حزيران ١٩٣٠.

الذكر، وتخليص الطلاب من تلك المساكن التي لا تتوفر فيها الشروط التي تستلزمها المباني المدرسية الخاصة[١].

وضمن ذلك السياق أعلنت جريدة الزمان عن أفتتاح المدرسة الإيرانية في بغداد، إذ ذكرت وقتذاك أنه سيتم أفتتاح المدرسة الإيرانية في بغداد صفوفها النهارية يوم السبت المصادف ٢٠ ايلول ١٩٣٠ لتدريس العلوم باللغتين العربية والفارسية وخصصت لها ساعات للتعليم المهني كالتجارة الحديثة وأعمال الجبس وفن الرسم، فعلى محبي العلوم والصناعة أن يسارعوا بتسجيل أسماء أبنائهم ابتداءً من اليوم المذكور إلى نهاية ٢٨ أيلول ١٩٣٠ في بناية المدرسة الواقعة في محلة الشواكة الكرخ[٢].

وقد علمت جريدة الزمان عن المدارس الجديدة في العراق، إذ ذكرت بأن وزارة المعارف قد تمكنت وقتذاك من أن تفتح عشرين مدرسة أبتدائية في العراق منها مدرستين في بغداد والباقي في سائر الألوية لأن تهافت الأهالي على العلم قد أزداد زيادة عظيمة في سنة ١٩٢٩، وقد أكتظت تلك المدارس بالطلاب وبات يلاحظ أن هناك لزوماً لفتح مدارس أخرى وقد فتحت مدرستين ثانويتين في الكوت وكربلاء، وتفكر الوزارة ايضاً في فتح ثلاث مدارس ثانوية أخرى في نهاية تلك السنة ١٩٣٠ في الوية الديوانية وديالى والعظيم[٣]، كما وعدت وزارة المعارف بتدريس الجغرافية الأقتصادية بمدرسة دار المعلمين العالية[٤] .

ومما تجدر الإشارة اليه أن جريدة البلاد قامت بإعداد تقرير حول أحصاء وزارة المعارف بشأن مدة الدراسة في المدارس الأبتدائية ، إذ جاء في أخر تصريح لمدير المعارف العام لسنة ١٩٣٥ ذكر فيه أنه يوجد لدينا :-

٩٠ مدرسة أبتدائية ذات صف واحد.

٨٦ مدرسة أبتدائية ذات صفين.

٧١ مدرسة أبتدائية ذات ٣ صفوف.

٨٨ مدرسة أبتدائية ذات ٤ صفوف.

٦٧ مدرسة أبتدائية ذات ٥ صفوف.

وذكر أيضاً أنه يحتاج إلى ٦٢٠ معلماً جديداً لإكمال ملاكات تلك المدارس وجعل كل منها ذات ستة صفوف، أما اذا جعلناها ذات خمسة صفوف فنحتاج إلى ٢٩٧ معلماً فيكون الفرق في توفير ٣٣٠ معلماً وشكرت جريدة البلاد مدير المعارف العام للإفاضة في خطط المعارف

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٤٩، ٥ أيار ١٩٣٠.

(٢) جريدة الزمان، العدد ٢٥٨، ١٧ أيلول ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٨١، ١٤ تشرين الأول ١٩٣٠.

(٤) المصدر نفسه .

والأسباب الموجبة بواسطة الصحف لتنوير القراء وأطلاعهم ، وقد بينت جريدة البلاد رأيها في ذلك الموضوع ، فذكرت أن معظم المدارس ذات الصف الواحد أو الاثنين أو الثلاثة أو الاربعة او الخمسة مؤسسةً في مراكز فيها مدارس، قد أكمل منها بعدد صفوفها، ففي بغداد فلا نجد مدارس ذات ثلاثة أو أربعة صفوف والطالب الذي ينهي الدراسة في أحداها لا ينقطع حبل الدراسة بيده أنما ينتقل إلى مدرسة أخرى في بغداد فيها مستوى أعلى فيستمر في دراسته، فإكمال المدراس الناقصة الصفوف والواقعة في أماكن فيها مدارس صفوفها أكثر فهو غير ضروري، حتى أذا قمنا بفتح تلك الصفوف ستبقى فارغة لقلة الطلاب لأن الطلاب لدينا يتسللون من المدرسة ويتركونها في الصف الأول والثاني والثالث الخ، فسيقل عددهم عندما يصلون الصف الخامس أو السادس فيكون من الضروري أن يجعل في بعض المدن مدارس مختلفة بعدد صفوفها، فالرجاء إخراج مدارس كتلك من الإحصاء المذكور ليتبين لنا الوضعية الحقيقية في مقدار حاجتنا إلى المعلمين لتلك الحاجة التي من أجلها تلغى الصفوف السادسة[١].

وقد برر مدير المعارف العام حول الغاء الصفوف السادسة الأبتدائية بقوله (أن المعارف تريد توفير معلمين الصفوف السادسة الحالية أو التي ستفتح في المستقبل، لكي نستطيع أولاً أكمال صفوف المدارس الأبتدائية الحالية وبعضها ما زالت ذات صف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو اربعة، ثانياً لنستطيع من فتح مدارس جديدة)، وأوضح أيضاً أنه من المقرر أن يعلّم كل معلم صفين في وقت واحد، وبذلك القرار يكون قد تم توفير نحو الف معلم من معلميها الحاليين يكفون لفتح مئات المدارس الجديدة، على أنها لا تستطيع فتحها في الوقت الحاضر بالرغم من وجود المعلمين بأقل من خمس سنوات لما يحتاجه ذلك من توافر الطلاب وإيجاد المباني والاثاث الخ وبعد توفير الألف معلم لن تكون هنالك حالة مستعجلة لإلغاء الصفوف السادسة والتي لا توفر من الغائها أكثر من ٧٤ معلماً أو ٦٥ معلماً أذا كان عددها ١٤٨ أو ١٣٠ صفاً باعتبار معلم لكل صفين[٢].

ونشرت جريدة البلاد في سياق ذات الموضوع حول قرار وزارة المعارف عن مدة الدراسة الأبتدائية، إذ قررت وزارة المعارف أنقاص مدة الدراسة الأبتدائية واقتصارها على خمس سنوات فقط، بعد أن كانت مدتها ست سنوات، وصرح مدير المعارف العام أن ذلك ما هو الا تدبير وقتي وستعود المعارف (بعد حين) إلى إرجاع مدة الدراسة الأبتدائية إلى ما كانت علية اي المدة ست سنوات، ثم ذكر ان المعارف ستجعل مدة الدراسة الإلزامية (بعد حين) ثماني سنوات كما هو الحال في إيطاليا، وكان يقصد بـ(بعد حين) حينما تتوفر الأسباب الثقافية في العراق أي بعد أن

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٤٢، ١١ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٦١، ٣ شباط ١٩٣٥.

يصبح العراق قد عمم التعليم على جميع أبناء الشعب بما لا يقل عن خمس سنوات لكل منهم وبعد أن يكون العراق قد وجد المال اللازم لتعميم ذلك التعليم، وقد علقت الجريدة على ذلك التصريح لمدير المعارف العام، منتقدة، فذكرت اذا كان الأمر كذلك، واذا كان المقصود من (بعد حين) سوف لا يدنوا منا وسوف لا ندنو منه إلى الأبد، فما دامت نفقات التعليم الرسمي عندنا على غلائها الفاحش، وما دامت معارفنا تحلم أن تعمم التعليم مما تنفقه من ميزانية الدولة فلا نحلم ابداً أن يحلّ ذلك الحين، أن المعارف ستجد نفسها في كل سنة أمام مدارس أبتدائية ناقصة بعدد صفوفها، سواء كان عدد الصفوف للمدرسة الكاملة سنة أو خمسة أو أربعة الخ...، وأن المعارف ستجد نفسها في كل سنة أمام مناطق لم تؤسس فيها مدارس بعد، وان المعارف يجب أن تنتظر لكي يحل (ذلك الحين) الذي تستطيع فيه ان تعم التعليم الأبتدائي، بما تحصل عليه من ميزانية الدولة العامة، سواء اكانت مدته ست او خمس أو أربع سنوات أو أقل[١].

ونشرت جريدة البلاد إحصاءات وزارة المعارف لشهر تشرين الأول ١٩٣٤، إذ يستدل من الإحصاءات التي وصلت وزارة المعارف في بغداد عن شهر تشرين الأول ١٩٣٤، على أن عدد الطلاب للمدارس الأبتدائية الرسمية في جميع انحاء العراق بلغ (٦٠،٣٤٢)، وان عدد المدارس الأبتدائية (٥٢١) وعدد معلمي المدارس المذكورة (١٩٠٢)، وينتظر أن تظهر في إحصائيات شهر تشرين الثاني زيادات أخرى في عدد المدارس والطلاب[٢].

وأستبشرت جريدة البلاد خيراً، حول أنشاء مدرسة للموسيقى في العراق، إذ ذكرت الجريدة عن سير العمل في المعهد الموسيقي العراقي الذي تولى أدارته الفنان الموسيقي الكبير الشريف محي الدين، وأن هنالك نية قد أتجهت إلى أنشاء مدرسة للموسيقى في بغداد تقوم بتدريس الطلاب على غرار ما هو موجود لمثل تلك المدارس في البلاد الغربية، وأن أنشاء مثل تلك المدرسة في العراق لا بد منه خصوصاً وأن فن الموسيقى عندنا وقتها كاد ينعدم لولا وجود عدد قليل من الفنانين المهتمين والهواة الذين نسمع بعض ما تنتجه قرائحهم من الأغاني والأناشيد من وقت إلى أخر ، وقد دعت الجريدة الجهات المختصة إلى أنشاء تلك المدرسة على أساس عصري متين ، فتنقذ الموسيقى العراقية من حالة الفوضى التي كانت هي فيها، وترفع مستواها من الإنحطاط الذي تدنت إليه[٣].

وقد أشادت جريدة البلاد بالنشاط الذي تبديه وزارة المعارف، وخصوصاً فيما يتعلق بأعمال مديرية التربية البدنية في وزارة المعارف، فقد قامت تلك المديرية في عهدها الأخير من سنة

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٦٧، ١٠ شباط ١٩٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد السابق ٤٤٢ ،١١ كانون الثاني ١٩٣٥ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٥٦١، ٥ أيار ١٩٣٦.

١٩٣٥بمشروعات رياضية عديدة كانت موفقة في تنفيذها بين الهيئات الرياضية في المدارس الحكومية، وأهم تلك المشاريع مشروع التدريب العسكري الذي قامت بإقراره الحكومة للعمل به في جميع مدارس العراق، وهيأت للقيام به ضباطاً من الجيش العراقي لهم المؤهلات الكافية لأن يجعلوا من طلاب تلك المدارس جنوداً مدربين تدريباً تاماً على الأعمال العسكرية في جميع نواحيها وأهمها رياضة الفروسية والرمي، وقد بوشر بإعطاء تلك الدروس في الصفوف المنتهية من المدارس المتوسطة ودار المعلمين الأبتدائية والعالية والثانوية المركزية ومدرسة الصناعة ومما يذكر أن المقدم صلاح الدين بك، مدير التربية البدنية، جمع الضباط وضباط الصف ومعلمي الرياضة في المدارس والقى عليهم كلمة بليغة في موضوع التدريب العسكري والطرق التي يجب أن يسلكها المدرب ليتمكن من خلق روح فتوة عربية بين طلاب المدارس، وحثهم على القيام بإرشادات عسكرية أمام الطلاب تشوقهم على الإخذ بالتدريب العسكري وانزاله المقام اللائق به ليحصل العراق على شباب مفتولي الساعد وليتدربوا على ضروب الجندية، وليكونوا خير مدافع عن الأوطان في حياتها الإستقلالية[١].

وشددت الجريدة أيضاً حول نفس الموضوع ونشرت (توحيد الحركات الرياضية في جميع مدارس العراق)، إذ ذكرت أن مديرية التربية البدنية تشتغل وقتذاك بوضع جداول خاصة للألعاب الرياضية بقصد توحيد تلك الألعاب في جميع مدارس العراق والسير بها على منهاج قويم يساعد المعلمين والطلاب على إستساغتها وتطبيقها بسهولة، وقد راعت المديرية المذكورة في وضعها تلك الجداول، قابليات طلاب المدارس على أختلاف درجاتها سيما من الناحية الجسمية، وهي تسير في مشروعها ذلك وفق تعليمات ونظم صحية عصرية تساعد على نمو عضلات الطلاب وتقوية أجسامهم وجعلهم فتياناً صحيحي الجسم خفيفي الحركة ليتمكنوا من تأدية ما يفرضه عليهم الواجب الوطني من خدمة أمتهم التي تعلق الآمال الجسام على نشأتها الجديدة[٢].

وأستبشرت جريدة البلاد خيراً بما أعلنته وزارة المالية بشان تشييد بناية خاصة لمدرسة الهندسة ، فذكرت أن وزارة المالية قد وافقت على صرف ١٣ الف دينار لتشييد بناية مدرسة الهندسة بالقرب من ثكنة الخيالة في باب المعظم، وتشتغل الدوائر الفنية آنذاك بإكمال تصميم تلك البناية وينتظر أن يتم تشييدها في المنطقة قريباً[٣].

ومن المشاريع المهمة التي قامت جريدة البلاد بنشرها ومتابعتها هو مشروع (بيوت الأمة) إذ ذكرت: أن الهيئة الإدارية لجمعية بيوت الأمة اجتمعت في ديوان (مولود مخلص)–أحد أعضاء

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٧٥١، ٣١ كانون الأول ١٩٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٦٧، ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه .

مجلس الأعيان_ في الساعة الثالثة والنصف من يوم الجمعة المصادف ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦، وقررت ما يأتي[١] :

١- إرسال كتاب إلى وزارة الداخلية، تعزيزاً لكتابها السابق فيما يختص بانتخاب الهيئة الإدارية للمركز العام.

٢- طلب أرسال معلم وموظف صحي إلى كل من المبنيين رقم (١) في الحارة التابعة لناحية تكريت، ورقم (٢) في العاصمة بجانب الكرخ الذي تم أنشائها.

٣- تفويض الرئيس الثاني للجمعية الدكتور (حنا بك خياط) بالقيام بما يلزم لتأسيس وانشاء بيت الأمة، ورقم (٣) جوار جسر الحر الذي تفضل جلالة الملك بإنشائه على نفقته الخاصة

وقد نشرت جريدة البلاد المناهج الأساسية لجمعية بيوت الأمة[٢]:

١- اسم الجمعية (جمعية بيوت الأمة)

٢- غاية الجمعية تهذيب أبناء القرى والعشائر تهذيباً أجتماعياً وصحياً وأخلاقياً في بيوت الأمة التي تقيمها الجمعية خصيصاً لتلك الغاية وذلك بالوسائل العلمية الممكنة.

٣- تتوصل الجمعية إلى أغراضها بجهود المنتسبين اليها وبمساعدة وزارة المعارف ومديرية الصحة العامة ومديرية الأوقاف العامة والبلديات وتبرعات المحسنين.

٤- الجمعية تهذيبية بعيدة عن الجدل الديني والسياسي.

٥- مركز الجمعية العام بغداد، ولها الحق في فتح فروع أخرى لها في كافة انحاء العراق.

٦- للجمعية نظام داخلي تسير بموجبه وتقدم صورة منه إلى وزارة الداخلية عند سنه.

أما النظام الداخلي لجمعية بيوت الأمة فهو:

المادة ١- اسم الجمعية – جمعية بيوت الأمة.

المادة ٢- غاية الجمعية – تهذيب أبناء القرى والعشائر تهذيباً أخلاقياً وصحياً وأجتماعياً.

المادة ٣- للجمعية هيئة ادارية قوامها سبعة أشخاص على أن لا تزيد على التسعة أشخاص تنتخبهم الهيئة العامة بالإقتراع السري وبالأكثرية المطلقة لمدة ثلاث سنوات، ثم تنتخب الهيئة الإدارية من بينها رئيساً ونائب رئيس ومحاسباً عاماً وامينا للصندوق وأميناً للسر (سكرتيراً).

المادة ٤- تدعو هيئة المؤسسين اعفاء الجمعية إلى أجتماع عام تنتخب فيه لجنة إدارية مركزية لمدة ثلاث سنوات أعتباراً من تاريخ أنتخابها، وبعد أنتهاء تلك المدة يستأنف أنتخابها من جديد وتبلغ وزارة الداخلية نتيجة الأنتخاب.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٦١، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٦٢، ١٣ كانون الثاني ١٩٣٦.

المادة ٥– للجمعية الحق بفتح فروع لها في انحاء العراق كافة على أن تخبر وزارة الداخلية قبل التأسيس.

المادة ٦– تنتخب الهيأة الإدارية للفروع وفقاً لأنتخاب الهيأة الإدارية المركزية ولها أيضاً رئيس ونائب رئيس ومحاسب وأمين صندوق وأمين السر (السكرتير) وثلاثة أعضاء أخرين، وتخبر الهيأة المركزية بذلك للموافقة عليها.

المادة ٧– رئيس الجمعية هوا الذي يمثلها لدى الحكومة والحاكم وجميع الدوائر والهيئات، ويكون واسطة للمراسلات والتبليغات بين الدوائر والفروع وإذا تغيب وتعذر علية القيام بأعمال الرئاسة فنائب الرئيس يقوم مقامه، وكذلك رئيس الفرع يمثل الفرع في مركزه ويكون واسطة الأتصال بين الفرع والمركز.

المادة ٨– تنعقد جلسات الهيئات الإدارية تحت رئاسة الرئيس أو نائبه وتصدر القرارات بالأكثرية المطلقة.

المادة ٩– تجتمع الهيئات الإدارية في مركزها مرة في الأسبوع على الأقل، وللرئيس أن يدعوها عند الحاجة.

المادة ١٠– على الهيئات الإدارية للفروع أن تنفذ قرارات الهيأة المركزية.

المادة ١١– على الهيأة المركزية والهيئات الإدارية للفروع ان تنظم الدفاتر الاتية:

أ– دفتر لتسجيل المنتسبين وأوصافهم وعناوينهم.

ب– دفتر لتسجيل محاضر الجلسات ومقرراتها.

ج– دفتر للواردات والمصروفات.

ودعمت جريدة البلاد ذلك المشروع (بيوت الأمة)، كما أن الشعب آزر مشروع بيوت الأمة إذ ذكرت الجريدة، أنها نشرت في عدد سابق النظام الاساسي لجمعية بيوت الأمة مع نظامها الداخلي والأهداف السامية التي يرمي أليها القائمون بذلك المشروع الجليل، وأن تلك الجمعية أنبرت إلى تخفيف وطأة خطر الأمية في العراق سيما في القرى والأرياف، تلك الأمية التي يشتكي منها الغيارى من أبناء تلك البلاد، إذ أتضح لنا أهمية ذلك المشروع وخطورته، وقد شكرت الجريدة الشعور الوطني الكبير الذي ساور مجموعة مخلصي أبناء تلك الأمة، فقاموا بما يتطلب منهم في تلك الناحية من خدمة وطنية شريفة، وأسسوا تلك الجمعية للعمل على تهذيب أبناء القرى والأرياف وتعليمهم القراءة والكتابة ومبادئ الصحة وإرشادهم إلى تنظيم حياتهم المعاشية ووقاية أنفسهم من الأمراض التي تقتلهم، ومما يثلج الصدور أن ذلك المشروع قوبل في جميع نواحي العراق بالترحيب، وأن أنباء الألوية المختلفة التي ترد الى الجريدة، كانت بصدد أن

الأهالي قد تهافتوا على الأنتماء إلى جمعية بيوت الأمة في المدن والأقضية والنواحي، وستفتح ابواب التبرع وجمع المبالغ بذلك الصدد[١].

ومن الأمور المهمة التي تابعتها جريدة البلاد وساعدت على تحقيقها هو فتح صفوف ثانوية مسائية في جميع مراكز الألوية، إذ سبق بجريدة البلاد أن نشرت عدة عرائض طلب فيها أصحابها من طلاب مراكز الألوية العراقية المختلفة، أن تقوم وزارة المعارف بفتح صفوف ثانوية مسائية في مراكز الويتهم، ليتمكنوا من الدخول فيها ومواصلة الدرس وذلك لأن أوضاعهم المالية لا تساعدهم على ترك عملهم في النهار وممارسة الدراسة بالنظر لما عليهم من واجبات تجاه عوائلهم، وإذ شعرت وزارة المعارف بذلك فقد عهدت إلى تنفيذ رغبة الشباب تلك فقررت وقتذاك بفتح صفوف ثانوية مسائية في جميع مراكز الألوية، على أن لا يقبل فيها من كان عمره أقل من ١٨ سنة، كما قرر مجلس المعارف السعي إلى فتح صفوف مهنية على قدر الإمكان وحسب الحاجة المحلية[٢].

ونشرت جريدة البلاد حول خطة وزارة المعارف بشأن تأسيس مدرسة عراقية رسمية في طهران، إذ ذكرت انه يوجد في طهران جالية عراقية كبيرة، يشتغل معظم رجالها بالتجارة والقسم الباقي قد أتخذ له بعض الحرف الصغيرة، ولتلك الجالية عشرات الأولاد وهم بحاجة إلى الدراسة ويبدو أن مراجعات قد حصلت من قبل تلك الجالية للمفوضية العراقية في عاصمة إيران سينال تأسيس مدرسة عراقية هناك تظم بين جدرانها أولاد تلك الجالية، ولقد علمت الجريدة أن مجلس المعارف العام قد قرر تأسيس مدرسة عراقية رسمية يتلقى فيها الطلاب الدروس الأبتدائية، وينتظر أن تتم قريباً أجراء اتصالات بين وزارة المعارف ووزارة الخارجية بشأن قيام المفوضية العراقية في طهران بإيجاد البناية اللازمة لتلك المدرسة، ومتى وجدت تلك البناية فأن وزارة المعارف ستقوم بإيجاد المعلمين الكافين للمدرسة[٣].

ومن الأمور المهمة الأخرى التي قامت جريدة البلاد بمتابعتها هو خطة وزارة المعارف في تعليم وتهذيب المسجونين، إذ أشارت الجريدة إلى أن مديرية المعارف العامة قد عممت على جميع مديريات مناطق المعارف الخطة الواجب أتباعها في تعليم المسجونين وطلبت أليهم تطبيقها، أما بالنسبة للخطة فتتلخص بما يأتي[٤]:

١- تقوم وزارة المعارف بتعليم معلمي كافة المساجين، على أن يعين معلم واحد لكل (٣٦-٤٠) طالب، ويدفع لأولئك أجور على أساس الأجور المخصصة لمكافحة الأمية.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٦٩، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٦٥٧، ٢٦ أب ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٧٧٩، ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٦٦١، ٣١ أب ١٩٣٦.

٢- يقوم مفتشوا المناطق بتفتيش التدريسيات في السجون ومراقبة سير نظام تلك التدريسيات ودرجة المعلمين من الوصول إلى النجاح المطلوب.

٣- تدرس في السجون القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والمعلومات المدنية والأخلاقية ومبادئ الصحة، وتضع مديرية التدريس والتربية العامة المنهج التفصيلي لذلك الغرض، ويراعى في ذلك وضع منهج خاص للذين لديهم معلومات أبتدائية في القراءة والكتابة ويكون تصنيفهم على أساس معلوماتهم.

٤- تكون مدة التدريس ساعتين يومياً، ويراعى في ذلك دوام المعلمين في مدارسهم.

٥- يستفاد من المحاضرات العامة الوطنية والصحية والأخلاقية والروحية بين الحين والاخر وتعين وزارة المعارف المحاضرين لذلك الغرض.

٦- تقوم وزارة الداخلية بتجهيز الكتب والقرطاسية للمساجين، على أنها ترجح قيامها بتزويد السجون بأجهزة راديو بعد أفتتاح المحطة، على أن يستعمل الراديو للأغراض التهذيبية فقط.

وفي سياق ذات الموضوع، فقد نشرت جريدة البلاد حول (واجبات طبيب المعارف)، إذ اصدرت مديرية المعارف العامة التعليمات التالية حول واجبات طبيب المعارف، وطلبت إلى كافة الأطباء التابعين لها للعمل بموجبة وذلك نص التعليمات[١]:

١- طبيب المعارف هو المسؤول عن:

أ- صحة الطلاب في المدارس جميعهم.

ب- صحة المدرسين والمستخدمين، فيما يحتمل سريان المرض منهم إلى الطلاب فقط.

ج- لياقة المدارس من الواجهة العلمية من إذ بنائها وموقعها وأثاثها ومياه الشرب والمراحيض وغير ذلك.

د- حالة الطلاب الصحية عقلياً وجسمياً ومراقبتهم.

هـ- لياقة الرياضة البدنية والكتب المدرسية والأعمال اليدوية الدقيقة من الوجهة الصحية وأثارها في الإجهاد الجسمي والبصري.

و- مخيمات الكشافة والمسابح من الوجهة الصحية.

٢- على طبيب المعارف ان يقوم بالإرشاد الصحي للطلاب والمدرسين وأسرة المعارف جميعها وذلك فيما يخص الأمراض السارية والوقاية منها، والدعوة إلى أتباع التعليمات الصحية والإرشادات الطبية الضرورية وذلك بألقاء المحاضرات العامة في الاوقات والظروف التي يراها مناسبة.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٧٠٢، ٢١ أب ١٩٣٦.

٣- على طبيب المعارف فحص جميع الطلاب في المدارس التابعة لمنطقته، وإملاء الهوية الصحية لكل طالب مع الجداول الاحصائية المخصصة وذلك حسب الخطة العامة التي ترسمها رئاسة صحة المعارف للفحص وبموجب المنهج الذي يضعهُ بالاشتراك مع مدير المنطقة وذلك فيما يخص الوقت والترتيب.

٤- طبيب المعارف مسؤول عن أدارة المستوصف والإشراف على أعماله الطبية المختلفة.

٥- على طبيب المعارف تنظيم دورات تدريبية خاصة للمعلمين والمعلمات على الإسعاف الأولي، ومعالجة أمراض العيون والتراخوما خاصة، وذلك لتهيئة من يعهد أليهم القيام بأمر الإسعاف الأولي والمعالجة في المدارس.

٦- على طبيب المعارف القيام بتفتيش جميع المدارس التابعة لمنطقته حسب الخطة العامة المرسومة وتقديم التقارير اللازمة عن:

أ- حالة المدارس من الوجهة الصحية العامة واحتياجاتها، وأقتراحاته بخصوص إصلاحها، وعلية أن يدون ذلك في الأستمارة الخاصة بالتفتيش الطبي على المدارس ويعمل نسخة منها إلى مديرية المنطقة.

ب- حالة الطلاب الصحية من الوجهتين الجسمية والعقلية.

ج- الطرق العلاجية التي يتبعها.

د- الأمراض العادية وما أتخذ للوقاية منها.

٧- على طبيب المعارف تقديم تقرير شهري وافٍ عن الأعمال الصحية في منطقته وعن أعمال المستوصف خاصة، وعلية تنظيم الاحصائيات الطبية الوافية لمختلف الأمراض ولأمراض العيون والتراخوما خاصة وذلك حسب الخطة المقررة، وعلية تقديم تقرير سري عن أعماله في منطقته بصورة عامة مزود بالإحصائيات الطبية اللازمة وعن مقترحاته في سبيل رفع المستوى الصحي على أن تنجز تلك التقارير عند نهاية السنة الدراسية.

وقد علمت جريدة البلاد أن هنالك تعديلاً حول خطة مكافحة الأمية في العراق، إذ ذكرت الجريدة أن مديرية المعارف العامة كانت قد درست أقتراحاً وصل اليها من أحدى الجهات التعليمية، أشارت فيه إلى ضرورة تعديل خطة مكافحة الأمية في العراق، وذلك بقبول خريجي الدورات الأربع من الأميين في الصفوف الخامسة الأبتدائية وبجواز ترقيته إلى الصف السادس في خلال السنة الدراسية أذا تبين أن قابليته تؤهله للدراسة في صف أعلى من صفه وبضرورة زيادة النفقات لمكافحة الأمية مع عدم جواز صرف شيء من المبالغ المرصدة لذلك الباب على المدارس الثانوية، ثم بإعطاء القرار في ضرورة فتح أندية أدبية ورياضية مع تطبيق نظام الفتوة والرياضة والكشافة عليهم والمصادقة على جواز تعليمهم (التعليم المدني) في معرفة الحقوق والواجبات الأدبية والسياسية، وواجب الفرد تجاه الحكومة وواجب الحكومة تجاه الفرد، وضرورة

أفهامهم الغاية من سن القوانين وتطبيقها، ولاشك أن تلك الأقتراحات المفيدة ستعمل على وجود طبقة مثقفة عالمة بما لها وما عليها، ومن المؤمل أن تأخذ بها وزارة المعارف[١].

كما ورحبت جريدة البلاد بضرورة أشتراك الطلبة العراقيين في مؤتمر الطلبة العربي الذي سيعقد في القاهرة وقتذاك ، إذ ذكرت الجريدة أنه وبدون شك أن تلك الفكرة الموفقة التي ترمي إلى عقد مؤتمر دوري عام للطلبة العرب والتي ستنعقد دورته الأولى في القاهرة، فكرة رائعة ستتمخض عنها تطور الفكرة العربية واندماجها في روحية أبناء البلاد العربية، ولا شك أن فوائد ذلك المؤتمر ومزاياه ليست في طوق الحصر لما تشتمل عليه من مقومات للروح ومنشآت للعقيدة والتأخي والتفاهم بين الشباب العربي للعمل يداً واحدة نحو الهدف الأسمى والغاية المرجوة، أن أشتراك الطلبة العراقيين في ذلك المؤتمر ليس ضرورياً فحسب، وإنما هو أمر مؤكد حتماً نظراً لأن العراق في طليعة البلاد العربية التي تعمل على نشر الأخوة العربية ولا شك أيضاً أن حكومتنا الرشيدة ستعمل على تسهيل الامر لمجموعة من الطلبة يمثلون إخوانهم في المؤتمر بالنظر إلى الحاجة الماسة التي تستدعي تفاهم الشباب العربي للعمل على أهداف مشتركة من شأنها ايصال البلاد العربية إلى ما ترجوه من مجد وتقدم وإلى ما فيه الخير لتلك البلاد التي تربطها وحدة الدم واللغة والتاريخ والدين، وأشارت الجريدة إلى ثقتها بالطلبة وخصوصاً طلبة المعاهد العليا ككليات الطب والحقوق ودار المعلمين العليا وهم يعدون أنفسهم للاستعداد لتمثيل إخوانهم في ذلك المؤتمر الذي سيدل على التأخي بين قوى الشباب للعمل في سبيل الأمة والبلاد[٢].

وفي ذات الموضوع ذكرت جريدة البلاد أن أدارات الكليات والمدارس العالية في بغداد تهتم بأنتقاء الطلبة الذين يمثلون طلاب العراق في مؤتمر الطلبة العربي الذي سيعقد في القاهرة، وقد أنهت معظم تلك المعاهد العلمية من أنجاز أنتخاب الطلاب لذلك الغرض، كما وقامت الجريدة بنشر أسماء طلاب دار المعلمين العالية والكلية الطبية في عدد سابق لها والذين تم أنتخابهم لحضور المؤتمر، كما قامت الجريدة أيضاً بنشر أسماء الطلاب الذين تم أنتخابهم كي يمثلوا إخوانهم في المؤتمر من كلية الحقوق[٣].

ومن المشاريع المهمة التي تابعتها جريدة البلاد وبكل أهتمام هو مشروع تأسيس الجامعة العراقية، إذ أخذت فكرة تأسيس الجامعة العراقية تظهر من جديد، إذ علمت الجريدة أن الحكومة العراقية قامت بدراسة ذلك الأمر دراسة دقيقة تمهيداً لإيجاد الجامعة التي تجمع كليات العراق

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨٠١، ١٧ شباط ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .، العدد ٨٢٧، ٢٦ أذار ١٩٣٧.

ومدارسه العالية في بناء واحد، والمفهوم أن الجامعة العراقية ستكون ذات ست فروع مبدئياً إذ ستؤسس من كليات الطب والآداب والحقوق ودار المعلمين العالية والهندسة ودار العلوم حتى أذا اكتمل تأسيسها من تلك الفروع، ستبدأ بإيجاد كليات أخرى تدريجياً والحاقها بالجامعة وهي كلية البيطرة، وأخرى للزراعة والتجارة وغير ذلك، ومن المحتمل أن يكون الحي الجامعة في الأراضي المجاورة إلى كلية الحقوق، ومدرسة الغربية وثكنة الخيالة في باب المعظم(١).

وقد ذكرت جريدة البلاد في ذات الموضوع حول مشروع أنشاء الجامعة العراقية ومسودة اللائحة القانونية الخاصة به، إذ أن وزارة ياسين الهاشمي كانت قد ألفت لجنه عليا سنة ١٩٣٦ للنظر في مشروع تأسيس الجامعة العراقية، وقد تألفت من كل من رشيد عالي الكيلاني ومحمد زكي رئيس مجلس النواب وصادق البصّام وزير المعارف والدكتور عبد الرزاق السنهوري عميد كلية الحقوق وساطع الحصري وهنا خياط والدكتور عبد الوهاب عزّام، وبعد أن عقدت اللجنة المذكورة عدة أجتماعات لها في ديوان وزارة المعارف، كانت قد وضعت تقريراً مفصلاً حول أنشاء الجامعة العراقية والأسس التي يجب السير بموجبها وكيفية البدء بالعمل بضم كلية الحقوق والكلية الطبية وكلية الصيدلة ومدرسة الهندسة ودار المعلمين العالية ورافقته بأقتراح يتضمن وجوب سن لائحة قانونية للمشروع في ضوء التقرير والأقتراح المذكورين، وقد تم وضع أسس مسودة اللائحة القانونية ونتيجة لبعض الظروف التي حدثت وقتها فقد صرف النظر عن إخراج الفكرة إلى حيز الوجود والسير بالمشروع إلى النهاية، كما وعملت الجريدة ايضاً أن الجهات المختصة في الحكومة تفكر من جديد في سبيل تحقيق تأسيس الجامعة العراقية وفق الأسس التي كانت قد وضعت من قبل، وعلى ذلك فقد أخرجت مسودة اللائحة المختصة من جديد، ومن المنتظر أن يتم إيداعها إلى لجنة خاصة تألفت لذلك الغرض(٢).

ورحبت جريدة البلاد وفي العدد نفسه عن الرحلات المدرسية وأهمية تشجيعها والإكثار منها إذ بينت الجريدة أن طرق التعليم في العصر الحالي لم تبقَ مقتصرة على تلقين الطلاب دروسهم بين أربعة جدران في الصف، والإكتفاء بالنظريات العلمية، فقد أتجهت أنظار علماء التربية والتعليم بعد تجارب طويلة ودراسات طويلة وعميقة إلى أن أنفع ما يستفاد منه التلاميذ هو أن يكون تعليمه مقروناً بالأطلاعات والمشاهدات التي لها علاقة بدروسه، فأسسوا (الرحلات المدرسية) وذلك بأعداد رحلات إلى الأماكن التاريخية فيما أذا كانوا يختصون بالتاريخ ، والسياحة النهرية والبحرية فيما أذا كانوا مختصون بالجغرافية والملاحة، وهكذا في كل فرع من فروع المنهج التدريسي، وقد أتت تلك النتائج تفوق التوقعات كثيراً، الا أن بلادنا مع أنها ذهبت تقتبس وسائل

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨١٩، ١٦ أذار ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٠٨٤، ١ شباط ١٩٣٨.

التطور العصرية الحديثة، الا أنها لم تبد العناية اللازمة لمثل تلك الأمور والتي لها من الأهمية في بناء أسس النهضة مما يجعلها في مصاف الأمور المهمة الأخرى التي تبذل الجهود في سبيلها ولم تنكر الجريدة ما لمستهُ من أهتمام وزارة المعارف بتلك الناحية التثقيفية، فقد قامت عدة مدارس برحلات إلى جهات مختلفة، وأطلعت على ما تسنى لها الإطلاع عليه وعادت بالفائدة الكبيرة، وقد وجدت الجريدة أن مظاهر أنشاء تلك الفكرة بين المدارس، سيما العالية منها لها فوائد كثيرة فراحت تغتنم الفرص السانحة في العطل المدرسية وتهيء لها السفرات إلى أماكن معينة فيها مشاريع ري أو زراعة أو صناعة، وذلك من أجل الفائدة الكبيرة التي تجنى من تلك الرحلات المدرسية(١).

وأشادت جريدة البلاد بعزم وزارة المعارف على تأسيس كلية زراعية تشتمل على جميع فروع الفنون الزراعية العصرية الحديثة، ويقوم بالتدريس فيها أساتذة أختصاص ، كما وعلمت الجريدة بأنه تنفيذاً لتلك الفكرة المفيدة، الوزارة المختصة قامت بدراسة برامج التعليم الزراعي في الممالك الزراعية الأخرى، بغية إخراج برنامج للتدريس الزراعي في الكلية الزراعية العراقية يلائم وضع العراق الزراعي، ويعين الطالب على أستغلال أرضه والمحافظة على ترتيبها، وأن الحكومة العراقية تهتم وقتذاك بتلك الناحية، إذ قررت توسيع المدارس الزراعية والفت لجنة لذلك الغرض(٢).

وأهتمت جريدة البلاد أيضاً برفع مستوى المدارس الصناعية في العراق وخصوصاً القسم العلمي منها، إذ أقترحت مديرية التعليم المهني في وزارة المعارف، أن يحصل خريجوا المدرسة المذكورة على أختبارات عملية لمدة لا تقل عن السنتين في معامل خارج المدرسة قبل أن ينظر في أمر تعيينهم كمستخدمين على الملاك الدائم(٣).

وقد نشرت جريدة البلاد حول الكتب الدراسية في مدارس العراق وتأليف لجنة لوضع تلك الكتب، إذ ذكرت الجريدة أن أهم ما يشغل بال الجهات المختصة في وزارة المعارف في المدة الاخيرة من سنة ١٩٣٧ ، قضية أنتقاء الكتب المدرسية التي يجب أن يتقرر تدريسها في خلال السنة الدراسية القادمة (١٩٣٨)، ولذلك فقد باشرت الجهة المختصة في الوزارة بعملها بعد أنتهاء السنة الدراسية مباشرة حتى انتهت أخيراً من مهمتها، فأنتقت الكتب التي رأتها صالحة للتدريس والحقيقة المرة التي كانت لابد لتلك الجهة من مجابهتها، وهي الصعوبة في أيجاد ما يصلح أن يعتمد عليه من بين الاف الكتب في تدريس النشيء، إذ كانت على درجة من الفوضى والتباين

---

(١) جريدة البلاد، العدد السابق ١٠٨٤، ١ شباط ١٩٣٨. .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٨٦٣، ٧ أيار ١٩٣٧.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢١٩١، ٤نيسان ١٩٤٤.

مالم تستطع معهما أن تقنع نفسها، بأن الكتب التي أختارتها للتدريس في السنة الدراسية القادمة ١٩٣٨هي صالحة لذلك الغرض الا أضطراراً، وقد علمت الجريدة أن الوزارة قد عزمت على تشكيل لجنة للترجمة والتأليف خلال تلك السنة، وسيكون هدفها الأول التآزر لتأليف وترجمة كتب مفيدة للتدريس(١).

ونتيجة لتطور التعليم في العراق، فقد نشرت جريدة البلاد حول نظم التعليم في العراق وتطبيقها في الأمارات العربية في الخليج ، إذ ذكرت الجريدة أهتمام الامارات العربية في الخليج بالناحية الثقافية في العراق، وأشارت الجريدة إلى عزم تلك الأمارات على السير بثقافتها وفق المناهج التعليمية في العراق، ولقد كانت أمارة الكويت من أشد تلك الأمارات أهتماماً بالموضوع فقررت منذ أيام ضرورة التفاهم مع الحكومة العراقية في ذلك الشأن وذلك بإيفاد أحد ممثليها إلى بغداد، ومن المنتظر أن يصل بغداد في خلال الأسبوع القادم ممثل أمارة الكويت لمفاوضة وزارة المعارف بشأن توحيد التعليم في العراق والكويت، وعرض قرار الإمارة في اقتباس مناهج التعليم المرعية في العراق وأقتناء الكتب المدرسية المقررة هنا، ولأجل أن تصل أمارة الكويت نحو تحقيق تلك الأهداف بالشكل الذي يجلب الطمأنينة، فأن ممثل الكويت سيعرض على وزارة المعارف أقتراحاً بقبول الطلاب الكويتيين في مدارس العراق المختلفة، وخصوصاً دار المعلمين، وسيعمل من أجل الحصول على أستعداد الوزارة لقبول تلك الفكرة، كما أن وزارة المعارف سترحب بتلك المقترحات التي ترمي إلى توحيد الثقافة العربية بين العراق والأمارات العربية المجاورة(٢).

وتابعت جريدة البلاد موضوع حصر طبع وبيع الكتب الدراسية لوزارة المعارف وحدها وكذلك سعي الوزارة إلى إزالة مشكلة غلاء الكتب الدراسية، إذ لاحظت وزارة المعارف أن الكتب التي تستعملها في مناهج الدراسة الأبتدائية والثانوية وغيرها والتي يجهزها المتعهدون والتي تشتريها من أوساط معينة ترهق كاهل القسم الأعظم من طلاب المدارس، سيما الفقراء ومتوسطي الدخل منهم لغلاء ثمنه، وقد أدركت الوزارة أن غلاء ثمن تلك الكتب، أنما يعود إلى غلاء المطابع التي تجهز الكتب إلى وزارة المعارف، إذ أصبحت وسيلة تجارية ينشد من ورائها الربح دون مراعاة أي عامل، وقد علمت الجريدة ايضاً أن وزارة المعارف أخذت تهتم بتلك الناحية وتوليها نظرها فألفت لجنة في الأيام السابقة لتجد طريقه لوضع حد لذلك، وقد توصلت اللجنة بعد الدراسة والبحث والتقصي، إلى وضع قرار يقضي بحصر بيع وطبع الكتب الدراسية على أنواعها بيد وزارة المعارف نفسها أو ستعطي الوزارة مبلغ معين لأصحاب المؤلفات الجديدة أو لمن تكلفهم بوضع كتب جديدة، ثم تقوم بطبع تلك الكتب في المطبعة الحكومية لتؤمن بذلك أنفاق أقل ما يمكن من

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٩٥٨، ٣٠ أب ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٠٨٥، ٢ شباط ١٩٣٨.

التكاليف على الكتب وتتمكن من بيعها بلا ربح للطلاب، وهكذا تسهل عليهم شرائها بأسعار أقل بكثير من أسعار الكتب التي يجهزها المتعهدون أو المطابع الخاصة، أما فيما يتعلق بالكتب الانكليزية أو العربية التي تشترى من الخارج، فستقوم وزارة المعارف بشراء الطبعات الرخيصة منها فقط لتكلف الطلاب أقل ثمن ممكن، كما ولاحظت الوزارة ايضاً أن كتباً كثيرة تم إقرارها للدراسة، الا أن الطلاب لا يدرسون سوى جزء أو اجزاء معينة منها في السنة الدراسية الواحدة، ولذلك ستقوم الوزارة بشراء الأجزاء التي قررت للدراسة وحدها، وذلك لمراعاة حالة الطلاب وقابلياتهم الأقتصادية، ولا بد أن تأتي مثل تلك التدابير برفع مشاكل كثيرة يعاني وطأتها القسم الأعظم من طلاب المدارس(١).

ونشرت جريدة البلاد فيما يتعلق بملابس تلامذة المدارس، إذ ذكرت الجريدة أن مديرية المعارف العامة قد عممت الكتاب التالي على كافة مديري معارف المناطق في الألوية، ومدارس الصناعة، ودار المعلمين الأبتدائية والريفية وطلبة منهم ما يأتي(٢):

١- رغبة في جعل قيافة طلاب المدارس على أختلاف درجاتها بشكل يضمن معرفتهم بسهولة أينما حلوا، وغرس روح الجندية في نفوسهم، فقد قررنا أن يرتدي طلاب المدارس كافة وحتى المعفيون منهم الملابس العسكرية حسب صنوفهم الفتوة والجوالة والأحداث على الدوام ولا يقبل أي طالب في المدرسة مالم يمتثل لتلك الأوامر.

٢- يطلب من مديري المدارس والمعلمين، مراقبة هندام التلاميذ وسلوكهم وأداء التحية خارج المدرسة أيضاً، ومعاقبة اللذين يخلون بالأمر.

كما سلطت جريدة البلاد على تعديل نظام البعثات العلمية، وشمول طلاب مدرسة الهندسة العراقية بتلك البعثات، إذ أفادت الجريدة إلى أهتمام وزارة الاقتصاد والمواصلات برفع المستوى الدراسي في مدرسة الهندسة، واحداث ترميمات مهمة في فروع الهندسة النظرية والتطبيقية التي يدرسها الطلاب بإدخال مواد جديدة إلى مناهج الدروس، ولما كانت كليات الهندسة الإنكليزية قد أعترفت بمدرسة الهندسة العراقية، وتم الأتفاق بينها وبين وزارة الاقتصاد والمواصلات على قبول شهادات الطلاب المتخرجين منها لدخول المدارس الإنكليزية العالية لمواصلة الدراسات فيها، فقد أبدت الوزارة المذكورة أهتمامها ايضاً برفع مستوى تلك المدرسة لجعلها كلية الهندسة العراقية بدل مدرسة الهندسة، ولا شك أن أعتراف المدارس البريطانية العالية بشهادة تلك المدرسة، يعد عاملاً مهماً في مواصلة المتخرجين فيها لإكمال دروسهم في إنكلترا، غير أن نظام البعثات العلمية السابق، لم يكن يشمل طلاب تلك المدرسة أو يسمح بإيفادهم على حساب الحكومة العراقية، كما

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٢٠٤، ١٩ أيار ١٩٣٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١١٩١، ٢٤ نيسان ١٩٣٩.

هو شأن بقية المدارس العائدة إلى وزارة المعارف، ولذا وجدت وزارة الاقتصاد والمواصلات، أن الفائدة من الإعتراف بدرجة مدرسة الهندسة العلمية لا تتم الا أذا كان نظام البعثات العلمية يخولها حق أيفاد البارزين من متخرجي تلك المدرسة إلى الدول الأوربية لمواصلة الدراسة العالية وعليه فقد قامت وزارة المعارف بتعديل نظام البعثات ليشمل طلاب مدرسة الهندسة العالية، إذ ذكرت في المادة السادسة الفقرة (هـ): (من تنتخبه وزارة المعارف من بين خريجي مدرسة الهندسة ذات السنتين فأكثر بعد الدراسة المتوسطة، على أن يكون معدل الطالب ٧٥% على الأقل في الامتحانات النهائية، لكل من السنوات الدراسية التي قضاها في مدرسة الهندسة) [١].

كما قامت وزارة المعارف بتشجيع حركة التأليف، إذ ذكرت جريدة البلاد، أنه بناءً على المبالغ التي رصدتها وزارة المعارف في ميزانيتها لسنة (١٩٣٩)، وذلك من أجل أنفاقها على تشجيع المؤلفين والكتاب ليضعوا الكتب والمؤلفات القيمة، وعليه فقد عزمت الوزارة على تأليف لجنة من كبار الأدباء والشعراء من وطنيين وغيرهم من البلاد العربية لتعرض عليها كافة الكتب التي ستقدم أليها، لتقدير قيمتها الأدبية وما يستحقه أصحابها من المنح والهدايا، وتأملت الجريدة أن يتم اختيار وزارة المعارف لتلك اللجنة على غير الطريقة التي درجت عليها في تأليف بعض لجانها من الرجال المتصلين بها في الوظائف والمدارس فقط[٢].

باركت جريدة البلاد خطة وزارة المعارف في موضوع مضاعفة العناية بالتمثيل والخطابة في المدارس الرسمية، إذ ذكرت ان خلاصة المنهج الدائم المقدم الى وزارة المعارف قد نال استحسان واعجاب الساعين لإنهاض واعلان شأن التعليم في العراق كما نال استحسان فاضل الجمالي مدير التدريس والتربية العام والذي وعد بتنفيذ هذا المنهاج وتعميمه على كافة المدارس و في جميع انحاء البلاد [٣].

وايدت جريدة البلاد قيام مجموعة من طلاب كلية الحقوق العراقية بأنشاء (جمعية اتحاد الطلبة) إذ ذكرت ان غاية هذه الجمعية هي نشر روح التضامن والتعارف بين طلاب كلية الحقوق بصورة خاصة وسائر المدارس العالية بصورة عامة و توجيه العمل وفق المبادئ الوطنية والقانونية، وقد نالت هذه الفكرة اعجاب الناس وأستحسانهم ، كما دعت الجريدة أن تقوم الحكومة بتقديم المساعدة والعناية من اجل النهوض بالشباب الواعي [٤].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٢٥١، ١٤ تموز ١٩٣٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٢٧، ٢٤ أيار ١٩٣٩.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٣٠٢ ، ٢ كانون الثاني ١٩٤٠ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ١٦١٠ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٤١ .

وقد أشادت جريدة البلاد بمستقبل التربية والتعليم في العراق، إذ بينت أنه على الرغم من ظروف الحرب العالمية الثانية، إذ أصدر الدكتور محمد فاضل الجمالي رسالة قيمة تتعلق بشؤون التربية والتعليم في العراق، وتعد أول رسالة نشرت في العراق أثناء الحرب العالمية الثانية وقد تضمنت أراء مهمة في المشاكل التربوية، وهي جديرة بالبحث والمناقشة، وأن كل تفكير يبدي في مستقبل التربية في تلك الربوع، يجب أن يأخذ بنظر الأعتبار تراثنا القومي وحالتنا الحاضرة وأن تتم الإفادة مما يقدمه كبار مفكري العالم اليوم من وصفات وعلاج، وأن الفلسفة التي تلائمنا تركز على دعائم ثلاث قيم وهي–الايمان والعلم والفن– وتلك الدعائم التي ينشأ عنها الحق والخير والجمال[١].

(١) جريدة البلاد ، العدد ٢٢٠٠، ١٦ نيسان ١٩٤٤.

المبحث الثاني

موقف جريدة البلاد من أوضاع المرأة والطفل في العراق

١٩٢٩ -١٩٤٥

خلال العقود الأولى من القرن العشرين، تمكنت المرأة العراقية أن تخترق كل الحواجز التي قيدتها، وانطلقت من النضال الأجتماعي المجرد إلى النضال الثقافي بالمعنى الشامل، فالتحقت بالمدرسة والجامعة وأنخرطت في العمل السياسي بطريقة مباشرة وبطرق مختلفة تسمح لها بالتعبير عن ذاتها المستقلة، فشكلت حلقات أجتماعية وثقافية ومنتديات لتتيح للمرأة المساهمة في التظاهرات والحركات الأجتماعية مع تطور الحركة الديمغرافية في العراق ووضوح أهدافها التحررية، وبدأت المرأة العراقية التعبير عن ذاتها بطريق الفن والأدب والصحافة والثقافة بأنواعها وأحتلت مواقع ريادية في ثلاثينيات القرن العشرين وما تلاها برزت قامات نسوية لها حضورها المشرف في الأوساط السياسية والثقافية والأجتماعية، وبذلك أنطلقت مواهب وطاقات أبداعية لشريحة واسعة من النساء العراقيات، ولأن تحضر الامم يقاس بمدى تعليم المرأة وتحضرها وكانت المرأة العراقية سباقة للدخول في مجالات دراسية كثيرة ومنها الجامعات التي كانت حكراً على الذكور، فدرست الطب والحقوق وغيرها ... وقدمت المرأة العراقية في ميدان السياسة الهامات نضالية جسيمة وتضحيات كبيرة يشهد لها تاريخ العراق السياسي المعاصر، وقد مرّت الحركة النسوية في العراق بمراحل عديدة، وجابهت عقبات وتحديات كثيرة من قبل المجتمع الذي يتسيدهُ الرجل، وبكل مرافق الحياة بأعتباره مجتمعاً ذكورياً، الا أن المرأة العراقية كانت ولاتزال لها مواقف مشرفة وفعالة تجاه الوضع السياسي، فأخذت بتأسيس الجمعيات والمنظمات النسوية بإطار تقدمي وحضاري منفتح للحصول على حقوقها، وإزالة الحيف عنها، وقد أستغلت ذلك بأن شهد العراق أنفتاحاً سياسياً وأجتماعياً وفكرياً من خلال تأسيس الأحزاب والجمعيات[١].

وقد نشرت جريدة البلاد تعريب مقال الكاتبة الانكليزية (ستيفانس أولس) الذي نشرته في جريدة (النير أيست–الشرق الادنى) إذ ذكرت أموراً لم تكن في الواقع لتلائم المرأة العراقية، إذ ذكرت في خلاصة مقالها:–

١– ان الحرب العالمية والتطور الذي حدث بعد الحرب لم يشمل حالة المرأة العراقية.

٢– أن المرأة في تلك البلاد ليس لها أي قيمة كشخص ذي إعتبار وانما هي جزء من العائلة.

---

(١) رجاء القيسي، المرأة العراقية في العهد الملكي، مقالة في جريدة التأخي الإلكترونية، العدد ٥١٦٨٩، ٢٠١٤/٦/٢٣، للمزيد ينظر www. Al taakhipress. Com

٣- أن المرأة العراقية تنظر إلى المرأة التركية كنموذج للتقدم.
٤- أن بعض الرجال البارزين في البلاد قد تزوجوا بالنساء التركيات لتقدمهن على المرأة العراقية.
٥- أن المرأة العراقية لاتزال تلبس الألبسة الوطنية الفضفاضة.
٦- أن الحرية الفكرية في البلاد لا تسمح لكثير من أنصار تحرير المرأة بأبداء أراءهم بصراحة.
وتلك هي خلاصة النقاط التي لفتت نظر القارئ في مقال الكاتبة والتي لا تلامس الحقيقة او من الحقيقة في شيء، فكان رد الجريدة كالاتي:-
أولاً- ليس هنالك أمة من الأمم تأثرت من موجة التطور العالمي الذي حدث بعد الحرب، أكثر من الأمة العراقية، وقد كان نصيب المرأة العراقية من ذلك التطور عظيماً جداً، واذا لاحظنا وصف الكاتبة للمرأة العراقية نجده ينطبق كل الأنطباق على المرأة التي كانت تعيش تحت سماء العراق قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، الا أن الآية انعكست بعد أن وضعت الحرب أوزارها وأصبحت المرأة بفضل جهودها وجهود مناصريها ذات كيان محترم وشخصية لها مكانتها وهي ربة البيت والمسيطرة على الشؤون العامة، وهي التي تفرض نفوذها على افراد الأسرة رجالاً ونساءً ، أذا أستثنينا بعض الأسر التي تغلبت على نفوسهم روح الجهل والجاهلية ونفسية التعصب الأعمى.
ثانياً- أما زعم الكاتبة بأن المرأة العراقية تنظر إلى المرأة التركية كنموذج للتقدم، وأن بعض الرجال في العراق تزوجوا بنساء تركيات، فهو قول لا يعرف الواقع، لأن المرأة العراقية كانت تنظر إلى المرأة التركية بنظر الأنتقاد ،لا بنظر التقدير والأعجاب، لأن طبائع المرأتين من حيث الرصانة الأخلاقية والمحافظة على التقاليد القومية تختلفان بعضهما عن بعض كل الأختلاف.
ثالثاً- والغريب في المقالة أن تنتقد الكاتبة الإنكليزية المرأة العراقية للبسها الألبسة الوطنية الفضفاضة، بينما تلك مكرمة وفضيلة لها ودليل على رصانة أحلامها ورمز على عدم أعتنائها بالقشور دون اللباب، فالمرأة العراقية تعتني عناية زائدة بنظافة ألبستها وتناسق الوانها ووقارها والكبيران في السن منهن لم يشأن أن يبدلن طور حياتهن أنما حافظن على زيهن الوطني في الوقت الذي تطورت افكارهن مع روحية العصر والتقدم.
رابعاً- أما فيما يخص زعم الكاتبة بأن أنصار المرأة العراقية لا يجرؤن على أبداء آرائهم بحرية والحقيقة أن حملة الأقلام في العراق أكثر الأمم الشرقية شجاعة في معالجة ذلك الموضوع، وأن الصحف العراقية منذ العهد العثماني إلى يومنا ذلك، تبحث وبكل حرية حول لزوم تحرير المرأة وتهذيبها وأن صوت المتمسكين بالقديم من تلك الناحية، كان ضئيلاً وقد تلاشى بتلاشي الأيام

واصبح معدوماً بفضل جهود مفكري تلك البلاد، ولذلك أنتصرت فكرة الحق على الباطل، وأنتصر رأي تحرير المرأة وتهذيبها[١].

وقد تناولت جريدة البلاد وفي مواضيع عديدة نشاطات المرأة العراقية وإسهاماتها في الحياة السياسية والأجتماعية في العراق، إذ شاركت مجموعة من النساء العراقيات في المؤتمر النسائي الشرقي الذي عقد في دمشق ١٩٣٠، وقد أشادت الأنسة أمينة الرحال، أحدى ممثلات نساء العراق في المؤتمر، بأنه من السرور على كل امرأة عراقية وعربية أن يعقد مؤتمر نسائي في دولة عربية، وتحضره نساء عربيات يبحثن في شؤون المرأة العربية، وفي الطرق الواجب أتباعها في جهادها في معترك الحياة الأجتماعية، أن ذلك المؤتمر والذي يعد الأول من نوعه والذي يرمي بطبيعة الحال إلى غايات تعطي للمرأة العراقية والعربية دوراً أكبر في الحياة السياسية والأجتماعية في المجتمع، لقد أصبحت الآن نظرية مطالبة المرأة بمساواتها مع الرجل غير مجدية، ذلك ان الظروف الأقتصادية هي التي فرقت بينهما على مر السنين والعصور وتلك الفروق باقية إلى أن تتبدل الطرق المعيشية، فتتبدل بذلك الحياة الأجتماعية، فالحرية البسيطة التي تمتعت بها المرأة في دور البداوة الأولى يوم كانت هي ربة البيت، لم تكن قد جاءت من وراء مطالبتها الرجل بذلك، بل أن الحالة الأقتصادية كانت تتطلب ذلك، لأن المرأة في ذلك الدور كانت منتجة، ونجد المرأة في دور الأقطاع محجبة ومقبوعة في دارها لا لأنها تقاعست من المطالبة بحريتها بل لأن الرجل أصبح هو المنتج، وكانت هي بمثابة متاع الرجل وبعض ممتلكاته وأكبر برهان على ذلك أختنا التركية، فهي قد طالبت بحريتها وحقوقها وبمساواتها مع الرجل، غير أنها لم تنل شيئاً من ذلك الا بعد أن جاء اليوم الموعود يوم الانقلاب التركي ١٩٠٨ الذي قضى على النظام الإقطاعي القديم، وأحل محله الحكم الشعبي، فخرجت المرأة التركية المحجبة ساخرة، ونالت الشيء الكثير مما كانت تطلبه، وهي سائرة في مشاركة الرجل في حياته العملية ولم يمنعها عن ذلك مانع، فالمسألة أذا ليست مسألة مطالبة بالحقوق من الرجل والمساواة به، بل هي مسألة تطور أقتصادي يحدث الأنقلاب الأجتماعي ومن جراء ذلك تحصل المرأة تدريجياً على حقوقها التي تطلبها، وذكرت الجريدة أيضاً أن من واجب المرأة مساعدة الرجل على ذلك الانقلاب لتنال ما تبتغيه، وأن المرأة الشرقية تختلف في حالتها وشعورها عن المرأة الغربية وتلك حقيقة لا غبار عليها [٢].

وقد أشادت جريدة البلاد بجهود المرأة العراقية في خدمة مجتمعنا، من خلال حركة النشاط في الفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر العراقي، إذ ذكرت الجريدة أنه في سنة ١٩٣٣ قدمت

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥، ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٦، ١٥ تموز ١٩٣٠.

إلى العراق ممرضتان بريطانيتان على حسابهما وحساب جمعية الصليب الأحمر في إنكلترا، وقامتا بتدريب الأمهات على التمريض المنزلي والعناية بالطفل، فكانت النتيجة موفقة والرغبة في التعليم كبيرة من قبل السيدات العراقيات ، وعليه فأن جمعية الهلال الاحمر فكرت بأستقدام ممرضة مختصة وبمنزلة مرشدة للتمريض ورئيسة مركز التدريب على التدبير المنزلي والعناية بالطفل، وقد وصلت أخيراً (المس ماسان جونس) بغداد، وأخذت تضع الأسس لدراسة الأساليب المتبعة بين أوساط الشعب المختلفة من حيث ألية السكن والمعيشة، لتكون لها فكرة عملية عامة تسير على ضوئها في سبيل نشر التدريب على التدبير المنزلي والعناية بالطفل ومع أنها تقوم بتفقد الأوساط العائلية المختلفة، فقد أخذت تدرس سبل نشر دعوة شؤون التدبير المنزلي والعناية بالطفل مستعينة بالفرع النسائي ومدارس البنات، فكانت أولى خطواتها، هي المحاضرة التمهيدية التي ألقتها يوم ٩ كانون الثاني ١٩٣٦، على مسامع تسعين تلميذة من الصفوف العالية ، معززة محاضرتها بالفانوس السحري–جهاز عرض الصور– لعرض بعض المناظر مبينة لهن مقاصد جمعيات الهلال والصليب الاحمر العالمية للأحداث وسرعان ما وصل خبر ذلك التجمع التمهيدي بين بقية الفتيات على أختلاف طبقاتهن فأنهالت وقتذاك طلبات الألتحاق بالصفوف الدورية لجمعية الهلال الأحمر ، فكان من جراء كثرتها أن تأسست عشرة صفوف دورية تلقى على تلميذات كل من الصفوف العالية للمدرسة الثانوية المركزية للبنات ودار المعلمات ومدرسة الفنون البيتية، محاضرتان في الأسبوع مع دروس عملية في التدبير المنزلي والعناية بالطفل، وقد فتح الفرع النسائي سجلاً خاصاً للزائرات من السيدات تدون فيه ملاحظاتهن لتكون دليلاً منهن للوقوف على رغبة الجمهور وحاجاته إلى تحسين شؤون المجتمع الصحية والمنزلية، وقد رحب الفرع النسائي بتلك الملاحظات وقدرها حق تقدير، فقام وقتها بتطبيق الأحسن والأفضل منها[١].

ولم يقتصر أهتمام جريدة البلاد بشؤون المرأة فقط، بل أنصب اهتمامها ايضاً حول الطفل وذلك لأرتباطه الوثيق بالأم والأخت وإعداد جيل يتربى تربية صحيحة بعد إعداد حاضنة جيدة وقادرة على تحمل زمام الأمور، وقد نشرت جريدة البلاد النظام الأساسي لجمعية حماية الأطفال في بغداد، بعد التعديل الأخير، وفيما يلي النظام الاساسي المعدل لسنة ١٩٢٩ في أجتماع فوق العادة وكما يأتي [٢]:

ويرى الباحث هنا أهتمام الحكومة بالطفل وأهتمامها كذلك بالأم العراقية، وتأسيس أول جمعية لحماية الأطفال في العراق، وذلك يدل على مدى التقدم و الرقي الذي كان يشهده العراق أبان تلك الحقبة.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٤ ، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٠ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٧٠، ١٧ كانون الثاني ١٩٣٦.

وتابعت جريدة البلاد أنه قد لوحظ في الآونة الاخيرة أنه لا يوجد في العراق مربيات أخصائيات في تربية الطفل والأمومة والرضاعة مما تحتاج أليهن أكثر العوائل، ولذلك السبب فقط ترجع أسباب قلة العناية بالطفل وتربيته تربية صحيحة، وقد شعرت أخيراً جمعية حماية الأطفال بذلك النقص، فقررت سده وذلك بواسطة جلب عدد من المربيات من الخارج وأستخدامهن في مؤسسة خاصة بتربية الأطفال يودع ذوو الأطفال أطفالهم فيها لقاء أجور لا تزيد عن الدينارين شهرياً إذ يتلقى الطفل فيها جميع أسباب العناية ويتناول التغذية اللازمة مع الغسل والخدمة الممتازة على أن توضع شروط لأوقات بقاء الطفل في المؤسسة حتى إذا شاء ذووه إبقائه دائماً وأن شاءوا أخذوه كلما أشتاقوا اليه ، وفي الحقيقية أن ذلك العمل الجليل الذي ستقوم به الجمعية سيكون سبباً لتكوين جيل جديد من الأطفال الأصحاء في العراق تتوفر فيهم كل أسباب الصحة والنشاط والنمو[١].

كما تابعت جريدة البلاد وفي العدد نفسه فيما يتعلق بميزانية جمعية حماية الأطفال ونصيبها من مساعدة الحكومة، فبالنظر إلى الأعمال الخيرية والإنسانية الذي يفرضهُ نظام جمعية حماية الأطفال العراقية، وقيام الجمعية بالمساعدات الجمة في سبيل الخير، فقد كانت الحكومة تساهم في مساعدتها مساعدة مادية وذلك بمنحها مبلغاً سنوياً قدره (٢٥٠) ديناراً، وقد تبين لدى أدارة الجمعية أن ميزانيتها بالإضافة إلى منحة الحكومة لا تعادل النفقات التي تصرفها سنوياً للملاجئ الأسعافية والإعانات التي يقرها مجلس أدارتها للمنكوبين والمعوزين أشخاصاً ومشاريع، وذلك لسعة أعمال برّها وتوسيع نطاق إحسانها، ولما كانت الحكومة الحاضرة تنظر في فصول ميزانية الدولة الجديدة، فقد علمت الجريدة أن وفداً من مجلس أدارة الجمعية سيتألف لمقابلة وزير المالية ومفاتحته بأمر زيارة تلك الإعانة إلى (٥٠٠) دينار سنوياً لتتمكن من أداء رسالة واجبها الانساني في تلك البلاد[٢].

وقد شجعت جريدة البلاد مساهمة المرأة العراقية في العديد من الأمور الأقتصادية والأجتماعية والثقافية، إذ ذكرت الجريدة عن مساهمة الفتاة العراقية في مشروع الراديو العراقي ، إذ قررت اللجنة العامة لمحطة البث اللاسلكي العراقية في أجتماعها الأخير، تشكيل لجنة نسائية للمحطة من السيدة نظلي الحكيم مديرة دار المعلمات، والأنسة صبيحة الشيخ أحمد الداود، المدرسة في مدرسة البنات المركزية، والسيدة فخرية أسماعيل المفتشة في وزارة المعارف والأنسة عفيفة رؤوف مديرة مدرسة باب الشيخ للبنات، وقد أنتخبت صبيحة الشيخ أحمد الداود سكرتيرة للجنة، وستقوم

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨٠١، ١٧ شباط ١٩٣٧.

(٢)المصدر نفسه .

اللجنة بأعداد المحاضرات من السيدات العراقيات وإعطاء القرار بمن يصلح منهن للإذاعة، وستعقد اللجنة النسائية أجتماعاتها مستقلة عن بقية اللجان[١].

ومن الأهتمامات الأخرى التي عنيت بها جريدة البلاد فيما يخص المرأة بوجه الخصوص وهي تشجيع النساء العراقيات في العلم والمعرفة، إذ ذكرت الجريدة في منشور لها (أول فتاة عراقية تجاز بالحقوق من جامعة باريس) ، إذ تمكن مندوب جريدة البلاد من أجراء حديث مع الانسة (لوسيان أبراهيم شماش) وهي تصف شعورها وأمالها، إذ أن لوسيان أبراهيم شماش فتاة في الثانية والعشرين من عمرها تخرجت تلك السنة ١٩٣٧ من كلية الحقوق في جامعة باريس بدرجة ليسانسية في القانون (بكالوريوس قانون) وقد وصلت بغداد حديثاً، وعندما سألها أحد مندوبي جريدة البلاد عن عهد دراستها في عاصمة النور وشعورها وآمالها في المستقبل، أجابت بما يلي: (لقد ودعت (باريس) أم الدنيا وعاصمة النور وعروس الغرب وغابت عني آثارها وجمالها ومعالم الحضارة والحياة فيها، ولم أتذكر منها شيئاً الا كما يتذكر الحالم حلمه الجميل في اليقظة الموحشة، وأني نسيت في يوم من الأيام كل ما شاهدته طيلة الخمسة عشر سنة التي عشتها في باريس، فأنني سأبقى محتفظة بمرح الطفولة وحياة الشباب في المدرسة وبين جدران المعاهد العلمية في تلك المدينة العظيمة وخاصة في مدرسة الحقوق في باريس، أن كلية الحقوق في باريس تضم بين جدرانها ما يقرب عشرة الاف طالب وطالبة، وفيها ما يقرب من خمسين أستاذاً معظمهم من أساطير الفقه القانوني، بينهم الكثير من مشاهير الرجال أمثال المسيو (كيز) الذي أشتهر بالدفاع عن الحبشة، والمسيو (ليبراديل) والمسيو (بدرون) والمسيو (كيبتون) العالم الكبير في القانون المدني)[٢].

كما قامت جريدة البلاد بأعداد تقرير مهم حول دار المعلمات والتعليم النسائي في العراق فذكرت : أن دار المعلمات في الوقت الحالي، هي المدرسة الأهلية التي تغذي المدارس الأخرى بالمعلمات والمديرات، وقد راعينا أن تسير الدراسة فيها على أساس أعداد الطالبات لمهنة التدريس، ولكن بما أن تلك الدراسة ينظر أليها في نفس الوقت كمدرسة تعد أمهات المستقبل فقد راعينا ايضاً تخصيص جزء من برنامج الدراسة للشؤون المنزلية والعلوم النسوية والأجتماعية اللازمة للمدرسة وربة المنزل، ومما لاشك فيه أنه لضمان تلك النتائج لابد من عمل حساب لخطة مستديمة ثابتة لمدة لا تقل عن عشر سنوات، لقد مرت تلك المدرسة بأدوار صعبة جعلت حياتها متكلفة وظروفها تحتاج إلى عناية كبيرة ودقة في توجيه شؤونها، والحقيقية أن المدرسة التي بقيت أعواماً بدون خطة ثابتة تسير بمقتضاها كان حتماً أن تصل إلى تلك النتيجة، الا أنه

---

(١)المصدر نفسه ، العدد ٥٣١، ٣١ أذار ١٩٣٦.

(٢) جريدة البلاد، العدد ٧٩٧، ١٢ شباط ١٩٣٧.

في الوقت نفسه كانت المدرسة موضع عناية كل من تولى أدارة وزارة المعارف بدليل ما يوجد فيها من أثار لألات قيمة وأدوات فنية، وأقترحت الجريدة أن من أهم الأسس التي اذا أتبعت يمكن ضمان مستقبل تلك المدرسة وديمومتها[١]:-

١) يجب أن تسير سياسة التدريس بها على مبدأ أعداد المعلمات العراقيات كي يتولين هن العمل بتلك المدرسة، لأن من أكبر صعوبات المدرسة أعتمادها على معلمات من الخارج، وفي كثير من الأحيان لا يتيسر للوزارة الا بصعوبة إستقدام المعلمات لتلك المدرسة.

٢) من الضروري عمل ترتيب لتدريس المواد الأساسية كاللغة العربية والرياضيات والكيمياء والفيزياء على يد معلمات مختصات تخصيصاً عالياً، وفي حالة اللغة الإنكليزية يستحسن أستخدام معلمات إنكليزيات يقمن بتدريس تلك المادة حتى تؤدي دروس اللغة الإنكليزية بالفرصة المطلوبة منها، وكما أقترحت الجريدة ان يتم تدريس تلك اللغة من الصف الثالث الأبتدائي على الأقل.

٣) إعداد أماكن مناسبة للقسم الداخلي، كي يهيئ لهن بيتاً بالمعنى الصحيح، تتعلم فيه الطالبات كيفية تطبيق الأنظمة المدرسية وإدارة المنازل على أساس صحيح، كي يستطعن بعد ذلك نشر الفكرة في البيئات التي يمكثن فيها.

٤) وتأمل الجريدة أنه في المستقبل القريب أن تصل دار المعلمات إلى مرتبة دار معلمات عالية كي يتوفر لدى المدرسة المعلمات القديرات.

ورفعت جريدة البلاد تقريراً عن وقاية الطفل ورعاية الأمومة وحماية النسل، وهي من أهداف جمعية حماية الأطفال العراقية، إذ توجه جمعية حماية الأطفال أهتمامها الكبير إلى ناحية الوقاية بدل المعالجة وهي في سبيل ذلك تكثر من تأسيس فروع لها في بغداد وتعمل على تأسيس مراكز أخرى في انحاء البلاد كل ما تعزز مركزها الحالي والفني، وأستطاعت تلك الجمعية في خلال الأيام الماضية أنشاء فرع جديد بعد أن شعرت بأن البلاد بأمس الحاجة اليه وهو فرع حماية الأمومة، وستكون أعمال ذلك الفرع تقديم الإرشادات الصحية والطبية إلى الأمهات عن كيفية الأعتناء بالطفل بعد ولادته وطرق تربيته وتغذيته وحفظ صحته ومراعاة النظافة لكي تتعلم الأم تلك الأمور قبل الولادة ليلد الطفل بعدها سالماً، وسيقوم ذلك الفرع بجمع أحصاءات دقيقة عن شؤون الولادة ونسبة أنواع الأمراض أو عوامل الضعف أو العاهات في الأطفال، وفي مقر جمعية حماية الأطفال يوجد مركز خاص للاعتناء بتربية الطفل ومعالجة المرضى الصغار، كما فيها قسم أخر خاص للاعتناء وتربية الأيتام الذين ليس لهم أب شرعي وبعد أن تقوم الجمعية بتربية أولئك حتى يبلغوا حداً معيناً من العمر تعهد بهم إلى دار الأيتام وتتوسع حركة التبني

(١) جريدة البلاد، العدد ٨٠٠، ١٦ شباط ١٩٣٧.

توسعاً كبيراً ويؤخذ من احصائيات جمعية حماية الأطفال أن ما يقارب الـ ٩٥% من الأطفال اليتامى الذين تتعهد الجمعية بتربيتهم يتم تبنيهم حتى قبل أن يبلغوا سن نقلهم إلى دار الأيتام، وأستطاعت جمعية حماية الأطفال أن توسع مؤسساتها وتبني لها مستشفى واسع تستفيد منه مديرية الصحة العامة لمعالجة الأطفال، وشيدت بناية أخرى قبل زمن وجيز خصصت فيها أقساماً مستقلة لتربية الطفل وتغذيته ومعالجة المرض على أساس تصنيف نوع الأمراض، ولكل قسم عدد خاص من الممرضات، وهنالك طبيب يشرف على مؤسسات الجمعية ولا زالت الجمعية تعمل على توسيع مؤسسات وقاية الطفل والأمومة ليس في بغداد وحدها فحسب بل في أنحاء البلاد أيضاً، وقد عبّرت الجريدة عن ذلك إذ أن فيه خدمة كبيرة للبلاد ومساعدة عظيمة لمؤسسات الصحة لا تستغنى منها أرقى البلاد تنظيماً في شؤونها الصحية[١].

ومن الأهتمامات الأخرى لجريدة البلاد بشؤون المرأة هو ما نشرته حول أفتتاح متحف الأزياء في بغداد، إذ ذكرت الجريدة أن الوصي عبد الاله سيقوم بأفتتاح متحف الأزياء ببغداد صباح الثلاثاء ١٤ كانون الثاني ١٩٤١، وقد وزعت مديرية الأثار القديمة بطاقات الدعوة على النواب والأعيان وكبار الموظفين لزيارة المتحف من الساعة ١٢ ظهراً إلى الساعة ٤ عصراً، والأربعاء ١٥ كانون الثاني من الساعة العاشرة صباحاً إلى الساعة الواحدة ظهراً، وتشمل فعاليات المتحف بالإضافة إلى عرض للأزياء العراقية التراثية، عرض بعض النشاطات الأجتماعية والحرف اليدوية القديمة وغيرها[٢].

وقد نشرت جريدة البلاد حول أشتراك مندوبات عراقيات في المؤتمر النسائي العربي الذي عقد في القاهرة بين ١١و١٢ كانون الأول ١٩٤٤، وتمكن مندوب الجريدة من أجراء حديث مع الدكتورة (سائحة رفعت) ممثلة وزارة الشؤون الأجتماعية العراقية في المؤتمر، إذ قالت الدكتورة: (أن وفدنا وصل إلى القاهرة في اليوم الذي أفتتح فيه المؤتمر النسائي العربي بدار الأوبرا الملكية من قبل مندوبة من جلالة الملكة فريدة المعظمة، وبحضور جمهور كبير من وزراء مصر ورجالها الوطنيين العاملين، لقد أنقسم المؤتمر إلى لجان فرعية تجتمع في الصباح بدار الأتحاد النسائي المصري للمناقشة ووضع القرارات، وتجتمع كلها سويةً العصر لسماع المندوبات العربيات، إذ تلقى كل مندوبة كلمة من الموضوع الذي اختصت به وجاءت لتمثيله وكانت لجان المؤتمر خمساً، أولها (المرأة والتعليم) وأختصت الثانية (المرأة والحقوق السياسية) أما الثالثة (الصحة والاخلاق) والرابعة (المرأة وحماية الطفل) والخامسة (قضية فلسطين) ولا يوجد هنالك شك ان اللجان كلها عملت بكل حماسة وجد، حتى اذا ما أكتملت القرارات فيها تقدمت بها إلى

(١) جريدة البلاد، العدد ١٥٨٧، ٢٣ كانون الأول ١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٠٢، ١٣ كانون الثاني ١٩٤١.

مكتب المؤتمر الذي أقرها نهائياً بعد المباحثة والمناقشة والتحوير، فجاءت تستند إلى علم وتجارب وبحوث)[١].

وفي سياق ذات الموضوع، أجرى مندوب جريدة البلاد حديثاً مع السيدة (مائدة محمود) ممثلة (جمعية حماية الطفل) عن العراق في المؤتمر النسائي العربي الذي عقد في القاهرة، إذ تم سؤالها عن السيدة الأولى التي أعجبت بشخصيتها بقوة في المؤتمر، وما هي أهم المشاريع والأعمال التي قامت بها لإعزاز دور المرأة العربية في التاريخ العربي القومي الحديث؟ فكان جوابها: (لا يعلم الكثيرون عندنا، ويا للأسف عن تلك السيدة الفاضلة شيئاً مذكوراً، الا وهي (هدى شعراوي) كريمة المرحوم (محمد سلطان باشا) مفتش عموم الوجه القبلي ورئيس أول مجلس نيابي انعقد في مصر سنة ١٨٨٤، ولدت بمدينة المينا سنة ١٨٧٩، وتوفي والدها وهي في الخامسة من عمرها، فربتها والدتها تربية صحيحة وأنشأتها نشأة دينية عظيمة، أشتغلت هدى شعراوي بالأمور الأجتماعية والخيرية منذ الخامسة والعشرين من عمرها وأخذت تتضاعف جهودها في الخدمة الأجتماعية والنهوض بواقع المرأة منذ سنة ١٩٠٧ وأستمرت للعمل كذلك حتى الثورة الوطنية ١٩١٩ في مصر بقيادة سعد زغلول ، إذ تشكلت برئاستها (لجنة الوفد المركزية للسيدات) وفي سنة ١٩٢٣ أسست (جمعية الأتحاد النسائي المصري) وكانت برئاستها وسافرت في نفس إلى روما لتمثيل نساء مصر في (المؤتمر النسائي الدولي) وفي سنة ١٩٢٦ سافرت إلى باريس للمشاركة في (مؤتمر الأتحاد النسائي الدولي) وأنتخبت عضواً في مكتب الاتحاد وكانت أول سيدة شرقية عينت عضواً في ذلك، وذلك ما دعاني الى الأعجاب بشخصية تلك المرأة...)[٢].

(١) جريدة البلاد، العدد ٢٣٩٧، ٣ كانون الثاني ١٩٤٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٤٣٧، ١٩ شباط ١٩٤٥.

المبحث الثالث

موقف جريدة البلاد من أوضاع العراق الصحية ١٩٢٩-١٩٤٥

يقاس تقدم الأمم من خلال تطور التعليم والصحة، وقد أهتمت جريدة البلاد كثيراً بهذين القطاعين المهمين، فقد أهتمت بمتابعة كل ما يتعلق بقطاع الصحة من حيث بناء المستشفيات والمؤسسات الصحية والكليات الطبية والمعاهد وكذلك أهم المؤتمرات العلمية الطبية، وقد كان للجريدة عمود خاص يهتم بالصحة أسمته (الجريدة الصحية)، تناولت فيه أهم الأمور الصحية والأمراض والاوبئة وطرق علاجها والوقاية منها، فنجد الجريدة تتناول موضوع مهم وهو (البلهارزيا في العراق) أو نزيف الدم البولي ، إذ ذكرت في ذلك الموضوع، أن لفظة بلهارزيا مأخوذة عن أسم المكتشف العلامة (ثيودور بلهارس) الذي أكتشف جرثومة ذلك الداء سنة (١٨٥١) وتلك الدويدة الصغيرة هي أحدى طفيليات دم الأنسان، وتختلف بشكلها حسب الجنس فالذكر يبلق طوله نحو ١٤ملم وعرضه ١ملم، أما الانثى فهي أطول من الذكر وتزيد عنه قدر ٢ملم طولاً لكن عرضها لا يزيد عن ١-١،٥ملم وهي تقيم بصورة دائمة تقريباً في قناة كائنة بطرف الذكر المؤخر لذلك قلما تفارقه، وقد بينت الجريدة طرق العدوى، إذ بينت أن المنشأ الرئيس لذلك الداء في العراق هو استعمال مياه الفرات أما بالاستحمام أو الشرب، ولم يوجد في مياه دجلة الا بعد نقله من الفرات بواسطة المرضى الذين أصيبوا بالبهلارزيا عند سكناهم شواطئ الفرات ثم انتقلوا إلى شواطئ دجلة سيما بغداد، وتحصل العدوى بعدة طرق وأهمها:-

١- بواسطة الجلد عند الأستحمام في الماء وخاصة الماء الدافئ، وتلك الطريقة هي الأكثر حدوثاُ.

٢- بواسطة المستقيم عند الأستحمام.

٣- بواسطة الشرب.

ونشرت جريدة البلاد هذه الأمور بالنظر لأهتمامها في الجانب الصحي ولتوعية المواطنين الى طرق الوقاية ومنها :-

١- تجنب الأستحمام في المياه التي تحتوي على جرثومة البلهارزيا وهي في العراق في نهر الفرات ومياه الاهوار ودجلة بين العمارة والبصرة.

٢- تطهير البول ومواد الغائط التي يفرزها المصابون بذلك الداء.

٣- ان لا يستعمل للشرب المياه المذكورة أعلاه الا بعد تعقيمها بواسطه الترشيح والغليان.

كما وبينت الجريدة أهم العلاج المستخدم لذلك الداء، إذ ذكرت أن المادة التي تقتل ذلك الحيوان هي (الأنتيموان) وذلك يشبه الفلز يستعمل مركباً على بعض المواد، والاكثرية استعمالاً منه هو (الطرطير ستيبا) ويؤخذ حقناً في الوريد بمقدار ٥-١٢ سنتغرام في اليوم، والمقدار الكامل لأستئصال الداء يبلغ من غرام إلى غرامين[١].

ونشرت جريدة البلاد ايضاً تعليمات صحية حول (الأنفلونزا) أو النزلة المستوطية، إذ بينت أن الأنفلونزا مرض عفن وبائي وخطير يصيب خاصة الجهاز التنفسي (الأنف والبلعوم والرئتين) ولا تخلو أعضاء أخرى من تأثيراته أيضاً وتتبع العدوى طريقاً واحداً وهي أستنشاق الشخص إفرازات المصاب من الأنف أو البلعوم أو الرئتين، وتنتشر تلك الإفرازات المعدية في الهواء بواسطة العطاس أو السعال وهي شديدة العدوى في درجاتها الأولية، وعليه فأن أسباب العدوى تظهر بشكل نقاط صغيرة من الرطوبة في الجو المحيط بالمصاب وهي حاملة جراثيم المرض وعندها يأخذ المرض شكلاً أستيلائياً فتصيب كل شخص معرض للعدوى فيصاب بصورة خفيفة أو شديدة، ويظهر المرض أحياناً بشكل نزلة برد بسيطة مرتكزة في الأنف والبلعوم، وقد يتطور ذلك المرض ليشكل مرض رئوي خطير (كذات الرئة وذات الجنب)، أن عراقيل الأنفلونزا مختلفة ووخيمة، منها عصبية ومنها رئوية ومن ضمنها التدرن الرئوي، وقد ذكرت الجريدة أهم الأمور الواجب أتباعها لأجتناب المرض وهي[٢]:-

١- المحافظة على القواعد الصحية المنتظمة وأجتناب التعب والبرد والأفراط في شرب الكحول والابتعاد عن التجمعات والغرف الحارة والتنقل بدون داعٍ.

٢- جودة تهوية غرف العمل والنوم.

٣- لبس الألبسة الدافئة.

٤- التغرير بماء دافئ مضاف اليه مقدار كاف من برمنغنات البوتاسيوم.

٥- اللقاح المقلل لخطر شدة الإصابة اذا وقعت، ويستطيع طبيبك أن يحقنك بذلك اللقاح.

٦- أستعمال منديل دائماً أثناء العطس والسعال.

أما بالنسبة لطريقة الشفاء، فيجب:-

١- حالما يشعر الشخص بارتفاع درجة حرارته عالية، أن يترك عملهُ ويذهب إلى بيته وينام وأن يحافظ على تدفئة جسمه ويرسل في طلب الطبيب وأن لا يغادر فراشه حتى يزول أخر أثر للحمى.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٩، ١ كانون الأول ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٤٢، ٢٧ نيسان ١٩٣٠.

٢- على المريض في دور النقاهة من المرض أن يتجنب التجمعات ومحلات اللهو، وذلك لمدة لا تقل عن أسبوع بعد رجوع درجة حرارته إلى حالتها الطبيعية.

٣- يجب أن لا يستأنف المريض أعماله حتى يتم شفاؤه تماماً.

وقد ذكرت الجريدة أهم الأمور الواجب أتباعها من قبل الشخص المرافق للمريض، وهي:-

١- يجب أن يعطى المريض غرفة خاصة أن أمكن، أو ان يكون فراشه منفصلاً عن باقي الغرفة بستار، ويجب مراعاة تلك القاعدة حتى تعود درجة حرارة المريض إلى حالتها الطبيعية.

٢- يجب أن يبقى بدن المريض دافئاً.

٣- يجب على قدر الإمكان أزالة جميع الحواجز التي تمنع تبدل الهواء المحيط بفراش المرض.

٤- يجب الأمتناع عن أستنشاق نفس المريض.

٥-يجب وضع منديل أو حاجز أخر أمام فم المريض وإزاء رأسه جانباً عندما يسعل أو يعطس.

٦- يجب غسل اليدين حالاً بعد ملامسة المريض.

وتابعت جريدة البلاد وبشغف الأمر المتعلق بنظام المؤسسات الصحية ، إذ أنجزت مديرية الصحة العامة نظام المؤسسات الصحية، وقد قدمته إلى وزارة الداخلية لتصادق عليه، ويتناول ذلك النظام، كيفية تأسيس المؤسسات الصحية والواجبات المطلوبة منها، وغير ذلك من الأمور الخاصة بتلك المؤسسات(١).

وفي سياق ذات الموضوع، ذكرت جريدة البلاد حول نظام الأغذية، إذ أنجزت وزارة العدلية تدقيق نظام الأغذية الذي وضعته مديرية الصحة العامة، ويتناول ذلك النظام مراقبة الأغذية التي تباع في الأسواق سواء كانت داخلية أو خارجية، ومعاقبة كل من يتجرأ على بيع أغذية مضرة للصحة أو فيها سموم أو غير ذلك من الأمور(٢).

وأهتمت جريدة البلاد بكل ما يتعلق بصحة المواطن العراقي، وأهم التعليمات الصادرة من الصحة، إذ نشرت البيان الرسمي حول الحجر الصحي(٣):

(١- سوف يحجر بالحجر الصحي على جميع الاشخاص الواردين من بغداد إلى المحمرة لمدة ستة أيام وذلك بموجب الاصطلاح الصحي (observation).

٢- الاشخاص الذين يردون من بغداد إلى البصرة ويمكثون في البصرة لمدة ستة أيام يعفون من الحجر الصحي بشرط أن تعطى أليهم موافقة من إدارة الشرطة او من إدارة بسبورت البصرة

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨١، ١٢ شباط ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٣، ١٦ نيسان ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٨٧، ٢٢ حزيران ١٩٣٠.

تصرح بأنهم قد مكثوا في البصرة الستة أيام الأخيرة من تاريخ ورودهم إلى البصرة على أن يبين تاريخ الورود في الوثيقة المذكورة.

٣- أن الاشخاص الذين يترددون بين الحمرة والبصرة لتدارك أحتياجاتهم الشخصية يعفون من الحجر الصحي على شرط أن لا تتجاوز مدة مكوثهم في البصرة الثلاثة أيام من تاريخ أجتيازهم الحدود الإيرانية-العراقية، فاذا تجاوزت تلك بقائهم ذلك فتطبق عليهم الأحكام المختصة بالواردين من بغداد.

٤- ان الأشخاص الذين يردون من سائر المدن العراقية يعتبرون كأنهم قد وردوا من بغداد.

ملحوظة- يجب علاوة على كل ذلك أن يحمل أولئك الأشخاص وثائق تطعيم ضد الطاعون).

ونشرت جريدة البلاد، وفي سياق ذات الموضوع، البيان الرسمي حول الحجر الصحي وذلك يدل على أهتمام الجريدة بالأشخاص الوافدين إلى العراق وضرورة التأكد من عدم أصابتهم بالأمراض السارية، واخذ واجبات الأحتياط من قبل وزارة الصحة، وذلك نص البيان: (بيان رسمي-جاء من ملاحظية المطبوعات ما يلي: لقد أعلمتنا حكومة المحمرة إيضاحاً للمواد الاربعة التي سبق أن بلغتنا بها حول الحجر الصحي، ونشرت في الصحف المحلية بتاريخ ٢٢-٦-١٩٣٠ بما يأتي: أن المواد المشار أليها آنفاً تشمل الأشخاص الذين يترددون ما بين المحمرة والبصرة فقط ، أما الاشخاص الذين يأتون من العتبات المقدسة في العراق أومن المدن العراقية فيحجرون حجراً صحياً ولا تقبل منهم الوثائق التي سبقت الإشارة أليها في المواد الأربعة[١].

وأهتمت جريدة البلاد أيضاً بالمشاريع المهمة التي تقدمها دوائر الصحة إلى المواطن العراقي، وتابعت كذلك بناء المستشفيات والمراكز الصحية، فذكرت الجريدة أنه تم الأنتهاء من بناء مستشفى للديوانية، وهو بناء فخم، وتم تصميمه وفق الأساليب الصحية الحديثة، وسيفتح للمرضى حال إتمامه [٢].

ونشرت الجريدة أيضاً حول مشروع توسيع المعاهد الصحية، فبالنظر إلى خطة الحكومة في توسيع المعاهد الصحية المركزية والمستشفيات والمستوصفات والضرورة الماسة إلى أعداد المهمات والمواد الفنية والأثاث والأدوية إلى مستشفى الكرخ الذي تقرر فتحه وقتذاك ، وبالنظر إلى التوسع المقرر في أعمال المستشفيات على أثر قبول أكبر عدد من المرضى الداخلين في المعاهد الصحية خلال سنة ١٩٣٥ المالية، فقد أضطرت الحكومة إلى طلب أضافة مبلغ

(١) جريدة البلاد، العدد ١٩٢، ٢٧ حزيران ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٩٦، ٣ تموز ١٩٣٠.

(٢٤٠٠٠) دينار إلى فصل الخدمات الصحية من فصول ميزانية ١٩٣٥ المالية، وعليه فقد تم أدخال ذلك المبلغ إلى الميزانية المذكورة التي رفعتها إلى المجلس النيابي أخيراً[١].

ومن المشاريع المهمة التي تابعتها جريدة البلاد وهو أفتتاح دار التوليد العراقية، إذ ذكرت الجريدة أنه قد حصل الأتفاق بين مديرية الصحة العامة وإدارة جمعية حماية الأطفال لجعل بناية الجمعية داراً للتوليد والحضانة ، وأن أبواب الدار أفتتحت في ١٢ أيار ١٩٣٦ والذي صادف في يوم ولادة الامير فيصل الثاني، وقد عينت الدكتورة (أنجم توفو لومير) كريمة المرحوم مصطفى باشا مديرة للدار، وستعين معاونة لها الطبيبة اللتوانية التي أستقدمت مؤخراً، وستكون إدارة تلك المستشفى بأيدي طبيبات ماهرات وتحت رئاسة صحة لواء بغداد، وتعد تلك الدار الأولى من نوعها في العراق[٢].

ونشرت جريدة البلاد عن أستحضار المواد الصحية في العراق، إذ يقوم معهد (السرو لوجي) في المستشفى الملكي بصنع وتجهيز مواد التطعيم الواقية والشافية لداء الجدري وداء الكلب وداء الكوليرا، وبمناسبة سفر الدكتور (ميلز) مدير ذلك المعهد إلى أوربا في أوائل حزيران القادم، فأن مديرية الصحة العامة طلبت أليه أستحضار الآلات والأدوات والاجهزة المختصة بصنع وتحضير مواد التطعيم الواقية والشافية لداء السيلان (الكوثوريا) والتيفو والطاعون، ويؤمل أن يستحضر المعهد المذكور تلك المواد في الشتاء القادم[٣].

وقد بينت الجريدة وفي العدد نفسه حول مكافحة الأمراض الزهرية، وأنتشال المجتمع العراقي من ويلاتها، فعلى أثر نجاح التدابير الصحية التي أتخذتها مديرية الصحة العامة في مكافحة الأمراض الزهرية بواسطة مراقبة الداخلين والخارجين بالمستشفى العام ببغداد، فأنها أوصت بلزوم أتخاذ كافة التدابير الصحية في مبنى البصرة العام، وستطبق تلك التدابير في الموصل أيضاً أما مكافحة الأمراض الزهرية في المباني والأندية، فقد تشكلت لجنة تحت أشراف صحة لواء بغداد وقوامها ممثلون من قبل مديرية الشرطة العامة ومتصرفية بغداد وأمانة العاصمة للنظر في تقرير القواعد التي يجب السير عليها في المكافحة في الدور السرية، وقد أستحضرت مديرية الصحة العامة الأنظمة والقوانين المتبعة في أوربا وخاصة في تركيا لسير اللجنة على ضوئها في تلك المكافحة[٤].

كما قامت الجريدة بنشر النظام المتعلق بتأسيس المستشفيات الخصوصية، إذ حدد أخيراً نظام جديد بعنوان (نظام المستشفيات الخصوصية رقم (١) لسنة ١٩٣٧)، إذ نصت المادة

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٥٠٥، ٧ شباط ١٩٣٦.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٥٥٥، ٢٨ نيسان ١٩٣٦.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

الأولى منه على أنه يقصد بالمستشفى الخصوصي لفرض ذلك النظام كل محل عدَّ من قبل غير الحكومة أو البلديات أو مديرية ميناء البصرة لإيواء المرضى لغرض مداواتهم [١] .

ومما تجدر الإشارة اليه أن جريدة البلاد نشرت ما يتعلق بوضع قواعد صحية جديدة لفحص الموظفين الذين يعينون في وظائف الحكومة، إذ كانت المؤسسات الصحية في العراق تقوم بفحص الأشخاص الذين يعينون في وظائف الحكومة وفق ما كان عليها من المقاييس الصحية للبدن والعين وصحة الصدر وغيرها والتي لا يزال يفحص بموجبها الموظف ، الأمر الذي أدى بسببها الى أعتراضات كثيرة كانت مجال أخذ ورد، وقد أرتأى المجلس الصحي العالي المؤلف في مديرية الصحة العامة ضرورة تبديل تلك المقاييس بمقاييس أضمن وأصلح بحيث لا تكون سبباً للأعتراض، وقد طلبت من أجل ذلك المقاييس المعمول بها في بغض الممالك الغربية والشرقية مثل إنكلترا وفرنسا وتركيا ومصر وفلسطين وغيرها، وشكلت لجنة لغرض أستخراج مقاييس جديدة في ضوء ما لديها من تلك النماذج المتعلقة بذلك الموضوع[٢].

كما ونشرت الجريدة عن تشريع عراقي جديد لوقاية الأسرة العراقية من المرض، إذ ذكرت أن الدوائر المختصة في الحكومة وضعت صورة لائحة قانونية أعتبرت ذيلاً لقانون المرافعات الشرعية، وذلك التعديل يفرض على الزوجين إبراز شهادة صحية تنطق بسلامة أجسامهم من الأمراض الصحية، ونصت تلك اللائحة أن تسجل عقود النكاح في المحاكم الشرعية بدون رسم في سجل خاص يشتمل على ملخص العقد وأسم كل من الزوجين ومحل أقامتهما وسن كل منهما وحرفة الزوج والزوجة أن كانت لديها حرفة ومقدار الصداق، ويعمل بمضمون ذلك السجل والصكوك المنظمة بموجبه بلا بينة، ولا تسمح دعوى عقد النكاح وما يتفرع من ذلك العقد الا أذا كان العقد مسجلاً في المحكمة الشرعية، ويستثنى من ذلك دعاوى النفقة والنسب ولا يسجل عقد النكاح الا بعد تقديم تقرير طبي ينطق بسلامة الزوج والزوجة من مرض السل الرئوي ومن الأمراض الزهرية السارية، وعلى أن تقدم مضبطة من مختار المحلة أو القرية وشخصين معتبرين من سكانها تتضمن عدم وجود مانع شرعي من الزواج، وعلى أن يتحقق بلوغ الزوجة الخامسة عشرة من عمرها والثامنة عشر من عمر الزوج، ولا يعتبر الرشيد للتصرف بالأموال متحققاً في الذكور وفي الإناث الا بعد إكمالهم السن الثامنة عشر من العمر[٣].

وأشارت جريدة البلاد عن قيام مديرية الأوقاف العامة بأعداد مستوصفين في بغداد ومستشفى الولادة والأمراض النسائية في شارع غازي من جهة باب الشيخ، وأن المديرية المشار

---

(١) للمزيد حول بقية مواد النظام ينظر : جريدة البلاد، العدد ٧٨٤، ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٨٠٦، ١ أذار ١٩٣٧.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٨٣٦، ٦ نيسان ١٩٣٧.

أليها قد أنتهت من أعداد المستوصفين وتأثيثهما وأعداد كافة ما يلزمهما من الأدوات واللوازم وتستعد المديرية لتعيين الأطباء والخدم والموظفين ليقوموا بالعمل على الأساس الذي تقوم به مستوصفات مديرية الصحة العامة أما بمستشفى الولادة والأمراض النسائية المزمع أنشائه على عرصة وقفية في باب الشيخ على شارع غازي الجديد، فأنه سيكون أول مستشفى من نوعه في العراق من حيث الأستعدادات واللوازم وطراز البناية وقد تم الأختيار على إحدى العرصات الملائمة لذلك الغرض، ووضع رئيس شعبة الهندسة في مديرية الأوقاف العامة تصحيحاً لها رفعه إلى الجهات المختصة للنظر فيه وإعطاء القرار بتشييد البناية بموجبه(١).

وأهتمت جريدة البلاد ببناء المستشفيات ومنها أفتتاح المستشفى الجديد ببعقوبة ١٩٤٤ ، إذ حضر الوصي عبد الاله وافتتح المستشفى الملكي الجديد في مدينة بعقوبة(٢).

كما نشرت الجريدة أفتتاح مستشفى السعدون، إذ ذكرت الجريدة أنه أفتتح يوم الجمعة الموافق ١٩ أيار ١٩٤٤، مستشفى السعدون برعاية السيد محمد حسن كبة وزير الشؤون الأجتماعية، وقد حضر الأفتتاح السادة الوزراء والأعيان والنواب وأعضاء الأسرة الطبية وعدد من الحضور، ويتألف المستشفى من عشرين غرفة نظمت على ردهتين أولى وثانية وخصصت منها للتضميد والولادة والعمليات وسائر الأمراض الداخلية، وبناية المستشفى فخمة وجميلة بموقعها فهي تشرف على حدائق بارك السعدون وفيها حديقة واسعة ويجد المرضى في تلك المستشفى كل ما يلزمهم من الراحة والعناية والرعاية والأهتمام مما سيجعلهم ينصرفون عن السفر إلى خارج العراق للمعالجة والتداوي، وتعد تلك المستشفى أول دار للتمريض من نوعه في العراق وتقوم بأعمال التمريض فيه راهبات قديرات(٣).

وناشدت جريدة البلاد من خلال تقرير أعدته في صفحة الشؤون المحلية، دعوة الحكومة إلى أنشاء محجر صحي بالرمادي، إذ ذكرت بأن العراق يتاخمهُ من الوجهة الجغرافية حدود سوريا ولبنان وشرقي الاردن وفلسطين، وتعتبر مدينة الرمادي مدينة الحدود العراقية للبلدان المذكورة، ونظراً إلى أهمية الطريق الذي يربط تلك البلدان بالعراق فأن الحاجة أصبحت شديدة جداً لأنشاء محجر صحي متكامل لكافة الشروط الصحية ، ومن الوجهة العمرانية تتوفر فيه أسباب الراحة عند حجر المصابين أو المشتبه بهم لدى ظهور الأمراض الوبائية سواء كان ذلك في السفر ذهاباً إلى الدول المذكورة أم إياباً منها لتباين مركز المسافرين وأختلاف طبقاتهم من الوجهتين الأجتماعية والثقافية، ولما كانت تلك الناحية مفقودة فقد أحظرت وزارة الشؤون

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٩٥٦، ٢٧ أب ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٢٥، ١٦ أيار ١٩٤٤.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٢٩، ٢١ أيار ١٩٤٤.

الأجتماعية في الآونة الاخيرة عند حدوث مرض الطاعون في فلسطين إلى إستحداث محجر صحي مؤقت في الرطبة قوامه عدة مخيمات لم تتوفر فيها الشروط الصحية المطلوبة وغير اللائقة بمكانة المملكة، وتم توجيه العديد من الأنتقادات والشكاوى إلى وزارة الشؤون الأجتماعية على ذلك المخيم الذي أقامته عند تفشي مرض الطاعون في فلسطين في المدة الأخيرة، ومن أجل ذلك رأت وزارة الشؤون الأجتماعية لزاماً عليها أن تقوم بأنشاء محجر صحي عصري قرب مدينة الرمادي، وقد طلبت إلى وزارة المواصلات والأشغال الإيعاز إلى الدائرة المختصة بوضع الأعتمادات المالية في ميزانية السنة المالية القادمة لأنشاء ذلك المحجر، وأن مديرية الوقاية الصحية على أستعداد للتعاون في أبداء مشورتها ووجهة نظرها في ذلك المجال[١].

وناشدت الجريدة ايضاً بأنشاء مستشفى للسرطان، فنتيجة لأنتشار مرض السرطان في العراق وأهتمام وزارة الشؤون الأجتماعية بمكافحة ذلك المرض وذلك بأنشاء مستشفى خاص للسرطان يلحق بمعهد أشعة (روتنكن)، كما ناشدت الجريدة ايضاً بأنه أصبح من الضروري السعي لتشكيل جمعية تكون غايتها تنظيم أمور المكافحة بكل الطرق المؤدية إلى نشر المعلومات عن ذلك المرض بواسطة الإذاعة أو الصحف أو توزيع مقالات على المؤسسات الصحية أو عرض رقوق سينمائية، وان معالجة تلك الأمور هو بإنشاء (هيئة المكافحة) تعمل على إيجاد أخصائيين للبيولوجي وعلم الأشعة وجراحين واخصائيين بالأمراض النسائية، وأن بوجود أولئك الأطباء وتعاونهم يتوقف نجاح المكافحة لتشخيص الداء في البداية والتغلب عليه قبل أنتشاره وأستفحاله [٢].

ودعت جريدة البلاد أيضاً إلى إقامة المؤتمرات الطبية في العراق ومشاركة الأطباء العراقيين في المؤتمرات العلمية العالمية والعربية، إذ ذكرت الجريدة عن المؤتمر الطبي العربي الذي سيقام في عاصمة العراق (بغداد) ، وهي فرصة للشعب والحكومة لتوثيق الصلات بالبلاد العربية، إذ انشغلت الجمعية الطبية العراقية بأعداد الأمور الفنية اللازمة لانعقاد المؤتمر الطبي العربي المزمع انعقاده في بغداد في شباط سنة ١٩٣٨ ، أن أخبار ذلك المؤتمر وبرامجه ويومياته مما لا شك فيه سيخلق فرصة حسنة للتعاون بين جمهرة من كبار أطباء العرب ومفكريهم وبين زملائهم رجال الحكمة والعلم والأدب العراقيين، سيما وأن الجريدة أطلعت على أسماء أعضاء المؤتمر من أبناء الاقطار الشقيقة، فكانوا صفوة مختارة من الحكماء والعلماء والأدباء من الشام ومصر وفلسطين ولبنان وغيرها، إذ سيحظى بها العراق ولأول مرة في تاريخه الحديث، فواجب كل عراقي أن ينتهز تلك الفرصة لإظهار بلادة بالمظهر المنسجم مع سمعتها الطيبة ومطامحها التي

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢٣٨١، ١٤ كانون الأول ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٤٣٠، ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٥.

تتحدث بها الركبان، والحكومة مكلفة بأكبر قسط من ذلك الواجب بما لديها من المؤسسات والوسائل والموظفين المختصين وخصوصاً أن الرجال الوافدين على المؤتمر سيكونوا ضيوفاً على الحكومة العراقية ومؤتمرهم الذي سيعقد برعاية الملك غازي، فمن الضروري أن يقف أولئك الضيوف الكرام على صفحات الحياة والنهوض لبلاد الرافدين ويلهموا وثبة الشعب الباسل، ولم تكن الحكومة العراقية وحدها التي أستثمرت جهود ذلك المؤتمر، بل وجدنا الهيئات العربية والفكرية تجهد في أستغلال ذلك الظرف السعيد ومنها جمعية الرابطة العربية، وناشدت الجريدة في ذلك المقال الحكومة العراقية أن تقف إلى جانب الجمعية الطبية العراقية، والتي تعد من أقدم الجمعيات العلمية، وأن تشد أزر الجمعية وتمدها بيد المعونة لتحقق أغراضها الحسنة في خدمة الطب والعلم وما يتصل بالثقافة العامة والخدمة الأجتماعية في نطاق برنامجها المعروف[١].

وتم أفتتاح المؤتمر الطبي العربي في بغداد من يوم الاربعاء ٩ شباط ١٩٣٨ وقد أشتركت في المؤتمر وفود الدول العربية من الأسر الطبية، وقد قسّم المؤتمر أعماله ووزعها على لجانه حسب أختصاص الأعضاء إلى أربع لجان أساسية الأولى، لجنة الأمراض الباطنية، أما اللجنة الثانية، اللجنة الجراحية أما اللجنة الثالثة، فأنها توزعت على مواضيع متفرقة جراحية وباطنية ومنها مرض التبول الدموي (البلهارزيا) الذي زاد أنتشاره في بلادنا بعد الحرب العالمية الأولى أما اللجنة الرابعة فستبحث في توحيد المصطلحات الطبية في البلاد العربية والتي لا يقل عملها أهمية عن اللجان الثلاث الأخرى[٢].

كما نشرت جريدة البلاد مقالاً عن أهمية مشاركة العراق في المؤتمرات العلمية الدولية، فقد اتجهت انظار العالم الغربي في الآونة الأخيرة إلى نهضة العراق الأجتماعية والثقافية والصحية فأخذ العراق يهتم بشؤونه ويقيم وزناً لرجاله، وتتجلى تلك الحقيقة في مظاهر عدة اذ لا تمر فرصة دولية الا ويشترك العراق فيها، ولم تكتف الممالك الغربية بدعوة العراق بصورة رسمية إلى المؤتمرات الدولية فحسب، بل اخذت تدعو أطبائه البارزين بصورة خاصة، وقد علمت الجريدة عن أختيار الدكتور (حنا خياط) وأنتخابه عضواً في اللجنة الإدارية لمؤتمر (ستراسيرك) الصحي الدولي، كما وجه المؤتمر المذكور دعوة خاصة أخرى إلى الدكتور (شوكت الزهاوي) مدير المختبر البيولوجي واستاذ مادة البيولوجي في الكلية الطبية العراقية، طالباً أليه حضور جلسات المؤتمر ليكون عضواً في اللجنة الإدارية، والمهم في تلك الناحية أن العراق هو الدولة الوحيدة

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٠٦٦، ١١ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٠٩١، ٩ شباط ١٩٣٨.

التي طلب منها طبيبان للمؤتمر المذكور بين دول الشرق الأولى، إذ لم تتلق الدول الأخرى غير دعوة لحضور طبيب واحد منها[١].

وتابعت جريدة البلاد كل ما يتعلق بالشؤون الصحية، ومنها ما ذكرته عن فصل معهد الطب العدلي عن مديرية الشرطة والحاقه بمديرية الصحة، وذلك يدل على أهتمام الحكومة بتوسيع تلك المؤسسة، إذ علمت الجريدة ومن الأوساط المختصة، أنه تم إقرار فصل معهد الطب العدلي عن مديرية الشرطة العامة والحاقه بمديرية الصحة العامة مباشرةً، نظراً إلى علاقة ذلك المعهد بمؤسسات الصحة وأرتباط أعماله الفنية بأعمال الصحة من مختلف وجوهها، ونتيجة لما لذلك المعهد من خطورة كبيرة في الأعمال الدقيقة التي يقوم بها والمسؤوليات التي تترتب عليه، فأن الأوساط المسؤولة مهتمة في رفع مستوى ذلك المعهد وتوسيع كفايته الفنية وتوسيع نطاق عمله، وقد أدركت الأوساط المسؤولة ضرورة تأسيس فروع للطبابة العدلية في الألوية والجهات المهمة ترتبط بمعهد الطب العدلي في بغداد ليتسنى لتلك الفروع القيام بالأعمال الثانوية والتحقيق الطبي العدلي البسيط دون الألتجاء إلى معهد بغداد، وقد تمت الموافقة أيضاً على أرصاد مبلغ خمسة الاف دينار لتصرف على بناية جديدة تقام للمعهد في المستشفى الملكي نفسه، وعلمت الجريدة أيضاً أن هنالك أتصال بين مدير المعهد ومديرية الأشغال العامة لوضع تصاميم البناية الجديدة والكشف عن الأرض المخصصة لها، وقد عبّرت الجريدة عن ذلك الموضوع، إذ ذكرت أن الأهتمام بذلك المعهد أصبح أمر حيوي لما يمكن أن يقوم به من أعمال أجتماعية خطيرة كلما زادت كفاءاته وأكتملت استعداداته[٢].

وأشادت جريدة البلاد بالجهود التي تبذلها مديرية الصحة العامة في رفع المستوى الصحي في العاصمة، إذ قطعت المديرية المذكورة شوطاً كبيراً في مراقبة الشؤون الصحية وتنظيمها في العاصمة ورفع مستواها وجعل جميع المؤسسات والمحلات التي لها تماس بصحة السكان ضامنة للشروط الصحية، وقد علمت الجريدة أيضاً أن مديرية الصحة العامة تفكر بتحقيق مشروع في بعض المحلات التي تتراكم فيها الأوساخ والقاذورات وفي الطرق الضيقة الصغيرة إلى هدم تلك الدور القديمة وشق طرق واسعة فيها وأقامة دور جديدة عليها، ولا تزال تلك المديرية تشتغل بالتعاون مع أمانة العاصمة في أنهاء مشروع نقل روث وفضلات الجاموس من داخل العاصمة إلى خارجها، وينتظر أن يتم تعيين محل خاص لها خارج العاصمة في وقت قريب فتقضي بذلك على أزالة جميع العوامل التي تضر بصحة السكان في بعض المحلات التي تكثر فيها القاذورات والأطيان الآسنة، ومما لا شك فيه أن مديرية الصحة العامة وأمانة العاصمة تهتمان بتلك

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢٠٣٢، ١ حزيران ١٩٣٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٢٢٤، ٢ حزيران ١٩٣٩.

الأعمال وقتها بعد أنتهاء فصل الأمطار والأطيان منعاً لبقاء القاذورات منتشرة في بعض الطرقات، مما يؤدي إلى ظهور أنواع من الجراثيم في فصل الحر وبالتالي تنتقل تلك الأوبئة إلى السكان[١].

كما نشرت جريدة البلاد مقالاً عن أفتتاح الوصي عبد الاله معرض الأسبوع الصحي، إذ ذكرت الجريدة أن بهو العاصمة أكتظ بجمهور غفير من المدعوين إلى حفلة أفتتاح الأسبوع الصحي لجمعية الهلال الاحمر وذلك صباح يوم الخميس ٢ أيار ١٩٤٠، وحضر أيضاً رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ووكيل وزير الداخلية والوزراء الأعيان والنواب وكبار موظفين الدولة من عسكريين ومدنيين، وحضر الحفل أيضاً الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين وفريق من رجال الدين والوجوه والأطباء وأعضاء الهيئة الدبلوماسية، والسيد أرشد العمري أمين العاصمة ورئيس جمعية الهلال الاحمر وإبراهيم عاكف الألوسي مدير الصحة العام والدكتور صائب شوكت السكرتير العام للجمعية[٢].

وقامت جريدة البلاد بنشر القواعد الصحية حول مكافحة الجدري والوقاية منه، إذ بينت الجريدة أن الدكتور (علي غالب) مدير صحة العاصمة، قد وضع تقريراً مسهباً عن عدوى الجدري في بغداد وكيفية وقوعها ومكافحتها ومعالجة المصابين وعزلهم في مستشفى العزل، وقد جاء في ذلك التقرير تعليمات لها أهميتها لدوائر الصحة والجمهور في الوقت نفسه، وقد فرضت وقتها عقوبة سوق جميع من يهرب المصابين بأمراض سارية إلى المحاكم، ويظهر التقرير تدابير الصحة في عزل المصابين وتعقيم أو حرق ملابسهم وتعقيم الملامسين والمجاورين لهم، وقد تم في أثناء حملة المكافحة تلقيح (١٠١٥) شخصاً لكل أصابة واحدة ولقح أكثر من نصف سكان العاصمة، وتوصلت دوائر الصحة إلى نتائج هامة ومنها ، أن أستعداد تلقي المرض بين الذين هم فوق الاربعين من العمر كان كبيراً وذلك يدل على عدم أكتراث أولئك بطلب التلقيح مرة في كل خمس سنوات وحصول حوادث الحمى اللقاحية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الاربع والعشر سنوات، وذلك يدل على أن القاعدة المعروفة بتلقيح كل شخص مرة في كل خمس سنوات لا تصح على الأطفال بين السنة والست سنوات ومن الضروري أبدالها بالطرق التالية[٣] :

١- تلقيح الطفل لأول مرة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عمره.

٢- تلقيح الطفل للمرة الثانية عند دخوله السنة الثالثة من عمره.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٣٤٨، ٨ أذار ١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٩٥، ٣ أيار ١٩٤٠.

(٣)ا لمصدر نفسه ، العدد ١٦٠٦، ١٩ كانون الثاني ١٩٤١.

٣- تلقيحه للمرة الثالثة عند دخوله السنة السادسة من عمره ، وبعد ذلك يلقح مرة كل خمس سنوات.

أما أسباب أتباع تلك الطريقة في العراق فتتعلق بسببين رئيسين هما:

١- لا يثير اللقاح ضد الجدري في أجسام الأطفال عندنا بين السنة أو الست سنوات مناعة تدوم أكثر من سنتين لضعف بدنهم لأسباب قد تكون بيئية وغذائية.

٢- قصر عمر فعالية لقاحنا أذ أنها تزول بعد مرور أسبوع واحد عليها في أثناء الصيف ولا تدوم أكثر من خمسة أسابيع في أثناء الشتاء.

وذكرت جريدة البلاد أن وزارة الشؤون الأجتماعية قد أنتهت وقتها من وضع الخطط والتدابير اللازمة لتوسيع شعب الأمراض النسائية والولادة في كافة المستشفيات الحكومية في الألوية، كما أنها وضعت التصاميم اللازمة لفتح شعب جديدة للعناية بالأمومة والطفولة في تلك المستشفيات أسوة بالشعب التي تم فتحها في المستشفى الملكي ببغداد، وسيناط أمر الاهتمام بالأمومة والطفولة في الأقضية والنواحي إلى رؤوساء تلك الشعب في مراكز الألوية[١].

وأعدت جريدة البلاد تقريراً حول علاج البنسلين، وأعتبرته سلاح طبي جديد، ونتيجة لأهتمام الناس بعلاج (البنسلين)، فتم توجيه سؤال من قبل مندوب الجريدة إلى الدكتور (علي غالب) مدير الوقاية الصحية لمنطقة بغداد، حول فوائد تلك المادة وقيمتها الطبية فقال: (حقاً أن (البنسلين) سلاح طبي جديد، لكن ليس علينا أن نأمل منه المعجزات الجسام كعلاج يشفي من السرطان أو السل وكما نعلم عنه نحن ببغداد هو من نتائج مطالباتنا الطبية أو العلمية المعترف بخدماتها للطب والعلم بصورة عالية لا من نتائج تجاربنا -لأن تلك المادة لم تصلنا حتى الأن بكثرة لغايات علاجية- وقد أتيحت لي الفرصة أن أرى مسحوقه رأي العين داخل مجل طويل شبيه التعبئة بمجل (الينثوسلفارسان) ولونه يقارب لون ذلك المسحوق إلى درجة جعلتني أعتقد انه (الينثوسلفارسان) بعينه وذلك اللون هو أصفر برتقالي، أما المجل الذي رأيته فهو يحفظ مسحوق صورة من (البنسلين) من منتوجات معامل (ميرك) الأمريكية، ولاتزال الطبيعة تصنع مادة (البنسلين) ببطئها وعنايتها المعتادتين ، مسخرة بذلك نوع من النبات الصغير ذو الأنسجة الخضراء الميالة إلى الأزرق وذلك النبات من النوع الفطري يدعى باللاتينية (بنسيليم تونتم) ورأينا أن ما يقارب ذلك الأسم بالعربية هو العفن، الكرج أو العرهون وذلك العفن لا يعيش في كل مكان ويمتاز عن غيره في أنتخاب البيئة التي يرضاها لنفسه، فهو على الغالب ينتخب سطوح المواد

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٢١٩١، ٤ نيسان ١٩٤٤.

النشوية والبروتينية النشوية العتيقة كالخبز والجبن التي يبدأ التفسخ والإنحلال الكيمياوي عليها لينمو ويتكاثر بين جراثيم التفسخ الأخرى بذوره المجهرية الحجم...) [١].

وأشارت جريدة البلاد إلى عزم الحكومة عن أنشاء مصح للمسلولين بالعراق، إذ أشارت لجنة رفع المستوى الصحي والأجتماعي المؤلفة في وزارة الشؤون الأجتماعية إلى ضرورة أنشاء مصح للمسلولين لا يقل عن (٥٠٠) سرير في البقعة التي ينبغي أن يتم انتخابها من قبل لجنة أخصائية في تعيين أماكن كتلك، وان لا يقل المصح المقترح أنشاؤه عن المصحات المشهورة في البلاد الأخرى[٢].

(١) جريدة البلاد، العدد ٢٢٠٧، ٢٤ نيسان ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٢٢٦، ١٧ أيار ١٩٤٤.

المبحث الرابع

موقف جريدة البلاد من الجوانب الأجتماعية الأخرى في العراق ١٩٢٩ -١٩٤٥

تابعت جريدة البلاد بأهتمام وحرص شديدين للكثير من الجوانب الأجتماعية الأخرى التي كانت تهم المجتمع العراقي، وكان لها الدور الكبير في بيان رأيها وبكل صراحة من تلك الجوانب، فكان رأيها بالإيجاب لبعض الجوانب الأجتماعية المفيدة، وبالسلبي للجانب الأخر من تلك الجوانب التي كانت تشكل خطراً كبيراً على حياة المجتمع العراقي، كما ناشدت وفي أحيان كثيرة جداً الحكومات المتعاقبة للوقوف إلى جانب المواطن العراقي البسيط وتشجيع بعض القوانين والمشاريع المهمة في حياته، فأهتمت الجريدة بقرار الحكومة ببناء دور للموظفين، إذ وضعت الحكومة لائحة بإضافة مبلغ ستين الف روبية إلى ميزانية السنة المالية ١٩٢٩ وذلك من أجل أن تنشأ بذلك المبلغ دور في البصرة للموظفين في الميناء، وقد قدمت تلك اللائحة إلى البرلمان ليصادق عليها(١).

كما ونشرت الجريدة حول الخطط الفنية الجديدة لأنشاء القرى العصرية، إذ علمت الجريدة أن الحكومة العراقية قامت بدراسة تقرير وصل اليها من احدى الجهات الفنية المختصة بأنشاء قرى عصرية حديثة في العراق، وستتبع طريقتان في ذلك، الطريقة الأولى وهي أقتطاع مساحة من الأرض المخصبة الغزيرة بالخيرات لتشيد القرية عليها وفق الانموذج المحفوظ لدى الحكومة ولما كان ذلك الامر يتطلب نفقات كبيرة فيجدر أن ينشأ بالقرب من مركز كل لواء من الألوية قرية واحدة من ذلك النوع . أما الطريقة الثانية، فهي السعي إلى تعويد سكان القرى القديمة على أدخال أساليب الحضارة على مساكنهم وقراهم وتجديد طرق المعيشة التي يبتغونها، فينشأ من ذلك بالتدريج حياة قروية عصرية في خلال مدة قصيرة قد لا تتجاوز السنين المعدودة وهنالك عقبة في سبيل تحقيق الطريقة الثانية، وهي وجود أكثر القرى في أماكن غير صحية ومستنقعات وغير ذلك ومن أجل تلافي تلك العقبة يجب هدم القرى من ذلك النوع وأختيار أماكن صحية تشيد عليها قرى جديدة، أما المستنقعات فسيعمل على ردمها بصورة تدريجية(٢).

ونشرت جريدة البلاد في سياق ذات الموضوع (أنشاء بيوت العمال في العاصمة)، إذ علمت الجريدة أنه قد تقرر زيادة عدد بيوت العمال التي بوشر بتشييدها في جهات الشيخ عمر

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٨، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٧٠٥، ٢٥ كانون الأول ١٩٣٦.

السهروردي، وتجري وقتها أعمال الإنشاء ببعض تلك البيوت التي تم تخطيطها، وتشتغل الدوائر الفنية في مديرية البلديات والتنظيم العامة في تخطيط عدد أخر من تلك البيوت والتي ستمتد من نقطة ساحة الشيخ عمر إلى جهة المجزرة اليهودية في شمالي بغداد، كما أن الأستعدادات جارية لإيجاد ضروريات الحياة العصرية في تلك المنطقة وجعلها من المناطق المتوفرة فيها الأسباب التي تدعو للعيش فيها، كما أن المياه المصفاة ستمد أليها وكذلك أنارتها بالكهرباء، وستحيط بتلك البيوت حدائق ومتنزهات منها عامة ومنها خاصة ودور للأطفال وتنشأ بعض الميادين في طرقات تلك المحلة الجديدة يراعى فيها الذوق العراقي الجميل(١).

وباركت جريدة البلاد الجهود المبذولة من قبل الحكومة في بناء أحياء جديدة في ضواحي العاصمة للعمال، ووضع مستوى ثابت لمعيشة الطبقات الفقيرة، إذ ذكرت الجريدة أن الحركة التي قامت بها الحكومة في بناء الدور النموذجية لإسكان العمال في أحدى ضواحي العاصمة حركة ناجحة، اذ ساعدت على تهيئة دور صحية رخيصة لأسكان أولئك، وكان أقبال العمال عليها كثيراً، وقد دفع نجاح ذلك المشروع المفيد الحكومة إلى الأهتمام بتوسيع نطاق التجربة وتأسيس أحياء أنموذجية جديدة في بقية ضواحي العاصمة لتستطيع بذلك أن تعد عدداً كافياً من الدور الصحية لأسكان أكبر عدد تسطيعه من العمال العراقيين، وقد علمت الجريدة ايضاً أن مبالغ كافية لتلك المشاريع الحيوية في ميزانية السنة الجديدة ١٩٤١، كما وبينت الجريدة انضمام العراق إلى الأتفاقية الدولية المتعلقة بمعادلة العمال الوطنيين والأجانب بالتساوي في التعويض عن العوارض، وقد قامت وزارة الشؤون الأجتماعية بدراسة أنظمة عديدة تتعلق بصيانة صحة العمال وسلامتهم من أخطار حرائق المشاريع الصناعية وتحديد الأجور مبينة حدها الأدنى لجميع أصناف العمال في المشاريع الصناعية وغير الصناعية، لتستطيع بذلك أن توحد مستوىً ثابتاً لمعيشة الطبقات الفقيرة من الشعب، وتضمن أن ذلك المستوى يكفل جميع ضروريات المعيشة لأفرادها(٢).

واهتمت جريدة البلاد بالمشاريع المهمة التي تختص بحياة الانسان العراقي ورفاهيته، إذ ذكرت الجريدة قيام الحكومة بمشروع أسالة الماء في سامراء، ذلك المشروع الحيوي الذي قام من أجله الشباب السامرائي الناهض، وقد قامت دائرة بلديات سامراء بعمل أتفاقية مشتركة بينها وبين التاجر الكبير المعروف (الحاج رئيس)، وهو أحد وجهاء الجالية العراقية في مدينة المحمرة في عربستان وقد وضع كل من الطرفين ثلاثة وعشرين الف روبية، كما علمت الجريدة أنه سيرصد ربع سهامه إلى مرقدي الأماميين علي الهادي والحسن العسكري (عليهما السلام)، ومن المؤمل

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٨٥٥، ٢٨ نيسان ١٩٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٥٦٠، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٠.

أن يتم نصب المضخة وأسالة الماء إلى البلدة في نهاية كانون الأول ١٩٢٩، وذلك العمل سيؤدي إلى بعث روح الأمل والنشاط في جسم بلدة سامراء[١].

وباركت جريدة البلاد حفل أفتتاح مشروع أسالة الماء بجانب الكرخ، إذ جرت صباح الخميس الأول من أيار ١٩٣٠ حفلة أفتتاح مشروع أسالة الماء جانب الكرخ وتحت رعاية الملك فيصل الأول والذي يقع بين بغداد والكاظمية بالقرب من مخفر الشرطة في طريق الكاظمية وحضر الإحتفال رئيس الوزراء والوزراء وسفراء وقناصل الدول والنواب والأعيان وكبار الموظفين والمستشارين والمفتشين ووجوه المدينة، ثم أفتتح الملك المشروع وذلك بفتحه الأنبوب الذي يوصل المياه المصفاة إلى المدينة، وقد كتب على دولاب المصفاة تذكار فتح المشروع[٢].

وكتبت جريدة البلاد عن أفتتاح جسر جديد في البصرة، إذ أفتتح علي جودت بك متصرف البصرة جسر ام البروم الحديدي المشيد حديثاً، وقد علمت الجريدة أنه سيتم تسميته باسم (جسر السعدون) تخليداً لذكرى فقيد الوطن عبد المحسن السعدون[٣].

ثم ذكرت الجريدة عن أنشاء جسر السماوة، ويلاحظ أنه تم الأستعاضة عن بكرات السلاسل ببكرات أضخم في ذلك الجسر أمر واجب، كما ينبغي أن تعد له سفينتان أحتياطيتان، وناشدت الجريدة في العدد نفسه عن ضرورة أنشاء جسر جديد في الموصل، إذ كثر النزاع بين بلدية الموصل ووزارة الاشغال والمواصلات على أنشاء ذلك الجسر وأمتلاكه، وقررت بلدية أن تقوم هي ببناء ذلك الجسر، ولكن الايام مضت وكل الدلائل تشير على أن قضية أنشاء ذلك الجسر لم تحسم، ودعت الجريدة أن تنشط المراجع المختصة لحسم تلك القضية[٤].

ومن المشاريع المهمة الأخرى التي ذكرتها جريدة البلاد، هو مشروع التلفون في العاصمة ، إذ علمت الجريدة أن مديرية البرق والبريد العامة بدأت بوضع كابلات وخطوط تلفونية تحت الأرض في العاصمة، ويعد ذلك العمل مقدمة لتوسيع وتنظيم شبكة التلفون في العاصمة، وتأملت الجريدة خيراً في أنه عندما يتم ذلك المشروع سيكون بالأستطاعة زيادة عدد المشتركين في التلفون وتخفيض أجوره الحالية[٥].

وذكرت جريدة البلاد، أن العمل جاري بنشاط وهمة عاليتين في دفن الأسلاك التلفونية (الكابل) في الشارع العام في منطقة الحيدر خانه والميدان، ويؤمل أن لا يمض وقت طويل حتى يتم الأستغناء عن الأسلاك المنصوبة على الأعمدة، وكانت مديرية البرق والبريد العامة قد فكرت

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٩، ١ كانون الأول ١٩٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٤٧، ٢ أيار ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٣٣، ١٧ كانون الأول ١٩٢٩.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ١٦٤، ٢٦ أيار ١٩٣٠.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٤٠، ٢٧ كانون الأول ١٩٢٩.

ومنذ زمن طويل عن أستبدال مشروع التلفون الحالي بالتلفون الأوتوماتيكي، وتتأمل الجريدة أن لا يطول الأنتظار في سبيل تحقيق تلك الأمنية التي ينتظرها الناس(١).

ونشرت جريدة البلاد عن مشروع البث اللاسلكي في بغداد، إذ زار السيد مدير دائرة البرق والبريد العام محطة اللاسلكي يوم الخميس ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٥، وأتفق مع الموظفين المختصين فيها على القيام بالإذاعة اللاسلكية بعد أيام قليلة بصورة تجريبية تمهيداً لتأسيس مصلحة بث لاسلكي دائمة، وستعلن إدارة البرق والبريد العامة في الصحف المحلية موعداً بالبث التجريبي مع تعيين طول الموجة والوقت المحدد له، كما وطلبت المديرية المذكورة من الأهالي أبداء رأيهم حول الإذاعة، وعما اذا كانوا قد سمعوا ما أذيع فيها بوضوح، وأن تأسيس تلك المحطة يتوقف على نتائج ذلك البث التجريبي، وقد أجريت مساء السبت ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٥ عدة تجارب في محطة البث اللاسلكي في بغداد أستعداداً للإذاعة اللاسلكية التي بثت في تلك الليلة، وسيكون البث ذلك المساء ٢٨ كانون الثاني على موجة صغيرة طولها ٦٧ متراً وقد أتفقت مديرية البرق والبريد العامة مع بعض الموسيقاريين المعروفين في بغداد ومع (الملا مهدي) القارئ المعروف على الاقتران في الاذاعة اللاسلكية، وبعد الضعف الذي شهدته محطة الاذاعة اللاسلكية والذي بثته مديرية البريد والبرق العامة في الأسبوع المنصرم ، وأخذت المديرية المشار اليها بإصلاح البث واطالة الموجة من ٦٧ إلى ٩٢ و ٤٨ متراً و٦١٤٠ كيلو سايكل وأقترحت مديرية البرق والبريد العامة بتلك المناسبة مفاوضة مطرب المقام العراقي (محمد أفندي القبنجي) المحبوب لدى الجمهور العراقي بالأنضمام إلى المحطة (٢).

ونشرت جريدة البلاد الأقتراح الذي قدمه محمود صبحي بك الدفتري أمين العاصمة على أحياء ذكرى الفقيد الزهاوي وذلك بأطلاق اسمه على شارع ببغداد يسمى شارع جميل الزهاوي والحق يقال ان الأقتراح الذي قدمه أمين العاصمة إلى مجلس أمانة العاصمة لتخليد ذكرى الفقيد وموافقة المجلس على ذلك الأقتراح واقراره لهو قرار صائب ، مما جعل أبناء العراق أن لهجوا بألسنتهم كلها ثناءً وأعجاباً على تلك الميزة الحميدة، وذكرت الجريدة أن المجلس نظر في أقتراح أمين العاصمة حول تخليد ذكرى الشاعر العظيم المرحوم جميل صدقي الزهاوي وذلك بأطلاق أسمه على شارع مهم من شوارع العاصمة وهو الشارع المار بدار الفقيد التي شيدها وقضى فيها أعوامه الأخيرة، قاطعاً شارع الأمام الأعظم والمنتهي بدرب المنازل(٣).

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٧٩، ١٠ شباط ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، الاعداد ٤٥٤ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥؛ ٤٥٦ في ٢٧ كانون الثاني؛ ٤٩٤ في ٦ شباط من السنة نفسها.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٥٠٨، ٢ أذار ١٩٣٦.

وأعدت جريدة البلاد تقريراً شاملاً عن المشروعات العراقية في الشمال من فتح الطرق وأنشاء الجسور وحفر الآبار الأرتوازية ، إذ أكدت أنه نظراً إلى أهتمام الحكومة بعمران طرق المواصلات وجعلها صالحة لسير جميع وسائل النقل لوصل مدن العراق وحواضره بعضها بالبعض الأخر تنشيطاً للحركة الأقتصادية وتخليص الناس من الصعوبات التي يلاقونها في تنقلاتهم بين بعض جهات العراق لوعورة الطرق فيها، فقد أخذت دوائر الأشغال في أنحاء البلاد تشتغل بتلك الناحية بهمة ونشاط، وقد طلبت مديرية الأشغال العامة من دائرة الاشغال للمنطقة الشمالية في الموصل القيام بأجراء الكشف على الطريق الممتد من قضاء زاخو إلى قرية باطوفة مركز ناحية الكلي المراد فتحه حديثاً نضراً لما له من الاهمية في تلك المنطقة، فهو يقع شمالي قرية درهوزان وجنوبي قرى برسيفي وأفكني وملا غريب وسركور قباطوفة، وبناء على ذلك فقد أتخذت دائرة الأشغال في الموصل الترتيبات اللازمة لتلك المهمة، وتقدير النفقات اللازمة لفتح تلك الطرق وتزويد المديرية العامة بالمعلومات المطلوبة للمصادقة عليها، كما وشرعت دائرة الأشغال في الموصل بفتح طريق بارزان–سرشمة، وهو الطريق الذي يوصل بين راوندوز ومنطقة ريزان، ويبلغ طول ذلك الطريق نحو ستين كيلوا متراً وأكتمل فتح تسعه وعشرين كيلو متراً منه ويؤمل أكتمال أفتتاح القسم الثاني قريباً، وطلبت متصرفية لواء الموصل إلى دائرة الاشغال في الموصل أجراء الكشف على طريق شرافش المؤدي إلى مركز ناحية السندي في قضاء زاخو تمهيداً للمباشرة بإصلاحه تلك الأيام، وشرعت دائرة الاشغال بأخذ مساحة الطريق الجديد المؤمل فتحه بين راوندوز وديانة مباشرة وينتظر أن تنتهي من ذلك قريباً، وتم إصلاح وتزفيت طريق الموصل –اسكي كلك واربيل– اسكي كلك، وباشرت دائرة الأشغال بتشييد جسر حديدي جديد فوق وادي خالان قرب ناحية سرشحة في بارزان بثلاث فتحات طول كل منها (١٠٥) قدم، وقد أنجزت بناء الدعامات الخاصة به وشرعت بسحب الهياكل، الحديدية فوقه، أما فيما يخص حفر الآبار الأرتوازية، فقد أكتمل حفر البئر الأرتوازي الأول في موقع خربة الحائط، وباشر المهندس المختص بحفر البئر الأرتوازي الثاني في محل يبعد عن موقع البئر الأول مائة متر، وقد بلغ عمق البئر حتى الان (٣٢) قدم، كما تقرر المباشرة بحفر بئرين أرتوازيين أخرين في منطقة الجزيرة، وتم تحديد موقعين مناسبين لهما يبعدان عن موقع البئرين الحاليين مسافة أربعة كيلو مترات[١].

وشجعت جريدة البلاد على إقدام الحكومة على القيام بمشروع إنارة العاصمة بالكهرباء إذ أن ما تستهلكه الدوائر الحكومية في العاصمة من الإنارة الكهربائية كل شهر يقدر بما يزيد على الثلاثة ملايين وحدة، وذلك مقدار كبير كما هو واضح وهو يكلف الخزانة العامة اموالاً طائلة

(١) جريدة البلاد، العدد ١١١٥، ١٥ أيار ١٩٣٨.

سنوياً، ونظراً إلى أمكانية تحاشي صرف القسم الكبير من ذلك المبالغ والتخفيض عن كاهل الخزينة، وذلك بتأسيس مركز لتوليد الكهرباء بالعاصمة، وقد علمت الجريدة أن الدوائر الفنية الرسمية أخذت تفكر في ذلك الموضوع بصورة جدية للعمل في سبيل أنشاء مركز لتوليد الكهرباء في بغداد، وعليه فأن الحكومة اذا عمدت إلى تنفيذ ذلك المشروع فباستطاعتها أن تنشئه على أساس واسع في طاقته وتجهيز الأهالي ايضاً بالطاقة الكهربائية وبأسعار أوطأ بكثير من الأسعار الحالية التي يدفعها الأهالي إلى شركة الكهرباء، واوضحت الجريدة أن ذلك المشروع لهو مشروع اقتصادي مهم يجب الأهتمام بإخراجه إلى حيز الوجود، وحثت الجريدة الدوائر الفنية على دراسته دراسة دقيقة ويكون أهم عنصر فيها الأجتهاد في سبيل قيام ذلك المشروع وإكماله والسير به إلى الأمام[١].

وفي سياق ذات الموضوع كتبت الجريدة حول مشاريع الماء والكهرباء في أنحاء البلاد وتأليف لجان خاصة لتتجول في الألوية، إذ تقوم مديرية البلديات والتنظيم العامة بتأسيس مشاريع الماء والكهرباء في مختلف أنحاء البلاد، وتراعي بصورة خاصة الأقضية والنواحي المحرومة منه مثل تلك المشاريع، والفت المديرية المذكورة عدة لجان من موظفيها الفنيين لتتجول في جهات البلاد وتدرس حاجة السكان إلى تلك المشاريع وتعيين الجهات التي تتطلبها، وقد علمت الجريدة أن لجنة مؤلفة من السادة أحمد سهام القشطيني وعبد الكريم عبود وعبد للطيف الكبيسي قد سافرت قبل ثلاثة أيام إلى الجهات الشمالية لتتجول في ألوية كركوك واربيل والسليمانية والموصل وتدرس حاجاتها والنواحي التي يجب تأسيس مشاريع الماء والكهرباء فيها وتألفت لجنة ثانية من السيدان يوسف عبود وجميل لطفي، وقد سافرت إلى الجهات الجنوبية لتتجول في ألوية الكوت والعمارة والبصرة والألوية الأخرى للغاية ذاتها، وبعد أن تنتهي اللجنتان من تجوالهما ودراستهما فأنهما ستعودان إلى العاصمة وتضعان تقريراً مسهباً عن النتائج التي توصلتا أليها والمشاريع التي يجب أنشائها في مختلف تلك الجهات تحقيقاً للإصلاحات التي يفتقر أليها القطر[٢].

وأكدت الجريدة مرة أخرى حول اهتمامها بمشاريع الماء والكهرباء في البلاد وأهتمام مديرية البلديات والتنظيم العامة في تصميم تلك المشاريع في القرى المختلفة، إذ ذكرت الجريدة سابقاً أن مديرية البلديات والتنظيم العامة تهتم أهتماماً خاصاً في تعميم مشاريع الماء والكهرباء إلى جميع القرى العراقية بصورة خاصة سعياً إلى تحقيق نهضة تلك القرى وتقدمها وتوفير أسباب الراحة والمدنية لدى سكانها، وقد قامت في الحقبة الاخيرة في تحقيق تلك المشاريع في بعض الجهات فبعد أن قامت بتحسين الانارة أخذت تجري الترتيبات اللازمة لنقل مشروع الماء الحالي إلى نهر

---

(١) جريدة البلاد، العدد السابق ١١١٥ ، ١٥ أيار ١٩٣٨.

(٢)، ١٥ أيار ١٩٣٨.، العدد ١٢٠٥، ٢٢ أيار ١٩٣٩

العزيزية ونقل الخزان العالي وأستيراد المصافي اللازمة لتجهيز ماء مصفى ومعقم وقامت في الفلوجة بتحسين شبكة الأسلاك الكهربائية ومد الأنابيب ونصب الخزان العالي وحوض الترسيب والمضخات، ووسيتم المباشرة بتشغيل مشروع الماء قريباً، وقامت في الناصرية بتحسين شبكة الأسلاك الكهربائية وتجهيز طواقم كهربائية جديدة لمشروع الكهرباء ومتابعة المصافي لتجهيز ماء معقم ومصفى وكذلك تمكنت مديرية البلديات من أنهاء نصب معمل جديد لعمل الثلج، وستباشر المديرية في الحلة في تشغيل مشروع جديد على أحدث طراز للماء والكهرباء، وأنتهت في المسيب من أنجاز مشروع الكهرباء، وينتظر أن تنجز فيها مشروع الماء ايضاً، وقد أنتهت من مد الانابيب ونصب الخزان العالي وحوض الترسيب وجهاز الكسلورين والمضخات(١).

وتابعت جريدة البلاد وبكل أهتمام وضع لائحة قانون مراقبة البغاء، إذ ذكرت الجريدة أن أمانة العاصمة تدقق لائحة قانون مراقبة البغاء التي وضعها الدكتور حنا بك خياط، مدير الصحة العام، وريثما تنتهي الأمانة من تدقيقها ستتألف لجنة خاصة للنظر فيها من كل الجهات ورفعها إلى مجلس الوزراء(٢).

ونشرت الجريدة في موضوع تشريع منع البغاء، أن اللجنة المشتركة (الحقوقية والادارة والسياسة) قد نظرت في لائحة قانون منع البغاء، وقامت بدراسته من كافة النواحي، وقرت اللجنة في جلستها الاخيرة الطلب إلى الحكومة أيفاد لجنة اختصاصية من الأطباء وغيرهم ليبينوا آرائهم في ذلك الموضوع، والطرق التي يمكن سلوكها لإيجاد تشريع وافٍ بالغرض للقضاء على البغاء ومنعه ما أمكن(٣).

ورحبت جريدة البلاد بأهتمام الأوساط الطبية بمشروع منع البغاء، إذ عقدت الجمعية الطبية أجتماعاً مهماً نظرت فيه إلى مشروع منع البغاء ولائحته القانونية والتي كانت بين أيدي أعضاء المجلس النيابي، وفوضت الجمعية أخيراً لجنتها الإدارية بأن تكتب مذكرة إلى رئاسة المجلس النيابي، تلقت فيها نظر المجلس إلى أنه من المستحسن بلجانه المختصة التي تنظر في لائحة قانون منع البغاء ، أن تسمع أراء الجمعية الطبية في الموضوع، وستأخذ الجمعية بجميع تلك الآراء بعد مناقشة المشروع من جوانبه المختلفة(٤).

وعقدت الجمعية الطبية العراقية أجتماعها القانوني الثاني في الكلية الطبية الملكية العراقية مساء الاثنين الموافق ٤ شباط ١٩٣٥، الساعة السادسة والنصف مساءً برئاسة الدكتور صائب شوكت وسكرتارية الدكتور صبيح الوهبي، وقامت الجمعية بتقديم بحوث عديدة في مجال الطب

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٢٢٥، ٤ حزيران ١٩٣٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٥، ١ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤٥٥، ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٤) المصدر نفسه ، ٤٦٤، ٦ شباط ١٩٣٥.

والتداوي والسلامة العامة، ومن ضمن البحوث التي قدمتها الجمعية هي الغاء البغاء، إذ قررت تكليف اللجنة الإدارية بأنتخاب لجنة من الأخصائيين لوضع تقرير كافي عن القضية، ثم أقرت اللجنة الإدارية وقتذاك المباشرة بالعمل حالاً، وأنتخبت لجنة من الذوات الأتية أسمائهم لتقديم تقرير عن الغاء البغاء إلى مديرية الصحة العامة:

الدكتور صائب شوكت.

الدكتور فتح الله عقراوي.

الدكتور شكري محمد صكبان.

الدكتور شوكت الزهاوي.

وقررت اللجنة ايضاً أرسال تعميم إلى جميع الأعضاء لأخذ رأيهم في الموضوع(١).

ونشرت جريدة البلاد حول تأليف لجنة لمراقبة الملاهي، إذ كتبت وزارة الشؤون الأجتماعية إلى الوزارات المختصة بشأن تأليف لجنة لمراقبة الملاهي وفق ما جاء في تعليمات الملاهي التي نشرنا مضامينها في العدد (١٣٢٤ في ١ شباط ١٩٤٠) وذلك بغية النظر في الأمور المتعلقة بتلك الملاهي على أسس رصينة تحول دون تكرار بعض الأمور التي كانت مصدر شكوى في السابق، وسيكون من صلاحية تلك اللجنة بالإضافة إلى المراقبة تحديد أوقات العمل ليلاً في تلك الملاهي، وتحديد عدد الفنانات والفنانين الأجانب، وتقديم التوصيات بالموافقة أو عدمها بشأن منح إجازات لهم، وستجتمع تلك اللجنة مرة كل أسبوع لإنجاز ماترتأيه من أمور في ذلك الصدد(٢).

وشجعت جريدة البلاد خطوة رئيس مجلس النواب وأعضائه في سن قانون مشروع الزواج الإلزامي ، إذ رفع مجموعة من النواب إلى رئيس المجلس النيابي تقريراً يطلبون فيه أن تقوم الحكومة بسن تشريع للزواج الإلزامي وذلك نص التقرير: (لمعالي رئيس مجلس النواب المحترم- بغداد، تحية وأحترام وبعد. فنرجوا تكرمكم برفع تقريرنا ذلك إلى المجلس العالي لأحالته للحكومة الموقرة لسن قانون الزواج الالزامي، أن بلادنا التي هي واسعة جداً وبحاجة إلى الأيدي العاملة نظراً لقلة نفوسهم بالنسبة إلى مساحتها وأضف إلى ذلك عوامل السياسة التي تحتاج تلك البلاد تكثير النفوس وتقترح النقاط التالية في صدد المشروع:

١- تحديد سن العزوبة للذكور والصداقات ونفقات الأعراس على أختلاف المذاهب فيما يخص العراقيين.

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٦٥، ٧ شباط ١٩٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٨٠، ١١ نيسان ١٩٤٠.

٢- تسهيل الزواج لصغار موظفي الدولة الذين تتراوح رواتبهم بين الثلاثة والعشرة دنانير بفتح صناديق توفير لهم.

٣- منح مساعدات مالية من خزانة الدولة لصغار الموظفين الرسميين عند إقدامهم على الزواج وتفضلوا بقبول خالص التحية ووافر الاعتبار، ودمتم.

سعيد الحاج ثابت (الموصل) روبين بطاط (البصرة) عثمان العلوان (كربلاء) الياهو عائي (بغداد) مرزوق العواد (الديوانية) صبري الحاج علي أغا (السليمانية) علي رضا العسكري (الديوانية) عبود الملاك (البصرة) [١].

وأعدت جريدة البلاد تقريراً حول فوائد الزواج الإلزامي، والحد من أنتشار الأمراض الزهرية الخطيرة، التي أنتشرت بين طبقات المجتمع العراقي، إذ أن تلك الأمراض لم تكن موجودة من قبل وكثرة المصابين بها والنتائج السيئة التي أعقبت، مما حدا بالحكومة أن تلفت نظرها إلى تلك الناحية الخطيرة وسن قانون منع البغاء، ولاشك أن سن قانون الزواج الإلزامي جاء متمماً لغايات ومقاصد قانون منع البغاء، ولما كان القانون الأنف الذكر غير معروض بعد لمناقشة النواب فيه وأقتصرت الجريدة على بعض الملاحظات المهمة التي يجب أن يشملها قانون الزواج الإلزامي:

١- تجديد سن الزواج وحبذا لو يكون في السنة الخامسة والعشرين إلى السنة الثلاثين لأن الشخص في ذلك العمر لابد وأنه قد حصل على عمل يدر عليه بالفوائد التي يعيش بها.

٢- أجراء الكشف الطبي على الشخص الذي يريد أن يتزوج بإذ يكون سالماً من الأمراض الزهدية أو الأمراض السارية الأخرى.

٣- تشجيع الموظفين الذين يرغبون في الزواج وحالتهم المالية لا تساعد على ذلك فتقرضهم الحكومة مبالغ كافية تسترجعها منهم بصورة تدريجية.

٤- تفضيل المتزوج على الأعزب في معظم الوظائف والأعمال المهمة.

٥- تخفيف مبالغ (المهور) بنسبة ثابتة تضعها الحكومة.

٦- تقديم هدايا للذين ينجبون أكبر عدد ممكن من نسلهم.

٧- فرض ضريبة خاصة على العزاب تكون فوائدها لتشجيع أكثار النسل.

وكانت تلك بعض الأقتراحات التي تمنت الجريدة ان تأخذها الحكومة والنواب بعين الأعتبار، كما وتمنت لذلك المشروع بالموفقية والنجاح[٢].

وتابعت جريدة البلاد قضية تشجيع الشباب على الزواج، إذ ذكرت الجريدة أنه رفع يوم الخميس ٨ شباط ١٩٤٠ في جلسة المجلس النيابي عشرة من النواب تقريراً إلى الحكومة فيما

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٤٦٧، ١٠ شباط ١٩٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٧٩، ٢٠ شباط ١٩٣٥.

يخص تشجيع الشباب على الزواج وطلب سن لائحة قانونية في ذلك الصدد، وبعد أن تلي التقرير طبع ووزع على أعضاء المجلس للنظر فيه في الجلسة القادمة، وفيما يلي نص التقرير : (معالي رئيس المجلس النيابي المحترم: بناء على ما نشاهده في مجتمعنا من عادات وتقاليد لا تشجع شبابنا على الزواج، ومن تلك العادات طلب المهور الفاحشة، فقد أنصرف أكثر شبابنا عن الزواج وفضلوا الأنغماس في المفاسد، وأنتشرت بيوت الدعارة انتشاراً مخيفاً، ولما كان شعبنا العراقي الكريم بأشد الحاجة إلى رجال أقوياء بأجسامهم وعقولهم فأن أستمرار تلك الحالة يؤدي إلى نقص السكان بصورة تدريجية في وقت تتسع فيه بلادنا إلى عشرات الملايين من النفوس ولمجابهة ذلك الخطر الذي يهدد مجتمعنا وبلادنا بأسوأ العواقب، جئنا بتقريرنا ذلك راجين من معالي الرئيس المحترم عرضه على المجلس العالي ليوافق على أيداعه إلى الحكومة الموقرة لإعداد التشريع الذي يقضي على تلك الأوضاع أسوة بما تقوم به باقي الدول المتمدنة لذلك الشأن، ونرجوا أن تتقدم الحكومة بتلك اللائحة بأقرب ما يمكن من الوقت وخير البر عاجله حمدي سليمان (أربيل) أحمد حالث (الكوت) محي الدين السهروردي (ديالى) أحمد كمال (الدليم) طاهر محمد سليم (بغداد) داود الجاف (كركوك) سعيد الحاج ثابت (الموصل) توفيق الهاشمي (ديالى) محد الحاج نعمان (كركوك) قاسم الخضيري (العمارة) [١].

وأتمت جريدة البلاد ما نشرته حول أقتراح النواب بتشجيع الزواج، إذ سبق لمجموعة من النواب يتقدمهم حمدي سليمان ورفاقه أن قدموا تقريراً أقره المجلس النيابي بوجوب قيام الحكومة بسن التشريع اللازم لتشجيع الزواج والسعي لتكثير النسل، وقد أجابت رئاسة الحكومة بكتاب قرأ في جلسة المجلس يوم الاربعاء ٤ كانون الأول ١٩٤٠، بأن الذيل الذي أبرمه المجلس حديثاً لقانون أصول المحاكمات الشرعية يكفل ذلك الغرض[٢].

ونشرت جريدة البلاد حول تشريع (قانون الطوائف)، فمنذ مدة ووزارة العدلية تنشغل بوضع قانون للطوائف ينظم أحوالها الشخصية ويضع إدارتها الداخلية على أسس وقواعد، وقد علمت الجريدة أن وزارة العدلية قد أنجزت ذلك القانون وأحالته إلى الرؤساء الروحانيين ليبدوا رأيهم فيه وقد كان على وزارة العدلية أن تعرض ذلك القانون على الأفراد التابعين إلى تلك الطوائف لتقف على رأيهم أيضاً في ذلك القانون، لأن ذلك القانون لا يسن للرؤساء الروحانيين فقط، أنما هو للأفراد والجماعات[٣].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٦٥، ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٣٠ ، ٩ شباط ١٩٤٠ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٥٧٣، ٥ كانون الأول ١٩٤٠.

وتابعت الجريدة ايضاً في موضوع الطوائف والقوميات العراقية، إذ نشرت الجريدة البيان الرسمي حول أعتبار اللغة الكردية لغة رسمية، وذلك نص البيان: (رأت الوزارة بعد أن تقلدت زمام الأمور، أن تعني بما تراه هاماً ومطمئناً لرغبات الشعب وأمانيه من ذلك بعض قضايا تختص بقسم من سكان الألوية الشمالية، فقررت إحضار لائحة قانونية تعرض على مجلس الأمة عند أجتماعه القادم، لجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الاماكن الكردية أستناداً إلى المادة السابعة عشرة من القانون الاساسي، والحكومة عازمة على أنتهاج خطة تنطبق على روح الوعود التي سبق لها أن وعدت بها الأكراد في العراق)[١].

واهتمت جريدة البلاد بمواضع أجتماعية عديدة ومنها ما يتعلق بالفرد العراقي، إذ نشرت الجريدة (عراقي يخترع اختراعاً مهماً)، إذ ذكرت الجريدة قيام (إبراهيم أفندي فرج) باختراع ألة يستخرج بها السكر من التمر، وذلك الأختراع لم يسبق أليه أحد لا في الشرق ولا في الغرب، وقد نال المخترع المذكور أمتيازاً من وزارة المالية بذلك الاختراع، وسيسافر إلى أوربا عن قريب لجلب الأدوات اللازمة لتأسيس مشروع أختراعه، وهنأت الجريدة المخترع بذلك الأختراع[٢].

كما قامت الجريدة بنشر أختراع جديد (ثلاجة)، إذ قدم الياس بن منصور بطلب براءة أختراع من وزارة المالية باختراع ثلاجة، فأجابت الوزارة المذكورة إلى طلبه ومنحه البراءة[٣].

وكتبت الجريدة أيضاً وفي سياق ذات الموضوع (عراقي يخترع اختراعاً جديداً لرفع الماء) ، إذ بينت الجريدة أنه قد تشرف بزيارة الملك رجل يدعى (جسام بن الحاج عباس)، وقد أخترع مضخة لرفع الماء بدون استعمال الكاز او البنزين ولا تحتاج الا إلى كمية من الدهن في الشهر وذلك المخترع من أهالي السماوة، وقد جرب مضختين من ذلك النوع بيده، وقد نجحت تجربته فعلاً[٤].

ونشرت جريدة البلاد فيما يتعلق بموضوع الألقاب، إذ نشرت الجريدة الغاء الألقاب في العراق، إذ أبرم مجلس النواب يوم الاثنين ١٣ نيسان ١٩٣٦ لائحة قانون ذيل قانون حمل الأوسمة الأجنبية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٢، وبذلك القانون الغيت جميع الالقاب من (باشا) و (بك) و (أفندي)، وأصبح أبناء العراق كلهم سواسية في ذكر أسمائهم مجردة، وقد ثمنت الجريدة على تلك الخطوة التي تقدر عليها الحكومة التي سنت تلك اللائحة، ومجلس النواب الذي أبرم ذلك القانون إذ سارت بالبلاد إلى الأمام بحذف الفوارق الأجتماعية بين أبناء الشعب[٥].

---

(١) جريدة البلاد، العدد ١٢٨، ١٠ نيسان ١٩٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٤٣، ٢٨ نيسان ١٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٧٠، ٢ حزيران ١٩٣٠.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٧٨، ١٠ تشرين الأول ١٩٣٠.

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٥٤٣، ١٤ نيسان ١٩٣٦.

كما أهتمت جريدة البلاد في قطاع الشباب والرياضة، إذ ذكرت أن الحكومة منحت نادي الفتيان الرياضي قطعة ارض وذلك من اجل انشاء بناية لهذا النادي حيث ان أدارة النادي قاموا آنذاك بمراجعة الحكومة لغرض منحهم هذه القطعة وقبلت الحكومة بهذا الطلب ومنحتهم قطعة ارض في بغداد بالقرب من مدرسة الشرطة حيث بلغت مساحتها ٦٠٠٠ متر مربع ، وقد أظهرت الحكومة رغبة شديدة في تعزيز النهضة الرياضية في البلاد ومساعدة الشباب العراقي على تنفيذ رغبته في هذا الصدد فقد اولت الحكومة عنايتها بهذا النادي وشجعت القائمين به واعدت اياهم بمعاونتهم على اخراج هذا النادي الى حيز الوجود ، كما تم وضع التصميم الفني لبناية النادي وفق طراز فني حديث يلائم وما تحتاج اليه فنون الرياضة من ساحات ومدرجات فخمة لجلوس المتفرجين وغير ذلك مما تطلبه البناية لكي يتمكن معها الرياضيين من القيام بأية العاب رياضية أخرى يرغبون فيها [١].

وناشدت جريدة البلاد وزارة الشؤون الأجتماعية حول توحيد الأزياء العراقية، إذ أن الأزياء في العراق متباينة كل التباين، ومتناقضة أعظم التناقض، وأغلب الظن أن سبب ذلك يعود إلى أختلاف الدول التي حكمت العراق في الزمن الغابر، وأن العراق ليخجل أشد الخجل لما يرى أن الغربيين السائحين يشاهدون ذلك الأختلاف في الأزياء، مع أنه ليس ثمة ما يبرر ذلك! لتأخذ على سبيل المثال غطاء الرأس فأننا نرى من يلبس (السدارة) وذاك (العقال) والثالث (الطربوش) والرابع (الجراوية) أما لباس البدن فحدث ولا حرج، والحق أن الأنسان ليعجز عن حصر الأزياء في العراق، حتى أن السائحين الأجانب حين يرون ذلك الأختلاف العظيم في الأزياء يعتقدون في البدء أننا في (عيد الكرنفال) لكنهم سرعان ما يدركون أننا ليس في ذلك العيد، و أنما أزيائنا هي كذلك، وأن جريدة البلاد تناشد وزارة الشؤون الأجتماعية على توحيد الأزياء، إذ أن توحيدها يعد من صميم الحياة الأجتماعية، وأن النظر إلى الدول المتمدنة الأخرى سيرى أزيائهم واحدة فلما نحن مختلفون في أزيائنا؟ أن توحيد أزيائنا فيه كل الخير، وأنه من أكبر الدعاية الحسنة للعراق، إذ أن السائحين الغربيين أو غير الغربيين كثيراً ما يرتادون العراق [٢].

كما نشرت جريدة البلاد عن أهتمام الحكومة بأنشاء جوامع فخمة في ضواحي العاصمة إذ بينت الجريدة أن رئيس الوزراء نوري السعيد قد لاحظ أن ضواحي العاصمة قد أمتد العمران فيها وكثر أنشاء الدور فيها، ألا أنها خالية من الجوامع التي يؤدي المسلمون فيها الفرائض، فأصدر أمره إلى مديرية الأوقاف العامة لاتخاذ ما يلزم لأنشاء جوامع ذات بنايات عصرية على أحدث طراز وبأسرع وقت ممكن ، وقد أهتم مدير الأوقاف لذلك الأمر، وكتب إلى المفوضية الملكية

---

(١) جريدة البلاد، العدد ٧٧٦، ١٩ كانون الثاني ١٩٣٧ .

(٢) جريدة البلاد، العدد ١٣٢٨، ٦ شباط ١٩٤٠.

العراقية في مصر، يطلب أليها الحصول على تصميم مسجد فاروق الذي أنشأته الحكومة المصرية، وتصاميم الجوامع والمساجد الأخرى التي أنشأت هنالك في الأيام الأخيرة، لكي تختار أحسن التصاميم وتنشأ مثلها في العاصمة، ومن المؤمل أن تصل تلك التصاميم للعراق قريباً كما أن مديرية الأوقاف أخذت في إنتقاء أحسن العرصات لأنشاء الجوامع عليها، وقررت أنشاء جامع في محلة السعدون وجامع في محلة العيواضية وجامع قرب تمثال الملك فيصل الأول ومن ثم يباشر بأنشاء جوامع أخرى بعد أنجاز تلك الجوامع، كما أن مديرية الأوقاف العامة قد قررت الشروع بإعادة بناء الجوامع المهدمة في داخل العاصمة، وذلك يدل على أهتمام الحكومة بأنشاء الجوامع والإكثار من بيوت الله في العراق الاسلامي[١].

وأهتمت جريدة البلاد بأنشاء المتنزهات والاماكن الترفيهية وبناء المتاحف الاثرية في العراق إذ ذكرت الجريدة أن توسيع العمران وأنشاء أماكن للترفيه وخصوصاً في الأحياء المأهولة بالفقراء والعمال في العاصمة والسعي إلى النهوض بالمستوى الأجتماعي والصحي في تلك المناطق لهو خير دليل على أهتمام الحكومة بتلك الشريحة من المجتمع ، وكانت أمانة العاصمة قد قررت أنشاء متنزه عام باسم (متنزه ياسين الهاشمي)، لاشك أن ذلك العمل سيكون عاملاً مهماً في تجفيف المستنقعات الموجودة في محلات البوشبل والخالدية وسيكون الدخول للمتنزه المراد أنشائه والتنزه فيه صباحاً للجميع وبدون أجرة، أن نزيزة البوشبل ونزيزة الخالدية عرصتان أميريتان ويجاورهما بعض الأملاك العائدة للأهالي والتي ستقوم أمانة العاصمة بأستملاكها وتوحيدها مع العرصتين، ثم تقوم بتخطيط المتنزه وتعيين موقعه وإفراز القطع التي تكون زائدة من المساحة اللازمة له بغية بيعها للأهالي لأنشاء دور عصرية عليها، وهكذا تحيط المتنزه بنايات حديثة تزيد في بهجته[٢].

وتساءلت جريدة البلاد هل في نية وزارة الشؤون الاجتماعية بالاشتراك مع وزاره المعارف تشكيل فرقة للتمثيل تعمل لنهضة وترقية المسرح المحلي العراقي ؟ لان التمثيل هو فرع من فروع الفنون الجميلة التي هي مقياس رقي الامم ، وعلمت الجريدة عن قيام وزارة المعارف بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية للقيام ببعض المهام المتعلقة بالموضوع ومنها شراء الادوات الفنية والمسرحية التي يتعذر الحصول عليها من اسواق العراق حيث تم التعاقد مع بعض الممثلين والممثلات المصريين للعمل في الفرقة التي سيتم تشكيلها آنذاك بالاشتراك مع

---

(١) جريدة البلاد ، العدد ١٢٠٥، ٣٢ أيار ١٩٣٩.

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٣٨٠، ١١ نيسان ١٩٤٠.

خريجي فرع التمثيل في معهد الفنون الجميلة في بغداد وذلك من اجل الاستفادة من خبراتهم في المعهد المذكور للتدريس في مجال التمثيل المسرحي [١].

وقد كان لأهتمام جريدة البلاد بالقضايا العديدة التي تخص الشارع العراقي وفي جوانب متعددة، ومتابعتها لأهم قضايا المجتمع العراقي هو الذي جعلها في مقدمة الصحف العراقية المتميزة.

(٣) جريدة البلاد، العدد ٢١٨٣، ٢٦ آذار ١٩٤٤ .

الخاتمة

شهد العراق خلال المدة التي حددت للبحث ١٩٢٩-١٩٤٥ ، أحداثاً سياسية جسام تتعلق بمصير الشعب وأستقلال البلاد والتي لا تخلو من العنف في بعضها وقد أستفزت الرأي العام العراقي وأثارت نقمته ، فعبر عن تلك النقمة بالأنتفاضات والثورات تارة ، وبالمعارضة الوطنية تارة أخرى ممثلة بالهيئات والأحزاب السياسية والأجتماعات والمؤتمرات العامة ، وقد لعبت الصحافة الوطنية في ذلك المجال دوراً بارزاً ، إذ اصبحت المرآة العاكسة لتلك الأحداث خاصة وانها كانت تحتل بين وسائل الأعلام المتوفرة يومذاك – من خطابة وكتب وإعلانات ونشرات ومحاضرات- مكانة مرموقة لما لها من تأثير كبير على الرأي العام العراقي ، فكانت الصحافة وقتها تقوم بمهمة المؤسسات الأجتماعية والأقتصادية والتعليمية ، فضلاً عن قيامها بدعم نشاط الأحزاب والجمعيات السياسية ، فكانت تعرض أتجاهاتها السياسية وأراءها في حل المشاكل الأقتصادية والأجتماعية على الرأي العام محاولة التأثير فيه بغية إتخاذه أداة لتحقيق أهدافها وسياستها العامة والتي تنبع من أهداف وسياسة الشعب بصورة عامة ، كما انها كانت تقوم بمحاولة الربط بين الحكومة والشعب عن طريق إيصال ما تتخذه الحكومة من أجراءات وما تقرره من قوانين إلى الشعب ، وإيصال رغبات ومطالب الشعب إلى الحكومة .

ومما تجدر الإشارة اليه في هذا المقام هو على الرغم من محاولات جريدة البلاد الجادة في التزام جانب الموضوعية في عملها بكونه ركنا اساسيا لكل عمل صحفي صادق الا انه نجدها في بعض الاحيان تخرج عن هذا الاطار و على سبيل المثال لا الحصر نراها تطالب الحكومة العراقية وبشدة بالاعتماد على نفسها وعلى إمكانية العراق الخاصة في الحصول على الاستقلال ودخوله في عصبة الامم عام ١٩٣٢ ، ونراها كذلك تطالب وبشدة من اجل ان تتخذ الحكومة موقفا جادا تجاه الحركات العشائرية في الفرات الاوسط والجنوب عام ١٩٣٥ لكي تتمكن الحكومة من فرض سيطرتها وهيبتها ولكي يتمتع الفرد العراقي بالأمن والامان ، كذلك نجد جريدة البلاد تطالب الحكومة وفي مناسبات عديدة من اجل اجراء الاصلاحات الاقتصادية المرجوة و كذلك من اجل ان يتمتع الفرد العراقي بالرفاهية ولكي يواكب مسيرة الدول المتقدمة كما نجدها في وقت اخر تنتقد بعض الحالات السلبية الدخيلة على المجتمع العراقي مطالبة الحكومة والفرد العراقي في الوقت نفسه بالابتعاد عن العادات والتقاليد المكتسبة التي تضر بالمجتمع العراقي كما نجدها تحث الحكومة والشعب من اجل ان يكون للتعليم والمرأة الدور الاهم والابرز من اجل النهوض والتقدم.

ونلاحظ كذلك ان نشاط جريدة البلاد لم يتوقف على معالجة مشاكل العاصمة وحدها فقط بحكم صدورها فيها حسب بل تعدى ذلك الى الالوية العراقية الاخرى اذا انها اعطت قسطا كبيرا من اهتمامها لمشاكل الناس فيها سيما المناطق الريفية منها التي كانت اسوا المناطق حالا وبهذا اشعرت المواطن العراقي بوحدة ارضه وشعبه واكدت له بان جريدة البلاد ملك له أينما كان من أنحاء العراق .

وهناك حقيقة طرحت نفسها من خلال هذه الدراسة هي ان جريدة البلاد تمكنت بشكل او باخر من التأثير على اراء الراي العام العراقي واتجاهاته سواء كان ذلك في اطار التغيير فيها ام المؤكد لها ولعل ذلك يعود لوجود استعدادات سابقة لدى الراي العام في هذا المجال ومن ثم ان البلاد وان لم يكن لها سلطة تنفيذية تقوم بمهمة التغيير انفه الذكر الا انها تمكنت من استخدام المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية لتحقيق غايتها.

ومن الملاحظ في هذا الصدد هو انه كان هناك اجماع بين الباحثين والكتاب حول صعوبة التوصل الى نتائج قاطعة ومحددة لقياس مدى تأثير الصحافة على الراي العام تكون عمليه التأثير متعلقة بعوامل اخرى غير الصحفية والجمهور الا ان هذه الرسالة ابرزت و بصورة واضحة التأثير الفعال للصحافة عامة والوطنية خاصة على الراي العام العراقي يومذاك .

لقد اثبتت الجريدة ومن خلال مقالاتها بانها كانت موفقة إلى حد كبير في عدد من الإستنتاجات التي حصلت بالفعل ، ولعل ذلك ينبع من قوة ثقافة هيئة تحريرها والكاتبين فيها ، الذين كانوا متابعين جيدين للأحداث ومتواصلين في رفد أعداد الجريدة واغنائها بالمعلومات الشاملة والتي أجادت في تحليل أحداثها وبيان مسبباتها .

أن جريدة (البلاد) لم تنشأ لخدمة مقاصد شخصية ، بل هي بنت محيطها ووليد مهد سام تجاهد في سبيله ، ولم يتجسد ذلك فقط في لغتها ونوعية المقالات والموضوعات والدراسات والتحقيقات التي نشرتها فحسب ، بل أنعكس على إخراجها وشكلها العام ، اذ ان لكل مضمون له شكله كما له فلسفته ، وقد أضفى ذلك عليها شخصية مميزة ومتميزة عن باقي مثيلاتها في ساحة الصحافة الوطنية .

وقد تبين من تلك الدراسة ان جريدة (البلاد) قد جندت كل طاقاتها البشرية والمادية لتنقل إلى الراي العام العراقي الصورة الكاملة والدقيقة والمفسرة لكل ما جرى وما يتوقع ان يجري في بلده وفي العالم رغم محدودية إمكانيتها وتأخر وسائل التقاط وتقصي الأخبار والمعلومات ، وندرة الورق ومواد الطباعة وتخلّف أجهزة الطباعة ، وأتساع نطاق الرقابة الحكومية ، كما أتضح أن تلك الجريدة كانت أشبه بالضيف الدائم لأبناء الشعب العراقي الذي كان يزورهم صباح كل يوم كما لوكان فرداً منهم ، ليجد منهم ترحيباً وتزاحماً على التماس العون منه ، إذ كانت تعيش معهم أفراحهم وأتراحهم ، وتعبر عما تكنه صدورهم ويخالج نفوسهم ، وتغرس فيهم الروح الوطنية والقومية ، وبمعنى أوسع أن (البلاد) كانت لا تتحرك وفقاً لأهواء العاملين فيها ، والمهيمنين عليها ، وإنما أندمجت جيداً في مجتمعها ، وأخذت تعبر عما يدور في خلد أبنائه ، بل تحولت إلى مرآة عاكسة للرأي العام يرى نفسه فيها ، ولا أدل على ذلك من كون تلك الجريدة تابعت رسائل المواطنين وعاشت بين ثناياها ، وعالجتها بالأسلوب العلمي وفقاً لما يناسبها ، بل وفتحت صدرها لكل ما تنقله تلك الرسائل من أفكار وشكاوى ونقد حتى لو كان ذلك يتعلق بذاتها ، وقد تمكنت (البلاد) من خلال واقع تلك الرسائل التي تعكس صورة الرأي العام ان تلتقط زوايا هامة عن المجتمع جديرة بان يتحرك جهازها التحريري في نطقها .

وأظهرت تلك الرسالة أيضاً ان (البلاد) قد أسهمت إسهاماً رائداً في التنقية النوعية للمجتمع وتحرره من الأمية المترسبة في واقعه بصورة وعي متخلف ، وقد واكبت بذلك رغبة المجتمع العراقي آنذاك في ادارة شؤونه بنفسه بحرية أوسع ، فكا نت بذلك خير معبر عن تلك الرغبة .

وقد أتضح من ذلك البحث ان (البلاد) رغم كونها جريدة سياسية تعنى بنقل الأخبار السياسية وإبراز الرأي السياسي من خلال نشرها المقال الأفتتاحي الذي تعالج فيه مشاكل سياسية معينة أو تعبر فيه عن أهداف ورغبات الفئة السياسية المرتبطة بها (الهيئات والأحزاب الوطنية) فأنها كانت جريدة جامعة تعنى بالخبر والمقال والأبحاث والأبواب المتنوعة ذات الطابع الخفيف التي تعالج مختلف زوايا المجتمع بقطاعاته السياسية والأقتصادية والأجتماعية ... أي أنها كانت تجمع في صفحاتها الفكرة والرأي والأدب والفن والرياضة والطب والعلوم والمعارف ، وكل ما يحظى بأهتمام الناس ويتعلق بواقعهم الأجتماعي وبيئتهم وحياتهم ، اي انها باختصار كانت مرآة عاكسة لطبيعة المجتمع لعراقي آنذاك بمادياته وأفكاره وعواطفه وبظواهره الجائشة والباطنة وبمعنى أخر أنها حملت لنا واقع الصراع بأشكاله المختلفة القائمة يومذاك ، ومع تعدد الأبواب التحريرية للجريدة ، الا انها تكون مجتمعة صورة تكاد تكون متكاملة لجوانب الحياة المختلفة .

ومن صفات (البلاد) انها رغم خضوعها لرقابة الحكومة فقد كانت جريدة جريئة وصريحة وواثقة من خطواتها ، وتمتلك نهجاً وطنياً تحررياً بناءً وملتزماً أزاء قضايا الوطن والمجتمع وترفض في تعاملها مع جمهورها الغش والأزدواجية والنفاق والتحايل على الشرف الأجتماعي والفكري والنفسي للمجتمع ، وتنبذ الصحف التي تتعامل مع الجماهير بنهج وصولي أنتهازي وأمتلاك (البلاد) لذا النهج ساعدها على خلق قاسم مشترك مرن ومتطور لموادها الداخلية ، كما مكنها من الحفاظ على رصيدها الأجتماعي المؤلف من جمهرة القراء المتابعين لنشاها الصحفي طيلة مدة البحث .

ومن صفات (البلاد) أيضاً انها كانت تلتزم بحدود الأدب واللياقة الصحفية في كتاباتها وترتفع عن صغائر الأمور ، فلا تستعمل الألفاظ الرخيصة في حديثها ، ولا تجرح كرامة الناس بخشن الكلام حتى ولو كانوا أعدائها ، ولا تخترع الوقائع ولا تمزج الوقائع الأساسية بأخرى مخترعة فتشوش بها أذهان العامة ، ولا تخدم طبقة دون أخرى من طبقات الشعب ، ولا تنشر معلومات تؤثر على عقلية أبناء المجتمع وتفكيرهم ، فتحرفهم عن جادة الصواب ، فكانت تحارب الجريمة وتشجع على عدم أرتكابها وتأمر الناس بنبذ الرذيلة ولبس ثوب الفضيلة وأحترام القيم والقوانين السماوية والوضعية وكل ما يؤكد العدالة وكلمة القضاء في الارض ويحقق الرفاهية والطمأنينة لبني الانسان فيعا .

وكذلك ما يميز جريدة (البلاد) انها كانت تتمتع بهيئة تحريرية ممتازة بعيدة عن الأهداف الشخصية والمنافع الذاتية ، وذات خبرة عميقة في المجال الصحفي ، وأفق واسع ونظرة تحليلية للأحداث السياسية الواقعة ، ومعرفة كافية بواقع المجتمع العراقي ، والمام عميق بنفسية الرأي العام وطرق التأثير عليه ذلك فضلاً عن ثقافتها العالية ونزعتها الوطنية والقومية .

وعلى الرغم من الضغوط التي تعرضت لها الجريدة ، الا أنها أستمرت وبالصدور وبنفس القوة والدقة التي شهدتها خلال مراحلها ، كما تؤكد على أهمية الجريدة وديمومتها ، هو أستمرارها بالصدور منذ تأسيسها ١٩٢٩ وحتى أغلاقها بصورة نهائية سنة ١٩٦٣ ، وذلك ما يؤكد نجاح منهجها وسلامة هدفها الوطني والقومي ، فضلاً عن نبل غايتها الفكرية والسياسية والأجتماعية البناءة .

المصادر والمراجع

.....

الأطاريح والرسائل الجامعية

١- أدورد عبد العظيم عنبر الحميدي، وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية-جامعة القادسية، ٢٠١٧ .

٢- جهيدة العابدي، التطورات السياسية في العراق (١٩٢٠-١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ،٢٠١٩ .

٣- حسين علي فليح، وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية-أبن رشد جامعة بغداد، ٢٠١٥ . ذوالفقار فرحان حسين، الاوضاع الأجتماعية والاقتصادية في لواء العمارة ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للبنات - جامعة البصرة، ٢٠١٦ .

٤- ذوالفقار فرحان حسين، الاوضاع الأجتماعية والاقتصادية في لواء العمارة ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للبنات - جامعة البصرة، ٢٠١٦ .

٥- سالار عبد الكريم فندي الدوسي، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية-جامعة الموصل ٢٠٠٨ .

٦- : طالبي ابتسام.، نوري السعيد ودوره السياسي في العراق ١٩٢٨-١٩٥٨(مشروع الهلال الخصيب)،مذكرة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، ٢٠١٨-٢٠١٩ .

٧- طلعت محمد طاهر البوتاني، الامن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية-جامعة الموصل، ٢٠١١ .

٨- عماري شهيناز، انعكاسات الانتداب البريطاني على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة محمد خيضر-الجزائر، ٢٠١٩ .

٩- محمد حسين زبون لواء العمارة في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب-جامعة البصرة، ٢٠٠٠ .

١٠- نجيبة لحمر وعائشة ازلاط ، الساسة البريطانية في العراق ١٩٢٠- ١٩٥٨، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة العربي التبسي، المغرب، ٢٠١٥-٢٠١٦ .
١١- نسرين عويشات، حركة رشيد عالي الكيلاني (١٩٤١م)، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في تاريخ الوطن العربي المعاصر الى جامعة محمد بوضياف-المسيلة الجزائر، ٢٠١٨-٢٠١٩ .

الجرائد والمجلات

١- جريدة البلاد من سنة ١٩٢٩-١٩٤٥ .
٢- جريدة الأستقلال ١٩٣٠
٣- جريدة صدى الاستقلال ١٩٣٠ .
٤- جريدة الرافدان ١٩٣٠ .
٥- جريدة العراق ١٩٣٠ .

البحوث والمقالات

١- حماد نواف فرحان ، الامن الغذائي في العراق ، قطر ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، ٢٠١٧ ،ص ٦ ، بحث الكتروني harmoon.org.
٢- رجاء القيسي، المرأة العراقية في العهد الملكي، مقالة في صحيفة التأخي الإلكترونية، العدد ٥١٦٨٩، ٢٠١٤/٦/٢٣، للمزيد ينظر www. Al taakhipress. Com.
٣- نادية جاسم كاظم الشمري، التجارة العراقية١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد٦ ، العدد٢، ٢٠١٦ .
٤- ماجد أحمد العزي، ورفائيل بطي عميد الصحافة في العراق ١٩٠١-١٩٥٦، بغداد، مجلة الاقلام، العدد ٩، ٣ تشرين الاول ١٩٩

الموسوعات

١- حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، بيروت ، العارف للمطبوعات ، ٢٠١٣ .

٢- عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١ ،بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

٣- ..... ، موسوعة السياسة ،ج٣ ، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

٤- ..... ، موسوعة السياسة ،ج٧ ، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

الكتب العربية والمعربة

١- أحمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق واثره في الجاني السياسي ١٥٣٤-٢٠١١، ط٢، بغداد، (ب.د)، ٢٠١٢ .

٢- أحمد حليف العفيف، التطور الاداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٣٢)، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨ .

٣- بشار فتحي جاسم العكيدي، صراع النفوذ البريطاني- الامريكي في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية، الاردن، دار غيداء، ٢٠١١ .

٤- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط سنة ٢٠٠٢ ، ترجمة زينة جابر ادريس ، لبنان ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٦ .

٥- توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، لندن ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٨٧ .

٦- حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، أستوكهولم، فيشو تمديا، (ب. س).

٧- رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من١٩٢١-١٩٤١، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩ .

٨- ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ١٩٥٨ ترجمة مصطفى نعمان أحمد، بغداد، مؤسسة مضر مرتضى، ٢٠٠٩ .

٩- صالح محمد حاتم، صحيفة الاستقلال في سنوات الانتداب البريطاني١٩٢٠-١٩٣٢، ميسان ، مطبعة أشرف وخلدون ، ٢٠١٩ .

١٠- عبد الرزاق أحمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، بغداد ، شركة التايمس للطبع والنشر المساهمة ، ١٩٨٧ .

١١- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ط٧ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧ .

١٢- .....، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية دراسة تأريخية متواضعة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين عامي ١٩١٨-١٩٥٨، بيروت، مطبعة مركز الأبجدية، ١٩٨٠ .

١٣- .....، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، ط٣، بيروت، دار الكتب، ١٩٧٥ .

١٤- .....، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧ .

١٥- .....، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ،١٩٨٧ .

١٦- .....، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ،١٩٨٧ .

١٧- .....، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦ ، ط٧، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٧ .

١٨- عبد الله كاظم الدلفي، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥-١٩٥٨، عمان، مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٦ .

١٩- عبد المجيد حسن ولي وعمر الدين الريس، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، بغداد، مطبعة الرشيد، ١٩٤٦ .

٢٠- عصمت السعيد ، نوري السعيد رجل الدولة والانسان ، لندن ، نيولوك للترجمة والنشر .

٢١- عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دار الكلمة للنشر والتوزيع الطباعة، سوريا، ٢٠٠٠ .

٢٢- غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، العراق، دار سبيريز للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.

٢٣- فائق بطي، أبي رفائيل بطي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٦.

٢٤- فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية- البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ - ١٩٤٨، بغداد، المكتبة الوطنية، ١٩٧٧.

٢٥- فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج١، بغداد، ١٩٧٩.

٢٦- فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، بغداد،(ب، د)، ١٩٧٩.

٢٧- فيليب ويلارد أيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، دار البيضاء، ١٩٤٩.

٢٨- كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، بيروت ، دار الفارابي ، ٢٠١٣.

٢٩- محمد جواد رضا، تاريخ التعليم الثانوي المقارن، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٦.

٣٠- محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠٠.

٣١- محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقية العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى، ط٢، بغداد، مطبعة العاني،(ب.س).

٣٢- محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، بيروت ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٥.

٣٣- محمد عصفور سلمان، تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤- ١٩٦٨) دراسة في الجانب السياسي،(دون مكان وتاريخ الطبعة) .

٣٤- ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤ ، ج١ ، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٩٠.

٣٥- وسيم رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣، بغداد، دار الجواهري، ٢٠١٥.

٣٦- وميض جمال عمر نظمي، شفيق عبد الرزاق وغانم محمد صالح، التطور السياسي المعاصر في العراق، (ب، م)، (ب، د)،(ب.س) .

٣٧- يعقوب يوسف كورية، إنجليز في حياة فيصل الأول، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

المواقع الالكترونية

١- ps info _ page > ar .

٢- مدونة الدكتور إبراهيم خليل العلاف www@allafblogspot.com.

٣- ultrairaq.ultrasawt.com .

٤- .https://www.palestinapedia.

٥- .https://ar.wikipedia.org/wik

Abstract

Al-Bilad Newspaper is one of the most important Iraqi newspapers and the oldest one in the contemporary history of Iraq, because it covered the most important political events in the contemporary history of Iraq, it directed its articles towards those events with all credibility and transparency, so it dealt with some of them in the affirmative and the other part negatively, as it concerned the economic and social matters of concern to the Iraqi nation. In addition it focus on the most important problems of the modern era in the Arab world and the world as a result of the international situations that occurred during the establish of the newspaper, including the Second World War 1939-1945, and what happened during that period of events that left a negative impression on the whole region. Al-Bilad was newspaper focused on the objective analytical study that meant Most of our political newspapers issued in the first half of the twentieth century were worthy of that study, there is no doubt that such a study gives the reader the sufficient impression and deep understanding of the nature of the emergence of these newspapers, including Al-Bilad newspaper, that studying the nature of the emergence of these newspapers, their development and their political positions as well It is worth noting that Al-Bilad newspaper is a source of historical events. With this newspaper, in addition to the founder of this newspaper, Raphael Butti, who was well versed in media work and possessed a clear and tangible patriotic thought through his articles and political work, the fact that the newspaper was published in the conditions of the British occupation, where the Iraqi people of all sects worked towards Liberation and independence, as well as to the fact that Al-Bilad newspaper is one of the veteran newspapers that have lived through many historical stages between occupation, mandate, independence, republic. This importance gives an insufficient justification for choosing the newspaper of the country that is the subject of study from the year 1930-1945.

During the period of the research 1930-1945there were political events related to the fate of the nation and the independence of the country, which were not without violence in some of them that provoked the customary Iraqi public opinion and excited its revulsion. In political bodies and parties, meetings and public conferences, the national press

played in the field where the woman became the public for these events, especially as she was occupying among the media available at that time - from sins, books, advertisements, pamphlets and lectures. A prominent attitude due to its great influence on Iraqi public opinion, so the press was at that time carrying out the task of social, economic and educational institutions, in addition to supporting the activities of political parties and associations, so it presented its political trends and opinions in solving economic and social problems to public opinion, trying to change it in order to take it as a tool In order to achieve its goals and general policy, which stems from the goals and policy of the people in general, it was also trying to link the government and the people through an original method taken by the government in terms of measures and laws decided upon by the people, and to communicate the desires and demands of the people to the government.

Al-Bilad newspaper is considered one of the national and national newspapers distinguished in the history of contemporary Iraqi journalism, by virtue of its commitment to the national and national curriculum that Fannil wrote for it is slow, as the newspaper was distinguished by the accuracy of publishing news, diagnosing the causes and developing appropriate solutions to it according to the national approach, through its multiple articles that crossed On the aspiration of the Iraqi people for liberation and independence, denouncing the policy of colonialism and hegemony against the Iraqi people, as well as what Iraq witnessed during that period, the enactment of many ministerial shifts, political events and military coups that affected the Iraqi political street. The newspaper has proven through its articles that it was attached to a large extent in a number of conclusions that have already taken place, and perhaps this stems from the strength of the culture of its editorial board and its writers, who were good followers of the events and the original growth in supplementing the newspaper's numbers and enriching it with comprehensive information that excelled in analyzing its one. The explanation of its causes is that (the country) did not want to serve personal purposes, but rather it is the daughter of its surroundings and a child of a noble cradle that strives for it. Each content has its own form as well as its philosophy, and this has filtered over it a distinct personality and distinct from the rest of its counterparts in the national press.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية التربية

قسم التأريخ

موقف جريدة البلاد من الأوضاع السياسية والأقتصادية والأجتماعية في العراق ١٩٢٩ ـ ١٩٤٥

رسالة تقدم بها الطالب

محمد طارش عجيل ابراهيم

إلى مجلس كلية التربية – جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التأريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

الأستاذ الدكتور

صالح محمد حاتم

ربيع الثاني ١٤٤٢ه

تشرين الثاني ٢٠٢٠ م

Ministry of Higher Education and

Scientific Research

College of Education - Misan University

Al-Bilad newspaper's attitude on the political, economic and social situations in Iraq 1929-1945

A submitted by

Mohamed Tarish Ajeel Ibrahim

To the Council of the College of Education – Misan University , in partial fulfillment of the requirements for the degree of a master's of in modern and contemporary history

Supervised by

Prof. Dr. Salih Mohamed Hatim

November 2020